

المسائل والأجوبة

تأليف

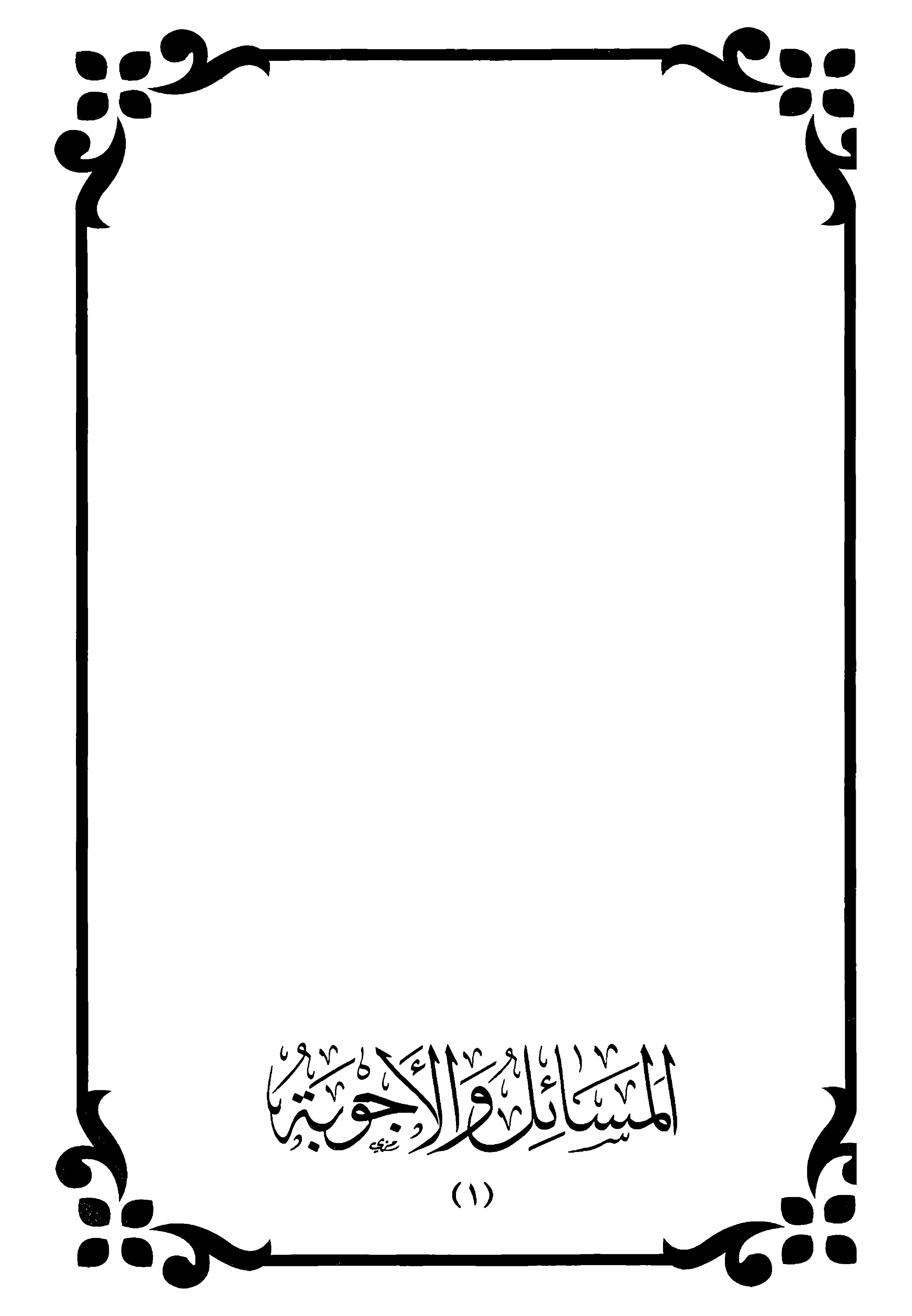
أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

(ت ٥٢١هـ)

تحقيق

د. مصطفى عدنان محمد العيثاوي

المجلد الأول


المسائل والأجوبة
(١)

ح نادي المدينة المنورة الأدبي ، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البطليوسي ، عبد الله بن محمد
المسائل والأجوبة / عبد بن محمد البطليوسي
مصطفى العيثاوي - المدينة المنورة ، ١٤٤٠هـ

١٠٩٨ ص ، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٨-٦-٦٩-٩١٠٦٩-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- الأدب أ.العيثاوي ، مصطفى (محقق)
ب. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/١٢٠٩

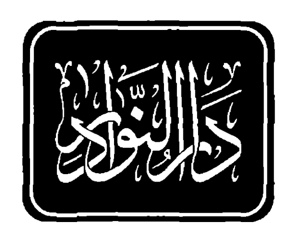
رقم الإيداع: ١٤٤٠/١٢٠٩
ردمك: ٨-٦-٦٩-٩١٠٦٩-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ-٢٠١٩م



نادي المدينة المنورة الأدبي
تلفاكس: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٧٤٩١٣
Adabimadina@yahoo.com

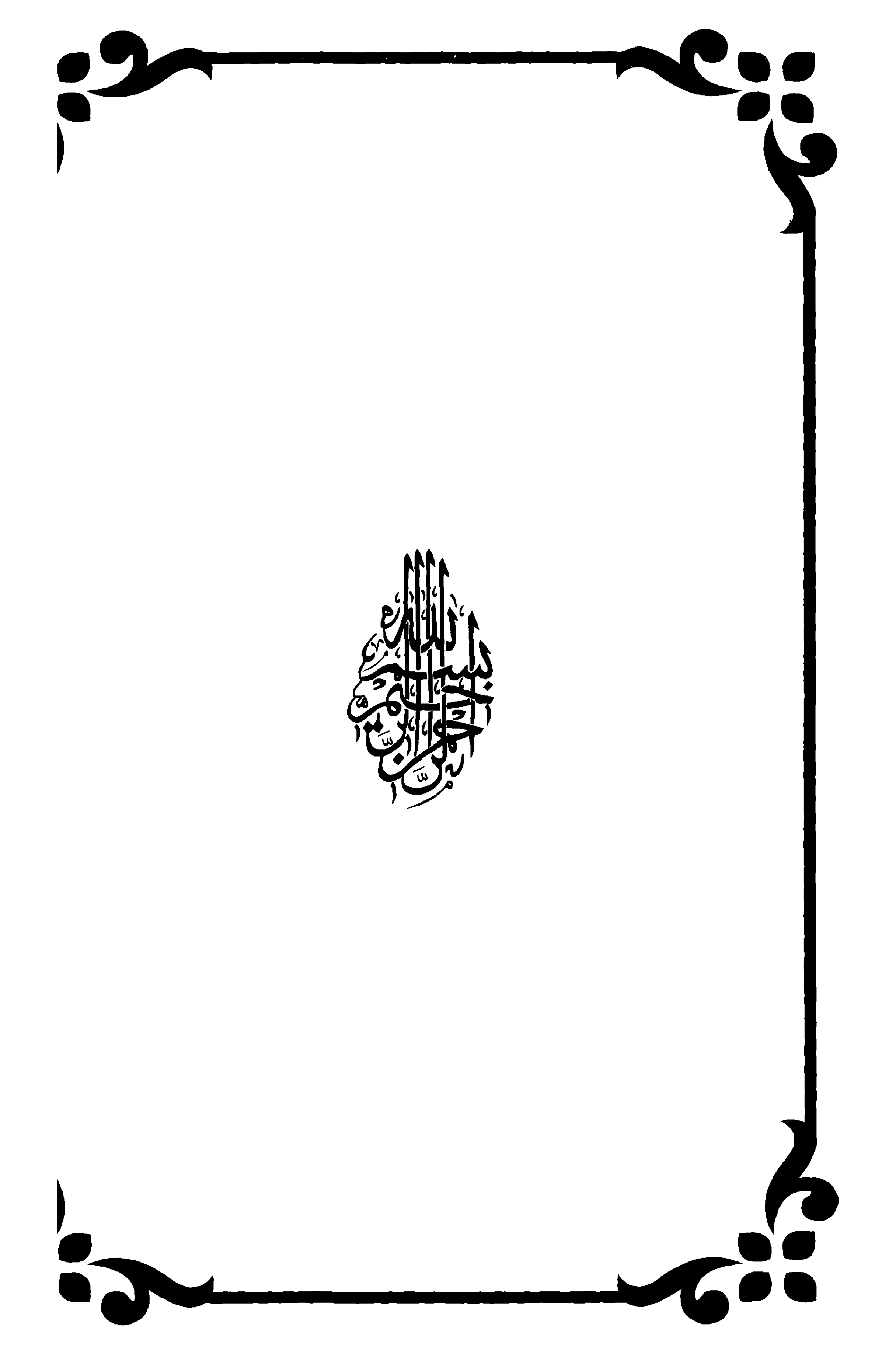
قامت بعمليات التنضيد الضوئي والإخراج الفني والطباعة

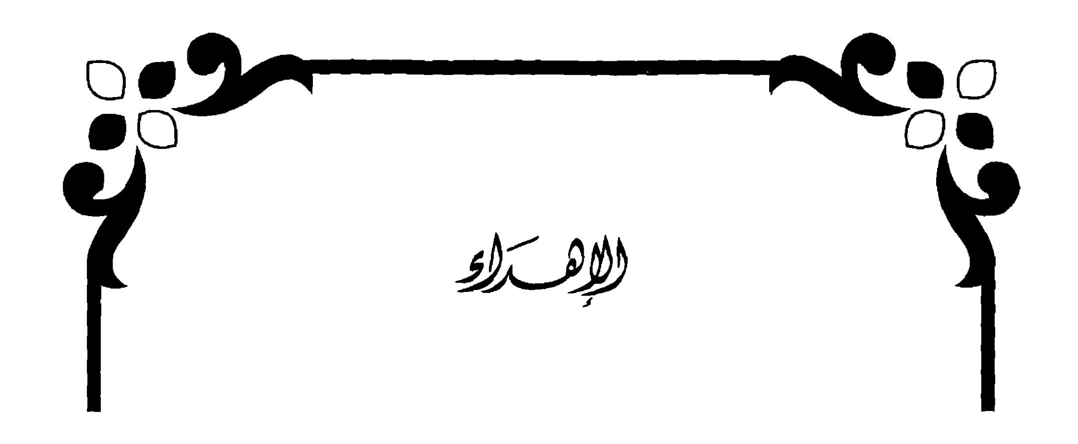


سوريا - دمشق
ص . ب : 34306
هاتف : 00963112227001
فاكس : 00963112227011

لبنان - بيروت
ص . ب : 4462/14
هاتف : 009611652528
فاكس : 009611652529

E-mail : info@daralnawader.com
Website : www.daralnawader.com





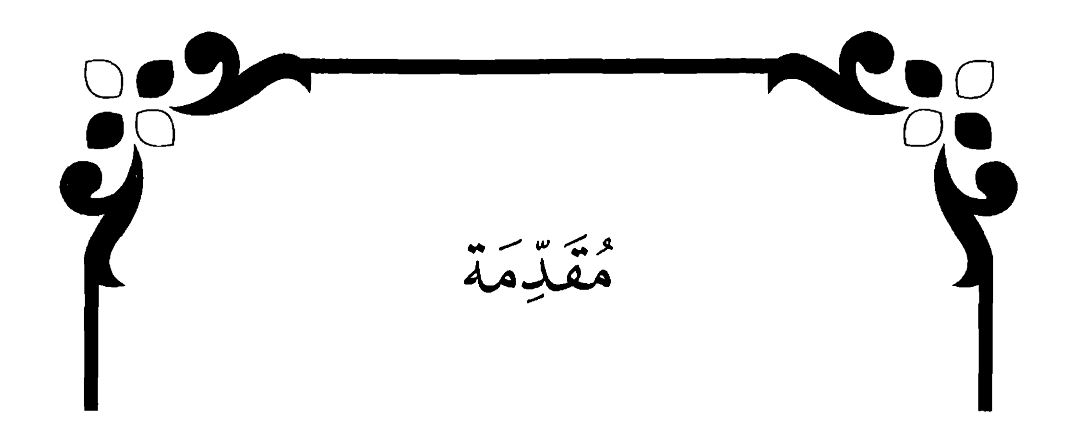
الإهداء

عندما أجلس مستذكراً تاريخك يأخذني الحنين إليك...

أبي رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه.

مُصْطَفَى

❐❐❐



مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا كتاب إمام من أئمة العربية، وهو خير مثال لما أنتجته الثقافة الإسلامية في بلاد الأندلس، فهو يطلعنا على طبيعة تلك الثقافة التي امتازت بالتوسع والانفتاح، تمثّل ذلك بامتلاك العلماء لناصية علوم الإسلام، مع الانفتاح على علوم الثقافات الأخرى، وهو خير مثال أيضاً على الثراء العقلي الذي أدرك العقلية لدى الطلبة والأساتذة، مما جعل المجتمع آنذاك بمستوى من الثقافة والعلم ما يكون قادراً على الأخذ بزمام المبادرة في البناء الحضاري والتقدم المعرفي، ومما أهّل أمتنا بأن تكون أمة رائدة متقدمة.

وكتاب «المسائل والأجوبة» لابن السِّيد البطليوسي واحد من كثير من الكتب التي لم تنشر إلى يومنا هذا على جلالة قدره، وسمو مكانة مؤلفه، وقد أُهمل الكتاب من قبلُ؛ إذ أغفل ذكرَه جُلُّ من ترجم لابن السيد، ومن ذكره منهم لم يذكره باسمه الصريح، وربما الذي دعا الأساتذة المحققين للتأخر في نشر هذا السفر هو عدم وجود نسخة خطية تحتوي على مسائله جميعها؛ إذ تعددت

نسخه، واختلفت في عدد المسائل التي تضمنتها، وربما انفردت بعض النسخ بمسائل لا توجد في النسخ الأخرى، وذاك أمر لا غرابة فيه، فالكتاب مبني على الأسئلة التي وجهت لابن السِّيد فأجاب عنها، وهذه الأسئلة في ازدياد بمرور السنين وانقضاء العمر، وهذا ما جعل النسخ تختلف في عدد مسائلها.

وقد اقتضت طبيعة العمل أن أجعل الكتاب في قسمين؛ خصصت الأول منهما للحديث عن المؤلِّف والكتاب باختصار شديد، وذلك لكثرة ما كتب عن المؤلف، ثم بعد ذلك بيّنت منهجي في التحقيق، ثم وصفت النسخ التي اعتمدتها في التحقيق، وأردفت ذلك بصور للأوراق الأُول والأخيرة لهذه النسخ.

أمّا القسم الثاني فقد خصصته للنص المحقق وفهارس الكتاب.

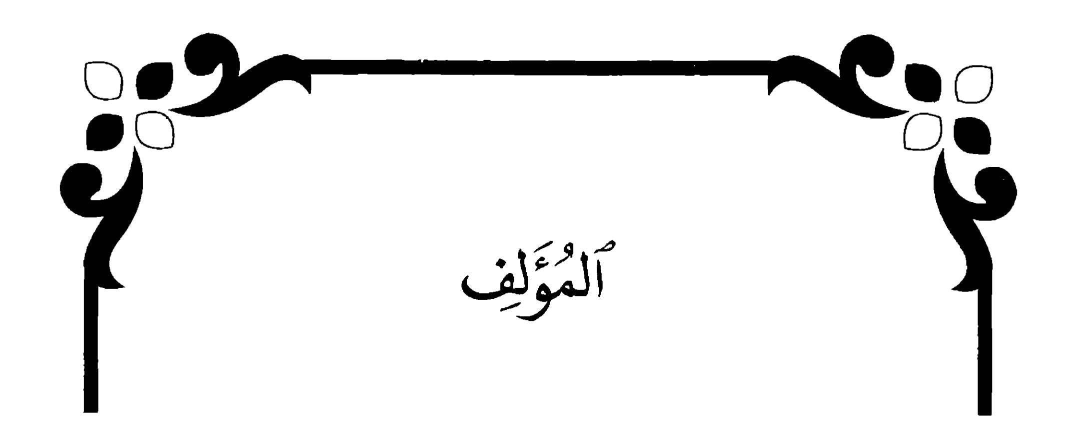
بدأت قصتي مع هذا الكتاب حينما أشار عليّ أخي العزيز الدكتور يوسف خلف العيساوي بتحقيقه، وأبلغني بوجود ثلاث نسخ خطية له في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، وقد قمت بتصوير النسخ، وبدأت بقراءتها، وعلم أستاذي المرحوم الدكتور حاتم الضامن بنيتي في تحقيق الكتاب، فأبلغني بامتلاكه نسخة خطية للكتاب، وشجعني وشدّ من أزري، وأهداني النسخة، وقد وجدتها قد تفردت بمسائل لا توجد في النسخ الأخرى، وحينما علم الأخ الكريم الدكتور خالد الجريان بالأمر جاءني ـ مشكوراً ـ بنسختين خطيتين للكتاب، فاكتملت، عندي خمس نسخ؛ لأن إحدى نسختي الدكتور خالد نسخة مكررة، وهي مطابقة لنسخة الدكتور حاتم، وبعد القراءة والتمحيص في النسخ اخترت واحدةً أصلاً، ثم شرعت في العمل، فالفضل والشكر لكل من كان له إسهام في إخراج هذا الكتاب للنور.

وأود أن أحيط بالقارئ الكريم علماً أنّ عملي في هذا الكتاب استغرق زمناً طويلاً؛ إذ ابتدأت به في عام (٢٠٠٥) وانتهيت في عام (٢٠١٥م) بسبب انشغالي

بالتدريس، وأعـمال بحثيـة أخـرى، وبسـبب الإشراف عـلى بعـض الدراسـات البحثية التي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❒ ❒ ❒



المؤلِف

أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسي، بفتح الباء والطاء، وسكون اللام والواو، وقد اختُلف في الياء بين الضم والفتح، والسِّيد بكسر السين وسكون الياء: من أسماء الذئب.

سكن بلنسية، ونسب إلى بطليوس لمولده بها، وذلك سنة (٤٤٤هـ)، وأصله من شِلْب، فمنها كانت حركة أبيه ونهضته، وقد فرّوا عنها حين تغلّب البربر.

وهو أحد من تفخر به جزيرة الأندلس، كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما، انتصب لإقراء علم النحو واجتمع إليه الناس، وكان حسن التعليم، جيد التلقين ثقةً ضابطاً، قال عنه معاصره الفتح بن خاقان (ت٥٢٩هـ): وهو بالأندلس في الأدب كالجاحظ، بل أرفع درجة، وأنفع لمن شام برقه... لديه تُنشد ضوال الإعراب، وتوجد شوارد اللغة والإعراب.

ووصفه ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ) بأنه عالم بالآداب واللغات، فهو الأستاذ النحوي اللغوي الفقيه المحدّث المقرئ الفيلسوف الشاعر.

توفي ابن السِّيد في بلنسية منتصف رجب سنة (٥٢١هـ)[1]

---

(١) ينظر في ترجمته:

ولم أفصّل الحديث في سيرته وشيوخه وتلامذته ومؤلفاته؛ لكثرة ما كتب فيها المعاصرون؛ لتجنب التكرار[1]

«قلائد العقيان»: (١/ ٧٠٨ ـ ٧٣١)، و«الصلة»: (١/ ٢٨٢)، و«بغية الملتمس» (٢/ ٤٣٦)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ١٤١)، و«معجم البلدان»: (طبعة دار صادر١٩٧٧) (١/ ٤٤٧)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٩٦ ـ ٩٨)، و«المغرب في حلى المغرب»: (١/ ٣٨٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٥٣٢)، و«مرآة الجنان»: (٣/ ١٧٣)، و«البداية والنهاية»: (١٦/ ٢٧٦)، و«الديباج المذهب»: (٢٢٨)، و«غاية النهاية»: (١/ ٤٤٩)، و«بغية الوعاة»: (طبعة أبو الفضل) (٢/ ٥٥)، و«أزهار الرياض»: (٣/ ١٠١ ــ ١٤٨)، و«نفح الطيب»: (١/ ١٨٥)، و«كشف الظنون»: (١/ ٤٨)، وقد ورد فيه خطأ أن وفاته (٤٢١هـ)، وجاء الصواب في: (١/ ٦٠٢)، و«شذرات الذهب»: (٦/ ١٠٦)، «وهدية العارفين»: (١/ ٤٥٤)، و«روضات الجنات»: (٥/ ١١٢)، و«شجرة النور الزكية»: (١/ ١٩١).

(١) إذ درسه دراسة مستفيضة المرحوم الأستاذ خالد محسن ناجي في رسالته للماجستير، وهي بعنوان: «ابن السِّيد اللغوي»، وقُدِّمت إلى جامعة بغداد عام١٩٧٥م، ودرسه أيضاً أستاذنا الدكتور صاحب أبو جناح في كتابه: «ابن السِّيد البطليوسي اللغوي الأديب» (٤٤٤ هـ ـ ٥٢١هـ) حياته ـ منهجه في النحو واللغة ـ شعره، وجمع شعره الزميل الدكتور رجب عبد الجواد في كتابه: «شعر ابن السِّيد البطليوسي»، وقد طبع الكتاب بمكتبة الآداب بمصر.

وترجم له كذلك مجموعة من الأساتذة المحققين، ممن عُنوا بتحقيق كتبه، وذلك في مقدمات تحقيقاتهم، ومنه:

ـ ترجمة الأستاذ سعيد عبد الكريم سعودي، في مقدمته لتحقيق كتاب: «الحلل في إصلاح الخلل»، ونشر الكتاب في أكثر من طبعة، منها طبعة دار الطليعة ببيروت، وحقق الكتاب أيضاً الدكتور حمزة عبد الله النشرتي بعنوان: «إصلاح الخلل الواقع في =

* اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

إنّ من الملاحظ أن كتاب: «المسائل والأجوبة» لم ينل حظه من الذكر في كتب التراجم وسير الرجال، فجلُّ الذين ترجموا لابن السِّيد لم يذكروا هذا الكتاب، والذين ذكروه لم يذكروه بعنوانه الذي نص عليه المؤلف في مقدمته، فابن خير الإشبيلي لم يسمّه، وإنما قدم له وصفاً فقال: كتاب فيه مسائل في العربية وغيرها، منها مسألة سحنون ومسألة التشميت، والفرق بين التوابع الخمسة.

وسماه السيوطي في البغية: «المسائل المنثورة في النحو»، وكذا سمّاه المقَّري، وإسماعيل باشا.

وقد نقل من غير أهل التراجم عن الكتاب ابن هشام في «المغني» وسماه:

الجمل للزجاجي»، وطبع في دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ـ ترجمة الدكتور ظهور أحمد في مقدمته لتحقيق كتاب: «القرط على الكامل لأبي الوليد الوقشي وابن السِّيد البطليوسي»، والكتاب رسالة دكتوراه للمحقق، طبع الكتاب بجامعة بنجاب بلاهور باكستان عام ١٩٨٠م.

ـ الدكتور صلاح الفرطوسي في مقدمته لتحقيق كتاب: «المثلث»، ونشر الكتاب بدار الرشيد ـ بغداد ـ (١٩٨١م).

ـ ترجمة الدكتور علي زوين في مقدمته لتحقيق كتاب: (الفروق بين الحروف الخمسة)، وطبع الكتاب بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ العراق. وحقق الكتاب أيضاً الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، وطبع أكثر من مرة؛ من ذلك طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ـ (٢٠٠٣م).

ـ ترجمة الدكتور حامد عبد المجيد في مقدمة تحقيقه لكتاب: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب»، وقد طبع الكتاب بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٦م).

وغير ذلك من الدراسات.

«المسائل والأجوبة»: ونقل السيوطي عن الكتاب في «الأشباه والنظائر» شيئاً من المسألة الأولى[1]، ونقل المسألة الرابعة عشرة كاملة[2] (٣/ ٥٥٦)، وكذا المسألة الخامسة عشرة[3] (٣/ ٥٦٩)، قائلاً في أول كل نقل: في «المسائل» لابن السيد البطليوسي، أو: وفي «المسائل» أيضاً.

ونقل عنه أيضاً في «عقود الزبرجد» وسماه «المسائل».

والحق أنّ ما اختاره ابن هشام هو الصواب؛ إذ نص ابن السيد على ذلك في مقدمته فقال: وسميته كتاب: المسائل والأجوبة

وأما صحة نسبة الكتاب إلى ابن السيد فذاك أمر لا مرية فيه، وأدلة ما أذهب إليه ما يأتي:

١ ـ نسبة أصحاب سير الرجال ممن ذكروا الكتاب ونسبوه إلى ابن السيد، واعتماد بعض النحاة على الكتاب والنقل عنه، على نحو ما مر في عنوان الكتاب.

٢ ـ تكرار اسم المؤلف في الكتاب، ولا سيما في أول الكتاب، وفي أوائل المسائل.

٣ ـ ثبوت اسم المؤلف على بعض نسخ الكتاب.

*** موضوع الكتاب ومنهجه:**

كتاب المسائل والأجوبة، من الكتب الفريدة التي لم تنشر إلى يومنا هذا، عالج فيه ابن السِّيد مجموعة من الأسئلة التي وجهت إليه، طُلب منه أن يجيب

---

(١) الأشباه والنظائر: (٣/ ٥٥٤).

(٢) الأشباه والنظائر: (٣/ ٥٥٦).

(٣) الأشباه والنظائر: (٣/ ٥٦٩).

عنها، وقد تنوعت هذه الأسئلة في توجهاتها، فمنهـا النحويـة، ومنهـا اللغويـة، ومنها الأدبية، ومنها الفلسفية، ومنها المنطقية ومنها مـا يخـص شرح حـديث أو توجيه قراءة قرآنية...

وهذه الأسئلة بعضها كان للاسترشاد، وبعضها كان للامتحـان والعنـاد، على نحو ما صرح بذلك المؤلف في مقدمة كتابه، فقال: غرضي في هـذا الكتـاب ذكر مسائل طولبت عنها بالجواب، بعضها استفهام واسترشاد، وبعضها امتحان وعناد، فأجبت عنها بما أحاط به علمي، واتسع له فهمي، ولـم أقتصـر فيها على الرواية دون الدراية، ولا على ما تضمنته الدفاتر، دون ما سمحت به الخواطر.

وتمثل منهج المؤلف في هذا الكتاب أنّه يبدأ المسألة بطرح سـؤال السـائل، ثم يشرع بالإجابة عارضاً لآراء العلماء في القضية المطروحة، من خلال الرجـوع ـ أحياناً ـ إلى كتبهم، مستشهداً لذلك كله بما تهيأ له من شواهد قرآنيـة وحديثيـة وشعرية ونثرية، وقد استشهد بشـواهد شـعرية لشـعراء محـدثين كـالمتنبي وأبي تمـام والمعري وابن المعتز، إلى جانب استشهاده بشواهد شعرية تعود إلى عصور الفصاحة.

والكتاب يكشـف لنا عـن غـزارة علـم ابـن السِّـيد، وشـمولية ثقافتـه، فالكتاب متنوع المادة، شامل علوم الإسلام كافة، وابن السـيد بهـذا خـير مثـال لعلماء الأمة القدماء، ويكشف الكتاب لنا عن توسع ابن السِّـيد في الروايـة، مـع الدقة والشمولية والموضوعية؛ إذ هو لم يقتصر في كتابه على الرواية دون الدراية، ولا على ما تضمنته الدفاتر، دون ما سمحت به الخواطر...

والمؤلف حين يعرض قضية من القضايا فإنه يشبعها بحثـاً، ويفصـل فيهـا أقوال العلماء، ليخلص بعد ذلك لاختيار مـا يـراه مناسـباً، أو أن يـدليَ بـما يـراه

صواباً في المسألة، بانياً ذلك على الحجج والبراهين والأقيسة بما يؤيده النقل والعقل، ولا ينسى المؤلفُ أن يختتم كل مسألة بالحمد والابتهال إلى الله بالتوفيق والصلاة على النبي ﷺ، على ما وفق الله في الجواب.

وفي هذا السياق لا يفوتني أن أشير إلى أنّني، بعد أن أنجزت الشطر الأكبر من تحقيق النص، قد بلغني أنّ الكتاب سبق أن حُقِّق في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهو رسالة دكتوراه، حققه محمد سعيد الحافظ، وقد قام الزميل العزيز الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد بتصوير مقدمة الكتاب وإرسالها لي، وقد ترددت كثيراً في المضيّ في إنجاز العمل بعد علمي بذلك، إلى أن أهداني أخي العزيز الدكتور خلف العيساوي نسخةً مصورةً من الرسالة، وقد وجدت المحقق قد بذل جهداً كبيراً في تحقيق النص وضبطه، غير أنّ الذي شجعني على مواصلة العمل أنّ الكتاب لم ينشر إلى يومنا هذا، وهو مطبوع على الآلة الكاتبة منذ سنة (١٩٧٧م)، مما يعني أن الكتاب بصورته الحالية أقرب لأن يكون مخطوطاً، فضلا عن أنّ المحقق لم يطلع على نسخة المكتبة الوطنية بتونس - وهي أتقن النسخ - وتحتوي على عدد لا بأس به من المسائل، إذ بلغ عددها (٧٠) مسألة، على نحو ما أشير إليه في وصف النسخ.

وزيادة على ذلك، فقد تخلل العمل كثير من التحريفات والتصحيفات والسقط، وبعض التراجم غير الصحيحة، مع كل الاحترام للجهد الذي قدمه المحقق في زمنٍ قلت فيه الوسائل وانعدمت فيه التقانة.

ولا أنكر أنني أفدت من هذا العمل في المواضع التي صعبت عليّ قراءتها، ولاسيما المسائل التي انفردت بها النسخة (ج)، وهي نسخة جستربيتي، إذ أصابت الرطوبةُ مجموعةً من أوراقها.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب: «رسائل في اللغة لابن السِّيد» الذي حققه الفاضل الدكتور وليد السراقبي، أكثر مسائله هي من مسائل كتابنا هذا، فقد حوى كتاب «رسائل في اللغة» ثماني عشرة مسألة، منها ست عشرة مسألة هي من مسائل كتاب: «المسائل والأجوبة»، أما المسألتان المتبقيتان فواحدة: عبارة عن رسالة ألفها ابن السِّيد في الردِّ على ابن العربي في اعتراضه على «شرح ابن السِّيد لشعر المعري»، وهي رسالة طويلة في مادتها.

وأما الثانية: فهي أيضاً عبارة عن رسالة ألفها ابن السِّيد، خصصها للحديث عن الفرق بين الاسم والمسمى، وما خلا الرسالتين المشار إليهما هو من مسائل كتاب: «المسائل والأجوبة» الذي أقوم بتحقيقه، وقد اعتمد المحقق في تحقيقه للكتاب على نسختين من نسخ كتاب: «المسائل والأجوبة»، وهي نسخة الأوسكريال، المعتمدة في تحقيقي للكتاب وقد سميتها بـ (و)، وقد صرح بذلك المحقق الفاضل، وهذه النسخة لم تشتمل على الرسالتين المشار إليهما آنفاً، وهما رسالة: «الرد على ابن العربي»، ورسالة «الفرق بين الاسم والمسمى».

أما النسخة الثانية التي اعتمدها فهي نسخة مكتبة جستربيتي، ويتضح من عدد المسائل التي حوتها النسخة، وهي (٧٢) مسألة، أنّ هذه النسخة هي إحدى نسخ كتاب «المسائل والأجوبة»، ويبدو أنّها لا تشتمل أيضاً على الرسالة الأولى والثانية[١]

هذا وقد سبق أن حقّق المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي جزءاً من الكتاب شمل ذلك قسماً من المسألة الأولى (مسألة اشتقاق اسم الله وخواصه)، والمسألة

---

(١) ينظر: «رسائل في اللغة» لابن السيد (١٨) وما بعدها.

الرابعة مسألة (إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[الأنبياء: ٩٨])، والمسألة الخامسة في إعراب قول امرئ القيس ومعناه:

كأن دمى سقفٍ على ظهر مرمر كسا مُزْبِدَ الساجوم وشياً مصوّراً

والمسألة الخمسون، وهي مسألة (ربّ)، والمسألة الثالثة والخمسون وهي مسألة (المعز).

وقد اعتمد المحقق على نسخة للعالم الجليل السيد حسن حسني الصمادحي من علماء الأندلس، والمخطوط على نحو ما وصفه المرحوم خطه تونسي جيد، وهو حديث الكتابة، وهذا ما جعله مكتفياً بهذه النسخة في اختياره من المسائل وعدم الرجوع إلى النسخ الأخرى، مشيراً إلى وجود نسختين أخريين، وهما نسختا الأوسكريال ونسخة القرويين(١)

* وصف النسخ:

اعتمدت في تحقيق كتاب: «المسائل والأجوبة» على خمس نسخ خطية، وفيما يأتي وصف لها:

١ ـ نسخة دار الكتب الوطنية بتونس:

وهي برقم (٢٩٧٥)، ومن مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ورقم المركز (٣٦٠)، وتقع في (١٠٢) ورقة، وكل ورقة في صفحتين، وفي الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة، على وجه الترقيب، خطها مغربي مقروء وهي تقع ضمن مجموع، وتبدأ بالورقة الثالثة والستين.

ولم يُذكر تاريخ نسخها، ولا اسم الناسخ، وثمة تصحيحات ثبتت في هوامشها تنبئ أنها قرئت أو قوبلت على أصل، وقد ختمت بختم دار الكتب

---

(١) ينظر: رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ ٢٠٦ ـ ٢٥٤.

الوطنية بتونس في أماكن متعددة منها.

التزم الناسخ بتعداد مسائل الكتاب إلّا المسألة الأولى، فاكتفى بالقول فيها: مسألة عنِ اسم الله، وقال فيما بعدها: مسألة ثانية...، مسألة ثالثة...

وقد ضمت هذه النسخة (٧٠) مسألة، وقد ثبتت أكثر مسائلها في النسخ الأخرى.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً، لأنها أتقن النسخ، ويندر سقطها، وهي مصححة، فإذا قلت في هوامش التحقيق: الأصل، فمرادي هذه النسخة.

٢ ـ نسخة مكتبة الأوسكريال ـ إسبانيا:

وهي برقم (١٥١٨)، وهي من مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ورقم المركز (١٦٨)، وتقع في (١١١) ورقة وكل ورقة فيها صفحتان، وفي الصفحة الواحدة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، خطها مغربي مقروء فيه صعوبة أحياناً.

رُقمت مسائلها الأولى والثانية والثالثة، وبعدها أهمل الترقيم، وقد حوت هذه النسخة خمسين مسألة، ثبت في نهاية المسألة السابعة والأربعين قوله: تمت المسائل بحمد الله وعونه على يدي موسى بن مسعود الرحراي المليلي ليلة الجمعة في العشر الأخير من شهر رمضان المعظم عام ثلاثة وخمسين وخمسمئة. تم الكتاب بحمد رب مفضل، والصلاة على محمدٍ النبي المرسل.

ثم جاء بعد هذه المسألة ثلاثُ مسائلَ ختمها ناسخها بقوله: وكان الفراغ منه عشية الخميس الحادي عشر لشهر شوال من عام إحدى وثلاثين وسبعمئة مما انتسخه مؤثراً به، طلباً به رضا الله عنه، عز وجلّ، الفقيه المفضل أبو سعيد مخلوف بن محمد بن علي التينملي، عفا الله عنه بكرمه.

وهذه النسخة قليلة الأخطاء، ثبتت في حواشيها تصحيحات تنبئ عن قراءتها أو مقابلتها على أصل، ولم تختم النسخة بأي ختم على أوراقها الأصلية، وهي أقدم النسخ، ولولا قلة مسائلها لجعلتها أصلاً؛ إذ حوت (٥٠) مسألة.

انفردت هذه النسخة ونسخة الخزانة العامة باحتوائها على (١١) مسألة لا توجد في النسخ الأخرى، وقد أشرت إلى ذلك في هوامش التحقيق.

وثبت في أول النسخة فهرس لمسائلها، وسلسلة إسناد قراءتها من قبل مالكها، وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الغرناطي فكتب: الحمد لله، يقول مالكه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الغرناطي لطف الله به: أحمل هذا الكتاب وجميع تآليف الفقيه الأستاذ النحوي المتقن أبي محمد عبد الله بن السِّيد، رحمه الله من طرف أنه رخص لي منها الآن، أني أحمله عن شيخي أبي علي عمر بن أحمد بن علي...

وقد رمزت لها بالحرف (و).

٣ ـ نسخة الخزانة العامة ـ الرباط:

وهي برقم (١٧٠٤) (٣٥٦ القرويين)، وهي من مصورات مركز الماجد للثقافة والتراث، ورقم المركز (٣١٣٣)، وتقع في (١١٤) ورقة وكل ورقة فيها صفحتان، وفي الصفحة الواحدة (٢٠) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، خطها مغربي مقروء بصعوبة، وهي نسخة موافقة إلى حدٍّ كبير لنسخة الأوسكريال، وقد نسخت عليها؛ إذ ذيلت في نهاية المسألة السابعة والأربعين بما ذيلت به نسخة الأوسكريال بقول الناسخ: تمت المسائلُ بحمد الله والصلاة على محمد النبي المرسل.

ثم جاء بعد هذه المسألة ثلاثُ مسائل ختمها ناسخها: وكان الفراغ منه ضحوة الخميس لأربعة عشر خلوْن من شهر جمادى الثاني عام أربعة وسبعين وتسعمئة.

يا عظيم المنه، أوجب لكاتبه الجنه، ولكافة أهل السنه.

والحمد لله رب العالمين.

وفي هذه النسخة تصحيحات قليلة جداً، ويوجد سقط في بعض مسائلها أشير إليه في هوامش التحقيق، وعلى نحو ما وقع في المسألة الخامسة والمسألة الرابعة عشرة. وقد أفدت من هذه النسخة في مقابلة المسائل التي انفردت بها نسخة الأوسكريال (و)، ولا توجد على نسخة الخزانة أختام.

رمزت لهذه النسخة بالحرف (خ).

٤ ـ نسخة دار الكتب المصرية:

وهي برقم (١٠٩ش)، ومن مصورات المرحوم د. حاتم الضامن والزميل د. خالد الجريان، أهداني كل منهما نسخة منها، وعدد أوراقها (١٧٠) ورقة، وكل ورقة فيها صفحتان، في كل صفحة (٢٠ ـ ٢٣) سطراً، وفي كل سطر ما بين (١٠ ـ ١٣) كلمةً، وخطها مغربي واضح، وهي كثيرة الأخطاء، وفيها كلماتٌ وعباراتٌ مطموسةٌ من ضمنها أوائل المسائل، وكثيراً ما يلجأ الناسخ إلى تصحيح الأخطاء في الحواشي.

ولم يذكر تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، وقد التزم الناسخ بتعداد المسائل، وقد ضمّت (٧٧) مسألةً، انفردت بخمس مسائل لا توجد في أي من النسخ الأخرى، وانفردت مع نسخة الأصل باشتمالها على مسألة لا توجد في المسائل الأخرى وهي المسألة العاشرة.

وتقدم على النص ثلاثُ أوراق كتب على الأولى اسم الكتاب واسم المؤلف، وعليها ختم وقف قديم غير واضح.

وكتب الناسخ على الورقة ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم:

إن امــــرؤ قُــــدِّرت منونــــه	كُفِّـــن ثـــم أُديـــت ديونـــه
وبعـــد ذا تنفـــذ الوصـــيه	ويقـــع المـــيراث في البقيـــه

وجاء في الورقة الثالثة: في طبقات النحاة عبد الله بن محمد بن السِّيد ـ بكسر السين ـ والسيد في اللغة الذئب، أبو محمد البطليوسي، بفتح الباء والطاء وسكون اللام وفتح الياء، نسبة إلى بطليوس: الإمام اللغوي النحوي، نزيل بلنسية، ومؤلف كتاب «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» وغيره من التصانيف المفيدة، ولد سنة ٤٤٤هـ، وتوفي سنة ٥٢١هـ، له «شرح الموطأ» وكتاب «أسباب الاختلاف بين الأمة»، وغير ذلك.

ونص الناسخ على تمام مسائل الكتاب، وذكر أنها سبع وسبعون مسألة، وقد أثبتّ نصه في هامش تحقيق آخر المسألة السبعين من مسائل الأصل.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف س.

٥ ـ نسخة مكتبة جستربيتي ـ إيرلندا ـ دبلن:

ورقمها (٣١٩٠)، وهي من مصورات الزميل د. خالد الجريان، أهداني نسخة منها، وعدد أوراقها (١١٦) ورقة، كل ورقة فيها صفحتان، في كل صفحة (٢٤ ـ ٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١٣ ـ ١٤) كلمةً، خطها مشرقيّ واضح في الغالب، خلا مواضع؛ إذ أصابت الرطوبةُ مجموعةً من الأوراق مما أدى إلى استحالة قراءة تلك المواضع، ولا سيما ما انفردت به من المسائل؛ ما جعلني ذلك أتركها فارغة.

لم يثبت على هذه النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها، وليس عليها أيُّ ختم، ولا توجد عليها تصحيحاتٌ أو مقابلات.

وتبدأ هذه النسخة بمقدمة المؤلف، ثم شرع الناسخ بوضع تعداد

للمسائل ابتداء بالمسألة الأولى إلى الثانية والسبعين، وبعدها كتب: إلى هنا انتهى ما أُلفي بخطه من المسائل، أعني به أبا محمد بن السيد البطليوسي، رحمه الله.

والملاحظ مما تقدم: أنّ هذه النسخة منسوخة على نسخة كتبت بخط المؤلف.

ثم أورد الناسخ مسألة أبي الوليد الوقشي، وهذه المسألة لم ترد في نسخة الأصل والأوسكريال، فقد وردت في نسخة الخزانة ودار الكتب وهذه النسخة، غير أنها جاءت باختلافٍ في لفظها عمّا هي في نسخة الخزانة ودار الكتب.

وشرع الناسخ بعد ذلك بإيراد مسائل خصصت للردِّ على شخص لم يذكر المؤلفُ اسمَه، وقد أشير إليه في هوامش التحقيق، وهي تسع عشرة مسألة، وبهذا يكون مجموع المسائل اثنتين وتسعين مسألةً.

هذا وقد سقط من هذه النسخة أربعُ مسائلَ ابتداءً من منتصف المسألة السادسة إلى منتصف المسألة العاشرة.

ورمزت لها بالحرف (ج).

*** منهج التحقيق ومصطلحاته:**

أ ـ منهجي في التحقيق:

١ ـ قمت بكتابة النسخة التي اتخذتها أصلاً وفقاً لقواعد الإملاء الحديثة، وقابلت عليها النسخ الأخرى، وأثبتُّ الفروق بينها في الهوامش، وأعرضت عن إثبات ضروبٍ كثيرةٍ من التصحيف، وكثيراً من عبارات: صلى الله عليه وسلم، وعليه الصلاة والسلام، ورحمه الله، وعليه الرحمة، وتبارك الله تعالى، وجلّ ذكره، وما أشبه ذلك؛ لعدم إثقال الهوامش بما هو ليس ضرورياً.

وقد أثبتّ من النسخ الأخرى ما سقط من النسخة الأصل، أو المصادر التي نقل عنها المؤلف، أو المصادر التي نقلت عن الكتاب، ولا سيما في المسألة التي

تفردت بعض النسخ باحتوائها.

٢ ـ اتبعت في كتابة الآيات الكريمات الرسم العثماني.

٣ ـ ترجمت لجميع الأعلام الذين ذكرت أسماؤهم في الكتاب، مختاراً المكان الأول لورودهم في النص المحقق، وقد حرصت على أن تكون الترجمةُ مختصرةً وجيزةً، وأحلت إلى مظانّ تراجمهم، وثمة أعلام ـ وهم قلة ـ لم أقف على ترجمةٍ لهم، وقد أشرت إلى ذلك في هوامش التحقيق.

٤ ـ وترجمت لبعض الأماكن غير المشهورة التي وقفت على ترجمة لها.

٥ ـ خرجت الأقوال من مصادرها، وكذا القضايا التي طرحها المؤلف في كتابه.

ب ـ مصطلحات التحقيق:

الأصل= نسخة دار الكتب الوطنية بتونس.

و= نسخة الأوسكريال ـ إسبانيا.

خ = نسخة الخزانة العامة ـ الرباط.

س= نسخة دار الكتب المصرية.

ج = نسخة مكتبة جستربيتي ـ إيرلندا.

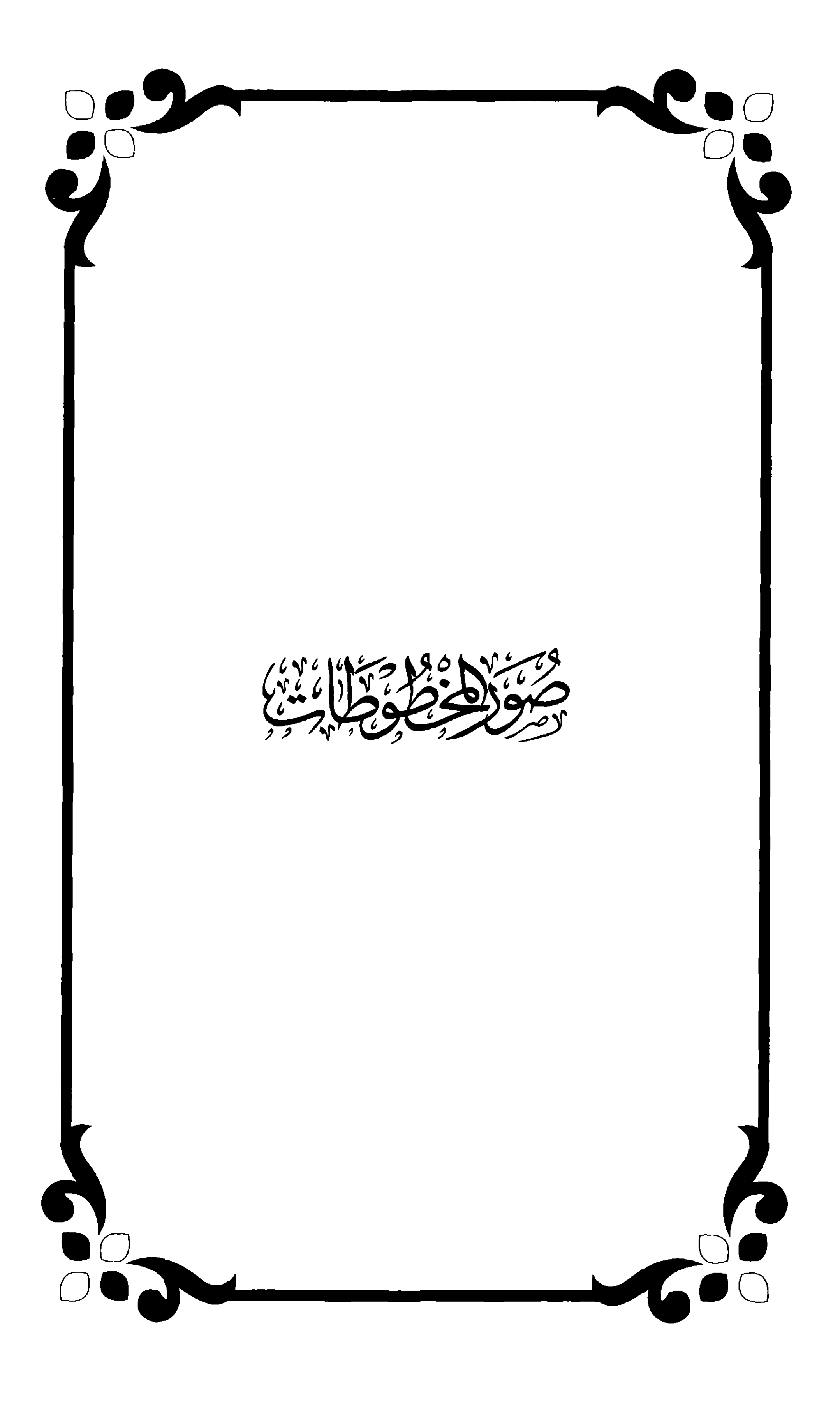
[ ] = لحصر الزيادة من النسخ الأخرى، ونبهت على ذلك في هوامش التحقيق، فإنِ اتفقتِ النسخُ على ذلك تركت التنبيه.

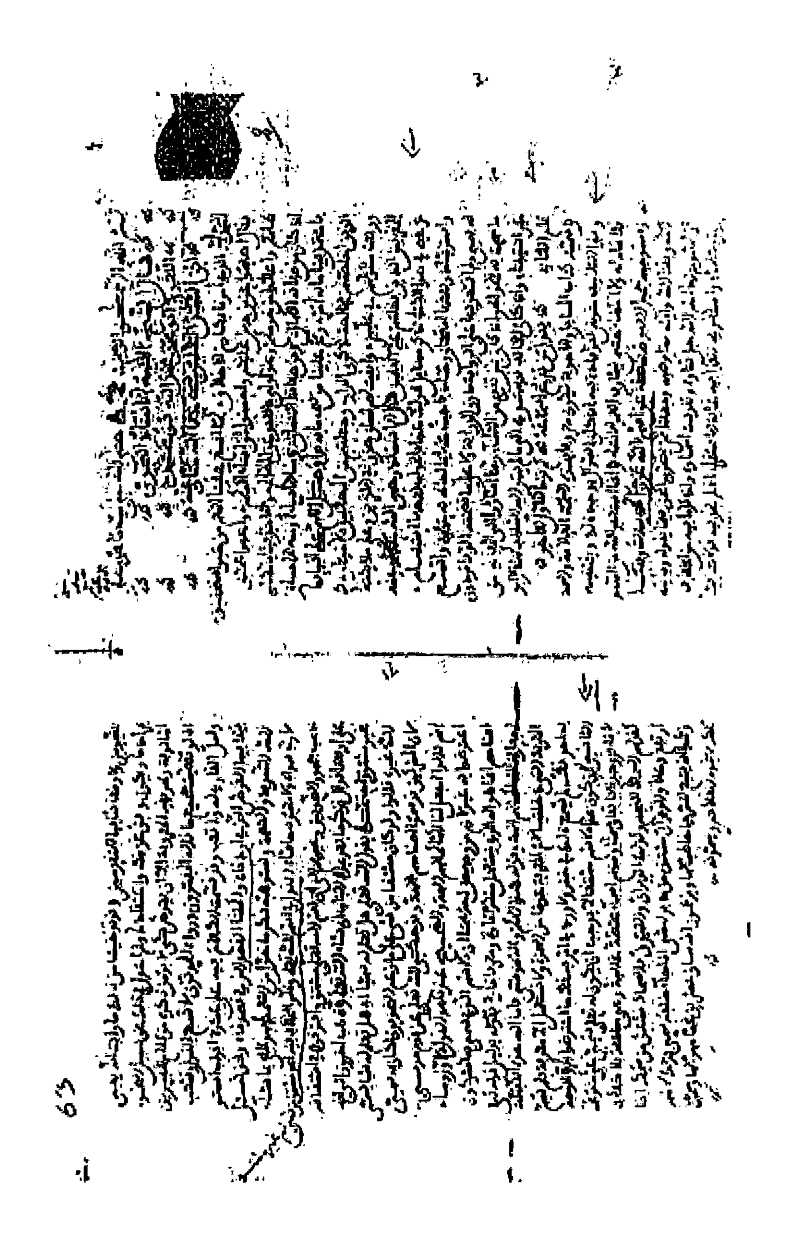
أ = وجه الورقة.

ب = ظهر الورقة.

وقد أثبت أرقام أوراق النسخ في أول كل صفحة من صفحات الأصل.

*

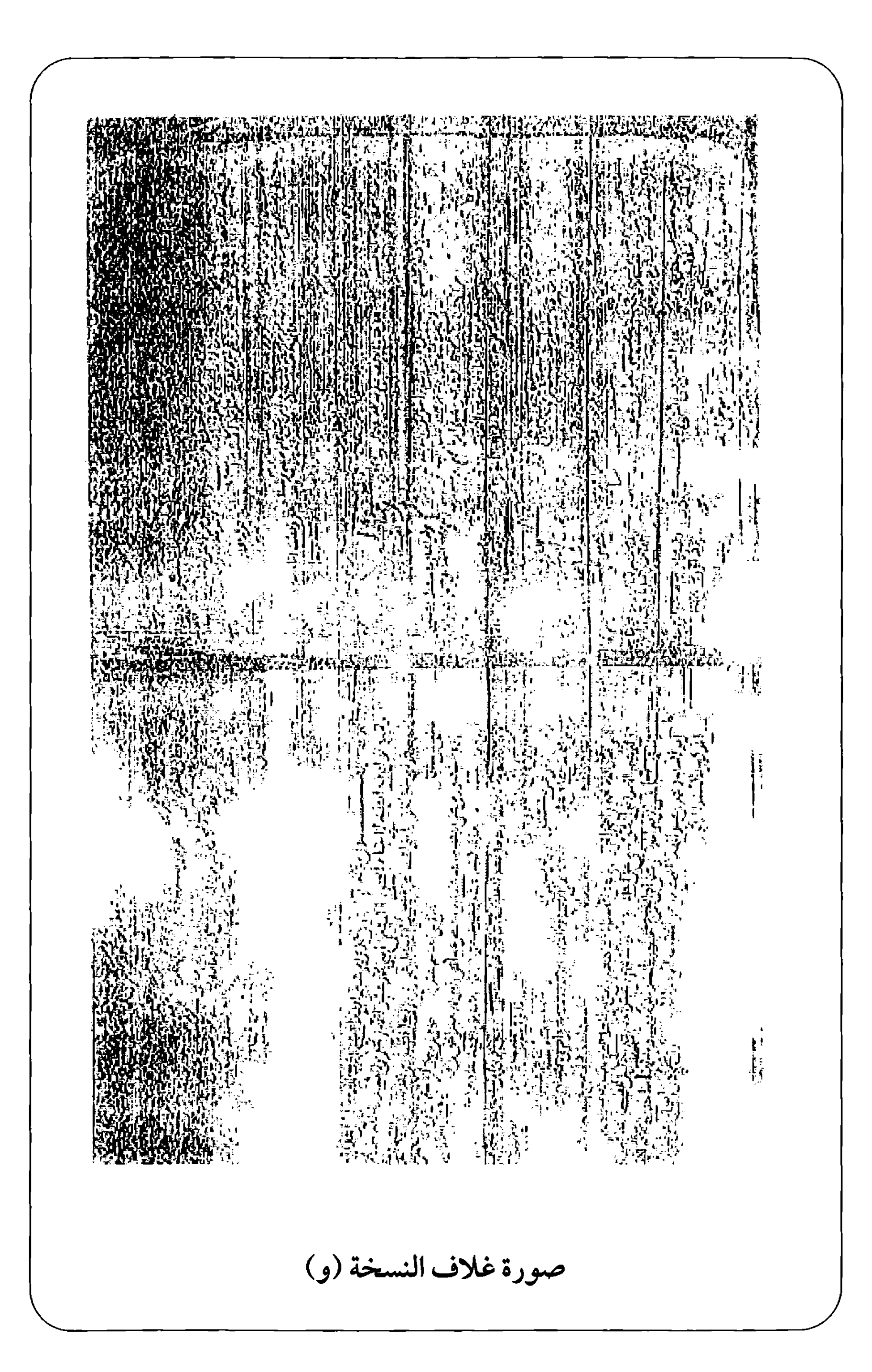

صور المخطوطات



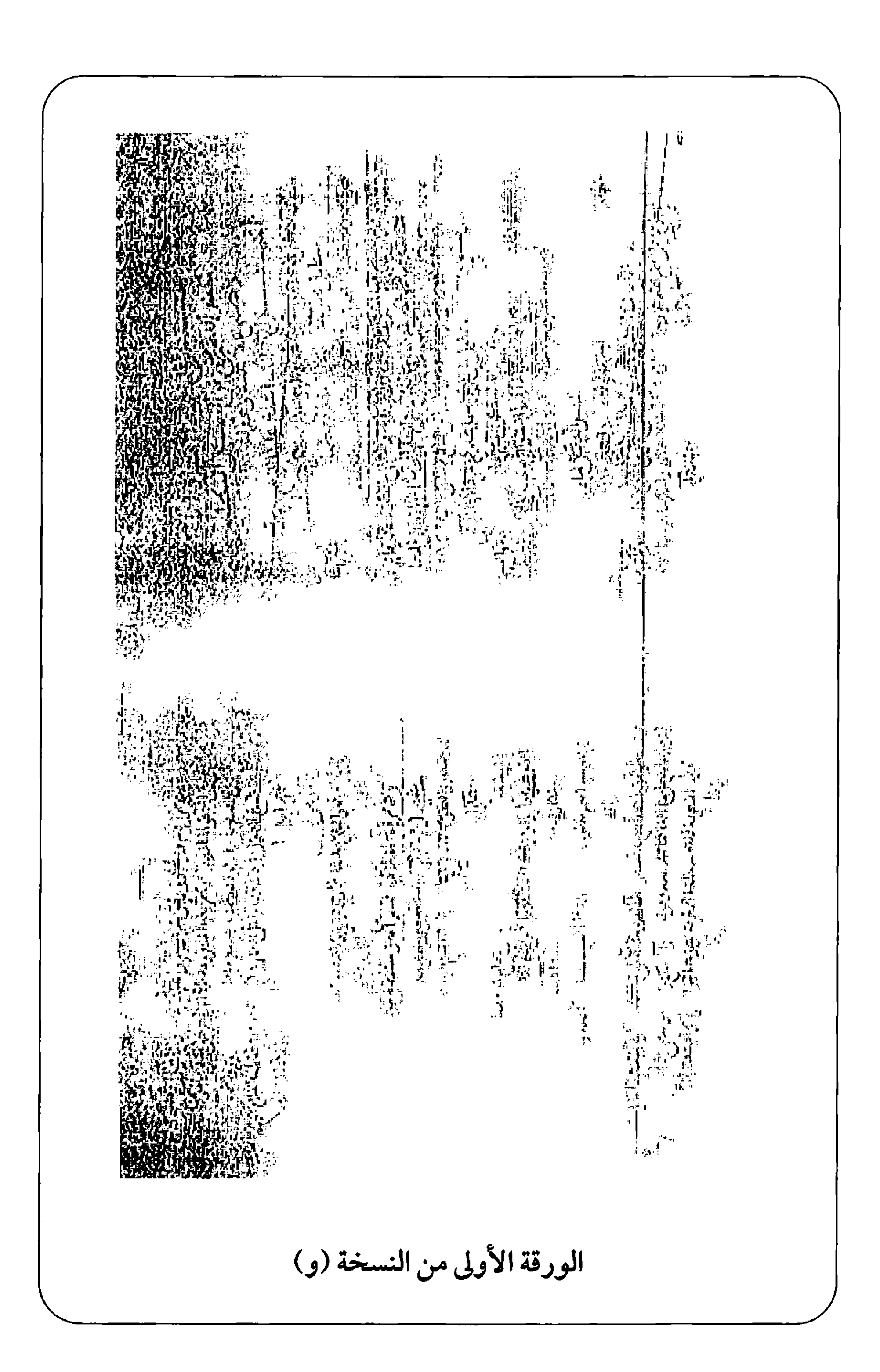
الورقة الأولى من النسخة الأصل



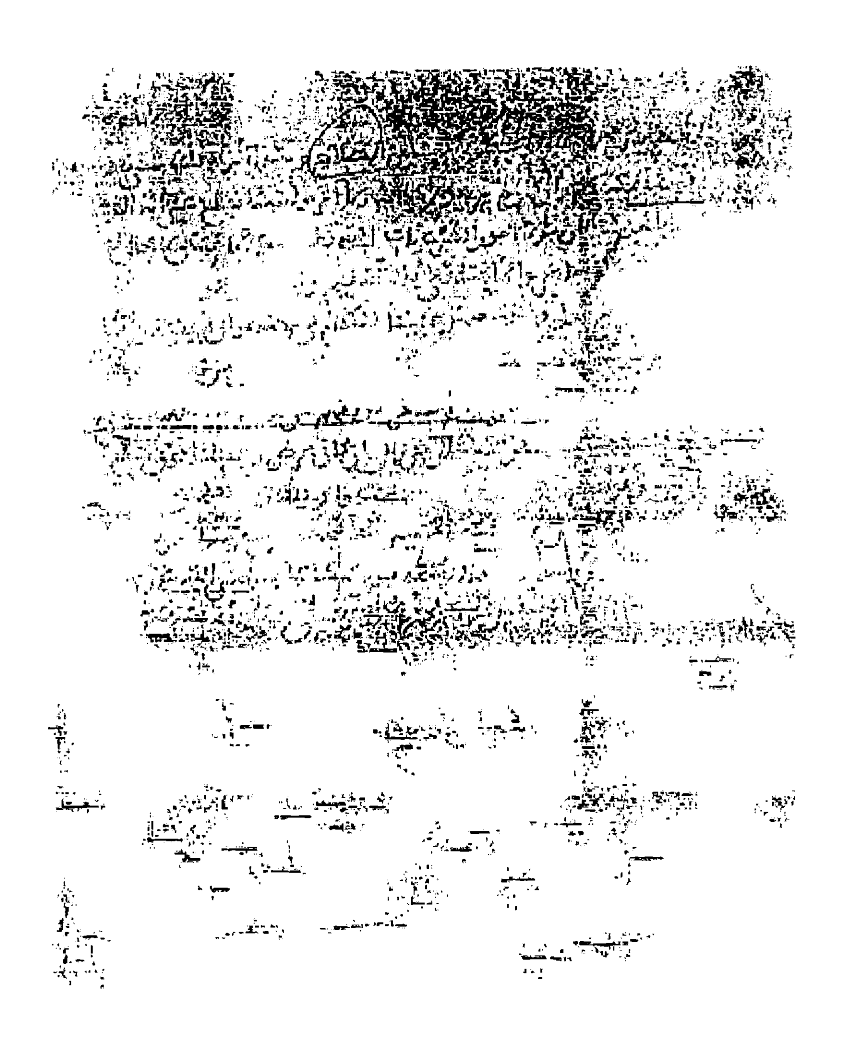
الورقة الأخيرة من النسخة الأصل



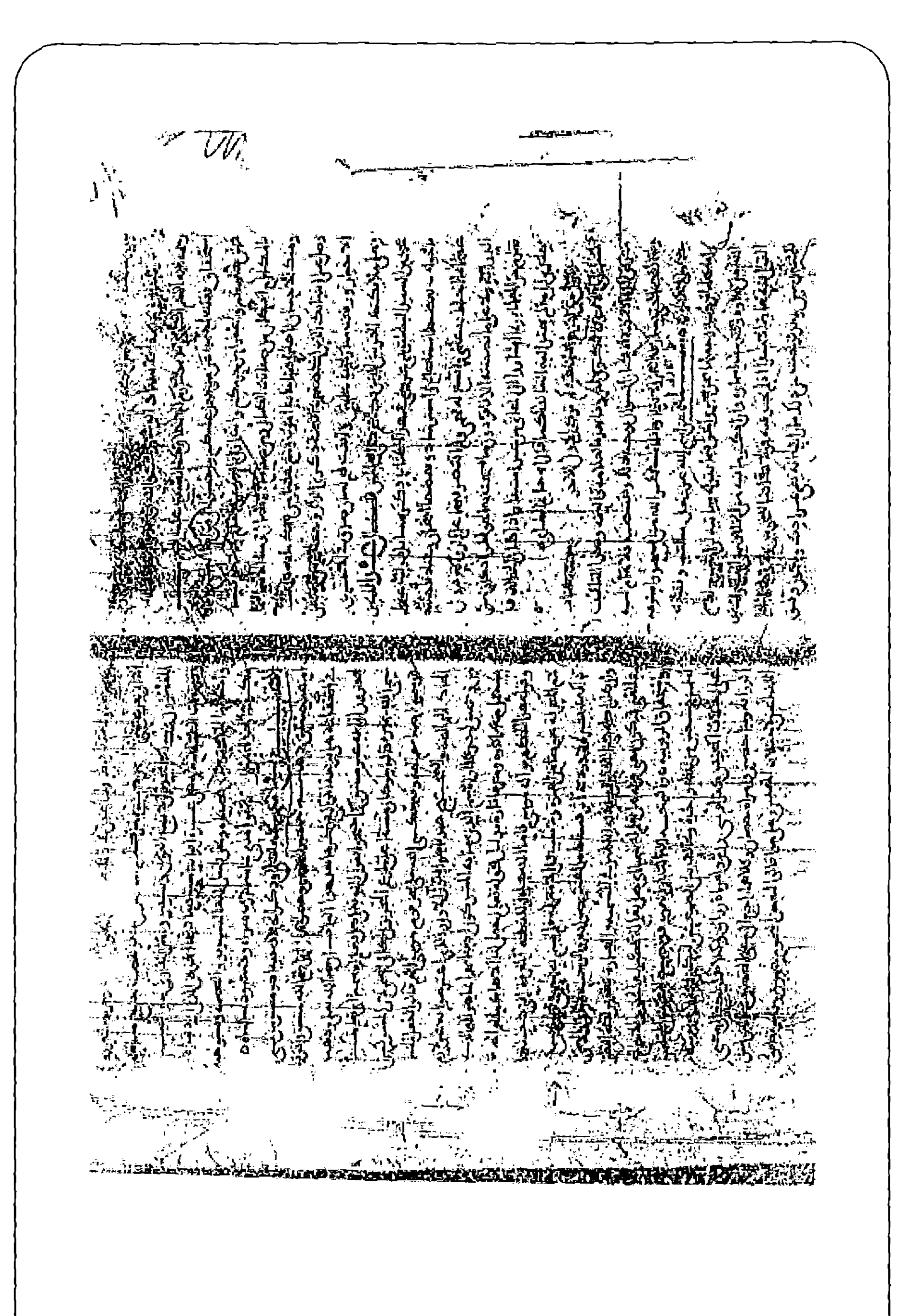
صورة غلاف النسخة (و)



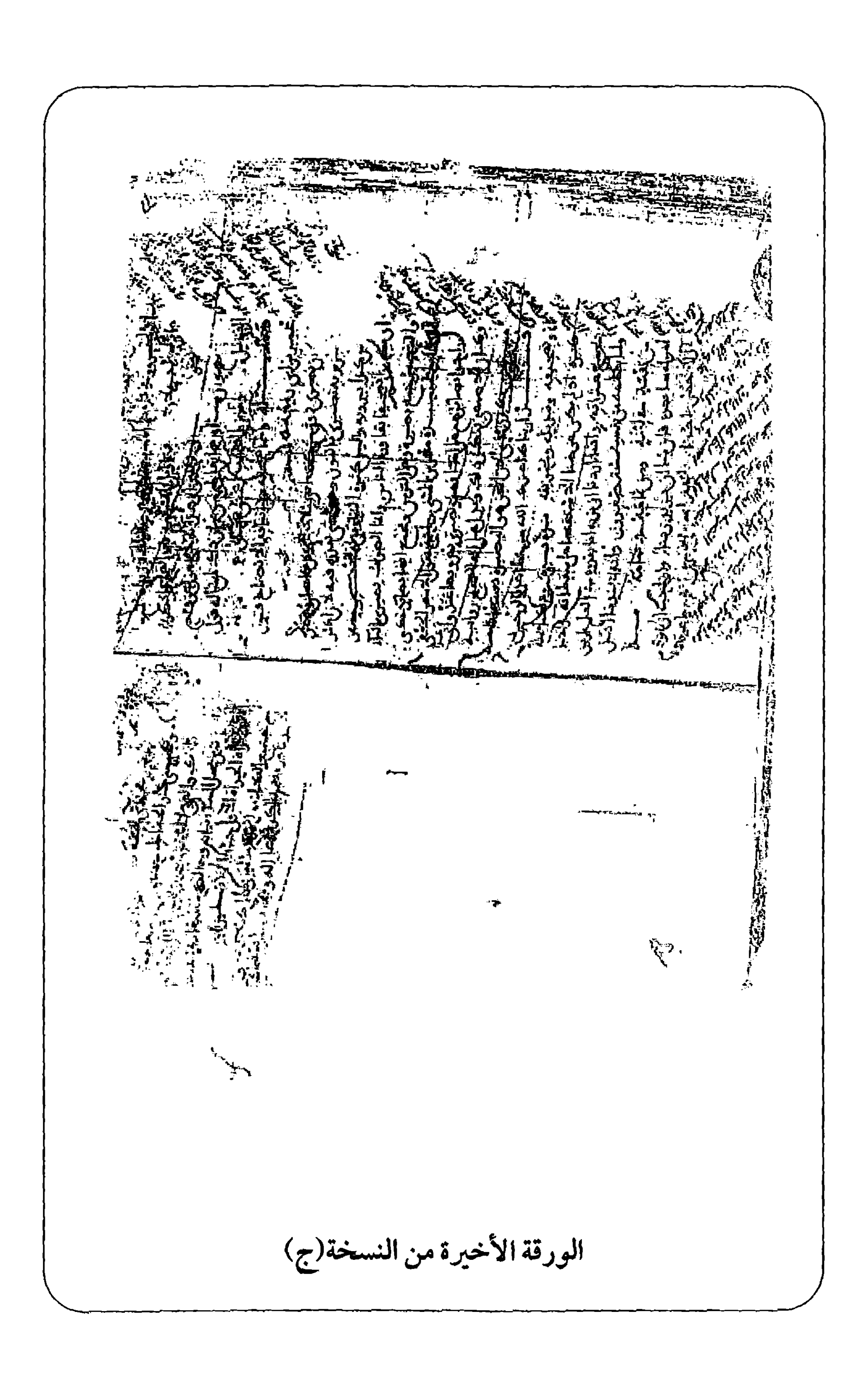
الورقة الأولى من النسخة (و)



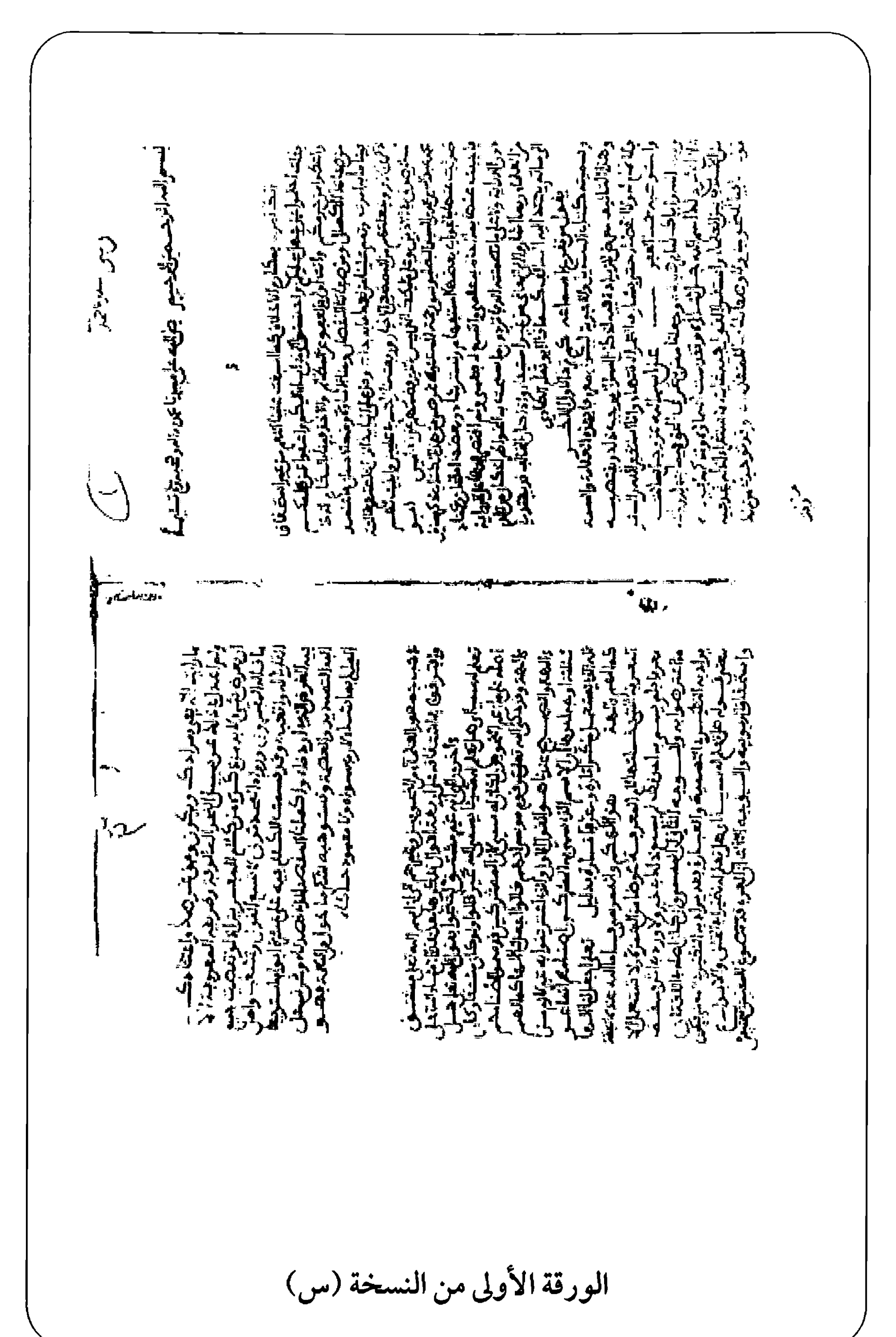
الورقة الأخيرة من النسخة (و)



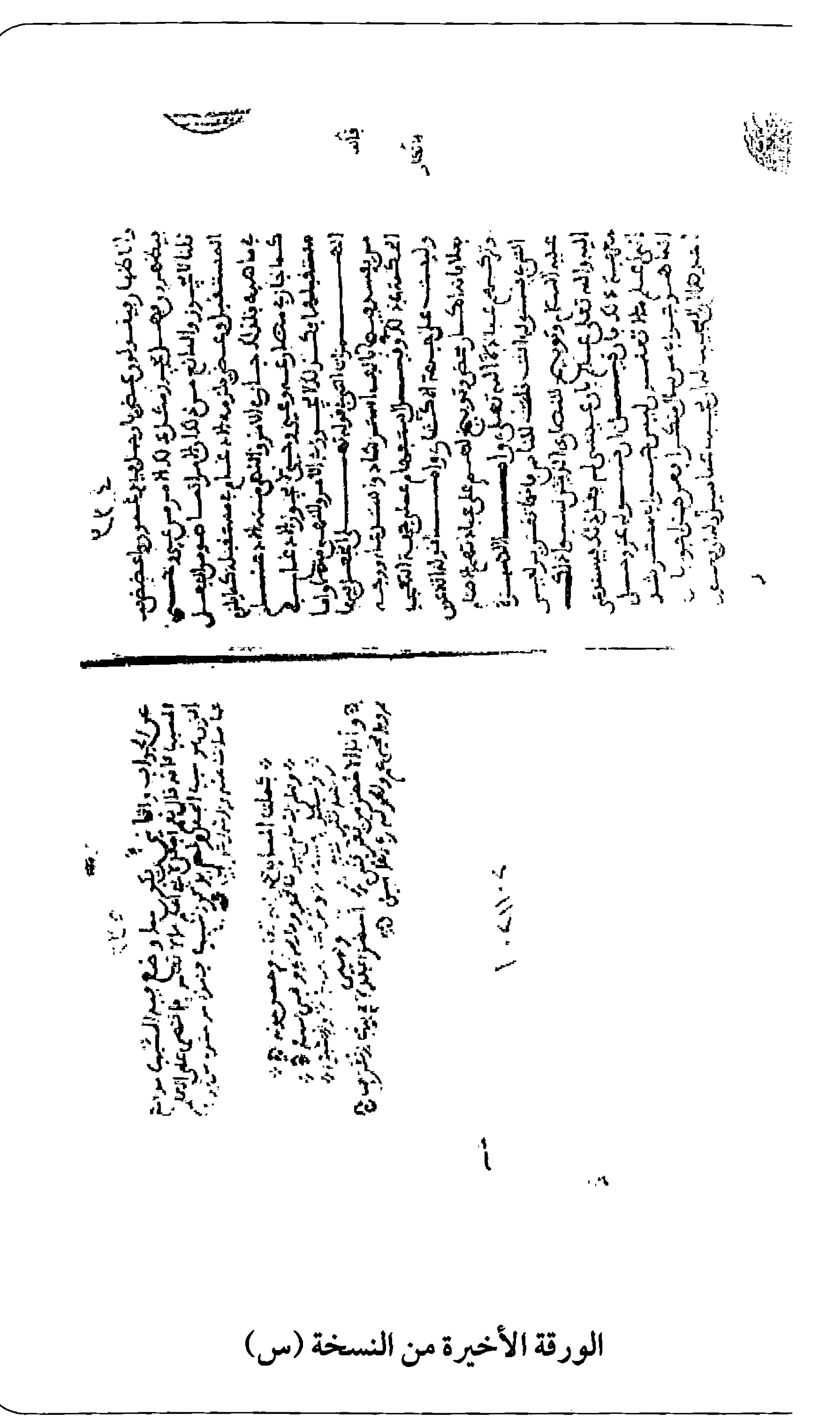
الورقة الأولى من النسخة (ج)



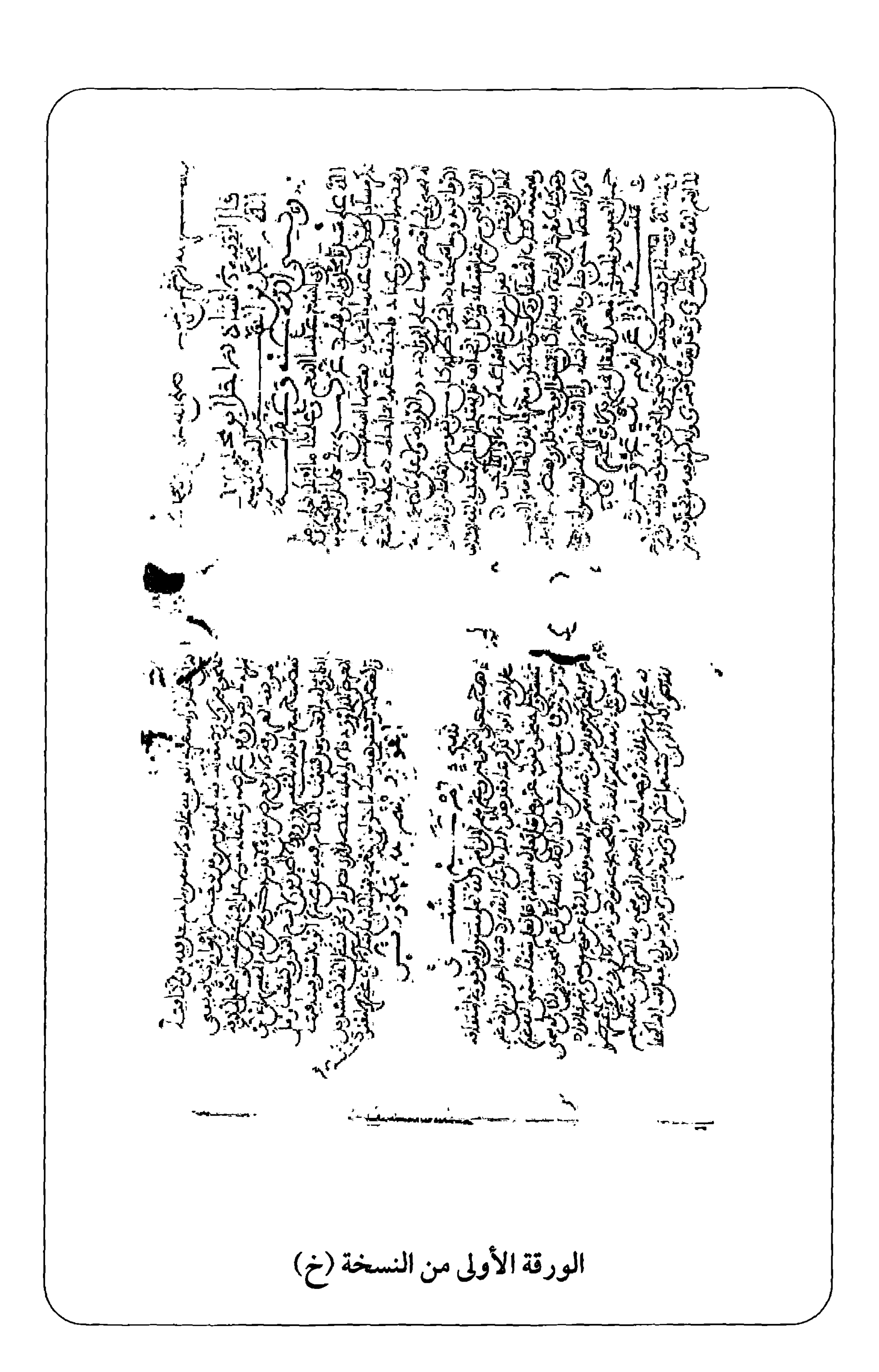
الورقة الأخيرة من النسخة(ج)



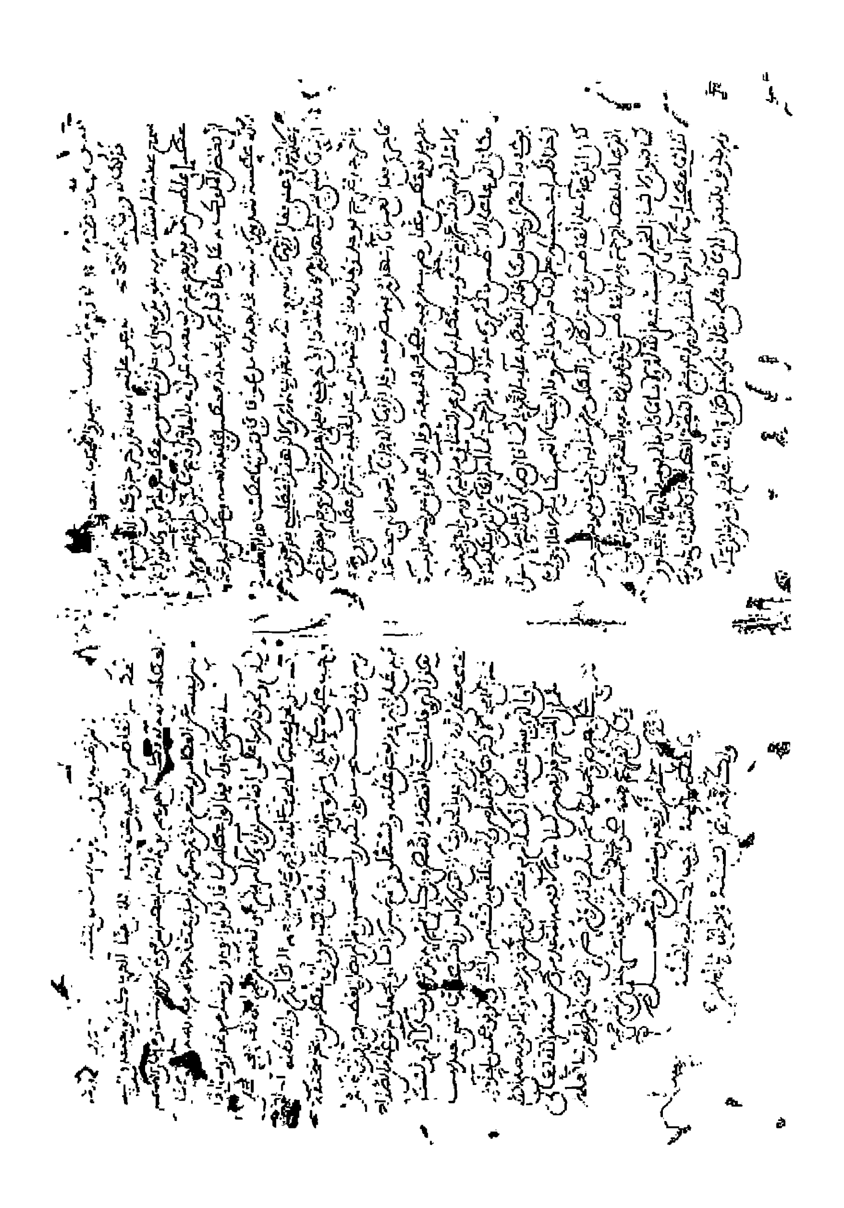
الورقة الأولى من النسخة (س)



الورقة الأخيرة من النسخة (س)



الورقة الأولى من النسخة (خ)



الورقة الأخيرة من النسخة (خ)



المسائل والأجوبة

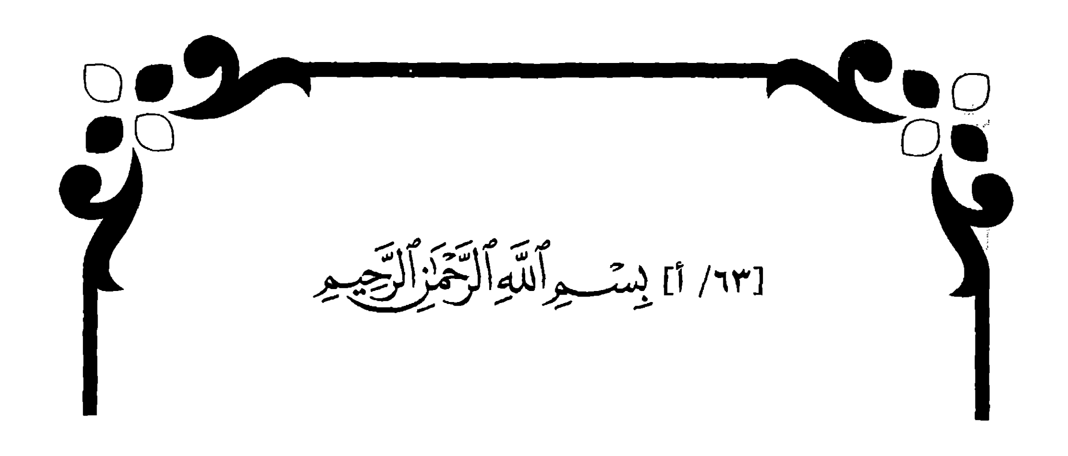
تأليف

أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

(ت ٥٢١هـ)

تحقيق

د. مصطفى عدنان محمد العيثاوي



[٦٣/ أ] بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه(١)، وسلّم تسليماً(٢)، قال الشيخ(٣) الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي ـ عفا الله عنّا وعنه ـ:

الحمد لله(٤) الذي أمرنا بمكارم الأخلاق، كما أسبغ علينا النعم من غير استحقاق، فقال: اصفحوا عمّن جهل عليكم، وأحسنوا لمن أساء إليكم، واعفوا عمّن ظلمكم، وأعطوا من حرمكم، وهو أولى بالعفو عن المظالم، والأخذ فينا بالمكارم؛ إذ كان من صفاته الكمال، ومن صفاتنا النقصان، ومنا الإساءة ومنه الإحسان، فاعتمد فينا ما به أمر، وتمم علينا من نعمه ما به بدأ، وصلِّ اللهم على أنبيائك الذين أخلصتهم بخالصة ذكرى الدار، وجعلتهم من المصطفين

(١) ساقط من: و.

(٢) خ: من قوله: سيدنا غير واضح.

(٣) ساقط من: و.

(٤) ج: رحمه الله، و: رضي الله عنه، وغفر له. س: من قوله: قال الفقيه... إلى هنا مطموس، وهو ساقط من: ج، وقد افتتحت و، خ بافتتاحية مختصرة: جاء فيها: الحمد لله الذي أسبغ علينا النعم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم، غرضي في...

الأخيار، ورفعت منازلهم في عليين، وأبقيت لهم لسان صدق في الآخرين، وعلى ملائكته المقربين الذين فضلتهم على العالمين.

قال الأستاذ ﷺ: غرضي في[1] هذا الكتاب ذكر مسائل طولبت عنها بالجواب، بعضها استفهام واسترشاد، وبعضها امتحان وعناد، فأجبت عنها بما أحاط به علمي، واتسع له فهمي، ولم أقتصر فيها على الرواية دون الدراية، ولا على ما تضمنته الدفاتر دون ما سمحت به الخواطر؛ إذ كان من تقدم من العلماء ربّما أشاروا[2] إلى المعاني من غير استيفاء، وإذ[3] كان الخالف قد يهتدي إلى ما لم يهتدِ إليه السالف، كما قال أبو تمام[4] الطائي[5] [من السريع]:

١ - يَقُولُ مَنْ تَقْرَعُ أسماعه   كم تَرَكَ الأوّلُ للآخِرِ

وسميته كتاب: المسائل والأجوبة؛ ليكون معروفاً[6] بهذه العلامة والسّمة، وهذا التأليف[7]

---

(١) و، س، خ: من.

(٢) خ: أشار.

(٣) ج: إذا. خ: وإن.

(٤) «الديوان»: (١/ ٣١٥)، و«العمدة»: (١/ ١٩٧)، وهو حبيب بن أوس، كان أوحد عصره في ديباجة لفظه ونصاعة شعره وحسن أسلوبه (ت٢٣١هـ). ينظر: «طبقات الشعراء لابن المعتز»: (٢٨٣)، و«وفيات الأعيان»: (٢/ ١١)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٤٣).

(٥) و: مطموس.

(٦) و، خ: معرفاً.

(٧) و، خ: وهو كتاب.

معـرض للزيادة فيـه؛ إذ[1] كان السّـؤال يوجـب ذلك ويقتضيـه، فلا تمام[2] لـه ولا انقضاء، حتى يشارف العمر الانتهاء، وأنا أستغفر الله من السهو، وأسـتوهبه[3] جميل العفو.

*

(١) و، خ: إذا.

(٢) خ: مطموس.

(٣) و، خ: جميل العفو، فهو المبدئ المعيد، الفعال لما يريد، لا ربّ غيره.

المسألة(١) الأولى(٢)
عن اسم الله ـ عزّ وجلّ ـ

[٦٣/ ب]سألت(٣) وفقنا الله(٤) وإياك لم يُرضيه، وجعلنا ممن يتحرّى الحقّ فيما يقوله ويأتيه، أن أشرح لك اسم الله ـ جلّ ثناؤه(٥)، وتقدّست أسماؤه ـ وأذكر(٦) ما فيه من الخلاف بين العلماء(٧)، واستقرئ القول فيه غاية الاستقراء، إذ لم نجد فيه قولاً كافياً للنحويين، ولا وصفاً شافياً للمتقدمين، وقد توخينا من ذلك ما رأيت أنّه يفي بمرادك، ويكون وفق غرضك واعتقادك، ولم أعدل في ذلك عن سبيل النحو المألوفة(٨)، وطريقه المعروفة، إلّا أَنْ يعرض شيء لا بد من ذكره من

---

(١) الأصل، و، ج، خ: مسألة. وهو مطموس في: س.

(٢) من: ج. خ: أولى. وسأجعل المسائل مرقمة هكذا بالتعريف من دون الإشارة إلى اختلاف النسخ في ذلك؛ لعدم إثقال الهوامش.

(٣) ليست في: و، خ.

(٤) وفقنا الله: تكرر في الأصل.

(٥) و: عز وجل، وقد تكرر مثل هذا في النسخ وسأتركه غفلاً لعدم الأهمية.

(٦) و، خ، س: وأن أذكر.

(٧) و: تكرر اللفظ.

(٨) (عن سبيل... المألوفة): مطموس في: ج.

كلام المفسرين؛ إذ لو تقصيت جميع ما قاله المفسرون، ورواه المحدّثون، لاتّسع القول وتشعّب، وأملّ القارئ له وأتعب.

وقد قسّمت الكلام فيه على عشرة أبواب، استوفينا فيها الغرض الذي أردناه[١]، وأكملنا القصد[٢] الذي قصدناه[٣]، ونحن نسأل الله التسديد والعصمة، ونستوهبه شكر ما خوّل من النعمة، فهو المَلِيء[٤] بما شاء، لا ربّ سواه[٥]، ولا معبود حاشاه.

*** القول في اسم الله ـ تعالى ـ وذكر الخلاف فيه:**

أهو مشتق من[٦] شيء أم غير مشتق[٧]:

ذهب جمهور النحويين[٨] وغيرهم إلى أنّ اسم الله تعالى مشتق[٩]، وافترقوا في اشتقاقه على أربعة أقوال، نذكرها بعد هذا الباب[١٠] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) و: أوردناه.

(٢) و، س: المقصد.

(٣) خ: قصدنا.

(٤) وهو الثقة الغني. «لسان العرب»: (ملأ) (٨/ ٣٤٥)، و«التاج»: (ملأ) (١/ ٤٣٧).

(٥) و، خ، س: غيره.

(٦) (أهو مشتق من): مطموس في: خ.

(٧) س: العنوان مطموس، وقد تكرر ذلك في العناوين.

(٨) س: ذهب جمهور العلماء من النحويين.

(٩) وهو أحد قولي الخليل، وقد ألمح سيبويه إلى أنّه مشتق من (أله)، أو من (لاه). ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٩٥)، (٣/ ٤٩٧)، و«المقتضب»: (٤/ ٢٤٠)، و«معاني القرآن وإعرابه»: (٥/ ١٥٢)، و«المحرر الوجيز»: (١/ ٦٦).

(١٠) ساقط من: س.

وذهب آخرون إلى أنّه غير مشتق[1]، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥] أي: هل تعلم شيئاً[2] يسمى (الله) غيره[3]؟ قالوا: ولو كان مشتقا من شيءٍ على ما زعم النحويون[4]، لكان له سميٌّ؛ لأنّ المشركين قد سمّوا أصنامهم آلهة.

وقد حكى الله ـ تعالى ـ عن قوم موسى أنّهم قالوا: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[الأعراف: ١٣٨].

والصحيح عندنا هو القول الأول، والذي اعترضوا به غير لازم من ثلاثة[5] أوجه:

ـ أحدها[6]: أنّ الاسم الذي سمى به المشركون أصنامهم إنّما هو (إله) الذي يستعمل منكّراً تارةً، ومعرّفاً تارةً، بدليل قوله[7] تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا

(١) والقول منسوب إلى جمعٍ من الفقهاء، كالشافعي وأبي حنيفة، فضلاً عن نسبته إلى الخليل في أحد قوليه. ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ١٠٣)، و«التفسير الكبير»: (١/ ١٦٢)، والقول فيه منسوب إلى سيبويه.

(٢) الأصل: تعلم له شيئاً.

(٣) لأنهم وإن كانوا يطلقون لفظ الإله على الوثن ـ فما أطلقوا لفظ (الله) على شيء. «اللباب في علوم الكتاب» (١٣/ ١٠٢).

(٤) و: لو كان مشتقاً من شيء لكان أصله التاء على ما زعم النحويون، ولكان له سمي. وفي خ تقديم وتأخير.

(٥) الأصل: وجهين.

(٦) الأصل: أحدهما.

(٧) س: مطموس.

﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[الأعراف: ١٣٨]، وقوله[1]: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾[طه: ٨٨]، فأمّا (الله) هذه اللفظة المعرفة التي دخلتها لام[2] المعرفة عوضاً من الهمزة ـ ولا تستعمل إلّا معرفة[3] ـ فلم يُسَمَّ به أحد قط، لم يسمع ذلك في خبر، ولا ورد في أثر، فسقط ما اعترضوا به.

ـ والوجه الثاني[4]: أنّ المسمّى، وإن كان أصله في اللغة أن يراد به النظير في التسمية والعبارة، فقد يراد به النظير في المعنى، فيكون معنى قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أي: هل تعلم له نظيراً في الخلق والإبداع، واستحقاق الربوبية؟[5]

والوجه الثالث: أنّ العرب قد تصوغ للمعنيين المختلفين اسمين مشتقين من لفظ واحد[6]، وتخالف بين الصيغتين؛ ليكون اختلافهما دليلاً على اختلاف المعنيين، كقولهم: شيء رزينٌ، وامرأة رزانٌ، وكلاهما راجع إلى معنى[7] الرزانة، وبناء حصين، وامرأة حصان، وكلاهما عائد[8] إلى معنى التحصين، فخالفوا بين

---

(١) س: مطموس.

(٢) ساقط من: خ.

(٣) خ، س: معرفاً.

(٤) الأصل: اختلف النص فيه وجعل الوجه الثاني والثالث وجهاً واحداً، مع تغيير في التفصيلات، وسقطٍ سيشار إليه في موضعه.

(٥) قال بعض المفسرين: الله: اسم موضوع لله تعالى لا يشركه فيه أحد، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾. ينظر «المحرر الوجيز»: (٦/ ٥٢).

(٦) ج: واحدة.

(٧) ساقط من: خ.

(٨) ج: راجع.

اللفظين[1] لاختلاف المعنيين، وعلى هذا قالوا لبعض النجوم: عيّوق، ولغيره: عائق، وكلاهما مشتقٌ من: عاق يعوق[2]؛ لأنهم كانوا يزعمون أن الدَّبَران يتبع الثريا خاطباً لها، وأنّ العيوق يمنعها من ذلك، وكانوا يقولون: إنّ الدبران ساق إليها عشرين نجماً مهراً لها، ويسمونِ تلك النجوم القلاص[3] والقلايص[4]، [٦٤/ أ] [وقد ذكر ذلك[5] ذو الرمة[6]

---

(١) ج، س: اللفظتين.

(٢) قال سيبويه: أما الدَّبَران والسماك والعيّوق، وهذا النحو فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه.

فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء: دَبَران، ولكل شيء عاق عن شيء: عيّوق، ولكل شيء سمك وارتفع سماك؟ فإنك قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العِدل والعديل، والعديل: ما عادلك من الناس، والعدل لا يكون إلّا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره، ومثل ذلك: بناء حصين وامرأة حصان... «الكتاب»: (٢/ ١٠٢)، وينظر: «المقتضب»: (٣/ ٣٨٢)، و«تاج العروس»: (رزن) (٨/ ٢٣٣).

(٣) النسخ غير الأصل: مهرا وكانوا يسمونها القلاص، والقلايص...

(٤) الأصل: يسمونه، وما أثبته من النسخ الأخرى، وينظر: «المخصص»: (٩/ ١٠)، وفيه: الدَّبران: الكوكب الأحمر الذي على إثر الثريا، بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة من أدناها إليه كوكبان صغيران يكادان يلتصقان به كلباه، والبواقي غنيمته، ويقولون: قلاصه... وينظر: «اللسان»: (دبر) (٤/ ٢٧٠).

(٥) ج: مطموسة.

(٦) أبو الحارث غيلان بن عقبة، أحد فحول الشعراء، وأحد عشّاق العرب المشهورين وصاحبته مية، وكان كثير التشبيب بها في شعره، جعله الجمحي في الطبقة الثانية من =

في قوله[1] [من الطويل]:

٢- وَرَدْتُ اعتسافاً والثريا كأنَّها
على قمَّةِ[2] الرَّأسِ ابنُ ماءٍ مُحَلِّقُ

يَدُفُّ على آثارِها دَبَرانُها
فلا هو مَسْبوقٌ ولا هو يَلْحَقُ[3]

بعشرينَ من صُغْرى النجومِ كأنَّها
وإيّاه في الخضراء لو كان يَنْطِقُ

قِلاصٌ حداها رَاكِبٌ مُتَعَمِّمٌ
هجائِنُ[4] قد[5] كادت[6] عليه تَفَرَّقُ

وعلى هذا تأوّل بعض أصحاب المعاني قول الآخر][7] [من البسيط]:

فحول الإسلام (ت١١٧هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٣٤)، و«وفيات الأعيان»: (٤/ ١١)، و«خزانة الأدب»: (١/ ١٠٦).

(١) «الديوان بشرح التبريزي»: (١٧٦)، وينظر: «الكتاب»: (٢/ ٩٩)، و«أدب الكاتب»: (١٩٢)، و«الكامل»: (٢/ ٩٢٤)، و«المخصص»: (٩/ ١١).

(٢) و: قبة.

(٣) و: لاحق.

(٤) و: هجان.

(٥) و، خ: وقد: وما أثبته موافق للديوان.

(٦) ج، س: كانت.

(٧) وهو الطفيل الغنوي. «الديوان»: (١٤١)، وما بين المعقوفتين من النسخ الأخرى.

٣ ـ أمّا ابنُ طوقٍ[١] فقد أوفى بذمّتِهِ   كما وَفَى[٢] بقلاص النجم حاديها

وكذلك قالوا لبعض النجوم: سماك؛ لارتفاعه، وقالوا لغيره ممّا ارتفع: سامك، ولسقف البيت سَمْك، فعلى هذا لا يمتنع أن يكون (إله)، و(الله) مشتقين من الألوهية، وزادوا الألف واللام للتفخيم وألزموه إيّاها ليكون له اسم[٣] لا نظير له من الأسماء[٤] ولا شبيه له، كما أنه تبارك وتعالى لا نظير له، ولا شبيه من خلقه تعالى[٥] عما يقوله الجاهلون علوّاً كبيراً.

*** القول في اشتقاق اسم الله تعالى:**

وذكر الخلاف في مثل ذلك والصحيح منه[٦]:

اختلف الذين قالوا: إن اسم الله تعالى مشتق، وجملة اختلافهم[٧] أربعة أقوال:

ـ قال قوم: هو مشتق من: أَلِه الرجل يأله أَلَهاً: إذا تحيّر، واحتجوا بقول الأخطل[٨] [من الطويل]:

---

(١) ج: لم يستكمل البيت وتكررت الفقرة المتقدمة.

(٢) ساقط من: ج.

(٣) ج: ليكون الاسم.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٦٦

(٥) ج، س: لا نظير له من خلقه، ولا شبيه تعالى عما يقوله الجاهلون...، و، خ: لا نظير له من خلقه، ولا شبيه له جلّ وتعالى...

(٦) سبقت الإشارة إلى أنّ العناوين جاءت مطموسة في: س.

(٧) ج، س: خلافهم.

(٨) وهو غياث بن غوث التغلبي، سمي الأخطل لبذاءته وسلاطة لسانه، وقيل: من =

٤ ـ ونحنُ قسمنا الأرضَ نصفينِ نِصْفُها

لنا ونُرامي[١] أن تكونَ لنا معا

بعشرين[٢] ألفاً تألَهُ العينُ وَسْطَهَا[٣]

متى تره عينا الطُّرامة[٤] تدمعا

ومن ذلك قيل للقفر الذي يحار فيه: مِيْلَه[٥]؛ لأنه يولّه سالكه ـ أي يحيره ـ قال رؤبة[٦] [من الرجز]:

٥ ـ بِه تمطّتْ غَوْلَ كُلِّ مِيْلَهِ

بنا حَراجيجُ المهارَى النُّفَّهِ

الخطل: وهو استرخاء الأذنين، وهو من الطبقة الأولى من فحول الشعراء الإسلاميين (ت٩٠هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٤٥١)، و«المؤتلف والمختلف»: (٣٠)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٤٥٩)، و«الأعلام»: (٥/ ١٢٣). والأبيات في: «الديوان»: (١٦٢).

(١) و: وهراس.

(٢) الديوان: تسعين، وهو عدد مقاتلي تغلب؛ وقد أراد: أنهم احتلوا نصف الأرض، وهم لا يزالون يقاتلون حتى يحتلوا النصف الآخر.

(٣) الديوان وسطه.

(٤) هو حسّان بن الطرامة، شاعر كلبي.

(٥) الميله: أرض تولّه الإنسان أي: تحيره. (لسان العرب) (غول) (٦/ ٧٠٠).

(٦) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي (ت١٤٥هـ). «وفيات الأعيان»: (٢/ ٣٠٣)، و«خزانة الأدب» (١/ ٨٩)، و«الرجز في مجموع أشعار العرب»: (١٦٧)، و«الأمالي»: (١/ ١١)، و«لسان العرب»: (غول) (٦/ ٧٠٠)، (مهر) (٨/ ٣٨٨)، (وله) (٩/ ٤٠٤).

قالوا: فسمّي الباري ـ عزّ وجلّ ـ بذلك؛ لأن القلوب تحار في عظمته[1] فلا تستطيع أن تحدَّه، ولا تصفه، إلّا بما وصف[2] به نفسه[3] ـ جلّ وعزّ ـ أن تحيط به الأقطار[4]، وتحده الأفكار، وتعالى علواً كبيراً[5].

ـ وقال[6] آخرون: هو مشتق من قولهم: أَلِهتُ[7] إلى[8] الرجل: إذا فزعت إليه، وكذلك[9] روي عن ابن عباس[10] أنّه قال: هو الذي يأله إليه كل شيء: أي هو مفزع كل شيء، ومستغاثه، لا رب غيره.

وهذا القول لم نجد عليه شاهداً من اللغة، وهو مرويٌّ عن

---

(١) ج: مطموس.

(٢) (فلا تستطيع... وصف): مطموس في: ج.

(٣) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٨٩)، و«الدّر المصون»: (١/ ٢٥).

(٤) و، خ: الأقدار.

(٥) (وتعالى علواً كبيراً): ساقط من: خ، و، ج، س.

(٦) خ: مطموس.

(٧) خ: تألهت.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) خ: تكررت.

(١٠) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ (ت٦٨هـ).

«معرفة القرّاء»: (١/ ٤٥)، و«غاية النهاية»: (١/ ٤٢٥)، وقد روي عن ابن عباس أنه قال: اسم الله مشتق من هذا الفعل (أله) لأنه يأله كل معبود ويعبده، وعلى ذلك جاءت قراءته ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[الأعراف: ١٢٧]، قال: هي على معنى: عبادتك. «المحرر الوجيز»: (١/ ٦٦)، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (١/ ١٥٥)، و«بصائر ذوي التمييز»: (٢/ ١٤).

ابـن عباس كما ترى.

ـ وقال آخرون: هو مشتقٌ من قولهم: ألـه اللهَ العبـدُ يألهـه إلاهـة: بمعنـى عبده يعبده عبادة، وتألّه الرجل إذا تعبّد. قال رؤبة[1] [من الرجز]:

٦ ـ لله دَرُّ الغانيـــــات المُـــــدَّهِ سَبَّحْنَ واسترجعن مـن تـألُّهي

قالوا: لهذا[2] سموا الشـمس إلاهـة، والإلاهـة لعبـادتهم إيّاهـا[3]، قـال الشاعر[4] [من الوافر]:

٧ ـ تَرَوَّحنا من اللَّعباء[5] عصراً[6] وأعجلنا[7] الإلاهة[8] أن تؤوبـا

---

(١) «مجموع أشعار العرب»: (١٦٥)، و«المحتسب»: (١/ ٢٥٦)، و«أمالي ابن الشـجري»: (٢/ ١٩٧)، و«شرح المفصل»: (١/ ٣)، و«تاج العروس» (أله): (٣٦/ ٢٤).

(٢) و، خ، س، ج: ومن هذا.

(٣) ينظر: «الإغفال»: (١/ ٤٢)، والقول فيه منسوب إلى أحمـد بـن يحيـى ثعلـب، و«تـاج العروس» (أله) (٣٦/ ٣٢٣).

(٤) اختُلف في نسبة البيت فنسب إلى عتيبة بن الحارث، ونُسـب إلى أم البنين بنـت عتيبـة. ينظر: «تهـذيب اللغـة» (ألـه): (٦/ ٤٢٤)، و«لسـان العـرب»: (ألـه): (١/ ١٩٧)، و«تاج العروس» (أله): (٣٦/ ٣٢٣)، ونسب في «الأمكنة والمياه والجبـال»: (٢٠٢) إلى الأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٥) س: الغناء.

(٦) ج، س: قصرا.

(٧) (إلاهة والإلاهة... وأعجلنا) ساقط من: خ، (والإلاهة لعبادتهم... وأعجلنـا) سـاقط من: و.

(٨) س: اللهباء.

ـ وقال آخرون: هو مشتق من الوله: وهو أشد ما يكون من الشوق والحزن، سمي بذلك لأن القلوب توله إليه، أي: تشتاق إلى معرفته، وتلهج بذكره [٦٤/ ب]، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[البقرة: ١٦٥]، وبقول النابغة الجعدي[(١)] [من الرمل]:

٨ ـ طَرَبَ الوالـه أو كالمختَبَلْ

وأنشد أبو حاتم الرازي[(٢)] للكميت[(٣)] [من الخفيف]:

---

(١) قيس عبد الله بن عُدَس، وقيل اسم النابغة: عبد الله، وقيل: حيّان: شاعر مشهورٌ عمر طويلاً في الجاهلية والإسلام، وامتد عمره إلى حدود سنة سبعين، له صحبة ووفادة ورواية، وقد أنشد الرسولﷺ شيئاً من الشعر. ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (٢٧٠)، و«معجم الشعراء»: (٢٣٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ١٧٧)، و«الإصابة في تمييز الصحابة»: (١١/ ٦ ـ ١٥)، وينظر البيت في: «ديوان النابغة الجعدي»: (١١٩)، وتمامه:

فــأراني طرِبــاً في إثْــرهم

و«أدب الكاتب»: (٢٣)، و«أمالي ابن الشجري»: (٣/ ٢٢٧)، و«الانتخاب في شرح أدب الكتاب»: (٢/ ٩)، وقال المؤلف في معنى البيت: الواله: الذاهب العقل لفقد حبيب، والمختبل: الذي قطع عضو من أعضائه.

(٢) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي الحافظ الكبير، روى الحروف سماعاً عن أبي زيد سعيد الأنصاري، والأصمعي وغيرهما (ت٢٧٥) أو (٢٧٧هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٤٧)، و«غاية النهاية»: (٢/ ٩٧).

(٣) ساقط من: خ، و، والكميت هو: الكميت بن زيد بن خنيس بن مجالد، أكثر من استعمل الغريب في شعره، وله في أهل البيت الأشعار المشهورة (ت١٢٦هـ). ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (٢٣٧)، و«معجم الشعراء»: (٢٨٥)، و«خزانة الأدب»: (١/ ١٤٤). والبيت في: «الديوان» (٣٦/ ٥٥٢) (الذيل) (٥٠٨)، و«لسان العرب»: (وله): (٩/ ٤٠٤)، و«تاج العروس» (وله): (٣٦/ ٥٥٢).

٩ - وَلِهَتْ نفسي الطروبُ إليهمُ وَلَهاً حالَ دونَ طَعْمِ الطعامِ

وذهب هؤلاء إلى أنّ أصل: أَله: وُلاه، أبدلت الواو همزة لانكسارها في أول الكلمة، كما أبدلوها في (وشاح) و(إشاح) ونحوه، فهذه جملة ما قاله الناس[١] في اشتقاق اسم الله تعالى[٢]، والصحيح عندنا القولان الأولان.

فأما القولان الآخران[٣] فلا يصحان مع النظر، أما قول من قال: إنّه مشتق من[٤] (أله يأله)[٥] إذا عبد فقد يجوز لقائل أن يعكس هذا القول فيقول: إنّ قولهم: أله يأله، هو المشتق من الأَله، كما أن قولهم: تألّه الرجل: إذا تجبر وتعظّم، إنما معناه: تشبّه بالإله، وكذلك قولهم للأصنام: آلهة، وللشمس: إلاهة، إنما ذلك كله على تشبيههم لها بالإله ـ تعالى عن ذلك ـ إذ[٦] كانوا يعظمونها ويعبدونها[٧]، فيكون هذا من باب قولهم: حوقل الرجل، إذا قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله، وبسمل إذا قال: باسم الله، وحيعل: إذا قال: حيّ على الصلاة أو حيّ على الرحيل، ونحوه،

---

(١) ساقط من: س.

(٢) تنظر الأقوال في اشتقاق أسماء الله تعالى في: «اشتقاق أسماء الله»: (٢٣)، و«مجمل اللغة» (أله): (١/ ١٠١)، و«لسان العرب»: (أله) (١/ ١٩٦)، و«تاج العروس»: (أله) (٣٦/ ٣٢٠).

(٣) و، خ: الأخيران، وقد تكرر في: و.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ساقط من: خ.

(٦) ج، خ، س: إذا.

(٧) وقيل لارتفاعها. ينظر: «مفردات ألفاظ القرآن»: (أله) (٨٢)، و«عمدة الحفاظ»: (أله) (١/ ١٠٥ ـ ١٠٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٣٩).

قال[1] الشاعر[2] [من الوافر]:

١٠- أقول لها ودمع العين جارٍ ألم تَحْزُنْكِ حيعلةُ المنادي

ومثل هذا كثير[3] مما اشتق فيه الفعل مما ليس بفعل، فإذا كان هذا ممكناً سائغاً سقط هذا القول.

وأما قول من زعم[4] أنه مشتق من (الوله) وأن أصل (إله): (ولاه) فغلط بيّن، وقد رده[5] أبو علي الفارسي[6] في بعض كلامه، وقال: لو كان أصل (إله) (ولاها)، لوجب إذا صرّف الفعل منه أن يقال: (تولّه)، كما أن من يقول في (وشاح):

---

(١) ج: ونحوه قول، س: ونحو قول.

(٢) البيت في «رسالة الملائكة»: (٢٦٨)، وهكذا جاءت روايته:

أقول لها وضوء الصبح باد ألم تحزنك حيعلة المنادي

وقال المؤلف: وفي كتاب «العين» هذا البيت... ولا أدفع أن يكون هذا الشعر مصنوعاً، وينظر: «الأمالي»: (٢/ ٢٧٠)، و«لسان العرب»: (هلل) (٩/ ١٢٧)، و«التاج»: (حيعل) (٢٨/ ٣٨٤).

(٣) (ومثل هذا كثير): مطموسة في: ج.

(٤) والقول منسوب إلى الخليل وأبي الهيثم. ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٩٠)، و«اللسان»: (أله) (١٣/ ٤٦٨).

(٥) من: ج، س، وفي النسخ الأخرى: ردّ.

(٦) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ). «تاريخ بغداد»: (٧/ ٢٧٥)، و«إنباه الرواة»: (١/ ٣٠٨)، ولم أقف على قول أبي علي، وقد نسب الإنكار في بعض الكتب إلى المازني، ينظر: «البيان في غريب إعراب القرآن»: (١/ ٣٢)، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (١/ ١٥٦).

(إشاح) فيهمز الواو، وإذا صرّف منه الفعل قال: توشّح فيرد الواو إلى أصلها؛ لذهاب العلة التي أوجبت همزها وهي الكسرة، وكذلك كان[1] يلزمه إذا جمع (إلهاً) أن يقول: أولهة، كما أنّ من يقول: إشاح، إذا جمع قال: (أوشحة) فلما وجدناهم يقولون: تألّه الرجل، وألَّهَهُ فيقرون الهمزة على حالها، علمنا أنها أصل لا بدل من الواو[2]

فإن قال قائل: فقد وجدناهم يقولون: لاه، بمعنى: إله، قال الأعشى[3] [من مجزوء البسيط]:

١١ـ كحِلْفَةٍ من أبي رِياح يسمعها لاهُه الكُبارُ

فإذا كان ذلك مسموعاً[4] فما ينكر أن يكون أصل (لاه: لوها) مقلوباً من:

---

(١) ليست في: و.

(٢) ج، س، و: واو. وينظر: «بصائر ذوي التمييز»: (٢/ ١٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٤٠).

(٣) ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، ويلقّب الصنّاجة، وهو أول من سأل بشعره، وكان من فحول شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام في آخر عمره، ولم يسلم (ت٧هـ). ينظر: «معجم الشعراء»: (٣٨٢)، و«خزانة الأدب»: (١/ ١٧٥)، و«الأعلام»: (٧/ ٣٤١)، والبيت في: «الديوان»: (٧٢).

وأبو رياح رجل من ضُبيعة حلف أن لا يدي جاراً لبني سعد قتله، ثم قتل، وينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (١/ ٢٠٤)، ورواية البيت فيه: يسمعها اللهم الكبار، و«كتاب الشعر»: (١/ ٤١)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، و«شرح المفصل»: (١/ ٣)، و«همع الهوامع»: (٣/ ٦٤)، والرواية فيه: لاهم الكبار، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٢٦٦)، (٧/ ١٧٦).

(٤) والقول بأن (لاه) مأخوذ من (أله) هو أحد قولي سيبويه، ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٤٩٦)، =

(وله)[1] تحركت [٦٥/ أ] الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فصح بذلك أنه مأخوذٌ من (الوله)، ولزم أن يكون قولهم: تألّه، وآلهة من البدل الذي يلتزمونه مع ذهاب العلة الموجبة له، [من][2] نحو قولهم: أعياد في جمع عيد، وأرياح في جمع ريح؟

فالجواب عن ذلك: أنّ الألف في (لاه) قد صحّ عندنا أنها منقلبة عن ياء لا عن واو، بدليل قولهم: لَهِي أبوك، يريدون: لاه أبوك، فقلبوا العين إلى مكان اللام فظهرت العين ياءً[3]، ولو كانت واواً لوجب أن يقولوا إذا قلبوه: لهو أبوك، ودلّ هذا على أنّ (لاها) لا يصح أن يكون مقلوباً عن: (وَلِه)؛ لأنه لو كان مقلوباً منه لم يقلب مرة ثانية، وهذا قول أبي علي الفارسي[4] واستدلاله، وقد حكى بعض اللغويين: (لاه: يلوه) إذا عبد[5]، وليس بثبت، والذي قاله أبو علي أثبت[6] وأصح؛ فثبت بهذا كله، وصح[7] أن قول من جعله مشتقاً من (الوله) لا يصح، والله أعلم.

و«بصائر ذوي التمييز»: (٢/ ١٥)، ونقل عن أبي زيد أنه سمع: الحمد لاهِ رب العالمين، «اللسان»: (أله) (١٣/ ٤٦٨).

(١) قوله: مقلوباً من وله، ليس في: خ.

(٢) من النسخ الأخرى.

(٣) ينظر: «البيان في غريب إعراب القرآن»: (١/ ٣٢)، و«الدرّ المصون»: (١/ ٢٤).

(٤) ينظر: «الإغفال»: (١/ ٥٧).

(٥) «الدرّ المصون»: (١/ ٢٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٣٨).

(٦) س: ثبت.

(٧) ساقط من: ج، س.

ذكر الخلاف في هذا الاسم أهو علم[1] مرتجل أم منقول؟ والصحيح عندنا[2] من ذلك[3]:

ذهب جمهور العلماء من النحويين وغيرهم إلى أنّ اسم الله تعالى منقول من الجنس إلى الاختصاص، وأنّ أصله: (إله)، وإله يقع على كل معبود من صنم وغيره؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[الأعراف: ١٣٨] ثم أدخلت عليه الألف واللام، وصيّر اسماً خاصاً للباري تعالى لا يشركه فيه شيء[4]، ونظيره من الأسماء المختصة التي فيها الألف واللام: السماك والعيّوق، وليس من باب: العباس والحارث[5]؛ لما سنذكره إذا انتهينا إلى موضعه ـ إن شاء الله ـ .

وذهب قوم من النحويين، منهم: ابن كيسان[6]، وأبو عثمان المازني[7] إلى أنّ (الله) اسم علم للباري تعالى ليس فيه معنى صفة، ولا أصله (إله) على ما قاله[8] النحويون، وهذا يشبه ما قدمناه من قول من أنكر أن يكون مشتقاً من

---

(١) (أهو علم): مطموس في: ج.

(٢) ساقط من: و.

(٣) (من ذلك): مطموس في: خ.

(٤) ينظر: «الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (١/ ١٥٦)، و«الدر المصون»: (١/ ٢٣).

(٥) وهو ما يصطلح عليه عند النحاة بالعلم الذي تلمح به الصفة. ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٨٠).

(٦) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن، أخذ عن المبرد وثعلب (ت٢٩٩هـ)، وقيل: (٣٢٠). «إنباه الرواة»: (٣/ ٥٧)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١٦).

(٧) بكر بن محمد بن بقية (ت٢٤٨هـ) بالبصرة. «تاريخ بغداد»: (٧/ ٩٣)، و«المنتظم»: (١٢/ ١٢)، وينظر قول المازني في: «اشتقاق أسماء الله»: (٢٨).

(٨) (إلى أنّ... قاله) مطموس في: ج.

شيء، وحكى[1] أبو القاسم الزجاجي[2] قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج[3]، قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد[4]، قال: سمعت المازني يقول: سألني الرياشي[5]، فقال لي: لِمَ أبيت أن يكون الله تعالى، أصله الإله، ثمّ خفف بحذف الهمزة كما يقول أصحابك؟

قال المازني: فقلت له: لو كان مخففاً منه لكان[6] معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، لا يتغير المعنى، ألا ترى أنّ الناس[7]، والأُناس بمعنى واحد؟ فلما كنت أعقل بقولي: (الله) فضل مزيّة على قولي: (الإله)، ورأيته [٦٥/ ب] قد استعمل لغير الله، عز وجلّ في قوله: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا﴾[طه: ٩٧]، وفي[8] قوله: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾[الزخرف: ٥٨]،

---

(١) ج: مطموس.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم (ت٣٤٠هـ) ولقب بالزجاجي لملازمته أبا إسحاق الزجاج. ينظر: «إنباه الرواة»: (٢/ ١٦٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٩٥).

(٣) (ت٣١١هـ) وسمي بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج. «تاريخ بغداد»: (٦/ ٨٩)، و«إنباه الرواة»: (١/ ١٩٤).

(٤) أبو العباس (ت٢٨٥هـ). «إنباه الرواة»: (٣/ ٢٤١)، و«غاية النهاية»: (٢/ ٢٨٠).

(٥) العباس بن الفرج أبو الفضل (ت٢٥٧هـ). «المنتظم»: (١٢/ ١٣٢)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٣٦٧)، وينظر سؤال الرياشي في: «اشتقاق أسماء الله»: (٢٩)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٣٧٣)، و«الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٥٤)، وقد صرح السيوطي بالنقل عن المسائل لابن السيد.

(٦) الأصل: لما كان، ج: مطموس، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٧) (ألا ترى أن الناس): مطموس في: ج.

(٨) ساقط من: ج، س.

ولم يستعمل (الله) إلّا للباري ـ تعالى ـ علمت أنّه علم، وليس بمأخوذ من (الإله). هذا قول المازني واحتجاجه لمذهبه كما ترى، وقد ردّه [1] عليه أبو القاسم الزجاجي[2]، والربعي[3] وغيرهما، فقالوا: أما قوله: إنه اسم علم وقع هكذا في أول أحواله ففاسد من جهة العربية، ومن جهة المعنى جميعاً[4]؛ أما جهة العربية[5] فإنه ليس في كلام العرب اسم فيه[6] هذه الألف واللام إلّا وهما تقدران فيه زائدتين، وإنْ كانتا لازمتين لبعض الأسماء، ويقدر الاسم الذي هما فيه معرى منهما، ثم تدخلان عليه على ضروبٍ شتى، كقولنا: الرجل والغلام والفرس، وكقولنا: الفضل والحارث والعباس[7]، وقولنا[8]: السِّماك والدَّبَران والنجم للثريا، وابن الصَّعِق [9]، وكقولهم: الآن في الإشارة إلى الزمان الحاضر، وما أشبه

---

(١) خ، و: رد.

(٢) ينظر: «اشتقاق أسماء الله»: (٢٩).

(٣) علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن، صاحب أبي علي الفارسي، درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السيرافي، وخرج إلى شيراز فدرس بها على أبي علي مدة طويلة، قال أبو علي فيه: ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه (ت٤٢٠هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٢٩٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٣٩٢).

(٤) (من جهة... جميعاً): ساقط من: خ، و.

(٥) (ومن جهة... العربية): ساقط من: خ.

(٦) النسخ الأخرى: فإنه ليس اسم في كلام العرب فيه...

(٧) و، خ: العباس والفضل والحارث.

(٨) ج: وكقولنا.

(٩) قال: سيبويه: والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب =

ذلك؛ فيجب أن تكون الألف واللام في (الله) ـ عزّ وجلّ ـ على مذهبه زائدتين لا أصليتين، وإذا كانتا كذلك فلابد له من أن يرجع[1] إلى مذهب سيبويه وأصحابه من تقديره نكرة، ثم إدخال الألف واللام عليه.

قالوا: وأمّا[2] خطؤوه من جهة المعنى: فإن الأسماء الأعلام نحو جعفر وزيد، إنما احتيج إليها للفصل بين الأشخاص التي تتشارك وتتشابه، وتعجز الصفات عن فصل بعضها عن بعض، ألا ترى أنك لو أردت الإخبار عن زيد بغير اسمه العلم لاحتجت أن تقول: جاءني الرجل الأبيض الطويل البزاز اللابس ثوباً[3] كذا، الساكن موضعاً كذا، ونحو ذلك من الصفات التي يعجز المتكلم عن حصرها، ويشق عليه تعدادها، وربما لم يفهم عنه المخاطب مع ذلك؛ فاختصر ذلك بأن قيل: جاءني زيد، فإن بقي بعد ذكر الاسم العلم شيء من الإشكال واللبس، قلت: جاءني زيد الكريم، ونحوه؛ فزدت صفة[4] أو صفتين، فيكون ذلك أخف من أن تأتي بعشرين صفة ونحوها[5]، ولذلك قال سيبويه

عليه حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو. «الكتاب»: (٢/ ١٠١)، وابن الصعق: رجل من بني كلاب، وهو خويلد بن مقبل بن عمر بن كلاب، ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة، فهبت الريح فسفت في جفانه التراب فشتمها، فرمي بصاعقة فقتلته. «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٤٢٩).

(١) و، خ، س: فلا بد أن.

(٢) س: وما.

(٣) خ، و، س: ثوب.

(٤) (جاءني زيد... صفة): مطموس في: ج.

(٥) ينظر: «معنى لا إله إلا الله»: (١١٣).

وغيره[1]: إنّ العلم كأنه مجموع صفات، يريدون أنه وضع للاختصار، وترك التطويل بذكر الصفات، فإذا كان الغرض في وضع الأسماء الأعلام إنما هو الفصل بين الأشخاص المشتبهة[2] التي تعجز الصفات عن الفصل بينها، أو تكثر حتى يشق على المخبر استيفاؤها ثبت بذلك وصح أنه لا يجوز أن يكون[3] لله تعالى اسم علم على نحو [٦٦/ أ] زيد وعمرو؛ لأنّه تعالى لا شبيه له، ولا نظير فيلتبس به، فهذا كما نراه خطأ من طريق العربية[4]، وكفر صريح ممن اعتقد ذلك من طريق المعنى؛ فبطل قول المازني بطلاناً لا خفاء به على متأمّل، وصح قول سيبويه وأصحابه.

هذا آخر ما وجدناه من ردّ من ذكرناه على المازني.

ونريد نحن[5] أن نزيد ذلك بياناً، فنقول: إن قال قائل: فقد علمتم أنّ الصفات إنما وضعت للفرق بين الموصوفين لما يقع بينهم من التشابه والالتباس، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني زيد الطويل، إلّا إذا[6] كان ثمّ آخر قصير، ولا تقول: رأيت عمراً البزاز إلّا إذا كان ثمّ آخر غير بزاز، فإذا استحال من قول غيركم أن يكون للباري ـ تعالى ـ اسم علم؛ لأنّه لا شبيه له يلتبس به، فقد وجب على

---

(١) ساقطة من: و، خ، وينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٠١)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٢/ ٤٣١)، و«شرح المفصل»: (١/ ٢٧)، وفيه تفصيل واف عن دلالة الاسم على مسماه.

(٢) ساقط من: ج، وفي س: المتشبهة.

(٣) أن يكون: ساقط من: ج.

(٤) (ولا نظير... العربية): ساقط من: ج.

(٥) (نريد نحن): مطموس في: خ.

(٦) ساقط من: س.

أصلكم هذا ألّا تكون له صفة أيضاً؛ لأنه لا[1] لبس بينه وبين غيره، فيحتاج إلى الصفات، فَلِمَ استحال عندكم أحد الأمرين ولم يستحل الآخر؟

فالجواب: أنّ الصفات ليس الغرض في ذكرها ما توهمه هذا السائل من الفرق بين[2] الموصوفين خاصة، بل الصفات على ضربين:

أحدهما يذكر للفرق بين الموصوفين إذا وقع[3] بينهما لبس يحوج إلى ذلك، والضرب الآخر يذكر للثناء والمدح، أو للذم أو للترحم[4]، وإن لم[5] يكن هناك التباس يحوج[6] إلى ذكر الصفة، والفرق بينهما أن الضرب الأول حكمه أن يجري على الموصوف في إعرابه فلا يخالفه؛ لأنه لما كان لا يفهم إلّا مع ذكر صفته[7] صار مع الصفة كالشيء[8] الواحد، ولأجل هذا شبّه سيبويه[9] الصفة والموصوف بالصلة والموصول في بعض كلامه.

وأما الضرب الثاني فيجوز فيه إجراء الصفة على الموصوف في إعرابه،

---

(١) خ: (لا يكون).

(٢) ساقط من: خ.

(٣) (بل الصفات... وقع): ساقط من: س.

(٤) نقل الإمام الزركشي فحوى هذه المسألة، وقد صرّح بنسبتها إليه. «معنى لا إله إلّا الله»: (١١٤).

(٥) (وإن لم): تكرر في: خ.

(٦) خ: يخرج.

(٧) الأصل: صفاته.

(٨) و، خ: كالاسم.

(٩) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٠٧)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠١). قال ابن يعيش: فالصفة كالصلة...

وقطعها منه بأن تنصب[1] على إضمار أعني، أو ترفع على إضمار[2] مبتدأ، وشهرة هذا تغنينا عن الإطالة فيه بذكر الشواهد عليه[3]، فمن هذا الضرب الثاني قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾[المائدة: ٤٤]، وقوله[4]: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وقوله: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[النحل: ٩٨] ألا ترى أنه[5] ليس هناك نبي أسلم، وآخر[6] لم يسلم، ولا رب رحمن رحيم، وآخر بضده، ولا شيطان رجيم، وآخر غير رجيم[7].

فعلى هذا الضرب الثاني تحمل صفات الله تعالى، لا على الضرب الأول؛ فلذلك أجزنا إجراء الصفات عليه، ولم نجز أن يكون له اسم علم كزيد وعمرو.

وأما قول المازني: لو كان أصل [٦٦/ ب] الله: الإله، لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، كما أنّ معنى الناس والأناس واحد، فإنه

---

(١) (منه بأن تنصب): مطموس في: الأصل.

(٢) س: (بإضمار).

(٣) والضرب الأول الذي ذكره هو ما يصطلح عليه عند النحاة بالنعت الذي جاء على نوعين: الحقيقي والسببي، وأمّا الثاني: فهو ما اصطلح عليه بالنعت المقطوع، وأحكام النوعين مقيّدة في كتب النحو. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٠٧)، و«همع الهوامع»: (٥/ ١٧١).

(٤) خ: مطموس.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) الأصل: (ولا نبي).

(٧) المراد من هذه الصفات المدح أو الذمّ، فقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ صفة أجريت على سبيل المدح، كالصفات الجارية على الباري سبحانه، فلا يراد منها التفصلة والتوضيح. «الكشاف»: (٢/ ٢٤٢).

قول مدخول[1] لا يقوم على[2] ساق[3]، ووجه فساده: أنـا متفقـون مـع المـازني على: أن العباس والحارث والحسن[4]، ونحوها من الأسماء منقولة عن الصفة العامة إلى الاختصاص، وإن كان قد حدث لها بعد الاختصاص معنى لم يكن قبل ذلك، فـإذا كـان ذلك لا يبطل كونها منقولة عن الصفات العامة[5]، فكـذلك اسـم الله تعالى منقول عن العموم إلى الخصوص، وإن كان قد[6] حدث له بالنقل معنـى لم يكن قبله، ولسنا نريد أنه في الأصل صفة كالعباس والحارث، إنما نريد أنه في الأصـل اسم عام معبود.

فإن قال قائل: فمن أين قطعتم على أنّ أصله (إله) أدخلت عليه[7] الألف واللام دون أن يكون اسماً مرتجلاً هكذا من أول مرة[8]؟

فإن الجواب[9] عن ذلك من وجهين:

ـ أحدهما أنّا وجدنا كل اسم فيه[10] ألف ولام في لغة العرب فهما في حكم

---

(١) س: تقديم وتأخير.

(٢) خ: عليه.

(٣) (مدخول لا يقوم على ساق): مطموس في: ج.

(٤) خ: شطب عليه.

(٥) (إلى الاختصاص... العامة): ساقط من: و، خ.

(٦) ساقط من: س.

(٧) خ: (له).

(٨) و: (أمره).

(٩) س: (فالجواب).

(١٠) (إنا وجدنا كل اسم فيه): مطموس في: ج.

السقوط منه، وتقديره معرى منهما كما تقدّم ذكره في هذا الباب، فحملنا اسم الله تعالى على ذلك[1]

ـ والوجه الثاني[2]: أنّا[3] وجدنا الباري تعالى قد سمّى نفسه بهذا الاسم معرّفاً تارةً، ومنكّراً تارةً فجعلنا تنكيره أصلاً لتعريفه؛ إذ[4] كان التنكير الأصل والتعريف فرع داخل عليه، كما أنّا إذا سمعنا: رجلاً، والرجل، علمنا أنّ النكرة منهما أصل المعرفة، ألا ترى أنّه تعالى قد قال[5]: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء: ١٧١] فجاء معرفة تارة، ونكرة تارة[6]؟ وهذا واضح لا خفاء به.

ذكر اختلافهم في دخول الألف واللام على اسم الله تعالى وذكر الصحيح من ذلك[7]:

لا تخلو الألف واللام الداخلتان على اسم الله تعالى أن تكونا للجنس[8] أو[9] للعهد

---

(١) ساقط من: و.

(٢) (ذلك. والوجه الثاني): مطموس في: ج.

(٣) س: (إنما).

(٤) و، خ، س: (إذا).

(٥) و، خ، س: (أنه قد قال تعالى).

(٦) (ألا ترى... نكرة): ساقط من: و، خ.

(٧) الأصل، ج: ذكر اختلافهم في دخول الألف واللام فيه، وذكر الصحيح عندنا من ذلك.

(٨) و: أن تكونا للجنس أو للتفخيم والتعظيم أو... وقوله: للتفخيم والتعظيم، زائد لأنه سيأتي ذكر ذلك.

(٩) س: وللعهد.

أو زيادة[1] كزيادتها في قول الراجز[2] [من الرجز]:

١٢ـ باعدَ أمَّ العمرو من أسيرها حرّاسُ أبواب على قصورها

أو تكونا للتفخيم والتعظيم، كما ذهب إليه قوم من الكوفيين[3]، فلا يجوز أن تكونا للجنس[4]؛ لما في ذلك من الاستحالة والكفر الصريح؛ لأن اسم الجنس هو الذي يقع على أشخاص كثيرة متجانسة متفقة في معنى واحد ينظمها[5]، والله تعالى لا شبيه له[6]، ولا نظير، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وأما كونها زيادة فهو الذي يقتضيه [٦٧/ أ] مذهب من جعل (الله) اسماً علماً مرتجلاً غير منقول، وقد بيّنّا فساد ذلك.

ومما يفسد ذلك أنّ الألف واللام لا تزادان في الأعلام إلّا في ضرورة

---

(١) س: زائدتين.

(٢) وهو أبو النجم العجلي. «الديوان»: (١١٠)، وينظر: «المقتضب»: (٤/ ٤٩)، و«شرح المفصل»: (١/ ٤٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٣٩٢)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ١٩٧)، و«الدرر اللوامع»: (١/ ٢٤٧).

(٣) «معنى لا إله إلّا الله»: (١٢٩)، وينظر في تفصيل (الـ) التعريف: «شرح المفصل»: (٩/ ١٧)، و«شرح الأشموني»: (١/ ٢٤٤).

(٤) و(ال) الداخلة على الجنس تعرف الجنس كله، ولا تعرف الشخص منه، نحو قولك: العسل حلو، والخل حامض، فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة به؛ لأن ذلك متعذر، وإنما معناه: أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعسل كل جزء منه حلو... «شرح المفصل»: (٩/ ١٩).

(٥) ينظر: «الكليات»: (٣٣٨).

(٦) ليست في: ج.

الشعر[1] كقول الشاعر[2] [من الطويل]:

١٣- وجدنا الوليد بن اليزيد[3] خليفـة شديداً بأعباء الخلافـة كاهلُـه

وقول الآخر[4] [من الكامل]:

١٤- ولقد جنيتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَـاقِلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبـرِ

وأمّا كونها[5] للتفخيم والتعظيم فقولٌ ذهب إليه بعض الكوفيين، ولـيس بصحيح: لأنا لم نجد في كلام العرب شيئاً فخم بـدخول الألـف والـلام عليـه، فنقيس اسم الله تعالى عليه.

فإن احتجوا بما قدمنا ذكره من هذه الأبيات فليس ذلـك بحجـة[6]؛ لأنّـه عندنا على وجه الضرورة لا على وجه التفخيم والتعظيم، فإذن[7] قد اسـتحالت

---

(١) ينظر: «المقتضب»: (٤/ ٤٨)، ونص ابن جني على أنّ أبـا عـثمان المازني قـال: سـألت الأصمعي عن قوله: ولقد جنيتك... فقال: الألـف والـلام في الأوبـر زائـدة. ينظـر: «الأشموني»: (١/ ٢٥٠).

(٢) والبيت منسوب إلى ابن ميّادة، واسمه الرمّاح بن أبرد، يمدح الوليد بن يزيـد، وللبيـت روايـة أخـرى: رأيـت الوليـد... ينظـر: «الخصـائص»: (٣/ ٦٠)، و«الإنصـاف»: (٢٧٢)، و«شرح المفصل»: (١/ ٤٤)، و«شرح شـواهد المغنـي»: (١/ ١٦٤)، و«الخزانـة»: (٢/ ٢٢٦).

(٣) و: الوليد.

(٤) البيت غير معزو لأحد من الشعراء في: «المقتضب»: (٤/ ٤٨)، و«الخصائص»: (٣/ ٥٨)، و«شرح شواهد المغني»: (١/ ١٦٤).

(٥) ج، س: كونهما.

(٦) و: عندنا بحجة.

(٧) و، ج: فإذ.

هذه الأوجهُ فلم يبقَ إلّا أن تكونا للعهد، وكذلك دخولها على جميع صفات الله تعالى إنما هو على معنى العهد.

فإذا قلنا: الله أو الإله فمعناه: الذي عهدت منه الألوهية[1]، ولم يزل كذلك، والربّ الذي عهدت منه الربوبية، والرؤوف الذي عهدت منه الرأفة بعباده، وكذلك سائر ما يُوصفُ به.

فإذا ثبت ذلك لم يخل أن تكون الألف واللام فيه بمنزلتها في الرجل والغلام، أو بمنزلتها في العباس والحارث، أو بمنزلتها في السماك، والعيوق، فلا يجوز أن يكونا بمنزلة الألف واللام في الرجل والغلام؛ لأن الألف واللام في الله تعالى ثابتتان لا تفارقانه، وهما فيه عوض من الهمزة المحذوفة، وليستا كذلك في الرجل والغلام، ويؤكد ذلك أنك تجدهم قد أدخلوا عليه حرف النداء فقالوا: يا ألله، وقطعوا همزته في الوصل[2]، وذلك كله يؤكد[3] مخالفته للرجل والغلام في التعريف.

ولا يجوز أيضاً أن تكون الألف واللام فيه[4] على حدها في العباس والحارث والحسن؛ لما ذكرناه في الرجل والغلام، ولعلة أخرى، وذلك أنّ عباساً وحارثاً وحسناً قبل لحاق الألف واللام لهما صفات غالبة يوصف بها[5]، و(إله) قبل دخول الألف واللام عليه ليس بصفة يوصف بها، فإذا بطلت هذه الوجوه كلها ثبت أن دخول الألف واللام عليه كدخولها في السماك، والدَّبَران، والعيّوق،

---

(١) أو المستحق للعبادة. ينظر «المخصص»: (١٧/ ١٣٥).

(٢) فالألف واللام فيه عوض لازم. ينظر: «المخصص»: (١٧/ ١٣٥).

(٣) ج: يؤكده.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٦٧).

ونحو ذلك من الأسماء التي جعلت أسماء مختصة لأشياء بأعيانها، وفيها الألف واللام[(١)]، ولم تكن قبل [٦٧/ ب] دخولهما عليها[(٢)] صفات لشيء معروف، ألا ترى أنه لا يقال: شيء سماك، كما يقال: شيء سامك[(٣)]، ولا أمر عيّوق، كما يقال: أمر عائق، ولا رجل دَبَران، كما يقال: رجل دابر ومدبر[(٤)]؟

القول في كيفية دخول الألف واللام على اسم الله، عزّ وجل:

في ذلك ثلاثة أوجه:

ـ أحدهما أنّ أصله: (إله)، ثم أدخلت عليه الألف واللام فصار: (الإله)، ثم خففت[(٥)] الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام الساكنة قبلها، وحذفت فصار (أَلِلاه)، ثم أجريت الحركة العارضة مجرى الحركة[(٦)] اللازمة، فأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد أن سلبت[(٧)] حركتها، فقيل: الله[(٨)]

ـ والوجه الثاني: أنّ الهمزة حذفت حذفاً على غير وجه التخفيف والإلقاء على الساكن، وصيّرت الألف واللام عوضاً منها، كما قالوا: خذ وكل[(٩)]، وشَبَّهَهُ

---

(١) وهو ما اصطلح عليه عند النحاة بالعلم بالغلبة. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٦٦).

(٢) خ: عليه.

(٣) (كما يقال شيء سامك): ساقط من: ج.

(٤) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٠٠)، و«شرح المفصل»: (١/ ٤٢).

(٥) و: حذفت.

(٦) ساقط من: س.

(٧) و، ج: بعد سلب، وقد تكررت سلبت في: خ.

(٨) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٦٦)، و«بصائر ذوي التمييز»: (٢/ ١٦).

(٩) النسخ الأخرى: كل وخذ.

سيبويه[1] بقولك: أناس، ثم تقول: الناس، فردّ ذلك عليه[2] المازني[3]، واحتج: بأنهم قد[4] قالوا: الأناس، فجمعوا بين الألف واللام والهمزة، وأنشد[5] [من الكامل]:

١٥ـ إنّ المنايا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأناس الآمنينا

فقال أصحاب سيبويه[6]: لا حجة للمازني في هذا البيت؛ لأنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن يجمع بين العوض والمعوض منه كما قال الفرزدق[7] [من الطويل]:

---

(١) «الكتاب»: (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، وينظر: «الإغفال»: (١/ ٤٧)، و«المخصص»: (٧/ ١٤٠ ـ ١٤٣).

(٢) ساقط من: س.

(٣) ينظر: «الإغفال»: (١/ ٤٧، ٦١)، و«الخصائص»: (٣/ ١٥١).

(٤) ساقط من: س.

(٥) ج، س، و: وأنشد للبيد. والبيت في: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٨٨)، (٢/ ١٩٣)، و«الخصائص»: (٣/ ١٥١)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٩)، وقال ابن يعيش: فأمّا قولهم: إنّ المنايا... فمردود لا يعرف قائله، وكذا قال السيوطي في «الأشباه والنظائر»: (١/ ٣١٢)، ونسبه البغدادي إلى ذي جدن الحميري، «الخزانة»: (٢/ ٢٨٠)، (٢٨٧)، (٢٨٩)، ولم أقف عليه في «الديوان».

(٦) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٨٨)، (٢/ ١٩٣)، و«الإغفال»: (١/ ٤٧)، (٦١)، و«سر صناعة الإعراب»: (١/ ٤١٧)، و«النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٥٤٨)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٩).

(٧) أبو فراس همام بن غالب، الشاعر المشهور صاحب جرير، كان يونس يقول فيه: ما كان بالبصرة مولّد مثله، وقال فيه أيضاً: لولا شعر الفرزدق ذهب ثلث اللغة، =

١٦ ـ هما نفثا في فيَّ من فَمَوَيْهِما على النّابح العاوي أشدُّ رِجَامِ[1]

فجمع بين الواو والميم، وإحداهما عوض من الثانية، على أنّ بعض اللغويين[2] قد زعم أنّ من العرب من يقول: هذا فما مقصور على زنة قفا، وعصا.

وزعم أنّ بيت الفرزدق جاء على هذه اللغة واحتج بقول الراجز[3] [من الرجز]:

١٧ـ يا حبذا عينا[4] سليمى والفما

وأجاز ابن جنّي[5] أن يكون الفما في هذا البيت منصوباً بفعل مضمر دلّ

(ت١١٠هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٢٩٨)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٨٥)، و«وفيات الأعيان»: (٦/ ٨٦). والبيت ينظر في: «الديوان»: (٢/ ٢١٥)، وفيه: هما تفلا، وينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٦٥)، (٦٢٢)، و«المقتضب»: (٣/ ١٥٨)، و«النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (٢/ ٨٩٧)، قال الأعلم في معنى البيت: إنه ذكر رجلين شاعرين نزع إليهما في قول الشعر وَوَرِثه عنهما، وأراد بالنابح: من هجاه، والرجام: المواجهة بالهجو والقذف به، وإنما جعل الهجو رجماً لمّا جعل المهاجى نابحاً عادياً، وينظر: «خزانة الأدب»: (٤/ ٤٦٢).

(١) خ: لجام.

(٢) وهو أحد الوجوه الإعرابية التي ذكرها ابن جني. «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٤٨٥).

(٣) والرجز بلا نسبة في: «الخصائص»: (١/ ١٧٠). و«سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٤٨٤)، و«همع الهوامع»: (١/ ١٢٩)، و«الدرر اللوامع»: (١/ ١٠٩)، و«الخزانة»: (٤/ ٤٦٢).

(٤) و، خ، س: وجه.

(٥) عثمان بن جني، أبو الفتح، استوطن دار السلام ودرس فيها العلم إلى أن مات، (ت٣٩٢هـ)، وجاء في «إنباه الرواة» أن وفاته سنة (٣٧٢) وهو وهم. «إنباه الرواة»: (٢/ ٣٣٥)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٢٦)، وينظر قول ابن جني في: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٤٨٤).

عليه حبذا، كأنه قال: وأحبّ الفما، وقال الفرّاء[1]: أراد الفمان، فحذف نون الاثنين ضرورة، وزعم أنّه أراد بالفمين: الفم والأنف، وهذا[2] من أبعد ما يكون.

فالألف الساكنة في قولك: (الناس) على مذهب سيبويه[3] زائدة كزيادتها في أناس؛ لأن وزن أُناس: فُعال، وذهب غيرُ سيبويه[4] إلى أنّ: ناساً وزنه: فَعَل، وأصله: نَوَس، واستدلّوا على ذلك بقول العرب في تصغيره: نويس، وزعم آخرون: أن أصله: نَسَيٌ؛ لأنه مشتق من: النسيان، ثمّ قلب فصار: نيساً، ثم انقلبت الياء [٦٨/ أ] ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فوزن ناس على هذا القول: فَلْع[5]، مقلوب من: فعل، وألفه منقلبة عن[6] ياء، وردّ أبو عليّ الفارسي هذه الأقوال كلها، وصحح قول سيبويه، فقال: لا دليل فيما حكوه من قولهم: نويس، على أنّ فاء الفعل ليست بهمزة، وإن كانوا لم يردّوا الهمزة في التحقير[7]، كما قالوا

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا (ت٢٠٧هـ). «تاريخ بغداد»: (٤/ ١٤٩)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٣٩)، وينظر قول الفراء في: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٤٨٤).

(٢) خ: وهو.

(٣) نص سيبويه ـ وهو يرد على يونس في زعمه أن ناساً يقولون: هويئر، في تصغير هار، وأشباهه ـ على أنّه ينبغي له أن يقول في ناس: أنيّس؛ لأنهم حذفوا ألف أناس، وليس من العرب أحد إلّا يقول: نويس. «الكتاب»: (٣/ ٤٥٧).

(٤) في أصل الناس من (نوس) أو (نسي) أقوال تنظر في: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٨٨)، (٢/ ١٩٤)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ١٩٢)، و«البحر المحيط»: (١/ ٥٢)، و«تاج العروس»: (نوس) (٩/ ٢٦).

(٥) ج: مطموس.

(٦) النسخ الأخرى: من.

(٧) س: التحقيق.

في تحقير هارٍ، وسارٍ: هوير، وسوير، ولم يردوا العين المحذوفة، وكما قالوا في تحقير: ميت: مُيَيْت، فلم يردّوا العين[1]

واحتج من قال: بأن ألف (ناس) منقلبة عن ياء بجواز إمالتها[2]، فردّ ذلك الفارسي[3] أيضاً[4]، وقال: لا دليل في ذلك[5]؛ لأنهم قد قالوا: مررت ببابه، فأمالوا الألف، وهي من الواو، بدليل قولهم في التصغير: بويب، وفي الجمع أبواب[6] وقالوا: مررت بكتابه، فأمالوا الألف وهي زائدة.

ـ والوجه الثالث في اسم الله[7] تعالى، يحكى عن الخليل[8]، [وهو][9]: أن

---

(١) ينظر: «التعليقة على كتاب سيبويه»: (٣/ ٣٠٤)، قال أبو علي: فمن ذلك قولك: مَيْت مُيَيْت، وإنما الأصل مَيِّت، غير أنك حذفت العين.

(٢) الأصل: إمالته، وتنظر المسألة في: «إعراب القراءات السبع»: (٢/ ٥٥١).

(٣) فإن الألف عنده تمال لأجل الكسرة لا بسبب انقلاب الألف عن الياء. ينظر: «التكملة»: (٢٢٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٥١٨).

(٤) ساقط من: و.

(٥) س: ذلك لهم.

(٦) ساقط من: س، وقوله: (بدليل... أبواب): ساقط من و، خ.

(٧) ساقط من: س.

(٨) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ). «مراتب النحويين»: (٤٥)، و«تاريخ الإسلام»: (١٦٩) (حوادث: ١٦١ ـ ١٧٠). وينظر القول في: اشتقاق لفظ الجلالة من (لاه) في: «الكتاب»: (٣/ ٤٩٨)، فقد ألمح سيبويه إلى ذلك، وينظر: «المقتضب»: (٤/ ٢٤٠)، و«المخصص»: (١٧/ ١٤٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ٣).

(٩) من النسخ الأخرى.

أصله (لاه) على وزن (مال)، ثم دخلته الألف واللام، فقيل: الله، كما تقول: (المال)، فالألف المسموعة في (الله)[1] على هذا القول أصل، وعلى القولين الأولين زائدة.

ذكر الخواص التي خصّ بها اسم الله تعالى مما ليس موجوداً في سائر أسمائه ولا في غيرها:

اعلم أنّ هذا الاسم العظيم قد خصّ بثماني خواص، لا توجد في غيره من أسماء الله، عزّ وجلّ، ولا في غيرها، فمن ذلك أن أسماء الله [عزّ وجلّ[2]] كلها صفات، وقولنا: الله: اسم مخصوص به غير صفة[3]:

ومنها: أن جميع أسمائه تنسب إلى هذا الاسم، ولا ينسب هو[4] إلى شيءٍ منها، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: ١٨٠] فنسب جميع الأسماء[5] إليه، ولم يفعل ذلك بغيره؛ تنبيهاً على جلالته.

ومنها[6]: أن جميع أسمائه تعالى قد تسمّى بها المخلوقون[7]، ولم يتسمّ أحد بـ (الله)، ولذلك قال[8]: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥] أي: هل تعلم

---

(١) (المسموعة في الله): ساقط من: ج.

(٢) عزّ وجل، ليس في: الأصل، س، وهو مطموس في: ج.

(٣) «معنى لا إله إلّا الله»: (١٠٤).

(٤) س: هذا.

(٥) س: أسمائه.

(٦) خ: مطموس.

(٧) و: المخلوقين.

(٨) من قوله: ولم يتسمّ... إلى هنا مطموس في: ج.

شيئاً يسمّى (الله) غيره؟

وقد توهم قوم[1] أن الرحمن لم[2] يتسمَّ به أحد غير الله تعالى وأجروه مجرى (الله) تعالى[3] في أنه مخصوص به، وذلك غير صحيح من وجوه، منها:

- أنه قد روي عن عطاء الخراساني[4] أنه قال في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]: كان (الرحمن) من أسماء[5] الله تعالى، فلمّا تسمى المخلوقون[6] به زيد عليه (الرحيم)؛ ليكون له دون غيره، وهذا نصّ بيّن على[7] أنّ (الرحمن) قد تسمي به.

- ومنها: أنه قد روي أن مسيلمة[8] الكذاب - لعنه الله - قد[9] تسمى بالرحمن[10].

---

(١) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١/ ٦٧)، و«الكشاف»: (١/ ١٠٩).

(٢) (وقد توهم... لم): مطموس في: ج.

(٣) ساقط من: س.

(٤) ابن أبي مسلم المحدّث الواعظ نزيل دمشق والقدس، وأرسل عن ابن عباس وآخرين، وروى عن ابن المسيب وغيره (ت١٣٥هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٤٠)، «تهذيب التهذيب»: (٣/ ١٠٨).

(٥) الأصل: اسم.

(٦) النسخ الأخرى: به المخلوقون.

(٧) س: في.

(٨) ابن حبيب الكذاب (ت١١هـ). ينظر: «كتاب الفتوح»: (١/ ٢١)، و«العبر»: (١/ ١١).

(٩) ساقط من: النسخ الأخرى.

(١٠) ينظر: «الصحاح»: (رحم) (٥/ ١٩٢٩).

- [٦٨/ ب] ومنها أنّ أهل اللغة قد أنشدوا[١] [من البسيط]:

١٨- سموتَ بالمجد يا بن الأكرمين وأنت غيثُ الورى لا ريب رحمنُ

وزعم ثعلب[٢] أنّ (رحمن)[٣] أصله بالعبرانية: (رخمن)[٤]، وأنشد لجرير[٥] [من البسيط]:

---

(١) البيت لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب. ينظر: «الكشاف»: (١/ ١٠٩)، و«الدر المصون»: (١/ ٣٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٥٠)، والبيت جاء في المصادر المتقدمة بلفظ: لازلت رحماناً.

(٢) أحمد بن يحيى بن سيّار أبو العباس إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت٢٩١هـ). «إنباه الرواة»: (١/ ١٧٣)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٨٠)، وقوله في: «اشتقاق أسماء الله»: (٤٢)، و«المهذب في ما وقع في القرآن من المعرب»: (٦٢).

(٣) س و، خ: الرحمن.

(٤) الأصل، و، خ، ج: يا رخمان، س: فارحمن.

(٥) ابن عطية بن حذيفة، ولُقِّب حذيفة الخطَفَى. وهو من بني كُليب بن يربوع من الطبقة الأولى من فحول الإسلام (ت١١٠هـ). «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٣٧٤)، و«الشعر والشعراء»: (٣٣٩)، و«وفيات الأعيان»: (١/ ٣٢١)، وينظر البيتان في: «الديوان»: (١٦٧) (طبعة نعمان أمين طه)، وقد تقدم فيه البيت الثاني على الأول، وروايته:

هل تتركنّ إلى القسين هجرتكم ومسحكم صلبكم رخمان قربانا

لن تدركوا المجد أو تشروا عباءتكم بالخزّ أو تجعلوا التنّوم ضمرانا

والبيت الأول في «الديوان»: (٤٩٤) (طبعة صادر)، وروايته موافقة لرواية ابن السيد، وللبيت روايات أخرى. ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٥٤)، و«الدر المصون»: (١/ ٣٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٥٠)، وقد جاء البيت =

١٩- لن تدركوا المجد أو تشروا عباءَكم بالخزّ أو تجعلوا التَّنُّوم ضَمرانا

أو تتركون إلى القسَّيْنِ هِجْرَتكم ومَسْحكُم صُلْبَهم رَحْمان قُربانا

ومن خواص[1] هذا الاسم العظيم [أنّهم][2] قد حذفوا ياء من أوله، وزادوا ميماً مشدّدة في آخره، فقالوا: اللهمّ، وذلك غير موجود في شيءٍ من أسماء الله تعالى سواه، ولا في غيرها.

ومن خواصه: أنّهم ألزموه الألف واللام عوضاً من همزته، ولم يفعل ذلك بغيره[3]

ومن خواصه: أنّهم قالوا: يا أللهِ، فقطعوا همزته، ولم يُفعل ذلك بغيره[4]، وجمعوا بين (يا) التي للنداء، والألف واللام، ولم يفعلوا ذلك إلّا في ضرورة[5] شعر كقوله[6] [من الوافر]:

الثاني في النسخ كافة:

ومسحكم وجه يا رحمان قربانا

(١) تنظر خواص اسم الله العظيم في: «إعراب القرآن المجيد»: (١/ ١٥٧)، و«معنى لا إله إلّا الله»: (١٢١).

(٢) من النسخ الأخرى.

(٣) (ومن خواصه... بغيره): ساقط من: و.

(٤) ولم يفعل ذلك بغيره: ساقط من: و.

(٥) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٩٧)، و«المقتضب»: (٤/ ٢٤١)، و«اشتقاق أسماء الله»: (٢٥)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٨).

(٦) البيت بلا عزو في «الكتاب»: (٢/ ١٩٧)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٨)، و«الدرر اللوامع»: (٣/ ٣١)، و«الخزانة»: (٢/ ٢٩٣)، وفيه... وأنت بخيلة بالوصل عنّي.

٢٠ـ من أجلك يا التي تيّمتِ قلبي وأنت بخيلةٌ بالودّ عنّي

وقال آخر[(١)] [من الرجز]:

٢١ـ فيا الغلامان اللذان فرّا إيّاكما أن تكسبانا[(٢)] شرّا!

وأنشد الفرّاء[(٣)] [من الرجز]:

٢٢ـ مباركٌ هو ومن سمّاهُ على اسمك اللهمّ يا أللهُ

ومن ذلك اختصاصهم إيّاه في القسم بحالة لا تكون لغيره من أسمائه ولا غيرها، و[من][(٤)] ذلك إدخالهمُ التاء عليه في قولهم: تالله لا أفعل، وقولهم: أيمن الله لأفعلن.

* * *

*** فصل في معنى قولهم: اللهم[(٥)]:**

لا خلاف بين العلماء في أنّ المراد بقولهم: اللهم: يا ألله، وأنّ الميم زائدة ليست بأصل في الكلمة، واختلفوا بعد ذلك في هذه الميم على ثلاثة أقوال، فذهب سيبويه[(٦)] إلى أنهم زادوا الميم في آخره عوضاً من حرف النداء في أوله،

---

(١) ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب»: (١/ ٣٣٥)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٩)، و«الدرر اللوامع»: (١/ ٣٠)، و«الخزانة»: (٢/ ٢٩٤)، وجاء فيه: وهذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل.

(٢) س: تكسبان.

(٣) «معاني القرآن»: (١/ ٢٠٤)، و«تهذيب اللغة»: (٦/ ٤٢٧).

(٤) من النسخ الأخرى.

(٥) يراجع تفصيل القول في اللهم في: «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٤٦).

(٦) الكتاب»: (٢/ ١٩٦)، وينظر: «عمدة الحفاظ»: (١/ ١٧٢).

فلا يجوز عنده أن يقال[1]: يا اللهم، فردّ ذلك الفرّاء[2]، وقال: قد قالوا: يا اللهم، وأنشد[3] [من الرجز]:

٢٣ـ إنّي إذا ما حدثٌ ألـمّا ... أقول يا اللهمَّ يا اللهمّا[4]

وأنشد أيضا[5] [من الرجز]:

٢٤ـ وما عليك أن تقولي كلّما ... سبّحتِ أو هلّلْتِ يا اللهمَّ ما

ارْدُدْ علينا شيخنا مُسلَّمَا

فقال البصريون[6]: لا حجةَ فيما قاله الفرّاء؛ لأنه جاء في الشعر على وجه الضرورة، وما كان على الضرورة لم يجعل أصلاً يبنى عليه.

وذهب الفراء[7] إلى أنّ معنى (اللهم): يا ألله أمنا بخير، فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على الهاء، وردَّ البصريون[8]

---

(١) خ: تقول.

(٢) «معاني القرآن»: (١/ ٢٠٣).

(٣) لم يستشهد الفراء بهذا الشاهد وإنما استشهد بغيره، وينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٤٠)، و«الخزانة»: (٢/ ٢٩٥)، وفيه: وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف له قائل ولا بقية.

(٤) س: يا اللهما.

(٥) ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٢٠٣)، و«الخزانة»: (٢/ ٢٩٦)، وفيه: هذا الرجز مما لا يعرف قائله، وجاء البيت برواية أخرى: سبحت أو صليت...

(٦) ينظر: «المقتضب»: (٤/ ٢٤٢)، و«عمدة الحفاظ»: (١/ ١٧٣).

(٧) معاني القرآن»: (١/ ٢٠٤).

(٨) «الإنصاف»: (١/ ٣٤٣).

قول [٦٩/ أ] الفراء، وقالوا: هو[1] خطأ من جهتين:

إحداهما: أنّ هـذه دعـوى لا دليل عليها، وما لم يكـن عليـه دليل فسـاقط لا يعرّج عليه.

والثانية[2]: أنّ اللهم يستعمل في مواضع لا يصح فيها هـذا التقـدير، ألا ترى أنّا نقول: اللهم أهلك الكفار، ولا يصح[3] أن يقدر ههنا: اللهـم[4] أمنـا بخـير أهلك الكفار[5]، وكذلك قولـه، عزّ وجـل: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[الأنفال: ٣٢].

ـ والقول الثالث: إنّ الميم زيدت في هذا الاسم للتفخيم والتعظيم كزيادتها في (زُرْقم، وستهُم، وابنم)[6]، وهـذا القول غير خـارج عـن[7] مذهـب سـيبويه، لأنه لا يمتنع أن يكون للتفخيم والتعظيم، وإن كانت عوضاً من حـرف النـداء، كما أنّ التاء في قولنا: تالله بدل من الباء، وفيها زيادة[8] معنى التعجـب[9]، وهـذا

---

(١) و، خ، ب: هذا.

(٢) خ: والثاني.

(٣) ج: يصلح.

(٤) ساقط من: س.

(٥) و: بزيادة: (ويجوز: أن يقال: اللهم أمنا بخير)، بعد: الكفار.

(٦) قال الليث: إذا اشتدّت زرقة عين المرأة قيل: إنها لزرقاء زرقم، والسـتهم: هـو الكبـير العجز، والميم زائدة. ينظر: «تهذيب اللغة»: (باب القاف والشين) (٩/ ٣٧٩)، وباب (القاف والزاي) (٩/ ٤٠١)، و«التاج»: (ستهم) (١٦/ ٣٣٣).

(٧) النسخ الأخرى: على.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) (وهذا القول... التعجب): ساقط من: و، خ. وتنظر مسـألة دلالـة التـاء عـلى القسـم والتعجب في: «الكتاب»: (٣/ ٤٩٧)، و«المقتضب»: (٢/ ٣٢٠)، (٤/ ١٧٥).

القول أحسن الأقوال؛ لأنه قد جاء في التفسير ما يؤيده، روي عن الحسن البصري[1] أنّه قال: اللهم مجمع الدعاء، وقال أبو رجاء العطاردي[2]: الميم من قولك: اللهم، فيها [3] تسعة وتسعون اسماً من أسماء الله تعالى.

وقال النضر بن شميل[4]: من قال: اللهم، فقد دعاه بجميع أسمائه، ومعنى هذا أنّ الميم في[5] كلام العرب تكون من علامات[6] الجمع، ألا ترى أنك تقول: عليه للواحد، وعليهم للجمع، وكذلك إليه، وفيه، فإذا أردت الجمع قلت: إليهم، وفيهم، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك: ضرب وضربوا، وقام وقاموا، فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى؛ لتشعر وتؤذن بأنّ هذا الاسم قد اجتمعت فيه أسماء الله تعالى كلها، فإذا قال

---

(١) أبو سعيد بن يسار مولى (زيد بن ثابت) روى عن ابن عباس وآخرين (ت١١٠هـ). ينظر: «المنتظم»: (٧/ ١٣٦)، و«طبقات المفسرين للداودي»: (١/ ١٥٠)، وينظر قوله: في «الجامع لأحكام القرآن»: (٤/ ٥٤).

(٢) عمران بن تيم البصري، مخضرم أدرك الجاهلية، أسلم بعد الفتح، لم يرَ الرسول ﷺ، كان تلّاءً لكتاب الله، حدّث عن ابن عباس وآخرين (ت١٠٥هـ). ينظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ٣٠٤)، و«تاريخ الإسلام»: (حوادث١٠١ ـ ١٢٠) (٢٨٧)، ولم أقف على قوله.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) ابن خربشة بن كلثوم أبو الحسن البصري، جمع بين علوم العربية والحديث والفقه والقراءة وأيام الناس (ت٢٠٣) أو (٢٠٤هـ). ينظر: «غاية النهاية»: (٢/ ٣٤١)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٠٥)، وينظر قوله في: «الجامع لأحكام القرآن»: (٤/ ٥٤).

(٥) (بجميع أسمائه... في): ساقط من: ج.

(٦) س: علامة.

الداعي: اللهم، فكأنه قال: يا ألله الذي له الأسماء الحسنى، ولأجل ذلك فتحت الميم، لتكون بإزاء الفتحة في قولك[1]: مسلمون، وصالحون، وشددت لتكون[2] بالتشديد معادلةً للحرفين المزيدين في قولك[3]: مسلمون، وصالحون[4]

فأما سيبويه، فإنه قال: إنما شددت لتكون بمنزلة حرف النداء المحذوف، وعوضاً منه.

ولأجل هذا الذي ذكرناه من خواص هذا الاسم التي[5] لا توجد في شيء من أسماء الله تعالى[6] ذهب من ذهب إلى أنه اسم الله الأعظم فيما نرى والله أعلم.

ذكر اختلافهم في (اللهم) هل يجوز[7] أن يوصف أم لا يجوز:

ذهب سيبويه[8] إلى أن (اللهم) لا يجوز أن يوصف، وخالفه أبو العباس [٦٩/ ب] المبرد[9] ومن رأى رأيه، فأجازوا وصفه، واحتجوا بقول الله، عز وجلّ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الزمر: ٤٦]، والصحيح عندنا قول سيبويه من ثلاثة أوجه:

---

(١) ساقط من: و.

(٢) ساقط من: خ.

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) س: طلحون.

(٥) ج: الذي.

(٦) (الله تعالى): ساقط من: ج.

(٧) ج: أيجوز. بدل: هل يجوز.

(٨) «الكتاب»: (٢/ ١٩٦)، وينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٥٤).

(٩) المقتضب»: (٤/ ٢٣٩)، وينظر: «الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (١/ ٥٥٨).

ـ أحدها: أن اللهم لما كان لا يستعمل إلّا في النداء خاصة أشبه الأصوات التي لا تكون إلّا في النداء، نحو قولهم للناقة: حل[1]، ونحو قولهم[2]: هلاً[3] وهاب[4]، في زجر الخيل، قال الأخطل[5] [من الوافر]:

٢٥ـ تجول بنات حلّاب[6] عليهِمْ[7] وتَزْجُرُهُنّ بين هلٍ[8] وهابِ

وشبه[9] ذلك ممّا لا يجوز أن يوصف، وكذلك جميع الأسماء التي لا تقع إلّا في النداء لا يجوز أن توصف، ولا تؤكد، نحو: هناه[10]، وفساق، وغدار

---

(١) نقل أبو عبيد عن الأصمعي أنه يقال للناقة إذا زجرتها: حَلْ، جزمٌ، وحلٍ، مُنون، وحلِيَ، وقيل: كل ذلك لأنثى الإبل. ينظر: «تهذيب اللغة»: (حلّ) (٣/ ٤٤٣)، و«التاج»: (حل) (١٤/ ١٦٦).

(٢) (ونحو قولهم): ساقط من: و، خ.

(٣) قالوا: هلهل بفرسه: زجره بِهَلاً، وهالٍ مثله. «التاج»: (هلل) (١٥/ ٨١٢).

(٤) الهاب: زجر الإبل عند السوق بهابْ هابْ، وقد أهاب بها الرجل: زجرها. «التاج»: (هيب) (٢/ ٥٠٠).

(٥) ينظر: «الديوان»: (٤٣)، وحلّاب: فحل كريم تنسب خيل تغلب إليه.

(٦) ج: حراب.

(٧) و: علينا.

(٨) النسخ: هلاً، وما أثبته من الديوان.

(٩) س: ونحوه.

(١٠) ينظر: «المذكر والمؤنث لأبي حاتم»: (٢٢٩)، و«المذكر والمؤنث للأنباري»: (٢/ ٢٢٠). وقال الأنباري: إذا ناديت مذكراً بغير التصريح باسمه قلت: يا هنُ أقبل، وللرجلين: يا هنان أقبلا، وللرجال: يا هنون أقبلوا، وللمرأة: يا هَنَة أقبلي، وللمرأتين: يا هنتان أقبلا، وللنسوة: يا هنات أقبلن، ومنهم من يقول: يا هناه أقبل...

وفُسَق، وغُدَر، ومَلْأَمان[1] ومَلْكَعان[2]، ونحو ذلك، ولو قلت: يا فساق الخبيثة[3]، أو يا ملأمان الفاسق، لم يجز[4].

والوجه الثاني: أنّ[5] اللهم كما قلنا في الباب الذي قبل هذا مجمع الدعاء، ولحاق[6] الميم في آخره علامة تشعر بأنه قد استغرق جميع أسماء الله تعالى وصفاته التي يوصف[7] بها، فلا يجوز لذلك أن يوصف بها لأنها قد اجتمعت فيه.

والوجه الثالث: أنّ الآية التي احتج بها ليس فيها حجة ظاهرة؛ لأنّه يمكن أن يكون: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[8] منصوباً على نداءٍ ثانٍ، كأنه قال: يا فاطر السموات والأرض[9]، أو منصوباً على المدح[10] فإذا أمكن ذلك سقط ما احتج به، وصح مذهب سيبويه.

* *

(١) قال ابن منظور: ويقال للرجل إذا سُبّ: يا لُؤمان ويا مَلْأمانُ... «اللسان»: (لأم) (٨/ ٩).

(٢) رجل: ألكع ولُكع ولكيع ولَكاع ومَلكعان ولكوع: لئيم دنيء. «اللسان» (لكع) (٩/ ١٢٠).

(٣) س: الخبيث.

(٤) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٩٨)، و«المقتضب»: (٤/ ٢٣٧).

(٥) ساقط من: خ.

(٦) (قبل هذا... ولحاق): مطموس في: ج.

(٧) ج: مطموس.

(٨) ساقط من: و، ج، س.

(٩) (السموات والأرض): ساقط من: و، خ، والأرض: ساقط من: س، ج.

(١٠) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٥٤). و«البيان في غريب إعراب القرآن»: (١/ ١٩٦).

* **فصل في اسم الله تعالى[1] إذا دخلت عليه لام الجر:**

اعلم[2] أنّ هذا الاسم قد خصّ مع لام الجرّ بخاصة لا توجد في شيءٍ من أسماء الله تعالى وغيره، وذلك أنهم يقولون: لله أبوك، ولاهِ أبوك[3]، ولا يستعملون ذلك إلّا عند التعجب من الشيء، ولا يكون في غير التعجب[4]، لو قلت: لاه القدرة، لم يجز، فمما جاء على ذلك قول ذي الإصبع العدواني[5] [من البسيط]:

٢٦ـ لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حسبٍ   عَنِّي ولا أنت ديّاني فتخزوني

وقال آخر[6] [من الكامل]:

---

(١) ساقط من: و.

(٢) مطموس في: خ.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١١٥، ١٦٣)، (٣/ ١٢٨)، و«شرح المفصل»: (٩/ ١٠٤).

(٤) وقد فسّر ابن هشام قولهم لاه أبوك ونحوه بـ: لله درّ. ينظر: «مغني اللبيب»: (٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و«خزانة الأدب»: (٧/ ١٨٧).

(٥) حُرْثان بن حارثة، شاعر جاهلي فارس توفي نحو (٢٥) قبل الهجرة، وسمي ذا الإصبع؛ لأنّ حيّة نهشت إبهام قدمه. «الأغاني»: (٣/ ٨٩)، و«شرح اللآلئ»: (١/ ٢٨٩)، و«خزانة الأدب»: (٧/ ١٨٣)، والبيت في: «الديوان»: (٨٩)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٥٧٥)، و«مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٠٥)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٩٥)، و«شرح المفصل»: (٩/ ١٠٤)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (٣/ ١٥٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٤١٩).

(٦) وتمامه:

طال النواء وليس حين تَقَاطُعِ

والبيت بلا عزو في: «الأزمنة وتلبية الجاهلية»: (٣٢)، وفيه: تعدوه، و«غريب الحديث =

واللامان المحذوفتان[١] عند سيبويه[٢] هما لام الجر، واللام الساكنة التي بعدها، وهي التي دخلت للتعريف، واللام الباقية هي لام الأصل.

وخالفه أبو العباس المبرد[٣] فقال: اللامِ المبقاة هي[٤] لام الجر وفتحت من أجل الألف التي بعدها، واحتج بأن لام الجر دخلت لمعنى؛ فلا يجوز أن تحذف، وأنّ حرف الجر لا يحذف.

قال السيرافي[٥]:

لابن سلام»: (٥/ ٨٨)، و«الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤١)، وفيه: لعدو، و«الصحاح»: (لهن) (٥/ ٢١٩٨)، وعجز البيت في «لسان العرب»: (أله) (١/ ١٩٧)، وفيه: يعدو، (لهن) (٨/ ٦)، وفيه: تعدو.

(١) س: المحذوفان.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١١٥)، (٣/ ٤٩٨)، و«النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٥٠١)، و«البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ٩٣٥).

(٣) قال المبرد: محال أن يحذف حرف الجر ولا يأتي منه بدل. «المقتضب»: (٢/ ٣٤٨).

وقال في موضع آخر: واعلم أن من العرب من يقول: الله لأفعلن يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلّا بعوض. «المقتضب»: (٢/ ٣٣٦). وقد نقل الأعلم الشنتمري قول المبرد، ورد عليه في «النكت»: (١/ ٥٠١)، وينظر: كتاب «الشعر»: (١/ ٤١ ـ ٤٧)، و«شرح المفصل»: (٩/ ١٠٤)، و«البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ٩٣٥).

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) الحسن بن عبد الله المرزبان، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (١/ ٣٤٨)، =

والصواب عندنا ما قاله[1] سيبويه؛ لأنا رأيناهم قد حذفوا حروف الجر إذا دخلت على (أنْ)، و(أنّ) [٧٠/ أ] مخففة ومشددة، نحو قولك: رغبت أن أصحبك، وأيقنت أنّ زيداً خارج، وتقديره: في أن أصحبك، وبأنّ زيداً خارج[2]، ولا يجوز حذفها من المصدر إذا قلت: رغبت[3] في صحبتك، وأيقنت بخروجك، وقد روي أنّ رؤبة بن العجاج[4] كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ، عافاك الله[5]، يريد: بخير، وكذلك ما روي من قول بعض العرب: مررت برجل إن صالح وإن طالح، وفيه من الاحتجاج والمناقضات ما لا يحتمل هذا الموضع ذكره.

وجملة الأمر أن سيبويه إذا حذف من الكلمة ما قاله فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغيير.

وعلى قول أبي العباس يلزم أن تبقى اللام مكسورة، ثمّ[6] يغيرها عن

و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٨٨). وقوله في «شرحه للكتاب»: (٢/ ٤٤٤)، وينظر: «النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٥٠١).

(١) الأصل، و، خ: قال، وما أثبته من: ج، س، وهو موافق لما في شرح السيرافي.

(٢) (وتقديره... خارج): ساقط من: س.

(٣) س: خارج.

(٤) قال سيبويه: سمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله: وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه. «الكتاب»: (١/ ٣١٩). وينظر: «الأزمنة والأمكنة»: (١/ ٢٤٠)، وجاء فيه: قالوا: خير عافاك الله، في جواب كيف أصبحت؟ يريدون بخير، وكما قالوا لاه أبوك، لله أبوك، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٥٧).

(٥) (عافاك الله): ساقط من: و.

(٦) ج: ممن.

الكسر إلى الفتح وليس[1] على التغيير دليل يجب التسليم له، وفي قول سيبويه حذف فقط، وفي قول أبي العباس حذف وتغيير معاً، وكلما[2] قل التغيير[3] كان الأخذ[4] به أولى[5]

*

* فصل في الألف المحذوفة من اسم الله تعالى:

اعلم أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ الألف محذوفة من اسم الله تعالى في الخط كيف تصرّفت به الحال من رفع، ونصب، وجر، كما أنّه لا خلاف بينهم في ثبوتها في اللفظ، فأمّا ما رووه[6] من حذفها من اللفظ في قول الشاعر[7] [من الوافر]:

---

(١) ينظر: «النكت في تفسير كتاب سيبويه»: (١/ ٥٠١).

(٢) س: ربما.

(٣) ج، س: التعليل.

(٤) و، خ: الحذف.

(٥) قال ابن يعيش في بيانه أضرب الجمل، وبيان تعلق أشباه الجمل من الظروف والجار والمجرور بالفعل أو الاسم، وهما محذوفان في باب الإخبار وأبواب أخرى: وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى. ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٩٠).

(٦) س: ما رواه.

(٧) البيت من إنشاد قطرب. ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٧٢٠)، و«الخصائص»: (٣/ ١٣٤)، و«شرح جمل الزجاجي لابن عصفور»: (٢/ ٥٧٣)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق٢/ م٢/ ١٢٧٧)، و«خزانة الأدب»: (١٠/ ٣٥٥).

وقد فصّل البغدادي القول في المسألة، وعرض أقوال النحاة في حذف الألف التي قبل الهاء من لفظ الجلالة الأول في هذا البيت، وفي الرجز القادم.

٢٨ـ ألا لا بـــارك الله في سُـــهيلٍ إذا مـــا الله بـــارك في الرِّجـــالِ

وقول الراجز[١] [من الرجز]:

٢٩ـ أَقْبَـلَ سـيلٌ جـاءَ مـن أمْـرِ اللهْ يَحْـرُدُ حَـرْدَ الجنَّـةِ الـمُغِلَّهْ

فإنّما ذلك على وجه الضرورة من الشاعر، وهو مع ذلك من أقبح الضرورات[٢]؛ لأنهم قد أجمعوا على تفخيم النطق باسم الله تعالى حيث وقع، إلّا أن تكون قبله كسرة، وإسقاط الألف منه يُذهب بعض تفخيمه لنقصان الصوت عن[٣] الاستطالة[٤] بالألف المحذوفة منه[٥].

وقد ذكر أبو حاتم السجستاني[٦]

---

(١) وهو حسان بن ثابت. «الديوان»: (١/ ٥٢٢)، وهو بلا عزو في: «إصلاح المنطق»: (٤٧، ٢٦٦)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (١٤١)، وقال السيرافي في «شرحه»: المغلّة: التي فيها الغَلّة... والجنة: البستان. وحذفت الألف التي قبل الهاء من اسم الله، تعالى، وإنما تحذف في الوقف. و«سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٧٢١)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٩٨)، و«ضرائر الشعر»: (١٣١ ــ ١٣٢)، و«خزانة الأدب»: (١٠/ ٣٥٦).

(٢) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٩٨)، و«ضرائر الشعر»: (١٣١ ـ ١٣٢)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٤٠٨).

(٣) س: عند، و: على.

(٤) أراد بالاستطالة: المد، فلا استطالة في الألف، وإنّما الاستطالة تكون صفة في حرف الضاد، والاستطالة سميت بذلك لأنها استطالت على الفم عند النطق بها، حتى اتصلت بمخرج اللام. ينظر: «الرعاية لتجويد القراءة»: (١٠٩).

(٥) ينظر: «الدرّ المصون»: (١/ ٢٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٤١).

(٦) سهل بن محمد بن عثمان، كان عالماً في علوم القرآن واللغة والشعر (ت٢٥٥هـ).

أنّ الرجز[1] الذي أنشدناه إنما صنعه قطرب بن المستنير[2]، وإذا كان كذلك لم يجب أن يلتفت إليه؛ لأنه لا حجة فيه.

فأما حذف الألف من الخط فقد اختلفوا في العلة التي لها حذفت، فقال قوم: حذفت لكثرة الاستعمال، وقال آخرون: بل حذفت لئلا يشبه هجاؤه (اللات) في قول من وقف عليها بالهاء[3]

فإن قال قائل: ما هذه الألف المحذوفة، أهي أصل أم زائدة؟

فالجواب: أن ذلك يختلف لاختلاف ما يقدر [٧٠/ ب] فيها، فإن قدرت أنّ أصله (إله) دخلت عليه الألف واللام[4] للتعريف أو للتعظيم على اختلاف الناس في ذلك، فقيل: (الإله) ثمّ سهّلت الهمزة، وأدغمت اللام في اللام على ما قدمناه، فالألف زائدة؛ لأنها الألف التي كانت في (إله) فهي[5] بمنزلة: كتاب وحساب.

«مراتب النحويين»: (٩٥)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٨٦)، وينظر قوله في: «خزانة الأدب»: (٤/ ٣٦٠).

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) أبو علي، أخذ عن سيبويه وجماعة من علماء البصرة، قال له سيبويه: ما أنت إلّا قطرب ليل، والقطرب: دويبة تدب ولا تفتر (ت٢٠٦هـ). «تاريخ بغداد»: (٣/ ٢٩٨)، و«إنباه الرواة»: (٣/ ٢١٩)، ونقل ابن الشجري عن قطرب قوله: إن هذا الاسم (الله) لكثرة دوره في الكلام كثرت فيه اللغات، فمن العرب من يقول: والله لا أفعل، ومنهم من يقول: لاه لا أفعل، ومنهم من يقول: والله، بحذف ألفه، وإسكان هائه، وترك تفخيم لامه، وأنشدوا: ... البيت. «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٩٨).

(٣) ينظر: «الدر المصون»: (١/ ٢٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١/ ١٤١).

(٤) ساقط من: ج.

(٥) النسخ الأخرى: فهو.

وإن قررت أنّ أصله (لاه) على وزن: مال، أدخلت عليه الألـف والـلام، فالألف أصل؛ لأنّها عين الفعل؛ لأنّ الأصل (لَوَهَ) أو (لَيَهَ) تحـرك حـرف العلـة وقبله فتحة فانقلب ألفاً.

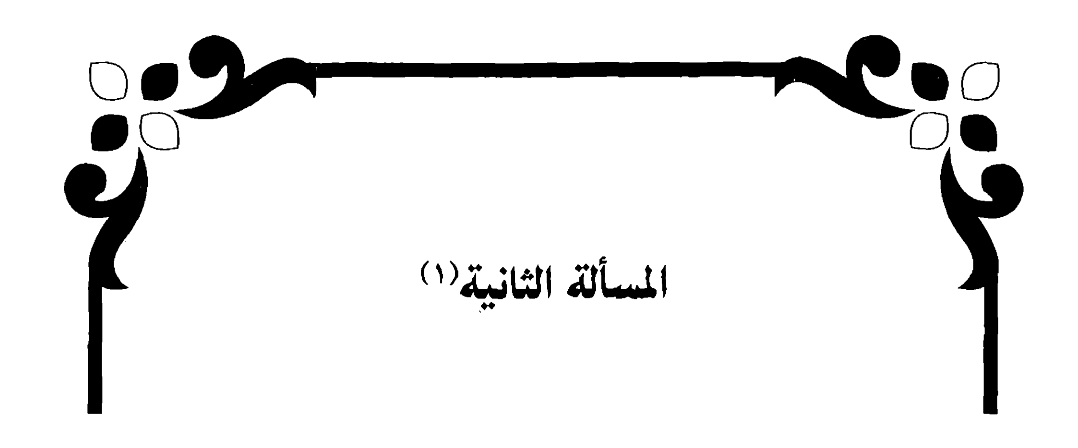
فإن قال قائل: فما تقولون في هذه الألف التي في (لاه) أهي منقلبة عنـدكم عن واو أو ياء؟

فالجواب: أنّ القياس كان[1] يوجب أن تقول: إنها منقلبة عن واو حمـلاً عـلى الأكثر، ولكن الدليل على أنها ياء قد ثبت، وذلك أنا وجـدناهم يقولـون: لاهِ أبـوك، ولهي أبوك، فقلبوا العين إلى مكان اللام، فظهرت العين ياءً، ولو كانت واواً للزم أن يقولوا: لَهُو أبوك، وهذا استدلال أبي علي الفارسي ورأيه، وقد حكى قومٌ: لاه يلوه: إذا عبد، وهذا يوجب أن تكون منقلبة عن واو، غير أنّ هـذا لـيس بثبـتٍ، ولا وردت به رواية صحيحة، فالوجه أن يضرب عنه ويعوّل على القول الأول[2]

* *

(١) ساقط من: و.

(٢) و، خ: بزيادة: والحمد لله ما خوّل من نعمائه، ومـنح مـن آلائـه، وصـلى الله عـلى محمـد صفوة أنبيائه.



المسألة الثانية[1]

سألت[2] عن قولنا في الدعاء: يا حليماً لا يعجلُ، ويا جواداً لا يبخل، ويا عالماً لا يجهل، ونحو[3] ذلك من صفات الله تعالى، وقلت: كيف يصح أن يقال[4] في مثل هذا منادى [5] منكور، والقصد به إلى الله تعالى، وإن كان[6] معرفة فكيف انتصب، وخرج مخرج التنكير؟

وهذا سؤال من لم يتمهّر في معرفة اللسان العربي، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً، وأنا أعلمك لِمَ[7] ذلك، وأشرح لك ما التمسته شرحاً يسرو[8] عنك ثوب الحيرة، ويزيل عنك عارض هذه الشبهة

---

(١) نقل السيوطي هذه المسألة في: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٨٠ ـ ٥٨٦).

(٢) و، خ: بزيادة: قال الشيخ ﷺ.

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: أن يكون.

(٥) المنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعوه. «شرح شذور الذهب»: (١/ ٤٦٥).

(٦) و: كانت.

(٧) س، خ: لما.

(٨) يقال: سرى عنه الثوبَ سرياً: كشفه. «لسان العرب»: (سرا) (٤/ ٥٧٠).

إن شاء الله تعالى[1]

فأقول ـ وبالله أستعين ـ : إنّ الوجه في هذا، وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه: إنه منادى مخصص[2]، وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين، وإنما جرت عادتهم في مثل[3] هذا أن يسموه المنادى المشبه بالمضاف[4]، والمنادى الممطول، أي: المطوّل[5] من قولك: مطلت الحديدة: إذا مددتها، ومنه اشتق المطل في الوعد.

ومعنى قولنا: إنه منادى مخصص: أنّ حليماً، وجواداً[٧١/ أ]، وعالماً، ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله، ويوصف بها المخلوقون، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة[6] في المعاني، كما أنّنا[7] إذا قلنا في الباري تعالى: إنّه

---

(١) (ويزيل... تعالى): تكرر في: و.

(٢) نصّ جمعٌ من النحاة على أنّ النداء يفيد تخصيصاً، فإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة، كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضربٌ من التعريف، فلم يجمع بينهما... ينظر: «الأصول في النحو»: (١/ ٣٦٧)، و«المقتصد في شرح الإيضاح»: (٢/ ٧٥٥)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٨).

(٣) س: نحو.

(٤) الشبيه بالمضاف: هو ما يتعلق بشيء هو من تمام معناه. «التخمير في شرح المفصل»: (٢/ ٣٢٦)، وينظر: «همع الهوامع»: (٣/ ٣٧)، وسيأتي تعريفه عند المؤلف.

(٥) قال ابن السرّاج: وتقول في رجل سمّيته بقولك: زيد وعمرو: يا زيداً وعمراً أقبل، تنصب لطول الاسم... «الأصول»: (١/ ٣٦٨)، وينظر: «شرح جمل الزجاجي لابن خروف»: (٢/ ٦٥٨).

(٦) ج: مختلفة المعاني.

(٧) س: كنا.

سميع بصير، وقلنا في زيد: إنه سميع بصير[1]، فالمعنى مختلف، وإن اتفقت العبارة؛ لأنّ زيداً سميع بأذن، بصير بحدقة؛ لأنّه ذو[2] جوارح وأبعاض مجتمعة، والله تعالى [منزه][3] عن مثل هذه الصفات جلّ عما يصفه به[4] الجاهلون، وتقدّس مما يقوله فيه المبطلون[5]، وإنما نريد بقولنا فيه: إنه سميع، وإنه بصير، أنّه لا يغيب عنه شيء من أمر خلقه، وأنه مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم، لا يخفى عليه مثقال الذّرة، ولا يغيب عنه ما تخفيه الصدور، ويختلج به الضمير.

وكذلك إذا قلنا: إنّ زيداً حيّ، فإنما نريد بذلك أنّ له نفساً حسّاسة مقترنة بجسم، وإذا قلنا في الباري: إنه حيّ فإنما نريد بذلك أنّه مدرك للأشياء، ويجوز

---

(١) (وقلنا في زيد إنّه سميع بصير): ساقط من: و، خ.

(٢) خ: دون.

(٣) من: خ.

(٤) ساقط من: و.

(٥) ادعى بعض أهل الضلالة النفي المفصل لصفات الباري ـ عزّ وجلّ ـ والإثبات المجمل لها، فيقولون: ليس [الباري] بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا دم... وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء... وفي هذه الجملة حقّ وباطل، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة، وهذا النفي المحدد مع كونه لا مدح فيه، إساءة أدب... فإنّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١] ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي، فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فهو الخالق والمصور والمحيي والمميت... وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا. ينظر: «شرح الطحاوية»: (٦٢ ـ ٦٣)، (٨٠).

أن يراد بذلك: أنه موجود لم يزل ولا يزال، والعرب تسمّي الوجود حياةً، والعدم موتاً، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حية، فإذا عدمت سمّوها ميتة، قال ذو الرمة[1] [من الطويل]:

٣٠ـ فَلَمّا رَأَيْنَ اللَّيْلَ والشَّمْسُ حَيَّةٌ حياةَ الذي يقضي حُشَاشَةَ نازِعِ

شبّه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه، وقال آخر يصف النار[2] [من الطويل]:

٣١ـ وزهراءَ إن كفَّنتُها فهو عَيْشُها وإن لم أكَفِّنْها[3] فموتٌ مُعَجَّلُ

فجعل وجود النار حياة، وعدمها موتاً، ولم نرد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما؛ لأن ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة، وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائق لا تُشبَّه بشيء من صفات المحدثات ولا تكيّف، وإنما تؤخذ تسليماً وتوقيفاً[4] لا قياساً[5]، [فعلى هذا

---

(١) «الديوان بشرح التبريزي»: (٢٨١)، وقال التبريزي في معنى البيت: يقول: بقي من الشمس مثلُ ما يبقى من الذي ينزع، والحشاشة: بقية النفس.

(٢) البيت من إنشاد أبي حاتم عن أبي زيد، وأراد بالزهراء النار، أيّ لبياضها تَزْهَرُ. «الأمالي»: (٢/ ٨٨).

(٣) و، خ: تكفنها.

(٤) و، خ: توقيفاً وتسليماً.

(٥) الأصل: قياسات، وينظر: «بدائع الفوائد»: (١/ ٢٨٥)، وقال ابن قيم الجوزية: ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيّ، وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً: كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه.

المجرى تجري صفات الباري تعالى][1]، وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أنّ[2] الاشتراك في الأسماء لا يوجب التشابه بين المسميات بها، وإنما تشتبه الأشياء باتفاقها في المعاني، لا في الألفاظ[3]، وليس بين الباري تعالى وبين مخلوقاته اشتباه في معنى من المعاني[4]، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تخصّصها وتجعلها مقصورةً عليه، فقالوا: يا حليماً لا يعجّل، ويا جواداً لا يبخل، ويا عالماً لا يجهل، ونحو ذلك، فصارت هذه الصفات[5] خاصةً به لا يصح[6] أن يوصف بها غيره؛ لأنّ كل حليم فلا بد له من طيش [٧١/ ب] وهفوة، وكل جواد فلا بد له من بخل وعلّة، وكل عالم فلا بد له من جهل وحيرة.

فأمّا الحلم المحض الذي لا يلحقه طيش، والجود المحض الذي ليس فيه[7] بخل، والعلم المحض الذي لا يقترن به جهل فإنّها صفات خاصة به تعالى[8] لا حظ فيها لغيره[9]، وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب

---

(١) من: و، خ.

(٢) و: تكررت.

(٣) س: اللفظ.

(٤) ينظر: «المنتقى من منهاج الاعتدال»: (٨٤ ـ ٨٦).

(٥) ج: ونحو ذلك من الصفات هذه الصفات.

(٦) خ: يصلح.

(٧) و، خ: له.

(٨) به تعالى: ساقط من: ج.

(٩) فإنّه تعالى موصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته، وهي قديمة أزلية واجبة. «المنتقى»: (٨٥ ـ ٨٦)، وينظر: «بدائع الفوائد»: (١/ ٢٩٥)، (٢/ ٥١٧).

على الصفة[1]، كأنه قيل[2]: يا حليماً غير عجول، ويا جواداً غير بخيل، ويا عالماً غير جهول، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصيص.

فإن قال قائل: فقد علمت أنا إذا قلنا: يا حليم[3]، ويا جواد، ويا عالم، فقد فهم أنّ هذه الصفات مخالفة لصفات البشر، فإذا كان ذلك مفهوماً من أنفس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ [عليها][4]؟

فالجواب: أنّ الفائدة في ذلك أنا إذا قلنا: يا حليم، ويا جواد ويا عالم فإنما يقع التباين والخلاف بالمعاني [لا بالألفاظ، وإذا قلنا: يا حليماً لا يعجل[5]، ويا جواداً لا يبخل، ويا عالماً لا يجهل، وقع التباين والخلاف بالمعاني][6] والألفاظ معاً، وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنى كان أبلغ في التباين من أن ينفصلا معنىً لا لفظاً، ويدلك على أنّ الغرض في ذلك ما ذكرته من[7]

---

(١) لأنها جملة، والمتقدم نكرة، والجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال؛ لأنّ الجملة مؤولة بنكرة. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٢ ـ ٥٤)، و«أوضح المسالك»: (٢/ ٢٥٩)، (٣/ ٢٦٢).

(٢) ج، و، خ: قال.

(٣) وقد ورد في الآثار شيء من ذلك، فعن فضيل بن عمرو ـ رحمه الله ـ قال: جاء رجلٌ إلى عليٍّ ﷺ فقال: إن فلاناً. يشتكي، قال: فيسرك أن يبرأ؟ قال: نعم، قال: قل: اللهم يا حليم يا كريم اشفِ فلاناً. «سلاح المؤمن»: (٤١٨).

(٤) من النسخ الأخرى.

(٥) و، خ: بجهل.

(٦) من النسخ الأخرى.

(٧) ساقط من: و، خ.

قول عطاء الخراساني[1] في: بسم الله الرحمن الرحيم، كان الباري تعالى يوصف بالرحمن، فلمّا تسمّى به المخلوقون زِيد عليه: الرحيم، فهذا نص جلي على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه؛ ولذلك قال المفسرون[2] في (الله) إنه اسم ممنوع؛ فلأجل هذا قلت: إنّ مثل هذا ينبغي أن يقال فيه: منادى مخصص، وإنما وجب أن ينصب هذا النوع من المناديات، وإن كان غير منكور؛ لأن اللفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني؛ لأنه الذي يتمم معناه، ويخصصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلّا بالمضاف إليه، فانتصب كانتصابه، وصار بمنزلة قولك: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً، ولذلك سمّى النحويون هذا النوع: المنادى المشبّه بالمضاف[3]

وأما قولي: إن هذا سؤال من لم يتمهّر في معرفة اللسان العربي، واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة تصوراً صحيحاً، فإنما قلت ذلك؛ لأنّ هذا السؤال يدل على أن صاحبه يعتقد أن كل[4] منادى معرفة غير مضاف مرفوع، رفع بناء[5] [في كلام العرب][6]، وليس كذلك؛ لأن المنادى في كلام العرب ينقسم أربعة أقسام[7]: منادى منكور نحو: يا رجلاً، ومنادى مضاف، نحو: يا عبدَ الله،

---

(١) تقدم قول عطاء في مسألة لفظ الجلالة.

(٢) ينظر: «الكشف والبيان»: (١/ ٩٦)، و«معالم التنزيل»: (١/ ٢).

(٣) سبق بيانه أول المسألة.

(٤) س: كان.

(٥) (رفع بناء): ساقط من: و، خ.

(٦) من النسخ الأخرى.

(٧) ينظر: «شرح المقرب»: (١/ ٥٨٣)، و«شرح التصريح»: (٢/ ٢١١).

ومنادى مفرد، وهو نوعان:

أحدهما: [٧٢/ أ] ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زيد.

والثاني: ما كان [قبل][١] النداء نكرة، وتعرّف في النداء بإقبال المنادى عليه، واختصاصه إياه بالنداء دون غيره، نحو: يا رجل.

والقسم الرابع هو المنادى المشبّه بالمضاف، وهو أن لا يستقل[٢] بنفسه، ويفتقر إلى ما يتممه، كقولك: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً، وكرجل سميته: ثلاثة وثلاثين، فإنك تقول: يا ثلاثة وثلاثين[٣]

فإن قلت: كيف يكون قولنا: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً معرفة، وقد خرج بلفظ النكرة؟ فإنّ تعرّفه يكون على وجهين:

ـ أحدهما أن تسمي بذلك رجلاً، فيصير قولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك: يا زيد، ويا عمرو، ونحوهما من الأسماء المختصة.

ـ والوجه الثاني أن تقبل بندائك على رجل معين[٤] تختصه من جميع من بحضرتك، فيصير قولك: يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك: يا رجل، لمن تقبل عليه[٥]، وهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه، وبالله التوفيق[٦]

* *

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) س، ج، خ: وهو الذي لا يستقل.

(٣) ينظر: «التخمير في شرح المفصل»: (١/ ٣٢٦)، و«الصفوة الصفية»: (٢/ ق١/ ١٩٢).

(٤) ساقط من: س.

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٢٨)، و«الصفوة الصفية»: (٢/ ق١/ ١٩٢).

(٦) و: ما سألت عنه، والله أعلم، وبالله التوفيق.

المسألة الثالثة

فقهية[1] نحوية[2]

سألت، أعزك الله، عن رجل أوصى[3] عند موته فقال: أعطوا لمحمد ابني مئة دينار، وسعيد مثله، وأعطوا ليزيد ابني[4] الثاني[5] مئة دينار، وليحيى مثله، وذكرت[6] أنّ بعض النحويين قال: إنّ سعيداً عطف[7] في المئة نفسها، فتكون

---

(١) الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العمليّة من أدلتها التفصيلية، وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد، ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل. ينظر: «التعريفات»: (٢٤٦)، و«الحدود الأنيقة»: (٨٢).

(٢) النحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء، وغيرها. «التعريفات»: (٣٢٩). وقوله: (مسألة... نحوية) ساقط من: و، خ، وقد جاءت المسألةُ متأخرة في هاتين النسختين، فتسلسلها (٤٤)، وقوله (نحوية فقهية): ساقط من: ج.

(٣) الوصية: هي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، ولها شرائط وأحكام، وأركان كثيرة ذكرت في كتب الوصايا. ينظر: «طِلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية»: (٣٣٥)، و«الذخيرة للقرافي»: (٧/ ٥)، و«سبل السلام»: (٣/ ١٢٠).

(٤) الأصل: لسعيد مثلي.

(٥) س: الثاني ابني.

(٦) اضطرب النص في: و، خ، وزيد فيه.

(٧) العطف عبارة البصريين، والنسق عبارة الكوفيين، وقد يسميه سيبويه: باب الشركة.

المئة بين محمد وسعيد لا غير.

وأمّا قوله: وليحيى مثله، فإنّه[1] عطف المئة بمئة أخرى، ويعطَى يحيى مئة أخرى، كما أعطيها يزيد، والذي دعا هذا الرجل[2] النحوي[3] إلى أن قال ما حكيت عنه، والله أعلم، أنّه رأى اللامَ تفيد معنى الملك في نحو قولهم: لزيد مال، ولعمرو ثوب، فلما رأى يزيد ويحيى قد انفرد كل واحد منهما بحرف[4] ملك[5] يخصه، غير الحرف الذي انفرد به الآخر، أوجب أن ينفرد كل واحد منهما بملك غير الملك الذي تفرّد به الآخر[6]، وأوجب تساوي الهبتين لقوله: [مثله][7]، ولما رأى أنّ محمداً وسعيداً قد اشتركا في حرف الملك أوجب اشتراكهما في الملك[8]، ولم يوجب اختصاص سعيد بشيء دون صاحبه، كما لم يختص بحرف ملك.

وهذا الذي توهمه[9]، إن كان ذهب إليه غير صحيح؛ لأنّ هذا الموصي

ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤٤١)، (٣/ ٣٢)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٧٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٧٥)، و«شرح التصريح»: (١/ ١٥٣).

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) ساقط من: ج.

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) ساقط من: خ.

(٥) ساقط من: و.

(٦) (أوجب أن... الآخر): ساقط من: س.

(٧) من النسخ الأخرى، وسأترك الإشارة إليه؛ تخفيفاً للهوامش.

(٨) (أوجب... الملك): ساقط من: ج.

(٩) ج، س: توهم.

لا يخلو من أحد[1] أربعة أوجه لا خامس لها؛ إما أن يكون خفض سعيداً، ونصب[2] [٧٢/ ب] مثله، وإمّا أن يكون نصبهما معاً، وإمّا أن يكون رفعهما معاً، وإمّا أن يكون خفضهما معاً، فإن كان[3] خفض سعيداً ونصب مثله، فهو جائز على قول من يرى العطف على عاملين[4]، وسيبويه[5] لا يجيز ذلك، وكان الوجه أن يقول: ولسعيد مثله، فيعيد اللام، وكان الوجه[6] أيضاً أن يقول: مثلها فيؤنث الضمير لأنّه عائد على المئة، ولكنه ذكّر الضمير حملاً على المعنى؛ لأنّ المئة عدد كما قال [الله] تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾[النساء: ٨] فذكّر الضمير؛ لأنّه ذهب بالقسمة إلى المقسوم[7]، ونحو منه قوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾[النحل: ٦٦] فذهب بالأنعام

---

(١) ساقط من: و.

(٢) الأصل: تكرر.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) وذلك بأن يتقدم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثم يعطف عليه من غير إعادة العامل، ومثاله: قام زيد وضرب عمراً وبكر خالداً، عطفت بكراً على زيد وخالداً على عمرو، كأنك قلت: قام زيد وضرب عمراً، وقام بكر وضرب خالداً وقد حذر ابن هشام من استعمال عبارة: العطف على عاملين، قال: والصواب: على معمولي عاملين. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠١٦)، و«المغني»: (٦/ ٥٤٩).

(٥) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٦٣ ـ ٦٦)، و«المغني»: (٥/ ٥٢٤)، وقد بيّن ابن هشام أقوال النحاة في المسألة بياناً شافياً.

(٦) (أن يقول... الوجه) ساقط من: خ.

(٧) ينظر: «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٣٣٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٦/ ١٩٨).

إلى معنى النَّعَم، أو حمله على معنى الجميع، ونحوه[1]، قال طرفة[2] [من المديد]:

٣٢ـ كالإمــــاء أشرفـــت حُزَمُـــهْ

فإن كان الأمر هكذا[3] فليس يجب من تركه إعادة اللام أن يشتركا في المئة ـ كما توهم ـ لوجوه، منها:

ـ أنّ هذه اللام ليست اللام التي تفيد الملك في قولك[4]: لزيد مالٌ، إنّما هي لام تزاد على المفعول تأكيداً للمعنى[5]، والفعل مستغنٍ عنها، وكثيراً[6] ما تزاد على المفعول إذا تقدم، كقولك: لعمرو ضربت[7]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣]، وقد تزاد أيضاً متأخرة، كقوله تعالى:

---

(١) وفي سورة المؤمنون: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾[المؤمنون: ٢١] فالهاء في النحل راجعة على معنى النَّعم، فهو مذكّر، والنعم والأنعام شيء واحد؛ لأنهما جميعا جمعان. ينظر نكت القرآن ٢/ ٧٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٠٠.

(٢) عمرو بن سفيان، قتل بالبحرين وله بضع وعشرون سنة، وقد جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/ ١، ومعجم الشعراء ٢١، والبيت في الديوان ٨٥، وصدره:

لا أرى النعـــــام بـــــه

(٣) و: على هذا.

(٤) خ، و: قوله.

(٥) وهي المصطلح عليها عند النحاة: لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُفَ بتأخره نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ينظر: «رصف المباني»: (٢١٩)، و«المغني»: (٣/ ١٩٠)، و«الهمع»: (٤/ ٢٠٥).

(٦) و، خ، س: أكثر.

(٧) (وإنّ لكم... ضربت): مطموس في: ج.

﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[النمل: ٧٢][(١)] ونحوه قول كُثَيِّر[(٢)] [من الطويل]:

٣٣ـ أُرِيدُ لِأَنْسَى ذكرها فكأنَّما تَمَثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

فهذا وجه، ووجه آخر[(٣)]: وهو أنّ إعادة العامل وترك إعادته سواء في المعنى عند النحويين؛ لأنّ حرف العطف ينوب مناب العامل الثاني[(٤)]، فقولك: قام زيد، وقام عمرو مساوٍ لقولك: قام زيد وعمرو، ولا فرق بينهما في أنّ كل واحد منهما فَعَلَ قياماً غير قيام صاحبه، ولا يلزم من قولنا: قام زيد وعمرو أن يشتركا في قيامٍ واحد من أجل اشتراكهما في عاملٍ واحدٍ؛ لأنّ الواو قد نابت مناب العامل الآخر، ولأنّه لا يصح وجود قيام واحد من قائمين كما لا تكون حركة

---

(١) قال المبرد: وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾[النمل: ٧٢]: إنما هو ردفكم. «المقتضب»: (٢/ ٣٧)، و«الكامل»: (١/ ٤٠٥)، (٢/ ١٠٠٠)، وينظر: «اللامات»: (١٤٧)، وقد حمل الزجاجي الآية على تضمن (ردف) معنى (دنا)، وقال: هذا ليس بمقيد، أي: إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وينظر: «المغني»: (٣/ ١٨٤)، و«شرح التصريح»: (١/ ٤٤٣).

(٢) كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة، أحد عشّاق العرب المشهورين به، صاحب عزّة، وقد جعله ابن سلّام في الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت١٠٥هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٤٠)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢٣٦)، و«وفيات الأعيان»: (٤/ ١٠٦). والبيت في «الديوان»: (٢٥٢)، و«الكامل»: (٢/ ١٠٠٠)، و«العقد الفريد»: (٥/ ٣٣٥)، و«الأمالي»: (٣/ ١١٩).

(٣) (ووجه آخر): ساقط من: س.

(٤) ينظر: «شرح الجمل لابن عصفور»: (١/ ٣٢٠)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٧٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٤).

واحدة من متحركين[1]

ـ ووجه ثالث: وهو قوله[2]: (مثله) يمنع من هذا التأويل؛ لأنّه أراد عدداً مماثلاً[3] للمئة، فوجب أن تكون غير المئة الأولى ضرورة، وإن [كان] الموصي نصب سعيداً ومثله كان كالوجه الأول سواء في أنّ لكل واحد منهما مئة؛ لأنّ سعيداً معطوف على موضع محمد واللام معاً[4]، والضمير أيضاً عائد على المئة، كما كان في الوجه الأول، وإن كان الموصي [٧٣/ أ] رفع سعيداً ومثله على الابتداء والخبر[5] كانت الهاء في مثله عائدة على محمد، واحتمل أن يريد أنه مماثل له في أن يعطى [مئة كما يعطى][6] محمد، فيكون بمنزلة قولك: زيد قام، وعمرو مثله، أي: مثله في أنّه فعل قياماً آخر، وليس المراد أنّهما اشتركا في قيام واحد؛ لأنّه لا يكون فعل واحد من فاعلين، واحتمل أيضاً أن يريد أنّه مماثل له في المئة المذكورة بعينها، فيكون كقولك: زيد قتل أبي، وعمرو مثله، أي: أنّهما اشتركا فيه، فليس في هذا الوجه أيضاً شيء يقطع بها قال، بل[7] الأظهر فيه أن يكون لكل واحد منهما مئة.

---

(١) قال ابن يعيش: وإنّما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلّا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلّا بحرف، وأمّا ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل. «شرح المفصل»: (٣/ ٧٤).

(٢) س: وهو أنّ قوله.

(٣) س: متماثلاً.

(٤) ساقط من: و.

(٥) ساقط من: و.

(٦) من: و، ج.

(٧) ساقط من: و.

وإن كان الموصي خفض سعيداً ومثله، فله[1] وجه من القياس ـ وإن كان ضعيفاً ـ وذلك أن يكون مثله صفة لسعيد، ويلزم في هذا الوجه أن تكون المئة بين محمد وسعيد اضطراراً، ويكون معنى الكلام[2] التقديم والتأخير، كأنه قال: أعطوا لمحمد ابني وسعيد المماثل له مئة دينار، فيكونان شريكين فيها.

وهذا الوجه وإن أوجب الاشتراك في المئة، فليس يصح به لهذا النحوي المذكور ما زعم من الفرق بين العطيتين[3]: لأنّه لا[4] يجوز أيضاً أن يخفض المثل الثاني، فيلزم من ذلك اشتراك يزيد ويحيى في المئة الأخرى، فتستوي الهبتان، ولا أعلم وجهاً يصح[5] به قول هذا النحوي الذي حكيت عنه إلّا أن يكون الموصي قد خفض مثلاً في المسألة الأولى، ولم يخفضه[6] في الثانية، فإن كانت المسألة مبنية على هذا لزم ما قاله ضرورة، وإنّما جعلت خفض مثل هنا ضعيفاً؛ لأنّ الغالب على مثل أن يكون نكرة، وإن أضيف إلى معرفة، وقد حكى سيبويه[7] أنّ من العرب من يجعله معرفة، فعلى هذا الوجه يصح الخفض على الصفة، وقد يمكن أيضاً أن يتأوّل مثل هذا التأويل إذا نصب سعيداً ومثله، والقول الأول أظهر، وما ذكرناه من خفض سعيد ومثله تكلف، قاد إليه

---

(١) ب: فإنه.

(٢) و: اللام.

(٣) و، خ: العلتين.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) و: يمكن أن يصح.

(٦) من هنا سقطت ورقة من: خ.

(٧) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤٢٣)، (٢/ ١١١، ٢٨٦).

طلب[1] العذر لهذا الرجل النحوي[2] الذي حكيت عنه ما حكيت[3]، وليس ذلك مما جرت به العادة، ولا مما[4] يقصد إليه قاصد[5] في وصيته، والذي[6] قدمناه[7] هو الوجه، ولكل واحد من المذكورين مئة دينار، وبالله التوفيق.

*

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) ساقط من: و.

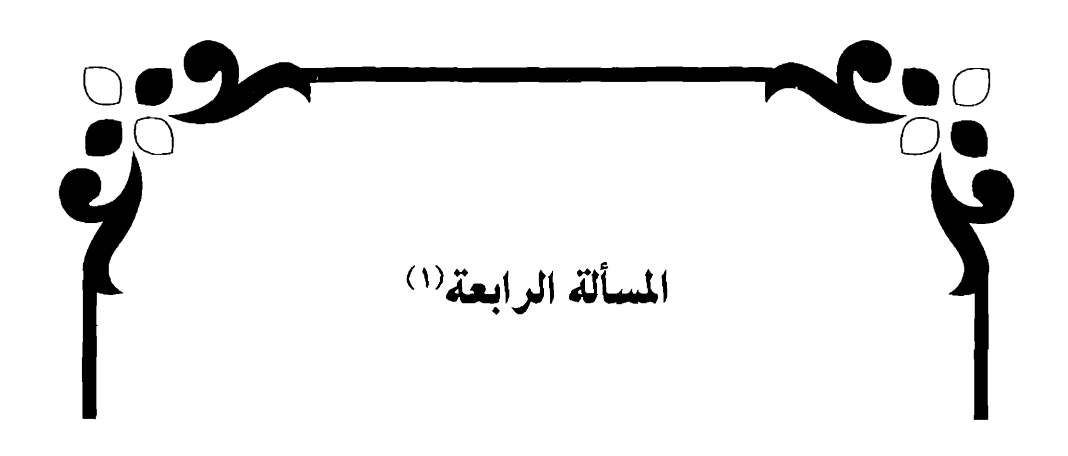
(٣) ساقط من: و.

(٤) ساقط من: و.

(٥) الأصل: قاصداً.

(٦) و: وما.

(٧) س: قصدناه.



المسألة الرابعة[١]

سألت[٢] ـ حبَّبَ الله إليك[٣] التنزيل وفهّمك التأويل ـ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ولما كان معنى[٤] كلّ كلام مرتبطاً [٧٣/ ب] بإعرابه[٥]، وإعرابه مرتبطاً[٦] بمعناه[٧]، لم يكن بدّ من ذكر الإعراب مع المعنى، فأقول ـ وبالله أستعين ـ: إنّ الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ أن تكون (ما) في موضع

---

(١) وهي المسألة الثالثة في: و، خ.

(٢) و: بزيادة، قال الشيخ ﷺ، وقد تكرر ذلك في مسائل عديدة.

(٣) س: لك.

(٤) ساقط من: و، خ، س.

(٥) الإعراب هو تغير أواخر الكلم؛ لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات دلائل الإعراب وعلامات له، وإنّما يؤتى بالإعراب للفرق بين المعاني المتكافئة. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ٤٩)، و«التذييل والتكميل»: (١/ ١١٥)، و«الهمع»: (١/ ٤٠).

(٦) و، س، خ: مرتبط.

(٧) ج: بمعنى.

نصب معطوفة على الضمير المنصوب بـ (إنّ)، كأنّه قال: إنّكم والأشياء التي تعبدونها من دون الله حصب جهنم[1]، فمقتضى هذا الكلام، ومحصول معناه: أنّ كلَّ من عبد شيئاً من دون الله في النار هو ومعبوده معه، على ما نبينه بعد هذا، إن شاء الله.

وقد قال قوم: إن (ما) في موضع خفض على القسم، وهو رأي الصوفية[2]، أو أكثرهم، والتقدير عندهم: إنكم حصب جهنم وحقّ معبوداتكم التي تعبدون من دون الله، فمحصول معناه على رأيهم: أنّ العابدين في النار دون ما[3] عبدوه، وإنّما فرّوا إلى هذا القول؛ لأنه ليس [كلّ][4] شيءٍ عُبِدَ من دون الله في النار؛ إذ كان كثير من ذوي الضلال قد عبدوا الملائكة، وعبدوا عيسى [عليه السلام][5] وأمَّه، وغيرهما من البشر[6]، ولا ذنب للمعبود في عبادة من عبده؛ لأنّ المعبود إن كان صنماً ونحوه مما لا يعقل فما وجه الحكمة في عذابه، وهو[7] لا يحس ولا يتألم،

---

(١) ينظر: «إعراب القرآن»: (٣/ ٨١)، و«الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد»: (٣/ ٥٠٥).

(٢) اختلف في أصل اشتقاق هذا الاسم؛ فقيل: هو من التصوّف، وهو لبس الصوف، وقيل: بل هو نسبة إلى أهل الصفّة، وقيل هو مشتق من الصفاء.
وقد أورد أهل التصوف فيه تعريفاتٍ كثيرةً، فقيل: هو الدخول في كل خلق سني والخروج من كل خلق دنيّ. ينظر: «الرسالة القشيرية»: (٢/ ٤٤٠).

(٣) و، خ: من.

(٤) من: و، ج، خ.

(٥) من: و، خ.

(٦) ينظر: «جامع البيان»: (١٦/ ٤١٧)، و«المحرر الوجيز»: (٦/ ٢٠٤).

(٧) ساقط من: ب.

ولا يختار ذلك، ولا يريده، وإن[1] كان المعبود عاقلاً مميّزاً، ولم يختر ذلك، ولم يرضه فكيف يعذب بذنب فعله غيره! وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فرأى هؤلاء[2] القوم لأجل هذا الذي قلناه: أنّ (ما) في موضع خفض على القسم[3]، وعلى نحو من هذا المذهب قرأ بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ فجعلوا (ما) في موضع خفض على القسم، وخفضوا (الحصب)[4] على البدل[5] من (ما)، ونصبوا (جهنم) بفعل[6] مضمر تفسره الجملة التي[7] بعده، كأنّه قال: تردون جهنم أنتم لها واردون[8]، وهذا مثل ما حكاه سيبويه[9] من قولهم: أزيداً أنت ضاربه، يريد:

---

(١) ج: وإذا.

(٢) س: هذا.

(٣) (على القسم) ساقط من: س.

(٤) لم أقف على القراءة.

(٥) ساقط من: س، وقوله: وخفضوا الحصب على البدل، يتعارض مع ما قدم من التقدير، إذ الآية على هذه القراءة محمولة عنده على تقدير: إنكم حصب جهنم وحق معبوداتكم... وحصب على هذا التقدير لا تكون بدلاً.

(٦) س: الفعل.

(٧) ساقط من: و.

(٨) وهو ما يصطلح عليه النحاة: الاشتغال، وهو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن، العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه كقولك: زيداً ضربته، فيقتضي مشغولاً وشاغلاً ومشغولاً عنه. «شرح شذور الذهب»: (٢/ ٧٤٨)، وينظر: «الهمع»: (٥/ ١٤٩)، و«شرح التصريح»: (١/ ٤٤١).

(٩) ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٠٨)، (١٣٠ ـ ١٣١)، وعلة ذلك عند سيبويه: أنّ أسماء =

أتضرب زيداً أنت ضاربه، وهذا قول خطأ بيّن لا خفاء به على متأمّل صحيح التّأمل، والآية نفسها تنقض ما قالوه، ولكن يجب علينا أن نوفي قولهم ما يستحقه من الكلام، ونذكر احتجاجهم لما زعموه، ثمّ نبيّن بعد ذلك أنّ الصواب غيره، فنقول حاكين لما يحتجون[1] به[2]، إن قال قائل: كيف أقسم بأصنامهم التي كانوا[3] يعبدونها، وفي القسم بها تنويه بأمرها[4]، وتعظيم لقدرها[5]؟ فعن هذا جوابان للصوفية[6]:

ـ أحدهما: أن يكون تقدير الكلام: إنّكم[7] وحقّ[8] ما تعبدون من دون الله [٧٤/ أ] عندكم أو في اعتقادكم، فيكون ذلك[9] على وجه الحكاية لما كانوا يعتقدونه

الفاعلين والمفعولين تجري مجرى الفعل، وتعمل عمله في المعرفة والنكرة، مقدّماً ومؤخراً، ومظهراً ومضمراً، وقد أنكر قسم من النحاة دخول مثل هذا في الاشتغال؛ لأنّ عمله ملفقٌ ضعيف. ينظر: «التذييل والتكميل»: (٦/ ٢٩٣).

(١) س: يحتاجون.

(٢) ساقط من: س.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) (به تنويه بأمرها و): ساقط من: و، خ.

(٥) فإنّ المقسم به كلّ اسم من أسماء الله تعالى وصفاته ونحو ذلك مما يعظمونه، وقد جاء القسم في كتاب الله العزيز بمخلوقاته كثيراً تنبيهاً عليها، وتشريفاً لها، وتفخيماً وتعظيماً لأمر الخالق. ينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٩٣)، و«البرهان في علوم القرآن»: (٣/ ٤٢).

(٦) ساقط من: و.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ساقط من: ج.

فيها، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩] وإنّما هو في الحقيقة الذليل المهان[١]، ولكن خرج الكلام مخرج الحكاية لما كان يعتقده في نفسه، ويعتقده فيه من كان يتبعه، ونحوه قوله في موضع آخر: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[القصص: ٦٢] فأضاف الشركاء إلى نفسه، وليس له تعالى شريك[٢]

ويروى أنّ شاعراً من شعراء اليمن هجا جريراً[٣]، فقال في هجوه[٤] [من البسيط]:

٣٤ـ أبلغ كليباً وأبلغ عنك شاعرها ... أنّي الأغرُّ وأني زهرةُ اليمنِ

فقال جرير[٥] [من البسيط]:

٣٥ـ ألم تكن في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها ... من حان موعظةً يا زهرة اليمنِ

فسمّاه زهرة اليمن حكاية لقوله[٦]، واعتقاده في نفسه، فهذا أحد الجوابين على رأي الصوفيّة.

---

(١) المراد بالآية: أبو جهل بن هشام. «جامع البيان»: (٢١/ ٦٠).

(٢) والآية جاءت على سبيل التقريع والتهديد لهؤلاء الكفار والمشركين. ينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٤٩).

(٣) و، خ: جرير بن الخطفي.

(٤) البيت من غير عزو في: «الخصائص٢/ ٤٦٣)، و«الصاحبي»: (٢٩١)، والرواية فيه: أبلغ جريراً وأبلغ من يبلغه

(٥) «الديوان»: (٤٦٧)، والرواية فيه: يا حارث اليمن، وينظر: «الخصائص»: (٢/ ٤٦٣)، و«الصاحبي»: (٢٩١).

(٦) ينظر: «الخصائص»: (٢/ ٤٦٣).

ـ والجواب الثاني، على رأيهم: أن يكون تعالى[1] أقسم بآلهتم على جهة الهزء بها والاستخفاف بقدرها، كما قال دريد بن الصمة[2] يهجو بني شهاب [من الوافر]:

٣٦ـ لعمرُ بني شهاب ما أقاموا ... صدورَ الخيلِ والأسلَ النياعا

ولكنّي كَرَرْتُ بفضل قومي ... فَحُزْتُ مكارماً[3] وَحَويتُ باعا

فأقسم بأعمارهم هازئاً بهم، وهو قد وصفهم بأنّهم لم يُبلوا، ولا دافعوا، فهذا ما تحتجّ به الصوفية لقولها، وقد وفيّناه لهم، ولعلّنا قد زدنا فيه ما لم يعربوا به عن أنفسهم، وينبغي أن تعلم أنّ الحقّ غير[4] ما قالوه.

والقول الصحيح الذي يقتضيه مذهب أصحابنا، أهل السنة [رحمهم الله] أنّ (ما) معطوفة على الضمير المنصوب بـ (إنّ)، وأنّ المراد بالآية ما قدمنا ذكره؛ لأنّ المشيخة الجلة رووا بأسانيد[5] مختلفة أنّ هذه الآية لما نزلت تلاها رسول الله ﷺ

---

(١) س: الله تعالى.

(٢) ابن الحارث، الفارس المشهور، والشاعر المذكور، وُصف بالكفر، قتل يوم حنين كافراً. ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (١٥٢)، و«تهذيب الأسماء والصفات»: (١/ ٤٥١).
ولم أقف على البيتين في ديوان دريد، وهما للقطامي. ينظر: «زيادات ديوانه»: (١٨٢)، والبيتان منسوبان إلى دريد في «سمط اللآلي»: (٢/ ٣٣٦)، والأول منهما بلا عزو في: «الكامل»: (٤٧)، و«الزاهر»: (١/ ٥٥)، و«ديوان الأدب»: (جيع) (٧١٧)، و«الأمالي»: (٢/ ٢١٥)، و«تاج العروس»: (نوع) (٢٢/ ٢٨٩)، وعزاه الزبيدي إلى القُطاميّ، ونقل قول ابن دريد بأنّ البيت لدريد بن الصمة، والأسل: الرماح، والنياع: العطاش إلى الدماء.

(٣) و: فجدت بنعمة، وهو هكذا في: «سمط اللآلي»: (٢/ ٣٣٦).

(٤) ساقط من: و.

(٥) ينظر: «جامع البيان»: (١٦/ ٤١١).

على قريش، فقال بعض من حضـر من أكابر[1] قريش: أنا أخصم لكم[2] محمداً، ثم أقبل عليه، فقال: يا محمد، إنّ عيسى وأمّه[3] قد عُبدا من دون الله، أفيكونـان مـن حصب جهنم؟ فسكت رسول الله ﷺ، واستغرب المشـركون ضحكاً[4]، فأنزل الله تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[الأنبياء: ١٠١][5]، فهذا التفسير يدل على أنّه لم يقسم بآلهتهم، وإنّما أراد أنّها معهم في النّار، عـلى أنّـه قد يمكّن للصوفية أن تقول: يجوز أن يكون الله تعالى أراد القسم، وتوهمت قـريش

---

(١) وهو عبد الله بن الزِّبعرى. ينظـر: «المحرر الـوجيز»: (٦/ ٢٠٤)، و«الجامـع لأحكـام القرآن»: (١٤/ ٢٩٠)، وابن الزِّبعرى أحد النفـر الأربعـة الـذين سـاروا في العـرب ليستنفروهم في حرب المسلمين بعد وقعة بدر؛ ليدركوا ثأرهم منهم، وهو أحد الثمانية الذين أمر الرسول ﷺ بقتلهم، وإن وجدوا تحت أستار الكعبة، فكان يعظم القـول في هجاء الرسول بمكة، وقد هرب يوم الفتح إلى نجران، ثم رجع إلى رسول الله معتـذراً فقبل عذره، وله أشعار كثيرة يعتـذر فيهـا. «الكامـل في التـاريخ»: (٢/ ٤٤، ١٢٥)، وقد ذكر ابن حجر بعضاً من هؤلاء النفر، وقال: وقد جمعت أسـماءهم مـن مفترقـات الأخبار. «فتح الباري»: حديث (٤٢٨٨) (٧/ ٦٤٨).

(٢) ساقط من: ج.

(٣) و، خ: ومحمد.

(٤) ينظر: «معالم التنزيل»: (٧/ ٢٣٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٣/ ٦٠٥).

(٥) ينظـر: «أسـباب النزول»: (٥٠٠)، و«اللباب في علـوم الكتاب»: (١٣/ ٦٠٥)، وقـد أنزل الله تعالى ردّاً علـى قـول ابـن الزبعـرى قولـه: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾[الزخرف: ٥٧ ـ ٥٨]. ينظر: «جامع البيان»: (٢٠/ ٦٢٣)، و«معالم التنزيل»: (٧/ ٢٣٣).

غير ذلك؛ لاحتمال اللفظ تأويلين، فأنزل الله تعالى الثانية؛ تأكيداً للبيان، كما غلط عَدِيُّ بن حاتم[1] [٧٤/ ب] في تأويل قوله، عز وجلّ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾[البقرة: ١٨٧][2] فأنزل الله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ زيادة في البيان، لا من أجل أن التأويل كان على ما تأوّله عَدِيّ، فهذا يجوّز لهم أن يحتجوا[3] به، ولكنّ الرواية، واتفاق الجماعة أولى أن يؤخذ به، وقد قال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾[4] [الصافات: ٢٢ ـ ٢٣]، وقد قال تعالى في الآية نفسها: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا

---

(١) ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج، صاحب النبي ﷺ، وَلَدُ حاتم طيّ الذي كان يُضرب بجوده المثل، وَفَد عديٌّ على النبي ﷺ سنة سبع فأكرمه واحترمه، له أحاديث (ت٦٧) أو (٦٨هـ). «طبقات ابن سعد»: (٦/ ١٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ١٦٢)، وتنظر قصة إسلامه في: «السيرة النبوية لابن هشام»: (٤/ ٥٧٨)، والمعجم الأوسط حديث (٦٦١٤) (٦/ ٣٥٩).

(٢) قال عديّ: لما نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ عهدت إلى عقال أبيض، وعقال أسود، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله، فذكرت ذلك له، فقال: «إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار». «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٤/ ٣٥)، وينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١/ ٥١٧)، و«فتح الباري»: حديث (٤٥٠٩) (٨/ ٣٥).

(٣) ب: يجيبوا.

(٤) (وقد قال عزّ... الجحيم): ساقط من: س، والآية خطاب الله للملائكة، أو خطاب بعضهم مع بعض: والمعنى اجمعوا الذين كفروا بالله في الدنيا، وأزواجهم، وهم أشياعهم من العصاة، وقيل: قرناؤهم من الشياطين، وقيل: نساؤهم اللاتي على دينهم، فعرّفوهم طريق النار؛ حتّى يسلكوها؛ تهكماً بهم وتوبيخاً لهم بالعجز. ينظر: «جامع البيان»: (١٩/ ٥١٩)، و«الكشاف»: (٥/ ٢٠٥).

﴿وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٩][1]، وهذا يبطل قول الصوفية إبطالاً ظاهراً لا حيلة لهم في دفعه، وإنّي لأعجب ممّن تعرض له هذه الشبهة مع هذا النصّ الواضح، فإن اعترض معترض من الملحدين، فقال: كيف أنزل الله تعالى كلاماً ناقص البيان يحتاج إلى الإتمام، ويمكن الاعتراض عليه، والطعن فيه، وهو العالم بما كان، وبما يكون قبل أن يكون، وقد سبق في مكنون علمه ـ جلّ جلاله ـ بما يهجس في كلّ خاطر، وما يمكن أن يعترض به كُلُّ ملحدٍ وكافرٍ، فقد كان الأليق بوجه الحكمة أن تنزل الآيات محكمةً متقنةً لا نقص فيها، ولا اعترض في شيء من معانيها[2]؟

فالجواب عن هذا من وجوهٍ، منها:

ـ أنّ هذا الاعتراض لا يلزم؛ لأنّه إن ساغ لمعترضٍ أن يعترض بهذا في نزول آيات[3] القرآن العزيز ساغ لآخر أن يعترض بمثله في جميع أفعال الله تعالى الموجودة في العالم؛ لأنّ لها أو لأكثرها مبدأً وتدرجاً من حال إلى حال حتّى[4] تبلغ أقصى الكمال، وهل هذا إلّا بمنزلة من اعترض، وقال: كيف خلق الله تعالى

---

(١) ذكر المفسرون الحكمة من جمع الكفار مع معبوداتهم في نار جهنم، وسيبين المؤلف شيئاً من ذلك. ينظر: «البحر المحيط»: (٦/ ٣٤٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٣/ ٦٠٧).

(٢) فقد نُقِل عن قوم أنّهم قالوا: هب أنّ هذا القرآن معجز، إلّا أنّه بتقدير أن يكون الأمر كذلك، فكان الواجب أن ينزله الله عليك دفعةً واحدةً؛ ليظهر فيه وجه الإعجاز، فجعلوا إتيان الرسول به مفرّقاً شبهةً في أنّه يتفكر في فصل فصل، ويقرؤه عليهم. ينظر: «التفسير الكبير»: (٢١/ ٥٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٤٠٦).

(٣) ساقط من: س.

(٤) و، خ: إلى أن.

من يكذِّب به ويجحد ربوبيته، ويفسد في الأرض، حتى احتاج إلى مخاطبة البشر بالوعد والوعيد، وقد كان الأكمل في الحكمة أن يهديهم في أصل الفطرة؛ حتّى لا يقع شيءٌ من ذلك، فإذا لم يلزم هذا الاعتراض لم يلزم ما اعترضوا به[1]

ـ وجواب آخر، وهو: أنّ في نزول القرآن متقطعاً على هذه الصفة التي أنكرها هذا المنكر وجوهاً من الحكمة عمي عن معرفتها، فمنها: تثبيته ﷺ، عندما كانوا يفجؤونه[2] بأقاويلهم، ويعترضونه بزخارفهم، وأباطيلهم، وقد نبهنا الله تعالى على هذا الوجه من الحكمة بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[الفرقان: ٣٢][3] إلى آخر الآية، ومن وجوه الحكمة في ذلك: أنّ الشيء إذا ورد أولاً[4] وهو مبهم[5] [٧٥/ أ] محتاج إلى الإيضاح والإكمال كان أعظم في النفوس، واشتد حرص السامع على معرفة آخره، والوقوف[6]

---

(١) (وهل هذا... اعترضوا به): ساقط من: و، خ.

(٢) يقال: يفجؤه فجأً وفجاءة: هجم عليه من غير أن يشعر به. «لسان العرب»: (فجأ) (٧/ ٢٥).

(٣) قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنزل الله القرآن جملةً واحدةً في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، فكان بمواقع النجوم، فكان الله ينزله على رسوله بعضه في إثر بعض، فقالوا: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾. «شرح صحيح البخاري لابن بطّال»: (٤/ ١٥٠)، وقد بيّن السادة العلماء الحِكَم من إنزال القرآن على رسوله ﷺ مفرقاً. ينظر: «مقدمتان في علوم القرآن»: (٤٣)، و«الزيادة والإحسان»: (١/ ١٥٦).

(٤) ساقط من: س.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: و.

على حقيقة غرضه[1]، فإذا ورد تمامه بعد ذلك كان له من الموقع في النفوس ما ليس للشيء الذي يرد جملة، ويفجأ دفعة، وهذا المعنى لا يخصّ نزول القرآن دون غيره، بل ذلك موجود في أكثر الأمور، ولذلك استحسن الحكماء[2] أن يتقدم الإعطاءَ وعدٌ، ويسبق الوصلَ صدٌّ[3]، والمواتاةَ منعٌ، حتى قال الشاعر[4] [من الرجز]:

٣٧ـ حلاوة الفضلِ بوعدٍ ينجزُ   لا خيرَ في الفضل كنهبٍ ينهزُ

وقال آخر[5] [من الكامل]:

٣٨ـ لولا طِرادُ الخيل لم تكُ لذةٌ   فتطارَدي لي بالوصال قَليلا

هذا[6] الشرابُ أخو الحياة وماله   من لذّةٍ حتّى يُصيبَ غليلا

وقد أكثرت الشعراء في هذا المعنى جدّاً؛ استحساناً له، فهذا وجه آخر من الحكمة في ذلك.

ـ ووجه ثالث، وهو ألطف مأخذاً، وأدق مسلكاً ممّا تقدّم: وذلك أنّ في[7]

---

(١) ساقط من: س.

(٢) ينظر: «العقد الفريد»: (١/ ٢٦٣).

(٣) س: صدق.

(٤) وهو ابن دأب. ينظر: «العقد الفريد»: (١/ ٢٦٩)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٣٧٤). والرواية فيهما: لا خير في العرف.

(٥) البيت الأول منسوب إلى كشاجم في «الذخيرة»: (٢/ ٢٩٢)، والبيتان بلا عزو في: «جمع الجواهر»: (٨٧)، والرواية في مصادر التخريج: ولولا اطّراد الصيد، وكذا هو في: س.

(٦) و: جُعل البيتان لشاعرين، بزيادة: وقال آخر.

(٧) ساقط من: ج.

نزول القرآن العزيز على هذه الصفة التي أنكرها هذا الجاهل بوجوه حكمة الله تعالى أصح دليل، وأبين[1] شاهد؛ فإنّه ﷺ كان[2] لا ينطق عن الهوى، وإنّما كان وحياً يوحى؛ لأنّ القرآن لو كان شيئاً يتقوّله، وكلاماً يلفقه، ويضعه على ما كانوا يدعون عليه[3]، وينسبون إليه[4]؛ لأبرزه محكم الصنعة متقن التأليف، مستوفي الغرض، غير محتاج إلى زيادة، و[لا][5] نقص، كما يبرز الشاعر قصيدته بعد أن ينقحها ويهذبها[6]، والخطيب خطبته بعد أن يقوّمها ويدققها[7]، فدل ظهور القرآن على لسانه متقطّع النظام، محتاجاً[8] كثير منه إلى الإكمال والإتمام، على أنّه لم يكن له فيه [عمل][9] أكثر من التبليغ، والتأدية عن الله تعالى، فتأمل هذا فإنّه من أسرار القرآن اللطيفة، وأغراضه الشريفة.

ـ ووجه رابع من الحكمة، وهو: أنّ نزول القرآن متقطع النظام، ثمّ

(١) و، خ: وأكبر.

(٢) س: تقدمت على: صلى الله...

(٣) س: يدعون إليه.

(٤) س: عليه.

(٥) من: و، خ: ولا نقصان.

(٦) وهم الذين سمّاهم الأصمعي: عبيد الشعر، وهم: زهير بن أبي سلمى والحطيئة، وأشياعهما، كان أحدهم ينظم القصيدة في سنة كاملة، ويفتخر بذلك، ويمن بها على الممدوح، فيقول: جئتك ببنت حولها، وهذه من الحوليّ المنقح، ولذلك قيل: حوليات زهير؛ لأن كل قصيدة نظمها في حول كامل. ينظر: «البيان والتبيين»: (٢/ ٦٣)، ومقدمة كتاب «الدر الفريد»: (١٦٢).

(٧) و، خ: يثقفها.

(٨) ب: محتاج.

(٩) من: و، خ.

انتظامه، وتأليفه بعد ذلك على[1] أبدع ما يكون من أساليب الكلام دليل شاهد بأنّه[2] كلام حفّ بالعصمة[3]، وارتفع عن الطاقة والقدرة، وذلك أنّ البليغ منّا إذا عمل فِقَرا[4] من الكلام نظماً أو نثراً، ثم احتاج إلى تأليف بعضها مع بعض حتّى[5] يجعلها قولاً فإنّه يجدها متنافرة التأليف[6] غير منتظمة التصنيف، حتى يستعمل نوعاً آخر من النظم، ويزيد وينقص، وأنت تجد هذا القرآن العزيز بعد تآلف آياته المفترقة، وضمها إلى [٧٥/ ب] السور المحكمة رائق المسمع في الآذان، عذب الموقع في الأذهان، حتّى تتوهم أنّه كلام نزل[7] في وقت واحد[8]، وهذا

---

(١) س: من.

(٢) ج: على أنه.

(٣) س: الحكمة.

(٤) س: قصيدة.

(٥) خ: ثمّ.

(٦) س: التأويل.

(٧) س: وقع نزل.

(٨) الثابت أن القرآن لم ينزل جملةً واحدة، وكان بين أوله وآخره نحو من عشرين سنة وقد تظافرت النصوص على أنّ القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشر آيات، وأكثر وأقل، وأنّ ترتيب الآيات في سوره جاء بتوقيف الرسول ﷺ وأمره، من غير خلاف بين المسلمين، فكان ﷺ يلقّن الصحابةَ ما أنزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إيّاه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية، أنّ هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في سورة كذا. ينظر: «جامع البيان»: (١٥/ ١١٥)، و«فتح الباري»: حديث (٤٩٩٦) (٨/ ٧٣٢)، و«الإتقان»: (٢/ ٣٩٤)، و«الزيادة والإحسان»: (٢/ ٦ ـ ١٢).

شـيء لا ينتبـه له إلّا المستبصر، ولا يهتدي إليه [إلّا][1] المتأمّل المعتبر، ولا يقدره حقّ قدره إلّا اليقظان المتفكّر[2].

فهذه أربعة وجوه من الحكمة في نزول القـرآن متقطعـاً، ثـمّ نحـن نقـول بعد[3] ذلك لهذا المعترض بجهلـه فـيما لم يحـط بـه علـماً، ولم يأتـه تأويلـه؛ تثبيتـاً للمؤمن المسترشد، وقمعاً للكافر الملحد: إنّ اعتراض المعترض في الشيء، وطعنـه فيه لا يدلّ على نقصان الشيء المعترض فيـه، ولا[4] يقتضـي أنّ ذلك مـن أجـل اختلال معانيه ومبانيه، فقد يعـترض المعـترض في شيء صـحيح المعنـى، مـتقن النظم[5] والمبنى؛ لنقصان فطرته، وقلة معرفته، أو لغلط يعرض له أو شـبهة تـدخل عليه من لفظ مشترك، وتأويل محتمل، ألا ترى إلى قول القائل[6] [من الوافر]:

---

(١) من: س، خ.

(٢) وقد عمد علماء الأمة إلى الكشـف عـن أوجـه المشـاكلة والمناسـبة والمقاربـة بـين الآيـة والأخرى، وبين مفتتح السورة ومضمونها، وبـين اسـم السـورة ومقصـدها، وفائـدة ذلك جعـل أجزاء الكـلام بعضهـا آخـذاً بأعنـاق بعـض، فيقــوى بـذلك الارتبـاط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المـتلائم الأجـزاء. ينظـر: «البرهـان في علـوم القرآن»: (١/ ٣٥ـ٣٦). و«الزيادة والإحسان»: (٦/ ٣٠٤، ٣٢٩).

(٣) (إلّا اليقظان... بعد): ساقط من: س.

(٤) ساقط من: س.

(٥) الأصل، ج: اللفظ، وما أثبته من: و، خ، س.

(٦) وهو المتنبي. «الديوان بشرح العكبري»: (٤/ ١٢٠)، قـال العكـبري في شرح البيـت: كم من إنسان يعيب قولاً حسناً لجهله به، وإنّما أتى العيـب مـن سـوء فهمـه... وهـذا البيت من أحسن الكـلام، وينظـر: «أمـالي ابـن الشـجري»: (٣/ ٢٣٧)، و«الحماسـة المغربية»: (٢/ ١٢٥٧)، و«الخزانة»: (١٠/ ٢٠٩).

٣٩ـ وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيمِ

وقوله[١] [من الوافر]:

٤٠ـ ومن يك ذا فمٍ مرٍّ مريضٍ يجدْ مرّاً به الماءَ الزلالا

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾[الأنبياء: ٩٨] آية محكمة المبنى، صحيحة المعنى، غير محتاجة إلى شيءٍ يبيّنها، ويتمّمها، ولو[٢] اقتصر عليها لم يضرها جهل من جهلها[٣]، وإنّما أنزل تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[الأنبياء: ١٠١] حسماً لاعتراض المعترض، وتأكيداً لإيضاح المعنى، لا لفقر من الآية[٤] الأولى إلى الثانية[٥]،

---

(١) وهو المتنبي. «الديوان بشرح العكبري»: (٣/ ٢٢٨)، قال العكبري: يقول: هم يذمونني؛ لنقصهم، وقلة معرفتهم بي، وبفضلي وبشعري، فالنقص فيهم، لا فيّ، ولو صحت حواسهم لعرفوا فضلي...، وينظر: «أسرار البلاغة»: (١١٩)، و«الحماسة المغربية»: (٢/ ١٢٥٩).

(٢) ساقطة من: خ.

(٣) فإن الله منزّهٌ عن التناقض والتعارض، وعن كل نقص، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢]. ينظر: «الإتقان»: (٤/ ١٤٧٠)، و«الزيادة والإحسان»: (٣/ ١٩٢).

(٤) ساقط من: ج.

(٥) قيل: الآية عامة في كل من سبقت لهم من الله السعادة، وقال أكثر المفسرين: عنى بذلك كل من عبد من دون الله، وهو لله طائع، ولعبادة من يعبده كاره، مثل: عيسى وأمّه، وعزير، والملائكة، وقال بعض أهل العلم: (إنّ) في الآية بمعنى (إلّا). ينظر: «جامع

ولو كان ﷺ ممّن[1] يقول بالقياس والنظر، لأبان وجه[2] تأويلها، وأعرب عنه، ولم نكن نحن على تخلفنا أهدى إلى وجه الاحتجاج لها منه، ولكنه ﷺ كان[3] لا يقول شيئاً برأيٍ يراه، وإنّما كان يتّبع ما أنزله الله إليه وأوحاه.

ويبيّن لك[4] صحة ما نقوله من أنّ هذه الآية لا تحتاج إلى شيءٍ يتمّمها: أنّ الخطاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لا يخلو من أن يراد به العرب خاصةً، أو يراد به كل من[5] عبد شيئاً من دون الله ـ عز وجلّ ـ فإن كان الخطاب للعرب خاصة، فالمراد[6] مما يعبدونه: الأصنام خاصة؛ لأنّهم لم يكونوا يعبدون شيئاً غيرها من دون الله، فلا وجه لإدخالهم عيسى عليه السلام، وأمّه فيها، ويدل على أن[7] الخطاب لهم خاصة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[الأنبياء: ٩٩] و(هؤلاء) إنّما هو إشارة إلى الشيء الحاضر، وإن كان الخطاب لكل من عبد شيئاً من دون الله من [٧٦/ أ] العرب وغيرهم، فإن الأظهر في[8]

البيان»: (١٦/ ٤١٨)، ومعالم التنزيل»: (٣/ ١٩٤)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٤/ ٢٩١)، و«فتح المغيث»: (٤/ ٣٥).

(١) ساقط من: س.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) ساقط من: و.

(٤) ساقط من: و، س.

(٥) ج: بزيادة: كان.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ساقط من: س.

(٨) س: فيها.

(ما) أن يراد بها ما لا يعقل[1]؛ لأنّ هذا هو المشهور من أمرها في اللغـة[2]، فـإذا كان ذلك كذلـك، لم يكن للملائكة وعيسـى وأمّـه ـ صلوات الله عليهم ـ مدخل فيها؛ لأنّه لو خلط من يعقل بها[3] لا يعقل لقال: ومن تعبدون؛ لأنّه إذا خلط من يعقل بما لا يعقل[4] فإنّه يغلّب من يعقل[5]، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[النور: ٤٥].

فإن قيل: فلعلّه أراد بقولـه: ﴿وَمَا تَعۡبُدُونَ﴾ من يعقـل وما لا يعقـل؛ لأنّ (ما) قـد[6] تقـع للعاقل المميِّز كقولــه تعـالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣][7]،

---

(١) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٦/ ٢٠٤)، و«معالم التنزيل»: (٣/ ١٩٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٣/ ٦٠٦)، وقد عبر تعالى في غير موضع بـ(من) عن الأصنام لتنزيلها منزلة من يعقل، ومن ذلك قوله: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾[الأحقاف: ٥]، ينظر: «التذييل والتكميل»: (٣/ ٢٤).

(٢) تنظر أقوال النحاة في دلالة من وما على من يعقل، وما لا يعقل في: «التعليقة شرح المقرّب»: (١/ ١٩٥ ـ ١٩٩)، و«المغني»: (٤/ ٦١)، و«الهمع»: (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

(٣) و: بمن.

(٤) (لقال ومن... لا يعقل): ساقط من: و، خ.

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«التذييل والتكميل»: (٣/ ١٢٥).

(٦) ساقط من: و، خ.

(٧) ينظر: «بدائع الفوائد»: (١/ ٢٣٥)، وقد كشف ابن قيم الجوزية السرّ في استعمال (ما) في الآية دون (من)، فإنّ الأولى تدل على المعنى والوصف، فالمراد في الآية الوصف، وهو السبب الداعي إلى الأمر بالنكاح، وقصده، وهو الطيب، فتنكح المرأة الموصوفة به فأتى بـ(ما) دون (من) التي تدلّ على الذات فقط، ويكون ذكر الصلة تعريفاً لها، قال: وهذا باب لا ينخرم، وهو من ألطف مسالك العربية.

وقولهم: سبحان ما[1] سبح الرعد بحمده[2]، فنحن نسلّم لهم: أنّ (ما) قد تقع[3] للعاقل المميِّز، لكن لا حجة لهم [فيها][4] أيضاً على هذا القول، كما لم يكن لهم في القول الأول حجة؛ لأنّ من عبد شيئاً من دون الله من مَلَكٍ أو نبيٍّ فالإثم إنما هو على[5] العابد لا على المعبود، وإنّما يلزم المعبود الإثم، ويحق عليه العذاب إذا رضي بذلك، أو أقرّ به، ودعا الناس إلى عبادة نفسه، وقد أخبرنا الله تعالى أنّ أفاضل عباده، وخيارهم لا يرضون بذلك، ولا يأمرون به، فقال عز من قائل: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٧٩] فينبغي ألا يدخل في الآية من المعبودين من دون الله تعالى إلا فرعون ونمرود، وأمثالهما[6] ممّن ادّعى الربوبية، ودعا إلى عبادة نفسه.

فإن قيل: وكيف أخبر الله تعالى أنّ الأصنام تعذب مع[7] من عبدها، وهي لا تختار ذلك ولا تريده[8]؟

---

(١) خ: من.

(٢) نقل أبو حيان عن المعري: أنّه إذا كان (الأمر) لا تدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول، ويطلق عليه (ما) وجعل من ذلك: سبحان ما سبح الرعد بحمده. «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٣٥).

(٣) و، خ: وقوع ما، س: أن ما تقع.

(٤) من: و.

(٥) ساقط من: و.

(٦) ممن ادّعى الألوهية، كغلاة الإسماعيلية الذين كانوا ملوك مصر من بني عبيد الله أول ملوكهم. ينظر: «الفهرست»: (٢٣٢)، والبحر المحيط»: (٦/ ٣٤٠).

(٧) ساقط من: س.

(٨) ينظر تفصيل بيان الحكمة من ذلك في: «الكشاف»: (٤/ ١٦٦)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٤/ ٢٩٢)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٣/ ٦٠٧).

فالجواب عن هذا من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ الخطاب كما قلنا لا يخلو من أن يكون للعرب خصوصاً، أو لهم ولغيرهم[1] فإن كان الخطاب للعرب خصوصاً فورود أصنامهم معهم[2] النار ليس على وجه العقاب لها؛ لأنّ العقاب إنّما يلزم العاقل المميّز الذي يتألم ويحسّ، وإنّما تُحضر لهم يوم القيامة لأحد أمرين[3]:

إمّا ليروا هوان معبوداتهم، ويلعنوها على قدر ما عبدوها.

وإمّا لتشهد عليهم، كما تشهد أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون، وليس في ورود الخشب والحجارة النار ما في ورود من عُبِد من العاقلين المميّزين؛ لأنّ العاقل المميّز يتألم بالعذاب ويحسّه، فعقابه على ما جناه غيره عبث وجور، وهذا غير جائز في حكمة الله تعالى، والخشب والحجارة لما لم تحسّ ولم تتألم، لم يكن في إدخالها النار عبث وجور على [٧٦/ ب] ما توهمه هذا المعترض.

وإنْ كان المراد بالآية[4] كل من عبد شيئاً من دون الله من العرب وغيرهم، فقد يجوز أن يكون المعذّب معهم [من المعبودات] من عُبِدَ من البشر ممّن رضي بذلك، ودعا الناس إليه دون الحجارة والخشب التي لا حسّ لها ولا تمييز، وقد يجوز أن يردها الجميع من عاقل، وغير عاقل على الوجه الذي قدمنا ذكره، وكان الكلبيّ[5] يذهب إلى أنّ قوله:

---

(١) ج: بزيادة: عموماً.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س، ج: معنيين.

(٤) الأصل: بالصفة.

(٥) س: ابن الكلبي، والكلبي هو: العلامة الإخباري، أبو النضر محمد بن السائب بن =

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الآية][1] منسوخ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَـٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾، [وهذا] غلط شديد[2]؛ لوجهين:

ـ أحدهما: أنّه خبر[3]، والأخبار لا يصح فيها النسخ، إنّما النسخ في الأمر والنهي.

ـ والثاني: أن الآية الثانية ليست ناسخة للآية الأولى[4] على ما توهم، وإنّما هي مؤكدة للبيان، زائدة للإيضاح[5].

فهذا ما عندي في تفسير هذه الآية، وفيها أشياء كثيرة لا تجدها في كتب[6] التفسير؛ لأنّي سلكت فيها مسلك الجدل مناقضةً للصوفية، ولمن اعترض فيها من الملحدين، وأنا أستغفر الله من ذلك إن كان عَرَضَ، وأسأله العون على القيام بحقّ ما أمر به وفرض، لا ربّ غيره[7].

* * *

بشر الكلبي المفسر، وكان رأساً في الأنساب، قال عنه الذهبي: إلّا أنّه شيعي متروك الحديث (ت١٤٦هـ). ينظر: «طبقات ابن سعد»: (٦/ ٢٤٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٤٨).

(١) من: و، خ.

(٢) فجمهور المفسرين على أنّها نزلت في الردّ على ابن الزّبعرى في حجاجه النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾. ينظر: «جامع البيان»: (١٦/ ٤١٧)، و«معالم التنزيل»: (٣/ ١٩٤)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٤/ ٢٩٠).

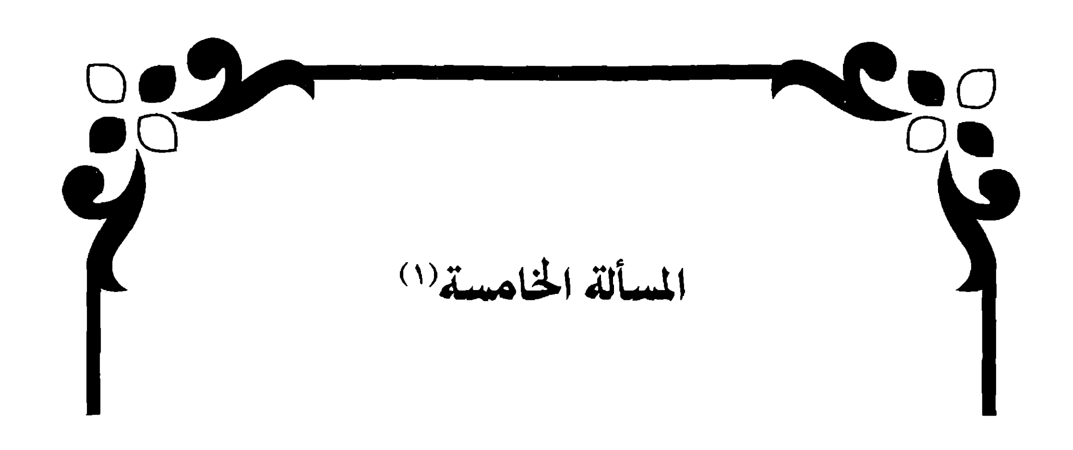
(٣) س: أخبار.

(٤) س: ناسخة للأولى.

(٥) و، خ، س: في الإيضاح.

(٦) و، خ: كتاب.

(٧) و، خ: بزيادة: وصلى الله على محمد، وعلى آله.



المسألة الخامسة(١)

[وقال الشيخ ﷺ](٢): سألت أدام الله تسديدك وإرشادك، وبلّغك من كل ما ترجوه بغيتك(٣) ومرادك عن قول امرئ القيس بن حُجر(٤) [من الطويل]:

٤١ ـ كأنّ دُمى سَقْفٍ(٥) على ظهر مرمرٍ كسا مُزْبِدَ الساجوم وشياً مصوّرا

وقلت: ما إعرابه؟ وما(٦) معناه؟

---

(١) وهي المسألة الخامسة والأربعون في: و، خ، وقد سقط أكثر المسألة من: خ، وبدأ السقط من أولها.

(٢) من: و.

(٣) ساقط من: س.

(٤) الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، توفي نحو (٨٠ق‌ه). ينظر: «الخزانة»: (١/ ٣٢١)، و«الأعلام»: (٢/ ١١)، و«الديوان»: (٦٠)، و«شرح ديوان الحماسة»: (٢/ ٢٧٤)، وينظر: «اللسان»: (سجم) (٤/ ٥٠٤)، وقد ثبت البيت في الملحق المنسوب إلى السكري في «شرحه للديوان»: (٢/ ٧٤٣).

(٥) الأصل، و،ج: شقف، س: شغف، وما أثبته من: «الديوان»، و«شرح الحماسة»، وقد تكرر التحريف في المخطوطات، وقد تركت الإشارة إليه، وهو في قبلة أجأ، وقيل: جبل في ديار طيئ، وقيل غير ذلك. «معجم البلدان»: (٣/ ٢٢٨).

(٦) ساقط من: و.

وقد سألت ـ أرشدك الله ـ عن بيت تحامى جلّة العلماء تفسيره قديماً وحديثاً؛ فقد روي أنّ الأصمعي[1] كان لا يفسره، وأنّ أبا عمرو بن العلاء[2]، كان يقول: ذهب من يحسنه، فإذا كان هذان قد قالا فيه هذه المقالة، على جلالة مكانهما وقدرهما[3]، وبعد صيتهما[4] في هذا العلم، وذكرهما، فما ظنّك بعد ذلك بغيرهما؟

ولم يكن هذان ليقولا فيه هذه المقالة إلّا[5] وهما[6] قد سألا عنه العرب[7]، فلم يظفرا بطائلٍ منه، وما رأينا فيه لغيرهما[8] قولاً نستحسنه، ونرتضيه، غير أنّ

---

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي، كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، تعلّم نقد الشعر من خلف الأحمر مولى الأشعريين، وسمع شعبة بن الحجاج، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلّام وأبو حاتم وغيرهما (ت٢١٦هـ). ينظر: «مراتب النحويين»: (٥٩)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ١٩٨)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٠٨).

(٢) ابن عمّار بن عبد الله المازني، اختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً، أصحها: زبّان، كان إمام أهل البصرة في النحو واللغة والقراءات، وهو أحد القرّاء السبعة، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد، وقرأ عليه اليزيدي وخلق آخرون، أخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي وخلق (ت١٥٤هـ)، وقيل (١٥٩). ينظر: «مراتب النحويين»: (٢٧)، و«معرفة القرّاء»: (١/ ٢٢٣)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٢٢٢).

(٣) و: جلالة قدرهما.

(٤) و: بزيادة: وكبير منصبهما.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ج: العرب عنه.

(٨) ج، س: فيه لغيرهما.

أبا حاتم[1] ذكر فيه تأويلاً لا يكشف غمّة، ولا يبرد[2] غليلاً، فقال: الدمى: الصور، وسقف: موضع فيه صور، وأراد: أنّ تلك الصور مزينة بالجوهر، فشبه بذلك زهو هذا النخل، والزهو: التمر الذي ظهرت فيه الحمرة، فاختلف لونه[3]، والساجوم[4]: وادٍ بعينه، وهذا [القول][5] الذي قاله أبو حاتم، رحمه الله، وإن كان غير بيّن، فإنّ تحته معنى حسناً يتضح إذا نحن جلوناه في معرضه، وأخبرنا بمنزعه فيه وغرضه، ونذكر بعد ذلك ما قاله سواه [٧٧/ أ] ونصله بما تعتقده فيه وتراه، إن شاء الله [تعالى][6]

أمّا قول أبي حاتم فمجازه عندي أنّه جعل هذا البيت من صفة المكرعات

---

(١) سهل بن محمد السجستاني الجشمي، النحوي اللغوي الأديب المقرئ البصري، روى عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وعرض على يعقوب الحضرمي، قال ابن الجزري: وأحسبه أول من صنّف في القراءات (ت٢٥٥هـ). ينظر: «مراتب النحويين»: (٩٥)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٥٨)، و«غاية النهاية»: (١/ ٣٢٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٨٦).

(٢) و: ويبرد.

(٣) ينظر: «اللسان» (زها) (٤/ ٤٢٨)، و«التاج»: (زهو) (٣٨،٢٣٧) وقد جاء في الحديث عن أنس ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ، نهى أن تباع ثمرة النخل حتى تزهو ـ يعني: تحمرّ ـ. ينظر: «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٤/ ٣١٤)، و«فتح الباري»: حديث (٢١٩٥، ٢١٩٦) (٤/ ٤٧٨)، و«تحفة الأحوذي»: حديث (١٢٢٦) (٤/ ١٠٧).

(٤) يقال: سَجَمَت العين الدمع والسحابة الماء تسجمه سجماً وسجوماً وسجاماً: وهو قطران الدمع وسيلانه كثيراً كان أو قليلاً... والساجوم: موضع. و«اللسان»: (سجم) (٤/ ٥٠٤).

(٥) من: و.

(٦) من: و.

التي ذكرها امرؤ القيس في قوله[1] [من الطويل]:

٤٢ ـ أو المكرعاتِ من نخيلِ ابن يـامنٍ دُوَينَ الصفا اللائـي يلـين المُشَـقّرا

والمكرعات: النخيل النابتة في الماء، واشـتقاق ذلـك مـن قـولهم: كرعـت الدابة في الماء تكرع فهي كارعة، وأكرعتهـا أنـا فهـي مكرعـة، وأصـل ذلـك أن تدخل ذوات الأظلاف[2] من الحيوان أكراعها في الماء، ثمّ استعير ذلـك لغيرهـا[3]، فشبّه[4] المكرعات بالدمى، وشبّه الماء بالمرمر، وشبّه زهـو النخـل[5] لاخـتلاف ألوانه بالوشي المصـور[6]؛ وأراد أن هـذه النخل كسـت السـاجوم مـن زهوهـا[7] ما يشبه الوشي المصور، فكأنّ دمـى سـقف حلـت بـه[8] ففعلـت ذلـك، ويقـوّي مذهب أبي حاتم [رحمه الله][9]

---

(١) «الديوان»: (٦٠).

(٢) (ذوات الأظلاف): ساقط من: و.

(٣) ينظر: «الديوان بشرح السكري»: (١/ ٤٢١)، و«اللسان»: (كرع) (٧/ ٦٤١).

(٤) التشبيه: هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو مـن أوصـاف أحـدهما في نفسـه، وهو على ضروب مختلفة، وقـد اسـتكثرت الشـعراء مـن التشـبيه، وتفننـت بألفاظهـا وقرائحها فيـه، ولم يخـلُ شـعرٌ قـديم ولا حـديث منـه. ينظـر: «التلخـيص في علـوم البلاغة»: (٢٣٨)، ومقدمة «الدرّ الفريد»: (٧٥ ـ ٧٨)، و«تحقيـق الفوائـد الغيائيـة»: (٢/ ٦٢٩).

(٥) و: هذا النخل.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س: وشيها.

(٨) (فكأنّ... به) ساقط من: س.

(٩) من: و.

أنّ العرب قد شبهت النخل[1] بالعذارى والجواري تشبيهاً فاشياً مطّرداً، أنشد أبو حنيفة[2] في صفة نخل [من الوافر]:

٤٣ ـ كأنّ قدودها في كلّ فجرٍ عذارى بالذوائب ينتصينا

والذوائب: النواصي[3]، أراد: أنّ الرياح تضربها فيميل بعضها على بعض، فشبهها بعذارى يأخذ بعضهن بنواصي بعض، وقال الراجز[4] [من الرجز]:

---

(١) والحق أن العرب لم تقصر ذلك على النخل، وإنّما كان الأمر على الإطلاق عندهم، فقد ورد عنهم أنّهم شبّهوا السرو بالغواني والقيان، كقول الشاعر:

والسرو تحسبه العيونُ غوانيا قد شمّرت عن ساقها أثوابها

(٢) أحمد بن داود الدينوري، أخذ عن البصريين والكوفيين، كان نحويّاً لغويّاً، راوية ثقة (ت٢٨١هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: «إنباه الرواة»: (١/ ٧٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٢٩٠)، وينظر قوله في: «لسان العرب»: (كرع) (٧/ ٦٤١). ولم أقف على البيت بهذه الرواية، وقريب منه قول النمر بن تولب:

كأنّ فروعهنّ بكل ريح عذارى بالذوائب ينتصينا

ينظر: «ديوان المعاني»: (٢/ ٣٩)، و«محاضرات الأدباء»: (٤/ ٥١٤)، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ٣٦٣).

(٣) وذؤابة كل شيء: أعلاه، وقد استعار بعض الشعراء الذوائب للنخل. «لسان العرب»: (ذأب) (٣/ ٤٨٠).

(٤) الرجز من غير عزو في: «إصلاح المنطق»: (٣٥٧) والرواية فيه: مثل العذارى الحسّن، وينظر: «شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٥٥٦)، وقال السيرافي: هذا البيت يروى (الحسّر) بالراء، وبعضهم يرويه (الحسّن) بالنون، والحسّر: جمع حاسر: وهي التي لا شيء عليها يسترها، والحسّن: جمع حسنة.

٤٤ ـ قد أَبْصَـرَتْ سُـعدى بهـا كتـائلي مثل الجواري[1] الحُسَّـر العطابـلِ
طويلـــة الأقنـــاء والأثاكـــلِ

والكتائل: النخل[2]، والحسَّر: التي لا نبات[3] عليهنّ، والعطابل: الطوال الأعناق، واحدتها عطبول[4]

فأمّا إعرابه على مذهب أبي حاتم فيحتمل وجهين:

ـ أحدهما: أنّ سيبويه ذكر في «الكتاب»[5]: أنّ العرب قـد[6] تحـذف خـبر (كأن)، و(لكنّ)، و(إنّ) وأخواتها تارةً، وتحذف أسماءها تارةً، إذا كان في الكلام، أو في الحال المشاهدة[7] ما يدلّ على ذلك، وأنشد للفرزدق[8] [من الطويل]:

والرواية الأولى أصحّ؛ لأنّ (فُعّلا) جمع فاعل، مثل: شاهد وشهَّد، وصائم وصوّم، والحسر جمع حاسر على القياس، وحُسّن ليس بجمع حسن على القياس، والعطبول: الحسناء التامّة، وجمعها عطابيل، والأقناء: جمع قنو، و(بها): يعني بهذه الأرض.

(١) الأصل، و: الجواز.

(٢) (الكتائل النخل): ساقط من: و.

(٣) س: الذي لا ثبات.

(٤) ينظر: «لسان العرب»: (عطبل) (٦/ ٣٠٩).

(٥) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٣٦)، و«مجالس ثعلب»: (١/ ١٠٥)، و«الإنصاف»: (١/ ١٥٧)، و«المغني»: (٣/ ٥٤٥).

(٦) إلى هنا ينتهي السقط من: خ.

(٧) ساقط من: س.

(٨) لم أقف على البيت في «الديوان»، وينظر في: «الكتاب»: (٢/ ١٣٦)، و«مجالس ثعلب»: (١/ ١٠٥)، و(المنصف»: (٣/ ١٢٩)، و«الإنصاف»: (١/ ١٥٧)، و«إيضاح =

٤٥ ـ فلو كنت ضبيّاً عَرَفْتَ قرابتي ولكن زنجيّا عظيمَ المشافِرِ

فذكر سيبويه[١] أنّ من العرب من ينصب (زنجياً عظيم المشافر)، ويجعله[٢] اسم (لكن)، ويضمر الخبر كأنّه قال: ولكن زنجيّاً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ودلّ ما تقدّم من البيت على هذا الحذف، وذكر أنّ من العرب من يرفع، فيقول: ولكنّ زنجيٌّ عظيم المشافر، فيجعله خبر (لكنّ) ويضمر الاسم كأنّه قال: ولكنّك زنجي [عظيم][٣] المشافر[٤]، فعلى هذا القياس يجوز أن يكون امرؤ القيس حذف اسم (كأنّ)، وجعل (دمى) خبرها [٧٧/ ب] أراد: كأنّها دمى سقف، ويجوز أن يكون جعل (دمى) اسم كأنّ، وأضمر خبرها، فيكون[٥] تقديره: كأنّ دمى سقف[٦] على ظهر مرمر، من صفته كذا، [وكذا][٧] هذا النخل، ويشبه هذا الحذف قول طرفة[٨] [من الطويل]:

شواهد الإيضاح»: (١/ ١٢٨)، و«شرح المفصل»: (٨/ ٨١)، و«شرح أبيات المغني»: (٥/ ١٩٦)، و«الخزانة»: (١٠/ ٣٩٩)، وقد أثبته بعضهم برفع (زنجي)، ورواه بعضهم بالنصب، والنصب أكثر في كلام العرب، وقال البغدادي في «الخزانة»: واعلم أنّ قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، وصوابه: ولكنّ زنجياً غلاظاً مشافره.

(١) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٣٦).

(٢) و، خ: ويجعلها.

(٣) من: س، ج.

(٤) (فيجعله خبر... المشافر): ساقط من: و.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) (ويجوز أن... سقف): ساقط من: س.

(٧) من: و، خ.

(٨) «الديوان»: (٤٠)، و«جمهرة أشعار العرب»: (١٥٠)، و«المحب والمحبوب والمشموم»:

٤٦ ـ وتَبْسِمُ عن ألمى كأنّ مُنَوِّراً تخلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِ

وقول الأخطل[(١)] [من الطويل]:

٤٧ ـ خلا أنّ حيّاً من قريش تفاضلوا[(٢)] على النّاس أو أنّ الأكارم[(٣)] نهْشَلا

وهذا البيت فيما ذكروا آخر القصيدة، ويكون قوله (كسا) على هذا القول في موضع خفض صفة للمرمر، كأنّه قال: على ظهر مرمر كاسٍ مُزْبِدِ الساجوم.

فإن قلت[(٤)]: كيف وصف المرمر بأنّه[(٥)] كسا الساجوم الوشي المصور، وليس ذلك من صفاته؟

فالجواب: أنّ ذلك إنّما جاز؛ لأنّه شبه به[(٦)] الماء الذي كان السبب في

(١/ ١٤٠)، أراد: تبسم عن ثغر ألمى اللثاث، وهي السمرة، فاكتفى بالنعت عن المنعوت. «اللسان» (لما) (٨/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

(١) لم أقف عليه في «الديوان»، وهو منسوب إلى الأخطل في: «مجاز القرآن»: (٢/ ١٩٢)، و«المقتضب»: (٤/ ١٣١)، و«الخصائص»: (٢/ ٣٧٤)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٦٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠٤)، و«الخزانة»: (١٠/ ٤٦٢) قال البغدادي في «الخزانة»: والبيت نسبه ابن يعيش إلى الأخطل، وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي، ولم أجدها فيه.

(٢) س، ج: تفضّلوا. وكذا هو في: «مجاز القرآن»، و«الأمالي».

(٣) س: الكلام.

(٤) (فإن قلت): شطب عليه في: س.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: و، خ.

إنبات النخل[1] وإزهائه[2]، حتّى كسا هذا الوادي ما يشبه الوشي المصور[3]، والعرب إذا شبّهت شيئاً بشيء[4] فربّما وصفت المشبّه به ببعض صفات المشبّه فيقولون: كأنّ هنداً بدر محلّى بالدرّ والياقوت، وهذه الصفة[5] ليست من صفات[6] البدور[7]، ولكنّهم[8] لما شبهوا به من هذه صفته، صار كأنّ بعض البدور[9] محلّى بالدرّ والياقوت؛ لدخول المشبه بالتشبيه في جنس ما شبه به مجازاً لا حقيقة[10]، وهذا كثير في الشعر قد تعاوره القدماء والمحدثون، فمنه قول

---

(١) س، ج: هذه النخل.

(٢) و: ازهائها.

(٣) خ: المصور بشيء.

(٤) ساقط من: خ.

(٥) ساقط من: و.

(٦) ساقط من: خ، والأصل: صفة.

(٧) خ، ج، و: البدر.

(٨) س: ولكنه.

(٩) و، خ، س: البدر.

(١٠) الحقيقة: لفظ أفيد به معناه في اصطلاح التخاطب، أيَّ اصطلاح كان، لغةً أو شرعاً، أو عرفاً عامّاً أو خاصّاً، بلا معونة قرينة أو علامة.

والمجاز: خلاف الحقيقة، فهو لفظ أفيد به في اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع أوّل، ويستعمل لمعانٍ ثلاثة: وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. ينظر: «الخصائص»: (٢/ ٤٤٤)، و«المثل السائر»: (١/ ٨٤)، و«نهاية السول»: (١/ ٢٧٧ ـ ٢٩٤)، و«المزهر»: (١/ ٣٥٥).

حبيب[1] يصف لواءً أبيض [من المنسرح]:

٤٨ ـ خِلْتُ عُقَاباً بيضاءَ في حُجراتِ الـ ـمُلكِ طارَتْ مِنهُ وفي سُدَدِهِ

والعقاب فيما زعموا لا تكون بيضاء، ولكنّه لمّا شبه بها اللواء الأبيض، صار بعض أنواع العقبان كأنّه أبيض؛ لأنّ اللواء الأبيض[2] قد صار بالتشبيه كأنّه نوع من أنواعها، ومثله قول [أبي الطيب][3] المتنبي[4] [من الطويل]:

٤٩ ـ وكنتُ إذا أبْصَرْتُهُ لك قائِماً نَظَرْتُ إلى ذي لِبْدَتينِ أديبِ

وعلى هذا يتوجه عندي ما عاب[5] الناس على المتنبي من قوله[6] [من البسيط]:

---

(١) «الديوان بشرح التبريزي»: (١/ ٢٣١)، قال التبريزي: يعني الراية يشبهها بالعقاب، وتسمى الراية نفسها عقاباً، ولم يرد ههنا إلّا التشبيه.

والعقاب: طائر أسود، قيل: إنّه مؤنث، وقيل: يقع على المذكر والأنثى، والجمع: أعقب وأعقبة وعقبان وعقابين جمع الجمع، والعُقاب: الحرب، والعرب تسمي الناقة السوداء عقاباً على التشبيه. ينظر: «اللسان» (عقب) (٦/ ٣٥٠ ـ ٣٥٢).

(٢) (صار... الأبيض): ساقط من: و.

(٣) من: و، خ، ج.

(٤) «الديوان بشرح أبي البقاء العكبري»: (١/ ٥١)، وقال أبو البقاء: يريد أنّه قد جمع الأدب في الخدمة وقوة الأسد عند البأس، فإذا نظرت إليه رأيته جامعاً بين الشجاعة والأدب، ويريد بذي لبدتين الأسد، وهما اللتان على كتفيه من صوف، وقيل: الوفرة على العنق. وينظر: «اللسان»: (لبد) (٨/ ٢٠).

(٥) خ، ج: عابه.

(٦) «الديوان بشرح أبي البقاء»: (٢/ ١٤٠)، وقال العكبري في معنى البيت: يقول: أنا كالذهب الذي يخبر الناس جوهره بالسبك، فتزيد قيمته على ما كانت قبل.

٥٠ ـ إنّي[١] أنا الـذهبُ المعـروفُ مَخْبَرُهُ يزيـدُ في السَّبْكِ للـدينارِ دينـارا

وهذه الصفة غير معهودة من الذهب، وربّما أخرجت الشعراء هذا المعنى مخرج التعجب والاستبداع كقول المتنبي[٢] [من البسيط]:

٥١ ـ ما ضاقَ قَبْلَكِ خَلخالٌ على رشـإٍ[٣] ولا سمعت بـديباج عـلى كـنسِ

فهذا أحد وجهي إعراب بيت امرئ القيس على مذهب أبي حاتم.

ـ والوجـه الآخـر [٧٨/ أ]: أن يكـون قولـه (كسـا) في موضـع رفـع عـلى [أنّه][٤] خبر (كأنّ) من غير أن تحذف شيئاً، فإن قال قائـل: فقـد كـان ينبغـي أن تقول: كست[٥] أو كسون؛ لأنّه خبر عن[٦] (الدمى)، والدمى مؤنثة.

فالجواب: أنّ العرب قد تذكّر خبر المؤنث الذي لـيس بحقيقـي[٧]، وصـفته؛

---

(١) ساقط من: و.

(٢) «الديوان بشرح أبي البقاء»: (٢/ ١٨٨)، وقال العكبري في بيان معنى البيت: الرشأ: الظبي والكَنَس والكناس: بيت الظبي، وهو ما يتخذه من الشجر يستظل فيه من الحرّ والبرد.
والمعنى: يقول: أنت في الحسن كالغزال، والغزال دقيق القـوائم، فكيـف ضـاق خلخالـك، وهودجك مستتر بالديباج، وما سمعت ولا رأيت أنّ الديباج يكون على بيت الغـزال، فكيف وقد ستر هودجك بالديباج؟
وينظر: «اللسان»: (كنس) (٧/ ٧٤٠).

(٣) و، خ: بشر.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الأصل: كسوت.

(٦) س: على.

(٧) المؤنث الحقيقي التأنيث والمذكّر الحقيقي التـذكير معلومـان؛ لأنهـما محسوسـان، نحـو: امرأة، ورجل، وناقة وجمل، وذلك يكون خلقة الله تعالى، وغير الحقيقي: أمر راجع

حملاً على المعنى، وكذلك قد يفردون الخبر عن الجميع، والضمير العائد عليه؛ حملاً على معنى الجمع أو الشيء[1]، قال جميل[2] [من الطويل]:

٥٢ ـ ألا ليت أيامَ الصفاءِ جديدُ ودهراً تولّى يا بثينُ يعودُ

ولم يقل: جديدة، كأنّه ذهب إلى معنى الجمع، وذكّر الأيام إذا كانت بمعنى الدهر[3]،

إلى اللفظ؛ بأن تقرن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنتى، نحو: البشرى، والذكرى، وصحراء، وغرفة، وذلك يكون باصطلاح ووضع الواضع البشري، وقد تكون علامة التأنيث مقدرة مثل: قدر، وفرس. «شرح المفصل»: (٥/ ٩١ ـ ٩٢).

(١) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٤٣ ـ ٤٧)، وقال سيبويه: وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١١٢ ـ ١١١٣).

(٢) ابن عبد الله بن معمر، صاحب بثينة، أحد عشّاق العرب المشهورين (ت٨٢هـ). ينظر: «وفيات الأعيان»: (١/ ٣٦٦)، و«خزانة الأدب»: (١/ ٣٩٧)، و«الأعلام»: (٢/ ١٣٨).

والبيت في: «الديوان»: (٣٨)، وصدره فيه: ألا ليت ريعان الشباب جديد. وينظر: «مجالس ثعلب»: (٢/ ٥٢٩)، و«الأمالي»: (٢/ ٢٩٩)، و«زهر الأكم»: (٢/ ٢٨٥).

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

إذا هي أحوى من الرِّبعيّ حاجِبُه والعينُ بالإثمِدِ الحاري مكحول

أي: عضو أو شيء مكحول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف: ٥٦]، فهذا موضع يكون في المؤنثة والثنتين، والجمع منها بلفظ واحد، ولا يدخلون فيها الهاء، وإنّما ذكّر (قريب) على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم، أو على تقدير محذوف، أي: شيء قريب. ينظر: «مجاز القرآن»: (١/ ٢١٦)، و«الكشاف»: (٢/ ٤٥١)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١١٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ١٦٠).

هكذا رواه ابن الأنباري[1]، وقد روي رواية أخرى[2] غير هذه، لا وجه للإطالة بها[3].

وقال آخر[4] [من البسيط]:

٥٣ - بل ائتسي تجدي إن ائتسيت أُسىً ... بمثل ما[5] قد فُجِعْتِ اليومَ قد فُجِعا

وقال طرفة[6] [من المديد]:

٥٤ - كالإمـــاءِ أشرفـــت حزمُـــهْ

فإن قلت: فلعل هذا إنّما جاء في الضرورة[7]؛ لأنّ هؤلاء الشعراء لم يمكنهم غير ذلك، وليس في بيت امرئ القيس ضرورة؛ لأنّه قد كان يمكنه أن يقول: كست، فيؤنث، والوزن قائم صحيح.

فالجواب: أنّا وجدناهم قد[8]

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر، النحوي اللغوي الأديب، كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين: وأكثرهم حفظاً للغة، ثقة خيراً من أهل السنة، أخذ عن ثعلب، روى عنه الدارقطني وجماعة (ت٣٢٨هـ). «طبقات الحنابلة»: (٣/ ١٣٣)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٦١٤)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٢٠٠)، وتنظر روايته في: «الأمالي»: (٢/ ٢٩٩).

(٢) وهي رواية «الديوان».

(٣) من هنا ساقط من: خ.

(٤) وهو محمد بن يسير. «الأمالي»: (١/ ٢٢)، و«الأغاني»: (١٤/ ٢٥).

(٥) س: من.

(٦) سبق تخريجه، في المسألة الثالثة، الشاهد (٣٢).

(٧) ج: بالضرورة.

(٨) ساقطة من: س.

فعلوا مثل هذا[1] [في] الكلام الفصيح نثراً ونظماً، حكى سيبويه[2] أنّ العرب[3] تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[النحل: ٦٦][4]، وزعم الأخفش[5] أنّ العرب تنشد[6] [من الكامل]:

٥٥ـ ألبانُ إبلِ تَعِلَّةَ بنِ مسافرٍ[7] ... ما دام يملكُها عليّ حرامُ

وطعامُ عمرانَ بنِ أوفى مثلُهُ ... ما دام يَسلكُ في البطونِ طعامُ

---

(١) س: ذلك.

(٢) وقد وصف سيبويه مثل هذا بأنّه جائز، وهو قبيح، وقد جاء في «الكتاب»: قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً، فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله، لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن. «الكتاب»: (١/ ٨٠).
والملاحظ أنّ قول الأخفش جعل من صلب كلام سيبويه.

(٣) س: العرب أنّ.

(٤) ووجه التذكير أنّه ذهب به إلى النَّعم وهو مذكّر، وقيل لعود الضمير على البعض؛ لأنّ الذكور لا ألبان فيها، فكأنّ العبرة إنّما هي في بعض الأنعام. ينظر: «المحرر الوجيز»: (٨/ ٤٥٧)، و«الكشاف»: (٣/ ٤٤٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ١٠٠).

(٥) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أخذ النحو عن سيبويه، وهو أحذق أصحابه والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش (ت٢١٥هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٣٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٧٠).

(٦) البيت بلا عزو في: «البيان والتبيين»: (٣/ ٣٠٦)، و«ديوان المعاني»: (٢/ ٢٤٥)، و«التذكرة الحمدونية» (٥/ ٤٢).

(٧) «ديوان المعاني»، و«التذكرة الحمدونية»: مساور.

والهاء [في مثله][1] عائدة على الألبان، قال: ومنهم من ينشده (مثلها)[2]

فإن قلت: فأيّهما أبلغ عندك في معنى التشبيه؟ أكون (الدمى) اسم (كأنّ) أم كونها خبراً[3]؟

فالجواب: أنّ كون[4] (الدمى) اسم (كأنّ) أبلغ في التشبيه؛ لأنه إذا جعل الدمى خبر (كأنّ) كان التشبيه مستقيماً، وإذا جعلها اسمها كان التشبيه معكوساً[5]، فكان أبلغ، وهذا مذهب للعرب ظريف، يقولون كأنّ هنداً[6] القمر، فإذا أرادوا المبالغة عكسوا التشبيه، فقالوا[7]: كأنّ القمر هند، وذلك أنّ المشبّه به له مزية

---

(١) من: س، ج.

(٢) جاء في «الكامل»: روى أبو العباس: وطعام عمران بن أوفى مثلها، ردّ الهاء والألف على الألبان، وهذا لا نظر فيه، وروي أيضاً (مثله)؛ لأنّ الألبان تجري مجرى اللبن، فحمله على المعنى، وقد يجوز أن تجعل الألبان جمعاً فتذكّر لتذكير الجمع. «الكامل»: (١/ ٨٣).

(٣) س: أم خبراً كونها.

(٤) ساقط من: س.

(٥) وقد يسمى بالتشبيه المقلوب، وذلك لإيهام أنّ المشبّه به أتمّ من المشبّه في ذلك، أي: وجه التشبيه، إذ حقّ المشبه به أن يكون كذلك؛ أي أعرف بجهة التشبيه من المشبه، وأخص وأقوى حالاً، من ذلك قول الشاعر:

وبدا الصباحُ كأنّ غرّته ... وجه الخليفة حين يمتدح

فإنّه تعمّد إيهام أنّ وجه الخليفة في الوضوح أتمّ من الصباح. ينظر: «التلخيص في علوم البلاغة»: (٢٦٦).

(٦) ومثل هند (الثلاثي المؤنث الساكن الوسط العربي) يجوز فيه الوجهان: الصرف ومنعه، والمنع أولى عند الجمهور. ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٢٤٠)، و«شرح شذور الذهب»: (٢/ ٣٢).

(٧) (كأن هنداً... فقالوا) ساقط من: و.

على المشبّه، فإذا عكسوا انتقلت تلك المزيةُ التي كانت في المشبّه بـه إلى المشـبه[1]، وعلى هذا قول[2] الراجز[3] [من الرجز]:

٥٦ ـ كـأنّ أوبَ مـائح[4] ذي أوْبِ[5] مـدارك النَّهـرِ سريـع النَّهـبِ[6]

أوب يـــديها[7] برقـــاق ســـهبِ[8]

[٧٨/ ب] ومنه قول ذي الرّمة[9] [من الطويل]:

---

(١) (فإذا عكسوه... المشبه) ساقط من: و. وسقط (إلى المشبه) من: س.

(٢) س: قال.

(٣) جاء في «الصحاح» منه: أوب يديها برقاقٍ سَهْب.

وجاء منه في «اللسان» قوله:

كـــأنّ أوب مـــائح ذي أوب أوب يـــديها برقـــاق سَـــهْبِ

والرقاق: أرض مستوية ليّنة التراب، صُلْبَة ما تحت التراب، والسَّهب: الواسع، وصفه بما هو اسم الفلاة، وهو السهب، والأوب ترجيع الأيدي والقوائم. ينظر: «الصحاح»: (أوب) (١/ ٨٩)، و«اللسان»: (أوب) (١/ ٢٦٨).

(٤) في النسخ المخطوطة: ماتح، والتصحيح من مصادر التخريج، وكذا ما سيذكر في الهوامش القادمة.

(٥) في النسخ المخطوطة: ألب.

(٦) س: التعب.

(٧) س: يدنها.

(٨) و: سيب.

(٩) «الديوان بشرح التبريزي»: (٣٩٢)، قال التبريزي: قوله: كأوراك العذارى، قال الأصمعي: له حقف، أي منعطف، وقال بعضهم في بياضه ولينه، إذا جللته أي: ألبسته. الخنادس: الشديدات السواد، وينظر: «الكامل»: (٢/ ١٠١٣)، وقد وصف =

٥٧ - وَرَمَـــلٍ كـــأوراكِ[١] العـــذارى قَطَعْتُـــهُ
وقـــد[٢] جلَّلَتْـــهُ المظلـــماتُ الخنـــادِسُ

فهذا ما يتوجه عليه عندي قول أبي حاتم، وقد يجوز فيه وجه آخر، وهـو أن يكون من صفة الظعن في قوله[٣] [من الطويل]:

٥٨ - بعينـــي ظَعْـــنُ الحـــي لّمـــا تحمّلـــوا
لدى[٤] جانـب الأفـلاج مـن جَنْـبِ تيمـرا

فيكون معناه: أنّ هذه الظُعن المتحملـة مـرّت بالسـاجوم فكسـته الـوشي المصوّر؛ لما عليها من أنواع الثياب المختلفـة [الألـوان][٥] فكـأنّ (دمـى سـقف) مرّت به فكسته ذلك، وهذا كقولك[٦]: مرّت بنا هند، فكأنّ القمر مرّ بنا فيكـون (كسا) في هذا الوجه خبر (كأنّ)، وذكّر الضمير لما قلناه في الوجه الأول.

المبرد البيت بأنّه حلـو التشـبيه، و«الخزانـة»: (١/ ٤٤٤)، وقـد ألمـح البغـدادي إلى أنّ البيت من التشبيه المعكوس.

(١) الأصل، س: كأوراد. وما أثبته من: ج، س، وهو موافق لرواية الديوان.

(٢) «الديوان»: إذا.

(٣) «الديوان»: (٥٩)، والرواية فيه: من جنب قيمرا، وكـذا في «شرح ديـوان رئـيس الشـعراء»: (٩٠)، وقال الوزير أبو بكر: بعيني ظعن الحيّ، أي: بمرأى عيني كـان ظعـنهم حـين ارتحلوا، وينظر: «شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ٩٩٣)، و«اللسان»: (تمر) (١/ ٦٢٦). وَتيْمَر: قرية بالشام، وقيل: من شق الحجاز. «معجم البلدان»: (٢/ ٦٧).

(٤) س: الذي.

(٥) من: و.

(٦) ج: كقوله.

وقد قال بعض أهل زماننا: إنّ الصواب في هذا البيت رفع (مُزْبد)، وجعل [غرائر][1] خبر (كأنّ)، ومعناه عنده: أنّه شبه هذه[2] الغرائر، وما على لباتهن من الحلي بدمى سقف وقد ألقى عليها الساجوم من زبده ما يشبه الوشي المصوّر، ويلزم على قوله أن يكون من التشبيه المعكوس[3]؛ للمبالغة على ما ذكرناه، وهذا الذي ذكره هذا القائل بعيد جدّاً عندي[4] من وجوه:

ـ منها: أنّ الرواية إنّما هي (مزبداً) بالنصب ـ لا بالرفع ـ وكذلك وجدناه في نسخ صحاح مقروءة على أبي علي البغدادي[5] وغيره من الأئمة المشهورين[6]، وعليه يدل قول أبي حاتم، وإنّما فزع إلى رفعه من أشكل عليه معنى البيت، ولم يتجه[7] له ما قدمنا ذكره.

ـ ومنها: أنّه يلزم على قوله أن يكون قوله: (كسا مزبد الساجوم) في موضع نصب على الحال من (الدمى)؛ لأنّ (دمى) في البيت معرفة بإضافتها إلى المعرفة، والحال لابد فيها من ضمير يعود على صاحبها[8]، فكان يجب على هذا أن يقول:

---

(١) من: ج. وهو في: و: غرائر.

(٢) ج: هذا.

(٣) ساقط من: و.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) إسماعيل بن القاسم القالي اللغوي، كان أحفظ أهل زمانه للغة والشعر ونحو البصريين (ت٣٥٦هـ). ينظر: «وفيات الأعيان»: (١/ ٢٢٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٣٦)، و«نفح الطيب»: (٣/ ٧٠ ـ ٧٥).

(٦) و: المشهورة.

(٧) س: بياض.

(٨) لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، فإذا كان الحال جملة وجب ربطها بالضمير أو =

كساها [1] مزبد الساجوم، فإن زعم أنّ الهاء حذفت كما تحذف من الصلات والصفات[2] فذلك غير جائز؛ لأنّ حكم الحال[3] في هذا مخالف[4] لحكم الصلة والصفة؛ لأنّ الصلة تصير مع الموصول كالشيء الواحد، فيطول الكلام بها[5]، فتحذف الهاء تخفيفاً، والصفة في هذا مضارعة للصلة؛ لأنّها تكون مع الموصوف[6] كالشيء الواحد في أكثر المواضع، إذا كان الموصوف لا يُعلم إلّا بها[7]، والحال ليست كذلك، ومع هذا فإنّ فاعل (كسا) الذي ارتفع به أجنبي،

الواو، أو بكليهما، وهذا أجود؛ وذلك لتأكيد ربط الجملة بما قبلها. ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٦٥)، و«الصفوة الصفية»: (١/ ق٢/ ٤٨٣)، و«الهمع»: (٤/ ٤٥).

(١) س: كسا.

(٢) ولحذف الرابط أحكام فصّل النحاة القول فيها. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٥٢)، و«التذييل والتكميل»: (٣/ ٧٢).

(٣) وفد جوّز بعض النحاة حذف الرابط إذا وقع الحال جملة اسمية، كقولهم: مررت بالبُرّ قفيز بدرهم، على حد: السمن منوان بدرهم. ينظر: «الصفوة الصفية»: (١/ ق٢/ ٤٨٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٧٤).

(٤) والأصل في الحال أنّه مشابه للصفة والصلة والخبر، ولذلك قال النحاة: كل جملة جاز أن تكون خبراً أو صفةً أو صلةً جاز أن تكون حالاً. «الصفوة الصفية»: (١/ ق٢/ ٤٨٤)، وينظر: «شرح التصريح»: (١/ ٦٠٨).

(٥) ولذلك شبّه الموصول وصلته، اسمياً كان أو حرفياً، بالاسم المركب تركيب مزج، ومن ثم وجب له أحكام منها: منع تقديم الصلة على الموصول، وامتناع الفصل بينه وبين الصلة بأجنبي... ينظر: «التذييل والتكميل»: (٣/ ٦٣، ٨٦)، و«الهمع»: (١/ ٣٠٢). و(بها) ساقط من: ج.

(٦) ج: الموصول.

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٥).

وهو قوله[1]: مزبد الساجوم، فصار بمنزلة قولك: رأيت هنداً ضرب عمرو، تريد ضربها[2] عمرو، وهذا شيء لم يجزه أحد من البصريين ولا الكوفيين؛ [٧٩/ أ] لأنّ الكلام الثاني منقطع من الأول، وغير ملتئم به[3]، ويبيّن لك أيضاً ضعف هذا القول: أنّه بعيد من جهة المعنى، كبعده من جهة الإعراب؛ لأنّه قال: شبّه الغرائر وما على لباتهن من الحلي بدمى سقف وقد كساها الساجوم من زبده وما يشبه الوشي المصور، وتشبيه المزبد بالوشي[4] المصور تشبيه بعيد جداً، فقد اجتمع في هذا القول كما ترى بعده من جهة المعنى، وبعده من جهة الإعراب، ومخالفة الرواية المشهورة.

وقد رأيت فيه تفسيراً آخر لبعض مشيخة عصرنا، ذهب فيه[5] إلى أنّه متصل بقوله[6] [من الطويل]:

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) إلى هنا ينتهي الساقط من: خ.

(٣) ومن ذلك أيضاً قولهم: رأيت الأمير وقد اصطف الجيش، لم يجز حذف الواو (الرابط) منه البتة؛ لأنّه ليس في هذه الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال، كما في قولك: خرج يعدو به فرسه، ولو قلت: يعدو الفرس كان محالاً «التخمير»: (١/ ٤٤٢)، وينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٦٥).

(٤) و، خ: كما قال بالوشي.

(٥) ساقطة من: ج.

(٦) «الديوان»: (٦٠)، وقال الوزير أبو بكر في شرح البيت: الآل: السراب، وقال قوم: لا يكون إلّا بالعشي والسراب بالضحى، وقال آخرون: الآل في أول النهار، والسراب في وسطه، وحدائق: جمع حديقة: وهي الأرض ذات الشجر، والدوم: شجر المقل، والسفين: جمع سفينة، والمقيّر: المزفت، والقار: الزفت، شبّه الحمول بما عليها بحدائق الدوم، =

٥٩ ـ فشــبهتهم في الآل لمــا تكمّشــوا حــدائق دوم أو ســفينا مقــيّرا

وذهب إلى أنّه شبّه الضعائن على الإبل بالدمى على المرمر، وشبّه السـراب لبياضه بالزبد، وأضرب عن تفسير وجه[1] إعرابه، فلم يذكره.

وهذا الذي قاله غير خارج عمّا تقـدم، وينبغي أن يكـون إعرابـه على نحو ما ذكرناه أوّلاً في تفسير قول[2] أبي حاتم، وذكر هذا الرجل: أنّ قـول أبي حـاتم بعيد لا يتحصل[3] وقد بيّنا نحن قول[4] أبي حاتم، والغرض الذي قصده، وهـو معنى حسن[5] متحصل ليس ببعيد كما زعم، وبالله التوفيق[6]

* *

وهي تعظم في مرآة العين؛ وذلك أنّه يرفع أشـخاص الأشـياء، وجـائز أن يكـون شـبهها بالدوم لما على هوادجهن من الألوان المختلفة، وبالسـفين؛ لسـيرهم في السـراب سـير السفين في الماء. «شرح ديوان رئيس الشعراء»: (٩٠).

(١) ساقطة من: خ.

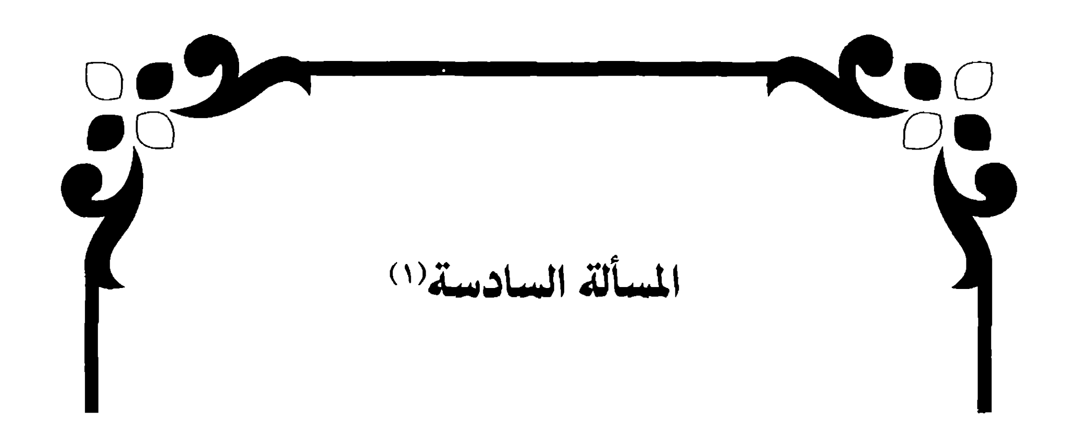
(٢) ساقط من: س.

(٣) س: يتوصل.

(٤) ج: معنى قول.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) س: وبالله تعالى التوفيق.



المسألة السادسة[1]

سألت سدّدك الله إلى الغرض الأقصد، وحملك على السنن الأحمد عن قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، وقلت: ما العامل[2] في زيد، وما العامل في عمرو؟ وهل عاملهما واحد، أم العامل في أحدهما غير العامل في الآخر؟ ما هذا الكلام؟ أحقيقة أم مجاز[3]؟ فإن كان حقيقة فكيف هو؟

---

(١) و، خ: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، مسألة: قال أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي. وهي المسألة السابعة والأربعون فيهما.

(٢) وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وفق مقتضى المعنى، وينقسم العامل إلى: قياسي: وهو ما صحّ أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنّه يعمل كذا، وسماعي: وهو ما صحّ أن يقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز. ينظر: «التعريفات»: (٢٢٢)، و«الحدود النحوية»: (٣٢٤)، و«العوامل المئة»: (٧٣، ٨٣ ـ ٨٦)، وقد أنكر ابن مضاء أن يكون للعوامل تأثير في المعمولات، فقال: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه؛ فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي). «الردّ على النحاة»: (٨٥).

(٣) الحقيقة: لفظ أفيد به معناه في اصطلاح التخاطب، أيَّ اصطلاح كان، لغةً أو شرعاً أو عرفاً عامّاً أو خاصّاً، بلا معونة قرينة أو علاقة، والمجاز: خلاف الحقيقة، فهو لفظ =

وإن كان مجازاً فمن كم وجهاً[1] دخله المجاز؟ أمن وجه واحد، أم من أكثر من ذلك؟ وقلت: ما معنى قولنا: زيد فاعل بضرب، وعمرو مفعول به؟ فإن كنتم تريدون أنّ للفعل تأثيراً في الفاعل فكيف يصحّ ذلك؟ والأمر في الحقيقة بعكس ما زعمتموه[2]؛ لأنّ الفاعل هو الموجد للفعل، والمحدث له، وإن كان لا تأثير للفعل في فاعله، فبأي شيء ارتفع الفاعل؟

وقلت: أتزعمون أنّ زيداً يرتفع[3] باختراعه للضرب، وإحداثه إيّاه، أم[4] بإسناد الضرب إليه؟ وكيف ترتيب هذه المسألة وما أشبهها على رأي البصريين والكوفيين؟ وما[5] الأحكام التي يختص بها زيد دون عمرو؟ وقد أجبتك، أرشدك الله إلى ما سألتني عنه، وجلوت لك الحقيقة منه، واستوفيت فيها من القول ما رجوت أن يوافق [٧٩/ ب] مرادك، ويطابق اعتقادك، وما العون[6] إلا بالله، عزّ وجلّ.

* *

أفيد به في اصطلاح التخاطب، لا بمجرد وضع أوّل، ويستعمل لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. ينظر: «الخصائص»: (٢/ ٤٤٤)، و«المثل السائر»: (١/ ٤٤٣)، و«نهاية السول»: (١/ ٢٧٧)، و«تحقيق الفوائد الغياثية»: (٢/ ٦٨٠).

(١) ساقط من: و، خ. س: وجه.

(٢) س: فعلوه، و: ذكر نحوه.

(٣) س: ارتفع.

(٤) ساقط من: س.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) من هنا ساقط من: س.

* فصل:

أمّا ارتفاع زيد من قولنا: ضرب زيد عمراً، فلا خلاف بين البصريين والكوفيين ـ فيما علمته ـ أنّه بالفعل[1] نفسه[2]، وأما انتصاب عمرو ففيه أربعة أقوال:

أمّا سيبويه[3] وأصحابه فذهبوا إلى أنّ الناصب له الفعل نفسه.

وأمّا هشام[4] الكوفي فذهب إلى أنّ الناصب له الفاعل نفسه، وأمّا الفرّاء[5] فذهب إلى أنّ[6] العامل فيه مجموع الفعل والفاعل، وأنّه لا يصح أن

---

(١) من هنا ساقط من: خ.

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٤٨)، وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل، فالجمهور على أنّه مرفوع بالفعل، وقال هشام: رافعه الإسناد، وخلف معنى الفاعلية. ينظر: «التبيين عن مذاهب النحويين»: (٢٦٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ٧٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٢٠)، و«الهمع»: (٢/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٣٣ـ ٣٤)، (٢/ ١٤٨)، و«شرح المفصل»: (١/ ٧٩)، و«التذييل والتكميل»: (٦/ ١٨٢).

(٤) ابن معاوية الضرير صاحب الكسائي، أخذ عنه، له كتاب «الحدود»، وكتاب «المختصر»، وكتاب «القياس» (ت٢٠٩هـ). ينظر: «معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٨٣)، و«إنباه الرواة»: (٣/ ٣٦٤)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٦)، وينظر قوله في: «الإنصاف»: مسألة (١١) (٧٢)، و«الهمع»: (٢/ ٧)، و«شرح التصريح»: (١/ ٤٦٣).

(٥) ينظر: «شرح التصريح»: (١/ ٤٦٣).

وقد رُدّ قوله؛ لأنه لو كان ذلك كما زعم لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه، وأيضاً فإنّه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. «شرح الجمل لابن عصفور» (١/ ١٦٦).

(٦) ساقط من: ج.

ينتصب بأحدهما دون الآخر، وذهب [خلف][1] الأحمر[2] ومن رأى رأيه إلى[3] أنّ الناصب له المعنى.

والذي يُعتمد عليه من هذه الأقوال الأربعة [هو][4] قول سيبويه، وسائر الأقوال إمّا راجع إليه، وإمّا ساقط لا يعرج عليه.

فممّا يدل على أنّ الفعل هو الناصب له: اتفاق النحويين على تسمية عمرو في هذه المسألة ونظيرها مفعولاً به، ومعنى ذلك أنّ فعل زيد باشره ووقع به؛ لأنّ عمراً ليس بمفعول لزيد على الحقيقة، وإنّما المفعول في[5] الحقيقة الضرب؛ ولأجل هذا سمي حدثاً؛ لأنّ الفاعل أحدثه، ولأجل هذا أيضاً يسمى مفعولاً مطلقاً[6]،

---

(١) من: و.

(٢) أبو مُحرز بن حيّان البصري، كان راوية ثقة علّامة، قيل: هو معلم الأصمعي، وهو والأصمعي فتقا المعاني، توفي نحو الثمانين ومئة. ينظر: «البلغة في تاريخ أئمة اللغة»: (٧٥)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٣٤)، وينظر قوله في: «الإنصاف»: (٧٢) مسألة: (١١)، و«الهمع»: (٢/ ٧)، و«الأشباه والنظائر»: (١/ ٢٩٧)، و«شرح التصريح»: (١/ ٤٦٣).

(٣) ساقط من: و.

(٤) من: و.

(٥) و: على.

(٦) ولذلك قالوا: المصدر (المفعول المطلق) أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قُمْتُ قياماً، كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود، وفعلته على الحقيقة، وليس كذلك سائر المفعولات، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ زيداً لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئاً من زيد، وإنّما هو من خلق الله تعالى البتة، وإنّما أوقعت به أمراً، ولذلك قيل: المفعول به. «المقتصد في شرح الإيضاح»: (١/ ٥٨٠)، وينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١١٠)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٢٦٣).

فإذا كان عمرو إنّما صار مفعولاً بمباشرة فعل زيد إيّاه، ووقوعه به صحّ أنّ فعل زيد[1] هو الناصب له لا زيد.

وأمّا قول هشام[2]: إنّ الفاعل الذي هو زيد هو العامل في عمرو دون الفعل، فإنّما قال ذلك من قِبَل أنّ الاعتماد إنّما هو على الفاعل؛ لأنّه الموجد[3] للضرب والمحدث له، فلما كان كذلك صار الضرب وعمرو معاً[4] مفعولين لزيد، ألا ترى[5] أنّ الضرب مفعول لزيد لا واسطة بينه وبينه، وعمرو مفعول لزيد بواسطة الضرب، وهذا الذي اعتقده هشام، وإن كان صحيحاً من طريق المعنى، فإنّه، لا يوجب أن يكون زيد هو الناصب لعمرو على مقاييس النحويين، بل هو خارج عن قوانينهم غير مستمر على أصولهم، وهو منتقض عليه من وجوه[6]:

أحدها: أنّ النحويين لا يريدون بقولهم: الفاعل[7]، في صناعة النحو الفاعل الحقيقي، وإنّما الفاعل عندهم ما أسند إليه الحديث[8] قبله، وحُدِّث به

---

(١) و: ذلك.

(٢) تنظر: حجج النحاة في العامل في الفاعل والمفعول في: «الإنصاف»: (٧٢ ـ ٧٦)، و«التبيين عن مذاهب النحويين»: (٢٦٣ـ ٢٦٥).

(٣) الأصل: الموجود.

(٤) ساقط من: و.

(٥) ساقط من: و.

(٦) (وهو منتقض... وجوه): مطموس في: ج.

(٧) ساقط من: و.

(٨) قال ابن السّراج: اعلم أنّ كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول (النائب عن الفاعل) الذي هو حديث عنه، نحو: قام زيد، وضُرب

عنه، سواء كان مخترعاً للفعل أو غير مخترع[1]، ألا تراهم يقولون: مات زيد، ومرض عمرو، ولم يفعلا شيئاً في الحقيقة فيرفعونهما، ويسمّونهما فاعلين، كما يقال: أمات الله زيداً، وأمرض الله عمراً.

ووجه ثانٍ: وهو أنّ النحويين متفقون على أنّ أصل العمل إنّما هو للأفعال [٨٠/ أ] والحروف، وأنّ الأسماء لا حظ لها في العمل، وإنّما يعمل من الأسماء ما ضارع الفعل الذي في[2] أوّله إحدى[3] الزوائد الأربع في قول جمهور النحويين[4]، أو ما كان بمنزلة [الفعل][5] الماضي في قول الكسائي[6] وحده،

عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب. «الأصول في النحو»: (١/ ٥٤)، وينظر: «البديع في علم العربية»: (ج٢/ ١/ ٩٤).

(١) ينظر: «المقتصد في شرح الإيضاح»: (١/ ٣٢٧)، و«شرح المفصل»: (١/ ٧٤).

(٢) ساقط من: و.

(٣) ساقط من: و.

(٤) أراد الهمزة في أفعل، والتاء في تفعل، والياء في يفعل، والنون في نفعل. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٣)، و«الأصول في النحو»: (١/ ٥٢)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٥٧)، (٤/ ٢٩)، (٦/ ٥٩)، (٦/ ٧٦ ـ ٧٨)، (٧/ ١٧)، و«الأشباه والنظائر»: (١/ ٢٩٣ ـ ٣٠٩)، و«الحدود النحوية»: (٣٢٤). وسيفسر المؤلف الأسماء المضارعة للأفعال.

(٥) من: و.

(٦) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي، (ت١٨٩هـ). ينظر: «مراتب النحويين»: (٨٩)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٢٥٦)، و«معرفة القرّاء»: (١/ ٢٩٦)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٥٦)، وينظر قوله في: «شرح المفصل»: (١/ ٦٤٠)، و«شرح المقدمة الجزولية»: (٢/ ٨٧٩)، واحتجّ الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾[الأنعام: ٩٦]، على قراءة أهل البصرة، ونحو قولهم: الضارب زيداً أمس.

والمصادر المقدرة بأن والفعل، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين [والمفعولين][(١)]، وأسماء الأفعال نحو: نزال وتراك وشتان وهيهات، فأمّا الأسماء الجامدة[(٢)] التي لا معنى للفعل فيها، وخاصة الأعلام منها، نحو: زيد وعمرو، فلا تعمل شيئاً عند أحد من النحويين، وقد رأى قوم من النحويين أنّ الاسم لا يعمل شيئاً في غيره وإن كان مشتقّاً من الفعل جارياً عليه، وزعموا أنَّ زيداً في قولنا: هذا ضاربٌ زيداً غداً، إنّما ينتصب بفعل مضمر دلّ عليه ضارب[(٣)]، وزعم قوم أنّ ضارباً ونحوه من أسماء الفاعلين إذا[(٤)] انتصب ما بعده، فإنّما هو فعل لا اسم، وإنّما يكون اسماً عندهم إذا أضفته إلى ما بعده، فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ، وقولنا في الأسماء الجوامد: إنّها لا تعمل إنّما نريد[(٥)] بذلك أنّها لا تنصب مفعولاً به، ولا مفعولاً فيه[(٦)]

وأمّا الرفع فقد جاء في بعضها كقولهم: مررت برجل مئة [إبله][(٧)]،

وأجيب عن ذلك أنّه لم يوجد في لغة العرب مثل: (مررت برجل ضاربٍ زيداً أمس)، ولو كان جائزاً لوقع، وأما «جاعل الليل سكنا...» فبعيد أن يسلّم أن (جاعلاً) للمضي، والنحاة يمنعون عمل اسم الفاعل إذا دلّ على المضي. ينظر: «المقتضب»: (٤/ ١٤٨).

(١) من: و، ج.

(٢) قال المبرد: لو قلت هذا غلامٌ زيداً، كان محالاً «المقتضب»: (٤/ ١٤٨).

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٦/ ٧٧)، و«شرح المقدمة الجزولية»: (٢/ ٨٧٩).

(٤) انتهى الساقط من: س.

(٥) ساقط من: س.

(٦) (مفعولاً فيه): ساقط من: ج، س.

(٧) من: و، ج، س.

وبرجل[1] خزّ ثوبه[2]، وقد جاء منها ما يعمل في التمييز، نحو خمسة عشر درهماً[3]، وهذا إنّما جاء في غير الأعلام؛ لأنها ضارعت الصفات[4] بما فيها من التنكير والعموم، فأمّا الأسماء[5] الأعلام فلم يأتِ منها شيء يرفع ولا ينصب، ولو كان ما توهمه هشامٌ صحيحاً لجاز لجميع الأسماء أن تعمل إذا كان فاعلاً من طريق المعنى، وذلك غير جائز باتفاق.

وهذا الذي ذكرناه مما يدل على أنّ الأشياء عند النحويين ليست على موضوعها عند أهل النظر من المتكلمين، وأنّ لكل صناعة سبيلاً يجب أن لا يتعدّاها من أراد تعلم تلك الصناعة، وإلّا فسدت عليه المعاني بإدخاله في تلك الصناعة ما ليس منها، ألا ترى أنّ النحويين قد جعلوا في هذا الذي ذكرناه الأفعال أصلاً، والأسماء فرعاً محمولاً عليه، وذلك بعكس ما عليه[6] الأمر في الحقيقة.

---

(١) ساقط من: و، ج، س.

(٢) والرافع لذلك الجار والمجرور، كما كان المنسوب رافعاً لما هو سبب. ينظر: «شرح الرضي على الكافية»: (٢/ ٢٨٤).

(٣) قيل العامل في التمييز: فعل وغير فعل، فأمّا ما كان العامل فيه فعلاً فنحو: تصبب زيد عرقاً، فـ (عرقاً) انتصب بالفعل الذي قبله، وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو: عندي عشرون درهماً، وخمسة عشر درهماً، وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنّه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل. ينظر: «أسرار العربية»: (١٩٦)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٧١).

(٤) من هنا ساقط من: س، وثبت في الحاشية.

(٥) ساقط من: و.

(٦) إلى هنا ينتهي الساقط من: خ.

وقد ردّ أبو علي الفارسي[1] قول هشام بأن قال: الدليل على[2] أنّ انتصاب عمرو من قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، بالفعل[3] أنّ المفعول يختلف في تصرفه بحسب اختلاف[4] الفعل، فإذا كان الفعل متصرفاً تصرّف، وإذا كان الفعل غير متصرف[5] لم يتصرفِ المفعول، فلو كان انتصابه بالفاعل كما قال هشام لم يختلف بحسب اختلاف الفعل، وكان [٨٠/ب] يكون في جميع المواضع على وجه واحد، قال أبو علي: ولو كان العامل فيه الفاعل لوجب أن[6] يعمل فيه غير مسند إليه الفعل.

قال أبو علي: فإن قال هشام إنّما يعمل فيه إذا كان بهذا الوصف، قيل له: فأجزه أن[7] ينتصب بالابتداء نحو: زيد ذاهب عمراً؛ لأنّه مثل الفاعل في أنّه يُحدّث عنه، فإذا لم يجز انتصابه بالمبتدأ[8]، مع أنّه محدّث عنه كما يُحدّث عن الفاعل، دلّ على أنّه لا يجوز انتصابه بالفاعل.

---

(١) ج: الفسوي. وقد تقدمت ترجمته في المسألة الأولى، ص: ٢٥٦

(٢) (بأن قال الدليل على): مطموس في: خ.

(٣) خ: بالفاعل.

(٤) ساقط من: و.

(٥) و، خ: وإذا لم يكن الفعل متصرفاً لم يتصرف.

(٦) ج: تكررت.

(٧) و: فاجز لن.

(٨) ج: انتصاب المبتدأ.

* فصل:

وأمّا قول الفراء[1]: إنّ العامل في (عمرو) من قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، مجموع[2] الفعل والفاعل معاً؛ فإنّما قال ذلك[3] فيما نرى - والله أعلم - لأنّه[4] تأمّل الفعل والفاعل فوجد كلَّ واحد منهما مفتقراً[5] إلى صاحبه، فالفعل مفتقر إلى فاعله؛ لأنّه هو الذي أوجده وأحدثه، والفاعل مفتقر إلى فعله؛ لأنه[6] يصح تأثيره في المفعول، ولو لم يكن للفاعل فعل لم يصح له تأثير، ولا صحّ أن[7] يسمى فاعلاً، فلما وجد الحال على ما وضعناه جعل العامل في المفعول مجموعهما، إذ كان لا يصح نصب المفعول إلاّ باقترانهما، ونظير هذا من آراء البصريين[8] رأي[9] من رأى منهم أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يرفعان الخبر حين كان الخبر لا يصحّ

(١) تنظر حجج الذين ذهبوا إلى أنّ العامل في المفعول به هو مجموع الفعل والفاعل في: «الإنصاف» مسألة (١١) (٧٢)، و«التبيين عن مذاهب النحويين»: (٢٦٤).

(٢) و: غير مجموع.

(٣) إلى هنا انتهى الساقط من: س.

(٤) ج: أنه.

(٥) و: مفتقر.

(٦) الأصل، ج: بأنه.

(٧) خ، ج: لأن.

(٨) اختلف أهل البصرة في رافع الخبر فسيبويه، على أنّه مرفوع بالمبتدأ، وعند المبرد وابن السراج أنّه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. ينظر: «الكتاب» (٢/ ١٢٧)، و«المقتضب» (٢/ ٤٩)، (٤/ ١٢٦)، و«الأصول في النحو» (١/ ٥٨)، و«الإنصاف» (٤٠)، و«التبيين» (٢٢٩).

(٩) ساقط من: س.

إلاّ بتقدمهما جميعاً، وهذا الذي قاله الفراء راجع عندنا[1] إلى قول سيبويه، ألا ترى أنّ سيبويه لا ينكر أنّ الفعل والفاعل كل واحد منهما مفتقر إلى صاحبه، وإن كان يُعتقد[2] مع ذلك أنّ الفعل[3] وحده هو العامل في المفعول. قال أبو علي الفارسي[4] ومما يفسد قول الفراء إجازة النحويين ضرب عمراً زيدٌ، فيقدمون[5] المفعول على الفاعل، فلو كان العامل[6] في عمرو مجموع الفعل والفاعل لم يجز ذلك؛ لأنّك كنت تُعمل العامل قبل أن يتمّ، ويدل على فساده أيضاً أنّ الفعل والفاعل جملة، والجملة معنى، فلو كانت الجملة هي العاملة لم يجز: زيداً ضرب عمرو؛ لأنّ العامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه إلاّ أن يكون ظرفاً[7]، فصحّ أنّ الناصب له الفعل كما قال سيبويه.

*** * ***

*** فصل:**

وأمّا قول الأحمر[8] ومن رأى رأيه، أنّ عمراً من قولنا: ضرب زيدٌ عمراً

---

(١) ساقط من: س.

(٢) س: يفتقر.

(٣) خ: تكررت.

(٤) س، ج، الفسوي.

(٥) س: فيقيمون.

(٦) س: الفالعل.

(٧) ينظر «المسائل البصريات» (٢/ ٩٠٢)، وقد مثل أبو علي لذلك بقولهم، كلَّ يوم لك ثوب، فقولهم: كل يوم، منصوب بـ (لك)، وقد جوّز أبو علي قياساً على هذا تقدّم معمول العامل المعنوي في غير الظرف.

(٨) ساقط من: س.

ينتصب بالمعنى، فإنّه أضعف الأقوال وأهواها، لأنّ المعاني لا تنصب عندنا[1]، وإنما ترفع المعاني، وذلك في موضعين من الكلام، أحدهما الابتداء[2] والآخر الفعل المضارع[3]، وقد تنصب المعاني المفعول فيه[4]، على وجه آخر غير الوجه الأول، وهي الظروف والأحوال، وأما المفعول به فلا [٨١/ أ] يجوز ذلك فيه عند البصريين[5]، ولو كان اعتبار المعنى هو الناصب لا نتصب زيد[6] في قولنا: مات زيد، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله[7]، قال أبو عليّ، ويبيّن فساد قول الأحمر: أنّ الفاعل يرتفع إذا أسندت الفعل[8] إليه حدث المعنى في الحقيقة أولم يحدث[9]، ألا ترى أنّك[10] تقول: قام زيد، فيرتفع زيد[11] في حال الصدق والكذب،

---

(١) ساقط من: و، ج.

(٢) س: المبتدأ، وهو ساقط من: و، خ.

(٣) ينظر: «الأشباه والنظائر» (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٤) فإنّ الظرف عند النحويين ما كان منصوباً على معنى حرف الجر الذي هو (في) كقولك: خرجت يوم الجمعة، وجلست خلفك، ألا ترى أنّ المعنى: في يوم الجمعة، وفي خلفك. المقتصد في «شرح الإيضاح» (١/ ٦٣٢)، وينظر: «شرح المفصل» (٢/ ٤١). ونص ابن أبي الربيع على أنّ الظرف ينتصب على المفعول فيه. «البسيط في شرح الجمل» (١/ ١٦٢).

(٥) (عند البصريين): ساقط من: س.

(٦) س: زيداً.

(٧) (ولو كان... فاعله): ساقط من: و، خ.

(٨) ساقط من: س.

(٩) (أولم يحدث): ساقط من: و، خ.

(١٠) ساقط من: ج.

(١١) س: زيداً.

وكذلك تقول: لم يقم زيد، فيرتفع، وإن كان لم يفعل شيئاً في المعنى[١]، وتقول: لم يضرب زيدٌ عمراً[٢]، فينتصب عمرو، وإن كان زيد لم يفعل به في المعنى شيئاً[٣]، فبطل ما قاله، وصحّ قول سيبويه، هذا قول الفسوي، وقول الأحمر عندي بنحو[٤] قول هشام، وقد تقدّم ذكره، وغرض كل واحد منهما قريب من غرض الآخر[٥].

* * *

*** فصل:**

وأمّا سؤالك الثاني، وهو قولك: إذا قلنا: ضرب زيدٌ عمراً، فهل هذا الكلام حقيقة أم مجاز؟

فأقول: إنّه مجاز لا حقيقة[٦]، وإنّ المجاز يدخله من خمسة أوجه، لا من وجه واحد[٧]؛ فمنها: أنّ زيداً يجوز أن يباشر ضَرْبَ عمروٍ بنفسه، ويجوز أن

---

(١) س، ج: وإن كان لم يفعل في المعنى شيئاً.

(٢) الأصل، و، خ: زيداً عمرو. وما أثبته من: س. وهو الصواب.

(٣) ينظر: «المقتصد في شرح الإيضاح» (١/ ٣٢٧)، و«شرح المفصل» (١/ ٧٤). وقوله: (وتقول: لم يضرب... شيئاً): ساقط من ج.

(٤) و: ينحو نحو.

(٥) (هذا قول... الآخر): ساقط من: س.

(٦) قال ابن جني: اعلم أنّ أكثر اللغة، مع تأمّله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر. «الخصائص»: (٢/ ٤٤٩)، ونصّ أبو حيّان على أنّه لم ير أحداً من النحويين وضع هذا الباب (الحقيقة والمجاز). «ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٣٧٣).

(٧) (لا من وجه واحد): ساقط من: ج.

يأمر غيره بضربه فينسب الضرب إليه؛ لأنّه أَمَرَ به، وإن كان غيره هو الذي تولاه دونه، كما يقال: ضرب السلطان فلاناً ألف سوط، أي: أمر بضربه، وقطع السلطان يد فلان، أي: أمر بذلك[1]، وهذا النوع[2] من المجاز لا يختص[3] بهذه[4] المسألة وحدها، بل هو جائز في كل فعل حُدِّث به عن الفاعل؛ ولأجل هذا احتيج إلى وضع[5] التوكيد في الكلام لأنك تقول: كتب زيد، فيجوز أن يباشر الكتابة بيده، ويجوز أن يُكتب عنه بأمره، فإذا أردت رفع المجاز، قلت: كتب زيد نفسه[6]، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[النحل: ٢٦] وليس هناك إتيان في الحقيقة؛ لأنّ الله تعالى لا يوصف بالانتقال؛ لأنّ الانتقال للمحدثات[7] ـ جلّ عن قول[8] الجاهلين ـ وإنّما معناه أنّه فعل في البنيان فعلاً، فهو إتيان[9] فعل[10]،

---

(١) س: بقطعها.

(٢) ج: النحو.

(٣) س: يخص.

(٤) و، س: هذه.

(٥) ساقطة من: و، خ.

(٦) ينظر: «أسرار العربية»: (٢٨٣)، و«شرح شذور الذهب»: (٢/ ٧٦٠).

(٧) فجلّت صفاته أن تقاس بصفات خلقه شبهاً ومثلاً، وتعالت ذاته أن تشبه شيئاً من الذوات أصلاً، ووسعت الخليقة أفعاله عدلاً وحكمةً ورحمةً وإحساناً وفضلاً. «مدارج السالكين»: (١/ ١٤٦).

(٨) الأصل، خ: صفة، وما أثبته من: و، ج.

(٩) س: بيان.

(١٠) ساقط من: خ.

لا إتيان ذات[1]، ومما يرفع به هذا المجاز عندنا المصادر إذا أكد بها الأفعال، كقولك: ضربت ضرباً وقتلت قتلاً[2]، ولأجل ما ذكرناه استدل أهل السنة[3] ـ رحمهم الله ـ على أنّ تكليم الله تعالى، لموسى عليه السلام حقيقة لا مجاز[4] بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: ١٦٤].

فإن قال قائل من المعتزلة[5] المخالفين لنا في هذه المسألة: فقد جاء في الشعر ما ينقض عليكم هذه الدعوى، وهو قول الشاعر[6] [من الطويل]:

٦٠ ـ بكى الخزُّ من روحٍ وأنكر جلدَهُ وعَجَّتْ عجيجاً من جذامَ المطارفُ

---

(١) أو يؤول على حسب ما يليق بنعمته وصفته، عزّ وجلّ. ينظر: «جامع البيان»: (١٤/ ٢٠٥)، و«شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٣/ ١٣٧).

(٢) ينظر: «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٤٤٦)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٢١٨)، و«الهمع»: (٣/ ٩٦).

(٣) السنة هي الإسلام، والإسلام هو السنة، وأهل السنة والجماعة، هم أصحاب رسول الله ﷺ فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع. ينظر: «شرح السنة»: (٦٧).

(٤) وهذا دليل على اختصاص موسى عليه السلام بهذا التكليم، والتأكيد في مثل هذا السياق صريح في التعظيم، وتثبيت حقيقة الكلام، والتكليم فعلاً ومصدراً. ينظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٥١٣)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

(٥) تنظر أصول المعتزلة ومعتقداتهم في: «شرح الطحاوية»: (٢٧٧)، والمعتزلة ينكرون أنّ الله كلّم موسى أو يكلّم أحداً من خلقه. ينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ٤٧٥)، و«شرح الطحاوية»: (١٢٩، ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٦) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير في هجو زوجها. ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٢٤٨)، وبكى فيه: نبا، و«الأغاني»: (٩/ ٢٢٠، ١٦، ٢١)، و«الجليس الصالح»: (٤/ ١٧٠)، و«معجم الأدباء»: (٣/ ٢٢٨)، وروح في الأصل: روحي.

[٨١/ ب] فالجواب عنه من وجهين:

- أحدهما: أنّ الشاعر قصد المبالغة في الهجو، فجعل عجيج المطارف كالحقيقة لذلك، كما يقول القائل: زيد كالحمار، فيقول له الآخر: بل هو الحمار بعينه، وقد علم أنّه ليس الحمار بعينه[١] في الحقيقة، ولكنّه جعله إيّاه مبالغة، وكذلك يقولون: هند القمر، وزيد الأسد، فيسقطون الحرف الدال على المماثلة والمشابهة[٢] ويجعلون الأول الثاني مبالغةً، فهذا أحد الجوابين.

- والجواب الثاني: أنّ هذا البيت لو لم نجد له تأويلاً لم نعتد به حجة؛ لأنّ الشاعر يجوز له على وجه للضرورة ما لا يجوز في الكلام[٣].

* * *

*** فصل:**

وأما المجاز الثاني الذي في[٤] قولنا: ضرب زيد عمراً، فهو أنّ (ضرب) لفظة موضوعة في اللغة ليعبر بها عن نوع الضرب كله، ألا ترى أنّك تقول: ضُرِب زيد، وضُرِب الزيدان، وضرب الزيدون، فتعبِّر بها عن النوع كله، ومعلوم أنّ زيداً لم يوقع بعمرو نوع الضرب كلّه، وإنّما أوقع به جزءاً منه، فبان بهذا أنّه عموم

---

(١) و، خ: بعينه وقد علم في الحقيقة.

(٢) ينظر: «المثل السائر»: (١/ ٣٢٤).

(٣) قال سيبويه: يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام... وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا. «الكتاب»: (١/ ٢٦، ٣٢)، وقال ابن يعيش: الشعراء يفسح لهم بمراجعة الأصول المرفوضة. «شرح المفصل»: (٦/ ٢٣، ٥٩)، وينظر: «الكوكب الدري»: (٤٣٠).

(٤) ساقط من: خ.

وضع موضع خصوص[1]، وهذا النوع من المجاز أيضاً مطّرد في جميع الأفعال، ألا ترى أنّك تقول: أكلت خبزاً، وشربت ماءً، وقد علم أنّك لم تفعل جميع الأكل ولا جميع الشرب، ويبين ذلك قول الشاعر[2] [من الطويل]:

٦١ - لعمري[3] قد أحببتُك الحبَّ كُلَّهُ

فأتى بالتوكيد؛ ليرفع[4] المجاز الواقع في الحبّ، وكذلك قول الآخر[5] [من الطويل]:

٦٢ - وقد يجمعُ اللهُ الشتيتين بعدما ... يظنان كُلَّ الظنّ أن لا تلاقيا

* * *

(١) العام عبارة عن اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً، مثل المشركين والرجال، والتخصيص هو: إخراج بعض ما يتناوله اللفظ، وقد اختلفوا في العموم إذا خصص هل يصير مجازاً؟ فقال قوم: يبقى حقيقة، وقال آخرون: يصير مجازاً، وفي اللغة أسماء كثيرة تنقل عن وضعها العام الحقيقي إلى وضعها الخاص المجازي كالصلاة والصوم. ينظر: «المستصفى»: (٣/ ٢١٢)، و«نهاية السول»: (١/ ٤٧١)، و«البديع في علم العربية»: (ج١/ ق١/ ٩٤).

(٢) وهو ابن المعتز «الديوان»: (٤٧٦)، و«الخصائص»: (٢/ ٤٥٠)، وتمامه:

وزِدتُك حُبّاً لم يكن قطُّ يُعْرَفُ

(٣) الديوان: لعمرك.

(٤) س: لرفع.

(٥) وهو مجنون ليلى. «الديوان»: (٩٠)، و«الخصائص»: (٢/ ٤٥٠)، و«أعيان العصر»: (١/ ٥٠٦)، و«شرح شذور الذهب»: (٢/ ٤٢٦)، و«شرح التصريح»: (١/ ٤٩٧)، وقد ضُمِّن البيت في قصيدة لابن خفاجة. ينظر: «نفح الطيب»: (٣/ ٢٩٨).

* فصل:

وأمّا المجاز الثالث في قولنا: ضرب زيد عمراً، فهو أنّ الضرب لم يقع بجميع أجزاء عمرو، وإنّما وقع ببعضه فنسب الفعل إلى جملته[1]، ويدلك[2] على ذلك تأكيدهم إيّاه بما يرفع المجاز عنه، وهو[3] ما حكاه سيبويه[4] من قولهم ضُرِب زيدٌ ظهره وبطنه، وضرب زيد[5] الظهر والبطن، وهذا النوع الثالث من المجاز أيضاً مستمر في جميع المفعولات، فإنّ الفعل إذا وقع عليها جاز أن يستوعب جميعها، وجاز أن يختص بعضها، ألا ترى أنّك تقول: أكلت وشربت الماء، وقد عُلم أنّك لم تستوعب جميع نوع[6] الخبز بالأكل، ولا جميع نوع الماء بالشرب، وقد يقع مثل هذا في الظروف، تقول: صمت اليوم، وخرجت اليوم، فتجعل اليوم ظرفاً للصيام والخروج[7]، والصيام قد استوعب جميع ساعات اليوم، والخروج لم يستوعبها؛ لأنّه إنّما وقع في بعض النهار.

* *

(١) ولذلك قالوا: من أنواع المجاز إطلاق اسم البعض على الكل، وعكسه. ينظر: «الكوكب الدري»: (٤٣٥).

(٢) س: ويدل.

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) «الكتاب»: (١/ ١٥٨).

(٥) ساقط من: ج.

(٦) ج: أنواع، س: نوع جميع.

(٧) وهذا اتساع جرى في كلام العرب، كما قالوا: نام ليلك، والمعنى: نمت ليلك. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٦٠)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٥٣)، و«الإنصاف»: (٢٠٠). وقوله: والخروج، ساقط من: س.

* فصل:

وأمّا المجاز الرابع [في قولنا: ضرب زيد عمراً][1] فقولنا: إنّ زيداً فاعل بضرب، ولسنا نريد بالفاعل [٨٢/ أ] في صناعة النحو أن يكون محدثاً للفعل، ومخترعاً له، كما ذكرنا فيما تقدم، وإنّما نريد أنّ الفعل يسند إليه ويحدّث به عنه سواء اخترعه أو لم يخترعه، فلذلك تقول: مات زيد، [وسقط الحائط][2]، ومرض بكر، ولم يقم أخوك.

* * *

* فصل:

وأمّا المجاز الخامس فقولنا: إنّ عمراً مفعول لزيد، وليس بمفعول له في الحقيقة؛ لأنّ زيداً لم يفعل عمراً، ولا أحدثه، وإنّما فعل فعلاً أوقعه به[3]، ولذلك سمي مفعولاً به، ولم يسمَّ مفعولاً على الإطلاق[4]

فهذا جميع ما في هذه المسألة من المجاز الذي سألت عنه، وفيها أيضاً ما يشبه هذا، وإن لم يكن مثله، ونحن نذكره في الفصل الذي يلي هذا، إن شاء الله، تعالى.

* * *

---

(١) من: و، خ.

(٢) من: و، خ.

(٣) قد يراد بالوقوع: التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسّاً، كقولك: علمت زيداً. «الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١١٠، ١٢٤)، و«الهمع»: (٣/ ٩٤).

* فصل:

وأمّا سؤالك الثالث[1]، وهو قولك: إذا قلت: ضرب زيد عمراً، فهل لضرب[2] تأثير في زيد؟ أم ليس له فيه تأثير؟ فإن قلت له: فيه تأثير، فهذا عكس ما عليه الأمر في الحقيقة؛ لأنّ الفاعل هو المحدث للفعل، وإن قلت: إنّ ضرب لا تأثير له في زيد، فبأي شيء ارتفع؟ فإنّ هذا سؤال من لا دراية[3] له بأغراض النحويين ومقاصدهم، وذلك أنّ غرض النحويين في قولهم: زيد فاعل بالضرب إنّما يريدون أنّه[4] فاعل بإحداثه لهذا النوع من الفعل، أو بإسناده إليه، حسب اختلافهم في السبب الذي به يرتفع الفاعل من إسناد الحديث[5] إليه، أو اختراعه للفعل على ما تقدم من قولنا، كما يرتفع المبتدأ بإسنادك[6] الحديث[7] إليه، ولا يريدون أنّ للفعل تأثيراً في فاعله في الحقيقة[8]، وإنّما يؤثر الفعل في اللفظ الذي يعبر به عن[9] الفاعل لا في[10] المعنى الواقع تحته، وكذلك جميع

---

(١) ساقط من: س.

(٢) س: للضرب.

(٣) النسخ غير الأصل: دربة.

(٤) ساقط من: س.

(٥) س: المحدث.

(٦) س: بإسناد.

(٧) س: المحدث.

(٨) ينظر: «أسرار العربية»: (٧٩)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٢٦١)، و«الهمع»: (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٩) س: عند.

(١٠) الأصل: تكررت.

صناعة النحو إنّما تفيد المتعلم لها حكم الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني[1]، لا حكم المعاني[2] في أنفسها، ألا ترى أنّك تقول: مات زيد، فيكون زيد فاعلاً من طريق اللفظ، وإن كان مفعولاً من طريق المعنى، وكذلك تقول: ذكرت زيداً، ومررت بزيد، فيؤثر[3] العامل[4] في لفظ زيد بالنصب والخفض، والمعنى الواقع تحته لا تأثير للعوامل[5] فيه، وكذلك تقول: سبّح زيد ربّه، وعظّم عمرو خالقه، وتقول في إعرابه: زيد وعمرو فاعلان: وربَّه وخالقه مفعولان، وهذا عكس ما عليه المعنى، فصح بهذا كله أنّ الإعراب حكم لفظي لا معنوي، وقد نجد المعاني أيضاً مطابقةً للألفاظ التي يعبر بها، ألا ترى أنّا نقول: قام زيد، فيكون المعنى الواقع تحت هذه اللفظة فاعلاً، كما أنّ[6] اللفظة التي عبر بها عنه فاعلة، وتقول[7]: ضربت زيداً [٨٢/ أ] فيكون في نفسه الذي هو مفعول به قد وصل إليه التأثير من المعنى الذي هو فاعل، كما وصل تأثير أحدهما إلى الآخر من طريق اللفظ المعبّر به عنهما، وليس هذا قادحاً[8] فيما[9] قدمناه؛ لأنّ غرضنا من ذلك كلّه أن تعلم حكم الألفاظ، وكيف توقعها على المعاني، وتعبر بها عنها، وقد

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٣١).

(٢) (لا حكم المعاني): ساقط من: ج.

(٣) س، ج: فتؤثر.

(٤) ج: العوامل.

(٥) س، ج: للعامل.

(٦) (فاعلاً، كما أنّ): ساقط من: س.

(٧) س: وكذلك تقول.

(٨) من هنا ساقط من: ج، إلى آخر المسألة.

(٩) خ: في.

يؤثر الفاعل في نفسه، وإن كان قصده التأثير في غيره، فإنّ زيداً ربّما ضرب عمراً فألمت يده، وربّما أراد أن يرميه بسهم فعاد سهمه عليه فقتله.

وقد يؤثّر المفعول في الفاعل في وقت تأثير الفاعل فيه، وليس مراد النحويين في هذه المسألة شيئاً من هذين الوجهين الآخرين، وإنّما مرادهم ما قدمناه، وإنّما ذكرنا هذا ليتمَّ القولُ في هذا المعنى لا لنخبر عن جميع[1] هذه الوجوه في المسألة التي سألت عنها [فاعلم ذلك][2]

* * *

*** فصل:**

وأمّا سؤالك عن الفاعل من قولنا: ضرب زيد عمراً، أيرتفع باختراعه للفعل أم بإسناد [هذا][3] الحديث إليه، فكلا القولين قاله[4] النحويون[5]؟

والصحيح عندنا القول الثاني: وهو أنّ الفاعل إنّما يرفعه إسناد الحديث إليه على نحو ما يرتفع المبتدأ، فإنهما في الارتفاع بإسنادك الحديث إليهما سواء، وإن كانا يفترقان في أنّ عامل المبتدأ معنوي، وعامل الفاعل لفظي[6]، وإنّ حديث الفاعل المسند إليه [مقدم[7]

---

(١) (عن جميع): ساقط من: س.

(٢) من: و.

(٣) من: و، خ.

(٤) خ: قد قاله.

(٥) ينظر: «الأصول في النحو»: (١/ ٥٤)، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٧٥).

(٧) إذ لم يجوز جمهور النحاة تقديم الفاعل على فعله، إلّا بعض أهل الكوفة؛ وذلك لأن =

عليه[1]، وحديث المبتدأ المسند إليه][2] متأخر عنه، وغير ذلك مما ينفصلان [به][3] وهذا رأي أبي علي الفسوي، ونظيره ممن تعقب كلام النحويين، وحرّره، وممّا يدل على صحة ذلك قولنا: مات زيد، ومرض عمرو، ولم يقم أخوك، وتسميتنا كل واحد من هذه الأسماء فاعلاً في صناعة النحو، ولم يفعل واحد منهم شيئاً في الحقيقة، ويدلك على ذلك أيضاً حذفك الفاعل وإقامتك المفعول به مقامه، من نحو [قولك][4]: ضُرِبَ عمرو، فلو كان الفاعل إنّما يرفعه إحداثه للفعل، واختراعه له لم يجز ذلك، وهذا كلّه رأي أبي عليّ، والكلام فيه يطول إن ذكرنا حجج من قال بالقول الأول ونقضناها[5] عليهم، فنحن نتركه؛ لأنّ فيما ذكرناه كفاية في هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

* *

* **فصل:**

وأمّا السؤال الرابع، وهو قولك: كيف ترتيب الكلام في هذه المسألة؟ فإنّ هذه المسألة لها ثلاث مراتب[6]، فأحسنها أن تقول: ضرب زيدٌ عمراً، فتقدم

الفاعل والفعل منزلان منزلة الكلمة الواحدة. ينظر: «المقتضب»: (٤/ ١٢٨)، و«أسرار العربية»: (٧٩)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٢٧٢).

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) من: و، خ، س.

(٣) من: و، خ، س.

(٤) من: س.

(٥) س: نقضنا.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٨)، و«البديع في علم العربية»: (ج١/ ق١/ ٩٧).

الفعل، ثمّ الفاعل، ثمّ المفعول، والرتبة الثانية أن تقول: ضرب عمراً زيدٌ، فتقدم المفعول على الفاعل[1]، والرتبة الثالثة أن تقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً، فتقول[2]: [٨٣/ أ] عمراً[3] ضرب زيد، وهو أضعف المراتب الثلاث، وإنّما كان تقديم الفعل أولى؛ لأنّك بنيت الكلام عليه، وكان[4] تقديم الفاعل على المفعول أولى؛ لأنّه المعتمد عليه في إسناد الحديث إليه، ولأنّ الفعل لا يستغني عن فاعل[5]، وقد يستغني عن المفعول[6]، وأيضا فإنّ الفاعل قد يستتر في الفعل[7]، فلا يظهر نحو: [زيد][8] قام، ويتغير له آخر الفعل في قولك: قمت، وضربت، ولا يتغير آخر الفعل للمفعول في قولك: ضرَبَكَ، وقتَلَكَ[9]، وقد يقع حشواً في الفعل في قولك: يضربان، ويضربون، فلما كان كذلك، قبح أن يفرّق بين الفعل والفاعل بالمفعول أو غيره؛ لأنّهما قد حلّا محلّ الشيء الواحد[10]، وقد جاء الفصل

---

(١) (والرتبة الثانية... الفاعل): ساقط من: س.

(٢) الأصل: تكررت.

(٣) خ: عمرو. س: محمداً.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٧).

(٦) لأنّه فضلة. «الهمع»: (٣/ ١٣).

(٧) والاستتار على نوعين: جائز: وهو ما يمكن أن يرفع ظاهراً أو مضمراً بارزاً، وواجب: وهو ما لا يمكن أن يرفع ذلك. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩١١).

(٨) من: و، خ، س.

(٩) وعلة الإسكان عند اتصال الفعل بضمير الرفع لئلا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلّا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف. ينظر: «أسرار العربية»: (٨٠)، و«الهمع»: (١/ ١٩٧).

(١٠) ينظر: «أسرار العربية»: (٧٩ ـ ٨٠).

بين الفعل والفاعل مع ذلك في الكلام الفصيح، فمنه ما لا يجوز فيه إلّا الفصل؛ لعلل توجب ذلك، كقولهم: ضرب زيداً غلامه، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة: ١٢٤] فالفاعل ههنا لا يجوز فيه إلّا التأخير؛ لأنّه قد اتصل به ضمير يعود إلى المفعول، فإن قدمت[1] الفاعل ههنا على ما تقتضيه الرتبة[2]، كنت قد قدمت المضمر على الظاهر[3]، وذلك لا يجوز إلّا في الشعر كقوله[4] [من الطويل]:

٦٣ـ جزى ربُّهُ عَنِّي عديَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَد فعلْ

وقد ذهب قوم من النحويين أن الهاء في ربّه تعود على الجزاء، أي: جزاء رب الجزاء[5]، ودلّ (جزاء) عليه كما تقول: من كذب كان شرّاً له، فتضمر الكذب؛ لدلالة الكذب عليه، وعلى هذا تقول: ضربته زيداً، تريد: [ضربت][6] الضرب[7] زيداً،

---

(١) س: حدث.

(٢) الأصل: المرتبة، وما أثبته من: و، خ، س.

(٣) و: المظهر.

(٤) وهو أبو الأسود. «الديوان»: (١٦٢)، وقد وصف مثل هذا بأنّه من أقبح الضرورات، وهو على قبحه أجازه الأخفش، وابن جنّي. ينظر: «الخصائص»: (١/ ٢٩٥)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٥٢)، و«الهمع»: (٢/ ٢٣٠)، و«الخزانة»: (١/ ٢٧٧ ـ ٢٨١، ٢٨٧).

(٥) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٥٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ٧٦)، الأصل: جزا بالجزاء، وما أثبته من: و، خ، س.

(٦) من: و، خ.

(٧) س: ضرباً.

فلا ضرورة[1] في البيت[2] على هذا التأويل، وقد يفرق بين الفعل والفاعل بما فيه تأكيد للكلام، كقولك: قام والله زيد، وعلى ذلك ما أنشده ابن جنّي[3] من قول الشاعر[4] [من الطويل]:

٦٤ ـ وقد أدركَتْني والحوادثُ جمّةٌ أسنّةُ قومٍ لا ضعافٍ وعُزلِ

وقد يفصل بينهما بما لا تأكيد فيه، وذلك كلُّهُ[5] مجاز واتساع، وإنّما صار قولك: عمراً ضرب زيد، أضعف المراتب الثلاث؛ لأنّك قدّمت المفعول على الفعل الذي بني عليه الكلام، وعلى الفاعل الذي حكمه التقديم لفظاً، كما أنّه متقدم معنى[6]، ويدلّك على ضعفه جواز الرفع فيه بالابتداء إذا تقدّم، وإن كان لا ضمير في الخبر يعود عليه، وامتناع ذلك فيه إذا تأخر نحو ما أنشده سيبويه[7]

---

(١) س: فالضرورة.

(٢) س: العبث.

(٣) قال ابن جنّي: اعلم أنّ هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستكره عندهم أن يعترض به بين الفعل والفاعل. ينظر: «الخصائص»: (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٦).

(٤) البيت لجويرية بن بدر، وقيل حويرثة في مدح بني عجل. ينظر: «المسائل الحلبيات»: (١٤٦ ـ ٢٥٦)، و«العقد الفريد»: (٥/ ١٧٦)، وجاء بدل (أسنة) مخالب، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٣٢٨)، و«شرح شواهد المغني»: (٢/ ٨٠٧).

(٥) س: قولك كله.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٧٦).

(٧) «الكتاب»: (١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧)، وينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٧٦).

من قول أبي النجم العجلي[1] [من الرجز]:

٦٥ ـ قد أصبحت أُمُّ الخيار تدَّعي علَيّ ذنباً كُلُّه لم أصنعِ

[٨٣/ ب] فرفع (كله)[2] بالابتداء من غير ضرورة دعته إلى ذلك، ولو نصبه لم ينكسر الشعر، وكان النصب[3] الوجه؛ لأنّ الفعل الذي بعده لا ضمير فيه[4] يشغله عن العمل في كل[5]، ومثله كثير[6]، وقد حكي عن الكوفيين أنّهم قالوا: الرتبة أن يقال: زيد ضرب عمراً، وهذا ليس بصحيح[7]؛ لأنّك لو[8] قدمت: زيداً، صار مبتدأ، وإنّما كلامنا على الفاعل، فإذا أردت بالابتداء فللكلام[9] أيضاً

---

(١) قال أبو عمرو الشيباني: اسمه المفضّل بن قدامة، وقال ابن الأعرابي: اسمه الفضل، وهو من رجاز الإسلام الفحول المتقدمين، وفي الطبقة الأولى منهم، كان يحضر مجالس الخلفاء (ت١٣٠هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٧٣٧، ٧٤٥ ـ ٧٥٣)، و«الأغاني»: (١٠/ ١٥٧). والبيت في: «الديوان»: (٢٥٦)، و«معاني القرآن للأخفش»: (١/ ٢٥٢)، و«الأغاني»: (١٠/ ١٦٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٧٢)، و«الخزانة»: (١/ ٣٥٩، ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٣)، وقوله: العجلي: ساقط من: س.

(٢) و: كلا.

(٣) ساقط من: س.

(٤) ساقط من: و.

(٥) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٨٥، ١٣٧)، و«الخصائص»: (١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١)، و«نتائج الفكر»: (٤٣٦)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠).

(٦) (عن العمل... كثير): مطموس في: خ.

(٧) س: وليس هذا الصحيح.

(٨) و: إذا.

(٩) و: فالكلام.

ثلاث مراتب، أحسنها أن تقول: زيد ضرب عمراً، كما قالوا، ويلي[1] ذلك أن تقول: زيد عمراً ضرب، وبعد ذلك أن تقول: عمراً زيد ضرب، وهذه المرتبة أضعف المراتب [الثلاث][2] من وجهين:

ـ أحدهما: أنّك أخرت زيداً، وحكمه التقديم؛ لأنّ الكلام مبني عليه، وهو فاعل في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ، فحكمه أن يتقدم على المفعول، كما يتقدم الفاعل.

ـ والوجه الثاني: أنّ عمراً من صلة الخبر وتمامه، فإذا قدّمته على المبتدأ، وأخرت الفعل صار بعض الخبر مقدّماً [عليه][3] وبعضه مؤخراً، وهو مع ذلك جائز، يدلك على جوازه ما أنشده الفارسي[4] من قول الشماخ[5] [من الوافر]:

٦٦ ـ كلا يَومَي[6] طُوالَةَ وَصلُ أروى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَّحُ الظنونِ

---

(١) س: وكل.

(٢) من: و، خ.

(٣) من: و.

(٤) «المسائل الحلبيات»: (٢٥٦)، وينظر: «المحتسب»: (١/ ٣٢١)، و«الإنصاف»: (٦٢).

(٥) وهو معقل بن ضرار بن سنان بن أمامة، شاعر راجز مخضرم (ت نحو ٢٢هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٤٠، ١٢٣، ١٣٢)، و«العمدة»: (١/ ١١٠، ١٩٢).

والبيت في «الديوان»: (٣١٩)، و«الأضداد للأنباري»: (٢٠٦)، وقال الأنباري في معنى البيت: الظنون: القليلة الماء، أراد: وصل أروى ضعيف في كلا اليومين طوالة، فالبئر الظنون هي التي لا يوثق بمائها، كما لا يوثق بالوصل الظنون. و«الأمالي»: (٢/ ٣٠)، وطوالة: موضع ببرقان به بئر. ينظر: «معجم البلدان»: (٤/ ٤٥)، وقد أورد ياقوت البيت، وقوله: (من قول الشماخ): ساقط من: س.

(٦) س: يومين.

فقدّم (كلا) وهو من صلة ظنون الذي هو[1] خبر المبتدأ، فصار المبتدأ الذي هو الأصل متوسطاً بين جزأي خبره.

فإن قلت: من أين فرّ أبو عليّ[2] من أن يكون (كلا) ظرفاً للوصل، دون أن يكون ظرفاً لظنون، فلا يحتاج إلى ما ذكره من كون المبتدأ متوسطاً بين جزأي خبره، وذلك ممكن فيه سائغ؟

فالجواب: أنّ الوصل مصدر، والمصدر في مثل هذا مقدّر بأن الخفيفة والفعل[3] فلو جعل (كلا) ظرفاً للوصل، كان قد قدّم الصلة على الموصول، وذلك خطأ، وأيضاً فإنّ الشاعر لم يرد أنّ الوصل وقع في كلا اليومين، وإنّما وقعت[4] فيهما الظنة، فقد صحّ [بما ذكرناه][5] أنّ ما قاله الكوفيون إنّما يكون ترتيب هذه المسألة إذا كان زيد مبتدأً لا فاعلاً؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم على فعله، على أنّ الكوفيين[6] قد أجازوا تقديم الفاعل في الشعر، وأنشدوا[7] [من الرجز]:

---

(١) س: التي هي.

(٢) قال أبو علي: ألا ترى أنّ (كلا) من صلة (ظنون)، وأنّه لولا حسن تقديم (ظنون) ما جاز تقديم ما تعلّق به. «المسائل الحلبيات»: (٢٥٧).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: وقع.

(٥) من: و.

(٦) ينظر: «المغني»: (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و«الهمع»: (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٧) البيت للزباء، وقد وهم المبرد في نسبته إلى قصير صاحب جذيمة. ينظر البيت وقصته في: «أدب الكاتب»: (٢٠٠)، و«الكامل»: (٢/ ٦٠٩)، و«الخزانة»: (٥/ ١٩٣)، (٧/ ٢٩٥)، (١٠/ ٢٢٨)، و«شرح أبيات المغني»: (٧/ ٢٢١).

وقالوا: التقدير وئيداً مشيها[(١)]، وذلك خطأ عنـد[(٢)] البصريين[(٣)]، وزعـم بعضهم أنّ (وئيداً) حال تسد مسد الخبر[(٤)]، وشبّهه بقولهم: ضربنـي زيـدٌ قـائماً، وهذا[(٥)] أيضاً غير صحيح؛ لأنّه ليس مثله، وقيل: (وئيداً)[(٦)] حال مـن المشـي، والخبر محذوف، كأنّه قال مشيها وئيداً واقع، أو كائن، وهـذا أقـرب إلى الجـواز، [٨٤/ أ] ومن خفض (مشيها) جعله بدلاً من الجمال، ومن نصـبه فعـلى المصـدر، وإنّما فسـرناه على مذاهب الكوفيين، ومما تأولــه الكوفيـون عـلى تقديـم الفاعـل للضـرورة[(٧)] [على فعله][(٨)] قول علقمة[(٩)] [من الطويل]:

---

(١) أي على جعلها فاعلاً لـ (وئيداً)، وينظر في توجيـه البيـت: «شرح الجمـل لابـن عصـفور»: (١/ ١٥٩)، و«البسـيط في شرح الجمـل»: (١/ ٢٧٤)، و«المغنـي»: (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و«الهمع»: (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) (ما للجمال... خطأ عند): مطموس في: خ.

(٣) فالبصريون لا يجوزون تقدم الفاعل على فعله لأنّه كالجزء من الفعل. ينظر: «اللباب في علـل البنـاء والإعــراب»: (١/ ١٤٨)، و«شــفاء العليـل»: (٢/ ٤١٢)، و«الهمــع»: (٢/ ٥٤ ـ ٢٥٥).

(٤) الأصل: مسد الخبر المبتدأ.

(٥) و، خ: وهو.

(٦) و، خ: وهذا.

(٧) س: على الضرورة.

(٨) من: و، خ.

(٩) وهو علقمة بن عبدة الفحل، أحد شعراء الجاهلية المشهورين، وهو في الطبقة الرابعة =

٦٨ ـ فظـلّ لنـا يـومٌ لذيـذٌ بنعمـة[1] فَقُـلْ في مقيـلٍ نَحْسُـهُ متغيِّـبُ

تأوّله الكوفيون على معنى: في مقيل متغيب نحسه، ومن النحويين من يقول أراد ياء النسبة فخففها، كما قال النابغة[2] [من الكامل]:

٦٩ ـ وبذاك خبّرنا الغـدافُ الأسـودُ

أراد: الأسودي، وذلك أنّ الصفات تزاد فيها ياء النسبة مبالغة في الوصف،

من الجاهليين عند ابن سلام، توفي نحو (٢٠ق.هـ). ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ١٣٩)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢١٠)، و«خزانة الأدب»: (٣/ ٢٨٣)، و«الأعلام»: (٤/ ٢٤٧)، ولم أقف على البيت في ديوانه، وهو لامرئ القيس، ينظر: «ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري»: (١/ ٤٠١)، ولم أقف عليه في طبعة دار صادر، و«معاهد التنصيص»: (١/ ٣٥٦)، و«لسان العرب»: (غيب) (٦/ ٧٠٤)، قال ابن المنظور: وقال الفراء: المتغيب مرفوع، والشعر مكفأ، ولا يجوز أن يرد على المقيل، كما لا يجوز: مررت برجل أبوه قائمٍ، و«التاج»: (غيب) (٣/ ٥٠١).

(١) و، خ: نعيمه.

(٢) زياد بن معاوية الذبياني، وهو من الطبقة الأولى من الجاهليين. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٥١)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢٧٠)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٨)، والبيت في: «الديوان»: (٦٨)، وصدره:

زعـم البـوارحُ أنّ رحلتنـا غـداً

وقد اختلفت روايات هذا العجز، فجاء على رواية ابن السيد في: «معاني القرآن للفراء»: (٣/ ١٣٣)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ١٣٣)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ٢١)، وبرواية: وبذاك خبرنا الغراب الأسود، في: «الخصائص»: (١/ ٢٤١)، وفيه أيضاً برواية: وبذاك تنْعاب الغراب الأسود، وكذا في «لسان العرب»: (سنح) (٤/ ٧٠٣)، والغداف: الغراب.

فيقال: أحمر وأحمري[1]، وضيّاط وضيّاطي[2]، وأنشد ابن جني[3] [من الرجز]:

٧٠ـ قــــد عَلِقَــــتْ أحمــــر ضــــيّاطيّا

وقد يزيدونها في أسماء الفاعلين، وإن لم تكن صفات كقول العجاج[4] [من الرجز]:

٧١ـ والــــدهر بالإنســــان دَوّاري

أي: دوّار، وذهب بعضهم في بيت علقمة إلى أنّه أراد: نحسه متغيب عنّي، ثمّ حذف حرف الجر كحذفهم إيّاه في قولهم: أمرتك الخير، واستغفر الله ذنبك[5]، فلما حذف[6] (عن) ذهبت نون الوقاية التي تزاد في مني وعنّي وضربني، ونحو ذلك[7]، وبقيت ياء الضمير مفردة، فانكسر من أجلها آخر الاسم، كما تقول: هذا ثوبي، وجاء غلامي، وإلى نحو هذا ذهب أبو إسحاق،

(١) ينظر: «الخصائص»: (٣/ ١٠٤، ٢٠٥)، و«المنصف»: (٢/ ١٧٩)، و«الهمع»: (٦/ ١٧٤).

(٢) الضيّاط: المتبختر. «لسان العرب»: (ضيط) (٥/ ٥٤٨).

(٣) «سر صناعة الإعراب»: (١/ ٣٢٣)، وهو لسلمة بن الخرشب، كما في «مجالس ثعلب»: (٣٠٩)، والرواية فيه: قد زوِّجَتْ أحمر ضياطيّا.

(٤) «الديوان»: (٢٤٧)، وينظر: «البيان والتبيين»: (١/ ٢٠٩)، و«الأضداد»: (١٩٣)، و«شرح ديوان الحماسة للمرزوقي»: (٣/ ١٨١٨)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٤١)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٣٩)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٢٨٦)، وقد ذكر في بعض ما تقدم من المصادر أنّ الياء لا يراد منها النسب إذ المعنى دوّار، والياء للمبالغة.

(٥) س: ذنباً.

(٦) س: حذفنا.

(٧) خ: ذلك ونحو.

ولكنه لم يوضحه هذا الإيضاح، وزعم قوم أنّ النحس مرتفع بالمقيل، على حدّ قولك: مررت بقائم غلامه ظريف، وهذا يحكى عن علي بن سليمان الأخفش[1]، وهذا القول خطأ؛ لأنّ المقيل ههنا لا يخلو من أن يكون زماناً أو مكاناً[2]، أو مصدراً، فإن كان مكاناً أو زماناً لم يصح أن يرتفع به نحسه؛ لأنّ أسماء الأمكنة والأزمنة[3] لا تعمل شيئاً، وإنّما تعمل المصادر، وإن جعلت المقيل مصدراً فسد المعنى، وأوجبت[4] أنّ النحس ثابت حاضر فيه، والشاعر إنّما أراد أنّه لا نحس فيه.

* * *

* فصل:

وأما السؤال الخامس، وهو قولك: ما الأحكام التي يختص بها زيد دون عمرو في هذه المسألة؟

فالجواب عنه: أنّ كل فاعل في هذه المسألة وغيرها يختص [تفسيره][5] بعشرة أحكام[6]

---

(١) أبو الحسن، وهو الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ). «بغية الوعاة»: (٢/ ١٦١).

(٢) س: مكاناً أو زماناً.

(٣) (زماناً أو مكاناً... والأزمنة): مطموس في: خ.

(٤) ساقط من: س.

(٥) من: و، خ.

(٦) تنظر هذه الأحكام مجملة في: «شرح المفصل»: (١/ ٧٤ ـ ٨٣)، و«التذييل والتكميل»: (٦/ ١٧٣ ـ ١٨٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٣٢ ـ ١٣٥٣)، و«الهمع»: (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٦٢).

دون المفعول[1] [به][2]، فمنها[3] أنّ يلي الفعل، ومنها أن لا يتقدم عليه، ومنها أن يستتر في الفعل إذا تقدّم ذكره، ومنها أن يسكّن[4] له آخر الفعل الماضي إذا كان مضمراً نحو: ضربت وقلت، ومنها أن يكون واحداً، ولا يكون أكثر من واحد إلّا على سبيل الاشتراك، أمّا الأسماء المختلفة الألفاظ[5]، فيكون اشتراكها [٨٤/ ب] بحروف العطف، وأمّا الأسماء المتفقة الألفاظ فيكون اشتراكها[6] بالتثنية والجمع، سواء كان الجمع مسلماً أو مكسّراً، نحو قولك: جاء الزيدون، والمكسّر نحو: جاء الرجال، ولا يجوز[7] أن تقول: جاء زيد عمرو، فتجعل للفعل فاعلين فصاعداً على غير وجه الاشتراك [كما تجعل للفعل مفعولين وثلاثة وأكثر من ذلك على غير وجه الاشتراك][8] نحو قولك: أعلمت زيداً عمراً أخاك، ونحو ذلك.

ومنها أنّ الفعل مفتقر إلى الفاعل، لا يخلو منه، وقد يخلو من المفعول، ولا يفتقر إليه.

ومنها أنّ الفاعل قد يفرّق بين الفعل وإعرابه، وذلك[9] في الأفعال

---

(١) الأصل: الفعل، وما أثبته من: و، خ، س.

(٢) من: و، خ.

(٣) و: شطب عليها، وقد تكرر ذلك مع قوله: (ومنها) في المواضع الآتية.

(٤) س: يمكن.

(٥) ساقط من: خ.

(٦) (بحروف العطف... اشتراكها): ساقط من: س، خ.

(٧) و، خ: لا يصح.

(٨) من: س.

(٩) س: وذلك فعل.

المضارعة إذا قلت: يقومان ويقومون، ألا ترى أنّ النون هي إعراب الفعل، وقد وقعت بعد الضمير الذي هو الفاعل.

ومنها أنّ الفعل يقترن بالفاعل وحده، فيقوم منهما كلام مفيد، نحو: قام زيد، ولا يقوم منهما[1] كلام مفيد من فعل ومفعول حتى يكون هناك فاعل ظاهر أو مضمر.

ومنها أن العطف لا يحسن[2] عليه حتى يؤكد[3]، إذا كان مضمراً في[4] نحو: قمت[5] أنت وزيد، وخرجت أنا وعمرو.

ومنها أنّ التعجب إنّما يكون من الفاعل، ولا يكون من المفعول، ألا ترى أنّ فعل[6] التعجب منقول بالهمزة، ولا ينقل الفعل إلّا عن الفاعل، نحو: قام زيد وأقمته، وخرج عمرو، وأخرجته.

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه[7]، وبالله التوفيق[8]

* *

(١) ساقط من: و، خ، س.

(٢) س: يحق.

(٣) (حتى يؤكد): ساقط من: و، خ، س.

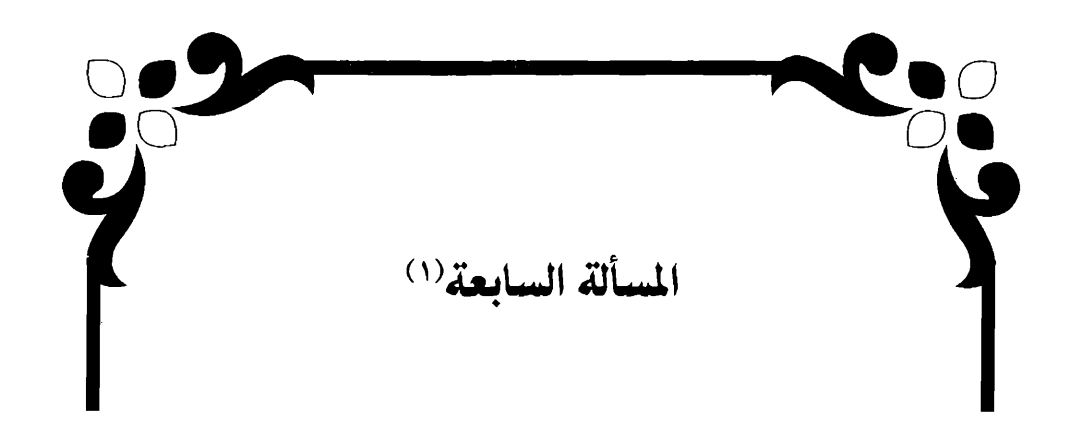
(٤) و، س: إذا كان مضمراً حتى يؤكد نحو.

(٥) س: قولك: قمت.

(٦) س: ياء.

(٧) و: من الجواب عما سألت عنه.

(٨) و، خ: والحمد لله، وبزيادة: تمت المسائل بحمد الله وعونه على يدي موسى بن مسعود الرحراي المليلي ليلة الجمعة في العشر الأخير من شهر رمضان المعظم عام ثلاثة وخمسين وخمسمئة. تم الكتاب بحمد الله مفضل، والصلاة والسلام على محمد النبي المرسل.



المسألة السابعة[1]

[قال الشيخ رضي الله عنه][2]: سألتني[3] ـ أدام عزتك، وحرس من النوائب حوزتك[4] ـ عن قول الناس لهذا الحبّ المشهور ـ حبّ الملوك[5] ـ وذكرت أنّ بعض أهل الأدب نازعك فيه، وأبى إلّا فتح[6] الميم[7]، وزعم أنّ ضمّها خطأ؛ لأنّ هذا الحبّ لا يختصّ بالملوك دون غيرهم من الناس، فلا معنى لإضافته إليهم، وما[8] الخطأ ـ أعزّك الله ـ ....

---

(١) وهي الرابعة في: و، خ. وهي غير موجودة في: ج.

(٢) من: و، خ.

(٣) س: سألت.

(٤) و، خ: سألتني أعزك الله...

(٥) ويوقع أهل المغرب والأندلس هذا الاسم على القراصيا، وهي معروفة عند بلاد الشرق والروم وديار مصر، وبعض الناس يوقعونه على حبّ الصنوبر الكبار. ينظر: «تفسير كتاب دياسقوريدوس في الأدوية المفردة»: (١٤٨)، و«تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»: (١١٥).

(٦) س: الفتح.

(٧) ساقط من: س.

(٨) س: وأما.

إلّا ما قال؛ لأنّه قد جمع الغلط في الاشتقاق[1]، والغلط في الإعراب معاً.

أمّا الغلط [2] في الاشتقاق، فإنّه إذا فتح الميم كان اسم مفعول من (لاك الشيء يلوكه) سمّي بذلك؛ لأنّه يُلاك، وهذا غير صحيح؛ لأنّ (لوك)[3] إنّما يستعمل في ما يمضغ ويدار في الفم مرّة بعد مرّة، وليست هذه الصفة موجودة في هذا الحبّ، وكذلك قال صاحب «كتاب العين»[4]: اللوك مضغ الشيء الصُّلْبِ وإدارته في الفم وأنشد [من الطويل]:

٧٢ـ وَلَوْكُهم جَذْلَ الحصَى بشفاههم كأنّ على أكتافهم فِلَقاً صَخْرا

وقال أبو العبّاس المبرّد في الكامل[5]: يروى أنّ أحيحة بن الجُلَاح[6] الأنصاري، [٨٥/ أ] وكان يُبَخَّل، كان إذا هبّتِ الصّبا طلع من أُطُمِهِ فنظر إلى ناحية هبوبها، ثمّ يقول: هُبِّي هبوبك، فقد أعددت لك ثلاثمئة وستين صاعاً من عجوة، أدفع إلى الوليد منها خمس تمرات، فيردّ عليّ منها ثلاثاً، أي: لصلابتها بعد جهد[7] ما يلوك منهن اثنتين.

---

(١) الأصل: تكرر.

(٢) س، و، خ: الخطأ.

(٣) خ، س: اللوك.

(٤) «العين»: (لوك) (٥/ ٤٠٦)، و«تهذيب اللغة»: (لوك) (١٠/ ٣٧٢)، و«اللسان»: (لوك) (٨/ ١٥٩).

(٥) «الكامل»: (٢/ ٩٦٠).

(٦) ابن الحَريش الأوسي أبو عمرو، شاعر جاهلي من دهاة العرب وشجعانهم، وكان سيّد الأوس في الجاهلية. «خزانة الأدب»: (٣/ ٣٥٧)، و«الأعلام»: (١/ ٢٧٧).

(٧) ساقط من: س.

وروى[1] ابن القوطية[2] في الأفعال[3]: لاكَ الشيء لوكاً: مضغه، وفيه صلابة، وقال ذو الرّمة[4] [من الطويل]:

٧٣ـ كأنّ على أنيابها كُلَّ سُدْفَةٍ صياحَ البوازي من صريفِ اللوائكِ

وصف إبلاً تحكُّ أنيابها بعضاً[5] ببعض فتصرف ـ أيّ: تصوّت[6] ـ وشبّه ضرب أنيابها إذا لاكت بعضها ببعض بصياح البازة[7]، وقال أبو تمام الطائي[8] يصف الخيل [من الخفيف]:

٧٤ـ في مقامٍ تلوكها الحربُ فيه وهي مُقَوَّرةٌ[9] تلوكُ الشكيما

---

(١) خ، و، س: حكى.

(٢) محمد بن عمر بن عبد العزيز، أبو بكر الإشبيلي، والقوطية نسب إلى القوط، كانوا في الأندلس قبل الإسلام أيام إبراهيم (ت٣٦٧هـ). «جذوة المقتبس»: (١١٧)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١٨٦)، و«البلغة»: (١٦٩).

(٣) «الأفعال»: (٢٥١).

(٤) «الديوان بشرح الخطيب التبريزي»: (٥٧٧)، والرواية فيه: (أنيابه)، وينظر: «الكامل»: (٢/ ١٠٢٣).

(٥) ساقط من: س.

(٦) قال الخليل: والتصريف: صوت ناب البعير حين يصرف، إذا حَرَق أحَدَهما بالآخر. «العين»: (صرف) (٧/ ١١٠)، وينظر: «اللسان»: (صرف) (٥/ ٣٢١).

(٧) س: البرادة.

(٨) «الديوان بشرح الخطيب التبريزي»: (٢/ ١١٤)، والرواية فيه (في مكَرٍّ)، وقال في معنى مقوّرة: ضامرة.

(٩) س: معوة.

والشكيم: الحديدة التي تدخل في فم الفرس من اللجام[1]، فهذا كلّه يبيّن لك أنّه لا وجه لوصف هذا الحبّ بأنّه يلاك.

وأمّا الخطأ من جهة الإعراب: فلأنّه إذا فتح الميم صار المَلوك صفة من الصفات، فلزمه أن يقول: الحبّ المَلوك، فإذا قال: حبُّ الملوك، أضاف الموصوف إلى صفته، فإن قال: قد حكي عن العرب أشياء أضيفت فيها الموصوفات إلى صفاتها، نحو قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع[2]، فما الذي يمنع[3] من أن تجعل من هذا الباب؟

قيل له[4]: يمنع من ذلك شيئان:

ـ أحدهما: أنّ هذا الباب موقوف على السماع، لا يجوز القياس عليه[5]، فلو صحت عندنا رواية، أو ورد سماع ـ بفتح الميم ـ لجعلناه من هذا النوع[6]، فإذا عُدمنا السماع حملناه[7] على ما يستعمل الجمهور، ولم نعدل عنه إلى شيء فاسد في القياس؛ لأنّ إضافة الموصوف إلى صفته خطأ.

ـ والثاني: أنّا إن[8] جعلناه من هذا الباب على ما أراده هذا المخالف لنا

---

(١) «العين»: (شكم) (٥/ ٣٠٠)، و«اللسان»: (شكم) (٥/ ١٧٢).

(٢) ينظر: «تكملة إصلاح ما تغلط به العامة»: (٤٨)، و«شرح المفصل»: (٣/ ١٠).

(٣) ساقط من: س.

(٤) ساقط من: س.

(٥) «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٠٦)، وينظر: «بدائع الفوائد»: (١/ ٢٨).

(٦) س: الباب.

(٧) س: جعلناه.

(٨) ساقط من: س.

لزمنا أن نجعل المَلوك صفة لموصوف محذوف، تقديره: حبّ الطعام المَلوك ونحو ذلك؛ لئلا يلزمنا إضافة الموصوف إلى صفته كما قال النحويون في قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع: إن تقديرهما: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد اليوم الجامع[1]، وإذا قدرنا هذا التقدير لزمنا أن نطالب بالعلة التي لها أضيف هذا الحبّ إلى الطعامَ الملوك دون غيره من أنواع الحبوب، ولزم هذا المخالف من تخصيصه هذا الحبّ بالإضافة إلى الطعام الملوك، دون[2] سائر الحبوب[3]، مثل الذي ألزمنا في إضافته إلى المُلوك دون سائر الناس[4]، فقد فرّ من شيء ووقع [٨٥/ أ] في مثله، مع ارتكاب القياس الفاسد، ومخالفة السماع، ولزمه مع هذا كلّه أن يقال له: ما وجه إضافته إلى الطعام المَلوك، وليس هذا الحبُّ مما يلاك؟

فإن قال قائل: فما الوجه في إضافته إلى الملوك دون غيره وليس مختصّاً بهم؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ هذا[5] السؤال لا يلزم؛ لأنّ العرب تسمّي الشيء باسم مشتق[6] من معنى موجود فيه، ولا تسمي غيره بذلك الاسم، وإن وجد فيه

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٠٨٦).

(٢) س: الملوك والحبوب دون...

(٣) (دون سائر الحبوب): ساقط من: س.

(٤) وهم السُّوقَةُ، وسُمُّوا سُوقة؛ لأنّ الملكَ يسوقهم فينساقون له. «الزاهر»: (١/ ٦٤٠)، و«تكملة إصلاح ما تغلط به العامة»: (٥٥ ـ ٥٦)، وقوله: (ألزمنا... الناس): تكرر في الأصل، والناس: ساقط من: س.

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: س.

ذلك المعنى؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى أن تصير[1] الأشياء الكثيرة شيئاً واحداً فيرتفع البيان، ألا ترى أنّهم قد سمّوا بعض النجوم: سماكاً[2]؛ لسموكه، وهو ارتفاعه، وسمّوا بعضها: دَبَرانا؛ لأنّه يَدْبُر الثريا، ولا يلزم من ذلك أن يقال لكل شيء ارتفع: سماك، ولا لكل شيء دبر شيئاً [آخر][3] دبران، وهذا كثيرٌ جداً[4]، يقف عليه من صرف اهتباله[5] إليه.

ـ والوجه الثاني: أنّه غير ممتنعٍ أن يكون بعض الملوك في ما مضى من الزمان مولعاً بهذا الحبّ مؤثراً له على غيره؛ فنسب إلى الملوك من أجله، ولزمه هذا الاسم وعرف به، كما قيل: شقائق النعمان[6]، فنسبت إلى النعمان بن المنذر اللخمي[7]؛ لأنّه كان رأى منها روضة فأعجبته، فجعلها حمى لا يُقْرب؛ فعرفت به إلى يومنا هذا، وقد يسمى الشيء باسم ما؛ لعلة توجب ذلك في بعض الأوقات، ثمّ ترتفع العلة، ويبقى الاسم كما قالوا في رمضان: إنَّه سمي بذلك لشدة التهاب

---

(١) س: تصير لنا.

(٢) س: سماك.

(٣) من: و، خ.

(٤) تقدم توثيقه في المسألة الأولى من الكتاب.

(٥) الاهتبال: الاغتنام والاحتيال والتحيّن وطلب الفرصة في الشيء. ينظر: «المحيط في اللغة»: (هبل) (٣/ ٤٩٢)، و«اللسان»: (هبل) (٩/ ٢١).

(٦) نبت، واحدتها شقيقة، سميت بذلك لحمرتها على التشبيه بشقيقة البرق. ينظر: «العين»: (شقّ) (٥/ ٨)، و«اللسان»: (شقق) (٥/ ١٥٨).

(٧) أبو قابوس ملك الحيرة، وليها اثنتين وعشرين سنة من قبل الفرس في الجاهلية بعد موت أبيه، وكان شجاعاً كثير الغارات. ينظر: «الكامل في التاريخ» (١/ ٣٨١)، و«الأعلام» (٨/ ٣٥).

الرمضاء فيه، وإن جمادى سمي بذلك[1] لجمود المياه فيه، وإنَّ المحرم سمي بذلك[2] لتحريم القتال فيه[3]، ثم ارتفعت[4] الأسباب التي وقعت التسمية من أجلها، وبقيت الأسماء، وهذا كثير، فقد تبين لك[5] بما أوردناه ضعف قول هذا المخالف للجمهور، وأنّه اختار ما ليس بمختار، ولا مشهور، [وبالله التوفيق][6]

* * *

(١) ساقط من: س.

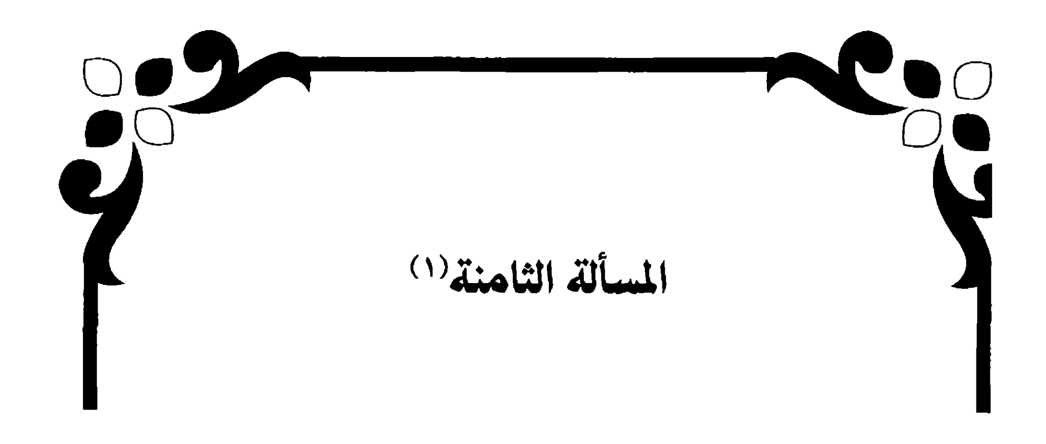
(٢) ساقط من: س.

(٣) ينظر: «الأزمنة وتلبية الجاهلية»: (٣٧)، و«الزاهر»: (٢/ ٨٩ ـ ٣٩٠).

(٤) و، خ: ثم أن تقع.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) من: و، خ، وهو مطموس في: س.



المسألة الثامنة(١)

[قال الشيخ ﷺ](٢): سألت [وفقنا الله وإيّاك](٣) لِمَ أبدلوا التاء من الياء(٤) في (أسنتوا)(٥) وإنّما المعروف إبدالها من الواو في(٦) نحو (تراث، وتجاه)(٧)، والقول عندي في ذلك أنَّهم ضمّنوه معنى التخصيص، فلو استعملوه في غير هذه اللفظة لدخله معنى العموم، وفي ذلك نقض الغرض الذي قصدوه، ومعنى التخصيص

---

(١) وهي المسألة الخامسة في: و، خ. وهي غير موجودة في ب.

(٢) من: و، خ.

(٣) من: و، خ.

(٤) و،س: الهاء، وقد تكرر هذا غير مرة، وما أثبته هو الصواب، ويدل عليه توجيه المؤلف وأمثلته. وينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)؛ لأن أصل الكلمة يائي.

(٥) تقول العرب: أسنت القوم وأسنتوا: إذا أقحطوا. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)، و«كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ»: (٢٧)، و«الروض الأنف»: (٢/ ٥٨)، و«التاج»: (سنى) (٣٨/ ٣١٨).

(٦) س: وهي

(٧) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)، و«علل النحو»: (٢١٣ ـ ٢١٤)، و«سرّ صناعة الإعراب»: (١/ ١١٦، ١٦١، ١٦٢)، و«المناهج الكافية»: (٥٠٣).

الرمضاء فيه، وإن جمادى سمي بذلك[1] لجمود المياه فيه، وإنَّ المحرم سمي بذلك[2] لتحريم القتال فيه[3]، ثم ارتفعت[4] الأسباب التي وقعت التسمية من أجلها، وبقيت الأسماء، وهذا كثير، فقد تبين لك[5] بما أوردناه ضعف قول هذا المخالف للجمهور، وأنّه اختار ما ليس بمختار، ولا مشهور، [وبالله التوفيق][6]

* *

(١) ساقط من: س.

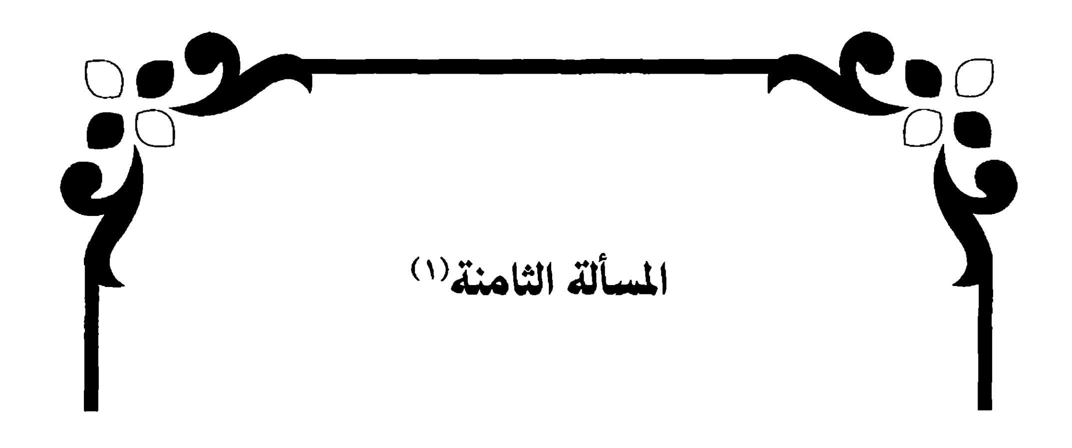
(٢) ساقط من: س.

(٣) ينظر: «الأزمنة وتلبية الجاهلية»: (٣٧)، و«الزاهر»: (٢/ ٨٩ ـ ٣٩٠).

(٤) و، خ: ثم أن تقع.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) من: و، خ، وهو مطموس في: س.



المسألة الثامنة(١)

[قال الشيخ ﷺ](٢): سألت [وفقنا الله وإيّاك](٣) لِمَ أبدلوا التاء من الياء(٤) في (أستنوا)(٥) وإنّما المعروف إبدالها من الواو في(٦) نحو (تراث، وتجاه)(٧)، والقول عندي في ذلك أنّهم ضمّنوه معنى التخصيص، فلو استعملوه في غير هذه اللفظة لدخله معنى العموم، وفي ذلك نقض الغرض الذي قصدوه، ومعنى التخصيص

---

(١) وهي المسألة الخامسة في: و، خ. وهي غير موجودة في ب.

(٢) من: و، خ.

(٣) من: و، خ.

(٤) و،س: الهاء، وقد تكرر هذا غير مرة، وما أثبته هو الصواب، ويدل عليه توجيه المؤلف وأمثلته. وينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)؛ لأن أصل الكلمة يائي.

(٥) تقول العرب: أسنت القوم وأسنتوا: إذا أقحطوا. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)، و«كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ»: (٢٧)، و«الروض الأنف»: (٢/ ٥٨)، و«التاج»: (سنى) (٣٨/ ٣١٨).

(٦) س: وهي

(٧) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٩)، و«علل النحو»: (٢١٣ ـ ٢١٤)، و«سرّ صناعة الإعراب»: (١/ ١١٦، ١٦١، ١٦٢)، و«المناهج الكافية»: (٥٠٣).

الذي أشرنا إليه أنّهم خصّوا بهذه اللفظة[1] الجدب دون الخصب.

فإن قيل: ولِمَ خصّوا بذلك الجدب دون الخصب؟ وهلّا كان مستعملاً فيهما معاً، أو في الخصب دون الجدب؟ فالذي يمنع من ذلك أنّهم لو استعملوه فيهما معاً لبطل معنى [٨٦/ أ] التخصيص لدخول معنى العموم فيه باستعماله في شيئين، وكان الجدب أولى بذلك من الخصب لأمرين:

ـ أحدهما: أنهم قصدوا تعظيم أمر الجدب، والشيء إذا عظم فربّما خُصِّص بذكر لا يكون لغيره، كقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[الرحمن: ٦٨][2]

ـ والثاني: أنّ (أسنتوا) مشتق من (السنة)، والسنة: اسم يختصّون به القحط، فعرض للفعل من الاختصاص ما عرض للاسم[3]، ويجوز أن يقال: إنّ التاء في (أسنتوا) لما كانت بدلاً من ياء، والياء بدل[4] من واو[5] ضُعِّفت كما[6] ضعِّفت التاء[7] في القسم حين كانت فرع فرع، فلم تستعمل إلّا في وجه واحد،

---

(١) ساقط من: و.

(٢) وخصّ النخل والرمّان بإعادة ذكرهما، وقد دخلا في الفاكهة؛ للإشارة إلى فضلهما؛ وذلك لأنّ النخل ثمره فاكهة وطعام، والرّمان فاكهة وعلاج. ينظر: «تهذيب اللغة»: (رمن) (١٥/ ٢١٦)، و«زاد المسير»: (٨/ ١٢٤)، و«البحر المحيط»: (٨/ ٩٨).

(٣) ينظر: «الكشاف»: (٢/ ٤٩٣)، و«المخصص»: (١٠/ ١٦٧)، و«اللسان»: (سنه) (٤/ ٧٢١)، و«الكليات»: (٤٩٨).

(٤) س: بدلاً.

(٥) (إن الثاني... واو): مطموس في: س.

(٦) «ضعفت كما»: ساقط من: س.

(٧) و: بالتاء.

كما استعملت التاء في القسم في وجه واحد[1]، لأنها لو استعملت في أكثر من نوع [2] واحد كان ذلك نوعاً من التصرّف، وتصرّف الشيء [3] يدل على قوته[4]، والقوة تناقض الضعف؛ فلا تجتمع معه.

فإن قيل: وما الدليل على أن[5] التاء في (أسنتوا) بدل من ياء دون أن تكون بدلاً من واو أو من[6] هاء لأنّ أصل (سنة): سنوة، أو سنهة؛ لقولهم في الجمع: سنوات وسنهات[7]؟

فالجواب[8]: أنّا إنّما حكمنا بأنّها [بدل][9] من ياء دون الواو الظاهرة في سنوات؛ لأنّ الفعل إذا تجاوز ثلاثة أحرف، وكان ممّا لامه واو، رجع إلى الياء، نحو أغريت وادعيت[10]، ولم نقل إنّها بدل من الهاء الظاهرة في سنهات لأمرين:

---

(١) وهو الدخول على لفظ الجلالة (الله). ينظر: «علل النحو»: (٢١٣ ـ ٢١٤)، و«شرح جمل الزجاجي لابن خروف»: (١/ ٥٠١)، و«شرح المفصل»: (٩/ ٩٩).

(٢) و، خ: وجه.

(٣) س: بزيادة: من نوع واحد.

(٤) لذلك كانت الأدوات الأصول في أبوابها أكثر قابلية للتصرف. ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٠٩)، (٤/ ١٠٦)، (٦/ ١١٥)، (٧/ ١٢٤)، (٨/ ١١٠)، و«رصف المباني»: (١٤٣)، و«شرح التصريح»: (١/ ٢٥٤).

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: و، خ.

(٧) ساقط من: س، وينظر: «لسان العرب»: (سنه) (٤/ ٧٢٠).

(٨) خ: مطموس.

(٩) من: و، خ.

(١٠) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٣٩٣)، و«إيجاز التعريف في علم التصريف»: (٣٢)، و«المناهج الكافية»: (٨٨).

ـ أحدهما: أنّا لم نرَ[1] التاء أبدلت من الهاء في غير هذا، فنقيس هذا عليه[2]

ـ والثاني: أنّه لم يسمع من العرب في تصريف الفعل من السنة: أسنهوا، وإنما قالوا: أسنتوا[3]، فجاء الفعل مستعملاً من لغة من جعل اللام واواً دون لغة من جعلها هاءً، ولم يكن بمنزلة قولهم[4]: سانهت وسانيت[5] المستعملين جميعاً، ولو قال قائل في أسنتوا: إنّ التاء بدل من الواو كالتي في (تراث)، وإنّ إبدالها[6] تاءً منع قلبها ياءً، وإعلالها، كما منع الاعتلال في (احْواوَى)[7] من إدغام المثل في المثل[8] الذي هو المستعمل في مثل هذا الموضع لكان قولاً قويّاً، وكان أولى من حمل الشيء على الشذوذ، وإخراجه عن النظائر، ألا ترى أنّ العجاج لما أبدل الياء جيماً في[9] قوله[10] [من مشطور الرجز]:

---

(١) و: نجد.

(٢) س: عليه هذا.

(٣) و، خ: أسنوا.

(٤) ساقط من: س.

(٥) س: سانية وسانهة، وينظر: «لسان العرب»: (سنة) (٤/ ٧٢٠).

(٦) (في تراث وإنّ إبدالها) ساقط من: س.

(٧) احواوى يحواوي احويواءً، لغة في: حَوِيَ الفرس يحوى: وهو السواد إلى خضرة، ينظر: «التاج»: (حوو) (٣٧/ ٤٩٥).

(٨) (في المثل): ساقط من: س.

(٩) س: نحو.

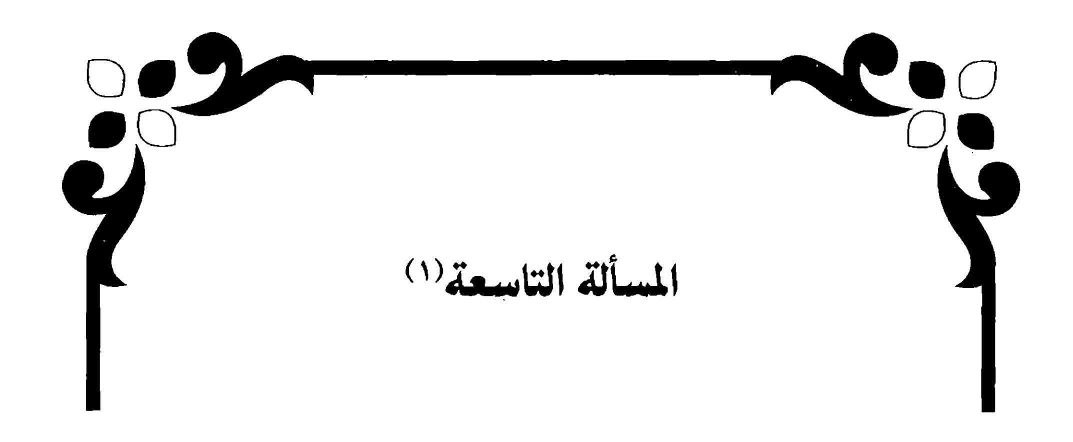
(١٠) «الديوان»: (٣٩٣)، وينظر: «التمام في تفسير أشعار هذيل»: (١٣٣)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ٥٠).

٧٥ـ حتـــــى إذا مـــــا أمســــجت وأمســــجا

منع ذلك من الإعلال الذي حكمه أن يكـون في الـلام المعتلـة إذا قلـت: أمست، وأمسى، [وبالله التوفيق][١]

❊

(١) من: و، خ.



المسألة التاسعة[1]

[قال الشيخ رضي الله عنه][2]: سألتني، أعزّك الله بتقواه، ووفّق جميعنا[3] لما يحبه[4] ويرضاه، عن قول رسول الله ﷺ: «رأيت النار فلم أرَ كاليوم منظراً [٨٦/ ب]، ورأيت أكثر أهلها[5] النساء[6]»، وعن قوله: «يا نساءَ المؤمناتِ»[7]، وعن قوله:

---

(١) وهي المسألة السادسة في و، خ. وغير موجودة في: ج.

(٢) من: و، خ.

(٣) و، خ: ووفقنا الله وإيّاك، س: سألت، أعزّك الله بتقواه وبلغك ما تؤمله وتهواه، ووفق جميعنا.

(٤) ساقط من: خ، و.

(٥) و، س: أكثرها، وما أثبته هو نص الصحيح، وسيأتي تخريجه.

(٦) الحديث مقتطع من حديث يطول ذكره في باب صلاة الكسوف جماعة، وقد سأله الصحابة رضوان الله عليهم بعد صلاتهم، فقالوا: يا رسول الله، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك، ثمّ رأيناك كعكعت؟ قال ﷺ: «إنّي رأيت الجنة فتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، وأريت النار فلم أر منظراً كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء...
«شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٣/ ٣٩ ـ ٤٠)، و«صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٩٠٧) (٦/ ٢٢١)، و«فتح الباري»: حديث (١٠٥٢)، (٢/ ٦٦٦).

(٧) ونصّه عن أبي هريرة قال: قال النبي عليه السلام: «يا نساء المؤمنات، لا تحقرن جارة =

«فيما سقت السماء والعيون، والبعلِ العشرُ»[1]، وقد أجبتك عن ذلك بما رأيت أنّه يوافق مرادك ويطابق اعتقادك، إن شاء الله.

أمّا قوله ﷺ: «فلم أرَ كاليوم منظراً»[2] فإنّه بمنزلة قول العرب: ما رأيت كاليوم رجلاً[3]، وهو كلام فيه لبس وإشكال، ويصحّ فيه للسائل اعتراض وسؤال؛ لأنّ الرجل والمنظر لا يصح تشبيههما باليوم، ولكنه كلام خرج مخرج كلام العرب في محاوراتها، وجرى مجرى ما تستعمله في مجازاتها، والنحويون[4] يقولون: معناه[5]: ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلاً، ولم أرَ كمنظرٍ رأيته[6] اليوم

لجارتها ولو فرسن شاة». «مسند أبي داود»: حديث (٢٤٣٥) (٤/ ٧٨)، و«شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٩/ ٢٢٢)، و«صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (١٠٣٠) (٧/ ١٢٢)، و«فتح الباري»: حديث (٢٥٦٦) (٥/ ٢٣٣)، ولفظه: «يا نساء المسلمات...

(١) «الموطّأ»: (٢/ ٣٨٠)، و«المنتقى»: (٢/ ١٥٧)، و«الموافقات»: (٣/ ١٦٢)، وبلفظ قريب في: «المعجم الأوسط» حديث (٤٩٤٣) (٥/ ١٦٠)، و«صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٩٨١) (٣/ ٥٩)، و«فتح الباري»: حديث (١٤٨٣) (٣/ ٤٢٤)، و«عقود الزبرجد»: حديث (٥٨٧) (٢/ ٢٤)، وقد نقل الإمام السيوطي المسألة عن «المسائل والأجوبة»، و«تحفة الأحوذي»: حديث (٦٣٩) (٣/ ٣٩).

(٢) (ورأيت أكثر... منظراً) ساقط من: و، خ.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٩٣).

(٤) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، و«مجالس ثعلب»: (١/ ٢٦٦)، و«شرح المفصل»: (٢/ ١١٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٠٥).

(٥) ساقط من: س.

(٦) ساقط من: س.

منظراً[1]، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، بمنزلة قول الله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[الأعراف: ٦٣] أي: على لسان رجل منكم[2]، وقوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[البقرة: ١٩٧].

أي: أشهر الحجّ أشهر معلومات[3] من الكتاب[4]، ولا بدّ من تقدير هذه المحذوفات؛ لأنّ الذكر لم يجئ على الرجل، وإنّما جاء على لسانه، ولأنّ الحجّ ليس بالأشهر، وجازت إضافة الرجل والمنظر إلى اليوم لوجودهما فيه، كما يضاف الشيء إلى ما يلتبس به ويتصل، ونظيره قول جرير[5] [من الكامل]:

٧٦ـ يا صاحبيّ دنا الرحيلُ فسيرا ... لا كالعشية زائراً ومزورا

والزائر والمزور لا يصح تشبيههما بالعشية، وإنّما المعنى: لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها، وفي المنظر وجهان:

ـ أحدهما أن يريد المكان المنظور إليه[6]؛ لأنّ المنظر يكون المكان، ويكون مصدر نظر[7]،

---

(١) الأصل: بزيادة: منظراً وتلخيصه: ما رأيت كرجل اليوم رجلاً، ولم أرَ كمنظر اليوم منظراً.

(٢) «الكشاف»: (٢/ ٤٥٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ١٨٢).

(٣) «جامع البيان»: (٣/ ٤٤٣)، و«الكشاف»: (١/ ٤٠٥).

(٤) (من الكتاب) ساقط من: و، س.

(٥) «الديوان»: (٢٢٣)، والرواية فيه: دنا الرواح، وينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٩٣)، و«مجالس ثعلب»: (١/ ٢٦٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٠٨٧)، و«الخزانة»: (٤/ ٩٥).

(٦) ساقط من: و.

(٧) و، س: المصدر نظراً.

كقوله[1] [من الطويل]:

٧٧ـ نَظَرْتَ فَلَم تَنْظُر بعينيكَ مَنْظَرا

أي: نظراً[2] ينفعك.

ـ والوجه الثاني: أن يريد بالمنظر الشيء المنظور إليه، فيكون من المصادر الموضوعة موضع المفعولات، كقولهم: درهم ضربُ الأمير، وثوب نسج اليمن[3]

وأمّا قوله: «فرأيت أكثر أهلها النساء»، فقد تنازع الناس في معناه قديماً[4]؛ فذهب قوم إلى أنّ الرؤية ههنا رؤية عِلْم[5]، واحتجوا بأنّها قد تعدّت إلى مفعولين، ورؤية العين إنّما تتعدّى إلى مفعول واحد[6]، وأنكر ذلك أهل السنة[7]، وقالوا:

---

(١) البيت لامرئ القيس، «الديوان»: (٩٣)، وصدره:

فلما بدت حوران في الآل دونها

و«شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ٩٩٣)، و«خزانة الأدب»: (٨/ ٥٤٧).

(٢) و، خ: منظراً.

(٣) س: الأمير. وينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٦)، قال ابن يعيش: والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً، نحو: ضرب الأمير، أي: مضروبه، وخلق الله، أي: مخلوقه، وينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢٢٨٧).

(٤) س: ثبت في الحاشية: وحديثاً.

(٥) س: العلم.

(٦) ينظر: «المسائل الحلبيات»: (٦٣)، و«التعليقة»: (شرح المقرب) (١/ ٤٧٣)، و«الهمع»: (٢/ ٢١٧).

(٧) «التعليق على الموطأ»: (١/ ٢٢٠)، والمسألة بتمامها فيه.

[إنها هي رؤية عين، قالوا][1] ومساق الكلام يدل على ذلك؛ لأنّه قال: «ورأيتُ النّار فلم أر كاليوم منظراً»، فعدّى الرؤية إلى مفعول واحد، وكذلك في صلاة الكسوف[2]، وفي هذا الحديث عندنا ثلاثة أوجه[3]:

ـ أحدها: أن تكون الرؤية ههنا بمعنى الظنّ، وذلك لائقٌ بمعنى هذا الحديث جرّاً على أنّه[4] قال: أبصرت [٨٧/ أ] النار فظننت أكثر أهلها[5] النساء؛ لكثرة ما رأيت[6] فيها[7] منهنّ، والعرب[8] تستعمل الرؤية بمعنى الظنّ، وبمعنى العلم، قال الله[9] تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[المعارج: ٦ ـ ٧] فالرؤية الأولى في هذه الآية ظنّ، والثانية[10] عِلْم، كأنّه قال: إنّهم يظنونه بعيداً، ونعلمه قريباً[11]

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) لأنّ الحديث جاء فيها، وقد تقدّم تخريجه.

(٣) أشار النووي إلى إعراب الحديث في شرحه له، وينظر: «التعليق على الموطّأ»: (١/ ٢٢٠ـ٢٢١).

(٤) الأصل، س: جداً كأنه، وما أثبته من: و، خ.

(٥) و، خ: أكثرها النساء، وذلك موافق لبعض الروايات.

(٦) و: من.

(٧) خ: فيهما.

(٨) خ: والرؤية.

(٩) ساقط من: و.

(١٠) خ: والرؤية الثانية.

(١١) ينظر: «جامع البيان»: (٣/ ٢٥٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ٢١٠٢)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٩/ ٣٥٧).

ـ والوجه الثاني: أن تكون بمعنى العلم، ولا يخرجها ذلك عن رؤية العين كما ظنّ من أنكر ذلك من أصحابنا، ويكون المعنى: أنّه لما رأى بعينه[1] علم حينئذٍ وتحقق أنّ أكثر أهلها النساء، وهذا كالرجل تقع عينه على الشيء، فيكون ذلك سبباً لأن يعلم حقيقته، فهذا تأويل صحيح بعيد عمّا توهمه[2] من ظنّ أنّه إذا جعلها رؤية علم فقد وافق المعتزلة[3].

ـ والوجه الثالث: أن تكون رؤية عين، ويجعل (النساء) بدلاً من (أكثر)، فيكون بمنزلة قول القائل: رأيت الرجل زيداً؛ لأنّ البدل يحتاج إلى المبدل منه، كاحتياج أحد المفعولين في باب العلم إلى المفعول الثاني، كأنّه قال: فرأيت النساء اللواتي هنّ أكثر أهل النار[4].

وأمّا قوله، ﷺ: «يا نساءَ المؤمنات» فإنّ الرواة اختلفوا فيه، فرواه بعضهم برفع (النساء)، ورواه بعضهم بنصبهنّ[5]، والاختيار: الرفع على طريق ارتفاع المنادى المفرد في قولك: يا زيد ويا عمرو، ويجوز في (المؤمنات) الرفع صفة على اللفظ، والنصب صفة على الموضع، كقولك: يا زيد العاقلُ، ويا زيدُ العاقلَ[6]، برفع العاقل، ونصبه، إلّا أنّ جمع المؤنث السالم يستوي نصبه وخفضه على ما قد

---

(١) خ: النار بعينه.

(٢) س: تأوله.

(٣) «التعليق على الموطّأ»: (١/ ٢٢٠).

(٤) ينظر: «التعليق على الموطّأ»: (١/ ٢٢١).

(٥) أورد ابن حجر هذه الروايات وتوجيهها إعرابياً. «فتح الباري»: حديث (٢٥٦٦) (٥/ ٢٣٤).

(٦) ينظر: «شرح النووي على مسلم»: (٣/ ١٢٣).

أحكمته صناعة النحو [1]، ولا يستحيل ارتفاع المنادى، وإن كان غير علم؛ لأنّ الاسم المنكور إذا أقبل عليه المنادى بندائه تخصص بإقباله عليه، وكان[2] بمنزلة العلم، فتقول: يا رجلان، ويا رجال، ويا زيدون، إذا أقبلت عليهم بالنداء[3]، كما تقبل على الواحد، قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ: ١٠][4]

وأمّا من روى (يا نساءَ) بالنصب، وأضافهنّ[5] إلى (المؤمنات)، فهو بمنزلة قول العرب: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[ق: ٩]، ونحو[6] ذلك ممّا أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ، فالبصريون [7] يتأولون ما جاء من هذه الأشياء على حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، والتقدير عندهم: مسجد اليوم الجامع، وصلاة

---

(١) ينظر: «الهمع»: (١/ ٦٧)، و«شرح التصريح»: (١/ ٨٠).

(٢) س: وإن كان.

(٣) ينظر: «التخمير في شرح المفصل»: (١/ ٣٢٩)، و«الصفوة الصفية»: (ق٢/ ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٤) قراءة الجمهور بالنصب، وعن الأعرج وابن أبي عبلة ويعقوب (والطيرُ) بالرفع، «شواذ القراءات»: (٣٨٩)، وينظر: «البحر المحيط»: (٧/ ٢٦٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٦/ ٢١ ـ ٢٢)، وينظر توجيه القراءتين في: «معاني القرآن للفرّاء»: (٢/ ٣٥٥)، و«مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ١٣٣)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ١٠٦٤).

(٥) س: وإضافتهن.

(٦) خ: فالنخل نحو ذلك.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة: ٦٤) (٣٥٢)، وينظر توجيه الحديث وقول البصريين والكوفيين في: «شواهد التوضيح والتصحيح»: (٢٨٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٠٦)، و«الهمع»: (٤/ ٢٧٥)، و«عقود الزبرجد»: (٣/ ١٣٥).

الساعة الأولى من زوال الشمس، ولدار الحياة[1] الآخرة؛ لأنّ الإنسان لـه حياتـان، وحبّ النبات الحصيد [٨٧/ ب]، ويا نسـاء الجماعـات المؤمنـات، ونحـو ذلـك مـن التقديـر، وإنّما يفعلون ذلك؛ لأنّهم لا[2] يجيـزون إضافـة الموصـوف إلى صفتـه، وأما الكوفيون فلا يقدرون فيها شيئاً محذوفاً، ويقولون: إنّما جازت إضافة الموصـوف إلى صفته[3]؛ لاختلاف الألفاظ، لأنّ العرب قـد تحمل الشـيء على لفظه، لا عـلى معناه، كقولهم: كُتب لفلان ثلاث سجلات، فيؤنثون العدد على اللفظ، والواحـد سجل مذكر.

وأمّا قوله ﷺ: «فيما سـقت السـماءُ والعيون والبعل العشرُ»[4] فإنّي رأيتك ـ أعزّك الله[5] ـ قد رفعت (البعل)[6] وضبطته ضـبط تصـحيح، ولسـت أشـك في[7] أنّ أصلك وقع فيه (البعل) مرفوعاً فأدخل عليـك الإشـكال في الحـديث، وأحوجك إلى السؤال عن إعرابه، واستدعاء ما قاله اللغويون في تفسير (البعل)، وهذه رواية لا أعرفها، ولا سمعت بها قبـل كتابـك، وإنّـما الروايـة: (والبعـلِ) بالخفض عطفاً على (ما) من قوله: «فـيما سـقت السـماء»[8] هكـذا رواه النـاس، وفسّـره المفسّـرون، فإن كان وقع في كتابك مرفوعـاً فأصـلحه، فإنّـه غلـط مـن

---

(١) ساقط من: س.

(٢) ساقط من: خ.

(٣) (وأما الكوفيون... صفته): ساقط من: س.

(٤) تقدم تخريجه في أول المسألة.

(٥) و: أبقاك.

(٦) وقد جاء مرفوعاً في «الموطّأ» حديث (٩٢٨) (٢/ ٣٨٠).

(٧) ساقط من: س.

(٨) ساقط من: و، خ.

ناسخ الكتاب، وغفلة من القارئ، وليس برواية، ويدلك على أنّه مخفوض رواية من روى: «فيما[1] سقت السماء والعيون أو كان عِثْرِيّاً العشر»[2] فذكر (العثري) مكان (البعل)، وهما بمعنى واحد[3]، كذا قال أبو حنيفة في كتاب[4] «النبات» [وغيره من المحدثين[5] واللغويين[6]، لا أحفظ في ذلك خلافاً، قال أبو حنيفة في كتاب «النبات»][7]: إذا لم يشرب الحبّ ماءً غير ماء[8] السماء، من الأمطار فهو: العِذي، الذال ساكنة، والجمع: الأعذاء، يقال: هذه حنطة عِذي، وكذلك غير الحنطة[9] وأهل اليمن يسمونه المظميّ[10]، وهو أيضاً العِثْرِيّ، الياء شديدة مجراة، والبعل مثله عن الأحمر[11]، وإن كان زرع على الماء فهو (سِقي) في

---

(١) ساقط من: س.

(٢) «فتح الباري» حديث (١٤٨٣) (٣/ ٤٢٤)، وينظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٩٨١) (٧/ ٥٩)، ولفظه: عن عمر بن الحارث أنّ أبا الزبير حدّثه أنّه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يذكر أنّه سمع النبي ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والغيم العشور، وفيما سقي بالسانية نصف العشر»، والسانية: البعير الذي يسقى به الماء من البئر.

(٣) ينظر: «العين» (عثر) (٢/ ١٠٥)، و(بعل) (٢/ ١٤٩)، و«اللسان»: (بعل) (١/ ٤٥٩)، و(عثر) (٦/ ٨٥).

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ينظر: مصادر تخريج الحديث المتقدمة واللاحقة.

(٦) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٥١)، و«الأضداد»: (١٤٣).

(٧) (وغيره من المحدثين... النبات): ساقط من: الأصل وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٨) ساقط من: س.

(٩) (واللغويين... الحنطة): غير واضح في: خ.

(١٠) ينظر: «اللسان»: (ظما) (٦/ ٢٩).

(١١) إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشيباني، راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، =

وزن (عِذي)، وأنشد لعبد الله بن رواحة [الأنصاري][1] [من الوافر]:

٧٨ـ هنالك لا أبالي نخل سقي[2] ولا بعلٍ وإن عظم الإتاءُ

وقال غير أبي حنيفة[3]: البعل: ما شرب بعروقه من الأرض من غير سقي سماء أو غيرها، وهذا أشبه بالحديث من قول أبي حنيفة؛ لأنّه سمّى ما تسقيه السماء بعلاً، وفرّق بينهما، فهذا ما حضرني من الجواب عمّا سألت عنه، والحمد لله كثيراً على ذلك.

فاعترض السائل في هذا الجواب فقال[4]: وقفت ـ أعزك الله ـ على ما ذكرت في أمر البعل، وظهر إليّ شيء أورده عليك، لا على جهة التعنيت والاعتراض

ثقة في الحديث (ت٢٠٦هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: «البلغة في تاريخ أئمة اللغة (٥٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٢٣). وينظر قوله في: «عقود الزبرجد»: (٢/ ٢٤).

(١) من: و، خ.

وابن رواحة هو: أحد النقباء، شهد بدراً، كان سيّداً في الجاهلية، وكان في الإسلام عظيم القدر والمكانة عند رسول الله ﷺ استشهد في غزوة مؤتة السنة الثامنة للهجرة. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٢٢٣)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٢٦).

والبيت في «الديوان» برواية مقاربة:

هنالك لا أبالي طلعَ بعلٍ ولا نخلٍ أسافِلُها رواءِ

وعلى هذه الرواية لا إقواء في البيت، وينظر: «العين»: (بعل) (٢/ ١٥٠)، و«إصلاح المنطق»: (٥٢)، و«الأضداد»: (١٤٣)، وسيورد البيت برواية أخرى.

(٢) «العين»: سقي نخل ولا بعل...، و«إصلاح المنطق»: نخل بعل ولا سقي...

(٣) ينظر: «إصلاح غلط أبي عبيد»: (٥٢)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (١٦١)، و«المشوف المعلم»: (١/ ١٠٩).

(٤) (السائل... فقال) س: مطموس، و، خ: فجاوبه هذا السائل بأن قال.

ـ حاشاك من ذلك ـ وتلك سجية لم تُعلم من خلقي[1]، مع مـن[2] دون الأكفـاء فكيف مع [٨٨/ أ] الجلة الـمَشْيُوخاء؟! وذلك أنك [قلت]: إنّ ممّا يبيّن أنّ البعـل مخفوض اللام، رواية من روى: أو كـان[3] عثريّـاً، وهـذا حـديث ابـن عمـر[4] خرّجه البخاري[5]، وأنت تعلم أنّ مثل هذا لا يلزم؛ لأنّا إن فعلنا ذلك تناقضت ألفاظ الحديث، وتناقضُ كلامِ أهل اللغة أولى من تناقضها، والدليل على مـا أقولـه ما روى عمر بن هرمز[6] عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري[7] أنّ في كتاب النبـي عليه السلام[8]، وكتاب عمر في الصدقة (ما كان عثريّاً تسـقيه السـماء والأنهـار،

---

(١) س: خليقتي.

(٢) ساقط من: و، خ، وغير واضح في: الأصل.

(٣) و: إن كان، وهو ساقط من: س.

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطّاب، أبو عبد الرحمن، قـال فيـه النبـي، ﷺ: إنّ عبـد الله رجـل صـالح، (ت٧٤هـ). «طبقـات ابـن سـعد»: (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، (٤/ ١٠٥ ـ ١٣٨)، و«حلية الأولياء»: (٢/ ٧)، و«غاية النهاية»: (١/ ٤٣٧).

(٥) محمد بن إسماعيل، صاحب الصحيح (ت٢٥٦هـ). ينظر: «تهذيب الأسماء واللغـات»: (١/ ٢٠٣ ـ ٢٢٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٣٩١)، و«طبقات الحفاظ»: (٢٤٨).

(٦) المروزي، سمع الربيع بن أنس، وإبراهيم الصائغ، سمع منه إسحاق بن راهويه، ومحمد ابن يحيى بـن أيـوب القيصـري، مجهـول. «التـاريخ الكبـير»: (٦/ ٢٠٥)، و«الجـرح والتعـديل للـرازي»: (٣/ ١/ ١٤١)، و«الثقـات»: (٨/ ٤٤٥)، و«لسـان الميـزان»: (٥/ ٢٤٨)، وتحرّف في «عقود الزبرجد» إلى عمرو.

(٧) ابن أبي ليلى، تولى القضاء بالكوفة، وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة، ولبني أمية ثـم لبنـي العباس، وكان فقيهاً مفنّناً، وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة (ت١٤٨هـ). ينظر: «وفيـات الأعيان»: (٤/ ١٧٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣١٠)، و«طبقات الحفاظ»: (٧٤).

(٨) روى أهل الحديث: أنّ للنبي ﷺ كتاباً في الصدقة؛ فعن الزهري عن سالم عن أبيه قال:

وما كان يسقى من بَعْل ففيه العُشُـر، فجاء لفظ الحديث كما ترى في[1] العشـريّ، وفصل بينه وبين البعل في الصفة لا في الحكم، وهذا هو الوجه لا محالة؛ لأنّ لفظ حديث الموطّأ[2] يدل عليه قولـه ﷺ: «فيما سـقت السـماء[3] والعيـون والبعـلِ العشـر»، فكونهما نوعين [أولى][4]، إن شاء الله.

وروى ابن جريج[5] عن موسى بن عقبة[6]

(كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرجه إلى عماله حتـى قـبض، فقرنـه بسـيفه، ففعل به أبو بكر حتى قبض، ثمّ عمل به عمر حتى قـبض...)، «المسـتدرك»: حـديث (١٤٧٤ ـ ١٤٧٨) (٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠٥)، وينظر: «المصنف»: (٤/ ٢٦، ١٣٦).

(١) و، خ: يبين.

(٢) «الموطّأ» ـ كتاب الزكاة ـ باب زكاة ما يخـرص مـن ثـمار النخيـل والأعنـاب ـ حـديث (٩٢٨) (٢/ ٣٨٠)، وتمامه فيه: «وفي ما سقي بالنضح نصف العشر»، والبعل ضـبط فيه بالرفع، والحديث فيه مروي عن يسر بن سعيد. وينظر: «أوجز المسـالك إلى موطّـأ مالك»: (٦/ ١١١).

(٣) ساقط من: س.

(٤) من: و، س.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، أبو الوليد، روى عن نافع مولى ابن عمـر، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة، وغـيرهم كثـير، روى عنـه الأوزاعـي، والليـث، ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو من شيوخه، وابن عيينة، وغيرهم، قيل: هو أول مـن صنف الكتب. «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٢٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٦١٦).

(٦) مولى الزبير بن العوام أبو محمد المطرفي، أدرك ابن عمر، روى عن أم خالد ولها صـحبة، وعروة ابن الزبير، ونافع وغيرهم، ثقة، روى عنه الثوري، وشعبة، ومالـك، وابـن عينيـة، وابـن المبـارك (ت١٤١هـ). «التاريـخ الكبيـر»: (٧/ ١٧٠)، و«الجـرح والتعـديل»: (٨/ ١٥٤)، و«تهذيب الكمال»: (٢٩/ ١١٥ ـ ١٢٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ١٨٣).

عن نافع [1] عن ابن عمر أنّه قال: (ما كان بعلاً، أو سقي بالعين، أو كـان عثريّـاً يسقى بالمطر ففيـه العشـر)[2]، وهذا كالأوّل، فلا وجه مع هذا لكـلام ابـن عمـر، وفي جعله الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد، أعني: البعل، والعِـذي[3] والعثـري؛ لأن التفسير ـ على علمك ـ إذا ورد في الحديث فلا معنى للاشتغال بغيره إلّا أن يجـيء الخلاف[4] بزيادة، وقلـت بعقـب ذلك ـ أعـزّك الله ـ : إنّـك لا تحفـظ في ذلـك خلافاً، فهـذا الذي حملنـي على ذكـر ما تقدّم ذكره، فلـك الفضـل في أن تقـذف عليه قناع الستر، فإنّي خجل من هذا.

و أما بيت الأنصاري[5]، فإنّ أبا حنيفـة استشـهد بـه عـلى لفـظ السـقي، وذكره أبو عبيد[6] في الشرح،

---

(١) مولى عبد الله بن عمر، أبو عبد الله المدني، اختلف في أصله، فقيل: إنّ أصله من المغرب، وقيل: مـن نيسـابور، وقيـل غـير ذلـك، روى عـن مـولاه، وأبي هريـرة، وأبي سـعيد الخدري، وسالم ابن مولاه، وغيرهم، روى عنه أولاده، وعبد الله بن دينـار، والزهـري وموسى بن عقبة، وغيرهم كثير، كـان ثقـة كثـير الحـديث، تـوفي في نحـو (١٢٠هـ). «التاريخ الكبير»: (٧/ ٣٨٩)، و«الجرح والتعديل»: (٨/ ٤٥١)، و«تهذيب الكمال»: (٩/ ٢٩٨ـ ٣٠٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢١٠).

(٢) روي نحوه عن معاذ ﷺ، في «تحفة الأحوذي»: حديث (٦٤٠) (٣/ ٤٢).

(٣) ساقط من: س.

(٤) ساقط من: س، وقد وضعت إشارة تشير إلى استدراكها في الحاشية، وقد طمست فيها.

(٥) و: رحمه الله.

(٦) الأصل، و، س: أبو عبيدة، وما أثبته من: خ، وهو أقرب إلى الصواب، بدليل قولـه: في الشرح ـ وقد تكرر هذا غير مرة ـ : وأبو عبيد هو الإمام الحافظ القاسم بن سـلّام بـن عبد الله، سمع إسماعيل بن عيّاش، وسـفيان بن عينيـة، وأبا بكـر بن عياش، وخلقاً =

ولم يبين المعنى الذي احتجّ به من أجله، على[1] أنّه يظهر عند التأمل أنّه إنّما جلبه للفظ البعل[2] فقط.

وهذا البيت ـ أعزّك الله ـ لا أفهم إعرابه؛ لأنّي إذا قلت: إنّ البعل هو الشجر بعينه فَلِمَ جاء به مجروراً، وحقّه أن يقول[3]: (ولا بعلاً) عطفاً على نخل سقي، ووزن البيت قائم.

وإن قلت: إنّ التقدير: لا أبالي بنخل السقي، ولا بنخل البعل.

فأقول حينئذٍ: إنّ البعل ههنا البقعة[4] التي تغذّي نباتها وشجرها بما فيها من الرطوبة، وإليه أشار القاضي أبو الوليد[5] في المنتقى[6]، وقد كان هذا المعنى

كثيراً، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، وجماعة (ت٢٢٤هـ). «طبقات الحنابلة»: (٢/ ٢١٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٤٩٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٤١٠)، وينظر قول أبي عبيد في: «غريب الحديث»: (١/ ١٩٩)، وقد نقل قول شيخه أبي عبيدة، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين»: (٢/ ٥٧٠)، و«الاقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه»: (١/ ٣١١).

(١) س: غير.

(٢) ساقط من: و.

(٣) و، خ: يكون.

(٤) س: الرقعة.

(٥) سليمان بن خلف الباجي الأندلسي البطليوسي، الإمام الحافظ، أخذ عن مكي القيسي، ارتحل إلى مكة وجاور ثلاثة أعوام، وارتحل إلى بغداد، وذهب إلى الموصل فأقام بها سنةً، ثمّ رجع إلى الأندلس بعد ثلاث عشرة سنة بعلم غزير (ت٤٧٤هـ). «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة»: (٢/ ٧٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٥٣٥ ـ ٥٤٥)، و«نفح الطيب»: (٢/ ٦٧).

(٦) «المنتقى»: (٢/ ١٥٨ ـ ١٦٠)، وينظر: «الاقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه»: (١/ ٣١١).

قديماً[1] في نفسي منذ زمان، وما رأيت قوله إلاّ[2] من أوّل أمس[3]، وأقول ما قاله الخليل في «العين»[4]: إنّ البعل: الأرض التي لا يصيبها المطر إلّا مرّة في العام، فأوجب الخليل أنّ البعل[5] اسم واقع على الأرض كما يقع على الشجر، فإن لم يجز لي هذا [٨٨/ب] ولا هذا، فبيّن لي ما يظهر إليك في هذا كلّه، وأسألك بما أرعاه[6] من حقك[7] إن حملت هذا مني إلّا على وجهه، فوالله ما ابتغي فيه إلّا الزيادة منك، ومزّق كلَّ إضبارة ترد عليك منِّي، وما خاطبتني به من مدرجه، فاجعلها طي كتابك تحت ختمك لئلا يقرأها غيري[8]

وقال عبد الوهاب[9] في «التلقين»[10]: (فإن كان شربه سيحاً، أو بعلاً أو من السماء...) فلا يتوجه ههنا أن يقال: إنّ البعل هو[11] الشجر بعينه، وأبو

---

(١) ساقط من: س.

(٢) و، خ: ولم أره إلّا.

(٣) س: إلّا من أول من أمس.

(٤) «العين»: (بعل) (٢/ ١٤٩).

(٥) (الأرض التي... البعل) ساقط من: خ.

(٦) و، خ: أوجبه.

(٧) الأصل، س: ذمامك، وما أثبته من: و، خ.

(٨) (ومزّق... غيري) ساقط من: و، خ.

(٩) ابن علي بن نصر بن أحمد، أبو محمد التغلبي العراقي، القاضي الفقيه المالكي، خرج في آخر عمره إلى مصر، وحصل له هناك حال من الدنيا بالمغاربة (ت٤٢٢هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢١٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣٢).

(١٠) «التلقين»: (١/ ١٦٥).

(١١) (البعل هو) ساقط من: س.

محمد هذا من[1] أهل اللسان، ولولا أنّي أخاف أنْ أكثر عليك لجلبت لك من ألفاظ الحديث ما وقع في «السنن» للدارقطني[2] وغيره، ولكن لا وجه لهذا، وأحب منك أن تبيّن لي ما أراد سلامة بن جندل[3] بقوله[4] [من الطويل]:

٧٩ـ إذا ما علونا ظهر بعل عريضةٍ تخال علينا قيضُ بيض مفلَّقِ

فراجعته بها هذه نسخته[5]:

وافاني كتابك الخطير مضمّناً من جميل برّك، وجزيل شكرك ما أدريه،

---

(١) الأصل: هو، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٢) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن البغدادي، صاحب «السنن»، سمع البغوي، وابن داود وابن صاعد، وغيرهم، ارتحل في كهولته إلى مصر والشام، وصنّف التصانيف، حدّث عنه الحاكم، وأبو حامد الإسفراييني وغيرهم، (ت٣٨٥هـ). «تذكرة الحفّاظ»: (٣/ ٩٩١ ـ ٩٩٥)، و«معرفة القرّاء»: (٢/ ٦٦٥)، وقد روى الدارقطني حديث معاذ: أنّ رسول الله ﷺ قال: «في ما سقت السماءُ والبعل والسيل العشرُ، وفي ما سقي بالنضح نصف العشر، يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب». «سنن الدارقطني»: حديث (١٨٩٢) (٢/ ٢٦٢).

(٣) ابن عبد الرحمن بن عبد عمرو بن الحارث، شاعر جاهلي. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ١٥٥)، و«منتهى الطلب»: (١/ ١٦٤).

(٤) «الديوان صنعة السكري»: (١٦٢)، والرواية فيه (ظهر نشز)، قال الأحول: ويروى: ظهر نعل، والنعل: القطعة من الحرَّةِ، والنشز: ما غلظ من الأرض وارتفع، والقيض: قشر البيض، وينظر: «الأصمعيات»: (٩٣)، و«منتهى الطلب»: (١/ ١٧٨)، و«اللسان»: (بعل) (١/ ٤٦٠)، وسيرد البيت برواية ثانية قريباً.

(٥) و، خ: فكتب إليه الأستاذ أعزّه الله مجاوباً عما سأله.

ولا أمتري فيه، وقد علـم الله أنّي أراك مـن صـفوة الإخـوان ونخبـة الخـلان[1] ووقفت على[2] المدرج طيه، فرأيتك قد قصدت ما لم أقصده، وسبق إلى ظنّـك مـا لم أرده، فإنّي لم أرد بقـولي: إنّي لا أحفـظ خلافـاً في ذلـك، أنّي لا أحفـظ خلافـاً في (البعل) و(العثري)، وكيف[3] أريد ذلك، وقد قلت لك: إن غير أبي حنيفة فرّق بين (البعل) و(العثري)، وإنّ قول من فرّق بينهما أشـبه بالحـديث مـن قـول أبي حنيفة، وإنّما أردت أني لا أحفظ خلافاً في أنّ[4] (البعل) مخفوض الـلام في الحـديث الذي سألت [عنه]، ولم أتعرض لجميع [كلام] اللغويين في لفظة (البعـل)، ولـو أردت ذلك لأوردت عليك ما ذكرت في كتابك، ولم تذكره[5]، ولكني لما رأيتك قد رفعت (البعل) في الحديث وصححت عليه، وسألتني عن إعرابه، رأيـت أنّـه إنّما أشكل عليك إعرابه من أجل اعتقادك برفع البعل، فقلت لك: إني لا أحفـظ خلافاً في حفظه، ولو صحّ عندي أنّه روي مرفوعاً لم يتعـذر عـليّ توجيـه رفعـه، ولكنّ القرآن والحديث لا يسوّغ لمؤمن أن يتأوّلهما على ما يجوز في اللغة إذا لم تـرد باللفظ رواية عن أئمتنا من أهل السنة رحمهم الله، فإذا صحـت الروايـة بشـيء، طلب له حينئذ التأويل، وقد تأمّلت الأحاديث التي ضـمنتها كتابـك، فلـم أرك حكيت عن أحد أنّه روى (البعل) مرفوعاً، بل الأحاديث المسندة التي ذكرتها[6]

---

(١) (مضمّنا من... الخلان): ساقط من: و، خ.

(٢) و، خ: ووقفت عليه وعلى.

(٣) خ: وكيف وإن قول من فرق.

(٤) ساقط من: س.

(٥) س: وما لم تذكر.

(٦) س: روى ذكرها.

تدل على الخفض، ولقد أوهمني كلامك أنّ القاضي أبا الوليد رحمه الله، [٨٩/ أ] رواه مرفوعاً، فطلبت كتابه «المنتقى» فوجدته قد فسّر الحديث بما يقتضي الخفض، كما فعل الفقيه أبو عمر بن عبد البرّ[١] وغيره، وليس فيما ذكرته شيء يوجب رفع (البعل) إلّا ما ذكرته عن الخليل، وما حكيته من كتاب[٢] عبد الوهّاب، وذلك ما لا يلتفت إليه؛ لأنّ عبد الوهاب لم ينصّ على أنّ (البعل) روي في الحديث مرفوعاً، وهذه على[٣] النكتة التي كنا نريد أن نجدها مروية، فإن كنت قد وجدت الرفع مرويّاً عن بعض الأئمة المعوّل عليهم، فاجعله رواية غريبة، وإن كنت ليس عندك في ذلك شيء[٤] أكثر من أنّك وجدته مرفوعاً في كتابك، وتريد أن تخرّج له [٥] وجهاً بتتبع كلام اللغويين فأنت ترى ما في ذلك، وكذلك إن كنت رويته مرفوعاً عن بعض الفقهاء المغفلين الذين لا يفرقون بين المخفوض والمرفوع، فليس يجب أيضاً[٦] أن يلتفت إليه ما لم تجد في ذلك نصّاً لإمام مشهور، وقد سمعه وتكلّم في رفعه، وأمّا بيت سلامة بن جندل فالرواية فيه

---

(١) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النّمري الأندلسي المالكي، حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي (ت٤٦٣هـ). «جذوة المقتبس»: (٣٧٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ١٥٣ ـ ١٦٣).

وينظر قول ابن عبد البرّ في «الاستذكار»: حديث (٥٦٨) (٩/ ٢٣٤).

(٢) س، و، خ: كلام.

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: ليس عندك شيء في ذلك.

(٥) و، خ: لرفعه.

(٦) و، خ: إذن.

ليست على ما ذكرت، وإنّما وقع في شعر سلامة[1] [من الطويل]:

٨٠ ـ إذا ما علونا ظهر نَشْزٍ كأنّما ... على الهام منّا قيض بيض مفلّقِ

هكذا أنشده ابن النّحاس[2] في كتاب[3] «المفضليات والأصمعيات»[4]، ورواه بعضهم: ظهر نعل عريضة ـ بالنون ـ والنعل: الأرض التي تبرق حجارتها، وبذلك فسّر الحديث: «إذا ابتلت النعال فصلّوا في الرحال»[5]، وأنشدوا قول امرئ القيس[6] [من البسيط]:

٨١ ـ كأنّهم حَرْشَفٌ مَبْثوثٌ ... بالجوِّ إذ تَبْرُقُ النعالُ

ومعنى البيت: أنّه شبّه البيضات على رؤوسهم بقيض البيض المشقوق[7]،

---

(١) تقدّم تخريج الرواية، ينظر: «الشاهد: ٧٩».

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس المصري، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، رحل إلى بغداد، وسمع من الزجاج، وابن الأنباري، وغيرهما (ت٣٣٨هـ). «إنباه الرواة»: (١/ ١٣٦ ـ ١٣٩)، و«معجم الأدباء»: (١/ ٤٦٨ ـ ٤٧٠)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٣) (في كتاب): ساقط من: س.

(٤) ينظر: «التاج»: (بعل) (٢٨/ ٩٢).

(٥) «النهاية في غريب الحديث»: (٢/ ٢٠٩)، ولفظه: «فالصلاة في الرحال»، وقال: يعني الدور والمساكن والمنازل.

(٦) س: امرئ القيس بن حجر، والبيت في «الديوان»: (١٦٠)، و«العين»: (نعل) (٢/ ١٤٣)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ١٢٧)، و«اللسان»: (نعل) (٨/ ٦٢٠)، والرواية فيه (مبعوث الحرّ).

(٧) و، س، خ: المشقق.

والقيض: قشر البيضة الأعلى[1]

و أمّا قولك: إنّ أبا حنيفة لم ينشد بيت ابن رواحة على البعل، وإنّما أنشده على السقي، فلا أدري من أين عرض لك هذا التوهم؟ لأنّ أبا حنيفة إنّما تكلم في البعل والسقي جميعاً، ثمّ أنشد البيت.

وكذلك فعل أبو عبيد[2]، فمن أين لك أنّه أراد أحدهما دون الآخر، وقد قصصت عليك كلام أبي حنيفة.

و أما يعقوب[3] فأنشده في «إصلاح المنطق»[4] على البعل وحده، وأنشده [من الوافر]:

٨٢ـ هنالك لا أبالي نخل بعلٍ و لا سقي[5]

فقدّم البعل على السقي، وأنشده غيره بتقديم السقي على البعل[6]، وجميع هؤلاء لم يذكروا أنّ (البعل) الأرض التي فيها رطوبة، وإنّما ذكروا [أنّ][7] البعل من النخل والنبت، ثمّ أنشدوا هذا البيت، وذكر أبو عبيد: أنّه يروى بفتح السين وكسرها.

---

(١) ينظر: «العين»: (قيض) (٥/ ١٨٦)، و«الاعتماد على نظائر الظاء والضاد»: (٤٥).

(٢) س: أبو عبيدة. وينظر: «غريب الحديث لأبي عبيد القاسم»: (١/ ١٩٧ ـ ١٩٩).

(٣) ابن إسحاق البغدادي المعروف بالسكّيت (ت٢٤٤هـ). ينظر: «مراتب النحويين»: (١١٦)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٣٦)، و«تحفة الأديب»: (٥٣٢).

(٤) «إصلاح المنطق»: (٥٢).

(٥) س: سقي ولا بعل.

(٦) ينظر: «العين»: (بعل) (٢/ ١٥٠)، و«الأضداد»: (١٤٣).

(٧) من: و، س.

فأما القول [٨٩/ ب] في إعرابه فإنّ[١] من فتح سين السقي جعله مصدراً أضاف النخل[٢] إليه، فيلزم على هذه الرواية أن يكون (البعل) مصدراً أيضاً؛ ليتطابق اللفظان بعطف مصدر[٣] على مصدر[٤]، و(البعل) ليس بمصدر، فالوجه فيه أن يقال: إنّه من المواضع التي وضعت فيها الأسماء، موضع المصادر مجازاً، كقوله تعالى: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا﴾[هود: ٣][٥]، وليس المتاع مصدراً، وإنّما المصدر التمتيع[٦]، وكذلك قول القُطاميّ[٧] [من الوافر]:

---

(١) ساقط من: س.

(٢) و، خ: السقي.

(٣) س: مصدراً.

(٤) وذلك لأنّ العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهمُ المعاني، فإذا جئت بجملة صدَّرْتَها بفعل، ثمّ جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية، وبناء الاسم عليه، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره، نحو: قام زيد وعمراً كلّمته؛ إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها... «شرح المفصل»: (٢/ ٣٢).

(٥) الأصل، و: متعوهن متاعاً، خ: ومتعوهن متاعاً حسناً، وليس في القرآن مثل هذا، وما أثبته من: س، وهو موافقٌ لما في المصحف.

(٦) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٧/ ٢٣٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٠/ ٤٣٢).

(٧) عمير بن شُيَيْم بن عمرو بن عبّاد بن بكر بن عامر، ولُقِّبَ القطامي ببيت قاله، ويكنّى أبا سعيد، ويقال: أبا غنم، كان شاعراً فحلاً رقيق حواشي الكلام، كثير الأمثال في شعره، وكان في صدر الإسلام. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٥٣٤)، و«معجم الشعراء»: (١٠٢).

فوضع العطاء، وهو اسم، موضع الإعطاء الذي هو مصدر كقول الآخر[١] [من الوافر]:

٨٤ ـ أحافَرَةً على صَلَعٍ وشيبٍ ... معاذَ الله من سَفَهٍ وعارِ

أراد: أرجوعاً إلى الصبا بعد صلعي وشيبي[٢]، فيكون على هذا قد وضع البعل موضع الاستبعال[٣]؛ لأنّ يعقوب[٤] وغيره حكوا أنّه يقال: استبعل[٥] النبت استبعالاً، فكأنّه قال: لا أبالي نخل سقي، ولا نخل استبعال.

و أمّا من روى (سِقي) بكسر السين، ففيه وجهان: إن جعلت السقي الماء الذي يسقى به لزمك أن تجعل البعل الأرض التي تغذي النبت بما فيها من

والبيت في «الديوان»: (٢٦٥)، وصدره:

أكفراً بَعْدَ رَدِّ الموت عنّي

وجاء في معناه: الرتاع التي ترتع، ويروى: الرباع: وهي التي تنتج في الربيع، وينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٩٦). و«إيضاح الشعر»: (٢٦١)، و«شرح المفصل»: (١/ ٢٠)، و«الخزانة»: (٨/ ١٣٦).

(١) البيت بلا نسبة في: «أدب الكاتب»: (٤١٥)، و«مجالس ثعلب»: (٢/ ٥٥٦)، و«الأمالي»: (١/ ٢٧)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٤٦٧)، و«شرح أدب الكاتب للجواليقي»: (٢٤٨)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ١٥٥).

(٢) و، س: الصلع والشيب.

(٣) س: الاستقبال.

(٤) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٥١ ـ ٥٢).

(٥) س: استبعال.

الرطوبة؛ طلباً لتشاكل الألفاظ، وإن جعلت السقي النبات الذي يسقى، لزمك أن تجعل البعل النبات الذي[1] يشرب بعروقه؛ طلباً للتشاكل أيضاً، ولا يستقيم على هذا الاعتقاد أن تجعل السقي والبعل[2] النخل بعينه، لما يلزمك فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، ولكنّك تجعل السقيَ النبات الذي يسقى، والبعل النبات الذي يشرب بعروقه؛ لأنهما يقعان على النخل وغيره، فكأنّه قال: نخل[3] نبات سقي، ونبات بعل، فيكون قد أضاف البعض إلى الكلّ، وأنشده يعقوب في إصلاح المنطق[4] شاهداً على أنّ البعل النخل، ورواه:

٨٥ـ هنالك لا أبالي نخل بعل

فظاهر كلامه: أنّه أضاف الشيء إلى صفته، وهو جائزٌ على مذهب الكوفيين، وقد عرّفتك أنّ البصريين[5] لا يجيزون ذلك، والقول فيه كالقول في: مسجد الجامع، ونحوه، ولا يستقيم في رواية من روى: نخل سقي ولا بعل، أن يكون البعل النخل، سواء[6] فتحت السين أو كسرتها إلّا أن تقول: إنّه عطفه على توهم الباء في النخل؛ لأنّه يقال: ما باليت الشيء، وما باليت به، فيعدى بالحرف، وبنفسه، فكأنّه قال: لا أبالي بنخل سقي ولا بعل، فعطفه على موضع النخل،

---

(١) (يسقى... الذي): ساقط من: س.

(٢) س: النخل والسقي.

(٣) و، خ: على، س: لا نخل.

(٤) «إصلاح المنطق»: (٢٩٦).

(٥) تقدّم بيانه وتخريجه.

(٦) و، خ: النخل لأنه فتحت السين...

ولو ظهرت فيه الباء فيكون كقول زهير[1] [من الطويل]:

٨٦ ـ ولا سابقاً[2] شيئاً إذا كان جائيا

في رواية من رواه[3] بالخفض، كأنّه قال: لست بمدرك ولا سابق، فهذا ما عندي فيما [٩٠/ أ] سألت عنه، وبالله التوفيق[4]

* *

---

(١) ابن أبي سلمى، وهو من فحول الشعراء الجاهليين، توفي قبل البعثة بسنة. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٥١)، و«خزانة الأدب»: (٢/ ٣٣٢)، والبيت في: «الديوان»: (١٠٧)، وصدره:

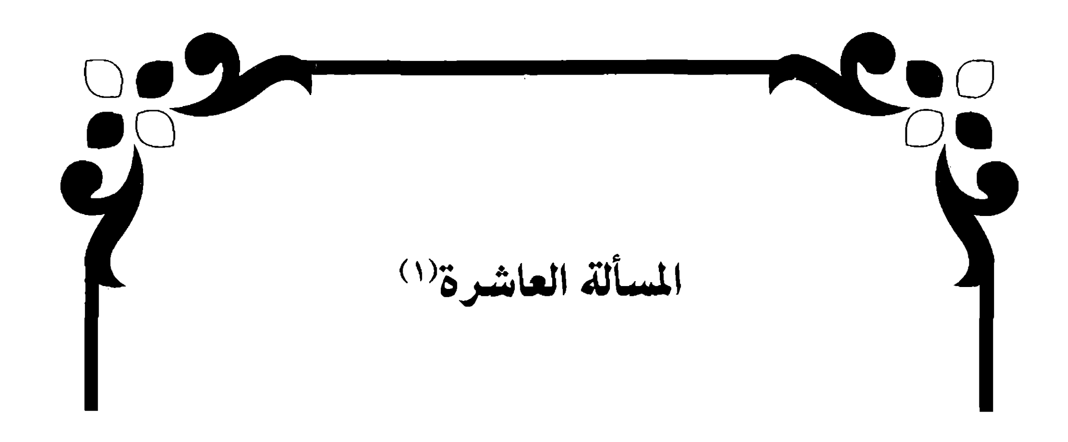
بدا لي أنّي لست مُدْرِكَ ما مضى

وهو من شواهد «الكتاب»: (١/ ١٦٥، ٣٠٦)، و«الخصائص»: (٢/ ٣٥٥)، والرواية فيه بالخفض، و«التذكرة الحمدونية»: (٦/ ٣٥)، و«الإنصاف»: (مسألة: ٢٤) (١٦١ ـ ١٦٢)، والبيت فيه منسوب في واحد من وجهي الرواية إلى صرمة الأنصاري، و«الهمع»: (٥/ ٢٧٨).

(٢) س: سابق.

(٣) س: روى.

(٤) و، خ: والسلام عليك يا سيدي، ورحمة الله وبركاته. س: ما بعد السلام مطموس.



المسألة العاشرة[1]

سألتني ـ أراك الله سؤالك ولقاك مأمولك ـ عن أبيات من الشعر ذكرت أنّ التنازع وقع هناك في إعرابها ومعانيها، وقد راجعتك بها عندي فيها؛ أمّا قول النابغة[2] [من الوافر]:

٨٧ ـ وأضحى ساطعاً بجبال حِسْمى[3] دُقاقُ الترب محتزِمَ القتامِ

و سؤالك عن معنى البيت، ونصب (محتزم) أو رفعه، فإنّ ابن الأعرابي[4]

---

(١) تفردت بها نسخة: الأصل، س.

(٢) «الديوان»: (١١١)، و«الصحاح»: (حسم) (٥/ ١٨٩٩)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٦/ ٢٠٤)، و«اللسان»: (حسم) (٢/ ٤٤٩).

(٣) وهي أرض ببادية الشام، وقيل: هي أرض طيبة تنبت جميع النباتات، مملوءة جبالاً في كبد السماء، إذا أراد الناظر النظر إلى قلة أحدها فتل عنقه حتى يراها بشدة، ومنها ما لا يقدر أحد أن يراها، ولا يكاد القتام ـ وهو الغبار ـ أن يفارقها. ينظر: «معجم البلدان»: (حِسمى)، و«اللسان»: (حسم) (٢/ ٤٤٩).

(٤) محمد بن زياد أبو عبد الله الأعرابي، كان نساباً نحوياً، راوية لأشعار القبائل، كثير الحفظ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، أخذ عن أبي زيد وجماعة من الأعراب (ت٢٨١هـ). «مراتب النحويين»: (١١٢)، و«الفهرست»: (٩٤)، و«إنباه =

فسّره وقال: معناه: وأضحى الغبار ساطعاً بجبال حِسْمى، وهي التي اختزمت بالقتام، وأخرج مختزماً قطعاً من حسمى، ورفع (الدقاق) بأضحى، وحسمى هو الذي اختزم بالقتام، وهذا نصّ جليّ من كلام ابن الأعرابي على أنّ مختزم القتام[1] مقطوع، لا مرفوع، وذكر الطوسي[2] أنّ ابن الأعرابي وأبا عمرو رويا: (وأضحى عاقلاً)[3] بجبال حسمى، فذكر أنّهما خالفا في[4] صدر البيت، ولم يذكر أنّهما خالفا في غير ذلك، وهو الذي قاله ابن الأعرابي: من أنّ مختزِماً نصب على القطع[5]

الرواة»: (٣/ ١٢٨ ـ ١٣٨)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٩٦ ـ ٩٧)، ولم أقف على قوله، وقد نقل ابن منظور قول ابن الأعرابي في معنى (حسمى).

(١) الأصل: القتال.

(٢) علي بن عبد الله بن سنان التيمي أبو الحسن، عالم برواية القبائل وأشعار الفحول، ولقي مشايخ الكوفيين والبصريين، وكان أكثر مجالسته وأخذه عن ابن الأعرابي، قال أكثر مترجميه: لا مصنف له. «الفهرست»: (٩٦)، و«معجم الأدباء»: (٤/ ١٧٧٩)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٢٨٥)، ونص المحقق على أنّ في دار الكتب المصريّة جزءاً من ديوان لبيد بروايته (٤٤٨ أدب)، «وديوان امرئ القيس» بروايته ورواية أبي حاتم عن الأصمعي (رقم: ١٥ أدب ش).

(٣) وكذا الرواية في غير الديوان.

(٤) (أن ابن الأعرابي... في): ساقط من: س.

(٥) وهو المراد به (الحال) عند البصريين. ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٧، ١٢)، (٢/ ٢٨٦)، و«جامع البيان»: (١/ ٢٣٥)، و«شرح القصائد السبع الطوال»: (٢٤)، وقال ابن السيد في «إصلاح الخلل»: (١١٠): وانتصاب سميع في قوله: دعوت الله سميعاً، على أنّه حال من الله تعالى، ليس برأي متّفق عليه، ولكنه يجوز أن يكون نصباً =

من حسمى [مذهب][1] كوفي مشهور عنهم، ومعنى القطع عندهم: أنّ أصل هذا وما أشبهه أن يكون صفة بالألف واللام، ثم تحذف الألف واللام منه فينصب، وتقدير البيت على هذا الرأي: وأضحى دقاق الترب ساطعاً بجبال حِسْمَى المختزم بالقتام، فكأنّ المختزم صفة لحسمى، ثمّ قطع[2] الألف واللام ونصب، وهكذا قالوا في قول امرئ القيس[3] [من الطويل]:

٨٨ـ وعالين قنواناً من البُسرِ أحمرا

أنّه أراد من البسر الأحمر، ثمّ قطع الألف واللام منه، ونصب[4]، وهذا

على المدح والتعظيم، ويجوز أن يكون نصباً على القطع على رأي الكوفيين، ومعنى القطع عندهم: أنّه أراد دعوت الله السميع على الصفة، فلما قطع الألف واللام من الصفة نصبها.

(١) من: س.

(٢) س: حذف، وقد تكرر وقوعه.

(٣) «الديوان»: (٩٢)، وصدره:

سوامق جبّارٍ أثيث فروعه

وينظر: «جامع البيان»: (٩/ ٤٤٦)، و«اللسان»: (أيد) (١/ ٢٩٧)، والرواية فيهما:

فأثّت أعاليه وآدَتْ أصولُه ومال بقنيانٍ من البُسر أحمرا

و«زهر الأكم»: (١/ ٨٦).

(٤) ينظر: «إصلاح الخلل الواقع في الجمل»: (١١١)، و«البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٥٢٢).

وقد فسر أبو حاتم ألفاظ البيت متفرقة في كتابه، ولم يستشهد ببيت امرئ القيس، «النخلة»: (٥٧، ٦٧، ٩٣)، وقال الوزير أبو بكر في معنى البيت: سوامق: مرتفعات، يقال: سمق النخل وبسق: إذ طال وارتفع، والجبار: الفتي من النخل، ويقال: الجبار: =

ونحوه يسميه البصريون حالاً، وفي تحقيق مذهب الفريقين في هـذا كـلام يطـول ليس هذا موضعه؛ لأنّه يخرجنا[1] عن غرضنا الذي نحن بصدده.

و(ساطعاً) خبر لأضحى، و(دقاق) اسمها.

و إن جعلت (أضحى) ههنا تامة[2] لا خبر لها، كان انتصاب (ساطع) على الحال من (الدقاق).

وأمّا سؤالك عـن (مختـزم) هـل يجـوز رفعـه؟ فـإنّي لا أعلـم أحـداً رواه مرفوعاً، وإنما الرواية ما قدمته، ورفعه مع[3] ما فيه من عدم الرواية بيّن[4] جداً، ومخرج للكلام إلى معنى غير المعنى الذي قصده الشاعر، وفسـره به الـرواة؛ لأنّ الذي يرفعه لا يخلو من أحد وجهين: إمّا أن يجعله صفة للدقاق، وإمـا أن يجعلـه بدلاً منه، وكلا الأمرين لا يصح؛ لأنّه[5] يصير المعنى: أن دقـاق الـترب اختـزم بالقتام، وليس المراد هذا، وإنّما المراد: أنّ حسمى اختزم بالقتام، واشتمل بـه؛ لكثـرة ما أحاط [٩٠/ ب] به منه، وهذا الذي فسّره به الأصمعي وأبو عمرو وابن الأعرابي[6]،

الذي فات الأيدي من التناول، والأثيث: الملتف، والقنوان: العذوق، والبسر: ما احمـرّ من التمر... إنما يريد أن ما علين بـه الهوادج من الوشـي والرقوم مثـل احمرار البسـر في خضرة النخل. «شرح ديوان رئيس الشعراء»: (٨٣).

(١) س: لأن هذا يخرجنا.

(٢) وذلـك إذا جـاءت بمعنـى دخـل في الضـحى. ينظـر: «شرح المفصـل»: (٧/ ١٠٣)، و«الهمع»: (٢/ ٨٣)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ٦١).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: بعيد.

(٥) الأصل: لا، وما أثبته من: س.

(٦) ينظر تفسيرهم في: «تهذيب اللغة»: (قتم) (٩/ ٦٦)، و«التاج»: (قتم) (٣٣/ ٢٢٦).

وفي انتصاب (مختزم) على الحال في قول البصريين سؤالٌ من وجهين:

أحدهما أن يقال: كيف انتصب على الحال وهو مضاف إلى المعرفة؟[1]

و الثاني: أنّ المعروف في العربية أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها[2]، والعامل في (حسمى) الإضافة، ولا يصح لهذه الإضافة أن تعمل في (مختزم)؛ لأنّه يصير المعنى: أنّ الجبال إنّما هي مضافة إلى (حسمى) في حال اختزامه [3] بالقتام دون سائر أحواله، وهذا غير صحيح، ومن أجل هذا الإلزام عدل الكوفيون عن نصبه على الحال إلى نصبه على القطع[4] فيما أحسبه، وإنّما ينبغي على ما يقتضيه البيت أن يكون العامل في (مختزم) (ساطعاً)[5] أو (أضحى) في قول من جعلها تامة، وأمّا من جعلها ناقصة ففي ذلك نظر؛ لأنّ كان الناقصة وأخواتها عند حذّاق النحويين لا يعملن في الفضلات[6]

---

(١) مذهب الجمهور في الحال أنّه يكون نكرة، وفي إضافة الحال هنا إلى معرفة فإنّه اكتسب التعريف في ظاهر الأمر. ينظر: «الكتاب»: (١/ ٤٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٦٢)، و«شرح التصريح»: (١/ ٥٧٨).

(٢) «البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٥٢٩، ٥٣١)، و«الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٤٩٢ـ٤٩٣).

(٣) س: الاختزام.

(٤) القطع هنا يراد به عدم ربط الكلمة بما قبلها في الإعراب، وأكثر ما يقع ذلك في النعت، فلا يتبع هذا المنعوت، وإنما يقطع نعت المرفوع إلى المنصوب كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[المسد: ٤] على تقدير أعني أو أذم، أو قطع المجرور إلى الرفع كقولنا: مررتُ بزيدٍ المسكينُ أو المسكين، على تقدير في الرفع: هو المسكين... ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٢٦)، و«الهمع»: (٥/ ١٨١ـ١٨٢).

(٥) س: حالاً ساطعاً.

(٦) (ففي ذلك... الناقصة): ساقط من: س.

فأمّا السؤال الأول فإنّ الجواب عنه أن يقال: إنّ إضافة (مختزم) إلى القتام إضافة غير صحيحة[1] ينوى بها الانفصال، والمضاف إليه منصوب في المعنى، كما أنّ إضافة وارد إلى الثمد من قول النابغة[2] [من البسيط]:

٨٩ـ إلى حَمَامٍ شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

غير صحيحة، والثمد منصوب في المعنى، فلذلك صار (مختزم) حالاً[3] من (حسمى)، و(وارد) صفة لحمام حين لم تكن إضافتهما محضة.

و أمّا السؤال الثاني فسؤال عريض، وفي الجواب عنه غموض يحتاج إلى تلخيص.

والجواب عنه: أنّ العامل فيه (أضحى) أو (ساطعاً) وإن كان كل واحد منهما لم يعمل في (حسمى) لفظاً؛ لأنه عامل فيه معنى؛ لأنّ الشاعر لو قال:

فإن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهما من العمد. ينظر: «شرح المفصل»: (٧/ ٨٩). والمبتدأ لا يعمل في الفضلات، «الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٤٩٤).

(١) وهو ما يصطلح عليه عند النحاة بالإضافة اللفظية: وهي إضافة الوصف إلى معموله. «التعليقية»: (شرح المقرب) (٢/ ٦٦٤ ـ ٦٧٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٨٠٢).

(٢) «الديوان»: (٣٦)، وصدره:

احكمْ كحكم فتاةِ الحيِّ إذ نظرت

و«الكتاب»: (١/ ١٦٨)، و«طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٤٨)، و«أدب الكاتب»: (٢٥)، و«أمالي ابن الشجري»: (٣/ ٢٩)، و«زهر الأكم»: (١/ ٢٧، ٧٩)، ومعنى البيت: أَصِبْ في أمري ولا تخطئ كإصابة الزرقاء في عد الحمام، ولا تقبل قول من سعى إليك فيّ.

(٣) الأصل: حال.

وأضحى حسمى مختزم القتام ساطعاً عليه دقاق الترب [أو قال: ساطعاً عليه دقاق الترب] في حال اختزامه بالقتام لأدى ذلك المعنى بعينه، ونظيره من الأحوال المحمولة على المعاني قول النابغة الجعدي[1] [من المتقارب]:

٩٠ ـ كأنّ حوامِيَهُ مُدْبِراً خُضِبْنَ وإن كان لم يُخْضَبِ

ألا ترى أنّ مدبراً حال من الهاء، والعامل في الهاء الإضافة[2]، ولا يصح لهذه الإضافة أن تعمل في مدبر؛ لأنّه يصير المعنى: أنّ حواميه ليست مضافة إليه إلّا في حين إدباره، وإنّما العامل فيه معنى التشبيه[3]؛ لأن التشبيه إذا عمل في حواميه فقد عمل فيه، فكأنّه قال: كأنه مدبر[4] مخضوب الحوامي، ونحو هذا من الأخبار التي ليست بأحوال قول الشاعر[5] [من الطويل]:

---

(١) «الديوان»: (٣٥) برواية: حوافره، و«المعاني الكبير»: (١/ ١٦٦)، قال ابن قتيبة: الحوامي: جوانب الحوافر، يقول: هي سود كأنها خضبت، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٤)، قال ابن الشجري: نصب (مدبراً) على الحال من الهاء، و«الخزانة»: (٣/ ١٦١).

(٢) وقد جعل ذلك من العوامل الضعيفة؛ فلا يجوز تقدم الحال هنا على عاملها. «الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٤٨٨ ـ ٤٩١)، و«الخزانة»: (١/ ١٦٣).

(٣) العامل في الحال على ضربين: لفظي ومعنوي، فالمعنوي هو: التنبيه والإشارة والتشبيه. «الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٤٨٨).

(٤) الأصل: مدبراً وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٥) وهو ثابت بن كعب العتكي، قاله في مسلمة بن عبد الملك. ينظر: «المخصص»: (١٣/ ١٧٥)، وقال ابن سيدة قال أبو اليقظان: كان يقال لعبد الملك بن مروان أبو الذباب؛ لشدة بَخَرِهِ، يريدون أنّ الذباب يسقط إذا قارب فاه، وقال غيره: هو أبو الذِّبّان، و«الجليس الصالح»: (١/ ١٩٤).

٩١ ـ [٩١/ ب]لعليَ إن مالت بي الريحُ ميلةً عـلى ابــن أبي ذُبَّــان أن يتنــدّما

فأخبر عن اسم لعل بقوله: أن يتندم[١]، وليس فيه ضمير يعـود إليـه؛ لأنّ الضمير إنّما يرجع على ابن أبي ذُبّان، وجاز ذلك حملاً على المعنى؛ لأنّه لو قال[٢]: لعل ابن أبي ذُبّان، أن يتندم أن مالت بـه الـريح ميلـة عليـه، لأدى ذلـك المعنـى بعينه[٣]، ونحوه من الأحوال المحمولة على المعاني دون موضـوع الألفـاظ قـول امرئ القيس[٤] [من الطويل]:

٩٢ ـ خرجت بها نمشـي[٥]

فقوله (نمشي) في موضع الحال من التاء والهاء، كأنّه قـال: ماشـيين، وقـد قال النحويون: إنّه لا يعمل في الحال عاملان[٦]، وإذا صيّرت (نمشي) حالاً مـن

---

(١) س: يتندما، وقد تكرر.

(٢) س: إن قال.

(٣) ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ١٥٠)، و«ضرائر الشعر»: (٢٨٣).

(٤) «الديوان»: (٤١)، وتمامه:

... تجـــــــر وراءنـــــــــا عــلى أَثَرَيْنــا ذَيْــلَ مِــرْطٍ مُرَحَّــلِ

و«جمهرة أشعار العرب»: (٩٨)، و«شرح القصائد السبع الطـوال»: (٥٣)، والروايـة فيـه: فقمت بها أمشـي، وقـال أبـو بكـر الأنبـاري: ويروى: (خرجت بها أمشـــي)... وأمشـي موضعه رفع بالألف... وموضعه في التأويل النصب على الحـال مـن التـاء في (قمت)، والتقدير: قمت بها ماشياً.

(٥) مصادر التخريج (أمشي).

(٦) وقد منع قسم من النحاة اجتماع عاملين على معمول واحد مطلقـاً، ولهـذا ردّ قـول مـن قال: إنّ الابتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر، وقول من قال: إنّ المتبـوع وعاملـه معـاً عاملان في التابع. «الأشباه والنظائر»: (١/ ٥٣٧).

التاء والهاء أعملت فيها (خرج) وحرف[1] الجر، فصار بمنزلة قولك: خرج زيد، ومررت بعمرو راكبين[2]، وهذا لا يجوز، وإنّما جاز ذلك ههنا حملاً على المعنى؛ لأنّ الباء[3] تنوب مناب همزة النقل، فصار قوله: (خرجت بها نمشي) بمنزلة أخرجتها، وإذا صار معناه[4] إلى هذا التقدير كان العامل واحداً، وهذا كثير جداً.

وأما قولك: إنّ الأعلم[5]، رحمه الله، رواه مرفوعاً، فلا أعلم من أين ادّعيت ذلك عليه، ولم يصرح فيه برفع ولا نصب، وإنّما قال قولاً ينحو نحو ما حكيناه[6] عن ابن الأعرابي[7]، وإن كان قوله: وحسمى مختزم القتام، قد أوهمك أنّه خبر مبتدأ مضمر، وليس كذلك، إنّما جعلها جملةً في موضع نصب على الحال، كأنّه قال: وأضحى دقاق الترب ساطعاً بجبال حسمى، وحسمى مختزم القتام، أي: وحسمى هذه حاله.

و أمّا قول زهير[8] [من الكامل]:

---

(١) س: حروف.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: الهاء.

(٤) الأصل: بمعناه.

(٥) الشَّنْتَمَرِيّ، يوسف بن سليمان، كان عالماً باللغة العربية ومعاني الأشعار (ت٤٧٦هـ). ينظر: «إنباه الرواة»: (٤/ ٦٧)، و«نكت الهميان»: (٣٣١)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٤٤).

(٦) س: ذكرناه.

(٧) س: الأصمعي.

(٨) «الديوان»: (٢٩)، و«الخزانة»: (٦/ ٣٢٣).

٩٣ـ ويقيك ما وقّى الأكارمَ مِن ... حُوبٍ تُسَبُّ به ومن غدرِ

فإنّ فيه روايتين ذكرهما[١] السكري[٢]:

إحداهما: وقى الأكارم[٣]؛ بنصب (الأكارم)، وفتح الواو من (وقّى) وبتشديد القاف.

والثانية: (ما وُقِي الأكارمُ)[٤]؛ برفع (الأكارم)، وضم الواو من (وُقِي) وبكسر القاف وتخفيفها، وهذه الرواية الثانية هي التي أولع جمهور الناس بها، وكلتا الروايتين جائزة، والأولى هي المختارة، ومن أجل ذلك لا أكاد أعرّج على الثانية، وإنّما صارت الأولى هي المختارة لما فيها من مطابقة بعض الألفاظ لبعض، وألفاظ البيت على الرواية الثانية لا يطابق بعضها بعضاً، وفيها مجاز، وحمل على المعنى دون موضع الألفاظ، وذلك معدوم في الرواية الأولى، ألا ترى أنّ معنى البيت، وتقدير ألفاظه على الرواية الأولى: ويحفظك من الحوب والغدر ما حفظ الأكارم قبلك، فجاء بالفعلين معاً على صيغة فعل الفاعل، وكان يجب في الرواية الثانية أن يقول: وتوقّى من الحوب [٩١/ ب] والغدر ما وُقي الأكارم، فيأتي

---

(١) س: رواهما.

(٢) الحسن بن الحسين، أبو سعيد، النحوي اللغوي الراوية الثقة (ت٢٧٥هـ). «معجم الأدباء»: (٢/ ٨٥٤)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٨٣).

وينظر: «الخزانة»: (٦/ ٣٢٣)، وقال البغدادي: وُقي بالبناء للمفعول، والحوب: الإثم، أي أن الأكارم وُقوا أن يُسبوا، فيقيك أنت ذلك أيضاً، أي أنّه لا يغدر ولا يسب، فيأتي بالإثم، وروي: ما وَقى الأكارمَ بالبناء للفاعل، ونصب الأكارم.

(٣) س: الاكرام، وقد تكرر.

(٤) (ما وقي الأكارم): ساقط من: س.

بالفعلين معاً على صيغة ما لم يسم فاعله؛ لتتلاءم الألفاظ وتتشاكل[1]، فلما جاء بالفعل الأول على صيغة فعل الفاعل، وبالثاني على صيغة فعل ما لم يسم فاعله، تنافرت الألفاظ واحتاج البيت إلى تأويل يصرف ألفاظه إلى التلاؤم والتشاكل، ووجه الصنعة في ذلك أن يقال: لما قال: ويقيك، تضمن المعنى أنه [قال][2]: وقد وقى ذلك، فدلّت صيغة فعل الفاعلَ على ما تضمنه الكلام من صيغة فعل المفعول، كما أنّ القائل إذا قال: ضرب زيد عمراً، فقد تضمن معنى: ضُرب عمرو، وهذا عكس قراءة من قرأ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝٣٦ رِجَالٞ﴾[النور: ٣٦ـ ٣٧][3]؛ لأنّ فعل المفعول في هذه القراءة قد تضمن فعل الفاعل، وبيت زهير خلاف ذلك، وأمّا قول زهير[4] [من الوافر]:

٩٤ ـ وكانت تشتكي الأضغانُ منها الـ ـلجونُ الخَبُّ واللحِجُ الحرونُ

فإنّ هذا البيت رواه السكري، (وكانت تُشْتكى) بضم التاء، وفتح الكاف، ورفع الأضغان على صيغة ما لم يسم فاعله، وفسره تفسيراً لا يدل[5] على ذلك، قال: يقول[6]

---

(١) سبقت الإشارة إلى مذهب العرب في تشاكل ألفاظها، وتراكيبها.

(٢) من: س.

(٣) قرأ ابن عامر وأبو بكر من العشرة بالبناء للمفعول، وقرأ الباقون بالبناء للفاعل. «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٢/ ٨٢٠)، و«النشر»: (٢/ ٣٣٢).

(٤) «الديوان»: (١٠٢)، واللجون: الناقة الثقيلة السير، «الصحاح»: (لجن) (٦/ ٢١٩٣)، والخبّ: الخداع، «التاج»: (خبب) (٢/ ٣٢٧)، ولحج: مال وغمس ونشب، يقال: لحج بينهم الشر: إذا نشب، «التاج»: (لحج) (٦/ ١٨٥)، والحرون: الفرس الذي لا ينقاد.

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: يقال.

أربابها يشتكون أضغانها[1] بجعل الشكوى لأصحاب الخيل، لا للخيل، ومعنى ذلك أنّ هذه الخيل كان فيها التواء على أصحابها لنشاطها؛ لأنّها تذهب بهم حيث لا يريدون، وتجمح فلا يستطيعون على إمساكها إلّا بجهد، ويتعذر عليهم إلجامها وركوبها، كما قال في قصيدته الأخرى[2] ـ رحمه الله ـ [من الطويل]:

٩٥ ـ فبتنا عُراةً عندَ رأسِ جوادِنا يزاوِلُنا عن نفسهِ ونزاوِلُه

ونضربه حتى اطمأنَّ قذالُه ولم يطمئنَّ قلبُهُ وخَصائِلُه

فلما كانت [متصفة][3] بهذه الصفة من النشاط صارت كأنّ في صدورها أضغاناً على أصحابها، فوصفها زهير أنّها كانت في أول أمرها على هذه الصفات، وأنّهم لم يزالوا يركبونها لكل صارخ يستغيث ويروّضونها بكثرة الركض والركوب حتى زالت أضغانها، ولانت عرائكها، وذهب ما كان فيها من الالتواء والاعتراض، وتقدير البيت على مذهب الكوفيين: وكانت تُشتكى أضغانها، فأقام الألف واللام مقام الضمير على حد قولهم في: مررت برجل حسن الوجه: أنّ المعنى: حَسُن وجهه[4]، وفي قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[ص: ٥٠] [٩٢/ أ] أنّ المعنى:

---

(١) إمعانها.

(٢) «الديوان»: (٦٦)، و«المعاني الكبير»: (١/ ٥٧، ١٦٠)، وقال ابن قتيبة في معنى القذال: القذال من الإنسان: ما بين النقرة والأذن، ومن الفرس مقعد العذار، والخصائل جمع خصيلة: وهي كل لحمة في عصبة، وقوله: اطمأن قذاله: كان رافعاً رأسه فضربناه حتى نكس، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ٢٤٤).

(٣) من: س.

(٤) «الكتاب»: (١/ ٤٣٤).

أبوابها[1]، ثم قسّم ونوّع، فقال: منها اللجون الخبّ، ومنها[2] اللحج الحرون، فيرتفع اللجون بالابتداء، وخبره في قوله: منها، واللحج مبتدأ ثان، وخبره محذوف أراد: ومنها اللحج الحرون، وعطف [3] جملة على جملة، ولا بد لك من تقدير (منها) مرة ثانية؛ لأنّه تقسيم وتنويع، فإن لم تضمر (منها) مرة ثانية كان التقسيم ناقصاً، ونظيره قول الله، عزّ وجلّ: ﴿مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾[هود: ١٠٠] تقديره: ومنها حصيد، فهو عطف جملة على جملة[4]، ونحوه قول الكميت[5]

[من الطويل]:

٩٦ ـ لنا راعيا سَوْءٍ مُضِيْعَان منهما أبو جعدَةَ العادي وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

---

(١) ينظر: «جامع البيان»: (٢٠/ ١٢١)، وقال الطبري في توجيه الآية: يعني: مفتحة لهم أبوابها، وأدخلنا الألف واللام في الأبواب بدلاً من الإضافة.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: عطفه.

(٤) ينظر: «جامع البيان»: (١٢/ ٥٦٧)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٧١٣).

(٥) «الهاشميات»: (ملحقة بالديوان) (٥٨٧)، وقال الشارح: راعيا سَوْءٍ، يعني هشاماً، وخالد بن عبد الله القسري، وكان على العراق، وأبو جعدة: يعني الذئب، شبه به هشاماً لِجَوْرِهِ.

والعرْفاء: الضبع، لها عرف، ويريد خالداً القسري؛ لفساده، وسميت عرفاء لنتنها، ويقال: عرف طيبة وخبيثة.

والجيْأل: الكبير، شبه هشاماً بالذئب الكبير، وخالداً بالضبع، وقوله: مُضيعانِ: أيّ للرعية والدين، وينظر: «مجمع الأمثال»: (٢/ ٥٣٤)، و«اللسان»: (عرف) (٦/ ١٩٦)، و«الخزانة»: (٨/ ٥٥).

التقدير: ومنهما عرفاء جيأل، فهذا إعرابه على[1] مذهب الكوفيين[2]، وأما على أصول البصريين[3] ومذهبهم فله تقديران:

أحدهما أن تريد: وكانت[4] تشتكي الأضغان منهما[5]، منها اللجون الخبّ، فحذف منها، كما قالوا في: مررت برجل حسن، أنّ معناه: حسن الوجه منه، وفي الآية المذكورة: أنّ المعنى مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف الضمير من الموضعين؛ لما في الكلام عليه من الدليل.

و قوله: منها اللجون مبتدأ وخبر، كما قال الكوفيون لا خلاف بينهم في ذلك، والتقدير الآخر: أن لا تضمر (منها)، ولكن تجعل (منها) المذكورة في البيت هي التي يعود[6] منها الضمير، فتكون (منها) على هذا متصلة بالأضغان، وتكون الجملة الأولى قد تمت في قوله (منها)، وتجعل (اللجون) وما بعده بدلاً من الأضغان، ولا يصح هذا البدل، إلّا على تقدير مضاف محذوف، كأنّه قال: أضغان اللجون، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فيكون مثل قول امرئ القيس[7] [من الطويل]:

---

(١) (إعرابه على): ساقط من: س.

(٢) ينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (٢/ ٤٠٨)، و«جامع البيان»: (٢٠/ ١٢١).

(٣) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ١٧٢)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٦/ ٤٣٧).

(٤) س: وإن كانت.

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: تعدله.

(٧) «الديوان»: (٤٣)، وصدره:

تصدّ وتبدي عن أسيل وتتقي

وينظر: «الخزانة»: (١٠/ ١٢٥).

٩٧ ـ بناظرةٍ من وحشٍ وَجْرَةَ مطفـلِ

في قول من جعل الناظرة ههنا: العين؛ لأنّ تقديره على هذا القول: بناظرة ناظرة مطفل، على إبدال ناظرة الثانية من ناظرة الأولى، ثمّ حذف الناظرة، وأقام المضاف إليه مقامها[١]، فصار مطفل بدلاً من ناظرة لحلوله محل ما كان بدلاً منها، ومثله قول الآخر[٢] [من الخفيف]:

٩٨ ـ نَضَّرَ الله أعظُماً دفنوها بسجستانَ طلْحَةَ الطلحاتِ

في رواية من روى (طلحةَ) بالنصب لأنّه أبدله[٣] من (أعظم)، ولا يصح ذلك إلّا على حذف مضاف، كأنّه قال: أعظم طلحة الطلحات[٤]، ثمّ حذف، وإنما احتيج إلى هذه الصيغة؛ لأنّ الكل لا يبدل من البعض، إنّما يبدل البعض من

---

(١) ينظر: «شرح ديوان رئيس الشعراء»: (٢٨)، و«الخزانة»: (١٠/ ١٢٨)، وقد نقل المسألة عن ابن السيد مصرّحاً بذلك.

(٢) وهو عبد الله بن قيس الرقيات. «الديوان»: (٢٠)، و«العقد الفريد»: (١/ ٣١٤)، و«شرح شواهد الإيضاح»: (١/ ٢٢٤)، و«الخزانة»: (٨/ ١٠، ١٤)، وقد أكثر النحاة الاستشهاد بهذا البيت لاحتوائه على أكثر من شاهد.

(٣) س: لأنها بدل.

(٤) ساقط من: س.

«البسيط في شرح الجمل»: (٢/ ١٨٨)، و«الضرائر»: (١٦٥)، و«رصف المباني»: (٣٦٥، ٤١٢)، و«الخزانة»: (٨/ ١٥)، وقالوا في معنى: طلحة الطلحات: هو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، واسمه: طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وأضيف إلى الطلحات؛ لأنّه فاق في الجود خمسة أجواد كل واحد منهم طلحة... «العقد الفريد»: (١/ ٢٩١)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٦٣ ـ ٦٤).

الكل[1]، ولذلك احتيج في إبدال اللجون [٩٢/ ب] من الأضغان إلى الصيغة المذكورة؛ إذ[2] كان لا يصح البدل على ظاهر الكلام، فهذا ما في رواية من روى: تُشتكى الأضغان على صيغة ما لم يسمَّ فاعله.

ورواه قوم: تَشْتكي الأضغانَ بالنصب وفتح التاء من تشتكي، وبكسر الكاف، فالشكوى على هذه الرواية للخيل، لا لأصحابها فيكون الكلام قد تمّ في قوله: وكانت تشتكي الأضغان، ثمّ ابتدأ فقال: منها كذا، ومنها كذا، على نحو ما ذكرناه من التنويع والتقسيم.

فإن قيل: كيف وصف الخيل بأنّها تشتكي أضغاناً، وما هذه الأضغان التي تشتكيها، فإنّ هذا يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون أراد بالأضغان ما فيها [من] الحران واللجون[3] والأمور التي ذكر؛ لأنّ الصفات المذمومة تجري مجرى الأمراض والأدواء[4] والعيوب، ألا ترى أنّ العرب يقولون للمتكبر الذي لا يلتفت عُجباً وزهواً: الأصيد، وإنما الأصيد في الحقيقة البعير الذي لا يقدر أن يثني عنقه، ولا يلتفت؛ لداء يصيبه[5]،

---

(١) وهو قول جمهور النحاة، وقد جوز قلة منهم وقوع بدل الكل من البعض. ينظر: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ٤٢٢)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، و«الهمع»: (٦/ ١١٦)، و«الخزانة»: (٨/ ١٥)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٥٧).

(٢) س: إذا.

(٣) الأصل: اللجان.

(٤) س: الأذى.

(٥) «تهذيب اللغة»: (صاد) (١٢/ ٢٢٠)، و«المخصص»: (١٤/ ١٧٠)، و«التاج»: (صيد) (٨/ ٣٠٦).

فأجروا الزهو والتكبر مجرى الداء[1]، وكذلك قال أصحاب المعاني في قول الشاعر[2] [من المنسرح]:

٩٩ ـ ما بَرِحَ التَّيْمُ يَعْتَزُونَ وزُرْ قُ الخطِّ تَشْفي السقيمَ من سَقَمِهْ

أنّه أراد: أنّ[3] الرماح تزيل نخوة المتكبر وإعجابه بنفسه، فهذا وجه.

والمعنى الآخر: أنّ أصحاب هذه الخيل كانوا يضربونها، ويعنّفون عليها؛ لما فيها من العسر والالتواء، فكأنهم مضطغنون عليها، وكأنّها مضطغنة عليهم، فلم تزل الحرب تروضها حتى ذهب[4] عسرها والتواؤها، وصارت إلى ما يوافق أصحابها، وصار أصحابها إلى ما يوافقها، فذهبت أضغانها عليهم[5]، وأضغانهم عليها.

فهذا ما حضرني من القول في جواب ما سألت عنه.

*

---

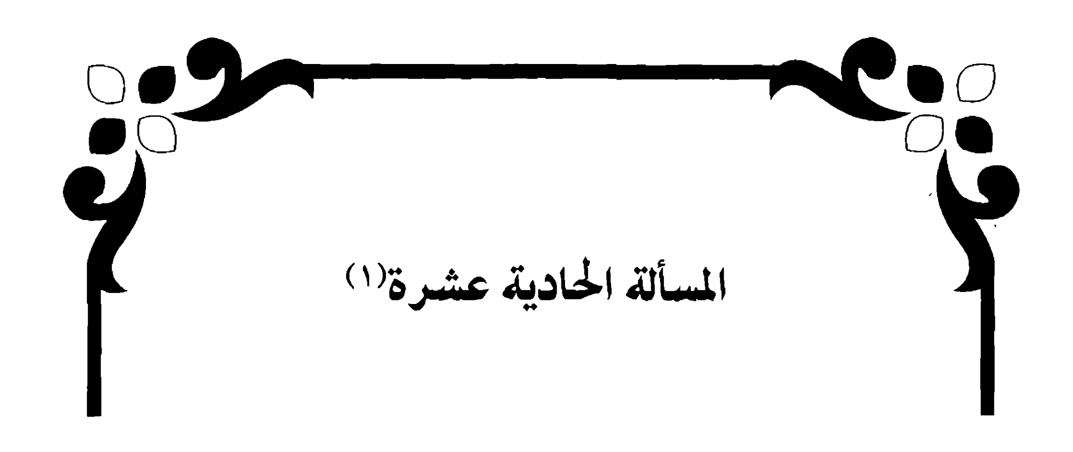
(١) س: الرائي.

(٢) وهو رجل من حمير. ينظر: «شرح الحماسة للمرزوقي»: (١/ ٢٤٢)، و«شرح الحماسة للأعلم»: (١/ ٣٢٣)، ومما جاء من معنى البيت عندهما: يعتزون: ينتسبون وينتمون، وهو أن يطعن الفارس قِرناً، فيقول إدلالاً بعزته ونجدته: خذها وأنا فلان بنُ فلان، والزرق: الرماح الصافية الأسنة، والخط: موضع تنسب إليه الرماح، وقوله: تشفي السقيم من سقمه: أي تحمل المعوج على الاستقامة وتبرئه من مرضه.

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: ذهبت.

(٥) ساقط من: س.



المسألة الحادية عشرة[1]

سأل سائل فقال[2]: ما تقول ـ أبقاك[3] الله ـ في قول سيبويه[4] في باب انتصاب المصدر بفعل مقدر: ما أغفله عنك شيئاً، أي: دَعِ الشك، كيف تقدير هذا الفعل؟ وما موضع (ما) ههنا؟ وما إعراب الجملة؟ وما المعنى؟

الجواب: هذا السؤال خطأ؛ لأنّ هذه المسألة إنّما ذكرها سيبويه في باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، ولم يذكرها في أبواب المصادر، ولا هذه الترجمة التي ذكرها هذا[5] السائل في شيء من كتاب سيبويه، وذكر السيرافي[6] أنّ هذه المسألة لم يفسرها أحد من أصحاب سيبويه، ولا دروا ما هي حتّى مات المبرد، فتكلّم فيها الناس[7] بعده، فقال أبو إسحاق الزجاج: معنى هذا على [٩٣/ أ]

---

(١) وهي المسألة السادسة والأربعون في: و، خ.

(٢) (سأل سائل فقال): ساقط من: و، خ.

(٣) و، خ: أيدك.

(٤) «الكتاب»: (٢/ ١٢٩).

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) وينظر قوله في: «شرحه للكتاب»: (٢/ ٤٦١).

(٧) و، خ: الناس فيها.

كلام [قد][1] تقدّم، كأنّ قائلاً قال: [زيد][2] ليس[3] بغافل عنّي، فقال المجيب[4]: بلى[5] ما أغفله عنك، انظر شيئاً، أي: تفقّد أمرك، فاحتجّ به سيبويه على حذف (انظر) الناصب (شيئاً)، كأنّك لمّا قلت ما أغفله عنك[6]، أردت أن تبعثه على أن يعرف[7] صحة كلامك، فقلت: انظر شيئاً، فإنّك تعرف ما أقوله، كما تقول: انظر قليلاً، هذا قول السيرافي، أو نحو قوله، ومحصوله: أنّ (ما) تعجب، و(شيئاً)[8] موضوع موضع المصدر، كأنّه قال: انظر نظراً قليلاً، أو موضوع موضع الظرف كأنّه قال: انظر وقتاً قليلاً[9]، وقال الرماني[10]: معناه: دع شيئاً هذه سبيله، ولا تشك فيه، ولا[11] تعلق طمعك به، فشيء في قول الرماني[12]

---

(١) من: و، خ.

(٢) من النسخ الأخرى.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) س: عنّي فالجواب.

(٥) و، خ: بل.

(٦) (ما أغفله عنك): ساقط من: ج.

(٧) (أن يعرف): ساقط من: ج.

(٨) الأصل: وشيء.

(٩) و: طويلاً.

(١٠) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن، حدّث عن ابن دريد، وابن السرّاج، روى عنه التنوخي والجوهري، كان مفتنّاً في علوم كثيرة (ت٣٨٤هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٢٩٤ _ ٢٩٧)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٧٣ _ ١٧٤).

(١١) ساقط من: و، خ.

(١٢) و: كما ذهب أبو...

مفعول بفعل مضمر، ومذهبه أيضاً: أن (ما) تعجب، كمذهب أبي إسحاق، وروي عن أبي الحسن الأخفش[1] أنّه قال: انتصاب شيء، ههنا انتصاب المصدر، و(ما) تعجب، كأنّه قال: ما أغفله عنك غفلة، وحجته قول الهذلي[2] [من الكامل]:

١٠٠ ـ فعاديت شيئاً والدريسُ كأنّما يُزَعْزِعُهُ وِرْدٌ من المومِ مُرْدِمُ

ألا ترى أنّ (شيئاً) ههنا قد وقع موقع المصدر، كأنّه قال: فعاديت معاداة، أراد[3] الأخفش: أنّه مصدر أكد به فعل التعجب، وأنكر أبو عليّ الفارسيّ[4] هذا القول، وقال: لا يجوز تعدي فعل التعجب إلى المصدر؛ لأنّ ما في فعل التعجب من المبالغة أبلغ من تأكيد المصدر، ألا ترى أنّه منقول من فَعُلَ، وما يكون كالغريزة في الشيء[5]، فيصير تعديه [إلى المصدر][6] في الامتناع بمنزلة من ثنّى (أقوالاً)

---

(١) ينظر: «الصحاح»: (عقل) (٥/ ١٧٧).

(٢) وهو أبو خراش، خويلد بن مرة، شاعر مخضرم، أسلم وهو شيخ كبير، وعاش إلى زمن عمر. ينظر: «الشعر والشعراء»: (٤٧٧)، و«الخزانة»: (١/ ٤٤٣)، و«الأعلام»: (٢/ ٣٢٥)، والبيت في «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٢١٧)، و«المعاني الكبير»: (٢/ ٩٠٢)، والرواية فيما تقدّم (فعدّيت) وقيل في معنى البيت: عاديت: صرفت، والدريس: ثوبه الذي عليه، وهو الثوب الخلق، يزعزعه: يحركه، وِرْدٌ: حُمّى، والموم: البرسام، مُردم: ملازم، أي: من شدة عدوي واضطرابه عليّ، و«الشيرازيات»: (١/ ٢٩٤)، و«التاج»: (عرر) (١٣/ ١٧، ٢٣٣)، والرواية فيه:

فعاريت شيئاً والرداء كأنّما

(٣) و، خ: يريد.

(٤) «الشيرازيات»: (١/ ٢٩٤).

(٥) فإن العرب تتعجب ممّا صار كالغريزة، فلا يقال لمن أنفق درهماً: ما أكرمه، ولا لمن ضرب: ما أضربه، وإنما يقال لمن تكرر الفعل منه. «شرح المفصل»: (٧/ ١٤٧).

(٦) من: و.

فقال: (أقوالان)؛ لأنّ (أقوالاً) بلا تثنية تدل على ما تـدل عليـه التثنيـة، فتصـير التثنية لا معنى لها.

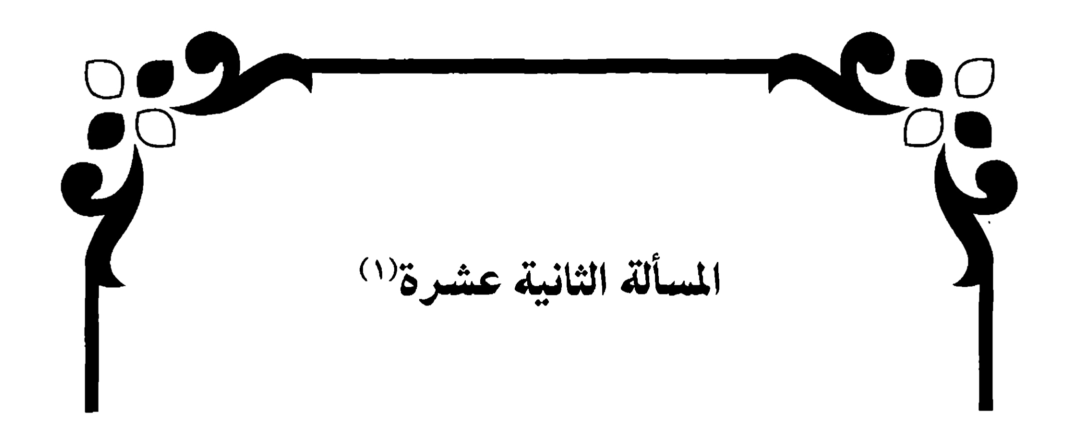
و مذهب الفارسي فيه مذهب أبي إسحاق، ومذهب الرماني، وهو الأليـق بكلام سـيبويه؛ لأنّـه احـتجّ بـه عـلى إضـمار الفعـل، ولا إضـمار فيـه عـلى رأي الأخفش، وقد روى أبو العباس المبرّد أنّ الأخفش[1] سُئل عن: ما أغفله عنـك شيئاً، فقال: أنا أسألُ عنهُ مذ[2] ستين[3] سنة، ما رأيت أحداً يعرفه.

❊

(١) ينظر قول الأخفش في: «اللسان»: (عقل) (٦/ ٣٦٧).

(٢) س، ج: منذ.

(٣) الأصل، س: ستون.



المسألة الثانية عشرة(1)

سأل [الشيخ ﷺ](2) سائل عن الإصابة بالعين(3)، ما العلة فيها؟ وقال في سؤاله: لِمَ قال رسول الله ﷺ: «إنّ العين حقّ»(4)، وما الدليل على صحتها(5)؟

---

(1) وهي المسألة السابعة في: و، خ.

(2) من: و، خ.

(3) و، ج، خ: إصابة العائن بعينه، ويقال: عنت فلاناً، أي: أصبته بعَيْنٍ، وأنا عائن، والمفعول به: مَعِينٌ، ويجوز: معيون، أي: أصابته عين، ورجل عَيون، أي: شديد العين. «المذكر والمؤنث للسجستاني»: (١١٠)، و«طلبة الطلبة»: (٣٤١)، و«اللسان»: (عين) (٦/ ٥٥٢).

(4) قال أبو هريرة: قال النبي عليه السلام: «العين حقّ»، ونهى عن الوشم.

وروى مالك عن حميد بن قيس: أنّ النبي قال لحاضنة ابني جعفر: «ما لي أراهما ضارعين؟» فقالت: يا رسول الله، تسرع إليهما العين، فقال رسول الله ﷺ: «استرقوا لهما فلو يسبق شيء القدر لسبقه العين». «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٩/ ٤٣١)، و«صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٢١٨٨) (١٤/ ١٧٨)، وقد أورد ابن كثير روايات لأحاديث الباب مروية من طرق متعددة. «تفسير القرآن العظيم»: (٨/ ٢٠١ ـ ٢٠٧).

(5) و، ج، خ: ولأي علّة قال ذلك.

وذكر في سؤاله[1] اعتراضات لا تليق بالشريعة، فأجبته بها هذه نسخته[2]:

تصفحت سؤال هذا السائل، فرأيته يلتمس حقيقة العين، ويستدعي إعلامه بالعلة الموجبة لتأثيرها في المعين، وقد التمس أمراً أبعد من بيض الأَنُوقِ، وأعز من الأَبْلَقِ العَقُوقِ[3]؛ لأنّ هذا شيء لا يوجد له [٩٣/ ب] في النصوص الشرعية بيان، ولا يقوم[4] عليه من الأدلة العقلية برهان، وليس فيها نقل إلينا من الحديث المروي أكثر من أنّ: «العين الحقّ»، بخلاف ما قال المبطلون[5]، وقد صحّح ذلك كثرة[6] مشاهدة الناس؛ لتأثيرها قديماً وحديثاً[7]، وقد نهانا النبيّ ﷺ، والسلف الصالح بعده رضي الله عنهم[8]،

---

(١) س: سؤلاته.

(٢) و، ج، خ: فأجاب الأستاذ عن السؤال.

(٣) الأنوق: الرخمة، وهي تُحرِزُ بيضها فلا يكاد يظفر به؛ لأنّ أوكارها في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة البعيدة، والأبلق من صفات الذكور، والذكور لا تحمل، والعقوق: الحامل من النوق، والمثل يضرب لمن يطلب المحال الممتنع، أو في الرجل يسأل ما لا يكون، وما لا يقدر عليه. ينظر: «ثمار القلوب»: (٤٠٠)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٣١٠)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (١/ ٢٤)، و«اللسان»: (أنق) (١/ ٢٤٩).

(٤) و، ج: لا يقع.

(٥) ج: المبطلون لها.

(٦) و، ج، خ: صحّ ذلك لكثرة.

(٧) وقد أخبر الشرع بوقوعه، وأوجب اعتقاده، وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ أن يستعيذ به من شره. «صحيح مسلم بشرح النووي»: (الحديث)، و«زاد المعاد»: (٣/ ١١٧).

(٨) من: و، خ.

عن الخوض في هذه الأمور المغيبات[1]؛ احتياطاً على الدين من دخول الشبه فيه، وردعاً لنا عن أن نتكلّم فيما لا نحيط بعلمه ولا ندريه، فمن أراد سلوك سبيل[2] الدين القويم فليس يسعه أكثر من التفويض والتسليم، ومن لم يقنعه في[3] ذلك ما ورد في الخبر، وأحبّ القول فيها من جهة الحجج العقلية والنظر، فنحن نخبره بما قال في ذلك المتقدمون على وجه الحكاية لما قالوه، وإن كنّا لا نعتقد صحة أكثر ما ادّعوه وزعموه.

و جملة ما قال الناس في ذلك خمسة أقوال[4]:

ـ زعم قومٌ: أنّ ذلك من الأمور التي تقع بالاتفاق[5]، كالبرق يلمع فيموت عند لمعانه[6] حيوان، وليس في طبع البرق إذا لمع أن يموت حيوان، ولا في طبع الحيوان أن يموت عند لمعان[7] البرق حتماً[8]، ولو كان ذلك في طبع واحد منهما للزم وجود موت الحيوان عند لمعان البرق أبداً؛ لأنّ ذلك حكم الأمور الواقعة بالطبع على ما زعموا[9]

---

(١) ينظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»: (الحديث)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٨/ ٢٠١)، و«فيض القدير»: (٤/ ٣٩٦ـ ٣٩٧).

(٢) ساقط من: س.

(٣) و، س، خ: يمنعه من.

(٤) تنظر الأقوال في: «زاد المعاد»: (٤/ ١٥٢ ـ ١٥٤)، و«فيض القدير»: (٤/ ٣٩٦ـ ٣٩٧).

(٥) س: باتفاق.

(٦) س: لمعه.

(٧) س: لمع، وقد تكرر.

(٨) ساقط من: و.

(٩) س: لزموه.

ـ وقال قوم: إنّها خاصة توجد في بعض الحيوان الناطق، قالوا: وليس لمن أنكر صحة العين وجه من وجوه النظر؛ لأنّا نجد في الأشياء الكائنة الفاسدة، وهي الحيوان والنبات والمعادن خواص[1] عجيبة لا نعلم لها عللاً؛ لأنّ الفلسفة إنّما تنظر في الأمور الكلية[2]، وأمّا الأمور الجزئية التي تختص كل واحد من الأشخاص فليس يعلمها على حقائقها إلّا من أُيِّد بقوة إلهية واتصلت به مادة نبوية، فكما أنّا نجد في الجمادات حجراً يجتذب الحديد، وآخر يجتذب الأظفار، وآخر يجتذب اللحم، ونباتاً يلقى في النار فلا يحترق، ونجد كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل دون الأعلى إذا أكل[3] حاشا التمساح فإنّه يحرك فكّه الأعلى، ونحو ذلك، فكذلك لا يُنكر أن يوجد من الناس من تتفق له في أصل فطرته خاصة يتهيّأ له بها الإصابة بعينه، كما نجد من الناس من يفطر مطبوعاً[4] على تأويل المنامات، وآخر يفطر مطبوعاً على التكهّن والنطق بالمغيّبات، وآخر على إظهار الخدع والنيرجات[5]

وزعم قوم من الطبيعيين: أنّ هذه الخواص كلّها قوى تحدث في الأجسام عند امتزاج الأركان على حسب زيادة الكيفيات ونقصانها.

ـ وزعم المنجمون: أنها نصب [٩٤/ أ] وهيئات تتفق عند الموالد.

ـ وزعم آخرون: أنّه سمٌّ يسري من عين العائن في الهواء حتى يصل إلى

---

(١) س: خواصاً، وقد ثبت في الحاشية.

(٢) فهؤلاء يرون أنّ الله لا يعرف جزئيات هذا العالم. «الردّ على المنطقيين»: (٣٢٢).

(٣) (إذا أكل): ساقط من س.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) وهي أُخذ تُشْبه السحر، وليست بحقيقته، إنّما هي تشبيه وتلبيس. «اللسان»: (نرج) (٨/ ٤).

المعين فيؤثر فيه، وذكر الأصمعي أنّه رأى رجلاً عائناً، فسأله عن ذلك، فقال: إذا استحسنت شيئاً وجدت حرارة تخرج من عيني.

و هذه الأقوال كلّها متقاربة[1] الأغـراض، وهـي دعـاوٍ تحتـاج إلى إقامـة الدليل على صحّتها، ولـيس ينبغـي أن يعتقـد أنّ الإضرار الموجـود مـن العـائن واقع[2] بمجرد عينه، ولا بمجرد كلامه[3]، وإنّما هي خاصة توجد فيه عند نظره إلى الشيء، مع نطقه بالاستحسان له[4]

وأمّا من تأوّل أنّ علة العين الحسد على ما ذكر هذا السائل[5] فـيما حكـاه، فقول ظاهر الفساد[6]؛ لأنّ العائن قد يصيب بعينه من يحسد ومن لا يحسد، ولـو كان الحسد علة ذلك لوجب أن يكون كل حاسد عائناً[7]، وأمّا إنكـار هـذا السـائل أن يكون ضرر العائن إلى المعين مع غيبته عنه[8]، فقطع منه على أمـر غائـب لا تعلـم

(١) الأصل: متقابلة.

(٢) ساقط من: خ، ج.

(٣) ومذهـب أهـل السُنّةِ في العين: أنّهـا تُفسـد وتُهلك عنـد نظـر العائن بفعـل الله تعـالى، أجرى الله سبحانه وتعالى العادة أن يخلق الضرر عند مقابلـة هـذا الشـخص لشـخص آخر. «صحيح مسلم شرح النووي»: (الحديث): (٥/ ١٧٨).

(٤) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (١٩/ ٣١٠)، و«فيض القدير»: (٤/ ٣٩٧).

(٥) ج: ما ذكره السائل.

(٦) ج، س: فقول فاسد.

(٧) ينظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٧٥٦).

(٨) فقد قيل: ونفس العائن لا يتوقف تأثيرها على الرؤية، بل قد يكون أعمى فيوصـف لـه الشيء فتؤثر نفسه فيه وإن لم يره، وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصـف مـن غـير رؤية، أو بالتوهم والتخييل. ينظر: «زاد المعاد»: (٣/ ١١٨)، و«فيض القدير»: (٤/ ٣٩٦).

صحته، فقد وجدنا فرقةً من أهل الهند[1] يقال لهم: الفكرية والوهمية، يدّعون أنّهم يؤثّرون بأوهامهم[2]، وأفكارهم فيمن يريدون، وهذا أمر لا يُقطع فيه بتصديق ولا تكذيب؛ لأنّا قد وجدنا في العالم خواص[3] عجيبة لو أُخبرنا بها دون مشاهدتها لأنكرناها، فلسنا نبعد أن يكون هذا من جملتها، فهذا ما حضر من الجواب عن هذه المسألة، والله أعلم بالصواب[4]

* *

---

(١) ينظر: «محاضرات الأدباء»: (١/ ٦٦٤).

(٢) الأصل: بأهوائهم.

(٣) س: خواصاً، وقد ثبت في الحاشية.

(٤) و، ج، خ: هذا السؤال، وبالله التسديد، لا إله إلّا هو فعال لما يريد.

المسألة الثالثة عشرة[1]

[قال الشيخ ﷺ]: سألت أعلى الله قدرك، وحرس من النوائب طورك، ونوّر الله بالعلم صدرك[2]، عن قول الله، عزّ وجلّ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[النور: ٣٥] إلى آخر الآية، وذكرت أنّك لم ترَ فيها للمفسرين قولاً يذهب[3] الحيرة، ويزيل[4] الشبهة، وأئمتنا المتقدمون ﷺ وإن كانوا لم يوضحوها كل الإيضاح، ولم يفصحوا[5] عن معناها غايةَ الإفصاح[6] فقد نهجوا لنا السبيل إلى معرفة معناها، ونبهونا[7] بيسير كلامهم على لطف غرضها وبعد مرماها، ونحن نقول فيها ـ بعون[8] الله ـ قولاً يعرب عنها، ويشرح

---

(١) وهي الثامنة في: و، خ.

(٢) و، خ: سألت نوّر الله بالعلم صدرك وحرس من النوائب طورك.

(٣) خ: يزيل.

(٤) و، خ: ويكشف.

(٥) س: يفتحوا.

(٦) س: كل الإفتاح.

(٧) س، ج: نبهوا.

(٨) و، خ، ج: بقول.

المبهم منها، فإنّ المجسمة[1] من أهل ملتنا قد اغترُّوا[2] بظاهر قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فحملهم الجهل بحقيقة معناه على أن زعموا أنّ ربهم نور، وفسروا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١][3]، وقد أكذبهم الله تعالى في دعواهم[4] بقوله في عقب الآية: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[النور: ٣٥]، فأخبرنا نصّاً[5] بأنّ جميع ما ذكره في الآية [٩٤/ ب] من النور والمشكاة والمصباح والزجاجة والشجرة والزيتونة أمثال مضروبة يعقلها[6] عن الله تعالى من وفّق لفهمها[7] وكشفت له الحجب عن مكنون علمها، كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾[العنكبوت: ٤٣]، وبحقّ ما قيل: لو سكت من لا يعلم، لسقط

---

(١) وقد يسمون المشبهة، وهم الذين يقولون: إنّ لله جسماً، له طول وعرض وعمق... ومنهم من قال: إنّ معبوده رجل من نور، على رأسه تاج من نور، وله أعضاء، وقال قسم: هو نور لا كالأنوار، وجسم لا كالأجسام، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً. ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ٢٥٦)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٣٧٤ ـ ٤٩٥)، و«المنتقى من منهاج الاعتدال»: (١٠٠ ـ ١٠٢)، و«شرح الطحاوية»: (٧٣ ـ ٧٥)، و«بصائر ذوي التمييز»: (٥/ ١٣٤).

(٢) س: اعترضوا.

(٣) وقول علماء أهل السنة المشهورين في معنى الآية: أنّه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، فهم ينفون المثل، ويثبتون الصفة، «شرح الطحاوية»: (٧٤ ـ ٧٥).

(٤) و، ج: دعواهم هذه.

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: فكنى بها.

(٧) ينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٦١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٤/ ٣٩١).

الخلاف، وإنّما معنى قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: الله هادي أهل السموات والأرض[1]، فشبّه الهدى بالنور[2]، كما شبّه الكفر بالظلمات في قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾[النور: ٤٠][3] واختلفوا[4] في الضمير من قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ على من يعود؛ فذهب قوم إلى أنّه يعود على الله تعالى، وذهب آخرون إلى أنّه يعود على النبي عليه السلام، وقال آخرون: بل يعود على المؤمن، واحتجوا بقراءة[5] أبيّ بن كعب[6]: (مثل نور المؤمن)، وأحسن هذه الأقوال أن يكون عائداً على الله تعالى؛ لتقدم ذكره في الآية[7]، ولم يتقدم للنبيّ ﷺ، ولا للمؤمن ذكر[8] فيعود الضمير إليه، وأحسب الذين جعلوا الضمير عائداً على النبي عليه السلام، أو على[9] المؤمن، إنّما كرهوا عودته على الله تعالى؛ لئلا يشبهوا[10] نور الله تعالى الذي لا يُحَدُّ لعظمته وجلاله بنور المصباح في

---

(١) (الله هادي... والأرض) ساقط من: ج.

(٢) «زاد المسير»: (٦/ ٣٩)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٥/ ٢٥٧ ـ ٢٦٠).

(٣) «مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ٦٥)، و«المحرر الوجيز»: (١٠/ ٥٢٢).

(٤) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١٠/ ٥٠٦)، و«معالم التنزيل»: (٣/ ٢٩٩).

(٥) س: بقول.

(٦) أبو المنذر الأنصاري المدني، أقرأ هذه الأمة، قرأ على النبي ﷺ (ت١٩هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: «معرفة القراء»: (١/ ١٠٩)، و«غاية النهاية»: (١/ ٣١)، وتنظر قراءته في: «شواذ القراءات للكرماني»: (٣٤٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٥/ ٢٥٩).

(٧) «البحر المحيط»: (٦/ ٤٥٥).

(٨) و، خ: ضمير.

(٩) الأصل: ولا على.

(١٠) ج: يشبه.

صغره وقلته، وليس الأمر على ما توهموا؛ لأنّ المعنى: مثل نوره الذي يضعه في قلب المؤمن كمثل المصباح في المشكاة، والمشكاة: الكوّة بلسان الحبشة[1]، فشبه الهدى بالنور؛ لأنّه[2] يزيل ظلمة[3] الجهل، كما يزيل النور ظلمة الليل، وشبه قلب المؤمن بالزجاجة، وصوّره بالمشكاة، وشبّه وعظ النبي ﷺ لأصحابه وتذكيره لهم[4] بالزيت؛ لأنّ الوعظ والتذكير يقويان الإيمان والهدى في قلوب المؤمنين، فيصيران مادة للهدى، كما يكون[5] الزيت مادة للمصباح، وشبه النبي عليه السلام بالزيتونة؛ لأنّ الهدى انبعث من قبله كانبعاث الزيت من الزيتونة؛ وجعل الزيتونة[6] لا شرقية ولا غربية[7]؛ لأنّ مبعثه، ﷺ: كان بمكة، وهي بين الشرق والغرب[8] فهذا تمثيل خرج على أحسن[9] وجوه التمثيل، وتشبيه

---

(١) ينظر: «العين»: (شكو) (٥/ ٣٨٩)، وجاء فيه: المشكاة: طُويق صغير في حائط على مقدار كوة، إلّا أنّها غير نافذة، و«العمدة في غريب القرآن»: (٢١٩)، و«اللسان»: (شكو) (٥/ ١٧٤)، و«المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب»: (١٤٤).

(٢) ج: الذي.

(٣) الأصل، س: ظلمات، وقد تكرر.

(٤) خ: وتذكيرهم، خ: وتشبيههم.

(٥) ج: يصير.

(٦) (لأنّ الهدى... الزيتونة) ساقط من: خ.

(٧) المفسرون على أقوال مختلفة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾. ينظر: «معالم التنزيل»: (٣/ ٣٠١)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٦/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٨) و، خ: المشرق والمغرب.

(٩) و: خير.

خرج[1] على أبدع مجاري[2] التشبيه، بخلاف ما توهمته المجسمة، نعوذ بالله من عدم التوفيق.

و قوله عزّ وجلّ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ كلام خرج مخرج مجاز[3] كلام العرب الذي تستعمله في ألفاظها، وتقدير الكلام: مثل نوره كمصباح في مشكاة[4]؛ لأنّ النور لم يشبّه بالمشكاة، إنّما شبه بالمصباح، فوقع التشبيه على المشكاة في اللفظ، وهو واقع على المصباح [٩٥/ أ] في المعنى، وهذا نحو ما حكاه[5] سيبويه[6]، من قول[7] العرب: ما رأيت[8] كاليوم رجلاً، والمعنى: ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلاً، فأوقعوا التشبيه على اليوم في اللفظ، والمراد به الرجل في المعنى، وتحقيق تقديره: ما رأيت كرجل اليومِ[9]، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[10]،

---

(١) و، خ، ج: جرى.

(٢) و، خ: مجاز.

(٣) ساقط من: س.

(٤) «معالم التنزيل»: (٣/ ٢٩٩)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٥٩)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٤/ ٣٨٢_٣٨٣).

(٥) س: ما حكيناه عن.

(٦) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٩٣).

(٧) و، خ: قبول.

(٨) س: رأيتك.

(٩) ج: اليوم رجلاً.

(١٠) مرّت المسألة سابقاً في توجيه بيت جرير... زائراً ومزوراً.

ومثله قول النابغة[1] [من البسيط]:

١٠١ ـ تَحِيدُ من أَسْتَنٍ سودٍ أسافلُهُ مَشْيَ الإماءِ الغوادي تحمل الحُزَما

فأوقع التشبيه على مشي الإماء، والمراد به الإماء أنفسها، وقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، قال الفارسي: أراد من دهن شجرة، فحذف المضاف[2]، وقال: (وزيتونة)، عطف بيان على الشجرة[3]، وقال غيره: زيتونة بدل من الشجرة، وقوله تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ صفتان منفيتان كقولك: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، وقال المفسرون[4]: وإنّما جعلها لا شرقية ولا غربية؛ لأنّه أنعم لها، وأحسن لنباتها، تقول العرب: لا خير في شجرة مقناة، وهو المكان الذي لا تصيبه[5] الشمس، ولا خير في شجرة في مضحاة، وهو المكان الذي[6] لا يصيبه الظل، وإنّما صلاح النبت بأن تصيبه الشمس تارةً، ويصيبه[7] الظل تارةً[8]

قال الفارسي: قوله تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ أي: هي شرقية غربية

---

(١) وهو الذبياني: «الديوان»: (١٠٣)، والرواية فيه: تحيد عن، وينظر: «العقد الفريد»: (٥/ ٣٤٩)، و«اللسان»: (ستن) (٤/ ٤٩١).

(٢) ينظر: «الكشف عن وجود القراءات السبع»: (٢/ ١٣٨)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ٢٥٨).

(٣) وهو قول الكوفيين وأبي علي وجماعة من المتأخرين. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٣)، و«شرح المكودي»: (٢/ ٦٠)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٤٨).

(٤) ينظر: «معالم التنزيل»: (٣/ ٣٠١)، و«زاد المسير»: (٦/ ٤٣).

(٥) س: وهي في موضع لا تصيبه.

(٦) (لا تصيبه الشمس... الذي): ساقط من: خ.

(٧) ساقط من: س.

(٨) «الكشاف»: (٤/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و«اللسان»: (قنأ) (٧/ ٥٠٢).

كأنّ نسبتها إلى كلٍّ واحد من الشرق والغرب[١]، مثل نسبتها إلى الآخر، لا تغلب عليه[٢] إحداهما، وإذا كان كذلك كان أشدّ لاعتدال زيتها، وبحسب اعتداله يكون صفاؤه، وإشراق المصباح إذا أسرج به[٣].

وقوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ أي: يكاد يضيء دون أن يسرج به[٤] مصباح من شدة صفائه، والوقف عند قوله: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾، ثمّ ابتدأ فقال: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾[٥] يعني: نور[٦] المصباح على نور الزجاجة والدهن[٧]، وقوله، عزّ وجلّ: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ شبّه الزجاجة بالكوكب؛ لشدة صفائها وبياضها، وإنّما وصفها بهذه الصفة؛ لأنّه شبه بها قلبَ المؤمن الذي قد ملأه نور الهدى، فأشرق وأنار[٨]، وهذا نظير الحديث المأثور[٩]: «إنَّ [١٠] الإيمان يبدأ في

---

(١) و، خ: المشرق والمغرب.

(٢) ساقط من: خ. و: عليها.

(٣) والقول مرويٌّ في الأصل عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما. ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٥٩).

(٤) و: ولو لم يسرج به.

(٥) «المكتفى في الوقت والابتدا»: (٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٦) س: نار.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) ينظر: «معالم التنزيل»: (٣/ ٣٠٢)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٦٠).

(٩) الأثر مروي عن علي بن أبي طالب، وعن الحذيفة. ينظر: «الفائق في غريب الحديث»: (٣/ ٣٣١)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٧/ ٢٢٤).

(١٠) ساقط من: س.

القلب لمظة بيضاء، فكلما ازداد العبد من العمل والطاعة ازدادت[1] تلك اللمظة، فإذا غلبت على القلب فذلك الذي لا تضره[2] فتنة، وإنّ الكفر يبدأ في القلب لمظة سوداء، فكلما ازداد[3] العبد من المعصية ازدادت[4] تلك اللمظة، وإذا[5] غلبت على القلب فذلك المطبوع على قلبه الذي لا تنفع فيه موعظة، ولا يهتدي أبداً»[6] نعوذ بالله من ذلك[7]

* * *

(١) (الهدى فأشرق... ازدادت) ساقط من: ج.

(٢) ج: تصيبه.

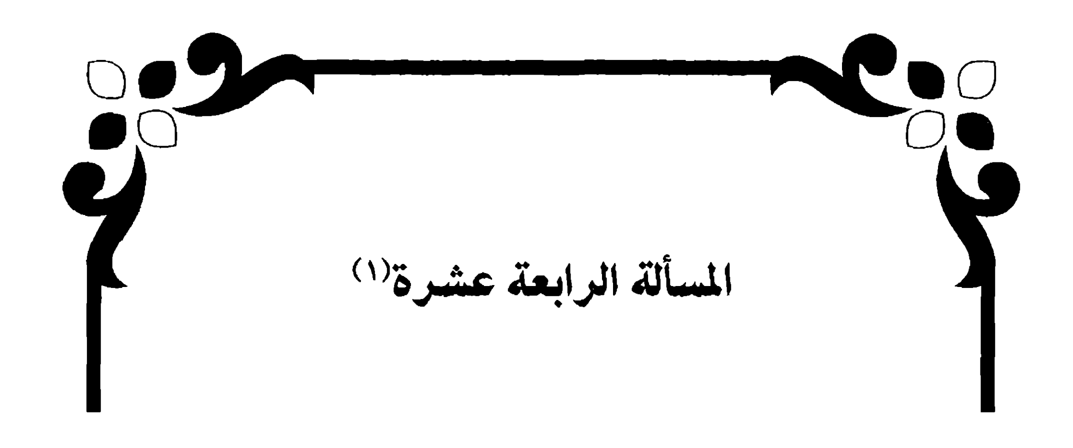
(٣) ج: زاد.

(٤) ج: زادت.

(٥) من هنا إلى نهاية المسألة ساقط من: خ.

(٦) ساقط من: و.

(٧) و، ج: بزيادة: هذا آخر ما عندي من القول في هذه الآية، وأنا أشكر الله على ما وفّق إليه وألهم.



المسألة الرابعة عشرة[1]

[٩٥/ ب] [قال الشيخ، ﷺ][2] سـألت عن قوله تعالى[3]: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقلت: بأيّ شـيء انتصب ﴿قَآئِمَۢا﴾؟ وما العامل فيه؟ وأين خبر التبرئة في هذه الآية؟ وذكرت أنّ بعض[4] المنتحلين لصناعة النحو أنكر[5] قولنا: إنّ ﴿قَآئِمَۢا﴾[6] ههنا منصـوب على الحال، وزعـم أنّـه كفـر من قائلـه، وإنّما قـال ذلك ـ فيما نرى[7] ـ ؛ لأنّ الحال فيما ذكر النحويون منتقلة، وفضلة في الكلام[8]،

---

(١) سقط أول المسألة من: خ، وهي المسألة التاسعة في: و، وقد نقل السيوطي هـذه المسـألة في: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٦٨ ـ ٥٧٩).

(٢) من: و.

(٣) و: سألت سددنا الله وإيّاك إلى الصواب، ووفقنا لفهم ما تضمنه محكم الكتاب...

(٤) ساقط من: س.

(٥) س: أنكروا.

(٦) س: قولنا.

(٧) ج: نرى والله أعلم.

(٨) ينظر: «التخمير في شرح المفصل»: (١/ ٤٢٣)، و«شرح المكودي»: (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٥).

والقيام بالقسط صفة لله تعالى، لم يزل موصوفاً بها[1] ولايزال، ولا يصح فيها الانتقال[2]

و نحن نربأ بأنفسنا أن نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى مما لا يجوز أن يغيب عنّا هذا المقدار من علم اللسان، وإنّما أتى[3] هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة، وسوء فهمه لباب الحال، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع، وبالله أستعين، وعليه أتوكل.

أمّا خبر التبرئة في هذه الآية فمحذوف، تقديره عند البصريين: لا إله في الوجود إلّا هو[4]، أو لا إله موجود إلّا هو، ونحو ذلك من التقدير، وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل[5] عليه، كقولهم: لا بأس، يريدون: لا بأس وكقول عبد يغوث المازني[7] الحارثي[8] [من الطويل]:

---

(١) ساقط من: و.

(٢) وسميت الحال في مثل هذا بالحال اللازمة؛ فإنّ القيام بالقسط وصف ثابت لله تعالى، ينظر: «البحر المحيط»: (٢/ ٤٠٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٥/ ٩٦).

(٣) الأصل، ج: أوتي.

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٠٧).

(٥) و: دليلاً.

(٦) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٧٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢٩٩)، و«شرح المكودي»: (١/ ٢٨١)، والحذف كثر عند الحجازيين، ويجب عند بني تميم إذا علم المحذوف.

(٧) ساقط من: ج، س.

(٨) ساقط من: و، وعبد يغوث بن الحارث بن وقّاص، كان شاعراً من شعراء الجاهلية فارساً سيد قومه، وقائدهم يوم الكُلاب الثاني، أسرته تيم وقتلته. ينظر: «الخزانة»:

١٠٢ ـ فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامايَ مِن نَجْران أنْ لا تلاقيا

أراد: أنّه لا تلاقي لنا.

و قوله: ﴿هُوَ﴾[1] بدل من موضع (لا) وما عملت فيه؛ لأنّ التبرئة وما تعمل[2] فيه في موضع رفع على الابتداء[3]، وهي في ذلك بمنزلة أنّ[4] وما تعمل فيه، فإن قيل: فما الذي يمنع [من] [5] أن يكون (هو) الموجود في الآية خبر التبرئة، فلا يحتاج إلى تكلف هذا[6] الإضمار؟

فالجواب: أنّ ذلك خطأ من ثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أنّ (لا) هذه لا تعمل إلّا في النكرات[7]، فإن جعلت (هو) خبرها

(٢/ ٢٠٢)، والبيت في: «الكتاب»: (٢/ ٢٠٢)، و«المفضليات»: (١٥٦)، و«الأمالي»: (٣/ ١٣٢)، و«الخزانة»: (١/ ٤١٣)، (٢/ ١٩٤).

(١) و: إلّا هو.

(٢) ج: عملت.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٧٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٠٠)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠٥،١٠٦).

(٤) لما بينهما من الشبه فـ (لا) داخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ (أنّ) كذلك، وأنّها نقيضة (أنّ)؛ لأنّ هذه للإثبات و(لا) للنفي، وحق النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه في الإعراب... «شرح المفصل»: (١/ ١٠٥)، و«الهمع»: (٢/ ١٩٤).

(٥) من: و، ج، س.

(٦) ساقط من: و.

(٧) س: النكرة، وينظر: «الكتاب»: (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، (٢٩٦ ـ ٢٩٧)، و«الهمع»: (٢/ ١٩٤)، ونقل السيوطي جواز دخولها على المعرفة عن الكسائي.

أعملتها[1] في معرفة، وذلك لا يجوز[2].

ـ والثاني: أنّ ما بعد[3] (إلّا) موجب، و(لا) [لا][4] تعمل في الموجب، إنّما تعمل في المنفي[5].

ـ والثالث: أنك إذا جعلت (هو) خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة، والخبر معرفة، وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو؛ لأنّ الحكم في العربية: إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم، والنكرة الخبر[6]، فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا محذوفاً.

وأمّا قوله تعالى: ﴿قَآيِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ فإنّه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه[7]:

ـ إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم، وإمّا أن يكون منصوباً على الحال، وإمّا أن يكون منصوباً على النعت لـ (إله) المنصوب بالتبرئة.

فأمّا نصبه على المدح [٩٦/ أ] والتعظيم[8] فواضح يغني وضوحه عن القول فيه.

---

(١) الأصل، س: أعملت، وما أثبته من: و، ج.

(٢) س: خطأ لا يجوز.

(٣) (ما بعد): ساقط من: ج، س.

(٤) من: س، ج.

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ١٠٥)، و«الهمع»: (٢/ ١٩٤).

(٦) ينظر: «الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٧٨٨ ـ ٧٨٩)، و«الهمع»: (٢/ ٢٧).

(٧) تنظر الأوجه في: «الكشاف»: (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٨)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٢٤٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٥/ ٩٥).

(٨) و: التعظيم والمدح.

و أمّا نصبه على الصفة لـ (إله) فإنّ ذلك خطأ[1]؛ لأنّ المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق، فإذا جعلت (قائماً) صفة لـ (إله)، صار التقدير: لا إله قائماً بالقسط إلّا هو، فرجع النفي خصوصاً، وزال ما فيه من العموم، وجاز أن يكون ثمّ إله آخر غير قائم بالقسط، كما أنّك إذا قلت: لا رجل[2] ظريفاً في الدار إلّا زيد، فإنّما نفيت الرجال الظرفاء خاصةً، وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف، وهذا كفرٌ صريحٌ، نعوذ بالله منه.

وأمّا نصبه على الحال فإنّه لا يخلو من [أحد][3] أربعة أوجه[4]:

- إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى.

- وإمّا أن يكون حالاً من المضمر[5]

- وإمّا أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بأنْ.

- وإمّا أن يكون حالاً من المضمر الذي[6] في خبر التبرئة المقدر.

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى، فالعامل فيه (شهد)، وتقديره: شهد الله في حال قيامه بالقسط أنّه لا إله إلّا هو، وشهدت الملائكة وأولو العلم، وليس

---

(١) وقد جوّز الزمخشري هذا الوجه. «الكشاف»: (١/ ٥٣٦).

(٢) إلى هنا انتهى الساقط من: خ.

(٣) من: س، ج.

(٤) ينظر: «الكشاف»: (١/ ٥٣٦)، و«باهر البرهان»: (١/ ٢٨١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٥/ ٩٥ ـ ٩٧).

(٥) (وإمّا أن يكون حالاً من المضمر): ساقط من: ج.

(٦) من أول الوجه الثالث إلى هنا: ساقط من: و.

هذا قبيحاً؛ من أجل أنّك ذكرت أسماءً كثيرة، وجئت بالحال من بعضها دون بعض، قال ابن جنيّ: ألا ترى أنك لو قلت[1] جاء زيد راكباً، وعمرو وخالد، فجعلت الحال من بعضهم دون بعض[2] لجاز باتفاق[3]، وإذا جعلت ﴿قَآيِمًا﴾ حالاً من ﴿هُوَ﴾ فالعامل في الحال معنى النفي[4]؛ لأنّ الأحوال تعمل فيها المعاني، كما تعمل في الظروف[5]، فيكون التقدير: شهد الله أنّ الربوبية ليست له إلّا في حال قيامه بالقسط، فهذان الوجهان صحيحان.

فأمّا كونه حالاً[6] من الضمير المنصوب بأنْ، أو من الضمير الذي في خبر التبرئة المحذوف، فكلاهما خطأ لا يجوز.

أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بأنّ فلعلتين:

ـ إحداهما: أنّ (أنّ) المفتوحة تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر، وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها[7]، فإن جعلت ﴿قَآيِمًا﴾ حالاً من اسمها[8] كان داخلاً في الصلة، فتكون قد فرّقت بين الصلة والموصول بما ليس

---

(١) و: أنّك تقول.

(٢) دون بعض: ساقط من: ج.

(٣) ينظر: «الكشاف»: (١/ ٥٣٤/ ٥٣٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٥/ ٩٦).

(٤) ينظر: «التفسير الكبير»: (٤/ ٢٢٢)، و«مجموع الفتاوى لابن تيمية»: (١٤/ ١٧٥).

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٢/ ٥٧)، و«الهمع»: (٤/ ٣٦).

(٦) ساقط من: س.

(٧) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٨٢ ـ ١٥٨٣)، و«توضيح المقاصد»: (١/ ٢٠١).

(٨) (وخبرها صلة... اسمها): ساقط من: ج.

من الصلة، وذلك مستحيل.

ـ والعلة الثانية: أنك إنْ جعلتها[1] حالاً من اسم (أنّ) لزمك أن تُعمل (أنّ) في الحال، و(أنّ) لا تعمل في الأحوال[2] شيئاً[3]، ولا في الظروف[4]، فإن قلت: فقد قال النابغة الذبياني[5] [من البسيط]:

١٠٣ ـ كأنّه خارجاً من جَنْبِ صَفحته

فنصب [خارجاً][6] على الحال من اسم (كأنّ)، وجعل العامل فيها ما في[7] كأن من معنى التشبيه، فهلّا أجزت مثل ذلك في (أنّ)؟

---

(١) س، ج: جعلته.

(٢) س: الحال.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) وذلك للتشابه بين الظرف، وخصوصاً ظرف الزمان، والحال؛ لصدق تقدير (في) فيهما، فإذا قلت: جاء زيد راكباً كان تقديره: في حال الركوب، كما أنك إذا قلت: جاء زيد اليوم، كان تقديره: جاء زيد في اليوم، وخصّ الشبه بظرف الزمان؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزمان منتقض لا يبقى. «شرح المفصل»: (٢/ ٥٥)، وينظر: «الهمع»: (٤/ ٣٦).

(٥) «الديوان»: (٣٤)، وتمامه:

سفودُ شَرْبٍ نَسُوه عِنْدَ مُفْتَأَدِ

و«المعاني الكبير»: (١/ ٢٢٣)، وقال ابن قتيبة: أي كأن القرن في حال خروجه سفود، والمفتأد: الموضع الذي يختبر فيه ويطبخ، و«الأضداد»: (٢٣٩)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٣٩)، (٣/ ١٠)، و«الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٧٤)، و«الخزانة»: (٣/ ١٨٥).

(٦) من: ج، وقد ثبتت في حاشية: س.

(٧) ساقط من: س.

فالجواب: أن ذلك إنّما يجوز عند البصريين في (كأنّ وليت ولعلّ) خاصة[1]؛ لأنّ هذه الأحرف الثلاثة أبطلت معنى الابتداء مما تدخل عليه[2] [٩٦/ ب]، وأحدث في الكلام معنى التمني والترجي والتشبيه، فأشبهت الأفعال[3]

فإن قيل: فـ (أنّ) المفتوحة تدخل على الجملة فتصرفها إلى تأويل المصدر، ألا ترى أنّك تقول: بلغني أنّك قائم، فيكون معناه: بلغني قيامك، فهلّا[4] أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر؟

فالجواب: أنّ ذلك خطأ؛ لأنّ المصدر الذي تقدّر به (أنّ) المفتوحة إنّما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها[5]، فإذا جعلت ﴿قَآئِمًا﴾ حالاً من اسمها[6] كان داخلاً في صلتها، فيلزمك من ذلك أنّك تعمل الاسم في نفسه، وذلك محال؛ فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب ﴿قَآئِمًا﴾ على الحال من اسم (أنّ).

و أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المقدّر في خبر التبرئة المحذوف،

---

(١) ينظر: «الصفوة الصفية»: (١/ ٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٨٥).

(٢) الأصل: تدخل فيه عليه.

(٣) ينظر: «التعليقة»: (شرح المقرب) (١/ ٤٣٩)، و«الهمع»: (٢/ ١٤٨).

(٤) س: فلا.

(٥) ويكون المصدر مفرداً مأخوذاً من لفظ خبرها إن كان مشتقاً، نحو: بلغني أنّك منطلق، أو تنطلق، أي: انطلاقك، ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: بلغني أنّ زيداً عندك، أو في الدار، أي: استقراره، ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أنّ هذا زيد، أي: كونه زيداً. «الهمع»: (٢/ ١٦٨).

(٦) و، خ: اسم أن.

فمن أجل أنّ[1] المراد بالنفي العموم والاستغراق على ما قدمناه، فإذا جعلته حالاً من الضمير الذي في الخبر المحذوف صار[2] التقدير: لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلّا هو، فيصير النفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون[3] غيرهم من الآلهة[4]، ويوهم هذا الكلام أنّ ثمّ إلهاً غير قائم بالقسط، كما أنّك إذا قلت: لا رجل موجود سخياً إلا زيدٌ، فإنّما[5] نفيت الرجال الأسخياء خاصةً دون غيرهم، وهذا كفر[6]، فصحّ بجميع ما قدمناه؛ أنّ ﴿قَآيِمًا﴾ لا يصح أن يكون حالاً من اسم الله ـ عزّ وجلّ ـ أو من (هو)[7]

فإن قال قائل: فكيف جاز لكم أن تجعلوه[8] حالاً من اسم[9] الله تعالى، أو من ضميره، والحال منتقلة، وفضلة[10] في الكلام، وهذه الصفة لم يزل[11] الله تعالى موصوفاً بها، ولا يزال؟

---

(١) و: فمن لأنّ.

(٢) الأصل: على.

(٣) س: كما يكون.

(٤) (من الآلهة) ساقط من: و، ج، س.

(٥) س: قائماً.

(٦) و، س: وهذا كفر صريح، نحن نعوذ بالله من مثله.

(٧) «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٧٥).

(٨) و: يكون.

(٩) ساقط من: ج، س.

(١٠) «شرح المفصل»: (٢/ ٦٤)، و«المغني»: (٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٧)، و«الهمع»: (٤/ ٨).

(١١) و: يكن.

فالجواب: أنّه ليس كل حال منتقلة، ولا فضلة في الكلام، كما زعم هذا الزاعم، بل من الأحوال ما لا يصح انتقاله، ولا يجوز أن يكون فضلة[1]، ألا ترى أنّ النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[البقرة: ٩١]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والحقُّ لا يفارقه التصديق، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾[البقرة: ١٣٣] إنّه منصوب على الحال[2]، وقالوا في قوله تعالى: ﴿الم ۞ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۞ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[آل عمران: ١ ـ٣] إنّها جملة في موضع الحال من الله تعالى، كأنّه قال: الله الحيّ القيوم نزّل عليك الكتاب متوحّداً بالربوبية[3]، وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضمير في ﴿نَزَّلَ﴾، وكذلك قول العرب: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، ودعوت الله سميعاً[4]، ونحو ذلك ممّا [٩٧/ أ] يكثر إن تتبعناه.

فإن قال قائل: فكيف صحّ أن تسمى هذه الأسماء[5] أحوالاً وهي غير منتقلة، والكلام محتاج إليها؟

فالجواب عن ذلك من وجوه كلّها مقنع:

---

(١) وهو ما يصح الاستغناء عنه. «شرح المكودي»: (١/ ٤٠٣).

(٢) (إنه منصوب على الحال): ساقط من: و، خ، وينظر: «التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ١١٩).

(٣) «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٢٣٥).

(٤) وثبتت في بعض النسخ أمثلة أخرى، والحال في هذه المثل هذه المُثل سدت مسد الخبر، «البيان في شرح اللمع»: (٢٢٤)، وينظر: «شرح المكودي»: (١/ ٤٠٣).

(٥) و: الأشياء.

أحدها: أنّ الحال شبيهة بالصفة[١]، والصفة ضربان: ضرب يحتاج إليه الموصوف ولا بد له منه، وذلك إذا التبس بغيره، وضرب لا يحتاج إليه، وإنّما[٢] يذكر للمدح، أو للذم، أو للترحّم[٣]، فوجب أن تكون[٤] الحال كذلك.

ـ ومنها: أنّ الشيء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه، ولم يوجد فيه بعضها[٥] لم يخرجه عن نوعه نقصان ما نقص منها، ألا ترى أنّ الاسم له خواصّ تخصه مثل التنوين، ودخول الألف واللام عليه، والنحت[٦] والتصغير، والنداء، ولا يلزم[٧] أن توجد هذه الخواصّ كلّها في جميع الأسماء، ولكن حيثما وجدت كلّها، أو بعضها حكم له[٨] بأنّه اسم، وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أكثر خواصّ الحال، وشروطها موجودة، فلا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقصها منها، كما لا يخرج (من) و(ما) ونحوهما عن حكم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء.

ـ ومنها: أنّ النحويين لم يريدوا بقولهم: إنّ الحال فضلة في الكلام، أنّ

---

(١) من حيث إن الحال صفة في المعنى، ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفة من الاشتقاق وغيره. «البيان في شرح اللمع»: (٢١٨)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٥٧).

(٢) من هنا إلى نهاية المسألة طمس أكثره في: س.

(٣) «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧)، وينظر: «شرح المكودي»: (٢/ ٤٦).

(٤) و: أن تقول.

(٥) و، خ: بعضه.

(٦) و، خ، ج: النعت.

(٧) ج: مطموس.

(٨) ساقط من: و، خ.

الحال مستغنىً عنها في كل موضع[1] على ما توهم من لا دُرْبَةَ له بهذه الصناعة، وإنّما معنى ذلك: أنّها تأتي على وجهين: إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها، والفائدة منعقدة بغيرها، وإمّا أن تقترن بكلام آخر تقع الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بها مجردة، وإنّما كان ذلك؛ لأنّها لا تُرفع ولا يسند إليها حديث[2]، واعتماد كل جملة مفيدة إنّما هو على الاسم المرفوع، الذي يسند إليه الحديث، أو ما هو في تأويل المرفوع، ولا تنعقد جملة مفيدة[3] بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون فيها[4] مرفوع[5]، أو ما هو في تأويل المرفوع[6]، كقولنا: ما جاءني من أحد، وإنّ زيداً قائم، فتأمّل هذا الموضع، فإنّه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال، وفيه لطف وغموض.

وأمّا القيام الذي وصف الله [7] تعالى به نفسه في هذه الآية، فليس يراد به المثول والانتصاب؛ لأنّ هذا من صفة الأجسام ـ تعالى الله عن ذلك ـ وإنّما المراد ههنا[8] القيام[9]

---

(١) ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٢٤)، و«الهمع»: (٤/ ٨).

(٢) النسخ: حدث، وما أثبته من: ج.

(٣) النسخ: فائدة مفيدة، وما أثبته من: و.

(٤) ج: معها.

(٥) تنظر صور تأليف الكلام في: «شرح قطر الندى»: (٤٤ ـ ٤٥).

(٦) ساقط من: س.

(٧) و: الحق.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) و، ج: المراد ههنا القيام بالأمر.

بالأمور[1] المحافظة عليها[2]، يقال: فلان يقوم بأمر فلان، أي: يعنى به ويهتبل بشأنه[3]، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء: ٣٤] أي: متكلفون بأمورهن، ومعنيون بشؤونهنّ[4]، ومنه قول الأعشى[5] [من المتقارب]:

١٠٤ ـ [٩٧/ ب] يقومُ على الوَغْمِ في قومِهِ فَيعْفُو إذا شاء أو يَنْتَقِمْ[6]

* * *

(١) و: بالأمر.

(٢) و: عليه.

(٣) التفسير الكبير»: (٤/ ٢٢٢)، و«مجموع الفتاوى لابن تيمية»: (٤/ ١٧٧)، و«غرائب القرآن»: (٢/ ١٢٦).

(٤) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٤/ ٤٠ ـ ٤١)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ٢٩٢).

(٥) «الديوان»: (١٩٨)، و«المعاني الكبير»: (٢/ ١٠٢٣)، و«الأمالي»: (٢/ ٢٦٣)، و«محاضرات الأدباء»: (١/ ٤٦٨).

(٦) و، خ: بزيادة في آخرها: هذا آخر ما عندي من القول في هذه الآية، ولله الحمد على ما سوغ من نعمه، وصلى الله على محمد وسلم.

المسألة الخامسة عشرة[1]

[قال الشيخ رضي الله عنه][2]: سألتني، قرّر الله لديك الخير[3] ومكّنه، وجعلك[4] من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، عن قول الكُتّاب في صدور كتبهم: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا[5] محمد، وذكرتَ أنّ قوماً من نحويي زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة، وقد كنتُ أخبرتُ بذلك قديماً فحسبتُ أنّهم إنّما يتعلقون في إنكاره[6] بأنّه[7] أمر لم ترد به سنّة مأثورة، وأنّه شيء أحدثه الكُتّاب، حتّى أخبرني مخبرون أنّه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنّه[8] شيء محدث عند الكتاب، وأخبروني أنّ الصواب

(١) وهي المسألة العاشرة في: و، خ. وقد نقل السيوطي هذه المسألة في: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٦ ـ ٥٦).

(٢) من: و، خ، وهو غير واضح في: س.

(٣) ج، خ، و: الحق.

(٤) س: وجعلني وإياك.

(٥) ساقط من: ج، خ، س، و.

(٦) (في إنكاره): ساقط من: خ.

(٧) خ، و: في أنّه.

(٨) (فاسد... أنّه): ساقط من: س، من أجل أنه، مطموس في: ج.

عندهم إسقاط الواو، ورأيت ذلك أيضاً في رسائل بعضهم، ورأيت بعضهم[1] يكتب في صدور كتبه: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوات على رسوله الكريم، وقد تأملت[2] الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن[3] أن يتعلقوا[4] به إلّا أمرين:

ـ أحدهما: أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه[5]، وهاتان جملتان [6] قد اختلفتا فتوهموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطف إحداهما على الأخرى.

ـ والثاني: أنّ قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم، جملة خبرية[7]، وقولنا: وصلى الله على محمد جملة معناها الدعاء[8]، فلـمّا[9] اختلفتا[10] فكانت الأولى

---

(١) (ورأيت بعضهم): ساقط من: خ

(٢) خ: تأملنا:

(٣) الأصل: يمكنهم، وما أثبته من: النسخ الأخرى.

(٤) ج: يكونوا تعلقوا.

(٥) فإنه من التوابع، وهذه تكون مساوية للمتبوع في الإعراب. «شرح المفصل»: (٣/ ٣٨).

(٦) تكرر في: خ.

(٧) وضابطها أنّها تحتمل الصدق والكذب. ينظر: «تحقيق الفوائد الغياثية»: (١/ ٤٨)، و«التعريفات»: (١٦٠).

(٨) والدعاء إنشاء، وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب. ينظر: «تحقيق الفوائد الغياثية»: (١/ ٢٤٠)، و«الحدود الأنيقة»: (٨٩).

(٩) ساقط من: س.

(١٠) و، خ: التقتا.

إخباراً، وكانت[1] الثانية دعاء، وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنى[2] لم يصح عندهم عطف هاتين[3] الجملتين بعضها على بعض؛ لاختلافهما لفظاً ومعنى[4]، فإن كانت العلّة التي حملتهم على ذلك[5] اختلاف إعراب الجملتين، فإنّ ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قلّة نظر قائله؛ لأنّ تشاكل الإعراب في العطف إنّما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصة، وأمّا[6] عطف الجمل على الجمل[7] فإنه نوعان:

ـ أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب، كقولنا: إنّ زيداً قائم[8]، وعمراً خارج، وكان زيد قائماً، وعمرو خارجاً، فتعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

ـ والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب، كقولنا: قام زيد[9]، ومحمداً أكرمته، ومررت بعبد الله، وأمّا خالد فلم ألقه، وفي هذا أبواب قد نصّ

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) خ: أو معنى. وينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٩٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٨١).

(٣) خ: هذه.

(٤) لم يصح... ومعنى، ساقط من: س.

(٥) خ، س، و: إنكار.

(٦) خ، و: وإنّما.

(٧) والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض، واتصالها والإيذان بأنّ المتكلم لم يُرد قطع الثانية من الأولى. «شرح المفصل»: (٣/ ٧٥).

(٨) خ: إن زيد قائماً.

(٩) الأصل: زيداً.

عليها سيبويه[1] وجميع البصريين والكوفيين[2]، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك، وذلك كثير في القرآن الكريم والكلام [٩٨/ أ] المنثور[3] والمنظوم[4] كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء: ١٦٢]، وكقول[5] خِرْنَق[6] بنت هافان[7] [من الكامل]:

١٠٥ـ النازلين[8] بكل مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقد الأُزْرِ

وقد ذُكر[9] ذلك في المختصرات الموضوعات[10] في النحو كـ«الجمل»[11]

---

(١) «الكتاب»: (٢/ ٦٤).

(٢) خ: من الكوفيين.

(٣) خ: المشهور.

(٤) ساقط من: س.

(٥) س: وقول.

(٦) س: جرير.

(٧) بنت هافان، ساقط من: ج، س، وخِرْنَق شاعرة جاهلية، وهي هند بنت بدر بن هافان، أخت طرفة بن العبد لأمّه، ونسبها أبو عبيدة إلى بني سعد ابن ضُبيعة. ينظر: «سمط اللآلئ»: (٢/ ٢٨٥)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٥٥). والبيت في «ديوانها»: (٢٩)، ويروى: النازلون... والطيبين، والنازلين... والطيبين.

وينظر: «الكتاب»: (٢/ ٦٤)، و«الكامل»: (٢/ ٩٣٣)، و«الأمالي»: (٢/ ١٥٨)، و«المحب والمحبوب»: (١/ ١٠٩)، «والتذكرة الحمدونية»: (٣/ ٤٠٢)، «والدرر اللوامع»: (٦/ ١٤)، والمعنى: أنهم أعفّاء الفروج، والأزر: جمع إزار، والمعاقد: موضع عقد الإزار.

(٨) خ، ج: النازلون.

(٩) خ، و: ذكرت.

(١٠) ج: الموضوعة.

(١١) ينظر: «الجمل»: (١٥)، «وشرح الجمل لابن خروف»: (١/ ٣١٤ـ٣١٦).

و«الكافي لابن النحاس»[1] وغيرهما، وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم، جملة خبرية، وقولنا: ﷺ، جملة معناها الدعاء، فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر، لا سيما ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى[2]، وهاتان الجملتان[3] قد[4] اختلف لفظهما ومعناهما، فما اعترضوا به غير صحيح أيضاً، وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد، فأولها: أنّا وجدنا كل من صنف[5] من العلماء كتاباً منذ بدأ النّاس بالتصنيفات إلى زماننا هذا يصدِّرون كتبهم بأن يقولوا: الحمد لله الذي جعل كذا وكذا، ثم يقولون بإثر ذلك: وصلى الله على محمد، فيعطفون الصلاة على التحميد، ولا فرق بين عطفها على التحميد[6]، وعطفها على البسملة؛ لأنّ كلتا الجملتين خبر[7]، وهذا ليس[8] مختصّاً بكتب[9] الضعفاء في العربية دون الأقوياء، ولا بكتب الجهّال[10] دون العلماء، بل ذلك[11] موجود في كتب الأئمة

(١) ينظر: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٥٨).
(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٨٩).
(٣) ج: جملتان.
(٤) ساقط من: و.
(٥) س: يصنف.
(٦) (ولا فرق... التحميد): ساقط من: س.
(٧) خ: خبرية.
(٨) خ، و: وهذا ليس.
(٩) س: وهذا غير مختص بكتاب.
(١٠) س: العلماء.
(١١) خ: دليل.

المتقدمين، والعلماء المبرزين؛ كالفارسي وأبي العباس المبرّد والمازني وغيرهم، فلو[1] لم[2] يكن بأيدينا دليل ندفع به مذهب هؤلاء إلّا هذا لكفانا[3] من غيره، فتأمّل خطبتي[4] كتاب «الإيضاح» للفارسي[5]، وصدر «الكامل» لأبي العباس المبرّد[6]، وصدر كتاب سيبويه[7] وغير ذلك، من الكتب، وتأمّل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء[8]، فإنّك تجدهم مطبقين على ما وصفت[9] لك، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه.

ومنها أنّ قولنا: وصلى الله على محمد بإثر البسملة منصرف إلى معنى الخبر وإن كان دعاءً، وذلك على تأويلات مختلفة، أحدها أن يكون تقديره: أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم[10]، وأقول صلى الله على محمد، فتضمر القول، وتعطفه على (أبدأ)، وذلك ممّا يصرف الكلام إلى الإخبار، والعرب تحذف القول[11] حذفاً

(١) ساقط من: س.

(٢) س: فلم.

(٣) ج، س: لكفى.

(٤) من هنا مواضع كثيرة مطموسة في: س.

(٥) ينظر: «الإيضاح»: (٦٩).

(٦) ينظر: «الكامل»: (١/ ١).

(٧) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٣).

(٨) س: البلغاء والفصحاء.

(٩) ج، خ: وصفته.

(١٠) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ١٠٤)، وكتاب «البسملة»: (٥٥١).

(١١) و: ذكر القول.

مطّرداً، تُغني شهرته عن إيراد أمثلة منه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] أي يقولون: سلام عليكم(١)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ [٩٨/ ب] زُلْفَىٰٓ﴾[الزمر: ٣] أي: يقولون ما نعبدهم(٢)، ويجوز أن يُتأوّل على معنى: أبدأ بسم الله [الرحمن الرحيم](٣)، وبالصلاة على محمد، فيكون من الكلام على التأويل كما أجاز سيبويه(٤): أقلّ رجل يقول (٥) ذلك إلّا زيد، لأنّه في معنى: ما أحد يقول ذلك إلّا زيد، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه وإن شئت كان التقدير: أبدأ بسم الله [الرحمن الرحيم](٦)، وأصلي على محمد، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى، وهذه التأويلات الثلاثة تصيّره، وإن كان دعاءً، إلى معنى الإخبار(٧)، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها: أنّه لا يستحيل عطف قولنا(٨): وصلى الله على محمد، على قولنا: [بسم الله الرحمن الرحيم](٩)، وإن كان دعاءً محضاً، من غير أن يتأوّل فيه تأويل

---

(١) «الملخص في إعراب القرآن»: (٨٤)، و«الكشاف»: (٣/ ٣٤٩).

(٢) «مشكل إعراب القرآن»: (٢/ ١٧٦)، و«نكت القرآن»: (٤/ ٣).

(٣) من: ج.

(٤) «الكتاب»: (٢/ ٣١٤).

(٥) الأصل: يقوم، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٦) من: ج.

(٧) خ: أخبار.

(٨) الأصل: قوله، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٩) من: س.

أخبار[1]، لأنّا وجدنا العرب يوقعون الجملة المركبة تركيب الدعاء والأمر والنهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها[2] صدق ولا كذب موقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب[3]، وهذا أشد من عطف بعضها على بعض، كنحو ما أنشدوه من قول الجُميح بن منقذ[4] [من البسيط]:

١٠٦ ـ ولو أصابت[5] لقالت وهي صادقة ... إنّ الرياضة لا تُنْصِبْك للشيبِ

فأوقع التمني موقع خبر إنّ، وقال آخر[6] [من الوافر]:

١٠٧ ـ ألا يا أُمَّ فارِعَ لا تلومي ... على شيءٍ رَفَعْتُ به سَمَاعي

وكوني بالمكارِمِ ذكّريني ... وَدَلِّي دلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ

فأوقع الأمر مكان خبر كان[7]،

---

(١) خ، و: الأخبار.

(٢) خ: فيه.

(٣) ينظر: «مغني اللبيب»: (٦/ ٢٣٩)، «والهمع»: (٢/ ٧٢).

(٤) وهو منقذ بن الطَّمّاح بن قيس الأسدي، أحد فرسان الجاهلية، شهد يوم جبلة، وبه قتل. «معجم الشعراء»: (٣٨٦)، و«الخزانة»: (١٠/ ٢٤٩).
والبيت في: «المفضليات»: (٣٤)، و«الأزمنة والأمكنة»: (٢/ ٢٩١)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٨١)، و«الخزانة»: (١٠/ ٢٤٦).

(٥) خ: أصاب.

(٦) وهو من بني نهشل. ينظر: «النوادر لأبي زيد»: (٢٠٦)، وقال أبو زيد: والمعنى: وَصيري مذكِّرَةً لي بالمكارم، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٤٦٥)، و«مغني اللبيب»: (٦/ ٢٣٩)، و«الهمع»: (٢/ ٧٢)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ٥٤).

(٧) (فأوقع الأمر... كان): ساقط من: خ.

وقال الراجز[1] [من الرجز]:

١٠٨ـ فـــــإنّما أنـــــت أخ لا نعدمُــــــهْ

فأوقع الجملة التي هي (لا نعدمه)، ومعناها الدعاء موقـع[2] الصـفة لأخ حملاً على المعنى، كأنّه قال: فإنّما أنت أخٌ نـدعو لـه بـأن لا يعـدم، ولـيس يسـوغ لمعترضٍ علينا أن يزعم أنّ هذا شيء خصّ به الشعر، فإنّ ذلك قد جاء في القـرآن والكلام الفصـيح، فمـن ذلـك قـول الله تعـالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[مريم: ٧٥][3]

وأجاز النحويون[4] بلا خلاف منهم: زيد اضربْـه[5]، وعمـرو لا تشـتمه[6]، وزيد كم مرة رأيته، وعبد الله هل أكرَمته، وزيد جزاه الله عني خيراً، وقـد جـاء عـنِ العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل، والمستقبل على الماضي، واسم الفاعـل على الفعل المضارع، والفعل المضارع على اسم الفاعل، وكذلك الفعل المـاضي عـلى اسـم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨][7]، وقال امرؤ القيس[8] [من الطويل]:

---

(١) وهو أبو محمد الفقعسي. «ما تبقى من أراجيـز أبي محمـد الفقعسـي»: (٨١)، و«مجـالس ثعلب»: (١/ ١٩٤)، و«مغني اللبيب»: (٦/ ٢٣٨).

(٢) س: على.

(٣) ينظر: «الكشاف»: (٤/ ٤٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٤) ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٢٧، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٤).

(٥) خ: ضربه.

(٦) خ: تشبه.

(٧) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١٤/ ٣١١ ـ ٣١٢)، و«الكشاف»: (٦/ ٤٩).

(٨) «الديوان»: (١٣٣)، وتمامه:

١٠٩ ـ ألا عِمْ صباحاً أيُّها الرَّبْـعُ وانْطِـقِ

فعطف الأمر على الدعاء، وهذا كثير.

وقد قال سيبويه[١] في باب ما ينتصب فيه[٢] الاسم؛ [٩٩/ أ] لأنّه لا سبيل له إلّا أن يكون صفة: «واعلم أنّه لا يجوز: من عبدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت؛ لأنّك لا تثنّي إلّا على من أثبتَّه وعلمتَه[٣]، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما[٤] بمنزلة واحدة، وإنّما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمتهُ».

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصفتين، ولم[٥] يبطلها[٦] من جهة[٧] عطف الخبر على الاستفهام، ووافقه جميع النحوين على هذه المسألة، وإنّما كان ذلك،؛ لأن الجمل لا يُراعى فيها التشاكل في المعاني[٨] ولا في الإعراب، وقد

وحدِّثْ حديث الركب إن شئت واصْدقِ

وينظر: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٥٦٣).

(١) «الكتاب»: (٢/ ٦٠).

(٢) ج: به.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) ج: فتجعلها.

(٥) الأصل: لا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٦) خ، و: يبطلهما.

(٧) النسخ غير الأصل: أجل.

(٨) ينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٩٠).

استعمل بديع الزمان[1] عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته، وهو قوله: «[فقلت][2]: ظَفِرنا [والله][3] بصيدٍ، وحيّاك الله أبا زيد»، وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه، وإذا كان التشاكل لا يراعى في أكثر المفردات كان أجدر أن لا يراعى في الجمل، ألا ترى أنّ المعرب[4] يعطف على المبني والمبني على المعرب، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر، وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف[5] عليه، وذلك أنّ قول النحويين: إنّ الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى[6] كلام خرج مخرج العموم، وهو في الحقيقة خصوص، وإنّما تعطف الواو[7] الاسم على الاسم في نوع الفعل وجنسه لا في كميته، ولا[8] في كيفيته[9]، ألا

---

(١) أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد أبو الفضل، كان فصيحاً مفوّهاً وشاعراً مفلقاً، روى عن أحمد بن فارس، وقد اقتدى الحريري به في مقاماته (ت ٣٩٨هـ).

ينظر: «معجم الأدباء»: (١/ ٢٣٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٦٧)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٥١٤).

(٢) من: س، وكذا في النص في: «مقامات الهمذاني»: (٦٦).

(٣) من «المقامات».

(٤) س: أنّ العرب فتعطف المعرب...

(٥) س: يقف.

(٦) أراد باللفظ الإعراب، والمعنى مثل المجيء، في قولنا، جاء زيد وعمر. ينظر: «شرح التصريح»: (٢/ ١٥٣).

(٧) ساقط من: س.

(٨) ساقط من: س.

(٩) خ، و: كيفية الضرب.

ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً وعمراً فقد يجوز أن تضرب زيداً ضربةً واحدةً، وعمراً ضربتين وثلاثاً، فتختلف الكمية[1]، وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً، وعمراً قائماً، فتختلف الكيفيتان، ويبين ذلك قول العرب: إيَّاك والأسد، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب، والفعل الناصب لهما[2] مختلف المعنى؛ لأنّ المخاطب مخوَّفٌ، والأسد مخوف منه[3]، فجاز العطف وإن اختلف نوعا[4] التخويف؛ لأن جنس التخويف قد انتظمها[5]، ونحو منه قوله تبارك وتعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس: ٧١]؛ لأن الإجماع على الأمر، وهو العزم عليه، والجمع الذي يراد به ضم الأشياء المفترقة[6]، وان اختلف[7] نوعاهما، فإنّ لهما جنساً يجتمعان عليه[8]، ألا ترى أنّهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصيرورة والانجذاب، ألا ترى أن من عزم على الشيء فقد انجذب إليه وصار، كما أنّ الأشياء المفترقة إذا اجتمعت انجذب بعضها إلى بعض، وصار كلُّ واحد منهما

---

(١) و، ج: الكميتان.

(٢) س: لها

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: نوع.

(٥) س: انتظمها، وللنحاة خلاف في إعراب ما بعد الواو في نحو: إيّاك والأسد. ينظر: «توضيح المقاصد»: (٢/ ٢٣٤)، و«شرح التصريح»: (٢/ ٢٧٤).

(٦) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٧/ ١٨٣ ـ ١٨٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٠/ ٣٧٦ـ٣٧٩).

(٧) الأصل، خ، س، و: اختلفت، وما أثبته من: ج.

(٨) ج: فيه.

إلى الآخر، وكذلك[1] قول الشاعر[2] [من مجزوء الكامل]:

١١٠ـ يا ليت[3] زوجَكِ قد غدا متقلِّداً سيفاً ورمحا

ومعناه: وحاملاً رمحاً؛ لأن التقليد نوع من الحمل، ولأجل هذا الذي ذكرناه[4] من حكم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى[5]: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[المائدة: ٦] [٩٩/ ب] في قراءة من خفض (الأرجل)[6]، فإنّ الأرجل تغسل، والرؤوس تمسح، ولم يوجب عطفها على الرؤوس[7] أن تكون ممسوحةً كمسح الرؤوس؛ لأن العرب تستعمل المسح على معنيين: أحدهما النضح[8]، والآخر: الغُسل، حكى أبو زيد[9]: تمسّحت للصلاة، أي:

---

(١) س: وذلك.

(٢) وهو عبد الله بن الزبعرى. وينظر: البيت في: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٤٧٣)، والرواية فيه: ورأيت زوجك في الوغى... و«مجاز القرآن»: (٢/ ٦٨)، و«الكامل»: (١/ ٤٣٢، ٤٧٧)، (٢/ ٨٣٦)، وقال المبرّد: والرمح لا يُتقلّد ولكن أدخله مع ما يتقلّد، فتقديره: متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً، و«شرح الحماسة للمرزوقي»: (٣/ ٨٠٥، ١٠١٢).

(٣) س: ورأيت.

(٤) و: ذكرنا.

(٥) ج، س: في قول الله تعالى.

(٦) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب من العشرة بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض. «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: (٦٢٢)، و«المستنير»: (٢/ ١١٦).

(٧) الأصل: الأرجل، وما أثبته من النسخ الأخرى، وهو الصواب.

(٨) نَضَحَ البيت يَنْضِحه نَضْحاً، رشه، وقيل: رشّه رشّاً خفيفاً. «تاج العروس»: (نضح) (٧/ ١٨٠).

(٩) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان إماماً نحويّاً، غلبت عليه اللغة والنوادر =

توضأت، وقال الراجز[1] [من مشطور الرجز]:

١١١- أشـــليتُ عَنْـــزي[2] ومَسَـــحْتُ قَعْبـــي

أراد أنّه غسله ليحلب فيه، فلما كان المسح نوعين، أوجبنا لكل عضوٍ ما يليق به[3]، إذ[4] كانت[5] واو العطف كما قلنا إنّما[6] توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه[7] لا في كميته، ولا [في][8] كيفيته.

فالنضح والمسح[9]، قد جمعهما جنس الطهارة، كما جمع تقلّد السيف وحمل الرمح جنس التأهّب للحرب والتسلح، وهكذا قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد.

وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا، فإنّهما قد اتفقا في معنى التقدمة

والغريب، (ت ٢١٥هـ). وينظر: «مراتب النحويين»: (٥٥)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٥٦٢)، وينظر قوله في: «تاج العروس»: (مسح) (٧/ ١١٩).

(١) أبو نخلة. ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٦٠، ٢٨٣)، و«أدب الكاتب»: (١/ ٤٠)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (٣٣٧)، و«شرح أدب الكتاب للجواليقي»: (١١٨)، والمعنى: أنّه دعا عنزه ليحتلبها ومسح قعبه: وهو القدح الضخم ليحتلب فيه.

(٢) س: عبدي.

(٣) ساقط من: و.

(٤) الأصل، و، خ: إذا، وما أثبته من: ج، س.

(٥) س: كان.

(٦) س: أنها.

(٧) ج، و: أو جنسه.

(٨) من: س.

(٩) الأصل، س، ج: والمسح، وما أثبته من: خ، و، وهو الصواب.

والاستفتاح، أو في معنى التبرّك والاستنتاج[1]

فإن قال قائل: قد أنكر النحويون[2] أن يقال[3]: ليت زيداً قائم وعمرو، (بالرفع) عطفاً على موضع (ليت) وما عملت فيه، وهل يجوز[4] ذلك إلّا من [أجل][5] اختلاف الجملتين، بأنّ إحداهما تصير خبراً، والثانية تمنّياً؟

فالجواب: أنّ هذا الذي توهمته لا يصحّ من وجهين:

ـ أحدهما أنّ إنكار النحويين العطف على موضع (ليت) ليس من أجل ما ظننته، وإنّما منعوه لأنّ[6] (ليت) قد أبطلت الابتداء[7]، فلم تبقِ له لفظاً ولا تقديراً، ولو[8] كان لليت ومعمولها موضع، وعطف عمرو عليه، لم يكن عطف خبر على تمنٍّ كما توهمته، وإنّما يكون عطف خبر على خبر[9]؛ لأن التمني[10] إنّما كان بعامل اللفظ[11] دون الموضع لو كان هناك موضع.

ـ والوجه الثاني: أنّ قولنا: ليت زيداً قائم وعمرو، لا يُعدّ جملتين، وإنّما

(١) (أو في... والاستنجاح): ساقط من و.

(٢) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢٨٨)، و«شرح التصريح»: (٢/ ٣٢٥).

(٣) (أن يقال): ساقط من: س.

(٤) ساقط من: ج، و، س.

(٥) من: و، س.

(٦) و: من أجل، خ: مطموس.

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٦٨)، و«توضيح المقاصد»: (١/ ٢٠٨).

(٨) س: وإن.

(٩) (توهمته... خبر): ساقط من: و.

(١٠) س: النهي.

(١١) س: اللفظة.

يعد جملةً واحدةً؛ لأن الخبر الذي كان يتمم الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول[(١)]، ولو قلت: ليت زيداً قائم وليت عمراً قائم، لكانتا جملتين، وهذا كقولك[(٢)]: قام زيد، وقام عمرو، فيكون الكلام جملتين، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، صار جملةً واحدةً، ويدلّ على ذلك أنّ النحويين[(٣)] يجيزون، مررت برجل قائمٌ زيدٌ وأبوه، ولا يجيزون: مررت برجلٍ قائم زيد، وقائم أبوه؛ لأن الكلام الأول جملة واحدة، فاكتفى منها بضمير واحد يعود إلى الموصوف.

والثانية تجري مجرى جملتين، فلا بدّ في كل[(٤)] واحدة منهما من ضمير، وكذلك يجيزون: زيد قام أبوه وعمرو[(٥)]، ولا يجيزون: زيد قام عمرو، وقام أبوه[(٦)]، لتعرّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ، والله أعلم[(٧)]

[فهذا ما حضرني من الجواب عمّا سألت عنه، ولله الحمد على ما بصّر وفهّم، وصلى الله على محمد وسلم][(٨)]

* *

---

(١) وفي المسألة تفضيلات وأحكام. ينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٦٧ ـ ٦٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٨٨).

(٢) و: وهكذا قولك.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٠٧).

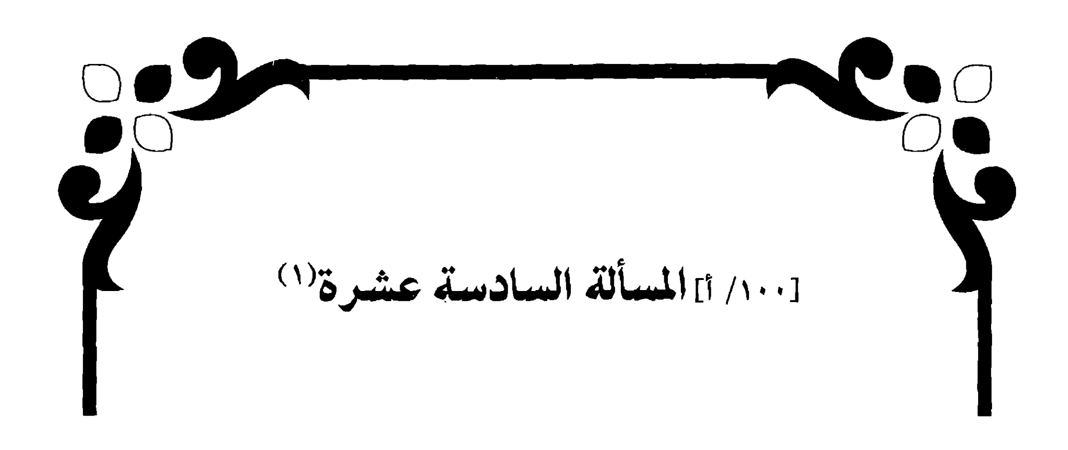
(٤) ساقط من: س.

(٥) الأصل، ج، س: زيد قام عمرو وأبوه، وما أثبته من: خ، و، ولعله هو الصواب.

(٦) (ولا يجيزون... أبوه): ساقط من: س.

(٧) (والله أعلم): ساقط من: ج، س.

(٨) من: خ، و.



[١٠٠/ أ] المسألة السادسة عشرة[1]

سألت ـ أبقاك الله ـ عن قول العرب في الأمثال: دُهْدُرَّيْنِ سَعدُ القَيْنِ[2]، وعن قولهم: هو يضرب أخماساً لأسداسٍ[3]، وعن قول عارق الطائي[4] [من الطويل]:

١١٢ ـ أيوعدني والرَّمْلُ بيني وبينه تأمّل رُويداً ما أمامةُ مِن هِندِ

فأمّا قولهم: دُهْدُرَّيْنِ سَعدُ القَيْنِ، فقد اختلفتِ الرواة في حقيقة لفظه

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٧٨)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦، ٣/ ٨٣)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ٨٣)، و«اللسان»: (دهده) (٣/ ٤٣٠).

(٣) «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٦)، وفيه: ضَرْبُ أخماسٍ لأسداس، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٣٠٤)، وفيه: ضَرَبَ أخماساً لأسداس، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ١٤٥)، و«اللسان»: (خمس) (٣/ ٢١٨).

(٤) وهو قيس بن جروة بن سيف بن مالك بن عمرو، شاعر جاهلي، اشتهر بلقبه (عارق) لبيت من شعره. «الاشتقاق»: (٣٩٣)، و«الأغاني»: (٢٢/ ١٨٥ ـ ١٨٩)، و«معجم الشعراء»: (٢٤٧)، و«الخزانة»: (٧/ ٤٤٠). والبيت في: «شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ١٠٢٤)، وتأمّل فيه: تبيّن، و«الصاهل والشاحج»: (٥٥٨)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ١٩).

وحقيقة معناه[1]، وحقيقة إعرابه، وكثر فيه التخليط، فرواه قوم: دهدرّين سعد القين، هذه رواية الأصمعي[2]، وكان يقول: لا أدري ما أصله؟ وروي عنه برفع سَعد والقين، وبرفع سعد وإضافته إلى القين، ودهدرّين متصل غير منفصل، ورواه قوم[3]: ده، منفصلاً من درين، وكان أبو زياد الكلابي[4] يقول: دُهْ دُرّيهْ ـ بالهاء ـ وده ـ منفصل من دريه ـ كذا رواه أبو عبيد القاسم[5] عنه، ورواه ابن الأعرابي[6]: دُهْدُرُ بن سعدٍ[7]، ورواه أبو عبيدة معمر بن المثنى[8] في كتاب

---

(١) (وحقيقة معناه): ساقط من: ج.

(٢) «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٧٨)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦).

(٣) ج: بعضهم، وتنظر الرواية في: «الصحاح»: (درر) (٢/ ٦٥٧)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦).

(٤) يزيد بن عبد الله بن الحرّ، أعرابي بدوي، قدم من البادية أيام المهدي حيث أصابت الناسَ مجاعةٌ، كان لغوياً شاعراً فصيحاً، وصنف كتباً جليلةً كثيرةَ الفوائد، روى عنه أبو عبيد القاسم من سلاّم. «الفهرست»: (٦٧ ـ ٩٧)، و«إنباه الرواة»: (٤/ ١٢٧).

(٥) عالم بالحديث والأدب والفقه، كان ذا دين وسيرة حسنة، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث (ت ٢٢٤هـ). و«وفيات الأعيان»: (٤/ ٦١)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١١١)، وينظر كتاب «الأمثال»: (٨٣).

(٦) محمد بن زياد، أحفظ الكوفيين للغة، أخذ عن المفضل (ت ٢٣٠هـ). «مراتب النحويين»: (١١٢)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٩٦)، وتنظر رواية المثل في: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٧٨ـ٣٧٩)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧)، و«زهر الأكم»: (٢/ ٢٤٤).

(٧) (أبو عبيد... سعد): ساقط من س.

(٨) التيمي، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارهم، أحصى له ابن النديم أكثر من مئة مؤلَّف (ت ٢١٠هـ). ينظر: «مراتب النحويين»: (٥٧)، و«الفهرست»: (٧٦).

«الأمثال»: دُهدُرَّين وسعدَ القينِ، وفسره فقال: تركوا تنوين سعد والقين[1]، ونصبوا دهدرّين على إضمار[2] فعل ينصبه، وهذا تفسير يحتاج إلى تفسير آخر، وذكر أنّ بعضهم رواه: دُهْدُرَّي سعدِ القين، بحذف النون وخفض سعد وترك تنوينه، ورواه يعقوب في كتاب «الأمثال»: دُهْدُرَّين ساعِدُ القَيْنِ، وقال: يريد سعد القين[3]، ذكر ذلك عن الأصمعي عن خلف الأحمر أنّه سمع أعرابياً يرويه كذلك، وقال أبو زيد الأنصاري[4]: يقال للرجل يُهزأُ منه: دُهْدُرَّين وطُرْطُبَّيْن، ودُهْدُرّي، ودَهْدَرّي[5] فهذا جميع ما وقع إلينا من الاختلاف في حقيقة لفظه.

فأمّا القول في حقيقة معناه، وحقيقة إعرابه[6] فإني لم أرَ فيه لأحدٍ قولاً شافياً يسرو عنه ويخبر بالجلية منه، وأنا أتكلم في معناه بما يقتضيه، وأبيّن ما لم أجد لهم بياناً فيه، إن شاء الله.

أما من روى: دُهْدُرَّين سعدُ القين، فالوجه فيه أن تكون (دُهْدُرّين)[7] كلمة واحدة؛ لأن أبا عبيدة معمر بن المثنى قد صرّح بأنّها تثنية، ولأن أهل

---

(١) (تركوا... والقين): مطموس في: ج.

(٢) الأصل، س: ضمير، وما أثبته من: ج.

(٣) (وقال: يريد سعد القين): ساقط من: ج.

(٤) ينظر: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦).

(٥) قوله: دهدُري، ودهدري، لم يثبتا في قول أبي زيد على نحو ما نقل الرواة عنه، ودهدري (الثانية) ساقطة من: س.

(٦) س: لفظه، وتنظر أوجهه الإعرابية في: «المسائل الشيرازيات»: (١/ ٢٧٥)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ٨٣)، و«زهر الأكم»: (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٣٠٣).

(٧) ساقط من: س.

اللغة[1] قد ذكروا أنّه يقال للباطل: دُهدرّ، بالراء، ودهدنّ، بالنون، وأنشدوا[2] [من الرجز]:

١١٣ـ لأجعلن لابنة عَثْم فَنَّا حتّى يكون مهرُها دُهدَنّا

إعرابه على هذا: أنّه اسم للفعل، بمنزلة هيهات وسرعان، وكذلك حكى ابن جنّي عن الفارسي[3]، ومعناه: بطل سعد القين، فسعد فاعل بدهدرين، مرتفع به كما كان يرتفع [١٠٠/ ب] بالفعل الذي ناب عنه، وهو مضاف إلى القين، [والمراد بالسعد: السعادة، هذا على رواية من خفض القين، ومعناه: أنّ القين][4] كان[5] من عادته أن ينزل في الحيّ فيشيع أنّه متحفز في الحركة غير مقيم؛ ليبادر إليه بالعمل، فكان له في كذبته سعادة، فلما عُلم بكذبه بطل سعده، ولم ينتفع بكذبه[6]، ولذلك قالوا: إذا سمعت بِسُرى القين فإنّه[7] مُصْبِحٌ[8]

ومن رفع القين جعله صفة لسعد، وجعل سعداً اسم رجل قين، وقدّر في

---

(١) ينظر: «النوادر في اللغة»: (٥٠)، و«اللسان» (دهدن) (٣/ ٤٢٩).

(٢) الرجز لمدرك بن حصين. ينظر: «كتاب الجيم»: (١/ ٢٥٣ ـ ٢٦٠)، و«النوادر في اللغة»: (٥٠)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٧)، و«اللسان»: (دهدن) (٣/ ٤٢٩)، ويروى لابنة عمرو، وفي «الخزانة»: (٧/ ٨٣) برواية أخرى.

(٣) ينظر: «المسائل الشيرازيات»: (١/ ٢٧٥).

(٤) من: ج، س.

(٥) الأصل: كأنّما.

(٦) (بطل... بكذبه): ساقط من س.

(٧) ج: فاعلم بأنه.

(٨) ينظر: «الصحاح»: (درر) (٢/ ٦٥٧)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٦٣٦)، و«زهر الأكم»: (٢/ ٢٤٤).

الكلام مضافاً محذوفاً كأنّه قال: بطل كذب سعد القين، أو قول سعد القين[1]، وكان يجب على هذا أن ينون سعداً، ولكنه حذف التنوين؛ استخفافاً لالتقاء الساكنين[2]، كما قرأ بعض القرّاء[3]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢] وكما أنشد سيبويه[4] [من المتقارب]:

١١٤ ـ ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قليلا

ويجوز في رواية من رفع سعداً، والقين أن يكون المعنى: أكذبت كذبين[5]، يا سعد القين؟ فيكون دهدرين اسماً[6] وقع موقع المصدر، كما وقعت الحافرة في قوله[7] [من الوافر]:

١١٥ ـ أَحافِرةً على صلعٍ وشَيْبٍ ... معاذَ الله من سَفَهٍ وعارِ

موقع[8] الرجوع الذي هو مصدر صحيح كأنّه قال: أأرجع إلى الصبا رجوعاً

---

(١) (في الكلام... القين): ساقط من: س.

(٢) «مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٣٠٣).

(٣) القراءة مروية عن: الحسن ويونس، وعن أبي عمرو والوليد بن مسلم عن ابن عامر ﴿أَحَدٌ﴾ غير منون في الوصل. ينظر: «مختصر شواذ ابن خالويه»: (١٨٣)، و«شواذ القراءات للكرماني»: (٥٢٦).

(٤) وهو لأبي الأسود الدؤلي. «الديوان»: (٣٨)، وصدره:

فألفيتــه غــيرَ مســتعتبٍ

و«الكتاب»: (١/ ١٦٩)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ١٦٤)، و«الخزانة»: (٧/ ٣٧٤).

(٥) س: أكذب من الكذبين.

(٦) ساقط من: س.

(٧) مرّ تخريج البيت، ووجه الاستشهاد به في الشاهد (٨٤).

(٨) س: فوقع موقع.

بعدما[1] شبت وصلعت، ويرتفع سعد على أنّه منادى مفرد[2]، والقين صفته.

وأمّا من رواه: ده درين[3] ففصل (ده) من (درين)[4]، فقالوا: معنى ده: بالغ[5] في الدهاء والكذب، ودرين من درّ الشيء[6]: إذا تتابع، فأرادوا بتثنيته المبالغة في الدور[7]، كقولهم: لبيك وسعديك ودواليك، فإعرابه على هذا القول: أن ده: أمر، ودرين: منصوب على المصدر المحمول على المعنى، وسعد اسم رجل، وهو منادى مفرد، والقين في هذا القول مرفوع على الصفة له، كأنّه قال: بالغ مبالغتين في الكذب يا سعد القين، ويجوز في هذا القول نصب القين على أن يكون صفة على الموضع، كما تقول: يا زيد الطويلُ، والطويلَ، ويجب أن يكون (ده) في هذا الرأي مقلوباً[8]؛ لأن الدهاء معتل اللام، وده لا يكون إلّا معتل العين، فلا يستقيم أن يكون منه، إلّا على القلب.

وأمّا من رواه: دهدرّيه[9]، بالهاء، فيكون معناه إذا فصل (ده) من (درّيه): بالغ في الكذب مبالغتيه يا سعد القين، أي: المبالغتين المعروفتين للكذب، فالهاء في

---

(١) (رجوعاً بعدما) مطموس في: ج.

(٢) س: مضمر.

(٣) ينظر: «مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦)، و«زهر الأكم»: (٢/ ٢٤٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٥/ ٢٣٠٣).

(٤) (ففصل ده من درين) ساقط من: س.

(٥) س: معناه بالغ.

(٦) ج: درّ الشيء يدرّ.
س: الدر.

(٨) «زهر الأكم»: (٢/ ٢٤٣)، و«التاج»: (دهدر) (١١/ ٣٥٤).

(٩) ينظر: «مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٦).

دريه عائدة على الكذب، وإن لم يتقدم له ذكر؛ لأن (ده) قد[1] دل عليه، كما قالوا: من كذب كان شرّا له، وتكون هذه التثنية يراد بها، الجمع والترديد، ولا يراد بها حقيقة التثنية كما قالوا: [١٠١/ أ] لبيك، ومن رواه متصلاً كان اسماً للفعل على ما تقدم.

وأمّا من روى: دُهْدُرَّيْ سعدِ القين، فحذف النون من: دهدرين، وخفض سعداً والقين، فليس على هذه الرواية اسماً للفعل؛ لأنّ أسماء الأفعال لا تضاف كما لا تضاف الأفعال، وإنّما هو مصدر مثنى أضيف إلى سعد، والعامل فيه فعل مضمر كأنّه [قال][2]: اكذب كذبي سعد القين، وسعد اسم رجل، والقين صفة له، وحذف التنوين من سعد لالتقاء الساكنين على ما ذكر فيما تقدّم.

وأمّا رواية ابن الأعرابي[3]، دهدرّ بنُ سعد، فالأظهر في هذه الرواية أن يكون دهدرّ اسم رجل معروف بالكذب، فإذا كذب رجل شبه به، فقيل: دهدرّ ابن سعد، أي: هذا دهدرّ بن سعد[4]، أي: هذا مثله[5]، ومنزّل منزلته، كما قالوا: أبو يوسف أبو حنيفة[6]، وإنّما قلت هذا؛ لأن ابن الأعرابي رواه برفع (ابن)، ويجوز في هذه الرواية أن يكون الدهدرّ الكذب بعينه، ووصفوه بالبنوة مبالغةً، كما قالوا: الضلال بن يَهْلَلَ[7]، كأنّهم أرادوا بذكر البنوة أنّه مفرق في الكذب والباطل، أو

---

(١) ساقط من: س.

(٢) من: ج، س.

(٣) «جمهرة الأمثال»: (١/ ٣٧٨).

(٤) هذا دهدر بن سعد: ساقط من: ج.

(٥) س: أبو حنيفة.

(٦) والتقدير: أبو يوسف كأبي حنيفة. ينظر: «توضيح المقاصد»: (١/ ١٧٠)، و«الهمع»: (٢/ ٣٢).

(٧) ج: بزيادة: والضلال بن فهلل، وللمثل رواية أخرى: تهلل، ويضرب للكذوب السادر في أمره. «مجمع الأمثال»: (٣/ ٥٦٢)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ٣٩٧).

كأنّه كذب تولد من كذب، كما قالوا للخبز: جابر بن حبة[1]، لتولده من الحبّ.

وأما رواية أبي عبيدة معمر بن المثنى: دهدرّين وسعد القين بعطف سعد على دهدرّين ونصب سعد والقين، فإنّ أبا عبيدة[2] قال[3]: تركوا تنوين (سعد) تخفيفاً[4]، ونصبوا دهدرين على إضمار فعل، ولم يمثّل الفعل الناصب له.

والوجه في هذه الرواية: أن يكون دهدرّين اسم رجل كذاب سمي بالتثنية كرجل يسمى زيدين أو عمرين، وكأنّهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة في وصفه بالكذب؛ لأن الدهدر الكذب، كما سموا الضبع حضاجر[5] مبالغة في وصفها بعظم البطن؛ لأن حضاجر جمع حضجر: وهو العظيم البطن، وسعد أيضاً[6]، اسم رجل قين كذاب، والقين صفة لسعد، وحذفوا التنوين من سعد لالتقاء الساكنين، كما مضى.

وأمّا قوله: إنّه انتصب بفعل مضمر، فالوجه فيه أنّ الرجل إذا كذب قال سامعه: دهدرّين وسعد القين، فكأنّه قال لمن حضره: عاينوا دهدرين وسعد القين، فإنّهما قد حضرا بحضور هذا الكذاب، فهذا ما عندي في هذا المثل.

وأمّا قولهم: هو يضرب أخماساً لأسداس ففيه قولان؛ قال ابن الأعرابي[7]: كان شيخ في إبل ومعه أولاد رجال قد طالت غربتهم[8] عن أهلهم، فقال لهم

---

(١) «إصلاح المنطق»: (٣٣٦)، و«ثمار القلوب»: (٢١٩)، و«اللسان»: (حبب) (٢/ ٢٨٦).

(٢) «مجمع الأمثال»: (١/ ٦٣٧).

(٣) ساقط من: س.

(٤) ج، س: استخفافاً.

(٥) «مجالس ثعلب»: (٢/ ٣٧٦)، و«أدب الكاتب»: (٢٨٥).

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ينظر: «مجالس ثعلب»: (١/ ٣٥)، و«اللسان»: (خمس) (٣/ ٢١٨).

(٨) ج: عزبتهم، وكذا هو في «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٦).

ذات يوم: ارعوا إبلكم رِبعاً، فرعوها رِبعاً نحو طريق أهلهم [١٠١/ ب] فقالوا: [لو][١]، رعيناها خمساً، فزادوا[٢] يوماً قِبَلَ أهلهم، فقالوا: لو رعيناها[٣] سِدساً، ففطن الشيخ فقال: ما أنتم إلّا ضَرْبُ أخماسٍ لأسداسٍ، ما همتكم وشأنكم رعيها، إنّما همّكم أهلكم، فَضُرب مثلاً للذي يراوغ صاحبه ويريه أنّه يطيعه وأنّه[٤] معه، وهو[٥] في أمر آخر.

وقال غير ابن الأعرابي[٦]: أصله أنّ الرجل كان[٧] إذا أراد سفراً بعيداً عوّد إبله أن تشرب خِمساً ثم سِدساً لتعتاد الصبر على الماء في السفر، فضرب ذلك مثلاً للمكر والخديعة؛ لأن الماكر ينقل صاحبه من حال إلى حال؛ لأمر ينطوي عليه كما تُنقل الإبلُ من خمس إلى سدس؛ لأمر يراد بها، ومعنى يضرب ههنا: يجعل ويصير[٨]، كما قال الله عز وجلّ: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [آل عمران: ١١٢] وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] واللام في قولهم: لأسداس لام العلة والسبب، كأن المعنى: أنّه يعوّد الإبل الأخماس؛ ليدرجها

---

(١) من: س.

(٢) الأصل: بزيادة: فقالوا: ارعوها خمساً.

(٣) الأصل: رعينا.

(٤) س: ويريه أنّه.

(٥) س: وأنه في.

(٦) ينظر: «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٦)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٣٠٤)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ١٥٤).

(٧) ساقط من: ج.

(٨) أو يُلْزِم. ينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ١٠٤)، (٤/ ٥٨٨).

بذلك إلى الأسداس، وأما قول عارق الطائي[1] [من الطويل]:

١١٦ ـ تأمّل رويداً ما أمامةُ من هِندِ

فإنّ صاعداً[2] اللغوي ذكر أن هنداً مئتان من الأبل[3]، وأمامة ثلاثمئة[4]، ولا أحفظ هذا عن غيره، وذكر[5]، أبو عمر المطرّز[6]، أنهما جبلان[7]

* *

(١) تقدّم تخريجي البيت في أوّل المسألة، وهو الشاهد (١١٢).

(٢) ابن الحسن الربعي اللغوي من بلاد الموصل، قرأ ببلاده اللغة على مشايخها، وحفظ منها الكثير، وتفنن في فنون الأدب، ارتحل إلى الأندلس في حدود سنة ثمانين وثلاثمئة، توفي في صقلية سنة تسع عشرة وأربعمئة. «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة»: (٤/ ١٠ ٦٣)، و«إنباه الرواة»: (٢/ ٨٥ ـ ٩٠)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٧).

(٣) ينظر: «العين»: (هند) (٤/ ٦)، وكتاب «الإبل للأصمعي»: (١٢٦)، و«إصلاح المنطق»: (٣٣٦)، و«اللسان»: (هند) (٩/ ١٤٧)، والقول السابق لصاعد.

(٤) ينظر: «اللسان»: (أمم) (١/ ٢٣٠).

(٥) الأصل: وكذا.

(٦) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي المعروف بغلام ثعلب، فاضل كامل حافظ للغة، روى الكثير عنِ الأئمة الأثبات، يقال: إنه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة (ت ٣٤٥هـ). «طبقات الحنابلة»: (٣/ ١٢٦ ـ ١٣٣)، و«إنباه الرواة»: (٣/ ١٧١ ـ ١٧٧)، و«تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٨٧٣ ـ ٨٧٦)، و«بغية الوعاة»: (١/ ١٥٣ ـ ١٥٥).

(٧) ويكون المعنى على هذا التأويل: لا يضرني وعيدك وبيني وبينك من البعد ما بين هذين الجبلين، وكما لا يصل أحدهما إلى الآخر، كذلك لا تصل إليّ. «شرح حماسة أبي تمام للشنتمري»: (٢/ ١٠٣٧).

المسألة السابعة عشرة[1]

[قال الأستاذ ـ أعزه الله ـ][2]: جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب[3] يعرف بأبي بكر بن الصائغ، واسمه الأشهر عند الناس: ابن باجة[4]، فنازعني في مسألة[5] من مسائل النحو، ثمّ دبّت الأيام، ودرجت الليالي، وأنا لا أعيرها فكري، ولا أخطرها على بالي، ثمّ اتّصل بي أنّ قوماً يتعصبون له، ويقرّظونه، يعتقدون أنّي[6] أنا المخطئ فيها دونه، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام؛ ليعلم من المزجى البضاعة في هذه الصناعة، وبالله التوفيق.

---

(١) وهي المسألة الثامنة عشرة في، و، خ.

(٢) من: و، خ.

(٣) (من أهل الأدب): ساقط من: س.

(٤) (واسمه... باجة) ساقط من: و، خ، س، وكان ابن باجة عالماً بالأدب والنحو، ونظر في كلام الحكماء، فكان يشبَّه بابن سينا، رمي بالزندقة (ت ٥٣٣هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ٤٢٩)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(٥) و، خ: مسألتين.

(٦) ساقط من: و.

كان مبدأ الأمر أن هذا الرجل[1] المذكور قال لي: إنّ قوماً من نحويي سُرْقُسْطَة[2] اختلفوا في قول كثير[3]، [من الطويل]:

١١٧ ـ وأنت الّتي حبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ
إليّ وما تدري بذاك القصائرُ

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحجالِ وَلَمْ أُرِدْ
قِصارَ الخُطا شَرُّ النساءِ البحاترُ

فقال بعضهم[4]: البحاتر: مبتدأ، وشرُّ النساءِ: خبره، وقال بعضهم: يجوز أن يكون: شَرُّ النساءِ هو[5] المبتدأ، والبحاتر خبره، وأنكرت أنا هذا القول وقلت: لا يجوز إلّا أن يكون: البحاتر هو المبتدأ، وشرُّ النساءِ[6]هو[7] الخبر، وقلت له:

---

(١) ساقط من: و.

(٢) و، خ، ج: سرقسطة حرسها الله. وسرقسطة: بلدة مشهورة بالأندلس، تتصل أعمالها بأعمال تُطيلة، ذات فواكه عذبة. «معجم البلدان»: (٣/ ٢١٢).

(٣) «الديوان»: (١٣٢)، و«إصلاح المنطق»: (١٨٤)، و«العمدة»: (٢/ ٧٢٢)، و«شرح المفصل»: (٦/ ٣٧)، و«اللسان»: (قصر) (٧/ ٣٨٣).

(٤) وهو ابن الصائغ على نحو ما صرّح به أبو حيّان، ونصّ على أنّ ابن السِّيد سلّم له، وقد بسط أبو حيان أقوال النحاة في توجيه هذه المسألة. «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٧٧٦ ـ ١٧٧٧)، وينظر: «الهمع»: (٢/ ٣٣)، وقد نقل السيوطي المسألة عن ابن السِّيد.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) الأصل: الناس.

(٧) ساقطة من: و، خ.

الذي قلت[1] هو [١٠٢/ أ] الوجه المختار، وما قاله النحوي الـذي حكيـت عنـه جائز غير ممتنع، فقال: وكيف يصح ما قال؟ وهل غرض الشاعر إلّا أن يخبر أنّ: البحاتر شرُّ النساءِ، وجعل يكثر من ذكر المحمول، والموضـوع[2]، ويـورد الألفـاظ المنطقية التي يسـتعملها أهـل البرهـان، فقلـت لـه: أنـت تريـد أن تـدخل صـناعة المنطق[3] في صناعـة النحـو، وصناعـة النحـو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق[4]، وقـد[5] قـال أهـل[6] الفلسـفة: يجـب أن تحمـل كـل صناعة على القوانين[7] المتعارفـة بين أهلهـا، وكانــوا يــرون أن إدخـال بعـض الصناعات في بعض [إنّما يكون][8]

---

(١) و، خ: قلت ـ أعزّك الله ـ.

(٢) ج، س: الموضوع والمحمول، والمحمول هو: الأمر في الذهن، أو هـو المحكـوم بـه أنّـه موجود، أو ليس بموجود لشيء آخر، مثل قولنا: كاتب في قولنا زيـد كاتـب. «كتـاب النجاة في الحكمة المنطقية»: (٥١)، و«التعريفات»: (٢٨٩).

والموضوع هو: الذي يحكم عليه بأنّ شيئاً آخر موجود له، أو ليس بموجود لـه، أو هـو مَحَلُّ العَرَض المختص به، وقيل: هو الأمر الموجود في الذهن، مثل زيـد في قولنـا: زيـد كاتب. كتاب «النجاة في الحكمة المنطقية»: (٥١)، و«التعريفات»: (٣٢٥).

(٣) المنطق هو: علم يعصم الذهن عـن الخطـأ في اقتنـاص المطالـب المجهولـة مـن الأمـور الحاصلة المعلومة. «التعريفات»: (٣٢١)، و«أبجد العلوم»: (٢/ ٥٢١).

(٤) فصّل القنّوجي القـول في شـأن اللغات ولزومها، وفي شـأن علوم الفلسـفة والحكمـة، وما تشتمل عليه من العلوم والحقول. «أبجد العلوم»: (١/ ١٧٦ ـ ١٧٨).

(٥) ساقط من: ج.

(٦) تكرر في الأصل.

(٧) س: القرائن.

(٨) من النسخ الأخرى.

من جهل[1] المتكلم[2]، أو عن قصد منه للمغالطة، واستراحة؛ بالانتقال من صناعة إلى أخرى، إذا ضاقت عليه طرق الكلام، وصناعة النحو قد[3] تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفةً لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى مسند إلى شيءٍ آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون[4] في صناعتهم: أعطي درهم زيداً[5]، ويرون فائدته[6] كفائدة قولهم: أعطي زيد[7] درهماً، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ، وهو مسند في المعنى إلى زيد، وكذلك يجيزون: ضُرِب بزيد الضربُ، وخُرِج بزيد اليومُ[8]، وولد لزيد ستون عاماً[9]،

---

(١) ج: الجهال.

(٢) فقد عيب على أهل العلم الخلط بين ما ذكره أهل المنطق وما جاءت به الرسل، وسائر العلوم كالطب والنحو، وغير ذلك. «الردّ على المنطقيين»: (٧٣).

(٣) ساقط من: س.

(٤) و: النحويين.

(٥) ينظر «البيان في شرح اللمع»: (١٣٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٢٨ ـ ١٣٢٩)، و«شرح المكودي»: (١/ ٣٢٢).

(٦) س: أن فائدته.

(٧) س: الإعطاء زيداً، وقد ثبت الإعطاء في الحاشية.

(٨) ينظر: «الكتاب»: (١/ ٢٢٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٣٣٢ ـ ١٣٣٥).

(٩) و، خ، س: غلاماً، وقال سيبويه في الاتساع والإيجاز: ومن ذلك أن نقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى: ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز. «الكتاب»: (١/ ٢١١ ـ ٢٢٣).

وقـد علم أنّ الضرب لا يضـرب[1]، و[أنّ][2] اليـوم لا يخـرج بـه، وأنّ السـتين عاماً[3] لا تولد، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني؛ لأن الإسناد وقـع فيهـا إلى شيء، وهو في المعنى إلى شيء[4] آخر اتكـالاً عـلى فهـم السـامع، ولـيس هـذا بضرورة شاعر[5] بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينهـا في محاوراتهـا، وهـذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان، وممـا يبـين هـذا أنّ النحـويين قـد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان فاجعـل أيّهـا شـئت الاسـم، وأيّهـا شـئت الخـبر، فتقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً[6].

فإن قال قائل: الفائدة منهما[7] مختلفة؛ لأنّه إذا قال: كان زيد أخاك، أفادنـا الأخوّة، وإذا قال: كان أخوك زيداً أفادنا أنّه زيد.

فالجواب: أنّ هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضاً أن يقـال: كان أخوك زيداً، والمراد: كان زيد أخاك، فيقع الإسناد في اللفـظ إلى الأخ، وهـو في المعنى إلى زيد، والدليل على ذلـك أنّ القـراء قـرأوا[8]: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ

---

(١) ساقط من: س.

(٢) من: و، خ.

(٣) س: غلاماً.

(٤) و، خ: اسم.

(٥) س: الضرورة بشاعر، بل بكلام نحو العرب.

(٦) (وكان أخوك زيداً): ساقط من: س، وقـد اضـطرب الـنص فيهـا، وتنظـر المسـألة في: «الكتاب»: (١/ ٥٠)، و«شرح المقـرب» (التعليقـة) (١/ ٤٠٩)، و«الهمـع»: (٢/ ٩٣)، وحال الاسم والخبر في باب كان كحالهما في باب الابتداء. «شرح المفصل»: (٧/ ٩١).

(٧) و، خ: فيهما.

(٨) (القراء قرأوا): غير واضح في: س، وقد ثبت في الحاشية.

قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[النمل: ٥٦] برفع الجواب[١] ونصبه، فتارةً يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر، وتارةً [١٠٢/ ب] يجعلون القول هو[٢] الاسم والجواب الخبر[٣]، وليس يشك أحدٌ أنّ الغرض في كلتا القراءتين واحد، وأنّ الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب، وكذلك قوله: ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الحشر: ١٧] قرئ: برفع (العاقبة) ونصبها، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من[٤] البصريين[٥] والكوفيين، وكذلك قول الفرزدق[٦] [من الطويل]:

١١٨ ـ لقد شَهِدَتْ قيسٌ فما كان نصرُها
قتيبةَ إلّا عضَّها بالأباهمِ

ينشد برفع النصر ونصب العض، وبرفع العض ونصب النصر، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة[٧]، وكذلك قول الآخر[٨] [من الطويل]:

---

(١) قرأ الحسن بالرفع هنا وفي الحشر: (١٧)، والباقون بالنصب. «شواذ القراءات للكرماني»: (٣٦١)، (٤٦٩)، و«مصطلح الإشارات»: (٤٠٢)، (٥٢٢)، و«إيضاح الرموز»: (٥٧٤)، (٦٩٥).

(٢) ساقطة من: و.

(٣) ينظر توجيه القراءتين في: «المحتسب»: (٢/ ١١٥)، (١٤١)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١٧٥)، و«الهمع»: (٢/ ٩٤).

(٤) (عن أحد من): ساقط من: ج.

(٥) س: النحويين البصريين.

(٦) «الديوان»: (٣١١)، و«الكامل»: (٢/ ٥٩٩)، و«منتهى الطلب»: (٥/ ٢١٤).

(٧) ينظر: «المقتضب»: (٤/ ٩٠).

(٨) البيت بلا نسبة في «الكتاب»: (١/ ٥٠)، ونسبه السيرافي إلى المغلّس بن لقيط الأسدي، =

١١٩ ـ وقـد علـم الأقـوامُ مـا كـان داءَهـا
بـستهلانَ إلّا الخـزيُ ممّـن يقودُهـا

ينشد برفع الداء ونصب الخزي، وبنصب الداء ورفع الخزي، والفائدة فيهما جميعاً واحدة، إنما تساوى ذلك لأنّ المبتدأ هو الخبر في المعنى[1]، ومما يبين ذلك بياناً واضحاً أنّ القائل إذا قال: شر الناس الفاسق، أو قال: الفاسق شر الناس، فقد أفادنا في كلا[2] الحالين فائدة واحدة، وكذلك إذا قال: أبوك خير الناس، فائدته كفائدة قوله: خير الناس أبوك، لا يمكّن أحداً أن يجعل بينهما فرقاً، ويشهد لذلك قول زهير[3] [من الوافر]:

١٢٠ ـ وإمّـا أن يقولـوا[4] قَـد أَبَيْنَـا
فَشَـرُّ مـواطِنِ الحَسَـبِ الإِبَـاءُ

فهذا البيت أشبه الأشياء[5] ببيت كثير، وقد جعل زهير فيه[6] (شراً) هو

«شرح أبيات سيبويه»: (١/ ٢٧٨)، و«المحتسب»: (٢/ ١١٦)، و«شرح المفصل»: (٧/ ٩٦)، و«الجليس الصالح»: (٣/ ٢٣٧).

(١) إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزّلاً منزلته، فالأول نحو قولك: زيد منطلق، فالمنطلق هو زيد، ودليل ذلك أنّه يجوز تفسير كل منهما بالآخر، وأمّا المنزّل منزلة ما هو هو فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سدّ مسدّه في العلم، وأغنى غناءه. «شرح المفصل»: (٢/ ٨٧)، و«الهمع»: (٢/ ٢١).

(٢) س: كل.

(٣) «الديوان»: (١٢).

(٤) س: يقول.

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: فيه زهير.

المبتدأ، والإباء هو الخبر، وإنّما غرضه أن يخبر[1] أنّ الإباء[2] [هو][3] شر مواطن الحسب، ولا يجوز لزاعم أن يزعم: أنّ الإباء هو المبتدأ، وشر خبر[4]؛ لأن الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلّا أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط[5]، ألا ترى أنّه لا يجوز: زيد فقائم، وكذلك من رواه: (وشر مواطن) بالواو؛ لأن الواو لا تدخل على الأخبار، ولا يجوز[6]: زيد وقائم، ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي، وبالألف واللام، فمن تأمّل قول النحويين[7] رأى ما قلناه نصاً؛ لأن القائل إذا سأل فقال: أخبرني عن زيد، من قولنا[8]: قام[9] زيد[10]، فجوابه عند النحويين[11] أجمعين أن يقال[12]: الذي قام زيد، أو القائم زيد، ألا ترى أنّ المجيب قد جعل (زيداً) خبراً، وإنّما سأله السائل أن يخبر عنه، ولم يسأله

---

(١) (أن يخبر): ساقط من: و، خ.

(٢) (أنّ الإباء): ساقط من: س.

(٣) من: و، ج، خ.

(٤) خ، س: خبره.

(٥) وذلك أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة. ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٩٩ـ ١٠٠)، و«التذييل والتكميل»: (٤/ ٩٥)، و«الهمع»: (٢/ ٥٦).

(٦) (زيد فقائم... ولا يجوز): ساقط من: و.

(٧) س: النحويين فيه.

(٨) خ: تكرر.

(٩) ساقط من: خ.

(١٠) ج: زيد قام.

(١١) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٥٦ـ ١٥٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٠٥٠ـ ١٠٥٥).

(١٢) و، س: تقول.

أن يخبر به، فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال: زيد الذي قام، وزيد القائم، وباب الإخبار كله مطّرد على هذا، وإنما جاز ذلك عندهم؛ لأن الفائدة [١٠٣/ أ] في قولك: الذي[١] قام زيد[٢]، كالفائدة في قولك: زيد الذي قام، وكذلك الفائدة في قولك: زيد القائم، كالفائدة في قولك[٣]: القائم زيد، ولولا أنّ الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا، ومن أطرف ما في هذا الأمر أنّ جماعة من النحويين[٤] لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة، فلا يجيزون أن يقال: أخوك زيد، والمراد: زيد أخوك، واحتجوا بشيئين:

ـ أحدهما: أن المعرفتين متكافئتان ليست إحداهما أحقّ[٥] بأن يسند إليها من الأخرى، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا.

ـ والحجة الأخرى: أنه يقع الإشكال، فلا يعلم السامع أيّهما المسند، وأيّهما المسند إليه فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير، وكان ذلك

---

(١) ساقط من: س.

(٢) الأصل: زيد القائم، وما أثبته من: و، ج، خ، س.

(٣) (كالفائدة في قولك: القائم زيد): ساقط من: س.

(٤) وفي المسألة أقوال بحسب تفريع المسألة، فمن ذلك قولهم: إن المخاطب إذا عُلم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، جُعل المعلوم الاسم أو المبتدأ، والمجهول الخبر، ونحو قولهم: كان أخو بكر عمراً، إذا قدرت أنّ المخاطب يعلم أنّ لبكر أخاً، ويجهل كونه عمراً، وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عمراً ويجهل كونه أخا بكر، وعلى هذا السيرافي وابن الباذش. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٣/ ١١٧٥ ــ ١١٧٦)، و«الهمع»: (٢/ ٢٨)، (٩٣ ـ ٩٤).

(٥) ساقط من: س.

بمنزلة[1] الفاعل، والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما، لم يجز تقديم المفعول، كقولك: ضرب موسى عيسى[2]، وهذا قول قوي جداً[3]، غير أن النحويين كلهم لم يتفقوا عليه، فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شرُّ النساء[4] خبراً مقدماً بوجه من الوجوه، فإن كان هؤلاءِ القوم يريدون صناعة النحو، فهذا ما توجبه صناعة النحو، واذا كانوا يريدون[5] صناعة المنطق فقد قال جميع أهل المنطق ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم ـ: إنّ في القضايا[6] المنطقية قضايا تنعكس، فيصير موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً[7]، والفائدة في كلتا الحالتين واحدة، وصدقها وكيفيتها[8] محفوظان عليها، قالوا: فإذا انعكست، ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها، ومثال[9] المنعكس من القضايا قولنا:

---

(١) من: و.

(٢) فإن نُعت أحدهما بما يتبيّنُ فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير، لزوال اللبس، نحو: ضَرَبَ عيس الظريفَ موسى. «علل النحو»: (٢٧١)، و«شرح المكودي»: (١/ ٣٠٨).

(٣) ساقطة من: و، خ.

(٤) و، س: الناس.

(٥) (صناعة النحو... يريدون): ساقط من: س.

(٦) القضية والخبر عند أهل المنطق: هو كل قول فيه نسبة بين شيئين، بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب. «كتاب النجاة»: (٥٠).

(٧) ينظر: «الإشارات والتنبيهات مع شرحها للطوسي»: (١/ ٢٩٩)، و«كتاب النجاة»: (٦٣ ـ ٦٧).

(٨) س: وصدقها وكذبها وكيفيتها.

(٩) و: وأمثال.

لا إنسان واحد حجر، ثمّ نعكس فنقول: لا حجر واحد إنسان، فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة.

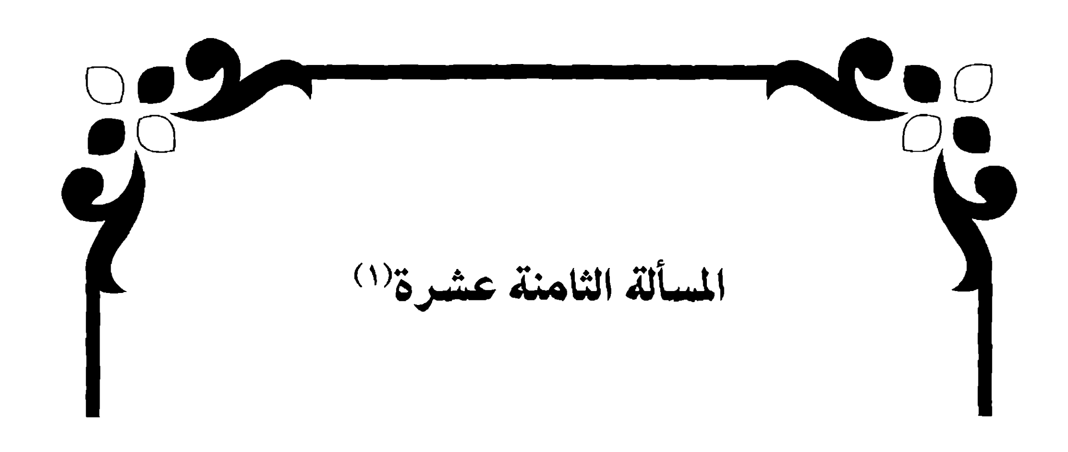
ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا: كل إنسان حيوان[1]، فهذه قضية صادقة، فإن صيّرنا موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً[2]، فقلنا: كل حيوان إنسان، عادت قضية كاذبة، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً، وإنّما ذكرنا هذا، وإن كان لا مدخل له في صناعة النحو؛ ليعرف هؤلاء القوم أنّ صناعة المنطق قد ناسبت صناعة النحو في هذا المعنى بعض المناسبة، وإن لم يكن غرض الصناعتين واحداً، وبالله التوفيق[3]

---

(١) والإنسان خصّ بالنطق، ولم يعنوا بالنطق: اللفظ المعبّر به فقط، بل عنوا به المعاني المختصة بالإنسان، فعبروا عن ذلك بقولهم: إنّ الإنسان حيوان ناطق، والنطق أشرف ما فيه. ينظر: «تفصيل النشأتين»: (٨٧)، و«الحدائق في المطالب العالية الفلسفية»: (٥٨ ـ ٦٦).

(٢) و، س، خ: محمولها موضوعاً وموضوعها محمولاً.

(٣) (وبالله التوفيق) ساقط من: ج.



المسألة الثامنة عشرة[1]

[١٠٣/ ب] سألت، أعزّك الله، عن قول يزيد بن الحكم الثقفي[2] [من الطويل]:

١٢١ ـ فَلَيْتَ كَفافاً كان خيرُك كُلُّهُ   وشَرُّكَ عنّي ما ارتَوى الماءَ مُرتَوي

وقلت: إنّ أبا عليّ الفارسي أنشده في كتاب «الإيضاح»[3]، ولم يفصح عن

---

(١) المسألة ساقطة من: و، خ.

(٢) ابن أبي العاص البصري، وقيل: ابن عثمان بن أبي العاص، وهو وهم، وعثمان جدّه، أو عمّ أبيه، أحد من أسلم من ثقيف يوم فتح الطائف، ولّى الحجاجُ يزيدَ بن الحكم كورة فارس، ودفع إليه عهده بها، فلما أنشد يزيد الحجاج مفتخراً بأبيه غضب منه الحجاج وردّ منه العهد. «الأغاني»: (١٢/ ٨٩ ـ ٣٠٠)، و«الخزانة»: (١/ ١١٣ ـ ١١٦)، و«شرح أبيات المغني»: (٥/ ١٨٤)، والبيت في: «رسالة الغفران»: (١٢٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٧١)، (٢٨٠)، (٢/ ٤)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ١٤١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»: (مسألة ٢٣)، (١٥٧)، و«أمالي ابن الحاجب»: (٢/ ٤٣).

(٣) ينظر: «الإيضاح»: (١٢٦)، و«الإيضاح العضدي»: (١/ ١٢٣)، و«رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح»: (٤٣).

تأويله كل الإفصاح، بل فسّره بكلام مظلم يحتاج إلى موضِّح ومفهم، فقال[1]: إن حملت العطف على كان، كان[2] (مرتوي) في موضع نصب، وإن حملته على ليت نصبت، وشرّكُ ومرتوي مرفوع[3]، وهذا البيت عندنا ـ أعزّك الله ـ من جملة أغلاط[4] الفارسي في كتابه المذكور، والذي أوجب غلطه فيه روايته عن الأخفش[5]: ما ارتوى الماءُ، بالرفع[6]، والصحيح نصب (الماء) على ما تراه من جوابنا هذا[7]، إن شاء الله، ويجب علينا أولاً أن نبيّن[8] ما أشار أبو علي، رحمه الله، إليه، ثمّ نذكر بعد ذلك الصواب الذي ينبغي أن يعوّل عليه.

فالقول في إعراب البيت[9]: إن الشاعر حذف الضمير المنصوب بليت،

---

(١) س: فإن قال.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: مرفوعاً، وقد ثبت في الحاشية.

(٤) وقد اعترض غير واحد من النحاة على الفارسي في هذه المسألة. ينظر: «المقتصد»: (١/ ٤٦٦)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٨٠).

(٥) وهو علي بن سليمان الأخفش الصغير، وقد تقدمت ترجمته في المسألة السادسة (ص١٨٣)، وتنظر روايته البيت في: «الإيضاح العضدي»: (١/ ١٥٧)، و«المقتصد»: (١/ ٤٦٦).

(٦) قال ابن الشجري: وغير أبي علي، ومن اعتمد على قوله رووا نصب (الماء)، ولم يرووا فيه الرفع. «الأمالي»: (١/ ٢٨٥)، وينظر: «الخزانة»: (١٠/ ٤٨٠).

(٧) ساقط من: س.

(٨) س: نفسر.

(٩) تكلّم في إعراب هذا البيت غالب أئمة النحويين. ينظر: «المقتصد»: (١/ ٤٦٦)، =

وهو ضمير الأمر والشأن، أراد فليته، ونصب (كفافاً) على أنّه خبر لكان قُـدّم[1] عليها، و(خيرك) مرفوع بكان، و(كلّه) تأكيد له، كأنّه قال: فليته كان خيرك كلّـه كفافاً، وكان وما عملت فيه من اسمها وخبرها سادّة مسدّ خبر ليـت، ويجـوز في (شرّك) الرفع والنصب، فمن رفعه عطفه على اسم كان، وهو (خيرك)، ويكـون (مرتوي) على رأي أبي علي في موضع نصب عطفاً على خبر كـان، وهـو كفـاف، كأنّه قال: وكان شرّك مرتوياً عنّي ما ارتوى الماء، فيكون بمنزلة قول القائل: كان زيد قائماً، وعمرو خارجاً، فتعطف عمراً عـلى زيـد، وخارجـاً عـلى قـائم، ومـن نصب (وشرك) عطفه على اسـم ليـت، وهـو الهـاء المقـدرة المحذوفـة، ويكـون (مرتوي) على رأي أبي علي في موضع رفع عطفاً على خبر ليت، وخبرهـا الجملـة التي هي: كان وما عملت فيه، فيكون بمنزلة قول القائل: ليت زيداً قائم، وعمراً خارج، فتعطف عمراً على زيد، وخارجاً على قائم، وأشـبه المسـائل بهـذا الوجـه الذي أشار إليه أبو علي قول القائل: ليت زيـداً كـان أبـوه قـائماً وعمـراً خـارج، فتعطف عمراً على زيـد، وخارجـاً عـلى موضـع الجملـة التـي هـي خـبر ليـت، والناس[2] يتأوّلون في قولـه: ما ارتـوى الماء، أنّ المعنى: ما ارتـوى شـارب الماء،

و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٦)، و«اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب»: (١/ ٢١٩)، و«أمالي ابن الحاجب»: (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥)، و«المغنـي»: (٣/ ٥٣٣ ـ ٥٤٠)، و«الخزانة»: (١٠/ ٤٧٢ ـ ٤٨٤)، و«شرح أبيات المغني»: (٥/ ١٨٠).

(١) ج: مقدم.

(٢) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٨٣)، و«إيضاح شـواهد الإيضـاح»: (١/ ١٤٤)، و«المغني»: (٣/ ٥٣٩).

فحذف المضاف، وتأوّله ابن بابشاذ[1]: أصحاب الماء، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا التأويل خطأ يبطله قوله: مرتوي؛ لأن المراد بالارتواء على تقديرهم الشبع من الماء والامتلاء [١٠٤/ أ] منه، ولا يستقيم حمل (مرتو) على هذا التأويل، وإنّما الارتواء عندي في هذه الرواية[2] بمعنى الارتداع والامتساك كأنّه قال: وكان شرك مرتدعاً عنّي ما ارتدع الماء، أو ممتسكاً عنّي ما امتسك الماء، وجاز استعمال الارتواء[3] ههنا بمعنى الارتداع والامتساك[4]؛ لأن من روي من الماء ارتدع عنه، وامتسك[5] وكفّ[6]، فسمي الامتساك والارتداع ارتواءً؛ لأنه مسبب عن الارتواء الذي معناه الشبع، والعرب تسمّي المسبب باسم السبب مرة، وتسمي السبب باسم المسبب[7] تارةً في مواضع كثيرة لا يليق ذكرها بهذا

---

(١) طاهر بن أحمد بابشاذ، ومعناه: الفرح والسرور، النحوي المصري، ورد العراق وأخذ عن علمائها، ورجع إلى مصر، واستخدم في ديون الرسائل (ت ٤٦٩هـ)، وقيل: (٤٥٤). «إنباه الرواة»: (٢/ ٩٥ ـ ٩٧)، و«البلغة في تاريخ أئمة اللغة»: (٩٣)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ١٦)، وينظر القول من غير نسبة في: «إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ١٤٤)، و«الخزانة»: (١٠/ ٤٧٨)، وفيه: أهل الماء.

(٢) س: المسألة.

(٣) الأصل: إلا

(٤) (كأنه قال... والامتساك): ساقط من: س.

(٥) ساقط من: ج، س.

(٦) ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (١/ ٢٨٣)، و«إيضاح شواهد الإيضاح»: (١/ ١٤٤)، وقال القيسي: يقال ارتويت عن كذا، أي: انصرفت عنه، كما يقلع المرتوي عن شربه، و«أمالي ابن الحاجب»: (٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥).

(٧) س: عُكِست العبارة.

الموضع[1]، لئلا نخرج عن غرضنا الذي قصدناه، وقد جاء مع ذلك في كلام العرب[2] ما يؤيد وقوع الارتواء بمعنى الامتساك والارتداع، وذلك أنّهم يقولون للحبل الذي يشدُّ به الحِمْل على ظهر الدابة: الرّواء، وكذلك يقولون للحبل الذي[3] تشد به الخيل[4]، ويصرفون الفعل منه فيقولون[5]: رويت أروي، أي: شددت، ويقولون في فعل المطاوعة: روّيته فارتوى[6]، كقولك: شددته فاشتد، وردعته فارتدع، قال الطرماح[7] [من الطويل]:

١٢٢ـ روى فوقها راوٍ عنيفٌ وَأُقْصِيت
إلى الحِنوِ[8] من ظهرِ القَعودِ المداجنِ

وقال آخر[9] [من الرجز]:

---

(١) ومن ذلك تسميتهم البعير راوية لقربه منه. «اللسان»: (روى) (٤/ ٣١٠).

(٢) ساقط من: ج.

(٣) (يشد به... الذي): ساقط من: س.

(٤) وقيل: هو حبل الخباء أيضاً. «العين»: (روي) (٨/ ٣١١)، و«اللسان»: (روى) (٤/ ٣١١).

(٥) ساقط من: س.

(٦) ينظر: «الخزانة»: (١٠/ ٤٧٦).

(٧) ابن حكيم بن حكم، شاعر إسلامي مشهور، وُلِد ونشأ في الشام، ثم انتقل إلى الكوفة، توفي أيام يزيد بن عبد الملك. ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (٢٠٢)، و«الخزانة»: (٨/ ٧٤)، و«كشف الظنون»: (١/ ٧٩٨)، والبيت في «الديوان»: (٤٧٧).

(٨) س: الخير.

(٩) الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعي. ينظر: «شرح ديوان الحماسة»: (٢/ ٤٦٥)، =

١٢٣ ـ إنّي إذا مـــا القـــوم كـــانوا أنجيَـــه

واضــطرب القــوم اضــطراب الأرْشِــيَهْ

وشُــــدَّ فـــوق بعضـــهم بالأرْوِيَـــهْ

هنـــاك أوصِــيني ولا تــوصِي بِيَـــهْ

ولهذا سمي الراوي للأخبار وغيرها راوياً وراوية لضبطه إيّاها حتـى لا تشـذ عن الحفظ، فهذا كلّه شرح لرواية من روى (الماءُ) ـ بالرفـع ـ، وإيضاح لمـذهب أبي علي، وقد قال ابن بابشاذ[1] في هذا البيت[2] شيئاً ظريفاً جداً، وذلك أنّه زعم أنّ (مرتوي) في موضع نصب على المصدر، كأنّه قال: ما ارتـوى أصـحاب المـاء ارتواءً، وهذا كلّه تخليط أوجبه رفـع المـاء، وينبغـي بعـد هـذا كلّـه أن تعلـم أنّ الصواب نصب (الماء) بارتوى على أنّه مفعول به، و(مرتـوي) في موضـع رفـع، وهو فاعل بارتوى، وارتوى ههنا بمعنى: [استقى على المتعارف من معنـى هـذه اللفظة، كأنّـه قـال: مـا][3] اسـتقى المـاء مستقٍ، وهكـذا رويـنـاه عـلى أبي عـلي البغدادي[4] في النوادر، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه بطل جميع ما قاله أبـو عـلي

و«الوساطة»: (٣٢٩)، و«شرح حماسة أبي تمام للشنتمري»: (١/ ٤٤٣)، وقالوا معناه: أنّه يصف قوماً أتعبهم السير والسفر، فرقدوا عـلى ركـابهم واضـطربوا عليهـا، وشُـدَّ بعضهم على ناقتـه حـذار سـقوطه من عليها، وقـال: أوصينـي ولا توصـي ـ بإثبـات الياء ـ لأنّه يخاطب مؤنثاً.

(١) ينظر: «الخزانة»: (١٠/ ٤٨٠)، وقد نقل البغدادي القول عن أبي حيـان في «التـذكرة»، وقد سقطت المسألة من المطبوع من «التذكرة».

(٢) ج: الباب.

(٣) من: س.

(٤) تنظر روايته في: «الأمالي»: (١/ ٦٨).

وابن بابشاذ في هذا البيت، ووجب أن يلتمس له إعراب آخر غير ما قلناه.

والوجه فيه [١٠٤/ ب] أن يقال من رفع: (وشرُّك) عطفه على اسم (كان)، وهو (خيرك)، وجعل (كفافاً) خبراً عنهما معاً[١]، كأنّه قال[٢]: كان خيرك كلّه وشرّك[٣] كفافاً؛ لأن كفافاً مصدر يقع للواحد والاثنين والجميع بلفظ واحد، كما تقع المصادر، ومن روى (وشرَّك) بالنصب عطفه على اسم (ليت) وهو الهاء المقدرة، وأضمر جملة ثانية حذفت ودلت عليها الجملة التي هي خبر ليت، كأنه قال: فليته كان خيرك[٤] كلّه كفافاً، وليت شرك كان كلّه كفافاً، فيكون بمنزلة قول القائل: ليت زيداً كان قائماً وعمراً، يريد[٥]: وليت عمراً كان قائماً، فيحذف الجملة الثانية، وتدل عليها الجملة الأولى، كما حذفت الجملة من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] [أراد: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر][٦] أيضاً، وإنّما يفعل هذا إذا اتفقت الجملتان، فإن اختلفتا لم يصحَّ حذف واحدة منهما على ما قد أحكمته صناعة النحو في هذا الباب، وبالله التوفيق.

* *

---

(١) ج: جميعاً.

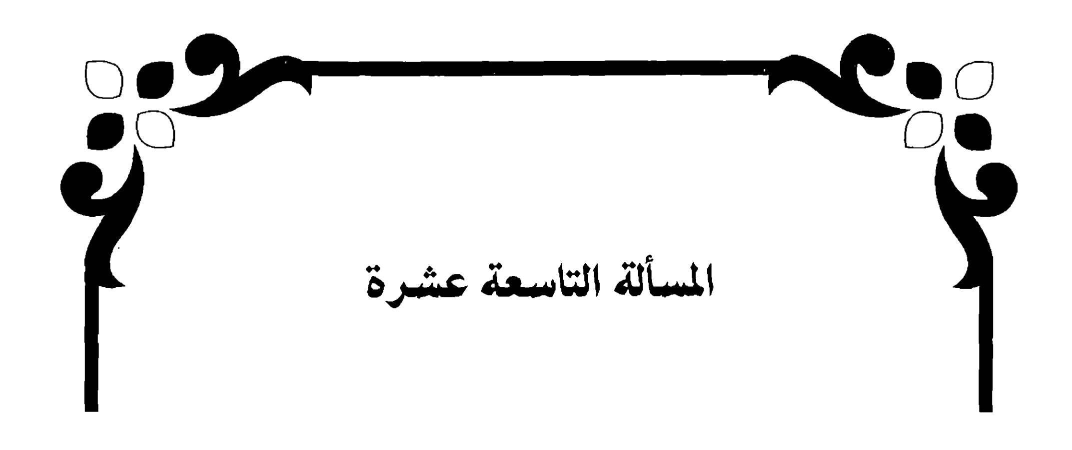
(٢) بعدها كلمة غير مقروءة في: س.

(٣) س: كان خيرك كله كفافاً، وليت شرك كله كان.

(٤) (كفافاً... خيرك): ساقط من: س.

(٥) س: أريد.

(٦) من: ج، س، وينظر: «الكشاف»: (٦/ ١٤٦)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٨/ ١٤٨).



المسألة التاسعة عشرة

سألت(١) ـ سددك الله ـ عن قول الشاعر(٢) [من الوافر]:

١٢٤ ـ فصـــبراً في مجـــالِ المـــوتِ صـــبراً

فـــما نيـــلُ الخلـــودِ بمســـتطاعِ

ولا ثـــوبُ البقـــاءِ بثـــوبِ عِـــز

فيُطـــوى عـــن أخـــي الخَنْـــعِ الـــيَراعِ

وتأويلـه(٣): أنّـه أمـر نفسـه بالإقـدام، ونهاها عـن الإحجـام، فقال لهـا: لا تستوحشي من قِصَر عمر الشجاع، وطول عمر الجبان؛ فترغبي في الجبن حسـداً

(١) و، خ: سئل الشيخ ﷺ عن قول الشاعر، وقد تقدم فيها البيت الثاني على الأول ونبه إلى ذلك بقوله: بعد قوله.

(٢) وهو قطري بن الفجاءة. ينظر: «التـذكرة الحمدونيـة»: (٢/ ٤٠٥)، و«لبـاب الآداب لابـن منقذ»: (٢٢٤)، و«الحماسـة البصـرية»: (١/ ١٢٤)، و«المقاصـد النحويـة»: (٢/ ٣٠٤)، و«شرح التصريح»: (١/ ٥٠١).

(٣) و، خ: فقال أعزه الله تأويله.

للجبان على طول بقائه، فإنّ البقاء ليس بثوب عزٍّ فيعطاه الشجاع، ويحرمه الجبان، ولكنّه ثوب ذلة وصَغَار، لما يلحق الجبان من الخزي في فراره والعار، فلذلك يعطاه الجبان ويحرمه الشجاع، والعرب تصف الشجاع بقصر العمر، والجبان[1] بطول العمر، وذلك كثير[2] في الشعر القديم والشعر المحدث، قال السموأل بن عاديا[3] [من الطويل]:

١٢٥ ـ يُقَرِّبُ حبُّ الموتِ آجالنا لنا

وتكرَهُهُ آجالُهم فتطولُ

وقال أبو تمام[4] [من البسيط]:

١٢٦ ـ فيم[5] الشماتةُ إعلاناً بأُسْدِ وغىً

أفناهُمُ الصبرُ إذ أبقاكم الجزعُ

---

(١) (يعطاه... بطول): ساقط من: س.

(٢) و، خ: قديم.

(٣) س: عباديا، والسموأل من أهل تيماء، وكان يهودياً، وهو الذي كان امرؤ القيس استودعه سلامة، فسار إليه الحارث بن أبي شَمِر فطلبه، فأغلق الحصن دونه... «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٢٧٩)، والبيت في: «الديوان»: (٢١)، وينظر: «البيان والتبيين»: (٤/ ٦٨)، و«العقد الفريد»: (٥/ ٣٧٨)، و«الأمالي»: (١/ ٢٦٩)، و«الجليس الصالح»: (٣/ ٢٢٨)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٨٦)، و«المستطرف»: (١/ ٤١٥).

(٤) «الديوان»: (٢/ ٢٢٢)، و«الكامل»: (٣/ ١٣٥٨).

(٥) الأصل: فيما.

وقد ذكر أبو الطيب أنّ البقاء على غير الاختيار ليس مما يرغب فيه فقال[1]

[من البسيط]:

١٢٧ ـ وما الحياةُ وَنَفْسِي بعد ما عَلِمَتْ

أنَّ الحياةَ كما لا تُشتَهى طَبَعُ

[١٠٥/ أ] وقال الديمرتي[2]: يقول: الناس قد استووا[3] في المات غنيهم وعديمهم، وقويهم وضعيفهم[4]، لا يُزاد أحدهم ساعة في أجله، وليس البقاء والعمر كالعز[5] الذي يدركه[6] الشجاع والقوي، ولا يدركه الجبان ولا الضعيف، [والحمد لله كثيراً كما هو أهله[7]].

* * *

---

(١) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، قال العكبري: الطَّبَع: الدنس، المعنى: يقول ما لنفسي والحياة، وقد علمت أنّ حياة الإنسان على الحال التي يكرهها، والطريقة التي لا يستحسنها دناءة ودنس، فعلام الحرص على الحياة والركون إليها مع هذه الحال، فلا أريد حياة ولا أشتهيها إذا كانت كذا!

(٢) و،خ: الديرتي، س: الدعري، ولعل الصواب ما ثبت في: الأصل، ج. وهو القاسم بن محمد الديمرتي، لغوي نحوي عني في صغره بتصليح الكتب وقراءاتها. «معجم الأدباء»: (٥/ ٢٢٢٩)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٢٥٣).

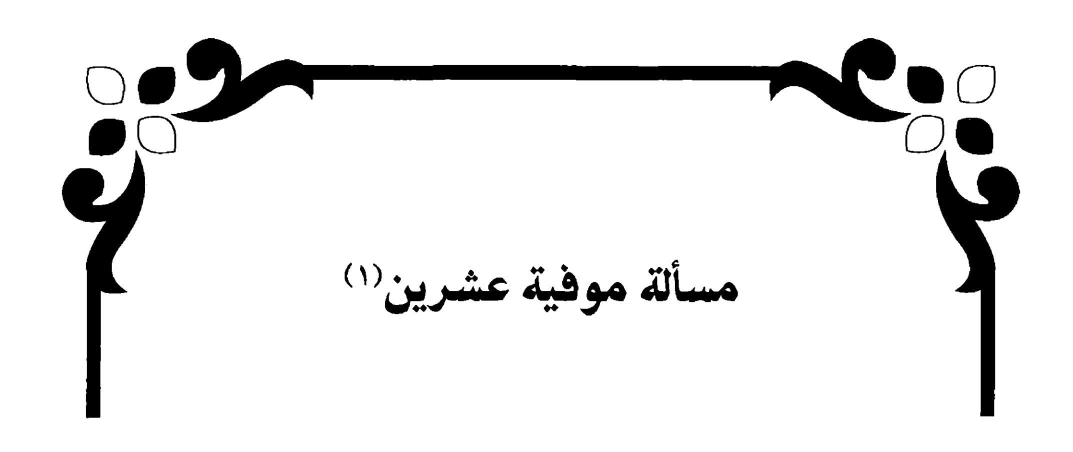
(٣) س: استوى.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) س: كالغرق.

(٦) و، خ: لا يدركه.

(٧) من: و، خ.



مسألة موفية عشرين[1]

[قال الشيخ، رضي الله عنه][2]: سألت[3]، أعزك الله بتقواه ووفقنا[4] لما يحبّه[5] ويرضاه، عن مسائل[6] أشكلت عليك، وقد كتبت بما كان عندي[7] فيها[8] إليك، وأنا أسأل الله عصمةً من الزلل، وتوفيقاً لصالح العمل.

أمّا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[الأحزاب: ٦٣]، وقول رسول الله ﷺ[9]: «وما يدريك؟ لعلَّ الله اطَّلع على أهل بدر فقال: اعملوا

(١) وهي المسألة الحادية عشرة في: و، خ.

(٢) من: و، خ.

(٣) و، خ: سألتني.

(٤) س: ووفقك.

(٥) و، خ: ووفقنا وإيّاك لما يحبه.

(٦) الأصل: عن قول مسائل.

(٧) ج: بما عندي، س: وقد كتبت بها إليك.

(٨) ساقط من: و، خ.

(٩) «فقد غفرت لكم»: ساقط من: و، خ.

ما شئتم فقد غفرت لكم»[1]، فقد قال المفسرون[2] في (لعل) و(عسى) إنّهما من الله واجبتان، وإن كانتا طمعاً ورجاءً[3] في كلام المخلوقين؛ لأنّ الخلق هم الذين تعرض لهم الشكوك والظنون، ولا يعلمون ما يكون ممّا لا يكون، والباري تعالى، منزه عن هذه الصفة[4]؛ لأنّ كل شيء معلوم عنده على الصحة.

والوجه في استعمال هذه الألفاظ وما يشبهها في مثل[5] هذه المواضع أنّ الأمور الممكنة[6] لمّا كان الخلق يشكّون فيها، ولا يقطعون على الكائن منها، وكان الله عزّ وجلّ يعلم الكائن منها على[7] الصحة صارت لها نسبتان: نسبة إلى الله تعالى تسمى نسبة قطع ويقين، ونسبة إلى المخلوقين تسمّى نسبة شك وظنون، فصارت هذه[8] الألفاظ لذلك ترد تارةً بلفظ القطع بحسب ما الأمور عليه عند الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة: ٥٤]،

---

(١) ينظر: «جامع البيان»: (١٥/ ٤٢ ـ ٤٣)، و«معالم التنزيل»: (٣/ ١٢٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٧/ ٣٨٢)، (١٢/ ٣٦٣)، (١٣/ ٢٥٣)، و«الزيادة والإحسان»: (٨/ ١٠٨ـ ١٠٩).

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٣).

(٣) الحديث رواه علي ﷺ في قصة حاطب بن بلتعة. «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٩/ ٢٩٠)، و«فتح الباري»: حديث (٤٨٩٠) (٨/ ٥٥٦).

(٤) س: الصفات.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) س: المتمكنة.

(٧) (وكان الله... الصحة): ساقط من: خ.

(٨) ساقط من: و، خ.

وتارةً بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين، كقوله: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾[المائدة: ٥٢] و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[الإسراء: ٧٩]، أو كقوله لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[طه: ٤٤] وقد علم الله تعالى حين وجههما إليه[1] ما يفضي إليه حال فرعون، ولكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفوس[2] موسى وهارون من الرجاء والطمع، فكأنّه قال: انهضا إليه، وقولا في نفوسكما: لعله يتذكر أو يخشى[3]، ونحو هذا من التقدير، ولمّا كان القرآن قد نزل بلغة العرب لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٥] جاء على مذاهب العرب وما يستعملونه[4] في محاوراتهم، والعرب قد تخرج الكلام[5] المتيقن في صورة الكلام [١٠٥/ ب] المشكوك فيه لأغراض مختلفة، فيقول الرجل منهم لصاحبه: لا تتعرض لما يسخطني، فلعلك إن فعلت ذلك[6] ستندم، وإنّما مراده: أن يندم لا محالة[7]، ولكنه أخرجه مخرج الشك تحريراً للمعنى ومبالغة فيه، أي: إنّ هذا الأمر لو كان مشكوكاً فيه لم يجب أن نتعرض له، فكيف وهو كائن [لا شك فيه][8]؟

---

(١) ساقط من: س، ج.

(٢) و، خ، س: نفس.

(٣) ينظر: «الكشاف»: (٤/ ٨٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٣/ ٢٥٣).

(٤) (لقوله تعالى... وما ستعملونه): ساقط من: خ.

(٥) س: كلام.

(٦) (إن فعلت ذلك): ساقط من: و، خ.

(٧) ينظر: «الكشاف»: (٣/ ٣٩٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٧٤٣).

(٨) من: و، خ.

وبنحوٍ من[1] هذا فسّر أبو إسحاق الزجاج[2] قول الله عزّ وجلّ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[الحجر: ٢]، ونحـو منـه قـول الشاعر[3] [من الطويل]:

١٢٨ ـ لعلي إنْ مالتْ بيَ الرِّيحُ ميلةً ... على ابنِ أبي ذُبّان أن يتندَّما

وقول الآخر[4] [من الطويل]:

١٢٩ ـ ولستُ بلوّامٍ على الأمْرِ بَعْدما ... يَفُوتُ ولكن عَلَّ أن أتقدّما[5]

وإنّما أراد الشاعران إثبات التندّم والتقدّم، وقال امرؤ القيس[6] [من الطويل]:

---

(١) ساقط من: س.

(٢) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه»: (٣/ ١٧١ ـ ١٧٢).

(٣) وهو ثابت قطنة، ينظر: «جامع البيان»: (٤/ ٢٤٧)، و«الصاحبي»: (٣٥٩)، و«الجليس الصالح»: (١/ ١٩٤)، و«المخصص»: (١٣/ ١٧٥)، و«اللسان»: (ذبب) (٣/ ٤٨٥)، وقالوا: أراد بأبي ذُبان هشام بن عبد الملك ويروى البيت: ذبان والـذبان، وبضم الباء وكسرها.

(٤) وهو نافع بن سعيد الطائي. «شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ٨١٧)، و«الإنصاف»: (١٨٠).

(٥) س: نتقدما.

(٦) «الديوان»: (١١٨)، والشطر الثاني فيه:

فيا لك من نُعمى تحوّلنَ أبؤسا

وللبيت روايات أخرى. ينظر: «الشعر والشعراء»: (١/ ٦٢)، و«ثمار القلوب»: (١٧٩)، و«الخزانة»: (١/ ٣٣١).

١٣٠ ـ وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعد صحَّةٍ لعلَّ منايانا تحوَّلن[1] أبؤسا

وتحوّل المنايا أبؤساً من الممتنع الذي لا يكون، وقد أخرجه كما ترى مخرج الممكن المشكوك في كونه تعللاً[2] بذلك واستراحة ممّا كان[3] فيه من البلاء، فهذا غرضٌ آخر غير الغرض الأول، وهذا يبيّن لك أنّ العرب تفعل هذا التشكيك لأغراضٍ شتى، وقد ذكرت جملة من هذا في كتابي[4] المؤلف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت اختلاف الفقهاء في آرائهم واعتقاداتهم[5]، فتأمله هناك تره[6]، إن شاء الله تعالى.

وأمّا سؤالك عن[7] قول رسول الله ﷺ: «ما من نبي إلّا وله صفيٌّ وسبطان»[8] فإنّه يروى: صفيّ ووصيّ، وكانوا يرون أنّ سبطي النبي عليه

---

(١) س: تحول.

(٢) س: قوله تعالى، و، خ: تعلل.

(٣) و، خ: كانا.

(٤) وهو: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم»، والكتاب مطبوع، حققه د. رضوان الداية، وتنظر المسألة بشواهدها فيه (٩٩ ـ ١٠١).

(٥) س، ج: اعتقادهم.

(٦) الأصل: تراه، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٧) (أما سؤالك عن): ساقط من: س.

(٨) أخرجه الخوارزمي عن أمّ سلمة زوج النبي ﷺ في حديث يطول: أن رسول الله ﷺ قال: إنّ الله عزّ وجلّ اختار من كل أمّةٍ نبياً، واختار لكلِّ نبيٍّ وصياً، فأنا نبي هذه الأمّة وعلي وصيي في عترتي وأهل بيتي وأمتي من بعدي...» «المناقب» حديث (١٧١) (١٤٦ ـ ١٤٧).

السلام: الحسن والحسين[1]، وأنّ المراد بصفيه ووصيّه علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2]، وقد أطبقتِ الشيعة[3]، وكثيرٌ[4] ممّن ذهب مذهبهم على تسمية عليٍّ وصيّاً، كقول أبي الأسود الدؤلي[5] [من الوافر]:

١٣١ - أُحِبُّ محمداً حبّاً شديداً   وعباساً وحمزة والوصيا

وقول الكميت[6] [من الخفيف]:

١٣٢ - والوصيُّ الذي أمال التُّجو   بِيُّ به عرشَ أمَّةٍ لانهدامِ

أراد بالتجوبيّ عبد الرحمن بن ملجم[7]، لعنه الله، ويحتجون في تسمية علي رضي الله عنه، صفيّاً ووصيّاً بأحاديث كثيرة، كقول رسول الله ﷺ يوم غدير خم[8]:

---

(١) ينظر: «جوامع الجامع»: (١/ ١٠١)، و«اللسان»: (سبط) (٤/ ٤٧٥).

(٢) (بن أبي طالب): ساقط من: س.

(٣) ينظر: «الاحتجاج»: (١/ ١٤٦ ـ ١٥٥)، و«المناقب» الفصل الرابع عشر، و«شرح نهج البلاغة»: (١/ ٨).

(٤) ساقط من: ج.

(٥) ظالم بن عمرو، من سادات التابعين، أول من أسس النحو (ت ٦٩هـ). «مراتب النحويين»: (٢٠)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٢١)، والبيت في «الديوان»: (١١٩)، وينظر: «الكامل»: (٣/ ١١٢٥)، و«الأغاني»: (٧/ ٢٤٢).

(٦) «شرح هاشميات الكميت»: (٥٠٢)، و«الكامل»: (٣/ ١١٢٤).

(٧) ينظر: «شرح هاشميات الكميت»: (٥٠٢)، وعبد الرحمن بن ملجم الفزاري، هو قاتل علي رضي الله عنه، خارجي مفتر، كان من العبّاد، قرأ القرآن والفقه، وكان ابن ملجم من شيعة علي بالكوفة، وشهد معه صفيّن، قتل سنة (٤٠هـ). «تاريخ الطبري»: (٥/ ١٤٣ ـ ١٤٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٨/ ٢٨٧)، و«تاريخ الخلفاء»: (٢٠٨).

(٨) وهو غدير بين مكة والمدينة، نزل فيه النبي ﷺ وهو راجع من حجة الوداع، وفيه =

«من كنت مولاه فعلي مولاه»[1]، وقوله له[2] عليه السلام: «أنت مني كهارون من موسى [١٠٦/ أ] غير أنّه لا نبي بعدي»[3]، وقوله عليه السلام له: «أنا وأنت أبوا هذه الأمة»[4]، ومعناه: القيمان بأمرها، والعرب تسمي بالأبوة من كان[5] يتولى القيام بشيء والنظر عليه[6]، وكل من يلاذ به ويفزع إليه، فمن ذلك قول العجير السلولي[7] [من الطويل]:

آخى علي بن أبي طالب ﷺ. ينظر: «معجم ما استعجم»: (١/ ٣٦٨)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٣٧٧).

(١) وصف ابن حجر الحديث بأنه كثير الطرق جداً، وقد ذكره في شرحه الحديث القادم، «فتح الباري»: (٧/ ٨١)، وينظر: «تاريخ الخلفاء»: (١٣٦)، و«تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»: حديث (٣٧٢٢) (٩/ ٢٢٧).

(٢) ساقط من: و، ج.

(٣) «صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٢٤٠٤) (١٥/ ١٨٢)، ولفظه فيه: (إلّا أنّه) مكان (غير أنّه)، وفيه أيضاً: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ غير أنّه لا نبيّ بعدي»، وفي «فتح الباري»: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟»، وفي «المناقب»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه ليس معي نبي»، حديث (١٤٨) (١٣٣)، وفي «مناقب آل أبي طالب»: (٣/ ٤٦)، (٢/ ٢١٩)، ولفظه: «يا علي، أنت مني بمنزلة هارون من موسى».

(٤) «مناقب آل أبي طالب»: (١/ ٥٨١).

(٥) س، ج: كل من.

(٦) و، خ: ويتطلع عليه.

(٧) ابن عبد الله بن عبيدة بن كعب بن عائشة بن الربيع بن جابر بن عبد الله بن سلول، شاعر أموي مقلّ، والعجير تصغير عجر: وهو بطن من العرب. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٩٣)، و«المؤتلف والمختلف»: (٢٣١)، و«الخزانة»: (٥/ ٣٥).

١٣٣ ـ تركنا أبا الأضياف في ليلة الصَّبا ... بِمرٍّ ومِرْدى كُلِّ خصمٍ يجادله

كقول الشاعر في رثاء عثمان بن عفان[1] رضي الله عنه [من الطويل]:

١٣٤ ـ وملجأِ مهروئين يُلْفَى به الحيا ... إذا صَرَّحَت[2] كُحْلٌ هو الأُمُّ والأبُ

وجاء في الحديث: أنّ رسول الله ﷺ قال: «الحسن والحسين سبطا[3] هذه الأمة»، وفي حديث آخر: أنّه[4] سئل، فقيل له: إنّ لكل نبيٍّ وصيّاً وسبطين[5]، فمن وصيك وسبطاك؟ فسكت، ولم يُرجع إلى السائل جواباً، ولما كان الظهر[6] قال[7]: «أذّن يا سليمان»، فجعل يدنو، ويقول: أعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله، فقال رسول الله[8] ﷺ: «إنّ الله تعالى بعث أربعة آلاف نبي،

والبيت في «الأمالي»: (١/ ٢٧٥)، و«شرح ديوان الحماسة»: (٢/ ٦٤٩)، و«التذكرة الحمدونية»: (٤/ ٢٠٤)، و«اللسان»: (أبى) (١/ ٦٥).

(١) (بن عفان) ساقط من: و، خ، والبيت لتميم بن أبي مقبل. «الديوان»: (١٥)، و«الشعر والشعراء»: (١/ ٣٦٦)، و«الأزمنة والأمكنة»: (٢/ ٦٤)، و«اللسان»: (هرأ) (٩/ ٦٩).

(٢) مصادر التخريج: جلفت.

(٣) خ، ج: سبطاي من هذه الأمة، وينظر الحديث في: «مجمع بحار الأنوار»: (٣/ ١٨)، ولفظه: الحسن والحسين سبطا رسول الله.

(٤) ساقط من: س.

(٥) قريب منه في: «مناقب آل أبي طالب»: (٢/ ٢٠٩).

(٦) و، خ: فلما كان عند الظهر.

(٧) س: قد.

(٨) (رسول الله): ساقط من: و، خ.

وكان لهم أربعة آلاف[1] وصي، وثمانية آلاف سبط، فوالذي نفسي بيده لأنا خير البشر، ووصيي خير الوصيين، وسبطاي خير الأسباط»، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى[2] في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[الأعراف: ١٦٠]: الأسباط: قبائل بني إسرائيل، وقال غيره[3]: الأسباط أولاد يعقوب، وقال أبو حاتم الرازي في كتاب الزينة[4]: السبط دون القبيلة، ولم يقولوا: أسباط العرب، وقالوا: قبائل العرب، وأسباط بني إسرائيل، فكان الأسباط هم قبائل الأنبياء صلى الله عليهم وسلم؛ لأن بني إسرائيل من ولد إسحاق، والعرب من ولد إسماعيل، وكان الأنبياء أكثرهم من ولد [إسحق][5] وكانت النبوة في ولده، وكان نبي الله يعقوب بن إسحاق، وهو الذي يسمى إسرائيل وولده اثنا عشر رجلاً، وهم بنو يعقوب الذين سمّوا الأسباط أولاً[6]، قال الله عز وجلّ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ﴾[البقرة: ١٤٠] فسمّى الأسباط بعد يعقوب؛ فلذلك قلنا: إنّ الأسباط قبائل الأنبياء عليهم السلام، ولا يقال لسائر القبائل أسباط؛ لأن معنى السبط كان لهذه العلة، ثمّ صار مستفيضاً[7]

---

(١) (نبي... آلاف): ساقط من س.

(٢) و، خ: مثنى. وينظر: «مجاز القرآن»: (١/ ٢٣٠).

(٣) ينظر: «جامع البيان»: (١٠/ ٥٠٢ـ٥٠٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢/ ٥١٩).

(٤) لم أقف على قوله في القسم المطبوع من كتابه، وينظر: «اللسان»: (سبط) (٤/ ٤٧٥).

(٥) من النسخ الأخرى.

(٦) سقط من: س، ج.

(٧) س: مستقيماً.

فبقي الاسم لهم، فلمّا زالت النبوة عنهم إلى ولد إسماعيل بظهور محمد صلى الله [عليه و][1] على جميعهم [١٠٦/ ب] زال معنى السبط عنهم، وبقي الاسم عارية فيهم، وصار معنى السبط في ولد محمد ﷺ، فقيل للحسن والحسين: سبطا رسول الله صلى الله عليهم وسلم[2]، وقد ذهب قوم من الشيعة[3] يقال لهم: الكيسانية[4]، إلى أنّ محمد بن الحنفية[5] وولده من الأسباط، وقال في ذلك كثير[6]، وكان كيسانياً[7] [من الوافر]:

١٣٥ ـ ألا إنّ الأئمة من قريش ... ولاةُ الحقّ أربعةٌ سواءُ

علـيٌّ والثلاثةُ من بنيه ... هم الأسباط ليس بهم خفاءُ

---

(١) من: و، خ.

(٢) (فقيل للحسن... وقد) ساقط من: س.

(٣) و، خ: الشيع.

(٤) وهم على فرق كثيرة، يرجع محصلهم إلى فرقتين: إحداهما تزعم أنّ محمد بن الحنفية حيّ لم يمت، وهم على انتظاره، ويزعمون أنّه المهدي المنتظر، والفرقة الثانية يقولون بإمامته في وقته وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه. «الفرق بين الفرق»: (٢٣).

(٥) ابن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أحد الأبطال الأشدّاء في الإسلام، أمّه خولة بنت جعفر (ت ٨١هـ). «وفيات الأعيان»: (٤/ ١٦٩)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٧٠).

(٦) الأبيات ليست في ديوانه، وقد نسبها إليه بعض أرباب الأدب. ينظر: «عيون الأخبار»: (٢/ ٥٤٣)، و«العقد الفريد»: (٤/ ٣٣٠)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٤٠٨)، و«الأغاني»: (٧/ ٢٣٨)، والأبيات مروية عن السيد الحميري، وهي في «ديوانه»: (٥١)، وقد اختلفت المصادر في البيتين الثالث والرابع.

(٧) (وكان كيسانياً): ساقط من: و، خ.

فسبطٌ سبط إيمان وبرً وسبط غيبته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتى يقودَ الخيلَ يَقْدُمها اللواءُ
تَغَيَّب عنهم زمناً برضوى مقيماً عنده عسل وماءُ

عنى بسبط إيمان وبرّ الحسن، وبسبط غيّبته كربلاء الحسين، وبالذي لا يذوق الموت محمد بن الحنفية؛ لأنّ الكيسانية تزعم أنّه حيّ لم يمت، ولا يموت حتى يظهر[1]، وأنّه المهدي المنتظر.

قال أبو حاتم الرازي: فإن قال قائل: إنّ ولد إسماعيل ﷺ [أيضاً][2] قبائل الأنبياء؛ لأنّ إسماعيل نبي.

قلنا له: انقطعت النبوة عن ولده، وصارت في ولد إسماعيل[3] ﷺ، فمن أجل ذلك لم تسم قبائل العرب أسباطاً حتى ظهر محمد ﷺ، فرجع معنى السبط[4] إلى ولد محمد ﷺ، فبقي الاسم والمعنى جميعاً فيهم؛ لأن الإمامة في ولده بدل[5] من النبوة، وقد قال قوم: إنّ هوداً وصالحاً وشعيباً[6] كانوا من العرب العاربة، وهم الذين انتسبت إليهم اليمنية، ولم يكونوا من ولد إسحاق،

---

(١) س: حتى يقود الخيل ويظهر.

(٢) من: و، خ.

(٣) الأصل، س، ج: إسحاق.

(٤) و، خ: السبطين.

(٥) الأصل، و، خ: بدلاً، وما أثبته من النسخ: س، ج.

(٦) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٧/ ٣١٨)، و«معالم التنزيل»: (٢/ ١١٩)، (١٢٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٩/ ١٩١ ـ ٢١٠). (١٠/ ٥٠٥).

فيكونوا[1] من الأسباط، فهذا ما وجدناه من كلامهم في الصفي، وأكثره من كلام الشيعة.

وقد جاء في حديث آخر[2]: «الزبير ابن عمي وحواريّي من أمتي»[3]، والحواري: صفيّ الرجل وخاصته[4]، وبذلك سمي الحواريون في بعض الأقوال.

وأمّا سؤالك عن قوله ﷺ: «إنّ[5] أوّل ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: ما أكتب؟ قال: اكتب[6] القدر، فجرى بما يكون إلى قيام الساعة...[7]».

---

(١) س: فلم يكونوا.

(٢) س: في كلام الحديث الآخر.

(٣) أخرج البخاري قريباً منه في «صحيحه» عن جابر قال: قال النبي ﷺ: «إن لكل نبي حواريّا وإنّ حواريّ الزبير بن العوام». «فتح الباري» حديث (٣٧١٩) (٧/ ٩١)، ونحوه في كتاب «الدلائل في غريب الحديث» حديث (٣٧٤) (٢/ ٦٩٦)، و«تحفة الأحوذي» حديث (٣٧٥٣) (٩/ ٢٥١)، والحديث بلفظه في «اللسان»: (حور) (٢/ ٦٥٢).

(٤) «العين»: (حور) (٣/ ٢٨٨)، و«اللسان»: (حور) (٢/ ٦٥٢).

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: «فقال له: اكتب».

(٧) س: «إلى يوم القيامة»، والحديث أخرجه أبو داود عن عبادة بن الصامت عن أبيه حديث (٥٧٨) (١/ ٤٧١)، وأخرجه الطبري من طرق مختلفة عن أبي ظَبْيان، بن ابن عباس، «جامع البيان»: (٢٣/ ١٤٠ ـ ١٤٢)، و«مسند الشاميين» حديث (١٥٧٢) (٢/ ٣٩٧)، والأصفهاني قريب منه في «الحلية»: (٨/ ١٨١)، وكذا في «المستدرك»: (٢/ ٤٥٤)، وأخرجه البيهقي بلفظه في «السنن الكبرى» حديث (١٧٧٠٣، ١٧٧٠٤) (٩/ ٤).

واستفهامك عن القلم، هل هو مرفوع أم منصـوب؟ فالوجـه في الرفـع، وما أعلم أحداً رواه منصوباً، وقد رأيت قوماً ينصبونه، ويجعلونه مفعولاً بخلق، وذلك خطأ؛ لأن المراد بالحديث أنّ القلم أوّل مخلوق خلقـه الله تعـالى [١٠٧/ أ]، وعلى ذلك دلّت الأحاديث الواردة في القلم، فمن ذلك حـديث القطـان[١] عـن سفيان[٢] الثوري[٣] عن أبي هاشم[٤] عن مجاهد[٥] قال: ذكرت لابن عباس قوماً

---

(١) يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، الإمام الكبير، أمير المـؤمنين في الحـديث، ولـد أوّل سـنة عشريـن ومئة، سمع سليمان التيمي، وهشام بن عروة والأعمش، وشعبة، والثوري، وغـيرهم كثير، روى عنه شيوخه: سفيان وشعبة ومعتمر وغـيرهم (ت١٩٨هـ). «الطبقـات» لخليفـة: (٢٢٥)، و«حلية الأولياء»: (٨/ ٣٨٠)، و«سـير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٧٥ ـ ١٨٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٣٥٧ـ ٣٥٩).

(٢) س: سعيد.

(٣) ابن سعيد بن مسروق بن حبيب، أبو عبد الله الكوفي، وهو من تابعي التابعين، ولد سنة سبع وتسعين، وسمع أبا إسحاق السَّبيعيَّ، وعبد الملك بن عمير، وخلائـق مـن كبـار التابعيـن، روى عنـه الأعمـش ويحيى القطـان، وابن عيينـة وخلائق، قـال القطّـان: ما رأيت أحفظ من الثوري، (ت ١٦١هـ) فـي البصـرة. «تهذيب الأسـماء واللغـات»: (١/ ٥٢٥ ـ ٥٢٩)، و«سير أعـلام النـبلاء»: (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٨٠)، و«تهـذيب التهـذيب»: (٢/ ٥٦ ـ ٥٨).

(٤) يحيى بن دينار الرماني الواسطي، ثقة حجة، حدّث عن سعيد بن جبير، وأبي الأحوص، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وغيرهم، روى عنه خلف بن خليفة، وشريـك، وشـعبة، وسفيان، وآخـرون (ت ١٣٢). «الطبقـات الكـبرى»: (٧/ ٣١٠)، و«التـاريخ الكبـير»: (٨/ ٢٧١)، و«تهذيب الكمال»: (٣١/ ٢٩٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٥٢).

(٥) ابن جبر، أبو الحجاج المكي، شيخ القراء والمفسـرين، روى عن ابـن عبـاس (ت١٠٠هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: «معرفة القراء الكبـار»: (١/ ١٦٣)، و«سـير أعـلام النـبلاء»: (٤/ ٤٤٩)، و«طبقات الحفاظ»: (٣٥).

يقولون بالقدر، فقال: إنّ الله تعالى كان عرشه على الماء قبل أن يخلق سماءً، ثمّ خلق[1]، فكان أوّل شيء خلق[2] القلم، فإنما يجري الناس على أمر مفروغ منه، ومن ذلك حديث أبي الضحى[3] في تفسير قوله، عزّ وجلّ: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾[القلم: ١ ـ ٢][4] (قال: أوّل شيء خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: وما أكتب؟ قال: القدر، فجرى القدر بما هو كائن إلى يوم القيامة)، فقد صرّح في هذين الحديثين بأنّ القلم أوّل مخلوق، وأنّ الغرض من ذلك تقدمه على سائر المخلوقات، ولا يسوغ في هذين الحديثين أن تجعل القلم مفعولاً كما توهمه المتوهم في الحديث الذي ذكرت، فينبغي أن يرفع[5] ليكون خبر أنّ، وتلتئم الأحاديث.

فإنْ قال قائل: من أين زعمت أنّ من نصب القلم، وجعله مفعولاً فقد خالف سائر الأحاديث الواردة فيه؟

فالجواب: أنّ من نصب القلم، واعتقد أنّه مفعول بخلق لزم على قوله أن يضم اسم (إنّ)، وهو الضمير الذي يسميه الكوفيون المجهول، ووجب أن

---

(١) (ثم خلق): ساقط من: ج.

(٢) ج: أول ما خلق.

(٣) مسلم بن صُبيح القرشي الكوفي، مولى آل سعيد بن العاص، ثقة حجة، سمع ابن عباس، وابن عمر، والنعمان وغيرهم، حدّث عنه المغيرة، ومنصور، والأعمش، وآخرون. «طبقات خليفة»: (١٥٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٧١)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٧٠)، وينظر حديث أبي الضحى في «المعجم الكبير»: (١١/ ٤٣٣)، و«إتحاف السادة المتقين» (١/ ٤٥٤)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٨/ ١٨٥).

(٤) ﴿وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾: ساقط من: و، خ.

(٥) (الذي ذكرت فينبغي أن يرفع) تكرر في: خ.

يكون (أوّل) ظرفاً، لا منصوباً بأنّ[1]، ويلزم على قوله أن يُسقط الفاء من قوله: فاكتب، فكأنّه [2] قال: إنّه[3] أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب، فيفسد الحديث من وجهين:

ـ أحدهما: دخول الفاء في قوله: فاكتب[4]؛ لأنّه لا مدخل للفاء ههنا على[5] مذهبه.

ـ والثاني: أنّه[6] لا يكون في الحديث إخبار بأنّ القلم أوّل المخلوقات، وإنّما فيه إخبار بأنّ الله تعالى قال له: اكتب، حين خلقه، فيصير الحديث فاسد الإعراب[7]، مخالفاً لسائر الأحاديث الواردة في القلم، ولا يصح نصب القلم في هذا الحديث إن ثبتت به رواية صحيحة إلاّ[8] أن يكون على لغة من ينصب خبر إنّ وأخواتها، وهي لغة لبعض العرب[9]، فيقولون: إنّ زيداً قائماً، وليت عمراً

---

(١) س: ظرفاً منصوباً لا بإنّ.

(٢) الأصل، س، ج: من قوله: فقال له اكتب كأنه، وما أثبته من: و، خ.

(٣) ساقط من: و، خ، س.

(٤) الأصل، ج: فقال له اكتب.

(٥) س: في.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س: فيصير الاختلاف بالحديث من الإعراب.

(٨) ج: الأصل، خ: إلا على أن.

(٩) وهي لغة قوم العجاج. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، وينظر: «الأصول في النحو»: (١/ ٢٤٨، ٢٥٨)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٢٤٢)، و«المساعد»: (١/ ٣٠٨).

مقبلاً، وكأنّ هنداً قمراً، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر[1] [من الطويل]:

١٣٦ ـ إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأت ولتكن ... خُطاك خِفافاً إنّ حراسنا أسْدا

وعليه جاء قول أبي النجم[2] [من الرجز]:

١٣٧ ـ كأنّ أذنيه إذا تشوّفا ... قادمةً أو قلماً محرّفا

[١٠٧/ ب] وأنشد يونس[3] في نوادره [من الرجز]:

---

(١) البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة. ينظر: «شرح المقدمة الجزولية»: (٢/ ٨٠٠، ٨٠٢)، و«البحر المحيط»: (٤/ ٤٤٤)، (٨/ ٢٨٣)، و«الهمع»: (٢/ ١٥٦)، و«شرح أبيات المغني»: (١/ ١٨٣)، و«الخزانة»: (٤/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١٦٧)، ولم أقف عليه في «الديوان».

(٢) وهو الفضل أو المفضل بن قدامة بن عبيد الله، من رجّاز الإسلام الفحول المقدمين، وفي الطبقة الأولى منهم، كانت وفاته آخر دولة بني أمية. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٧٣٧)، و«الأغاني»: (١٠/ ١٥٧ ـ ١٧٠)، و«معاهد التنصيص»: (١/ ١٩ ـ ٢٦)، وينظر البيت في: «الكامل»: (٢/ ١٠٤٦)، و«العقد الفريد»: (٥/ ٣٥٨)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٣٦٠)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٢٧٢)، و«الهمع»: (٢/ ١٥٦)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١٦٨)، وقد اختلفت المصادر المذكورة في نسبة البيت، ولم أقف عليه في «ديوان أبي النجم».

(٣) ابن حبيب الضبّي، سمع من العرب، وله من الكتب: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «النوادر الكبير»، وكتاب «النوادر الصغير» (ت ١٨٢هـ). ينظر: «الفهرست»: (٦٤)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٥٣).

والبيت للعجاج. «ملحقات الديوان»: (٤٠٥)، وهو بلا نسبة في «الكتاب»: (٢/ ١٤٢)، و«طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٧٨)، و«التمام في أشعار هذيل»: (٦٨)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠٤)، والبيت فيه منسوب إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه، و«المغني»: (٣/ ٥١٢)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ٢٤٦).

١٣٨ ـ يــا ليــت أيــامَ الصِّــبا رواجعــا [١]

ومنه قول الآخر [٢] [من الرجز]:

١٣٩ ـ إنّ العجـوزَ خَبّـةً [٣] جـروزا تأكــل في مقعــدِها قفيــزا

فإن صحّت رواية نصب القلم فينبغي أن تحمل على هذه اللغة، وأمّا على أنّه [٤] مفعول بخلق ففاسد المعنى [٥] والإعراب.

وأمّا سؤالك عن [٦] حديث أبي ذرّ [٧] أنه [٨] قال: [قلت]: [٩] يا رسول الله، ما آنية الحوض؟ قال: «والذي نفسُ محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء،

---

(١) (وأنشد... رواجعا) ساقط من: س.

(٢) البيت بلا نسبة في: «العين»: (جرز) (٦/ ٦٤)، وجاء فيه: الجَرْزُ: شدة الأكل، وأرض جُرُز، وجَرِزَت جَرَزاً: أي لم يبق عليها من النبت شيء...، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٤٩٣)، و«الهمع»: (٢/ ١٥٦)، و«الدرر اللوامع»: (٢/ ١٦٧).

(٣) س: حية.

(٤) ساقط من: س، ج.

(٥) س، ج: في المعنى.

(٦) (سؤالك عن): ساقط من: و.

(٧) جُندب بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين، وقيل: كان خامس خمسة في الإسلام (ت ٣٢هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٤٦)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٩٦)، والحديث في «صحيح مسلم بشرح النووي» حديث: (٢٣٠٠) (١٥/ ٦٢)، ولفظه فيه: «ألا في الليلة المظلمة المصحية».

(٨) ساقط من: و، ج.

(٩) من النسخ الأخرى.

ألا [1] في الليلة المُصْحِيةِ آنية الجنة، من شَرِبَ منها لم يظمأ، آخر ما عليه يَشْخُبُ فيه ميزابان من الجنة...

وسؤالك عن (آخر) فالوجه فيه النصب[2]، وهو منصوب على الظرف وهو كقوله: لم يظمأ أبداً، وجاء في حديث آخر: «من ورده فشرب منه لم يظمأ بعدها أبداً»[3]، وهذا يفسر ما أشكل من ذلك الحديث، وحقيقة تقديره: لم يظمأ[4]، آخر ما عليه أن يبقى، والعرب تستعمل (الآخر) تريد به معنى الأبد، كقول الشاعر[5] [من الطويل]:

١٤٠ ـ أما لك عُمْرٌ إنّما أنت حيَّةٌ ... إذا هي لم تُقْتَل تَعِشْ آخرَ الدهرِ

---

(١) قال النووي: بتخفيف (ألا)، وهي التي للاستفتاح، وخصّ الليلة المظلمة المصحية، لأنّ النجوم ترى فيها أكثر، والمراد بالمظلمة التي لا قمر فيها... «شرحه»: (١٥/ ٦٩).

(٢) ينظر: قول النووي في شرحه الحديث: (١٥/ ٦٩).

(٣) خرّجه مسلم عن نافع عن عبد الله: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ أمامكم حوضاً كما بَيْنَ جَرْباً وأذرح، فيه أباريق كنجوم السماء، من ورده فشرب منه لم يظمأ بعدها أبداً». «صحيح مسلم بشرح النووي» حديث (٢٩٩) (١٥/ ٦٢)، وينظر: «فتح الباري» حديث (٦٥٧٩) (١١/ ٥١٥).

(٤) (لم يظمأ): ساقط من: ج، خ.

(٥) أنشد أبو علي البيت التالي لموضع الشاهد، وقد نسبه إلى عروة الرحال. «الأمالي»: (٢/ ٣٦)، والبيت بلا نسبة في: «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٦٢)، وقال أبو هلال: والفرس تقول: يعيش العَيْرُ مئتين، والنسر ثلاثمئة، والحية لا تموت إلّا قتلاً، و«التذكرة الحمدونية»: (٥/ ١٦٦)، و«مجموعة المعاني»: (٢/ ١٠٣٥).

أمّا قوله: مثل قراب[1] الأرض[2]، فيجوز فيه ضمّ القاف وكسرها[3]، فمن ضمّه جعله بمنزلة قريب يقال: قريب[4]، وقراب، كم يقال: كثير، وكثار، وقليل وقلال[5].

ومن كسر القاف[6] جعلها مصدراً من قولك: قاربت الشيء مقاربة، وقِراباً، فيكون معناه مثل ما يقارب الأرض، وعلى ذلك رووا قول: الشاعر[7] [من الطويل]:

---

(١) س: أما قولك قراب.

(٢) وهو ما جاء في الحديث القدسي، قوله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد، ومن جاء بالسيئة فجزاء سيئة مثلها أو أَغْفِر، ومن تقرب مني شبراً تقرّبت منه ذراعاً، ومن تقرّب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولةً، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئةً لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة»، «سنن ابن ماجه» حديث (٣٨٢١) (٢/ ١٢٥٥).

(٣) ينظر: «اللسان»: (قرب) (٧/ ٢٨٨)، و(كثر) (٧/ ٦٠٢)، و(قلل) (٧/ ٤٧٨)، و«تاج العروس» (قرب) (٤/ ١٤ ـ ١٥).

(٤) (يقال قريب): ساقط من: س.

(٥) (وقليل وقلال): ساقط من: و.

(٦) (كما يقال... القاف): خ: مطموس.

(٧) وهو بلا نسبة في: «الوحشيات»: (٧٨)، ونسبه ابن قتيبة إلى بشار بن بشر في: «عيون الأخبار»: (٣/ ١٨٥)، ونسبه أبو هلال إلى مرار بن منقذ في: «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٧٠)، ونسبه ابن حمدون إلى رافع بن حميضة في: «التذكرة الحمدونية»: (٢/ ٧٠)، ونسب البيت إلى حميدِ بن ثور الهلالي في: «الحماسة المغربية»: (١/ ٦١٨ ـ ٦١٩).

١٤١ - وإنّ قِرابَ البطنِ يكفيك ملؤه ويكفيك سوءات الأمور اجتنابُها

أي: مقاربة ملئه تغنيك عن ملئه، وهو كقولهم في المثل: ليس الريّ عن التشاف، ومعنى التشاف شرب الشفافة: وهي[١] بقية الماء، ونحوها تَبقى في الإناء[٢]، والاختيار في الحديث[٣] كسر القاف.

وأمّا قوله ﷺ: «غَلِيَ المرجلُ على القُمْقُم»، فإنّ هذا الحديث وقع في كتاب البخاري[٤]: «كما يغلي المرجل بالقمقم»[٥]، وهكذا يجب أن يكون الحديث؛ لأن المرجل: القدر، والقُمقُم: البسر المطبوخ[٦]، هكذا قال أبو عمر المطرَّز، إلّا أنّه حكاه مكسور القافين، ووقع في كتب[٧] الحديث بالضم.

وأمّا سؤالك عن قوله ﷺ، حين أشار إلى[٨] المشرق: «حيث يطلع جِزل

---

(١) س، ج: وهو.

(٢) (ومعنى... الإناء): ساقط من: و، خ.

(٣) س: هذا الحديث.

(٤) أخرجه البخاري عن النعمان بن بشير قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة رجل على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل في القمقم». «صحيح البخاري» حديث (٦١٩٤) (٥/ ٢٤٠٠)، ولفظه في «مسلم»: «إنّ أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجل توضع على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه»، حديث (١٥٨) (١/ ٤٥٨)، وينظر: «الفردوس بمأثور الخطاب» حديث (٨٢٥) (١/ ٢١٦)، و«حاشية السندي» حديث (٧٩٢٢) (١١/ ٦٦).

(٥) (القمقم... وهكذا): ساقط من: س.

(٦) «اللسان»: (قمم) (٧/ ٥٠٠).

(٧) س: كتاب.

(٨) ساقط من: ج.

الشيطان» فإنّ معناه كمعنى [١٠٨/ أ] قوله: «قرن الشيطان»[(١)]؛ لأنّ الجِزل: القطع[(٢)]، والجِزلة: القطعة، فقيل للجماعة: جِزْل وجِزلة، كما قالوا: فِرق وفِرْقة؛ لأنّ كل واحد من هذه الألفاظ راجع إلى معنى التفصيل والقطع، وقد يمكن أن يكون قال ﷺ: جيل الشيطان، أو حزب الشيطان، فوقع فيه تصحيف[(٣)] من الرواة، كما صحّفوا أشياء كثيرة.

وأمّا سؤالك عن قوله ﷺ[(٤)]: «بُعْثتُ والساعةُ كهاتين»[(٥)] فالنصب

---

(١) أخرجه البخاري عن ابن عمر قال: «اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا» قال: قالوا: وفي نجدنا؟ قال: قال: «اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا» قال: قالوا: وفي نجدنا؟ قال: قال: «هناك الزلزالُ والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان». «صحيح البخاري» حديث (٩٩٠) (١/ ٣٥١)، ونحوه حديث (٢٩٣٧) (٣/ ١١٣٠)، (٤١٢٨) (٤/ ١٥٩٥)، وفي «صحيح مسلم بشرح النووي»: حديث (٢٩٠٥) (١٨/ ٣٣)، و«مسند الشاميين» حديث (٢٩٥٩) (٤/ ١٤٥)، (٣١٤٠) (٤/ ٢٢٤).

(٢) إذ نصّ أهل اللغة على أنّ القرن يدل ـ في أحد معانيه ـ على أهل زمان واحد وهم الأمّة تأتي بعد الأمّة، وقيل: مدته عشر سنين، وقيل: عشرون سنة، وقيل مئة سنة وهو الراجح، وقيل غير ذلك. ينظر: «العين» (قرن) (٥/ ١٤١)، و«إصلاح المنطق»: (١١)، (٥٣)، و«اللسان»: (قرن) (٧/ ٣٣٨).

(٣) التصحيف: هو تغيير يطرأ على اللفظ والمعنى، وأصله أن يأخذ القارئ اللفظ من قراءته في الصحف، لا نقلاً عن قارئ مشافهة، مثاله تصحيف كلمة نخل إلى نحل، والاحتراس منه لا يُدْرَك إلّا بعلم غزير ورواية كثيرة وفهم كبير. ينظر: «شرح ما يقع فيه التصحيف»: (١)، و«التعريفات»: (١٢٢ ـ ١٢٣).

(٤) (وأما سؤالك... وسلم) مطموس في: خ.

(٥) أخرجه البخاري من طرق مختلفة عن سهل، وعن أنس، وعن أبي هريرة عن =

والرفع جائزان[1] في (الساعة) [2]؛ النصب على تأويل مع، والرفع بالعطف على الضمير في (بعثت)، والنصب فيها أحسن؛ لأنّ المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد[3]، ألا ترى أنّه يقبح أن تقول: قمت وزيدٌ، حتى تقول: قمت أنا وزيد، وهذا مشهور عند النحويين، تغني شهرته عن الإطالة فيه.

وأمّا معنى الحديث: فإنّ قتادة[4] فسّره فقال: يريد كفضل إحداهما على الأخرى، وحكى فيه الخطابي[5] قولاً آخر: وهو أن يكون أراد انقطاع النبوة

النبي ﷺ... «صحيح البخاري»، حديث (٦١٣٨)، (٦١٣٩)، (٦١٤٠)، (٥/ ٢٣٨٥)، وأخرجه أبو داود عن قتادة، وأبي التياح، سمعا أنساً أنّ النبي ﷺ يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين». «المسند» حديث (٢٠٩٢) (٣/ ٤٨٠)، (٢٢٠٣) (٣/ ٥٦٢).

(١) ينظر توجيه الحديث في: «إعراب الحديث» للعكبري»: (٨٧ ـ ٨٨)، وقد أنكر العكبري وجه الرفع، و«شرح النووي على مسلم» حديث (٢٩٥١) (١٨/ ٨٥).

(٢) س: هذه الساعة.

(٣) ينظر: «البسيط في شرح الجمل»: (١/ ٣٤٤)، و«شرح المكودي»: (٢/ ٧٨).

(٤) ابن دعامة بن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري، روى عن أنس بن مالك بن المسيب، وأبي العالية، وعكرمة، وغيرهم خلق كثير، كان ممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، روى عنه ابن أبي عروبة والأوزاعي، وشعبة، وأبان العطار، وغيرهم كثير (ت ١١٧هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٨٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٤٢٨ ـ ٤٣٠). وينظر قول قتادة في: «صحيح مسلم بشرح النووي» حديث (٢٩٥١) (١٨/ ٨٥).

(٥) حمد، وقيل: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطّاب البستي، سمع من أبي سعيد بن الأعرابي بمكة، وإسماعيل الصفار ببغداد وطبقته، وغيرهم، حدّث عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو حامد الإسفراييني، والهروي، وغيرهم (ت ٣٨٨هـ). «معجم الأدباء»: (٣/ ١٢٠٥ ـ ١٢٠٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٢٣ ـ ٢٨)، و«طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة»: (١/ ١٤٠)، وينظر قوله في: «غريب الحديث»: (١/ ٢٨٠).

بعده، وأنّه لا نبي بينه وبين الساعة، كما لا حائل بين السبابة والوسطى، وليس هذا عندي تأويل الحديث، والذي قاله قتادة أشبه، وإنّما أراد أنّه ليس بين بعثه وقيام الساعة إلّا قدر ما تفضل الوسطى على السبابة[1]

وأما سؤالك عن قول الشاعر[2] [من الطويل]:

١٤٢ ـ ولا عيبَ فيها غير شُكْلَةِ عَيْنِها كَذَاكَ عِتاقُ الطيرِ شُكْلاً عُيُونُها

فإنّ (شُكلاً) في مذهب الكوفيين ينتصب على القطع[3]، وهو شيء يستعملونه كثيراً، ولا يعرفه البصريون، ومعنى القطع عندهم: أن تُقْطَع الألف واللام من الصفة، وتنصب، كأنّه أراد: كذاك عتاق الطير الشكل عيونها، فكأنّ (الشكل) صفة للعتاق، ثمّ حذف[4] الألف واللام، ونصب، وعليه يحملون قول امرئ القيس[5] [من الطويل]:

١٤٣ ـ وعالين قُنواناً من البُسر أحمرا

---

(١) (وليس... السبابة) ساقط من: و، خ.

(٢) البيت بلا نسبة في: «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٣٨٣)، و«اللسان»: (شكل) (٥/ ١٧٠)، والرواية فيه (شكلٌ) بالرفع، وقال ابن منظور: والشكلة: الحمرة تختلط بالبياض، والأشكل عند العرب اللونان المختلطان. و«التاج» (شكل) (٢٨/ ٢٧٢)، وقريب من لفظه لبعض الشعراء. ينظر: «عيون الأخبار»: (٤/ ٣٤٧)، و«ثمار القلوب»: (١/ ٣٦٢)، ونقل الثعالبي عن خلف الأحمر قوله: عتاق الطير: هي الجوارح.

(٣) تقدم بيانه في أول المسألة العاشرة.

(٤) س: حذفت.

(٥) «الديوان»: (٩٢)، وصدره:

سوامِقَ جبّارٍ أثيثٍ فروعُهُ

أراد من البسر الأحمر[١]

وأمّا البصريون فينصبون مثل هـذا على الحـال، والعامل في قولـه (شكلا) ما في قوله (كذاك)[٢]، وهو معنى التشبيه[٣]

فإن قال قائل: كيف تجوز الحـال في هـذا وشـكلة[٤] العـين خلقـة ثابتـة، والحال إنّما حكمها أن تكون في الصفات، والأعراض الزائلة[٥]؟

فالجواب عن هذا: أنّ الحال قد تكون في الأشـياء التـي لا تنتقـل عـلى[٦] ضروب من التأويل كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[فـاطر: ٣١] [١٠٨/ ب] والحـقّ لا يفارقه التصديق، وقول امرئ القيس[٧] [من الطويل]:

---

(١) (أرد... الأحمر) ساقط من: و، خ، س.

(٢) س، ج: كذلك.

(٣) فإنّ الأحوال تعمل فيها المعاني. «شـرح المفصل»: (٢/ ٥٧)، و«ارتشـاف الضـرب»: (٣/ ١٥٨٨)، و«الهمع»: (٤/ ٣٦).

(٤) وهي الحمرة تختلط بالبياض، والأشكل عند العـرب: اللونـان المختلطـان. «اللسـان»: (شكل) (٥/ ١٦٩).

(٥) تقدم القول في هذا. ينظر: المسألة الرابعة عشرة، وقد أنكر النحاة أن يكون الحال خلقـة فلا يجوز: جاءني زيد أحمر ولا أحول... «شرح المفصل»: (٢/ ٥٥).

(٦) س: عن.

(٧) «الديوان»: (٤٢)، والرواية فيه:

هصـــرت بفـودَي رأسـها فتمايلـت

وكـذا في: «رسـالة الغفـران»: (٢٢٤)، و«شرح أدب الكاتـب للجـواليقي»: (٢٢٧)، وجاء البيت فيه بالروايتين، وذلك مبنيٌّ على تعيين جواب لما في البيت السابق.

١٤٤ ـ إذا قلت هاتي نوّليني[١] تمايلت علىّ هضيم الكشح ريّا المخلخلِ

وإنّما جازت الحال في هذه الأشياء لوجهين:

ـ أحدهما: أنّها مشبّهة بالمنتقل[٢]؛ لأن الحقّ وإن كان لا يفارقه التصديق فإنّ الذاكر يذكره[٣] لنفسه لا ليحقق [به][٤] شيئاً غيره، وقد يذكره[٥] ليحقق به شيئاً آخر، فأشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تتردد[٦] بينهما، وكذلك شكلة العين لو ارتفعت عن العين، وعاقبها عَرَضٌ آخر من سواد أو زرقة لم يبطل ذلك العين، فصارت هذه الأعراض اللازمة بمنزلة الأعراض غير اللازمة؛ لاشتراكها[٧] في أنّ ارتفاعها[٨] عن الجوهر الحامل لها لا يبطله.

ـ والوجه الآخر: أنّ النوع إذا كانت له خواص وشروط ينفصل بها عن نوع آخر[٩] لم يلزم أن توجد تلك الخواص والشروط بجملتها في جميع أشخاص ذلك النوع، ولكن إذا وجد في الشخص بعضها حكم له بأنّه من ذلك[١٠] النوع،

---

(١) س: النص صحح في الهامش: هات ناوليني.

(٢) س، ج: بالتنقل.

(٣) و، س، خ: قد يذكره.

(٤) من: و، ج، س.

(٥) س: وقد قال ليذكره.

(٦) س: يتوجد.

(٧) ج: لاشتراكهما.

(٨) ج: لاشتراكهما.

(٩) ساقط من: و، خ.

(١٠) الأصل، س: بأنّه ذلك.

ألا ترى أنّ الاسم لـه خـواص كثـيرة تخصـه، وشروط تلزمـه، مثـل التعجـب، والتصغير، والتنوين[1]، والنداء، والتثنيـة، والجمـع، وكونـه فـاعلاً، ومفعـولاً، ومجروراً، ونحو ذلك، وقد يتعرى بعض الأسـماء مـن بعـض[2] هـذه الخـواص [والشروط][3] ولا يخرجه ذلك عن أن يكـون اسـماً مثـل: مَـنْ، ومـا، وكيـف، وكذلك الحال لها خـواص وشروط[4] سـبعة[5]، وهـي كونهـا: نكـرة منتقلـة، منصوبة، مقدرة بفي بعد معرفة[6]، وبعد كلام تـام، وأن تكـون مشـتقة، وربّـما تعرّت[7] من بعض هذه الشروط، ولم يخرجها ذلك عن أن تكون حـالاً إذا كـان أكثر الخواص فيها موجوداً، كالحال السادّة مسدّ الأخبار[8] في قولهم: ضربي زيـداً قائماً، ودخلوا الأوّل فالأوّل، وقوله ﷺ: «أحياناً يتمثل لي المَلَكُ رجلاً»[9] فهذه

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) من: وخ.

(٤) س: وهي شروط.

(٥) ينظر: باب الحال في: «شرح المفصل»: (٢/ ٥٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٣/ ١٥٥٧).

(٦) س: نكرة منصوبة مقدرة وهي بعد معرفة.

(٧) س: نقصت.

(٨) و، س، خ: الخبر.

(٩) وذلك في إجابتـه ﷺ عن سـؤال الحـارث بـن هشـام: كيـف يأتيـك الـوحي؟ فقـال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وهو أشدّه عليّ فَيَفْصِمُ عني، وقد وَعَيْتُ عنه مـا قـال، وأحيانـاً يتمثـل لي الملـك رجـلاً، فيكلمنـي فـأعي مـا يقـول»، و«صحيح البخاري» حديث (٢) (١/ ٤)، وبلفظ آخر عند مسـلم «صـحيح مسـلم بشـرح النووي» حديث (٢٣٣٣) (١٥/ ٩٢ ـ ٩٣).

أحوال، وإن نقصها بعض شرائط الأحول وخواصّها[1]، فكذلك الحال في قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ وقوله: (شكلاً عيونها) إنما ينقصها من شرائط الحال الانتقال وحده، وسائر شروط الحال وخواصها موجودة فيها، فلم يبطل ذلك كونها حالاً، كما لم يبطل كون (ما) و(مَنْ) و(كيف) أسماء[2] عدمها أكثر خواص الأسماء من تثنية، وجمع، وتصغير[3]، ونداء[4]، ونحو ذلك، ونحو من هذا[5] الكتابة والعلم اللذان هما خاصتان من خواص الإنسان فإنْ عُدِمَها بعض الناس لم يخرجه [١٠٩/ أ] ذلك عن نوع الإنسان، إذا كان غير هاتين الخصلتين موجودة فيه، وهذا بيّن واضح [لمن تأمله، إن شاء الله][6]

وأمّا سؤالك عمّا أنشده[7] أبو عبيد في غريب الحديث وهو[8] [من الرمل]:

١٤٥ ـ يُطْعِمُ الناسَ إذا ما أَمْحَلُوا[9] مِن نَقِيٍّ[10] فوقه أُدُمُهْ

---

(١) س: شرائط الحال وشرائطها.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: وتصغير وضمير.

(٤) ساقط من: ج، س.

(٥) س: هذه.

(٦) من: و، خ.

(٧) و، خ: وأما ما أنشده، وينظر إنشاده في: «غريبه»: (٣/ ١١٣)، و«ديوان طرفة»، (١١٩) (طبعة دار الفكر اللبناني)، و«اللسان»: (نقا) (٨/ ٦٨٨)، والبيت فيهما بإسقاط (ما).

(٨) و، خ: من قوله.

(٩) س: املحوا.

(١٠) س: هي.

فإنّه غلط؛ لأنّ الشطرين غير متفقين، وهما من عروضين مختلفين، فالشطر الأوّل من الرمل، والشطر الثاني[1] من المديد، والصواب إسقاط (ما) فيكون البيت عند ذلك من المديد[2]، فهذا ما حضرني من الجواب، وبالله التوفيق[3]

* * *

(١) س: الرمل والآخر.

(٢) (والصواب... المديد): ساقط من: و.

(٣) و، خ: (من الجواب عما سألت عنه، والحمد لله الذي لا يرجى الفضل إلّا منه، وصلى الله على محمد وسلم).

المسألة الحادية والعشرون[1]

سأل سائل فقال[2]: جوابك، وصل الله توفيقك، وأبقى نفعك[3]، في لفظة (أمهات) جمع[4]، ما هي؟ فإن كانت جمع (أمّ) فلأي شيء دخلت الهاء فيها؟ وإن كان فيها لغة أخرى فجمعت هذا الجمع عليها فبيّنه متطولاً؛ لأن متوهماً توهم[5] أنّ واحدتها (أمّهة) مثل (حُمَّرَة)[6] ودخلها التعليل، فهل ذلك صحيح؟ أم لا؟ وهل هذا[7] الجمع في بني آدم والبهائم، أو في أحدهما؟ وكذلك (أم)، وإن قيل: إنّ الهاء زائدة فَلِمَ زيدت؟ وهل لها أخت في اللغة أم لا[8]؟ بيّنه موفقاً مأجوراً، إن شاء الله.

---

(١) وهي المسألة الخامسة عشرة في: و، خ.

(٢) و، خ: كتب إلى الشيخ ﷺ.

(٣) (وأبقى نفعك): ساقط من: و، خ.

(٤) ساقط من: س.

(٥) ج: زعم.

(٦) وهو طائر من العصافير، وقيل: الحمّرة: القُبّرة. «اللسان»: (حمر) (٢/ ٥٩٠).

(٧) و، خ: يؤتى بهذا.

(٨) (أم لا) ساقط من: ج.

الجواب: الذي[1] ذهب إليه جمهور النحويين والعلماء بالتصريف[2] منهم: أنّ الهاء في (أمهات) زائدة، ووزنها عندهم (فُعْلَهَات)[3]، وأمّا الواحدة منها فالمشهور أن يقال: (أمّ) و(أمّة)، ولا يكادون يقولون[4]: (أمّهة)[5]، والغالب على (أمّة) بالتأنيث أن تستعمل في النداء، كقولهم: يا أمّةِ لا تفعلي، وتاء التأنيث فيها[6] معاقبة ياء الإضافة لا تجتمع معها[7]، وقد جاءت في الشعر مستعملة في غير النداء، أنشد[8] الطوسي[9] [من الطويل]:

١٤٦ ـ تَقَبَّلْتَهَا مِن أُمَّةٍ لَكَ طالما تُنُوزِعَ في الأسواقِ عنها خِمارُها

---

(١) و، خ: فقال أعزك الله الذي.

(٢) «المقتضب»: (٣/ ١٦٩)، و«الممتع في التصريف»: (٢١٧)، و«المبدع في التصريف»: (١٢٢ ـ ١٢٣).

(٣) وذلك حين تجعل الهاء زائدة، أما إذا حكم عليها بأصالة الهاء فتكون أمّهة فُعَّلَةٌ كَأُبَّهَة للعظمة. ينظر: «شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، و«المناهج الكافية في شرح الشافية»: (٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٤) و، خ: ولا يكاد يقال.

(٥) ينظر: «العين» (أمم) (٨/ ٤٣٣)، و«المقتضب»: (٣/ ١٦٩)، و«تقويم اللسان»: (١٦٧ ـ ١٦٨)، وقال ابن هشام اللخمي: والأمّ: فيها أربع لغات: أمّ بضم الهمزة، وهي أفصح، إمّ بكسرها، وأُمّة، وأُمَّهة، و«اللسان»: (أمم) (١/ ٢٢٥).

(٦) س: معها.

(٧) «المقتضب»: (٣/ ١٦٩)، و«اللسان»: (أمم) (١/ ٢٢٦).

(٨) ج: أنشده.

(٩) والبيت بلا نسبة في: «الأمالي»: (٢/ ٣٠١)، و«تهذيب اللغة»: (أمّ) (١٥/ ٦٣١)، و«اللسان»: (أمم) (١/ ٢٢٥)، و«التاج» (أمم) (٣١/ ٢٣١).

وقد حكى اللغويون[1] (أُمّهة) بالهاء، وأنشدوا[2] [من الرجز]:

١٤٧ـ أُمَّهَتــــــي خِنْــــــدَفُ وَالْيـــــــاسُ أبي

ووزنها عندهم (فُعْلَهة)، وذهب بعضُ النحويين إلى أنّ الهاء في (أمهات) و(أمهة) أصلية[3]، وذكر ابن جني[4] أنّه مذهب أبي بكر بن السراج[5]، ووزنها عندهم (فُعَّلة) بمنزلة (تُرَّهة) و(أُبَّهة)[6]، ويقوي ذلك أنّ صاحب كتاب «العين» حكى: تأمّهت أمّهاً[7]،

---

(١) تقويم «اللسان»: (١٦٨)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ٤)، و«الممتع في التصريف»: (٢١٧)، و«الهمع»: (١/ ٧٠).

(٢) البيت لقصي بن كلاب. ينظر: «شرح أبيات المفصل»: (٢/ ١٢٣٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٦/ ٢٨١)، و«الدرر اللوامع»: (١/ ٨٣)، و«الخزانة»، والياس هو الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وخندف امرأة الياس، يفتخر الشاعر بها.

(٣) ينظر: «تهذيب اللغة» (أمّ) (١٥/ ٦٣٠)، وقال الأزهري: ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمن اللبس، و«شرح الرضى على الشافية»: (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٤) «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٥٦٤).

(٥) نصّ ابن السراج على أنّ الهاء تُزاد لتتعين بها الحركة، وبعد ألف المد، الندبة والنداء: واغلاماه ويا غلاماه. «الأصول في النحو»: (٣/ ٢٣٦)، ونقل ابن يعيش قول ابن السراج، «شرح المفصل»: (١٠/ ٤).

(٦) «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٥٦٤)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ٤)، و«شرح الشافية» للنقره كار: (١٥٨).

(٧) الأصل، س: أما، وما أثبته من: و، خ، ج، وجاء في «العين»: تأمّيت أمّة: أي اتخذت أَمَة... يقال: تأمّم فلان أمّاً: أي اتخذ نفسه أمّاً. «العين» (أمم) (٨/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، =

ووزنه (تَفَعَّلْت)، وجمهور النحويين[1] مخالفون[2] لهذا الرأي، ومعتقدون أنّ[3] (أمّا) و(أمّات) الأصل، وأنّ الهاء زيدت فرقاً بين من يعقل وما لا يعقل، فيقولون فيمن يعقل[4]: أمّهات، وفيما[5] لا يعقل: أمّات [١٠٩/ ب] قال عز وجلّ: ﴿هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ[6]﴾ [المجادلة: ٢]، وقال الراعي[7] يصف إبلاً [من الكامل]:

ونقل قول صاحب «العين» المشار إليه في «المسائل والأجوبة» غير واحد من أهل اللغة، ينظر: «شرح المفصل»: (١٠/ ٥)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٣٨٤)، و«الممتع في التصريف»: (٢١٨).

(١) «المقتضب»: (٣/ ١٦٩)، والإيضاح في «شرح المفصل»: (٢/ ٣٩٣)، و«الهمع»: (١/ ٧٠).

(٢) س: مخالفين.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) (وأمّات... من يعقل): ساقط من: خ.

(٥) س: فيمن.

(٦) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (٦/ ٢٨٠)، وذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[النساء: ٢٣].

(٧) عبيد بن حُصين بن جندل، ولقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل، وهو من الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام (ت ٩٠هـ). «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٠٢)، و«المؤتلف والمختلف»: (١٦٤)، و«الخزانة»: (٣/ ٥٠)، والبيت في «الديوان»: (٢٤٠)، و«البيان والتبيين»: (٣/ ٩٦)، وقال الجاحظ: إذا كان الفحل من الإبل كريماً قالوا: فحيل، وإذا كان الفحل من النخل كريماً قالوا: فحّال، وينظر: «أدب الكاتب»: (٢٠٦)، و«شرحه للجواليقي»: (٢٠٤)، و«شرح المفصل»: (٢/ ١٠٤)، و«رصف المباني»: (٤٠٢).

١٤٨ ـ كانت نجائب منذرٍ ومحرّقٍ أُمّاتُهُنّ وطَرْقُهنّ فحيلا

هذا هو الأكثر في الاستعمال، وقد جاء عكس ذلك، قال ذو الرمة[١] [من الطويل]:

١٤٩ ـ سوى ما أصاب الذئبُ منه وسُرْبَةً أطافت به من أمَّهات الجوازلِ

يعني القطا، وقال جرير[٢] [من الوافر]:

١٥٠ ـ لقد وَلَد الأُخيطلَ أمُّ سوء مُقلدةً من الأمَّاتِ عارا

وليس في حكاية صاحب كتاب «العين»: تأمّهت: أمّاً، دليل على أنّ الهاء أصل من وجهين:

ـ أحدهما أنّ كتاب «العين»[٣] كتاب مطعون عليه معيب عند كبراء البصريين، لا يرونه حجة فيما ينفرد به ولا يوجد في غيره؛ لأنّ فيه خطأً كثيراً في التصريف يخالف مذهب الخليل، ولو كان الكتاب تأليف الخليل كما زعموا لم

---

(١) «الديوان بشرح التبريزي»: (٤٦٤)، وقال التبريزي: والسربة الجماعة من القطا والحمام، والجواز: الفراخ، و«الكامل»: (٢/ ٧٧١)، وقال المبرد: ويقال: فلان واسع السَّرب، يعني بذلك الصدر.

(٢) «الديوان»: (٤٧٦)، والرواية فيه:

وَلَد الأخيطلَ نسوةٌ من تَغْلب هُنَّ الخبائثُ بالخبيث غُذِّينا

والبيت على رواية ابن السيد في «اللسان» (أمم) (١/ ٢٢٦)، و«التاج» (أمم) (٣١/ ٢٣٢).

(٣) الأصل: صاحب «العين»، وتنظر الطعون على كتاب «العين» في: «الخصائص»: (٣/ ٢٩١)، و«إنباه الرواة»: (١/ ٣٧٨)، و«الممتع في التصريف»: (٢١٨)، و«شرح المفصل»: (١٠/ ٥)، و«المزهر»: (١/ ٧٦ ـ ٨١).

يكن مخالفاً لم رواه سيبويه وغيره من أصحابه عنه[1]

ـ والوجه الثاني: أنّه لو صحّ قولهم: تأمّهت: أمّاً، لم يدل على أنّ الهاء أصلية؛ لأنّا قد وجدنا العرب ربّما صرّفوا من الكلمة المزيد فيها فعلاً فحذفوا الزيادة كقولهم[2] في تصريف الفعل من (الشمال): (شملت الريح)[3]، وربّما تركوا الزيادة في الفعل على حالها كقولهم في تصريف الفعل من[4](القَلَنْسُوة)[5]: (تقلنس الرجل)، ومن (المسكين): (تمسكن)، فتركوا الميم والنون، وهما زائدتان، فوزن (تقلنس) (تفعنل)[6]، ووزن (تمسكن): (تَمَفْعَل)[7]، فإذا كان هذا معلوماً

---

(١) الأصل: سيبويه وأصحابه عن أصحابه عنه.

(٢) و، خ: الزيادة ربما لم يحذفوها...

(٣) (في تصريف... من): ساقط من: و، خ.

(٤) «إصلاح المنطق»: (٢٠٦ـ ٢٢٦).

(٥) وهي من ملابس الرؤوس، يقال: قَلسَيْتُه فَتَقَلْسَى، وتَقلْنَسَ وتَقَلَّسَ، أي ألبسته القَلَنسُوَةَ فلبسها، والواو والنون فيها زائدتان، لذلك يجوز في الجمع والتصغير الحذف فيهما، والإثبات. ينظر: «اللسان»: (قلس) (٧/ ٤٧١).

(٦) قال سيبويه: في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك، فَعْنَلْتُ، وهو في الكلام قليل، ونحو قَلْنَسْتُ قلنسة، فهذه الأشياء بمنزلة دحرجت. «الكتاب»: (٤/ ٢٨٦).

(٧) قال سيبويه في الباب نفسه: وقد جاء (تمفعل) وهو قليل، قالوا تمسكن، وتمدرع. «الكتاب»: (٤/ ٢٨٦)، وقال: وأمّا مسكين فمن تسكّن. وقالوا: تمسكن مثل تمدرع في المدرعة، «الكتاب»: (٤/ ٣٠٨)، وينظر: «دقائق التصريف»: (٣٥٦)، و«اللسان»: (سكن) (٤/ ٦٣٥).

من مذاهبهم لم ينكر أن يكون: (تأمَّهْتُ) من هذا الباب، فتكون الهاء زائدة، كزيادتها في (أمّهة)، ويكون وزن (تأمّهت): (تَفَعْلَهْتُ)، فإن قال قائل: ما ينكر من[1] أن تكون (أمهة) هي الأصل، ووزنها: (فُعَّلة)[2]، وتكون (أمّ) محذوفة منها فتكون بمنزلة شفة، وسنة، وعضة؟

فالجواب: أنّ هذا يبطل من وجوه منها:

ـ أنّ هذا التوهم لو كان صحيحاً لكانت الميم في (أمّ) مخففة، ولم تكن مشدّدة؛ لأنّ تشديد الميم يوجب أن يكون وزن (أمّ) فعلاً[3]، ولام الفعل منها ميم، ولام الفعل من (أمّهة) على هذا الرأي (هاء) فدلّ هذا على أنّ (الهاء)[4] ليست محذوفة من (أمّهة)، ويشهد بصحة ذلك قولهم: أمّ بَيِّنَةُ الأمومة[5]، وما كنت أمّاً، ولقد أممت، فهذا كله يدل على أنّ (الميم) من (أمّ) مضاعفة كالميم من (سمّ) و(همّ).

ومنها: أنّ الحروف الزوائد التي الهاء أحدها، إنّما سماها النحويون حروف [١١٠/ أ] الزيادة، ولم يسموها حروف الحذف، وإن كان منها ما يحذف في بعض المواضع؛ لأنّ الأغلب عليها أن تزاد[6] لا أنّ تحذف، فنسبت إلى الزيادة التي هي أغلب عليها، فإن جاء منها حرف يحتمل الزيادة والحذف لزم أن يحكم عليه

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) ينظر: «شرح الشافية للنقره كار»: (١٥٨)، و«المناهج الكافية»: (٤٠٥).

(٣) مثل: (حبّ) و(درّ). «شرح المفصل»: (١٠/ ٣).

(٤) و، خ: أما.

(٥) «شرح المفصل»: (١٠/ ٥)، و«اللسان»: (أمم) (١/ ٢٢٦).

(٦) وباب ذات الزوائد أوسع مجالاً من باب ذات التجريد. «إيجاز التعريف»: (١٠٤).

بالزيادة التي هي الباب فيه حتى يقوم دليل على الحذف الذي هو أقل حاليه، هذا هو محض القياس وطريقه.

ـ ومنها: أنّ الذين تكلموا في الاشتقاق لا نعلم أحداً منهم جعل (الأم) مشتقة من: أَمِه يأمَه، وإنّما قال بعضهم[1]: إنها مشتقة من: أَمَّ يَؤُمُّ، إذا قصد، سُمّيت بذلك؛ لأنّ ولدها يؤمّها ويتبعها، وقال بعضهم: سُمّيت أمّاً؛ لأنها أصل الولد، وأمّ كل شيء: أصله، كما قالوا لمكة: أمّ القرى، وقالوا لفاتحة الكتاب: أمّ الكتاب، وقالوا للوح المحفوظ الذي كتب الله تعالى فيه كل شيء: أم الكتاب، ويقال: فلان أُمّ القوم، وأبو القوم: إذا كان مفزعاً لهم، وأصلاً يرجعون إليه ويعتصمون به، قال ابن مقبل يمدح عثمان بن عفان رضي الله عنه[2] [من الطويل]:

١٥١ ـ وملجأ مهروئين يُلفى به الحيا إذا جَلَّفت كَحْلٌ هو الأمّ والأبُ

وقد سمى الله عزّ وجلّ النار: أم الكافر؛ لأنها مجمع الكفار، ومقرهم، فقال تعالى: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾[القارعة: ٩][3]، وقال العجاج[4] [من الرجز]:

١٥٢ ـ ما عندهم من الكتاب أمُّ

---

(١) ينظر: اشتقاق (أمّ) ومعانيها واستعمالها عند العرب في مادة (أمم) في «العين»: (٨/ ٤٢٦ ـ ٤٣١)، و«إصلاح المنطق»: (٦١)، و«تهذيب اللغة»: (٩/ ٦٣٢)، و«اللسان»: (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٩).

(٢) سبق تخريج البيت، وهو الشاهد (١٣٤).

(٣) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٤٧٣).

(٤) عبد الله بن رؤبة التميمي، راجز مشهور مجيد، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، «الأعلام»: (٤/ ٨٦). والرجز في «الديوان»: (٣٢٧)، والرواية فيه: ما فيهم من الكتاب أمُّ.

أي: أصل يرجعون إليه، فهذا كله يدلك[1] على أن أصل هذه الكلمة عندهم: الأم دون الأمّهة.

وأمّا قولك: هل لزيادة هذه الهاء نظير في كلام العرب؟

فإن الهاء المزيدة نوعان: نوع متَّفق على زيادته، ونوع مختلف فيه؛ فمن المتفق عليه زيادة الهاء في الندبة[2] كقولهم: وازيداه، وفي الإنكار كقولهم: أزيدنيه[3]، وفي الوقف[4] كقوله جل جلاله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي[5] سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾[الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩] ، وقول الشاعر[6] [من مجزوء الكامل]:

١٥٣ ـ ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ... ك وقد كَبِرتَ فقلتُ إنّهْ

أي: نعم[7]، ومن المواضع المختلف فيها قولهم: هجرع للطويل، وهِبْلَع

---

(١) س، ج: يدل.

(٢) المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه. «الكتاب»: (٢/ ٢٢٠)، وقد بين سيبويه أحكام هذه الهاء اللاحقة للمندوب، وينظر: كتاب «البيان في شرح اللمع»: (٤٠٧).

(٣) وذلك قول الرجل: ضربت زيداً، فتقول منكراً لقوله: أزيدَنيه، وصارت هذه الزيادة علماً لهذا المعنى، كعلم الندبة. «الكتاب»: (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)، و«شرح المفصل»: (٩/ ٥٢).

(٤) وهي المصطلح عليها هاء السكت، وهي اللاحقة للفظ؛ لبيان حركة أو حرف نحو «ماهيه» [القارعة: ٩]. وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف. «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٢٩٨)، وكتاب «البيان في شرح اللمع»: (٤٠٨)، و«المغني»: (٤/ ٣١٢).

(٥) ساقط من: ج

(٦) وهو قيس بن عبد الله الرقيات. «الديوان»: (١٦٣)، و«الكتاب»: (٣/ ١٥١)، و«العقد الفريد»: (٣/ ٤٥٨)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٦٥).

(٧) «شرح المفصل»: (٨/ ٦)، و«رصف المباني»: (١٢٤)، (١٧٧)، (٤٠٠)، و«المغني»: (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

للكثير الأكل وامرأة هِرْكولة للعظيمة الوَرِكين[1]، فإنّ الأخفش[2] ذهب إلى أنّ هذه الهاءات زوائد، وجعل (الهِجْرَع) مشتقاً من (الجرع): وهو رمل مستطيل، وجعل[3]، (الهِبلع) مشتقاً من (البلع)، و(الهركولة) التي[4] تركل في مشيتها، والذي عليه أكثر الناس أنّ الهاء في هذه الألفاظ أصل، ويؤيد ذلك أنّ أبا العباس ثعلباً[5] حكى: هذا أهجر [١١٠/ ب] من هذا: أي أطول [منه] [6]

وأمّا قولهم: أهرقت الماء، فإنّ الهاء فيه زائدة عند جمهور أهل التصريف[7]، وزعموا أنّها زيدت عوضاً من ذهاب حركة عين الفعل؛ لأن الأصل: (أَرْيَقْتُ) أو (أَرْوَقْتُ)[8] على خلاف في ذلك.

وزعم بعض ضعفاء النحويين أنّها أصل، وحملهم على ذلك قولهم في معناه: هرقت، وكذلك قال ابن قتيبة[9] في بعض كلامه؛ لأنّه أدخل هذه الكلمة

---

(١) ينظر: «الممتع في التصريف»: (٢١٧)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٣٨٥)، و«المناهج الكافية»: (٤٠٧).

(٢) ينظر: «المبدع في التصريف»: (١٢٣)، و«المناهج الكافية»: (٤٠٧).

(٣) ساقط من: س.

(٤) و، خ: هي التي.

(٥) «المجالس»: (٢/ ٤٥٧).

(٦) من: و، خ.

(٧) ينظر: «العين» (هرق) (٣/ ٣٦٥)، و«الكتاب»: (٤/ ٢٨٥)، و«تهذيب اللغة» (هرق) (٥/ ٣٩٦)، و«المناهج الكافية»: (٤٠٦).

(٨) لأنّه يقال: راق الماء روقاناً: انصب، وأراقه غيره إذا صبه. «اللسان»: (هرق) (٩/ ٨٠).

(٩) عبد الله بن مسلم، العالم اللغوي النحوي، كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها =

في باب فعلت وأفعلت، وهذا غلط[1]، إنّما الهاء في (هرقت) بدل من الهمزة في (أرقت)، ويدل على أنّ (أهرقت) ليس وزنه أفعلت كما قال هؤلاء الجاهلون بالتصريف، قولهم في اسم الفاعل منه: (مهريق) بالياء، وفي اسم المفعول (مهراق) بالألف[2]، ولو كان أهرقت: أفعلت، لقالوا: مُهْرِق، ومُهْرَق، كما تقول[3] من[4] أكرمت: مكرِم، ومكرَم، ولم يكن للياء وللألف فيهما مدخل، فدلّ هذا على أنّ أصلهما: مريق، ومراق[5]، وهذا بيّن جداً، قال العُديل[6] بن الفُرْخ العجلي[7] [من الطويل]:

عن جمع من العلماء (ت ٢٧٦هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ١٢٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ١٩٦)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٥٩)، وقوله في: «أدب الكاتب»: (٤٣٥، ٤٨٧).

(١) ينظر: «تهذيب اللغة»: (هرق) (٥/ ٣٩٦).

(٢) ينظر: «العين» (هرق) (٣/ ٣٦٥)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٣٨٤).

(٣) و، خ: يقال.

(٤) ساقط من: س.

(٥) فإنّ اللغة المشهورة في اشتقاقه أنّه من أراق يريق. «شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٣٨٤).

(٦) و، خ: الهذلي.

(٧) ابن معن العجلي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، من رهط الشاعر أبي النجم العجلي، مقلّ. «الأغاني»: (٢٢/ ٣٥٤)، و«الخزانة»: (٥/ ١٩٠). والبيت في: «شرح ديوان الحماسة»: (١/ ٥٢٢)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٧٩)، و«زهر الأكم»: (٢/ ١٩٧)، وقال اليوسي في معنى البيت: قيل إنّه يضرب في الرجل لا يستقيم في أمره، وقيل: يضرب في اقتناء السرّ، بمعنى أنّه إذا باح صاحبك بسرك، ونضح كما نضح هذا السقاء الواهي بالماء فدعه عنك ولا تؤاخذه، ولا تصاحبه. و«الخزانة»: (٩/ ٢٧٩).

١٥٤ ـ فكنت كمُهريقٍ الذي في سقائِه لرقراقِ آلٍ فوق رابيةٍ صَلْدِ

وقال آخر[(١)] [من الخفيف]:

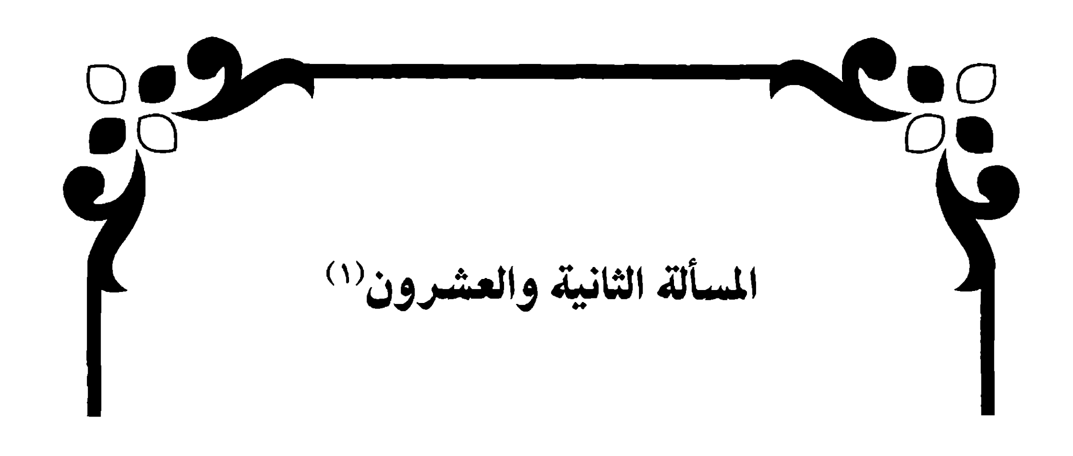
١٥٥ ـ ما غِناءُ الحِذَارِ والإشفاق وشآبيبُ دمعِكِ المُهْراقِ

[فهذا ما حضرني من القول في جواب ما سألت عنه، والله الموفق للصواب، لا ربّ غيره][(٢)]

* *

(١) وهو العتابي. «المحب والمحبوب»: (٢/ ٤٣)، «وزهر الآداب»: (٣/ ٥٣).

(٢) من: و، خ.



المسألة الثانية والعشرون[١]

سأل سائل فقال: جوابك ـ رضي الله عنك ـ في معنى[٢] قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

ما الحكمة[٣] في الضمير الذي في (كانتا) وهو ضمير التثنية، وليس في الآية إلّا واحد يرجع[٤] عليه الضمير؟ بيّن ذلك بياناً كافياً، واشرحه لنا[٥] شرحاً شافياً[٦]، يعظم الله أجرك، ويجزل ثوابك وذخرك[٧]

---

(١) وهي المسألة الثالثة عشرة في: و، خ.

(٢) و، خ: سئل الشيخ ﷺ في معنى...

(٣) و، خ: القول.

(٤) و، خ: يقع.

(٥) ساقط من: ج، س.

(٦) و، خ: شرحاً شافياً، إن شاء الله.

(٧) (يعظم... وذخرك): ساقط من: و، خ.

الجواب[1]: ذهب الأخفش[2] سعيد بن مسعدة إلى أنّ الضمير إنّما ثني، وإن كان لم يتقدم اسم مثنى يعود عليه حملاً على المعنى، كأنّه قال: فإن كان مَنْ ترك اثنتين، فثنّى الضمير على معنى (من)، وهذا كلام[3] غير بيّن، وتلخيص تأويله أن يقال: إنّ الضمير في (كانتا) يعود على (الكلالة)[4]، والكلالة اسم مفرد يقع على الواحد والاثنين والجميع[5]، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فيجوز في الضمير العائد عليها أن يفرد أبداً[6] حملاً على اللفظ [١١١/ أ] وأن يثنى ويجمع حملاً على المعنى، كما يفعل بضمير (من)، ألا ترى أنك تقول: من في الدار يحبّانك[7]، ومن في الدار يحبونك، ومن في الدار يحبك، [ومن في الدار تحبك][8]، ومن في الدار تحبّانك، ومن في الدار يحبِبْنَك، فتثني الضمير وتجمعه، وتؤنثه حملاً على [معنى (مَنْ) ولك أن تذكر الضمير أبداً وتفرده حملاً على][9]

---

(١) و، خ: فقال.

(٢) لم أقف عليه في كتابه «معاني القرآن»، ونقل القول صاحب «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٢٥٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٧/ ١٥٦).

(٣) وخ: كلمة.

(٤) وهي من القرابة ما خلا الوالد والولد، والكلالة في الآية: الأخت للأب والأم، والإخوة للأب والأم. «معاني القرآن للفراء»: (١/ ٢٥٧)، و«مجاز القرآن»: (١/ ١١٨)، و«اللسان»: (كلل) (٧/ ٧١٤).

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) س: به.

(٧) (م في الدار يحبانك): ساقط من: ج.

(٨) من: و، خ، ج.

(٩) من: و، خ.

لفظها[1]، فكذلك القول في (الكلالة)؛ ولأجل هذا الذي قلناه جاز أن يخبر عن الضمير بقوله (اثنتين)، وقد أجمع النحويون[2] على أنّه لا يجوز: إنّ الزيدين كانا اثنين؛ لأنّ ما تقدّم من تثنية الضمير وزيد قد أفاد أنّهما اثنان، فصار الخبر لغواً لا فائدة فيه، وسبيل الخبر أن تكون فيه فائدة ليست في الاسم المخبر عنه[3]، وإنّما حسن في الآية لما ذكرناه من أنّه كلام حمل على المعنى، ولم[4] يتقدم لفظٌ مثنى يعود الضمير من (كانتا) إليه، فصار بمنزلة قول القائل: انظر من في الدار؟ فإن كان واحداً فدعه، وإن كانا[5] اثنين أو كانوا أكثر فأخرجهم منها، فيحسن هذا في[6] هذا الموضع من حيث كانت التثنية معنويةً لا لفظيةً، ولم[7] يمتنع كما يمتنع قولك: إنّ الزيدين كانا اثنين، من حيث كان الضمير يعود إلى تثنية لفظية، وقد قال أبو علي الفارسي[8]: إنّما جاز (فإن كانتا اثنتين) من حيث كان يفيد العدد مجرداً من الصغر والكبر، وهذا كلام غير واضح[9]، وما قدمناه أوضح، ويدل

---

(١) ينظر: «شرح المفصل»: (٤/ ١٣)، و«الهمع»: (١/ ٢٨٩).

(٢) حكم الخبر أنّه يوحد بتوحيد المبتدأ، ويثنى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويؤنث بتأنيثه. كتاب «البيان في شرح اللمع»: (١٠٣)، و«التذييل والتكميل»: (٤/ ٢٤).

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٨٧ ـ ٨٨)، و«الهمع»: (٢/ ٩)، «وشرح التصريح»: (١/ ١٩٨).

(٤) س: وما.

(٥) الأصل: كانوا، خ: كان، وما أثبته من: و، ج، س.

(٦) (هذا في): ساقط من. ج.

(٧) ساقط من: س.

(٨) «الإيضاح»: (١٢٥).

(٩) وقد وضح أبو البركات بن الأنباري المعنى في ذلك توضيحاً كافياً، ينظر: «البيان في غريب إعراب القرآن»: (١/ ٢٨٠).

على استجازتهم في هذه الأمور المعنوية ما لا يستجيزونه في اللفظية قول الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة: ١١١]، فجعل اسم كان مفرداً حملاً على لفظ (مَنْ)، وخبرها جمعاً حملاً على معناها، ولو حُمل الاسم والخبر معاً على لفظ (مَنْ) لقال: إلّا من كان يهودياً أو نصرانياً، ولو حملهما على معناه لقال: إلّا من كانوا[1] هوداً[2] أو نصارى[3]، فصارت هذه الآية العزيزة بمنزلة قول القائل: لا يدخل الدار إلّا من كان عاقلين.

وهذه مسألة لم يجزها ابن السّراج[4] وجماعة من النحويين، وقالوا: لا يجوز إلّا[5] أن يحمل الاسم والخبر معاً على اللفظ، فيقال: إلّا من كان عاقلاً، أو يحملا معاً على المعنى، فيقال: إلّا من كانوا عاقلين، وقد جاء كتاب الله تعالى بخلاف ما قالوه.

[فهذا ما حضرني من القول في جواب ما سألت عنه، وبالله التسديد لا رب غيره][6]

---

(١) و، خ: كان.

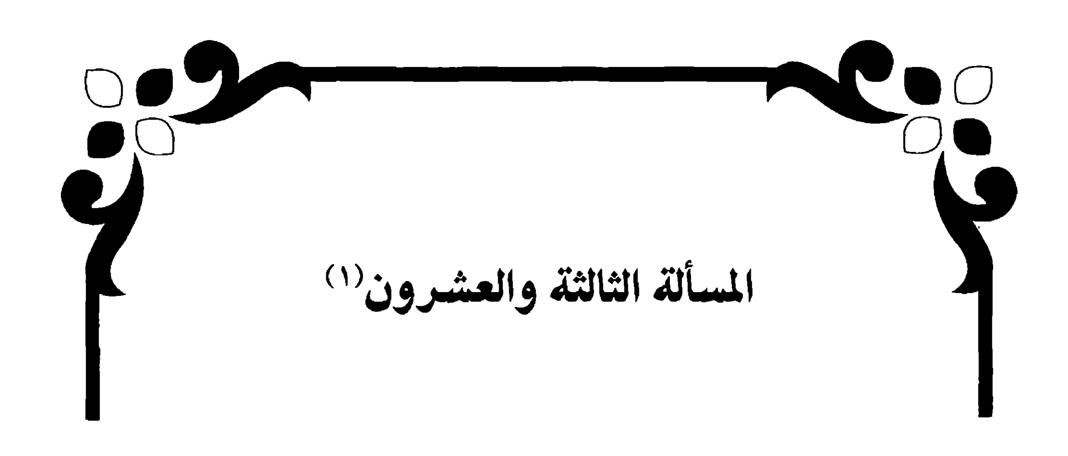
(٢) ج: يهوداً، س: هدى.

(٣) قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل كان هوداً على توحيد الاسم وجمع الخبر؟ قلت: حمل الاسم على لفظ (من) والخبر على معناه. «الكشاف»: (١/ ٣١٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢/ ٣٩٦).

(٤) ينظر: «الأصول في النحو»: (٢/ ٣٥٨).

(٥) ساقط من: س.

(٦) من: وخ.



المسألة الثالثة والعشرون(1)

[قال الشيخ رضي الله عنه](2): سألت، [أبقاك الله](3) عن الضميرين من قوله تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾[يوسف: ٤٢]، وقلت: على من يعودان؟

وفي عودتهما وجهان(4):

ـ أحدهما: أنّهما يعودان على يوسف، صلى الله(5) [١١١/ ب] عليه وسلم، كذلك روي عن مجاهد، والحسن البصري، والمعنى عندهما: فأنسى الشيطان يوسف أن يذكر ربّه تعالى، ويرغب إليه حتى قال للناجي من الفتيين: اذكرني عند ربّك؛ فعاقبه الله، عزّ وجلّ بأن لبث في السجن بضع سنين، وممّا يُحتجّ به لهذا القول ما رواه إسماعيل بن إبراهيم(6)

---

(١) وهي المسألة الثانية عشرة في: و، خ.

(٢) من: و، خ.

(٣) من: و، خ.

(٤) ينظر: «المحرر الوجيز»: (٧/ ٥١٦)، و«الكشاف»: (٣/ ٢٨٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ١١٠).

(٥) (صلى الله): تكرر في الأصل.

(٦) ابن مقسم، الإمام العلامة، الحافظ الثبت، أبو بشر الأسدي، مولاهم البصري، =

عن يونس[1] عن الحسن قال: قال نبي الله ﷺ: «لولا كلمة يوسف ما لبث في السجن ما لبث»[2].

ـ والوجه الآخر: أنّهما يعودان على الفتى[3] الذي ظنّ يوسف أنّه ناج من الفتيين[4]، فيكون المعنى أنّ يوسف قال للفتى الذي ظنّ أنّه ناج[5]: ذكّر الملك بأمري، ويعني بالرّب على هذا الملك، وهذا القول أصح القولين[6]؛ لقوله

الكوفي الأصل، المشهور بابن عُليّة، وهي أمّه، سمع أبا بكر محمد بن المنكدر، وأبا أيوب، ويونس بن عبيد، وعطاء بن السائب، وغيرهم، وروى عنه ابن جريج، وشعبة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم كثير، (ت ٩٣هـ)، وقيل: (٩٤) وغلّط هذا الذهبي. ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٠٧ ـ ١٢٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١/ ١٣٩).

(١) ابن عبيد، شيخ البصرة، رأى أنس بن مالك، وحدّث عن الحسن وابن سيرين وعطاء وغيرهم، حدّث عنه شعبة وحماد بن سلمة وخلق كثير، وكان ثقة، (ت ١٣٩هـ). «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٢٨٨)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٨٨).

(٢) الحديث أخرجه ابن جرير الطبري من طرق مختلفة، وبألفاظ مختلفة. «جامع البيان»: (١٣/ ١٧٢ ـ ١٧٤)، وينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٤/ ٣٩١)، وقد ضعّف ابن كثير الحديث، وأورده ابن حجر في «شرحه» قوله ﷺ: «لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي لأجبته» حديث (٦٩٩٢) (١٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٤).

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) و: السجن.

(٥) (من السجن... ناج): ساقط من: خ.

(٦) وهو اختيار محمد بن إسحاق. ينظر: «المحرر الوجيز»: (٧/ ٥١٧)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٤/ ٣٩١).

عز وجلّ، بعد ذلك: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف: ٤٥] أي: بعد حين[١].

وقرأ ابن عباس (بعد أمَه) بالهاء، وفتح الهمزة والميم وتخفيفها، ومعناه: بعد نسيان[٢]، فهذا يدل على أنّ يوسف ﷺ سأل الناجي من الفتيين أن يذكّر ربّه بأمره، فنسي تذكيره بأمره[٣]، ثم تذكّر بعد ذلك، وإن لم يكن التأويل على هذا فلا وجه لذكر تذكّر[٤] الفتى بعد النسيان، والذكر على هذا يحتمل[٥] وجهين:

ـ أحدهما: أن يكون بمعنى التذكير والادّكار، كما[٦] توضع المصادر بعضها مكان بعض في نحو[٧] قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح: ١٧] فوضع (النبات) موضع (الإنبات)، وقال: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ[٨] قَدَرُهُۥ مَتَٰعًا﴾ [البقرة: ٢٣٦] فوضعه موضع التمتيع.

ـ والثاني: أن يكون مصدر (ذكرته ذكراً) ويكون التقدير: فأنساه الشيطان ذكره عند ربّه، فأضاف الذكر إلى الربّ، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) «المحتسب»: (١/ ٣٤٤)، و«شواذ القراءات»: (٢٤٨).

(٣) (فنسي تذكيره بأمره) ساقط من: ج.

(٤) س: لتذكر ذكر.

(٥) و، خ: التأويل يحتمل.

(٦) س: بزيادة (هنا).

(٧) ساقطة من: و، خ.

(٨) الأصل، ج، س: ومتعوهن متاعاً حسناً، والصواب ما أثبته.

عليه السلام، وجاز ذلك لما بينهم من الملابسة[1] والاتصال، ونظيره قول الله عزّ وجلّ: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾[إبراهيم: ١٤] ولا مقام لله تعالى ولا هو من صفاته، وإنما المقام للعبد بين يديه، وإنّما المعنى: مقامه عندي، وبين يدي، فأضاف (المقام) إلى شيء والمراد غيره[2]، ومثله قول زهير[3] [من البسيط]:

١٥٦ـ وفَارَقَتْك بَرَهْنٍ[4] لا فكَاكَ لَهُ ... يومَ الوداع[5] فأمسى رهنُها غَلِقا

هكذا رواه السكري، فأضاف[6] (الرهن) إليها، وإنّما هو لعاشقها عندها، والمعنى[7]: فأمسى رهنك عندها، ومثله ما أنشده الأخفش[8] [من الوافر]:

١٥٧ـ فلستُ مسلِّما ما دمت حيّا ... على زيد بتسليم الأميرِ

[١١٢/ أ] وقال: أراد بتسليمي على الأمير.

---

(١) س: الملامسة.

(٢) ينظر: «البحر المحيط»: (٥/ ٤١١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ٣٥٥ـ٣٥٦).

(٣) رواية «الديوان»: (٣٩): الرهن قد غلقا، وكذا في: «الكامل»: (١/ ٢٤)، و«شرح أدب الكتاب للجواليقي»: (٥٩)، وقال في معنى البيت: أي أنها ارتهنت قلبه فذهب به، والغلق: الهلاك، و«معاهد التنصيص»: (٢/ ١٥٠).

(٤) س: رهان.

(٥) س: الوجاع.

(٦) س: بإضافة.

(٧) لم أقف عليه في كتاب «معاني القرآن للأخفش»، وهو في «معاني القرآن للفراء»: (١/ ١٠٠)، (٢/ ٤٠٤)، و«البيان والتبيين»: (٤/ ٥١).

(٨) و، خ: لعاشقها والمراد.

فإن قلت: كيف تصنع بقول النبي ﷺ: «لولا كلمة يوسف ما لبث في السجن ما لبث»، وإنّ مقامه في السجن بضع سنين إنّما كان معاقبةً له حين نسي ذكر ربّه، ولم يفرغ إلى ذكر الله تعالى على ما قاله مجاهد والحسن؟

فالجواب: أنّ عودة الضمير على الناجي من الفتيين لا يمنع أن[1] يكون لبثه في السجن ما لبث عقاباً[2] من الله تعالى، ويكون الله، عزّ وجلّ، لم يُلهم الفتى الناجي لذكر قصته إلّا بعد تلك المدة، وليس في حديث النبي ﷺ مانع من هذا، ولا فيه بيان أن الشيطان أنسى يوسف دون أن يكون أنسى الفتى الناجي، وإنّما أراد ﷺ بقوله: «لولا كلمة يوسف» قوله[3] للفتى: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾[يوسف: ٤٢]، فذكّر أنّ العقاب أصابه من أجل هذه الكلمة، وليس في حديثه ما يقطع بأنّ الشيطان أنسى يوسف دون أن يكون[4] أنسى الفتى، فهذا ما عندي من جواب مسألتك، وبالله التوفيق[5]

* * *

(١) و، خ: من أن.

(٢) و، خ: لبثه ما لبث في السجن عقاباً.

(٣) و، خ: يريد قوله.

(٤) (أن يكون) ساقط من: ج.

(٥) و، خ: من الجواب عمّا سألت عنه، وبالله التوفيق، لا ربّ غيره.

المسألة الرابعة والعشرون(١)

سأل سائل فقال: ذكر(٢) أبو بكر الزبيـدي(٣) في كتـاب «الواضـح»(٤) في باب(٥) القوافي منه اسم كل حرف يأتي قبل الروي(٦) من حروف(٧) المدّ واللـين، مثل:

---

(١) وهي المسألة السادسة عشرة في: و، خ.

(٢) و، خ: كتب إلى الشيخ، رضي الله عنه...

(٣) محمد بن حسن الأندلسي، من الأئمـة في اللغـة، أخـذ العربيـة عن أبي علي القـالي، وأبي عبد الله الرياحي، (ت ٣٧٩هـ) وقيل غير ذلك. «بغية الملتمس»: (١/ ٩٣)، و«شـذرات الذهب»: (٤/ ٤١٧).

(٤) ينظر: «الواضح» (٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٥) و: كتاب.

(٦) هو الحرف الذي تنسـب إليـه القصيـدة، من كونهـا لاميـة، أو داليـه... وهو الذي يقع عليه الإعراب، وتبنى القصيدة عليـه فيكرر في كل بيـت، وإن لم يظهـر فيـه الإعـراب لسكونه، وله مواضع مختلفة. ينظر: «العمدة»: (١/ ٢٩٨ ـ ٣٠١)، و«الـوافي بمعرفـة القوافي»: (٦٥)، و«نهاية الراغب»: (٣٥٠).

(٧) و، خ: قبل حرف الروي وبعده من حروف.

ألف التأسيس[1]، وحرف الدخيل[2]، والرِّدْف[3]، والنفاد[4]، مما اصطلحوا عليه في التسمية، واستشهد على ذلك بقوله[5] [من الكامل]:

١٥٨ ـ عفت الديار محلُّها فمقامها

فسمّى الألف التي[6] بعد القاف، وقبل الميم حرف ردف، والميم بعدها حرف الروي، والهاء حرف وصل[7]،

---

(١) وهو ألف تقع قبل حرف الروي بحرف، مثل الألف قبل الزاي في (المنازل). ينظر: «الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٥ ـ ٢٠٧)، و«نهاية الراغب»: (٣٥٠).

(٢) وهو الحرف الفاصل بين التأسيس والروي. «الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٥ ـ ٢٠٧)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١١٠).

(٣) وهو حرف مدّ ولين قبل الروي كواو صبور، وياء نصيب. «العمدة»: (١/ ٣٠٥)، و«نهاية الراغب»: (٣٥٤).

(٤) وسماه أبو بكر الزبيدي (النفاد) بالدال، وعند غيره هو بالذال، والنفاذ: هو حركة هاء الوصل فتحة كانت أو ضمة أو كسرة، نحو فتحة هاء (فمقامها)، وكسر هاء (كسائه)، وضمة هاء (أعماؤه). «الواضح»: (٢٦١)، و«الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٨ ـ ٢٠٩)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١١٣).

(٥) وهو لبيد. «الديوان»: (١٣٦)، و«العقد الفريد»: (٥/ ٢٥٤ ـ ٤٨٢)، و«العمدة»: (١/ ٣٠٥)، وتمامه:

بمنىً تأبّد غولها فرجامها

(٦) و، خ: الذي.

(٧) هو الحرف الواقع بعد حرف الروي، وهو أحد أربعة أحرف: الهاء، وحروف المدّ: فممّا وصله ياء قول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.

والألف بعدها[1] حرف نفاد، وقال الرماني في كتابه المؤلف في القوافي مثل قوله، إلّا أنّه خالفه في التسمية، فقال في حركة الهاء: حرف نفاذ، وسكت عن الألف بعدها، وقال: إنّ الحركة التي في هاء[2] الإضمار تفضي إلى المدّات الثلاث التي هي ألفٌ إذا انفتحت، وواو إذا انضمت، وياء إذا انكسرت، ولم يسمٍّ ما بعد الحركة باسم، ثمّ قال في باب آخر: إنّ الألف التي بعد هاء الإضمار في البيت خروج[3]، فاختلفت العبارة منه فيها، وخالف الزبيدي في الألف المتصلة بهاء الإضمار في أحد قوليه، فوقع التنازع في وجه عبارتهما، وذهب أحد المتنازعين إلى الأخذ بقول الرمّاني، والآخر إلى الأخذ بقول الزبيدي، وتخالفا [١١٢/ب] أيضاً في قوله: حرف نفاذ، فقال أحدهما: إنّ الذال معجمة، وقال الآخر: إنّها غير معجمة، ونحن نرغب في[4] تبيين ما أشكل من ذلك، وشرح معنى الكلمة مع إشباع القول في وجه ما عبر عنه كل واحد منهما في معنى الألف الواقعة بعد هاء الإضمار.

وممّا وصله واو قول أبي ذؤيب: أمن المنون وريبها تتوجع.

وممّا وصله ألف قول أوس بن حجر: أيتها النفس أجملي جزعاً.

وممّا وصله هاء قول طرفة: أشجاك الرَّبْعُ أمْ قِدَمُه.

ينظر: «الوافي»: (٢٦١ ـ ٢٦٢)، و«العمدة»: (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، و«الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«نهاية الراغب»: (٣٥٦).

(١) ساقط من: ج.

(٢) الأصل، و: هذا، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٣) سيأتي تعريفه.

(٤) و، خ: بزيادة: إليك أعزك الله.

الجواب[1]: أمّا قول الزبيدي: إنّ الألف التي بعد الهاء من قول لبيد:

عفت الديار محلها فمقامها

حرف نفاذ، فليس بمعروف عند أرباب هذه الصناعة، وإنّما تسمى هذه الألف عندهم خروجاً[2]، وحركة الهاء هي النفاذ على ما قال الرمّاني.

والنفاذ عند العروضيين معدود في الحركات اللوازم لأواخر الأبيات، وليس بمعدود في الحروف اللوازم لها، والحروف المشهورة ستة[3]: التأسيس، والردف، والدخيل، والروي، والوصل، والخروج، ويلحق بها في بعض اللغات النادرة حرفان غير مشهورين، ولا مستعملين، وهما: المتعدي[4] والغالي[5]، فتصير

---

(١) و، خ: بياناً شافياً إن شاء الله، فأجاب.

(٢) وهو عندهم يكون بثلاثة أحرف، وهي: الألف والياء والواو، السواكن يتبعن هاء الوصل، وقد مثّلوا للألف ببيت لبيد، وللياء بقول أبي النجم: تجرُّدَ المجنون من كسائه، وللواو بقول رؤبة: وبلد عامِيَةٍ أعماؤه. «الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٤)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (٨٠).

(٣) «مختصر القوافي»: (٢٠ ـ ٢١)، و«العمدة»: (٢/ ٣١١).

(٤) وهو واو يلحق الوصل، الذي هو هاء ساكنة، زائداً على الوزن غير محتسب به في التقطيع، نحو قوله: تَنْسُجُ منه الخيلُ ما لا تَغْزِلُهْ.

إذا أنشدته (تغزلهو) فالواو تسمى المتعدي، وهذه الأنواع من زيادات الأخفش. «الوافي في العروض والقوافي»: (٢١١ ـ ٢١٢)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١٣٧).

(٥) وهو نون يلحق الروي المقيّد زائداً على الوزن غير محتسب به في التقطيع، كقول رؤبة: وقاتم الأعماق خاوي المخترق.

ثمانيـة، والحركـات المشـهورة سـت أيضـاً: الـرَّسّ[1]، والحـذو[2]، والإشـباع[3]، والمَجْـرَى[4]، والتوجيـه[5]، والنفـاذ، ويلحـق بهـا في بعض اللغـات النادرة[6]

إذا أنشدته (المخترقن) فالنون تسمى الغالي. «الوافي في العروض والقـوافي»: (٢١١)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١٣٧).

(١) وهو فتحة الحرف الذي قبل التأسيس، كفتحة النون من (المنـازل). «الـوافي في العـروض والقـوافـي»: (٢٠٩)، و«شـرح الكافيـة الشـافية فـي علمي الـعـروض والقافيــة»: (٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٢) وهو حركة الحرف الذي قبل الردف، سواء أكانت من جنس الردف كضـمة البـاء مـن (صبور)، وفتحة التاء من (عتاب)، وكسرة باء (حبيب)، أم لم تكـن كفتحـة (البيـت) و(الثوب). «العمـدة»: (١/ ٣٠٦)، و«نهايـة الراغـب»: (٣٥٦)، و«الـوافي بمعرفـة القوافي»: (١٢٧).

(٣) وهو كسرة الدخيل، ككسرة الزاي من (المنازل)، وقيـل: هـي حركـة الـدخيل مطلقـاً، «نهاية الراغب»: (٣٥٤)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١٢٧).

(٤) وهو حركة الروي فتحة كانت أو كسـرة أو ضـمة. «الـوافي في العـروض والقـوافي»: (٢٠٨)، و«نهايـة الراغـب»: (٣٥٠)، و«شرح الكافيـة الشـافية في علمـي العـروض والقافية»: (٢٧٧).

(٥) وهو الحركة التي قبل الروي المقيد مثل قوله:

مـا زلـت أسـعى نحـوهم وأعتَـبِطْ حتـى إذا جـنّ الظـلام المخـتلِطْ

جاؤوا بِمِذْقٍ هـل رأيـت الـذئبَ قـط

«العمدة»: (٢/ ٣٠٦)، و«نهاية الراغب»: (٣٦١).

(٦) (حرفان غير مشهورين... النادرة): ساقط من س.

حركتان ليستا بمشهورتين ولا مستعملتين وهما: التعـدي[1] والغلـو[2]، فتصـير ثمانياً[3]، وأمّا النفاذ فهو بالذال معجمة، كذلك ذكره ابن جني في اشتقاق ألقاب العروض[4]، وسمي نفاذاً؛ لأنه ينفذ حركة هاء الوصـل إلى حـرف الخـروج[5]؛ لأن هاء الوصل إذا كانت ساكنة لم تحتج إلى حرف خروج يتبعها، كما لا يحتاج إليـه الروي المقيد، كقول زهير[6] [من الطويل]:

١٥٩ ـ صحا القلبُ عـن سـلمى وأقصـرَ باطلُـه

وإذا كانت متحركـة كقـول لبيـد: (فمقامهـا) أشـبهت حـروف الـروي،

---

(١) و، خ: المتعدي، وهو وهم من النساخ، والصواب ما أثبته، فالمتعدي سـبق بيـان حـده، والتعدي هو: حركة ما قبل المتعدي، نحو حركة الهاء من (تغْرلُهو) وإنّما سـمي بـذلك لتجاوزه الحدّ. «الوافي في العروض والقوافي»: (٢١٢)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١٤٠).

(٢) وهو حركة ما قبل الغالي، نحو حركة القاف من (المخترقن) وإنّما سـميت هـذه الحركـة غلواً؛ لأنّها غير محتاج إليها، كـما أنّ النـون كـذلك. «الـوافي في العـروض والقـوافي»: (٢١٢)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١٣٩).

(٣) و: ثمانية.

(٤) «مختصر القوافي»: (٢٨)، و«نهاية الراغب»: (٣٥٩)، ولم أقف عليه في كتابه «العروض».

(٥) «الوافي في العروض والقوافي»: (٢٠٩).

(٦) «الديوان»: (٦٤)، و«الوساطة»: (١٨٤)، و«الفصـول والغايـات»: (٣٣)، و«معاهـد التنصيص»: (٢/ ١٧١)، وتمام البيت:

وعُـرِّي أفـراسُ الصِّـبا ورواحلُـهْ

فاحتاجت إلى حرف خروج، كما يحتاج حرف الروي المطلق، وتنزلت حروف الخروج؛ وهي حروف المدّ واللين الثلاثة من هاء الوصل منزلة حروف الوصل من الروي، فكما سمّيت حركة الروي: (مَجْرى)؛ لأن الصوت[1]، جرى فيها واستطال حتى اتصل[2] بحروف الوصل، كذلك سميت حركة هاء الوصل (نفاذاً)؛ لأن الصوت نفذ بها إلى الخروج، واستطال حتى اتصل به، ونفوذ الشيء إلى الشيء نحو من جريانه في المعنى، وإنّما سمي (نفاذاً)، ولم يسمَّ (نفوذاً)[3]؛ لأن النفاذ بابه أن يستعمل في الحدة والمضاء، والنفوذ[4] بابه أن يستعمل في القطع والسلوك، والحدة والمضاء أشبه بهذا المعنى من القطع والسلوك [١١٣/ أ] هكذا قالوا[5]

وأمّا أنا فأعتقد[6] أنّ النفاذ والنفوذ يستعملان بمعنى واحد، ولو سمي: نفوذاً لكان جائزاً، والتفسير الذي فسروا به النفوذ يليق أيضاً بهذا الموضع[7]، وليس في ذلك أكثر من أنّها تسمية اتفق عليها، وكثير من الناس يتوهمونه (نفاداً) ـ بدال غير معجمة ـ وكأنهم يتأولون أنّه سمي بذلك؛ لانقطاع القافية عنده،

---

(١) خ: لأنّ الوصل الصوت.

(٢) ج: اتصال.

(٣) (ولم يسم نفوذاً) ساقط من: س.

(٤) س: نفوذه.

(٥) ينظر: «اللسان»: (نفذ) (٨/ ٦٤٣)، و«الوافي بمعرفة القوافي»: (١١٥).

(٦) خ: فاعتقاده.

(٧) (والتفسير... الموضع): ساقط من: و، خ.

وأظن الزبيدي اعتقد فيه مثل هذا؛ فلذلك سمّى الألف نفاداً، وليس بصحيح، وإنّما الصواب ما قدمته وقد بيّن ابن جني ذلك بما ذكرته من الاشتقاق، وبيّنه[1] المعري[2] في كتابه الذي سماه «الفصول والغايات»[3]: [أنّه بذال معجمة][4]؛ لأنّه[5] قال في بعض هذيانه الذي جاء به: سبح لك تأسيس يال[6] ويفخّمْ، والرّدفُ بخمس جهاتٍ تُفهمْ، والرَّويُّ بحروف المُعجمْ، والوصلُ بأربعة مذاهب يَتَرَنَّمْ، والخروج بثلاثةٍ تُعلم، إنّ رسَّ التأسيس كرسِّ الأنيس، دائم الصلاة والتقديس[7]، ودأب في التعظيم، الإشباع في كلّ نظيم، وَشَهدَ بكَ التوجيه شهادة الوجيه[8]، وكذلك[9] المَجْرَى أين تَصَرّف وجرى[10]،

---

(١) (وقد بين... وبينه): ساقط من: و، خ.

(٢) أحمد بن عبد الله بن سليمان أبو العلاء، عالم باللغة، حاذق بالنحو، جيد الشعر، (ت ٤٤٩هـ). «بغية الوعاة»: (١/ ٣٠٠)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٢٠٨).

(٣) «الفصول والغايات»: (٣١).

(٤) من: و، خ.

(٥) ساقط من: خ.

(٦) س: يما.

(٧) الفصول والغايات: دائم العبادة ودائم التقديم.

(٨) الأصل، ج، س: التوجيه، وما أثبته من: و، خ، وكذا هو في «الفصول والغايات»، وهو الصواب.

(٩) في «الفصول والغايات»: والحذو بآلائك منبئة، وكذلك.

(١٠) الفصول والغايات: أين تصرّف كلام وجرى.

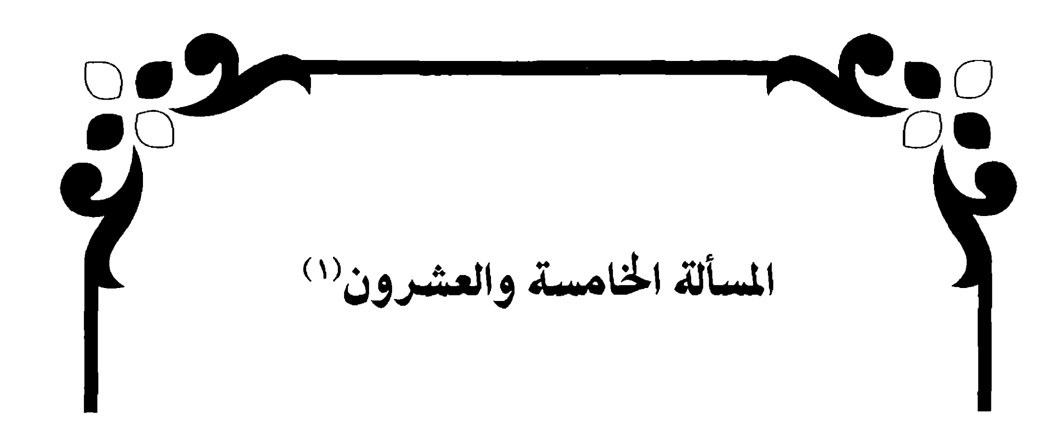
والنفاذ تَحَذَّر نوافـذ القضـاء... فجانـس كما ترى[1] بين النفـاذ والنوافـذ، وهذا كـان غرضنـا مـن ذكـر هـذه الحماقـة، ونحـن نسـتغفـر الله[2] مـن ذلـك، إنّـه غفور رحيم[3]

* *

(١) (كما ترى): ساقط من: و، خ.

(٢) ساقط من: س.

(٣) (إنه غفور رحيم): ساقط من: و، خ، ج، س، وبزيادة (لا رب غيره) في: و، خ.



المسألة الخامسة والعشرون(١)

سأل سائل فقال: الجواب(٢) ـ يرحمك الله ـ في رجلين تنازعا في مسألة من القرآن، وهي(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ۝٤٣ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[الكهف: ٤٣ ـ ٤٤] هل يجوز الوقف(٤) على (الولاية) على قراءة من قرأ برفع (الحقّ)(٥) أم لا؟ وتبيين المانع منه، وما موضع (هنالك)(٦) من الإعراب؟ وبأيِّ شيءٍ يتعلق؟ وكذلك

---

(١) وهي المسألة السابعة عشرة في: و، خ.

(٢) و، خ: كتب إلى الشيخ ﷺ.

(٣) ج: وهو

(٤) الوقف: هو قطع القراءة زماناً ما، وذلك للتنفس والاستراحة، وهو فن جليل، فبه يعرف كيف أداء القراء، وفيه تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفوائده. ينظر: «جمال القراء»: (٢/ ٥٥٣)، و«فتح الوصيد»: (٢/ ٥١٥)، و«التمهيد في علم التجويد»: (١٦٥)، و«منار الهدى»: (١٥).

(٥) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي من العشرة، الباقون بالجر. «الروضة»: (٢/ ٧٥٩)، و«تلخيص العبارات»: (١١٥)، و«النشر»: (٢/ ٣١١).

(٦) هنا: الأصل فيه أنه مختص بالإشارة إلى المكان، وقد ورد في بعض الشواهد للزمان، =

قوله (لله)، وقد علم أنّ كل[1] مجرور لا بدّ له من التعلّق إمّا بظاهر [هو][2] فعل، وإمّا بفعل مضمر[3]، بيّنْ لنا ذلك بياناً شافياً، يعظم الله أجرك ويجزل ثوابك[4]

الجواب[5]: لا أحفظ عن أحد من السلف أنّه أجاز الوقف على (الولاية) لأنّهم رأوها متعلقة بما بعدها محتاجة إليه، ألا ترى أنّ المعنى[6]: هنالك ولاية[7] الله الحق لعبده[8]، فهي مفتقرة إلى ذكر الله تعالى؛ لأنّ الولاية تكون لله وغير[9] الله، والوقف على[10] الموصوف أيضاً دون صفته قبيح[11]

وهو لازم للظرفية إمّا منصوباً أو مجروراً بمن وإلى فقط، وهو للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد. ينظر: «أمالي ابن الشجري»: (٣/ ١٥٤)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق٢/ م١/ ١٩٨).

(١) س: لكل.

(٢) من: ج.

(٣) «أمالي ابن الشجري»: (٣/ ١٦٩)، وقال ابن الشجري: (إن قول النحويين: هذا الجار متعلق بهذا الفعل، يريدون أن العرب وصلته به واستمر سماع ذلك منهم)، وينظر: «شرح المفصل»: (٨/ ٩)، و«المغني»: (٥/ ٢٧١)، و«الهمع»: (٥/ ١٣٢).

(٤) و، خ: أوضح لنا ذلك إيضاحاً شافياً إن شاء الله.

(٥) و، خ: فأجاب.

(٦) س: والمعنى.

(٧) الأصل: الولاية.

(٨) س: بعيدة.

(٩) و، خ: ولغير.

(١٠) س: أيضاً على.

(١١) «الملخص في إعراب القرآن»: (٢١٠)، و«منار الهدى»: (١٧٠).

وقد تأمّلت الوقف على (الولاية) فرأيته يستحيل من وجه، ولا يستحيل من وجه[1]، فأمّا من وقف على قوله: (هنالك) فالوقف على (الولاية) في هذا الوجه[2] لا يجوز البتة، وأمّا من[3] [١١٣/ ب] وقف على قوله (منتصراً) وجعل ما بعده كلاماً مستأنفاً فالوقف على (الولاية)[4] على هذا غير ممتنع، وإن كان غير مختار، وينبغي أن يجعل من الوقف الذي يسميه القرّاء: حسناً[5]، وصالحاً[6]، وإن لم يكن تامّاً[7]، ولا كافياً[8]، وهذا النوع من الوقف أجازه

---

(١) (ولا يستحيل من وجه): ساقط من: س.

(٢) و، خ: الباب.

(٣) (وأمّا من): تكرر في: الأصل.

(٤) (على الولاية): ساقط من: ج.

(٥) وهو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٣] فالوقف على ذلك كله وشبهه حسن؛ لأنّ المراد مفهوم. ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء»: (١/ ١٥٠)، و«المكتفى في الوقف والابتداء»: (١٤٥).

(٦) وهو دون الكافي كالوقوف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، وقد نصّ بعض أهل القراءات على أنّ الصالح والمفهوم والجائز تحت الكافي. ينظر: «جمال القرّاء»: (٢/ ٥٦٣)، و«المقصد»: (٥).

(٧) وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لأنّه لا يتعلق شيء مما بعده به، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجوداً في رؤوس الآيات والفواصل، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة: ٥] والابتداء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البقرة: ٦]. ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء»: (١/ ١٤٩)، و«المكتفى في الوقف والابتداء»: (١٤٠).

(٨) وهو الذي يحسن الوقوف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، غير أنّ الذي بعده متعلق به

بعض القرّاء، ومعناه عندهم: أن يوقف على[1] الكلمة، وإنْ كان لا يصح أن يبتدأ بها بعدها، كالوقف على الموصوف دون صفته، والمؤكَّد دون التأكيد، ولأجل[2] هذا استحبّ جماعة من القراء السالفين الوقف عند رؤوس[3] الآيات، وإن كانت الآية متعلقة بما بعدها[4]، ووقفوا على قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[نوح: ١٠]، وهو كلام ناقص؛ لأنّ قوله: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾[نوح: ١١] جواب لقوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟﴾[نوح: ١٠] فيكون الوقف على (الولاية) من هذا النوع، وكان الأقيس في مثل هذا ألّا يجوز، ولكنّهم قد استعملوه[5]، ولصاحب هذا الرأي أن يقول: إنّ الموصوف إنّما يقبح الوقف عليه دون صفته إذا كان محتاجاً إليها في البيان، واذا كان قائماً بنفسه غير مفتقر إلى الصفة جاز السكوت عليه، وليست ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مفتقرة إلى أن توصف بأنّها حقّ؛ لأن ولاية الله تعالى حقّ، وُصِفت بالحقّ أو لم توصف، ولو كانت ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ ههنا مفتقرة إلى وصفها بالحق لما جاز خفض ﴿ٱلْحَقِّ﴾، وممكن أن يجعل

من جهة المعنى دون اللفظ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والابتداء بما بعد ذلك في الآيات كلها. ينظر: «المكتفى في الوقوف والابتداء»: (١٤٣)، و«جمال القراء»: (٢/ ٥٦٣) و«النشر»: (١/ ٢٢٨).

(١) الأصل: عندهم على.

(٢) و، خ: ولهذا.

(٣) س: رأس.

وقد روي عن أبي عمرو أنّه كان يقف عند رأس كل آية، وكان يقول: إنّه أحبّ إليّ إذا كان رأس آية أن يسكت عندها، وقد وردت السنة بذلك عن الرسول ﷺ. «المكتفى في الوقف والابتداء»: (١٤٥ ـ ١٤٧).

(٥) (وكان الأقيس... استعملوه): ساقط من: و، خ.

﴿لِلَّهِ﴾[1] تفسيراً، كأنّه لما[2] قال: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ قال قائل: لمن؟ فقال: المجيب: لله تعالى، وهذا كله توجيه[3] لمذهب من أجاز الوقف على ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ ظهر إليّ من غير أن أراه لمن تقدم.

وأمّا إعراب الآية: فإنّ ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ ترفع بالابتداء على مذهب سيبويه، وبالاستقرار على مذهب الأخفش[4]، فإذا كانت مبتدأة كان الخبر ﴿هُنَالِكَ﴾، وإن شئت كان ﴿لِلَّهِ﴾، فإن اعتقدت أنّ ﴿هُنَالِكَ﴾ هو الخبر كان موضعه رفعاً وإن كان ظرفاً لتضمنه الخبر المرفوع والعامل فيه الاستقرار، ويكون ﴿لِلَّهِ﴾ في موضع نصب على الحال، والعامل في هذه[5] الحال ما تضمنته ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ من معنى

---

(١) و، خ: له.

(٢) ساقط من: س.

(٣) س: مذهب توجيهه.

(٤) مذهب سيبويه والجمهور في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور في نحو قولهم: في الدار زيد، وعندك زيد: أنّه مرفوع بالابتداء، والظرف والجار والمجرور في موقع الخبر، وقولهم في تقدم الوصف على الاسم من غير اعتماد في نحو قولهم: قائم زيد، أن الوصف يكون خبراً مقدماً عند الجمهور، مع استقباحه عند سيبويه، أمّا أهل الكوفة، والأخفش في أحد قوليه: فإنهم ذهبوا إلى أن (زيد) في المثال المتقدم وما ماثله يعرب فاعلاً؛ وذلك لأنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملةً. ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٥٢)، (٨٨)، (١٢٦ ـ ١٢٨)، و«كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»: (١/ ١٣)، و«الإنصاف»: (٤٨ ـ ٥٢) (مسألة ٦)، وتنظر: الأوجه الإعرابية للموضع في: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٤٧٤)، و«الملخص في إعراب القرآن»: (٢٠٩ ـ ٢١٠)، و«كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»: (٢/ ٧٦٣ ـ ٧٦٤)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ٨٤٩ ـ ٨٥٠).

(٥) و، خ: هذا.

الفعل و﴿ هُنَالِكَ ﴾ بما تضمن[1] من معنى الاستقرار[2]، وإن جعلت ﴿لِلَّهِ﴾ هو الخبر كان موضع المجرور رفعاً لتضمنه الخبر المرفوع، وكان ﴿ هُنَالِكَ ﴾ منصوب الموضع على الظرف المتضمن لمعنى الحال، كما تقول: رأيت زيداً خلفك، فـ(خلفك) وإن كان ظرفاً متضمن معنى الحال[3]، والعامل في هذه[4] الحال ما تضمنه قوله ﴿لِلَّهِ﴾ من معنى الاستقرار.

ومن رفع ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ [١١٤/أ] بالاستقرار، وهو مذهب الأخفش[5] فلا موضع لـ﴿ هُنَالِكَ ﴾ من الإعراب[6]؛ لأنّه ناب مناب الفعل الذي يرتفع به فاعله، ويكون ﴿لِلَّهِ﴾ في موضع نصب على الحال أيضاً.

ومن أجاز الوقف على ﴿ هُنَالِكَ ﴾ فالعامل فيه قوله: ﴿مُنتَصِرًا ﴾[7]، وهو مذهب غير مختار، ولأبي عمرو الداني[8] في هذا الموضع كلام مشكل؛ لأنّه ذكر

---

(١) ج: تضمنه.

(٢) إذ أشار النحاة إلى أن الحال قد تعمل فيه المعاني والمصادر. ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ٣٥٧)، و«الارتشاف»: (٣/ ١٥٩٩).

(٣) (وكم تقول... الحال): ساقط من: خ.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٤٩٦ـ٤٩٧).

(٦) ينظر: «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٤٧٥)، و«كشف المعضلات وفتح المشكلات»: (٢/ ٧٦٤).

(٧) «مشكل إعراب القرآن»: (١/ ٤٧٥)، و«الملخص في إعراب القرآن»: (٢١٠).

(٨) عثمان بن سعيد بن عثمان، الإمام الحافظ القرطبي، قرأ على ابن خاقان وابن غلبون، وسمع كتاب السبعة من أبي مسلم الكاتب، وسمع الحديث من أبي مسلم، وقرأ على

في كتاب «المكتفى[1] في معرفة الوقف» قول من جعل العامل في ﴿هُنَالِكَ﴾: ﴿مُنتَصِرًا﴾، ثمّ قال: والأوجه[2] أن يكون ﴿هُنَالِكَ﴾ مبتدأ، وهذا كلام يوهم من يسمعه أنّه مبتدأ مسند إليه ما بعده، وذلك غير صحيح، وإنّما أراد[3] أنّه كلام مستأنف منقطع ممّا قبله.

فإن قال قائل: فإذا جاز أن يكون ﴿لِلَّهِ﴾ في موضع نصب على الحال جاز الوقف على ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾؛ لأنّ الحال فضلة[4] يجوز السكوت دونها، ففي هذا لعمري[5] حجة يتعلق بها صاحب هذا القول، ولكن ليس معنى قول النحويين: إنّ الحال فضلة أنّها مستغنى عنها في كل موضع، ألا ترى أنّ من الأحوال ما يسدّ مسدّ الخبر الذي لا بد منه في نحو قولهم: ضربي زيداً قائماً[6]، وكذلك تجد من

طائفة كبيرة، وقد برع في علم القراءات والحديث ورجاله، والعربية وغير ذلك، قرأ عليه أبو بكر بن الفصيح، وأبو الذوّاد، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم، وخلق سواهم (ت٤٤٤هـ). «إنباه الرواة»: (٢/ ٣٤١)، و«معرفة القراء»: (٢/ ٧٧٣ ــ ٧٨١)، و«نفح الطيب»: (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٧).

(١) «المكتفى في الوقف والابتدا»: (٣٦٩).

(٢) و، خ: والوجه.

(٣) الأصل: أراه.

(٤) والفضلة في الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل غير عارض، كالمفعول والحال، فإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة. «شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

(٥) س: المعنى.

(٦) ينظر: «الارتشاف»: (٣/ ١٥٩٧).

الفضلات ما لا يسوغ سقوطه من الكلام، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص: ٤] فله لا تستغني الآية عنه[١]، وإن لم يكن خبراً، ولا جزءاً[٢] من الخبر[٣]، وإنّما أراد النحويون بقولهم: إن الحال فضلة أنّها لا ينعقد بها وحدها خبر مفيد مستقل بنفسه، وإنّما تنعقد فائدة الخبر بغيرها دونها أوبها مقترنة مع غيرها، وأمّا أن تكون هي وحدها خبراً يستقل به كلام فلا، وفي هذا الموضع نظر أكثر من هذا ليس هذا موضعه[٤]، والله أعلم[٥]

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (٢/ ٣٥٤).

(٢) س: جرى.

(٣) و، خ: منه.

(٤) (فلا وفي... موضعه): ساقط من: و، خ.

(٥) س، ج، و، خ: والحمد لله كثيراً، بدلاً من (والله أعلم).

المسألة السادسة والعشرون[1]

وردت من الثغر منظومة في أبيات [من الشعر][2]، وهي [من الطويل]:

١٦٠ ـ جوابـــك يـــا ذا العلـــم إنّي لســـائل
عن أشياء مـن ذا[3] النحـو تَخْفَـى وتَعْظُـمُ

فـــأوردْ علينـــا[4] مـــن كلامـــك شـــافياً
تُبَـــيِّنُ بـــه كـــل البيـــان وتُفْهِـــمُ

فَمِثْلُـــكَ للإفهـــامِ يُـــدعى وتُرْتَجـــى
فوائـــده إنْ جـــلَّ أوعـــنّ مُـــبْهَمُ

عـــلامَ تُعِـــلُّ الشـــيء عِلَّـــةَ غـــيره
فَتُســـقِمَهُ وهـــو الصـــحيح المُسَـــلَّمُ

(١) هذه المسألة غير موجودة في و، خ، وأكثر الأبيات غير واضحة في: ج، وتنظر المسألة في: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ١٨٩).

(٢) من: س، ج.

(٣) س: ذي.

(٤) س: عليها.

وَيَـــبرأُ أن أَضْـــحى ســــواه مُسَـــلَّماً

مـــن إعلالِـــهِ وهـــو العليـــل المُسَـــقَّمُ

ومـــا القـــول في (لا بـــأس) إنْ يـــكُ مُعْرَبـــاً

فَحَـــذْفُكَ للتنـــوين نُكْـــرٌ معظَّـــمُ

وإن يـــكُ مبنيّـــاً فقولـــك نَصْـــبُهُ

بـــلا خطـــأٍ يُحصـــى عليـــك وَيُرْســـمُ

[١١٤/ ب] وإن يـــك مبنيّـــاً لـــديك ومعربـــاً

فـــذا النُّكْـــرُ أدْهـــى [(١)] في النفـــوس وأعظـــم

فَـــبرِّد غلـــيلاً في نفـــوسٍ كأنّهـــا

طيـــورٌ ظِـــماءٌ حَـــوْل عِلْمِـــكَ حُـــوَّمُ

ولِمْ صرفـــوا مـــا كـــان وصـــفاً مؤنّثـــا

كعاقِلـــةٍ والوصـــف بـــالمنع يَحكـــمُ

ولم يصـــرفوه اســـماً لـــذاتٍ مُعَرَّفـــا

وذلـــك بُطْـــلٌ يُبْطـــلُ البـــاب معظَـــمُ

أيُصـــرَفُ والتأنيـــث فيـــه مُحَقَّـــقٌ

ويُمْنَعُـــه إن كـــان لغـــواً ويحـــرمُ

---

(١) س: أو هي.

فَقَــرْطِسْ بِسَــهْمِ العلــم أغــراضَ مطلبــي
ولا تــكُ فيــه الظَّــنَّ بالغيــب تَــرْجُمُ

الجواب عن المسألة الأولى:

ســألت لعمــري عــن مســائل تقتضــي
جوابــاً وتفهــيماً[1] لمــن يــتعلَّمُ

لأنّ[2] اطّــراد الحُكــم لــيس بــلازمٍ
إذا أَوْجَبَتْــهُ عِلّــةٌ لــيس تُلْــزِمُ

وقــد أَوْجَبُــوهُ في مواضــع جَمَّــةٍ
بــلا علَّــةٍ تقضــي بــذاك وتَحكُــمُ

ســوى عُلْقَــةٍ لفظيــةٍ وتناسُــبٍ
خَفــيٍّ يــراه المــاهر المتقــدِّم

لأنّ تصــاريف الكــلام شــبيهة
بنشــئ[3] فــروع عــن أصــول[4] تُقَسَّــمُ

فَيُشــرك منهــا الجــزءُ أقســامه التــي
تناســبه فــيما يَصِــحُّ ويُسْــقَمُ

---

(١) ب: تعريفاً.

(٢) س: فإن.

(٣) ب: لنشيءٍ.

(٤) س: أصول عن فروع.

وفي كـــلِّ علـــم إنْ نَظَـــرْتَ تســـامُحٌ
كثـــير وإقنـــاعٌ وظـــنٌّ مُـــرَجَّمُ

ومـــا النحـــو مختصّـــاً بـــذلك وحـــدَهُ
لِمـــنْ يُكْثِـــرُ التنقـــير عنـــه ويُـــنعِمُ

ولكـــنْ لـــه فـــيما وجـــدنا نظـــائرُ
يراهـــا بعـــين اللُّـــبِّ مـــن يَتَوَسَّـــمُ

فـــلا تَطْلُـــبَنْ في كـــلِّ شيء حقيقـــةً
فإنَّـــك تعـــدو إن فعلـــت وتَظلِـــمُ

ســـأضرب أمثـــالاً لمـــا أنـــا قائـــلٌ (١)
لهـــا موقـــعٌ في لُـــبِّ مـــن يَـــتَفَهَّمُ

ألم تـــرَ أنّ الـــداء يســـري دَفينُـــهُ
فَيُضْـــني بعـــدواه الصـــحيحَ ويـــؤلمُ

وَينـــزِعُ عِـــرْقَ الســـوءِ مـــن بعـــد غايـــةٍ
فيســـري بـــه في النَّسْـــلِ داءٌ ويَعْظُـــمُ

كحـــذفهم للهمـــز مِـــنْ يُكْـــرَمُ الفتـــى (٢)
مشـــاركةً فـــيما جنـــى المـــتكلِّمُ

---

(١) ج: أقائل.

(٢) س: مطموس.

وحـــذفُكَ واو الوَعْـــد حمـــلاً عـــلى التـــي

تُعَـــلُّ وذا حكـــمٌ مـــن النحـــو مُحْكَـــمُ

كـــذاك قـــرينُ الســـوء يُـــرْدي قرينَـــهُ

ويُنجـــي مـــن الشَّـــرِّ البعـــاد ويَعْصِـــمُ

لـــذلك أردى مـــن جُهينَـــةَ ياءهـــا

مقاربـــة (١) الهـــاء التـــي تُتَهَضَّـــمُ

ونَجَّـــى قُرَيشـــاً أن يصـــاب بيائِـــهِ

تَنَـــائي قـــرينِ السُّـــوءِ فهـــو مُسَـــلَّمُ

[١١٥/ أ] ألم تـــر صُـــوَّاماً نَجَـــت إذ تباعـــدت

عـــن الـــلام مـــن داءٍ غـــدت فيـــه صُـــيَّمُ

وللجـــار أســـبابٌ يُراعَـــى مكانُهـــا

وللـــرَّحِمِ الـــدنيا حقـــوقٌ تُقَـــدَّمُ

كصّـــحة عـــين الفعـــل مـــن عَـــوِرَ الفتـــى

لصـــحّتها في أعـــوَرَّ والله أعلـــمُ

وكـــاجتوروا صَـــحَّتْ لأجـــل تجـــاوروا

شـــفاعةَ ذي القُربـــى لمـــن هـــو مجْـــرِمُ

---

(١) س: مفارقة.

وقد زعموا التصحيح للواو فيهما
إرادة تنبيهٍ على الأصل منهم

كَأعولتِ يا ثكْلى وأطولتَ يا فتى
وأجْوَدْتِ يا سُعْدَى[1] وأَغْيَلْتِ تكتُمُ

وإن شئت أجريت التحرّك فيهما
كمجْرى حروف اللين إن كنت تَفْهَمُ

كما أنّ يَرْعى القوم أو يقعد الفتى
سواءٌ إذا جازيتَ[2] أو حين تجزِمُ

ومثل حُبَارى في الإضافة عندهُم
غَدَت تجْزى في ما به النحو يُحْكَمُ

وَمِكْوَزَةٌ شَبَهٌ لذاك ومُحْبَبٌ
وتُهْلُل[3] إن حَصَّلْت قولي ومريمُ

وقد جعلوا للإسم سيمى لكونه
على مثل وزن الفعل فيما تيمّموا[4]

---

(١) س: يا سعدين.

(٢) س: صُحّحت في الحاشية: جازمت.

(٣) س: وتعليل.

(٤) ج: يتمم.

فقــالوا لِمَــن يشــكي الخليــل ويشــتكي
إلامَ ولكــنْ أنــت يــا صــاحِ ألْــوَمُ
وقــد يُلحِقــون الضــدَّ طــوراً بضــدِّه
كَــرُبَّ فتــى أوْدى وكــم نيــلَ مَغْــنَمُ

جواب المسألة الثانية:

و (لا بـــأس) في إعرابـــه وبنائـــه
بـــأيّها قلـــتَ اعـــتراض مُلَـــزَّمُ
لحـــذفك تنـــوين الـــذي هـــو معـــرَبٌ
وذلـــك رأيٌ عنـــدنا لا يُسَـــلَّمُ
وإن يَـــكُ مبنيّـــاً ففـــيمَ وَصْـــفتَه
عـــلى لفظـــه والنّكْـــرُ في ذاك أعظـــمُ
وَجَمْعُـــك للضـــدين أعظـــمُ شُـــنْعَةً
ولم يتـــوَهَّمْ فيـــه ذا مُتَـــوهِّمُ
وقــد أكثــروا فيــه المقــال وشــقّقوا
إلى أن أَمَلُّــوا النــاظرينَ وأبرمــوا
وأكثــر مــا قــالوه مــا فيــه طائــل
لقارئـــه إلا الكـــلام المنمـــنم
فمـــن قائـــلٍ ظـــنَّ البنـــاء وقائـــل
يظـــنّ بـــه الإعـــراب فـــيما يُـــرَجّمُ

ورأي ذوي التحقيـــــــق أن بنـــــــاءه

يضـــــارع إعرابـــا وذا الـــرأي أحكـــمُ

كـــما ضـــارع الإعـــرابُ في غـــيره البِنـــا

إذا قلـــت: جـــارات لأســـماء أكْـــرِمُ

توسَّـــــطَ بـــين الحـــــالتين فـــأمْرُهُ

خَفِـــيٌّ عـــلى غـــير النّحـــارير مُـــبْهَمُ

لـــذا[1]، كثُـــرَ الإشـــكال فيـــه فلـــم يَـــبِنْ

وخلَّـــطَ فيـــه كـــلُّ مـــن يـــتكلَّمُ

[١١٥/ ب] وتُشـــبِهُهُ حـــال المنـــادى كلاهمـــا

مـــن النحـــو مخصـــوصٌ بهـــذا ومُعْلَـــمُ

لـــذلك جـــاز الحمـــل للوصـــف فـــيهما

عـــلى اللفـــظ والمعنـــى كـــما جـــاء عـــنهُمُ

فهـــذا الـــذي أختـــارُ فيـــه لأنَّـــه

لُمْبصـــرِهِ أهـــدى ســـبيلاً وأَقْـــوَمُ

جواب المسألة الثالثة:

وليســـتْ تعـــدُّ التـــاءُ في النحـــو علّـــةً

لشـــيء ســـوى الإعـــلام إن كنـــت تَعْلَـــمُ

---

(١) س: إذا.

ومــــا كـــــان فرقــــاً لم يُعَـــدَّ بعلّــــةٍ

كـــذا قـــال ذو الفَهْـــمِ النبيـــلُ المعَظَّـــمُ

يراعــــــون في ذاك اللـــــزومَ كطلحـــــةٍ

ولـــيس يُراعـــى منـــه مـــا لـــيس يلـــزَمُ

وعلَّتُـــــــه أنّ الصـــــــفات مقيســـــــةٌ

عـــلى الفعـــل في تصـــريفها إذ تُقَسَّـــمُ

فقـــام وقامــــت مــــنهما صِــــيغَ قـــائم

وقائمـــــة فـــــيما تقـــــول وتـــــزعُمُ

كـــذا[1] أنّثـــوا الأوصـــاف طـــوراً وذكّـــروا

لمـــا أرهصـــوا في الفعـــل منهـــا[2] وقـــدّموا[3]

ومـــا لم يُصَـــغْ منـــه فلـــيس مُؤَنّثـــاً

كقـــولهم: هِنْـــدٌ وَلُـــودٌ ومُتْـــئِمُ

وتأنيثنـــا [4] للفعـــل لـــيس حقيقـــةً

ولا لازمـــاً بـــل ضـــدُّه فيـــه ألْـــزَمُ

(١) الأصل، ج: لذا، وما أثبته من: س.

(٢) ساقط من: س.

(٣) الأصل: قدم، وما أثبته من: ج، س.

(٤) س: وتأنيثها.

فأضعفها ضَعْفُ الذي هو أصلها

كما[1] ضَعْفُ أصل الشيء يوهي [ويهدمُ][2]

وقوّى التي في الاسم أن ليس جارياً

على الفعل فالتأنيث[3] فيه مخيِّمُ

وعلَّةُ سَكْرى أو جلولاءَ فَرْدَةٌ

ولكنها كالعلَّتين لديهِمُ

كذا عِلَّتا[4] تلك الصفات كعلّةٍ

قضى فيه بالعكس القياس[5] المقدَّمُ

إذا عُدَّ في ذاك اللزوم بعلَّةٍ

مسلَّمةٍ فالضدُّ في ذا مسلَّمُ

فدونكها تحوي غوامض جمَّةً

من[6] العلم لا يبدو عليهنَّ مِيسَمُ

---

(١) س: كذا.

(٢) ساقط من: الأصل، ومطموس في: ج، وما أثبته من: س، و«الأشباه والنظائر»: (٣/ ١٩٧).

(٣) س: في التأنيث.

(٤) س: علة.

(٥) س: اللبيب.

(٦) س: ترى.

ضربــــت لهـــا أمثالهـــا[1] بنظـــائر

مـــن الجـــنس عـــن معقـــولهنَّ تُـــتَرْجِمُ

وزدتُ أمـــوراً قادهـــا الطبـــع سَـــمْحَةً

وســـاعدني فيهـــا القـــريضُ المـــنَظَّمُ

وأكثـــر أهـــل النحـــو عـــنهنَّ نـــائمٌ

وأفهـــامهم عـــنهنّ تنبـــو وتكْهـــم[2]

نتيجـــة ذهـــن صـــاغَ مـــنهنّ حِلْيـــةً

تحـــلّى بهـــا للعلـــم جيـــدٌ ومِعْصَـــمُ

تُبـــاهي بَطَلْيَـــوسُ بهـــا كـــلَّ بلـــدةٍ

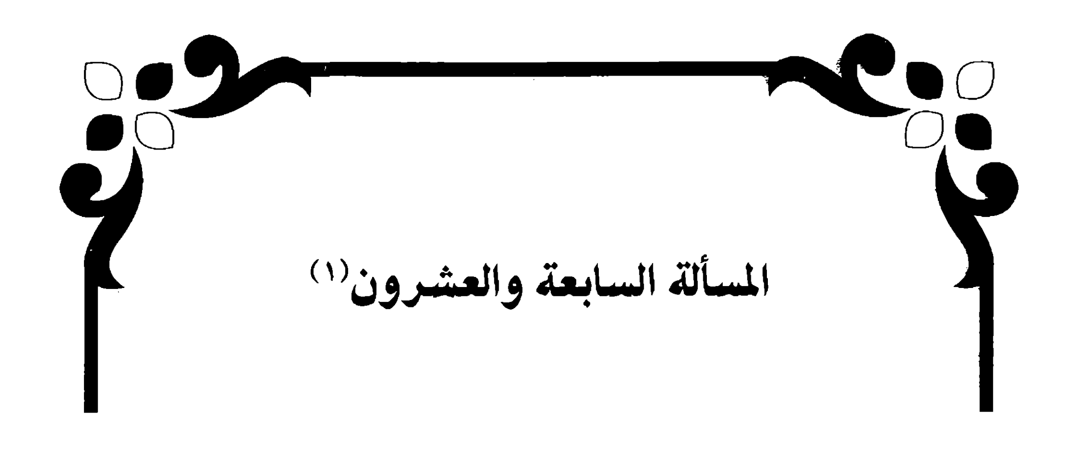
وتَشْـــهَرُ أنّـــى[3] وُجِّهَـــتْ وُتكَـــرّم

* * *

(١) ج: أمثالاً.

(٢) س: تكتم.

(٣) س: أنى ما وجهت.



المسألة السابعة والعشرون[1]

سأل سائل فقال[2]: الجواب ـ رضي الله عنك ـ عمّا[3] وقع في «الأمثال» لأبي عبيد من [١١٦/ أ] قول العرب[4]: ما يعرف الحوَّ من اللّوِّ، وما يعرف الحي من اللّيّ[5]، ما معنى هذا المثل؟ وما مقتضاه؟ بيّن لنا ذلك بياناً شافياً، واشرحه شرحاً كافياً، يعظم الله أجرك، ويجزل ذخرك.

الجواب[6]: أمّا قولهم: ما يعرف الحيّ من الليّ، فتأويله: أنّ الحيّ ههنا مصدر: حويت الشيء أحويه، والليّ مصدر لويته بِدَينه[7] ألويه: إذا مطلته به[8]،

---

(١) وهي المسألة الثالثة والثلاثون في: و، خ.

(٢) و، خ: وكتب إليه، أعزه الله.

(٣) و، خ: فيها.

(٤) و، خ: رحمه الله من قوله.

(٥) «الأمثال لأبي عبيد»: (٣٩٢)، وفيه (ما يعرف فلان الحوّ من اللوّ، ويقال: ما يعرف الحيّ من الليّ)، وينظر: «مجالس ثعلب»: (١/ ٣٧)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ٣٣٣).

(٦) و: فأجاب، خ: مطموس.

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) «اللسان»: (لوى) (٨/ ١٦٨).

كما قال ﷺ: «لَيُّ الواجِدِ يُحِلُّ عقوبَتَه وعِرضَهُ»[١]، فمعناه: أنّه من جهله لا[٢] يعرف فرق ما بين الظفر بالشيء، والمطل به، وأصلهما: حوى، ولوى، فاجتمعت واو وياء، وسكنت الأولى منهما فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، كما قيل: طويت طيّاً، وشويت شيّاً[٣]، وأمّا من قال: ما يعرف الحوّ من اللوّ، فالوجه فيه أن يكونوا أرادوا باللّوّ (لو) التي تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره[٤]، وشدّدوا واوها؛ لأنهم أجروها مجرى الأسماء وأعربوها؛ إذ لا يكون اسم متمكّن على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، فزادوا على الواو واواً[٥] أخرى، وأدغموا الواو[٦] الأولى فيها؛[٧] لتكون على مثال الأسماء المتمكّنة من نحو: جوّ، وقوّ[٨]، وعلى هذا القياس يقولون في (لا) إذا جعلوها اسماً: لاء، وفي

---

(١) بذل المجهود في حل «سنن أبي داود» حديث (٣٦٢٨) (١١/ ٣٦١)، ولفظه فيه: ليّ الواجد يُحلُّ عرضَهُ وعقوبته.

(٢) ج: ما.

(٣) ينظر: «المنصف»: (٥٠٨)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، و«اللسان»: (لوى) (٨/ ١٦٨).

(٤) وقد أنكر الشَّلَوْبين وابن هشام الخضراوي دلالة (لو) على امتناع الشرط لامتناع الجواب، وهي عندهما تدل على التعليق في الماضي، كما دلت إن على التعليق في المستقبل، «المغني»: (٣/ ٧٣)، و«الارتشاف»: (٤/ ١٨٩٨).

(٥) (ما يعرف... واواً): مطموس في: س.

(٦) و: تكرر.

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) قال أبو الفتح: إنما صحت الواوان في هذه المواضع؛ لأنها أسماء، والأسماء يؤمن معها ثقل التصرف؛ ولأنّ اللسان أيضاً ينبو عن المدعم نبوة واحدة. «المنصف»: (٤٥٥).

(في): فيّ، فيزيدون على كل حرف حرفاً[1]، مشاكلاً له حين لم يكن لهذه الكلمات أصلٌ تردّ إليه[2]، وعلى هذا قال النَّمِر بن تولب[3] [من المديد]:

١٦١ ـ عَلِقَتْ لَوّاً تكرّرها[4] إنّ لَوّاً ذاك أعيانا

وقال القطامي[5] [من الوافر]:

١٦٢ ـ ولكن أهلكت لوّ كثيراً وقبل اليوم عالجها قدارُ

وقياس الحو في هذه اللغة أن تكون مصدر (حويت) أيضاً، إلّا أنّهم قلبوا الياء من (حوي) واواً[6]، وأدغموها في الواو التي قبلها إتباعاً للو، كما قالوا: إنّي لآتيه[7] بالعشايا والغدايا،

---

(١) ساقط من: خ.

(٢) ينظر: «المخصص»: (١٧/ ٥٠)، و«التاج» (لو) (٣٩/ ٤٩٤).

(٣) بكسر الميم وإسكانها، شاعر فصيح جريء على المنطق، وكان أبو عمرو بن العلاء يُسمّيه الكيّس لحُسْنِ شعره. «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ١٦٠ ـ ١٦٤)، و«ما يقع فيه التصحيف»: (٣٩٠)، والبيت في: «الديوان»: (١٣٥)، و«المقتضب»: (١/ ٢٣٥)، و«المخصص»: (١٧/ ٥٠)، و«التاج»: (٤٠/ ٤٨٤).

(٤) و، خ: تكرره، س: تكررت.

(٥) لم أقف عليه في «الديوان»، وينظر: «اللسان»: (إما لا) (١/ ٢٠٩)، و«فتح الباري»: (١٣/ ٢٧١)، والتاج (لو) (٤٠/ ٤٨٤)، والرواية فيه:

وقدما أهلكت لو كثيراً وقبل القوم عالجها قدار

(٦) و: الياء واواً من حوي.

(٧) (علقت... لآتية) مطموس في: ج.

فجمعوا الغداة غدايا؛ ليكون مثل العشايا[1]، ونظيره قوله: «ارْجِعْنَ مأزورات غير مأجورات»[2]، والقياس: موزورات[3]، وقد جاء عنهم مثل هذا أيضاً في غير الإتباع، قالوا: عوى الكلب عوَّة، والقياس عيّة، وقالوا: (العوَّى) للنجم، والوجه: (العيّا)[4]؛ لأن الغالب في صناعة التصريف في مثل هذا قلب الواو إلى الياء، لا قلب الياء إلى الواو، فالمعنى ما يعرف الحو من اللّوّ، ما يعرف فرق ما بين حصول المراد وامتناعه.

ويجوز أن تكون (لو) التي يراد بها التمني[5]، وعلى هذا فسّر بعض أصحاب المعاني قول الحارث بن وعلة[6] الجرمي[7] [من الكامل]:

---

(١) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٣٧)، و«أدب الكاتب»: (٦٠٠ ـ ٦٠١)، و«دقائق التصريف»: (٢٢٨).

(٢) «سنن ابن ماجه»، ونصه: عن عليّ قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة جلوس، فقال: «ما يجلسكن؟» قلن: ننتظر الجنازة، قال: «هل تغسلن؟» قلن: لا، قال: «هل تحملن؟» قلن: لا، قال: «هل تُدلين فيمن يُدلي؟» قلن: لا، قال: «فارجعن مأزورات غير مأجورات». حديث (١٥٧٨) (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣)، و«السنن الكبرى للبيهقي»: (٤/ ٧٧).

(٣) لأنه من الوزر. ينظر: «الزاهر»: (١٥٧)، و«بدائع الفوائد»: (١/ ١٨٥).

(٤) ينظر: «تقويم اللسان»: (٤٤٦)، و«اللسان»: (عوى) (٦/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، و«ارتشاف الضرب»: (١/ ٢٩٠).

(٥) (لوي الكلب... التمني) مطموس أغلبه في: س.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ابن عبد الله بن الحارث بن بلع بن سبيلة بن الهون بن أعجب بن قدامة بن جرم، شاعر

١٦٣ ـ [١١٦/ ب]وتَركتَنا لَحْماً على وَضَمٍ   لو كنت تستبقي مِن اللحمِ

قال: معناه ليتك تستبقي من اللحم، فيكون المعنى على هذا: ما يُفرَّق بين حصول المطلوب والتمني له[1]

جاهلي، كان هو وأبوه من فرسان قضاعة وأنجادها وأعلامها وشعرائها، وكان من ولد الحارث الحضين بن المنذر بن الحارث، صاحب راية ربيعة بصفين مع عليّ بن أبي طالب. ينظر: «المؤتلف والمختلف»: (٢٧٨)، و«الأغاني»: (٢٢/ ٢٢١)، و«سمط اللآلي»: (٢/ ١٠٦)، وينظر البيت في «الأمالي»: (١/ ٢٦٣)، و«شرح ديوان الحماسة»: (١/ ١٥٢)، و«زهر الأكم»: (١/ ١١٨ ـ ١١٩)، (٣١٧)، وقال اليوسي: تقول وضمت اللحم ـ بفتح الضاد ـ: إذا عملت له وضماً أو وضعته على الوضم، وأوضمته وأوضمت له: إذا عملت وضماً، وتقول: تركتهم لحماً على وضم، أي: مثل اللحم المجعول على الأوضام، وذلك إذا أوقعت بهم وأوجعت فيهم، وقول المؤلف (الجرمي): ساقط من: و، خ.

(١) و، خ: جاء بعد الشاهد: فيكون المعنى على هذا ما يفرق بين حصول المطلوب والتمني له، فهذا ما عندي في جواب هذه المسألة، وبالله التوفيق.

المسألة الثامنة والعشرون(١)

وقفت(٢) على ما ذكرته من أنّ رجلاً من أهل الأدب نازعك في (البَرْذَعَـةِ)(٣)، وزعم أنّها مكسورة الباء، وما كان(٤) من احتجاجه عليك(٥) بأنّها آلـة، والآلات مكسورة الأوائل، وهذا أدلّ(٦) دليل على أنّ الرجل(٧) المذكور مزجى البضاعة في هـذه الصناعة، وأنّـه يتمسك مـن الأدب بأضعف سبب، ولـو سمع في (البَرذعة) كسر الباء، لم يُقَل إنّها كسرت باؤها لأنّها آلة، وإنّـما [كـان](٨)، يقـال:

---

(١) وهي المسألة الثامنة والثلاثون في: و، خ.

(٢) و، خ: وقال ـ أدام الله عزه ـ: وقفت...

(٣) وهي: الحِلْس والحَلَس، وهو كل شيء يُلقى تحت الرّحل والسّرج، والجمع: البراذع، وتكون للبعير، وقيل للحمار، وقال شمر: هي البَرذعة والبردعة، بالذال والدال. ينظر: «العين»: (برذع) (٢/ ٣٤٤)، و«أدب الكاتب»: (٢٠٧)، و«اللسان»: (بردع) (١/ ٣٨٠)، (حلس) (٢/ ٥٥٢)، و«التاج» (بردع) (٢٠/ ٣١٣)، (برذع) (٢٠/ ٣١٥).

(٤) و، خ: وكان.

(٥) و، خ: عليه.

(٦) و،خ: وهذا دليل.

(٧) و، خ: هذا الرجل.

(٨) من النسخ الأخرى.

إنّها لغة؛ لأن النحويين[1] إنما قالوا إنّ الآلات إذا كانت في أوائلها ميم زائدة فالأغلب عليها أن تأتي مكسورة الأوائل، نحو: المِغْرَفَة، والمِلْعَقة، والمِنْجل، والمِبْضَع[2]، وربّما جاءت مضمومة كالمُدهُن، والمُسْعُط[3]، والمُكْحَلة، وقد حكي: مِغْزَل بكسر الميم، ومُغْزَل [بضمها][4]، وزاد الكسائي[5]: أنّه يقال: مَغْزل بفتحها، إلّا أنّ الأكثر والأغلب فيما كانت أوله ميماً من الآلات الكسر[6]، وأمّا ما لم يكن في أوله ميم من الآلات فما قال أحد قط إنّه يكون مكسور الأول، ويجب[7] لك أن تطالب هذا الرجل بأمرين يتعين عليه[8] كل واحد منهما:

أحدهما: أن تطالبه بمن قال هذا من العلماء.

---

(١) ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٩١)، و«شرح المفصل»: (٦/ ١١١)، و«شرح التسهيل للمرادي»: (١/ ٣١٩).

(٢) وهو: المِشرط، وهو يُبعض به العرق والأديم. «اللسان»: (بضع) (١/ ٤٣٧).

(٣) وهو ما يجعل فيه السَّعوط من دواء، أو من دهن فيسعط به العليل أو الصبي في أنفه أي: يجعل فيه. «العين» (سعط) (١/ ٣٢٠)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (٢/ ٤٦٥)، و«شرح المفصل»: (٦/ ١١٢)، و«التاج» (سعط) (١٩/ ٣٤٩).

(٤) من النسخ الأخرى.

(٥) «إصلاح المنطق»: (١٢٠)، و«المدخل إلى تقويم اللسان»: (٩٠)، و«تقويم اللسان» (١٦٣).

(٦) ينظر: «شرح الفصيح للزمخشري»: (٢/ ٤٥٩)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٦٤٠).

(٧) الأصل: بل ويجب، وكأنه شطب على قوله: (بل).

(٨) س: مطموسة.

والثاني: أن يكسر أوّل كل آلة مستعملة؛ قياساً على كسر أول (البَرذعة)[١]، فيجب له أن يكسر أوّل: الرُّمح، والتُّرس، والرُّخّ[٢]، والنَّصل والسَّهم، والشَّفْر، والجَفْنَة[٣]، والقصعة، والسيف، والمُنْصُل[٤]، والسَّرج، والدَّواة، والقَلم، والقَدح، واللوح، والكأس، والكرسي، والسُّلم، والقُفْل[٥]، والسَّوط، والخُف، والقَرَن[٦]، والقُرْط[٧]، والشَّنْف[٨]، والخاتم، ونحو ذلك من الآلات[٩]، ويجب له أن يكسر أول الآلة أيضاً، وإلّا فمن أين أوجب هذا الرجل كسر أول (البَرذعة) دون

---

(١) س: برذعة.

(٢) من أدوات الشطرنج. «العين» (رخخ) (٤/ ١٣٩)، و«اللسان»: (رخخ) (٤/ ١٠٧).

(٣) قال الزمخشري: الجَفنة بفتح الجيم، والعامة تكسرها، ولا يجوز ذلك البتة، والجفنة على وزن (القَصْعة) و(الصَّفحة) ومعناهما. «شرح الفصيح»: (٢/ ٣٩٩).

(٤) وهو السيف. «التاج» (نصل) (٣٠/ ٤٩٧).

(٥) وفيه لغتان (القُفْل) و(القُفُل). ينظر: «إصلاح المنطق»: (١١٨)، و«اللسان»: (قفل) (٧/ ٤٥٥).

(٦) وله معانٍ متعددة، منها: السيف والنبل، يقال: رجل قارن إذا كان معه سيف ونبل، والقَرَن: الحبل، يقرن به البعير. «إصلاح المنطق»: (٥٣ ـ ٥٤)، وينظر: «اللسان»: (قرن) (٧/ ٣٣٩)، و«تقويم اللسان»: (٣٥٩).

(٧) ساقطة من: س.

(٨) وهو الذي يلبس في أعلى الأذن، والذي في أسفلها القُرط، وقيل: الشنف والقرط سواء. ينظر: «إصلاح المنطق»: (٦٤)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (٢/ ٣٦٧)، و«اللسان»: (شنف) (٥/ ٢٠٦).

(٩) (من الآلات) ساقط من: ج، س.

غيرها من الآلات، وهذا يخرج من باب الجدّ إلى باب الهزل، ومن نوع العلم إلى نوع الجهل، وما أشبه هذا الغلط القبيح إلّا بغلط رجل كان ينتمي للأدب[1]، إلّا أنّه كان يتعلق منه بأضعف[2] سبب، فسمع النحويين واللغويين يقولون: (مَشْيٌ) بالياء[3] وتسكين الشين للمشي[4] على القدمين، و(مَشُوّ) بضم الشين وتشديد الواو للدواء المسهل[5]،فأوهمه ضعفه في هذا الشأن [١١٧/أ] أنهما لغتان، فكان إذا حلف يقول: عليّ المشُوُّ إلى مكة، فقلت له: يلزمك بحكم صناعة الأدب أن تمشي ـ إلى مكة على قدميك، وتشرب[6] في[7] كل مرحلة دواء مسهلاً، وحينئذٍ تخرج عن يمينك.

ومن طريف هذا الباب: أنّ بعض المتفصحين[8] كان يقول: المنارة للتي يجعل[9] فيها السراج، ويحتج بأنّها آلة في أوّلها ميم، كما[10] قال، ولكن

---

(١) ج، س: إلى الأدب.

(٢) و، خ: بأدنى.

(٣) و، خ: بضم الياء.

(٤) س: للسعي.

(٥) يقال: شربت مَشُوّاً ومَشِيّاً: وهو الدواء الذي يسهل، والفعل: استمشى: إذا شرب المشيّ. «العين» (مشي) (٦/ ٢٩٤)، و«إصلاح المنطق»: (٣٣٥).

(٦) (على قدميك وتشرب) ساقط من: خ.

(٧) ج: على.

(٨) ج: المتصفحين.

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) ج، س: فسئلت عن ذلك فقلت: لعمري إنّها الآلة في أولها ميم كما...

العرب[1] لم تنطق بها إلّا مفتوحة الميم، وقد بيّن ذلك امرؤ القيس بقوله[2] [من الطويل]:

١٦٤ـ منارة مُمْسَى راهبٍ مُتَبَتِّلِ

وفسّر[3] المفسرون هذا البيت، فقال بعضهم: أراد بالمنارة الصومعة[4]، وقال قوم: أراد المِسرجة[5]، ولم يروِه أحد[6] مكسور الميم.

والوجه في ذلك أنّ المنارة لمّا كانت توضع في أعلاها المسرجة التي فيها الفتيل المضيء، صارت المِسرجة هي الآلة[7]، والمنارة مكان لها ففتحت ميمها؛ لأنّ المكان إذا كان من فعل ثلاثي فتحت ميمه[8]، نحو: المَجلِس، والمَقعد،

---

(١) (ولكن العرب) تكرر في: و.

(٢) «الديوان»: (٤٦)، و«جمهرة أشعار العرب»: (٩٩)، وصدره:

تضيء الظلام بالعشاء كأنها

(٣) س: وقد فسر...

(٤) وهي مكان تعبد الراهب، وسميت صومعة لضمورها وتدقيق رأسها. ينظر: «الزاهر»: (٢/ ٢٨٢)، و«فقه اللغة وسرّ العربية»: (٢٩٥)، و«اللسان»(صمع) (٥/ ٣٩٦).

(٥) ينظر: «شرح القصائد السبع الطوال»: (٦٧ ـ ٦٨)، و«الصاحبي»: (٤٣٢)، و«شرح المعلقات العشر»: (٥٧).

(٦) س: أنه.

(٧) قال صاحب «العين»: المسرج: الموضع الذي توضع عليه المِسرجة، والمِسْرَجة: التي توضع فيها الفتيلة. «العين» (سرج) (٦/ ٥٣).

(٨) ولاشتقاق اسم المكان والزمان تفريعات وأحكام مختلفة. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٨٧ ـ ٩٢)، و«أدب الكاتب»: (٥٥٢ ـ ٥٥٤)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٦٣٦ ـ ٦٣٩)، و«المناهج الكافية»: (٢٠٤ ـ ٢٠٨).

والمَوضع، وإذا كان من فعل زائد على الثلاثة ضمت ميمه، [نحو][1]: المُقام، من أقام، والمُنطلق من انطلق.

فإن قيل: فقد كان يجب أن يضمّ الميم من المنارة؛ لأنّ فعل النور زائد على الثلاثة، ألا ترى أنّه يقال: أنار ينير.

فالجواب: أنّ العرب تقول: نار الشيء[2]، وأنار[3]، كما تقول: ضاء، وأضاء، فجاءت المنارة مبنية على الفعل الثلاثي، لا على الفعل الرباعي وقد رأيناهم يحذفون زوائد الأفعال الرباعية، ويردّونها إلى الأفعال الثلاثية التي هي الأصل في الكلام، والأكثر في الاستعمال[4]، كقوله عزّ وجلّ[5]: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[الحجر: ٢٢] والقياس: ملاقح[6]،

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) ويكونان بمعنى واحد. ينظر: «أدب الكاتب»: (٤٣٣ ـ ٤٤٠)، و«اللسان (نور) (٨/ ٧٣٥).

(٤) ولذلك كثر تصرّفها، واعتورتها الزيادات، وكثرت أبنيتها، لأنها أعدل الأبنية. ينظر: «المنصف»: (٤٥، ٤٦، ٤٩، ٦١)، و«المناهج الكافية»: (١٣٢).

(٥) (أضاء، وأضاء... عزّ) مطموس في: ج.

(٦) و، خ: ملاقيح.

وفي اللواقح أقوال:

أحدها أنّها جمع (مُلْقِح) لأنّه من: ألقح يلقح فهو ملقح، وجمعها مَلاقح، فحذفت الميم تخفيفاً.

والثاني: أنّه جمع (لاقح) يقال: لقحت الريح: إذا حملت الماء.

وقال الشاعر[1] من [الطويل]:

١٦٥ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطوائحُ

والقياس: المَطواح، فإذا كان الفعل الثلاثي مستعملاً كان البناء عليه أولى، [فهذا ما عندي في هذه المسألة، وبالله التوفيق، لا ربّ غيره][2]

* * *

والثالث: أنّها جمع (لاقح) على النسب كلابن وتامر، أي: ذات لقاح؛ لأنّ الريح إذا مرّت على الماء ثم مرت على السحاب والماء كان فيها لقاح. ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٢/ ٨٧)، و«مجاز القرآن»: (١/ ٣٤٨)، و«شرح ديوان الحماسة»: (٣/ ١٠٩٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١١/ ٤٤٤).

(١) وهو نهشل بن حري. «الديوان»: (١٨)، وقد نسبه سيبويه إلى الحارث بن نهيك، ونسبه غيره إلى نهيك النهشلي، وضرار بن نهشل. ينظر: «الكتاب»: (١/ ٢٨٨)، و«إيضاح الشعر»: (٥٣٩)، و«الخصائص»: (٢/ ٣٥٥)، و«ما يقع فيه التصحيف»: (٢٠٨)، و«شرح المفصل»: (١/ ٨٠)، و«الخزانة»: (١/ ٢٧٧)، و«الدرر اللوامع»: (٣/ ٢٨٦)، ونسب البيت إلى لبيد بن ربيعة، وقد خطّأ الناشر هذه النسبة، ينظر ذيل ديوانه: (٢٣٢).

(٢) من: و، خ.

المسألة التاسعة والعشرون[1]

سأل سائلون فقالوا[2]: الجواب ـ رضي الله عنك ـ في رجل سئل عن مسألة ليجاوب عنها فقال في جوابه عن المسألة[3] [المذكورة][4]: وقفت ـ وفّقك الله ـ على سؤالك فألفيته جمّ الفوائد، ولكنه كحِبالة[5] صائد تسقط فيه الأفهام الكليلة، وتقضي عليه الخواطر الصقيلة؛ وليَ المثل العليُّ، والسراط السوي، ثمّ إنّه وقع هذا الجواب بيد رجل فالتفت إلى[6] قوله: ولي المثل لعليّ، والسراط السويّ[7]، فأنكره غاية [١١٧/ ب] الإنكار، وقال: إنّ[8] هذا كلام لا يتكلم به إلّا الله وحده،

---

(١) وهي المسألة السادسة والثلاثون في: و، خ.

(٢) و، خ: وكتب إليه ﷺ.

(٣) س: جواب المسألة.

(٤) من: و، خ.

(٥) والعامة تقول: حَبالة الصائد، بالفتح، والصواب: حِبالة، بالكسر، والجمع حبائل: وهي المِصْيَدة. ينظر: «تقويم اللسان»: (٤٥٥)، و«اللسان» (حبل) (٢/ ٣٠٥).

(٦) و، خ: منه إلى.

(٧) (ثمّ إنه وقع... السوي): ساقط من: س.

(٨) ساقط من: و، خ.

وقال فيه غير هذا الرجل: إنّه كفر، وشنّعه عليه غير واحد من الناس، وأبدوا فيه وأعادوا، فالرغبة إلى معاليك أن تتأمل قول هذا[1] المجاوب في جوابه، ولي المثل العليّ، والسراط السويّ، مع ما قبله، فإن كان ما قالوه صحيحاً فليلحقه[2] ما ذكروه، وإن كان غير صحيح فيرتفع عنه ما زعموه[3] ونسبوه، [بيّنه لنا بمجدك بياناً شافياً، حتى يرتفع عنه الإشكال][4] يعظم الله أجرك، ويجزل ثوابك بمنّه.

الجواب: وقفت[5] على مضمن هذا السؤال، وما أنكره المنكرون[6] من ذلك المقال، ولست أشك في أنّ المنكرين إنّما أنكروه لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الروم: ٢٧] فكأنهم استشنعوا[7] أن وصف نفسه بنحو هذه الصفة، وهذا لا يلزم من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ وصف بعض الأفهام[8] والخواطر بأنّه كليل[9]، وبعضها بأنّه صقيل إنّما هو تشبيه وتمثيل، فأراد أنّه من الموصفين بالأفهام الصقيلة، لا من

---

(١) ساقط من: ج، س.

(٢) س، ج: فيلحقه.

(٣) س: زادوه.

(٤) من: و، خ.

(٥) و، خ: بمنه، فقال: أعزه الله وقفت.

(٦) س: المنكرون عليه.

(٧) و، خ: استبشعوا.

(٨) و، خ: هذه الأفهام.

(٩) و، خ: بعضها كليل.

الموصوفين بالأفهام[1] الكليلة، وليس هذا المعنى من معنى[2] قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [لا][3] في ورد، ولا في[4] صدر؛ لأنّ الله تعالى جعل إعادة الخلق أهون عليه من ابتداء خلقهم[5]؛ تمثيلاً بما قد تعارفه[6] الناس بينهم، ثمّ قال بإثر ذلك: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: أنّه جلّ جلاله ليس مثل الخلق الذين يرون إعادة الشيء أهون[7] من ابتدائه؛ لأنّ الأمور كلها هينة عليه تبارك وتعالى، ولا يوصف بأنّ شيئاً أهون عليه من شيء آخر[8]، وإنّما هو كلام خرج مخرج التقريب من أفهام المخلوقين، وكذلك قوله في سورة النحل: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النحل: ٦٠] ليس من هذا المعنى في شيء؛ لأنّه قال ذلك[9] بإثر إخباره عن المشركين بأنهم يجعلون لله البنات، وهم يكرهونهنّ[10]،

---

(١) (الصقيلة لا من... بالأفهام): ساقط من: س.

(٢) ساقط من: س.

(٣) من: و، خ، ج.

(٤) ساقط من: س.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الروم: ٢٧].

(٦) س: تماري فيه.

(٧) (ابتداء خلقهم... أهون): ساقط من: س.

(٨) ساقط من: س، ج.

وينظر: «جامع البيان»: (١٨/ ٤٨٨)، و«المحرر الوجيز»: (١١/ ٤٤٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٥/ ٤٠٣ _ ٤٠٥).

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[النحل: ٥٧ _ ٥٨].

فجعل لهم مثل السوء لذلك، وجعل لنفسه المثل الأعلى، وهو التوحيد والتنزّه عن الصاحبة والولد وكل ما لا يليق به من الصفات، ويجوز أن يكون جعل[1] لهم مثل السوء؛ لأنّهم وصفوه بالعجز عن إعادة الخلق، وهذه من صفات النقص التي لا تليق إلّا بالمخلوقين، ولله الصفة العالية، وهي القدرة على ما يشاء[2].

ـ والوجه الثاني: أنّ الخلق يوصفون بكثير من الصفات التي أمرنا الله تعالى بأن نصفه بها، فيقال للإنسان: إنّه حيّ، وإنّه عالم، وإنّه سميع، وإنّه بصير[3]، ونحو ذلك، ولا يجب أن يقال[4] لمن وصف نفسه بشيء من هذه الصفات إنّه كفر[5]، وشبّه [118/ أ] نفسه بالله تعالى؛ لأنّ التشابه بين الأشياء لا يكون بالألفاظ[6]، إنّما يكون بالمعاني، كما [لا][7] يلزم من سمّي بدراً أن يكون هو

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) ينظر: «جامع البيان»: (١٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٨)، و«معالم التنزيل»: (٢/ ٦٢٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٨٦ ـ ٩٠).

(٣) وصف الله تعالى نفسه بأنّه له علم وحياة وقدرة وإرادة وسمع وبصر... غير أنّه سبحانه وتعالى متصف بجميع الأسماء الحسنى والصفات العلى بنهاياتها وحقائقها على الكمال الأقصى، لا شبيه له ولا مثيل، ولا على ما يتوهمه معطّل أو مشبّه. ينظر: «الحدائق في المطالب العالية»: (٨٨ ـ ٨٩)، و«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»: (٢٧٧)، (٣٠٦)، و«أسماء الله الحسنى»: (٣٤)، (٥٧)، (١٢٥)، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٦٠٥).

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) و، خ: قد كفر.

(٦) ج: بألفاظ.

(٧) من س، ج.

القمر، ولا من سمّي هلالاً أن يكون هو الهلال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام: ١٥٣] فأضاف الصراط المستقيم إلى نفسه، وقال حكاية عن إبراهيم إنّه قال لأبيه: ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾[مريم: ٤٣] والسوي هو المستقيم بعينه، وقال جرير بن الخطفى[١] يمدح هشام بن عبد الملك بن مروان[٢] [من الوافر]:

١٦٦ ـ أميرُ المؤمنينَ على صراط إذا اعوَجَّ المواردُ مستقيمِ

فجعل لهشام صراطاً مستقيماً، يعني بذلك سيرته، كما جعل الله تعالى لنبيه صراطاً مستقيماً في قوله: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[الفتح: ٢]، فعلى نحو هذه التأويلات يجب أنّ يتأوّل هذا وما نحا نحوه، وعلى نحوه ينبغي أن يحمل قول ابن عمّار[٣] للمعتمد[٤]، رحمهما الله [من الطويل]:

---

(١) (بن الخطفى) ساقط من: و، خ.

(٢) (بن عبد الملك بن مروان): ساقط من: و، خ.

وهو الخليفة أبو الوليد القرشي الدمشقي استُخْلِفَ في شعبان سنة خمس ومئة، وكانت خلافته عشرين سنة إلّا أشهراً، وكان عاقلاً حازماً سائساً (ت ١٢٥هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٣٥١)، و«تاريخ الخلفاء»: (٢٩١)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٠٢)، والبيت في «الديوان»: (٤١١)، و«الكامل»: (٢/ ٦٦٦).

(٣) أبو بكر محمد بن عمّار ذو الوزارتين، كان شاعراً لا يجارى، وساحراً لا يبارى، وهو يضرب في أنواع الإبداع بأعلى السهام، صاحب المعتمد بن عباد من الصبا، ونهاه أبوه المعتضد عن صحبته. «المغرب»: (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١)، و«الذخيرة»: (٢/ ٢٧٨ ـ ٣٢٦).

وينظر قوله في الذخيرة»: (٢/ ٣٠٦)، وتمامه:

ولا أنا ممّن غيّرته الحوادث

(٤) أبو القاسم محمد بن المعتضد الأندلسي، كان ملكاً جليلاً، وعالماً ذكيّاً، وشاعراً محسناً، =

١٦٧ ـ لك المثل الأعلى وما أنا حـارث

لأنّه إنّما قال هذا حين خاطبه المعتمد متمثلاً بقول القائل[١] [من الطويل]:

١٦٨ ـ تغـيّر لي فـيمن تغـيّر، حـارث

فقال ابن عمّار: أنت أرفع من أن تمثل نفسك بقائل هـذا الشـعر، وتمثلنـي بحارث المتغير عليه، وهذا معنى آخر غير المعاني المتقدمـة، وإن اتفقـت الألفـاظ فهذا ما عندي من جواب مسألتكم[٢]، وبالله التوفيق.

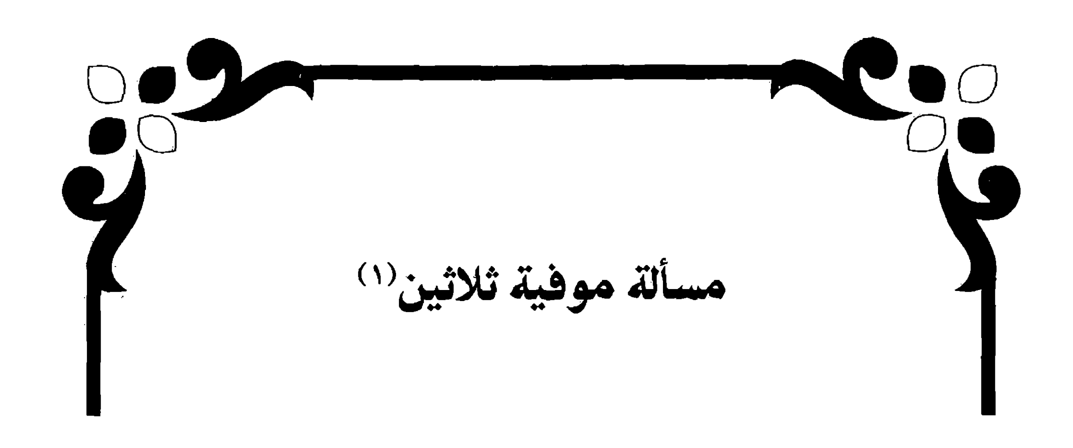
❋

وبطلاً شجاعاً، وجوداً ممدَّحاً، وأشعار المعتمد، وأشعار الناس فيه كثيرة، تـوفي في السـجن حادي عشر شـوال سـنة ثمان وثمانين وأربعمئـة. ينظر: «الـذخيرة»: (٢/ ٤١ ـ ٤٢)، و«وفيات الأعيان»: (٥/ ٢١)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥).

(١) وهو إبراهيم بن العباس الصولي، قاله مع بيت آخر لمّا انحرف عنه ابن الزيـات، وكـان الحارث بن بسختر صديقاً له: فهجـره فيمن هجـره من إخوانـه. ينظـر: «الـذخيرة»: (٢/ ٣٠٦). وتمامه:

وكـــل خليـــل غيَّرتْـــهُ الحـــوادث

(٢) و، خ: الجواب عن سؤالك.



مسألة موفية ثلاثين[1]

سأل سائل عن قوله[2]، عز وجلّ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ۝٣٧ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ٣٧ ـ ٣٨]، فقال[3]: ما معنى هذا التشبيه؟ وكيف تلت هذه الجملة التي هي: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ الجملة التي قبلها، وهي غيرها ولا[4] تلتئم بها[5]؟

وعن تفسير الرجز الذي اعترض به الفرّاءُ وخلفُ الأحمر الخليلَ بن أحمد، وهو[6] [من الرجز]:

١٦٩ ـ أما تراني رَجُلاً[7] كما ترى

---

(١) وهي المسألة الثالثة والعشرون في: و، خ.

(٢) ج، خ، و: سئل الشيخ ﷺ عن قول الله.

(٣) ساقط من: خ، و.

(٤) س: أو لا.

(٥) (ولا تلتئم بها): ساقط من: خ، و.

(٦) ساقط من: ج، والرجز بلا نسبة في: «المحكم والمحيط الأعظم» (رأى) (١٠/ ٣٤٤)، و«لسان العرب» (رأى) (٤/ ١٩).

(٧) ساقط من: س.

أحمل فوقي[1] بِزَّتي كما ترى

على قلوص صعبةٍ كما ترى

أخاف أن تطرحني[2] كما ترى

فما ترى فيما ترى كما ترى

وعن قولنا: (رضي الله عنه)، و(رضوان الله عليه) هل عليه[3] ههنا مبدلة من عنه كما تبدل بعض الحروف من بعض[4]، فيسوغ فيها على[5] وعن أم ليست مبدلة، ولا يسوغ ههنا عنه، وما معناها حينئذٍ؟

الجواب[6]: أمّا قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً [١١٨/ ب]كَالدِّهَانِ﴾، فقال قوم: معناه[7] أنّها تتلون من الفزع الأكبر كما تتلون الدهان المختلفة، والدهان عندهم جمع دُهن، وهو[8] نحو قوله تعالى[9]: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾[المعارج: ٨] في

---

(١) الأصل: فوق، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٢) س: تصرعني.

(٣) خ، و: هي عليه.

(٤) خ، و: الحروف بعضها من بعض.

(٥) ساقط من: س.

(٦) خ، و: فأجاب أعزه الله.

(٧) ساقط من: ج، وينظر معنى الآية في: «معاني القرآن للفرّاء»: (٣/ ١١٧)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢٠/ ١٤٤)، و«لسان العرب»: (دهن) (٣/ ٤٤٠).

(٨) ساقط من: خ، و.

(٩) ساقط من: ج، خ، و.

قول من قال: المهل: الزيت إذا أُغلي[1] وقال قوم: الدهان: الجلد الأحمر.

وأمّا قوله في آخر[2] كل آية من هذه السورة: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، فقد اعترض في ذلك الملحدون، وقالوا الآلاء: النعم، فكان يجب ألا تُذكر إلّا بعد ما فيه على الخلق نعمة، وليس جميع ما ذكر[3] في هذه السورة نعماً، بل فيها ما هو عذاب، كقوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾[الرحمن: ٣٥]، وفيها ما هو هول ووعيد، ونحو ذلك، فكيف يصح ذكره[4] الآلاء بعده؟

والجواب عن هذا: أنّ من أنذرك وخوّفك من عاقبة ما تصير إليه، فقد أنعم عليك، ألا تراه قد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنبياء: ١٠٧].

وقد علمنا أنّه إنّما[5] بُعث بشيراً لمن آمن، ونذيراً لمن كفر، فجعل الإنذار رحمة، كما جعل التبشير، وكذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[الرحمن: ٢٦]، وقوله: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ [فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ][6]﴾ فيه إنعام على الخلق حين أعلمهم ما كانوا يجهلونه، وحذرهم مما يصيرون إليه، وقد جعل الله تعالى التحذير رأفة بقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[آل عمران: ٣٠].

---

(١) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٩/ ١٣٣)، (٢١/ ٢٢٧)، و«لسان العرب» (مهل) (٨/ ٣٨٩).

(٢) خ، و: بآخر.

(٣) خ: ذكره.

(٤) ج، خ، س، و: ذكر.

(٥) ساقط من: س.

(٦) من: ج.

وأمّا الرجز الذي اعترض به الأحمرُ الخليلَ فهو من الإيطاء[1] على مذهب الخليل[2]؛ لأنّه كان يقول: إذا تكررت، القوافي بلفظ واحد فهو إيطاء، وسواء عنده[3] كانت المعاني متفقةً أو مختلفةً، وليس بإيطاء على مذهب من يرى أنّ الإيطاء، إنما يكون إذا اتفقت الألفاظ والمعاني[4]؛ لأنّه يمكن أن يوجه لكل لفظ من هذه الألفاظ وجه مخالف لوجه اللفظ الآخر.

فأمّا ابن جني[5] فقال: لو كانت الأبيات ثلاثة لاتّجه أنّه لا إيطاء فيها، وذلك لاختلاف المعاني؛ لأنّ الرؤية تنقسم إلى ثلاثة معانٍ: أحدها: حسن[6] البصر، والثاني: العلم والمعرفة[7]، والثالث: الاعتقاد، كقولنا[8]: فلان[9] يرى رأي الدهرية، أي يعتقد اعتقادهم، وهذا ليس بمعنى العلم؛ لأنّه قد[10] يعتقد

---

(١) الإيطاء: أن تكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، وكلّما تباعد الإيطاء كان أخفّ. ينظر: «العمدة»: (١/ ٣١٩)، و«مقاليد العلوم في الحدود والرسوم»: (١١٦).

(٢) ينظر مذهبه في: «العمدة»: (١/ ٣١٩).

(٣) ساقط من: خ.

(٤) س: مع المعاني.

(٥) ينظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (رأى) (١٠/ ٣٤٤)، وقد أخذ ابن سيدة بقول ابن جنّي في أبيات الرجز المذكورة، ولم ينسب القول إلى ابن جنّي، و«لسان العرب» (رأى) (٤/ ١٩)، والقول فيه منسوبٌ إلى ابن سيدة.

(٦) ساقط من: ج، س.

(٧) خ، و: المعرفة والعلم.

(٨) س: كقوله.

(٩) ج: فلا.

(١٠) ساقط من: س.

اعتقادهم، وإن لم يكن عالماً به ولا بالاحتجاج عليه والذبّ[1] عنه، فكان البيت الأول: أما تراني رجلاً كما تبصر، والثاني: أحمل فوقي[2] بزتي كما تعلم، والثالث[3]: أخاف[4] أن تصرعني[5] كما تعتقد فإذا[6] هي كما أنبأتك، فلا محالة أنّ الإيطاء قد لحقها إلّا أن تجعل هذه المعاني الثلاثة بمنزلة المفعول [١١٩/ أ] والمصدر؛ لأنّ الصلة والموصول كشيء واحد، وتلخيص تسليمها من الإيطاء إذا جعلت (ما) وصلتها مرة بمنزلة المفعول، ومرة بمنزلة المصدر أن تقول: أما تراني رجلاً كرؤيتك، أحمل فوقي[7] بزتي كمرئيك على قلوص صعبة، كعلمك أخاف أن تصرعني[8] كمعلومك، فما ترى فيما ترى كمعتقدك. ولو كانت الأبيات ستة لوسعها هذا التوجيه؛ لأنّ المعاني التي تنقسم إليها الرؤية ثلاثة، فإذا[9] كان لكل واحد منها مصدر واسم مفعول فقد تضاعفت الثلاثة وصارت ستة، وقد وجدنا للرؤية معاني[10] أخر لم يذكرها ابن جنّي، منها أنّها[11] تكون بمعنى

---

(١) س: والذي.

(٢) و: فوق.

(٣) الأصل: الثاني، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٤) ساقط من: خ، و.

(٥) س: تطرحني، وقد ثبت في الحاشية.

(٦) الأصل، ج، خ، و: فإذ، وما أثبته من: س.

(٧) خ، و: فوق.

(٨) خ: تطرحني.

(٩) خ، و: فإن.

(١٠) خ، و: معان.

(١١) ج: أن.

الظنّ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[المعارج: ٦ ـ٧]، أي: يظنونه بعيداً، ونعلمه قريباً[١]، فالأولى ظنّ والثانية علم.

وتكون الرؤية أيضاً بمعنى الإشارة والتنبيه، كقول[٢] الشاعر[٣] [من الكامل]:

١٧٠ ـ فلمن أقول إذ تُلِمُّ ملمّةٌ أَرِني برأيك أم إلى مَنْ أفزعُ

فيمكن أن توجه بعض أبيات هذا الرجز على هذين الوجهين، فلا يحتاج فيه إلى تكلف المفعول، كما قال ابن جنّي[٤]

وَرَوِيّ هذه الأبيات يجوز أن يكون الراء، ويجوز أن يكون الألف، والاختيار أن يكون الراء[٥]

وأمّا على في[٦] قولهم[٧]: رضوان الله عليه، فليست تبدل من (عن) التي حُكم (رضي)[٨] أن تتعدّى بها، بدليل أنّ (عليه) قد صارت خبراً عن المبتدأ،

---

(١) (أي يظنونه... قريباً): ساقط من: خ، و.

(٢) خ: قول.

(٣) وهو نهار بن توسِعة. «شرح ديون الحماسة»: (٢/ ٦٧٣)، و«شرح حماسة أبي تمام»: (١/ ٥٩٧)، والرواية فيه: ... أو إلى من أفرغ، والمعنى: أي كنت أستعين برأيهم في دفع الملمّات، ففقدتهم ولم أعتضْ عنهم، والمفزغ: الملجأ.

(٤) (كما قال ابن جني): ساقط من: خ، و.

(٥) ساقط من: خ، و.

(٦) ساقط من: خ، و.

(٧) خ، و: قولنا.

(٨) س: رضي الله.

ولو كانت بدلاً من (عن) لكانت من صلة الرضوان، ولم يصح أن تكون خبراً عنه وعن مضمنه في الكلام، كأنّه قال: رضوان الله عنه سابغ عليه، أو واقع عليه، ونحو ذلك.

فهذا ما حضرني من الجواب، والله أعلم[١]

* *

(١) (فهذا... أعلم): ساقط من: و، خ، س: والله الموفق، ج: وبالله التوفيق.

المسألة الحادية والثلاثون[1]

سأل سائل[2] عن قول الله، عزّ وجلّ: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾[الإسراء: ٥٩]، وقال[3]: كيف يصحّ على الله تعالى أن يمتنع من أن يرسل آية؛ لأجل [تكذيب][4] من يكذب بها، وقد أرسل آيات عدّة، وكُذِّب بها؟ وما حقيقة معنى هذه الآية؟ وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[البقرة: ٦]، كيف يحتاج الله تعالى أن[5] يبعث رسولاً[6] إلى هؤلاء، وقد أعلمنا[7] بما سبق في حكمه من أنّهم لا يؤمنون؟ أم[8] كيف يسوغ للنبي عليه السلام أن يدعوهم إلى الإيمان[9] وهم بهذه الصفة؟

---

(١) وهي المسألة الرابعة والعشرون في: و، خ.

(٢) خ، و: سئل الشيخ ﷺ.

(٣) ساقط من: خ، و.

(٤) من: خ، و.

(٥) خ، و: إلى أن.

(٦) س: رسلاً.

(٧) و: أعلم.

(٨) خ، و: أو.

(٩) في الأصل غير واضح.

الجواب(١): أمّا قوله عزّ من قائل: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ [١١٩/ ب] أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ فتأويله عند المفسرين(٢): أنهم سألوا النبي ﷺ أن يأتيهم(٣) بالآيات التي جاء بها الأنبياء قبله، بدليل قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ﴾[القصص: ٤٨](٤) فأعلم الله تعالى أنّ تلك الآيات لو أتتهم لكذبوا بها كما كذّب غيرهم، فاستحقّوا من تعجيل العذاب في الدنيا مثل(٥) ما استحقه المكذبون قبلهم(٦)، والله تعالى، قد حكم أنّ عذاب المكذبين من هذه الأمّة لا يكون معجّلاً في الدنيا، إنّما يكون في(٧) القيامة، بدليل قوله: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[القمر: ٤٦](٨)، ويمكن أن يكون ذلك ـ والله أعلم ـ؛ لأنّ هذه الملّة ظهرت في آخر الزمان وقرب الساعة، فلذلك جعل موعد المكذبين منهم الساعة، ومع هذا فإنّ الأنبياء(٩)، صلوات الله عليهم، إنّما يبعثون بالآيات التي يقع معها التفكر والاعتبار، ولو بُعثوا بالآيات التي يقع معها الاضطرار

---

(١) خ، و: فأجاب.

(٢) ينظر: «جامع البيان»: (١٤/ ٦٣٥)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٥/ ٩٠).

(٣) (إلّا أن... يأتيهم): ساقط من: و.

(٤) قال مجاهد في معنى الآية: قال يهود تأمر قريشاً أن تسأل محمداً مثل ما أوتي موسى. «جامع البيان»: (١٨/ ٢٦٥).

(٥) ساقط من: خ، س، و.

(٦) ساقط من: خ، و.

(٧) ج: يوم.

(٨) ينظر: «جامع البيان»: (٢٢/ ١٥٩).

(٩) تنظر خواص النفس النبوية في: «الحدائق في المطالب العالية»: (٥٤).

والإجبار[1] كنارٍ تَحرِق أو أرض تنخسف[2]، لبطل التكليف والاعتبار، ووجب[3] الهلاك والبوار، وفسد نظام العالم، وإنّما منزلة الواعظ المذكِّر، والمرشد المبصّر، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾[سبأ: ٤٦][4] الآية، وقوله: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦][5]، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: ٦] فقد اعترض الملحدون في هذه الآية بنحو ما ذكرت، ولا يلزم الذي[6] اعترضوا به؛ لأنّ المفسرين قالوا: إنّ هذا كلام خرج مخرج العموم والمراد به الخصوص في قوم[7] أعلمَ الله تعالى نبيه عليه السلام أنّ كلمة العذاب قد حقت عليهم مجازاة بعنادهم[8]، وليس عموماً في كل كافر بعث إليه الرسل، ولو كان عموماً لبطل الإنذار، ولم يكن للرسالة معنى، ويدل على

---

(١) س: الاختيار.

(٢) الأصل، ج، س: تخسف، وما أثبته من: خ.

(٣) (الاعتبار ووجب): ساقط من: و.

(٤) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١٢/ ٢٠١)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٦/ ٨٣).

(٥) المراد بالآية من أسلم من أهل الكتاب، وقيل هم أمّة محمد عليه الصلاة والسلام. «الكشاف»: (٥/ ١٠٨).

(٦) خ، و: ما.

(٧) عن ابن عبّاس: نزلت هذه الآية في حُييّ بن أخطب، وأبي ياسر بن أخطب، وكعب الأشرف، ونظرائهم، وقال الربيع بن أنس: نزلت في قادة الأحزاب. «المحرر الوجيز»: (١/ ١١٠)، وينظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١/ ١٧٤).

(٨) خ، و: لعنادهم.

هذا قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[البقرة: ٧] [وليس المعنى أنّه ختم على قلوبهم](١) حين فطرهم وابتدأ خلقهم، ولو كانوا هكذا لم يرسل إليهم رسولاً، ولكان الإرسال على هذه الحال نوعاً من العبث الذي لا يجوز على الله تعالى، ويجوز في قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، ونحو هذا ممّا جاء في القرآن وجه فيه غموض؛ وذلك أنّ العرب تنسب الفعل(٢) إلى من فعله على الحقيقة، وإلى من كانت له(٣) به ملابسة، أو كان واقعاً بسببه، وإن كان لم يفعله، كقولهم: [١٢٠/ أ] أهلك فلاناً المالُ، والمال ليست له إرادة يهلك بها أحداً ولا يحييه، ولكنّ الهلاك لما كان بسببه نُسب إليه(٤)، ونحو من هذا قوله عز وجلّ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وهم لم يريدوا بالتقاطه هذا، ولكن العاقبة لمّا أفضت إلى هذا صار الالتقاط كأنّه إنّما كان لذلك(٥)، وقد يكون للشيء سببان: قريب وبعيد، فينسب المسبَّب إلى السبب الأبعد؛ من أجل أنّه سبب للسبب الأقرب، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠]، ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]، ووجهه(٦) قوم من النحويين(٧)

---

(١) من: خ، س.

(٢) قوله: (مما جاء... الفعل) ساقط من: و.

(٣) ساقطة من: و.

(٤) ينظر: «جامع البيان»: (١/ ٢٦٧)، و«المحرر الوجيز»: (١/ ١٥٥).

(٥) ينظر: «النكت في القرآن»: (٢/ ٤٦٨)، و«الكشاف»: (٤/ ٤٨٤)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ١٧٧).

(٦) س: وجه.

(٧) ينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (٣/ ١٥٤)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢/ ٦٠).

على أنّ (يغفر) جواب لـ (هل أدلكم)، وردّ ذلك قوم[1]، وقالوا: الدلالة ليست سبباً للمغفرة، وإنّما سبب المغفرة الإيمان، فإنّما هو جواب لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾؛ لأنّ معناه: آمنوا بالله يغفر لكم، فأجابهم الأوّلون بأن قالوا: لمّا كانت الدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب المغفرة، صارت الدلالة سبب المغفرة؛ لأنّها سبب سببها، وكذلك لما كان كفر الكفّار سبباً لانختام قلوبهم وانطباعها[2]، وكان الوحي النازل من عند الله تعالى سبباً لكفرهم صار الله تعالى كأنّه الذي ختم قلوبهم[3]، وطبع عليها؛ إذ كان[4] وحيه سبباً للكفر الذي كان سبباً لختمها، وعلى نحو هذا يحمل ما جاء من نحو هذا، ونظير هذا من الأمور النظرية[5] أنّ العلة قد توجب ضدَّ ما تقتضيه إذا كان بينها وبين المعلول علل أخر متوسطة، وذلك مثل الماء الذي يبرّد بدن الإنسان، فيكون برد بدنه علة لاستحصاف[6] جلده، ويكون استحصاف جلده علة لانحصار البخار [الحار][7] إلى باطن بدنه، فيكون انحصار البخار إلى باطن بدنه علّة لحميه والتهابه، فقد فعل الماء،

---

(١) ينظر: «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»: (٢/ ١٣٤٤)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ١٢٢١).

(٢) و: انطباقها، س: أطباعها.

(٣) ج: على قلوبهم.

(٤) إذ كان: ساقط من ج.

(٥) و: الفلسفية.

(٦) (بدنه علة لاستحصاف)، ساقط من: ج.

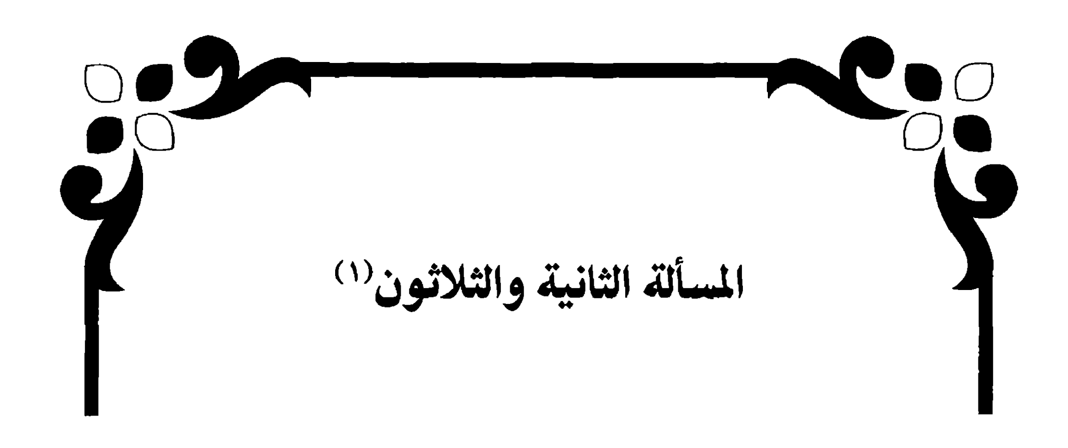
(٧) من: و، خ.

حمياً والتهاباً بضد طبعه، وذلك لاعتراض أسباب أخر بينه وبين معلولـه البعيـد منه، ولهذا نظائر كثيرة من الأمور الفلسفية[1]، [وبالله التوفيق][2]

* *

(١) (ولهذا نظائر... الفلسفية)، ساقط من: خ، و.

(٢) من: خ، و.



المسألة الثانية والثلاثون[1]

سأل سائل فقال: ما معنى قولهم في سورة الإخلاص: إنّها تعدل ثلث القرآن، وفي سورة ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: إنّها تعدل ربع القرآن، وفي سورة ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾: إنّها تعدل نصف القرآن[2]؟ وهل يحمل ذلك على الأجر أو على غيره؟ بيّن لنا ما عندك في ذلك مأجوراً مشكوراً.

الجواب: أمّا الذي يذهب إليه [١٢٠/ ب] الفقهاء والمفسرون[3]: فإنّ المراد

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) أخرج ابن الضريس عن ابن عباس قال: قال الرسول ﷺ: «﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ تعدل نصف القرآن. و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، و﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ تعدل ربع القرآن». «فضائل القرآن»: (١٥٥)، وأخرج أبو داود الطيالسي عن أبي الدرداء: أنّ النبي ﷺ: قال: «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟» قيل: يا رسول الله، ومن يطيق ذلك؟ قال: «اقرؤوا ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾». «مسند أبي داود» حديث (١٠٦٧) (٢/ ٣٢٠)، وبزيادة المعوذتين برواية أخرى عن أبي هريرة حديث (٢٦٠٤) (٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وأخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري في سورة الإخلاص قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده إنّها لتعدل ثلث القرآن»، و«صحيح البخاري» حديث (٥٠١٣) و(٥٠١٤) و(٥٠١٥) (٨٩٨).

(٣) ينظر: «الموطأ» حديث (٨٠٨) و(٧٠٩) (٢/ ٢٩٠)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٤٥٣)، (٥٢٧ ـ ٥٢٩، ٥٦٦).

عندهم أنّ قارئ سورة الإخلاص له من الأجر والثواب ثلث ما لقارئ جملة القرآن، ولقارئ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ربع ذلك، ولقارئ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ نصف ذلك.

وأمّا تخصيص بعضها بالثلث، وبعضها بالربع، وبعضها بالنصف، فلم يتكلّموا في ذلك، وليس عندهم من الجواب عن هذا التخصيص أكثر من أنّ الله يهب ما يشاء لمن يشاء، لا يُسأل عمّا يفعل[1]، وأنّ هذه الأمور الشرعية لا تلتمس[2] لها علل.

وأمّا المتكلّمون[3] فقالوا في ذلك قولاً آخر يمكن أن يكون هو المراد ويمكن أن لا يكون، قالوا: إنّما صارت سورة الإخلاص تعد ثلث القرآن؛ لأنّ القرآن ينقسم ثلاثة[4] أقسام: قسم في صفات الله تعالى، وما يجوز أن يوصف به وما لا يجوز، وقسم في أمور الدنيا، وقسم في أمور الآخرة، فلما كانت الأمور المذكورة في القرآن ثلاثة أقسام، ولم تتضمن سورة الإخلاص غير القسم الواحد صارت تعدل ثلث القرآن، قالوا: ولهذا سميت سورة الإخلاص؛ لأنّها أُخلِصت في صفات الله خاصة، قالوا: وقيل في ﴿[قُلْ][5] يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾: إنّها تعدل ربع القرآن؛

---

(١) س: لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون.

(٢) يلتفت.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن؛ لتضمنها الثلث الذي هو التوحيد؛ لأنّ القرآن توحيد وأمر وقصص. «الاستقامة»: (٢/ ١٩٩)، ونصّ ابن عادل الحنبلي على أنّ القرآن أنزل ثلاثاً: ثلثاً: أحكام، وثلثاً: وعد ووعيد، وثلثاً: أسماء وصفات، وجمعت هذه السورة أحد الأثلاث وهو الأسماء والصفات. «اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٥٦٦).

(٤) س: إلى ثلاثة.

(٥) من: ج، س.

لأنّ هذه الأقسام الثلاثة[1] ينضاف إليها قسم رابع: وهو أنّ المتعبد[2] بالشرع[3] لا يصح له الإخلاص والإيمان الصحيح حتّى يتبرأ من كل معبود سوى الله، عزّ وجل، فلمّا كان القرآن العزيز ينقسم إلى الأقسام الثلاثة وإلى هذا القسم الرابع الذي هو البراءة من كل معبود، وكانت سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ليس فيها شيء أكثر من البراءة[4] صارت تعدل ربع القرآن على هذا الوجه.

قالوا: وأمّا سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ فإنّما عدلت[5] نصف القرآن؛ لأنّ القرآن يشتمل على أمور الدنيا وأمور الآخرة، وهذه السورة لم تتضمن غير أمر الآخرة وحده[6]، فصارت كأنها نصف القرآن[7]، وهذا الذي قالوه أمر غير مقطوع به أنّه المراد، ولكنه ممّا يحتمله التأويل، والله أعلم بحقيقة ذلك.

* * *

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) ج: المعتقد.

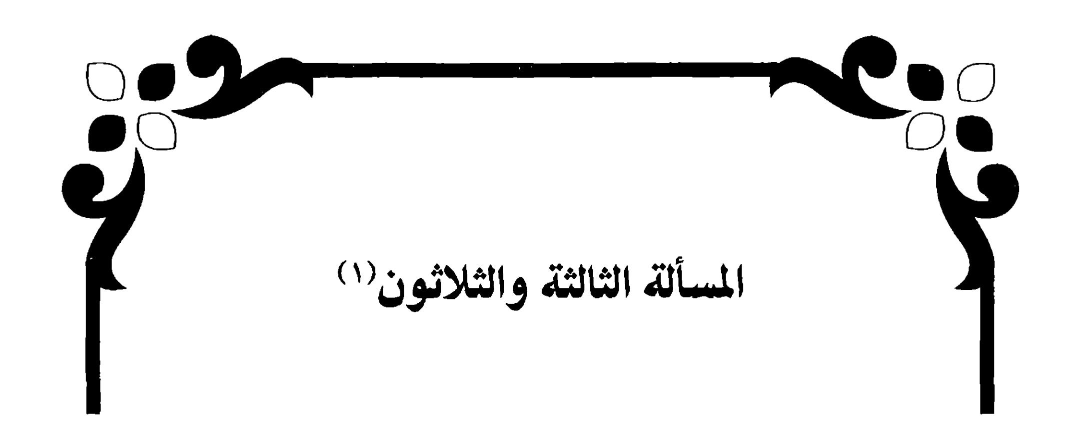
(٣) س: الشرع.

(٤) وبذلك سميت السورة: سورة البراءة، أي: البراءة من الشرك، وقيل في تفسير تسميتها: إنّ القرآن يشتمل على الأمر بالمأمورات، والنهي عن المحظورات، وكل واحد منها ينقسم إلى ما يتعلق بالقلوب وإلى ما يتعلق بالجوارح، وهذه السورة مشتملة على النهي عن المحرمات المتعلقة بأفعال القلوب، فيكون ربع القرآن. ينظر: «نكت القرآن الدالة على البيان»: (٤/ ٥٥٧)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).

(٥) س: تعدل.

(٦) س: أمور الآخرة وحدها.

(٧) وقيل: إنه جواب عمّا كانوا يسألونه عن الساعة، فذكر علاماتها، وما ستكون عليه الأرض ساعتها. ينظر: «اللباب في علوم الكتاب»: (٢٠/ ٤٤٥).



المسألة الثالثة والثلاثون(1)

سأل سائل عن(2) معنى قول [أبي تمام](3) حبيب بن أوس(4) [من الطويل]:

١٧١ ـ رقيقِ حواشي الحِلْمِ لو أنّ حِلْمَـهُ بكفَّيْكَ مـا مارَيْـتَ في أنّـه بُـرْدُ

الجواب: سؤالك ـ أبقاك الله ـ عن هذا البيت يدل على أنك أنكرت [١٢١/أ] منه ما أنكره(5) أبو العباس القُطربلي(6)، فإنه أنكر على أبي تمام أشياء كثيرة(7) من شعره، وقال في(8)

---

(١) وهي المسألة السادسة والعشرون في: و، خ.

(٢) و، خ: سئل الشيخ ﷺ عن...

(٣) من: و، خ.

(٤) «الديوان»: (١/ ٢٧٨)، و«الصناعتين»: (١١٩)، و«الوساطة»: (٧٤).

(٥) (الجواب... أنكره): بدلها في: و، خ: فقال أنكر...

(٦) وهو أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمّار الثقفي، الكاتب المعروف بحمار العزيز، وله مصنفات، منها: في مقاتل الطالبيين وغير ذلك، روى عنه أبو الفرج الأصفهاني وغيره، وقد ألف كتاباً في الطعن على شعر أبي تمام (ت ٣١٤هـ). ينظر: «تاريخ بغداد»: (٤/ ٢٥٢)، و«معجم الأدباء»: (١/ ٣٦٤)، و«الوافي بالوفيات»: (٧/ ١٧١ ـ ١٧٣).

(٧) ساقط من س:

(٨) (فإنه أنكر... في): ساقط من: و، خ.

هذا البيت[1]: هذا البيت[2]: أضحك الناس مذ سمعوه إلى هذا الوقت، قال الآمدي[3]: والخطأ فيه[4] ظاهر؛ لأنّي ما علمت[5] أحداً من شعراء الجاهلية والإسلام وصف الحلم بالرقة، وإنّما يوصف الحلم بالعِظَم والرجحان والثقل والرزانة، فأمّا خفة الحلم[6] ورقته فذم، وأنشد الآمدي[7] [من الطويل]:

١٧٢ ـ كمثل الحصى بكر ولكن خيانة ... وغدرٌ وأحلامٌ خفاف عوازب

وأنشد أيضاً[8] [من الكامل]:

١٧٣ ـ كأن جرادةً صفراء طارتْ ... بأحلام الغواضِرِ أجمعينا

قال الآمدي[9]: جعلها صفراء؛ لأنّها ذكر، والذكر أسرع من الأنثى

---

(١) ساقط من: س، وينظر قول أبي العباس في: «الموازنة»: (١/ ١٤٣).

(٢) و، خ: الذي.

(٣) الحسن بن بشر بن يحيى أبو القاسم الآمدي النحوي الكاتب، أخذ العلم عن الزجاج وابن دريد وغيرهم، وولي القضاء بالبصرة، له مصنفات عديدة منها: «الرد على ابن عمار فيما خطّأ فيه أبا تمام» (ت ٣٧٠هـ). وقيل: (٣٧١)، ينظر: «الفهرست»: (١٨٩)، و«إنباه الرواة»: (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٤)، و«بغية الوعاة»: (١/ ٤٨١)، وينظر قوله في: «الموازنة»: (١/ ١٤٣).

(٤) و، خ: والخطأ في هذا.

(٥) ج: ما رأيت.

(٦) ساقط من: و،خ.

(٧) ساقط من: و، خ، والبيت لقيس بن عُمير الكناني. «الموازنة»: (١/ ١٤٦).

(٨) ساقط من: و، خ. والبيت لقدّ بن مالك الأسدي. «الموازنة»: (١/ ١٤٥).

(٩) ساقط من: و، خ، وقوله في «الموازنة»: (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦). وينظر: «اللسان» (جرد) (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

وأخف، قال الآمدي: وقوله: بكفَّيْك، كلام في نهاية[1] السخف.

وأنا أقول[2]: إنّ هذا الذي اعترض به الآمدي والقطربلي لا يلـزم حبيبـاً[3]، وإنّما كان[4] يتوجه عليه ما قالاه لو قال: خفيف الحِلْم، أو رقيـق الحلـم، فـأطلق الرقّة على حلمه أجمع، وإنّما أراد أنّه يترك الجد إلى الهزل في بعض الأوقـات، والوقـار إلى الانبساط، ولذلك تحفّظ بأن جعل الرقة لحواشي الحلم خاصـة، وإذا لم تكـن الرقة إلّا لحواشيه فمعظمه كثيف[5]، وقد كرر[6] هذا فقال[7] [من الكامل]:

١٧٤ ـ لا طـائش تهفـو خلائقُـه ولا خَشِـنُ الوَقـارِ كأنّـه في مَحْفَـلِ

فنفى عن وقـاره الخشانـة، وأوجـب لـه الرّقّـة، وقال في موضـع آخـر[8] [من الكامل]:

١٧٥ ـ الجـدُّ شـيمته وفيـه فكاهـةٌ[9] سُجُحٌ ولا جِدٌّ لمن لم[10] يَلْعَـبِ

* * *

(١) و، خ، ج: غاية. وينظر قوله في «الموازنة» (١/ ١٤٦).

(٢) (أنا أقول): ساقط من: و، خ.

(٣) س: جميعاً.

(٤) ساقط من: خ.

(٥) الأصل: كثير، وما أثبته من النسخ الأخرى.

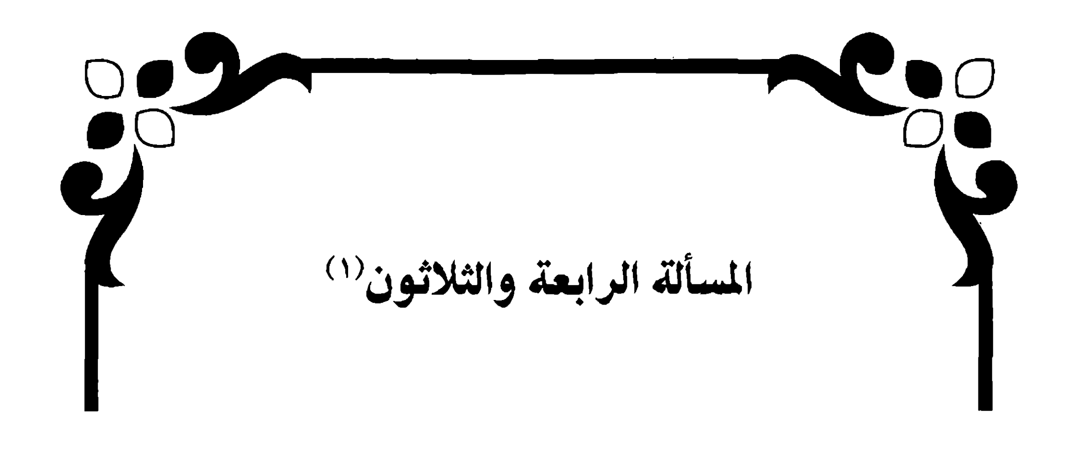
(٦) و، خ: ذكر.

(٧) ج: القول فقال، والبيت في «ديوان أبي تمام»: (٢/ ١٩)، و«زهر الآداب»: (١/ ٢٠٣).

(٨) «الديوان»: (١/ ٦٤)، و«زهر الآداب»: (١/ ٢٠٢)، و«التذكرة الحمدونية»: (٩/ ٣٧٤).

(٩) س: فاكهة.

(١٠) ساقط من: س.



المسألة الرابعة والثلاثون(١)

سأل سائل عن(٢) قول النابغة [الذبياني](٣) [من الطويل]:

١٧٦ ـ حَمَلْتَ عليَّ ذَنْبَهُ وتركْتَهُ كذي العُرِّ يُكوى غيرُهُ وهو راتعُ

(١) وهي المسألة العشرون في: و،خ.

(٢) و، خ: سئل الشيخ ﷺ...

(٣) من: و، خ، والبيت في «الديوان: : (٧٥)، والرواية فيه:

لكلفتني ذنب امرئٍ وتركته

وينظر: «مجمع الأمثال»: (٣/ ٦٠)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٣٣٥)، و«لباب الآداب»: (٣٧٨)، والرواية فيهن موافقة لرواية ابن السيد، وينظر: «الشعر والشعراء»: (١/ ٩٥)، و«أدب الكاتب»: (٣١٠)، و«شرح أدب الكاتب للجواليقي»، والرواية في المصادر المتقدمة:

فَحَمَّلتني ذنب امرئٍ وتركته

وقال الجواليقي: العُرُّ: قروح تخرج في مشافر الإبل وأعناقها مثل القوباء، وكان أهل الجاهلية بجهلهم يعترضون بعيراً من الأبل الصحيحة فيكوون مشفره وفخذه وعضده، يرون أنهم إذا فعلوا ذلك ذهب القرح من إبلهم، يقول النابغة للنعمان بن المنذر: فأنا بريء وغيري السقيم المذنب فحمّلتني ذنبه وأعفيته.

فقال[1]: كيف يتصور مثل هذا[2] من فعل العرب في كيّهم الصحيح من الإبل بإزاء الأجرب[3]، وبرء الأجرب بذلك ما حقيقته؟ وهل تصرّف بين أهل الكلام فيه قول أم لا؟ وعن قول الشاعر[4] [من الكامل]:

١٧٧ ـ جانيك مَن يجني عليك وقد تُعدي الصحاحَ مبارِكُ الجُرْبِ

هل هذا عام لجميع[5] الحيوان الناطق، وغيره؟ أم هو[6] مختص[7] بالحيوان غير الناطق[8]؟ فإن كان عاماً فكيف يصحّ أن يُعدي المريضُ الصحيحَ؟ ونجد[9] المرأة الصحيحة يتزوجها الرجل المجذوم، ويمكث معها[10] عمرها فلا يُعديها داؤه[11]، ولا يلصق [١٢٠/ ب] بها[12]! وعمّا

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) (مثل هذا): ساقط من: ج.

(٣) و، خ: في كيهم البعير الصحيح بإزاء الأجرب.

(٤) وهو ذؤيب بن كعب. ينظر: «العقد الفريد»: (١/ ٤٦)، (٥/ ٢٢٣)، و«معجم الشعراء»: (١٦٢)، والبيت فيه منسوب إلى عوف بن عطية بن الخرع، ولا يمنع ذلك كون البيت مما يتمثل به، و«الوساطة»: (٢٣٩)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٢٠٠).

(٥) الأصل: في لجميع.

(٦) ساقط من: و، خ.

(٧) و، خ: يختص.

(٨) (أم هو مختص بالحيوان غير الناطق): ساقط من: ج.

(٩) س: ونحن نجد.

(١٠) و، خ: وتمكث معه.

(١١) و، خ: جذامه، وهي ساقطة من: س.

(١٢) ساقط من: ج.

فسّر به بعض[1] النحاة هذا البيت[2] [من البسيط]:

١٧٨ ـ إذا أثاروا القنا عن جُنح مُظْلِمَةٍ
شالوا النجومَ على أرماحهم عَذبا

فقال: إنّ[3] النجوم معلقة[4] إلى الأرض، فكأنّ رماح هؤلاء القوم طالت حتّى بلغت النجوم، وتدلّت عليها فصارت لها كالعذب، هل[5] هذا التفسير صحيح أم لا؟ وهل تكون النجوم على الصفة التي حكاها صحيحاً[6] أم لا؟ وعما كثر تنازع[7] الناس فيه[8] من إبطال الكيمياء[9] وإثباتها وما حجة الطائفة المثبتة

---

(١) و، خ: أحد.

(٢) وهو لأبي الفضل جعفر بن محمد. ينظر: «الذخيرة»: (٣/ ٦٧٠)، والرواية فيه:

إذا أثاروا... على أطرافها لهبا

وينظر: «قلائل العقيان»: (٦٢٠).

(٣) ساقط من: خ.

(٤) و، خ: وهي معلقة.

(٥) و، خ: مثل.

(٦) ساقط من: ج، س.

(٧) ج: كثر فيه تنازع.

(٨) (الناس فيه): ساقط من: ج.

(٩) هو علم يعرف به طرق سلب الخواص من الجواهر المعدنية وجلب خاصية جديدة إليها، وإفادتها خصائص جديدة لم تكن لها، والاعتماد فيه على أنّ الفلزات كلها مشتركة في النوعية، والاختلاف الظاهر بينها إنّما هو باعتبار أمور عرضية يجوز =

لها على ما زعمته؟ وهل يمكن أن[1] ينقلب عين النحاس إلى الذهب، وعين الأسْرُب[2] إلى الفضة؟ أم لا يصل أهل هذه الصناعة[3] من ذلك إلّا إلى[4] التدليس لا غير؟ بيّن لنا جميع ذلك مأجوراً، إن شاء الله.

الجواب[5]: أمّا قول النابغة ففيه أربعة أقوال[6]:

أحدها: أنّ هذا شيء كان يفعله جهال الأعراب، كما كانوا يعلقون على أنفسهم كعوب الأرانب خشية الهلاك، ويفقؤون[7] عين الفحل من[8]

انتقالها، والناس فيها على قسمين: فقال قسم ببطلانه، وقال قسم بإمكانه ولكل من القسمين أقوال في ذلك. ينظر: «الفهرست»: (٤٣١ ـ ٤٣٤)، و«أبجد العلوم»: (٢/ ٣٧٦ ـ ٣٨٧).

(١) (يمكن أن): ساقط من: و، خ.

(٢) الأسرب: معدن أراداً من الرصاص؛ لأنّ مادته أكثر وسخاً، وله خواص، منها تكليس الذهب. «عجائب المخلوقات»: (١٧٧)، و«اللسان» (سرب) (٤/ ٥٤٧)، وقد عكس جابر بن حيّان العمليـة فابتدأ بالرصاص، وهو أول الصنعة، «الرسائل السبعين»: (٤٦٢ ـ ٤٦٤).

(٣) (أهل هذه الصناعة): ساقط من: و، خ.

(٤) ساقط من: و، خ، س.

(٥) و، خ: فقال أعزه الله.

(٦) تنظر الأقوال في: «المعاني الكبير»: (٢/ ٩٢٩)، و«جمهرة أمثال العرب»: (٢/ ١٢٧)، و«المستقصى في أمثال العرب»: (٢/ ٢١٧)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٣٣٥)، و«المستطرف»: (٢/ ٣٨٤).

(٧) س: يعلقون.

(٨) ساقط من: س. ج.

الإبل[1]؛ لئلا يصيبها العيّن، وهو قول أكثر اللغوين، قال يونس[2]: سألت رؤبة بن العجاج عن هذا فقال هذا، وقول الآخر[3] [من البسيط]:

١٧٩ ـ كالثور يُضرب لمّا عافت البقرُ

شيء كان قديماً، ثمّ تركه الناس[4]، وقال قوم: إنّما كانوا يَكْوون الصحيح؛ لئلا يتعلق به الداء لا ليبرأ السقيم، حكى ذلك ابن دريد[5]، وأمّا أبو عبيدة معمر

---

(١) وذلك إذا بلغت الإبل الألف، فإن زادت على الألف فقؤوا الأخرى. «الحيوان»: (١/ ١٦ ـ ١٧).

(٢) وقد أورد ابن السيد هذه الأقوال في: «الاقتضاب»: (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، ونقل البغدادي الأقوال عن ابن السيد مصرحاً بذلك في: «الخزانة»: (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

(٣) وهو أنس بن مدركة، قاله في قتله سليك بن السُّلكة، وتمامه:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله

والبيت مثل يضرب، قالوا فيه: كانت البقر إذا امتنعت عن الشرب ضربوا الثور، يزعمون أنّ الجن يركبون الثيران فيصدون البقر عن الشرب. ينظر: «الحيوان»: (١/ ١٨)، و«المعاني الكبير»: (٢/ ٩٢٨)، و«العقد الفريد»: (٣/ ١٢٦)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ٣٠)، و«المستقصى»: (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، و«شرح التسهيل لابن مالك»: (٤/ ٤٩)، و«المستطرف»: (٢/ ٣٨٤)، و«الدرر اللوامع»: (٤/ ٩٣). وكان إبراهيم ابن هرمة قد ضمن المثل في بيت له وهو قوله:

وتزاور العيوق عن حجراته ... كالثور يُضْرَبُ حين عاف الباقر

الأزمنة والأمكنة»: (٢/ ٢١٣).

(٤) (قال يونس... الناس): ساقط من: و، خ.

(٥) ج: أبو زيد. وقال ابن دريد: العُرُّ: داء يصيب الإبل، شبيه بالقَرح تكوى منه...

ابن المثنى[1] فقال: هذا أمر لم يكن قط، وإنّما هو مثل، أي: أخذت[2] البريء، وتركت المذنب، فكنت بمنزلة من كوى البعير الصحيح، وترك البعير السقيم لو كان هذا[3] مما يكون، قال: ونحوه قولهم: (يَشْرَبُ عجلانُ ويَسْكَرُ مَيْسَرَةُ)[4]، ولم يكونا[5] شخصين موجودين، وقيل: أصله أنّ الفصيل كان إذا أصابه داء[6] لفساد في[7] لبن أمّه، عمدوا إلى الأم فكووها فتبرأ ويبرأ فصيلها؛ لأنّ ذلك الداء إنّما كان يسري إليه[8] في لبنها، وهذ أغرب الأقوال وأقربها إلى الحقيقة[9]

والعَرُّ: الجرب بعينه. «الاشتقاق»: (٤٢٧)، وقال ابن منظور: قال ابن دريد: من رواه بالفتح (العَرُّ) فقد غلط؛ لأنّ الجرب لا يكوى (عرر) (٦/ ١٦٦).

وابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد، ولد في البصرة، حدّث عن أبي حاتم السجستاني والرياشي (ت ٣٢١هـ). «معجم الشعراء»: (٤٩١)، و«إنباه الرواة»: (٣/ ٩٢).

(١) (معمر بن المثنى) ساقط من: و، خ، وينظر قوله في: «الاقتضاب»: (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«مجمع الأمثال»: (٣/ ٦٠).

(٢) و، خ: مثل لا حقيقة أخذت.

(٣) ساقط من: س.

(٤) مثل ضرب للرجلين يهان أحدهما ويكرم الآخر. «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٣٢٧)، و«الخزانة»: (٢/ ٤٦٣).

(٥) و، خ: يكونوا.

(٦) و، خ: العر.

(٧) ساقط من: س، ج.

(٨) س: إليها.

(٩) س: الصحة. وينظر: «الخزانة»: (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

وأمّا سؤالك عن العدوى هل هي عامة في الحيوان؟ أم مختصة بالحيوان غير[1] الناطق؟ فالمثبتون له لا يختصون بها[2] حيواناً غير ناطق، بل الظاهر من أمرها عندهم أنّها عامة في كل الحيوان[3]

وأمّا اعتراضك بما ذكرت، فإنّ هذا لا يلزم؛ لأنّ طبائع الناس وأمزجة أبدانهم تختلف[4]: فمنهم من يتفق له في أصل فطرته مزاج سوء ينفعل لكل ما يزيد التأثير فيه؛ فيكون صاحبه عليلاً [١٢٢/ أ] طول[5] عمره، ومنهم من يتفق له مزاج حسن ممتنع من أن ينفعل بضده، فترى صاحبه يأكل الأشياء الضارة لغيره فلا تضره، ولذلك نجد من يشم السقمونيا[6]فتسهله[7]، وآخر يشرب منها خمسة دراهم[8]

---

(١) ساقط من: س، ج.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) س: حيوان. والعرب تخاف عدوى الجذام والبرص والجرب... ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٢٥٦).

(٤) وبذلك قالوا: ينبغي لك أن تعرف اختلاف طبائع الأبدان وحالاتها لتعرف بذلك موافقة كل نوع من الأطعمة لكل صنف من الناس. «العقد الفريد»: (٦/ ٣٣٣).

(٥) ج: بياض.

(٦) وهو دواء عبارة عن الرطوبة المجموعة من نبات اسمه (دسقوريدس) له أغصان كبيرة مخرجها من أصل واحد، طولها نحو من ثلاثة أذرع أو أربعة، عليها رطوبة، ثقيل الرائحة، غليظ العضد، أبيض ملآن بالرطوبة. ينظر: «تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»: (١٩٢).

(٧) و، خ: فتخدره، وهي ساقطة من: س.

(٨) قيل: وزن الدرهم مثقال، والدرهم من الدخيل. ينظر: «الكامل»: (٢/ ٩١٢)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (٢/ ٤٦٧).

وأكثر فلا تسهله[1]، كما نجد من يفطر على فطرة[2] [تعينه على قبول المعارف بأدنى تعلم، وآخر من[3] يفطر فطرة][4] تبعد عن قبول المعارف، ونحو ذلك.

ويدلَّ على أنّ العدوى عند من يقول بها لا تخصّ حيواناً دون[5] حيوان، قول الشاعر[6] [من المجتث]:

١٨٠ ـ أعدى من الثُّؤَباءِ صداقةُ السفهاءِ[7]

وقول الآخر[8] [من الطويل]:

١٨١ ـ فوالله ما أدري أطائفُ جنةٍ تَأَوّبني أم لم يَجِدْ أحدٌ وجدي

عشيَّةَ لا أُعدي بدائيَ صاحبي ولم أَر داءً مثل دائي[9] لا يُعْدي

---

(١) (وآخر... سهله): ساقط من و، خ.

(٢) (على فطرة): ساقط من: و، خ، س.

(٣) ساقط من: س.

(٤) من: و، خ، س.

(٥) خ، س: من.

(٦) اشتهر في كتب الأمثال قولهم: أعدى من الثُّؤباء، وقالوا في تفسيره وقصته: إنّ الثُّؤباء التثاؤب، وزعموا أن شِظاظا كان على ناقته يتبع رجلاً، وكان شظاظ رجلاً مغيراً، فتثاءب شِظاظ، فتثاءبت ناقته، وتثاءبت ناقة الرجل المطلوب، فتثاءب الرجل فوقها... ينظر: «جمهرة الأمثال»: (٢/ ٥٨)، و«مجمع الأمثال»: (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، و«المستقصى»: (١/ ٢٣٧).

(٧) و، خ: تأخر البيت بعد بيتي كثير.

(٨) وهو كُثير عزة. «الديوان»: (١١٢)، وفيه البيت الأول فقط، و«الأمالي»: (٢/ ٢٢٩)، و«المحب والمحبوب»: (٢/ ٢٣١).

(٩) (مثل دائي): ساقط من: س.

وقول المتنبي[1] [من الطويل]:

١٨٢ ـ فَتىً فاتتِ العدوى مِنَ الناس عَينُهُ   فما أرمَدَتْ أجفانَهُ كثْرَةُ الرُّمدِ
وخالفهم خَلْقا وخُلُقا وموضعا   فقد جلّ أن يُعدى بشيء وأن يُعدي

وأمّا قول الشاعر[2] [من البسيط]:

١٨٣ ـ   شالوا النجوم على أرماحهم عَذبا

ففيه لحن من جهة الإعراب، وبعد من جهة التشبيه؛ أمّا فساده من طريق الإعراب: فإنّ قائله بناه على قول العامة: شلت الشيء إذا رفعته، وقد ردّ اللغويون ذلك، وقالوا: إنّما يقال: شال الشيء، وأشلته كما يقال: قام وأقمته، و[3] يقال: شلت به[4]، فينقل بالباء، كما يقال[5]: قمت به.

وأمّا بعده من جهة التشبيه، فإنّ المعروف تشبيه الأسنَّة بالنجوم[6] لا تشبيه

---

(١) «الديوان بشرح العكبري»: (٢/ ٦٦)، ونصّ العكبري على أنّ هذا مثل: يريد أنّ الناس عُمْي وهو فيما بينهم بصير، فهو بصير بالمكارم وفعلها، والناس عمي عنها؛ لأنّه أعظم شأناً، فهو أجل أن يعدى بشيء ممّا في الناس، وأن يُعْدي هو أيضاً... وينظر: «الوساطة»: (١١٢)، وفيه البيت الأول فقط.

(٢) تقدم وهو الشاهد: (١٧٨).

(٣) الأصل، و، خ: أو.

(٤) ينظر: «أدب الكاتب»: (٤٤٥).

(٥) (وبعد من... يقال): طمس أكثره في: س.

(٦) ومنه قول الشاعر:

قوم رباط الخيل وسط بيوتهم   وأسنة زرق تخال نجوما

«الأمالي»: (١/ ٢٤٨)، وينظر: «أسرار البلاغة»: (٢١٤).

العذب، وإنّما تشبه الرايات والأعلام بالطير كما قال أبو تمام[1] [من المنسرح]:

١٨٤ ـ خِلْتُ عُقاباً بيضاءَ في حجراتِ الـ ـمُلكِ طارت مِنه وفي سُدَدِه

وقال ابن مِخْلاة الحمار[2] يصف يوم مرج راهط[3] [من الطويل]:

١٨٥ ـ ويومٍ ترى الرايات فيه كأنّها حوائمُ طيرٍ مستديرٌ وواقعُ

فشبه الرايات التي تسقط إلى الأرض لقتل أصحابها بطير تقع، وشبّه الرايات التي لم تقع[4] بطير تستدير، فهذا هو التشبيه المصيب، وما ذكرته من التفسير الذي فسّره به النحوي المذكور[5] ليس بصحيح، والذي يمكن أن يقال فيه: إنّ النجوم لها خفقان واضطراب كاضطراب البنود[6]، ولا سيما إذا كانت في الآفاق قبل أن تصير على سمت الرؤوس، وربّما انقض الكوكب فمرّ في

---

(١) و، خ: بزيادة: في صفة لواء أبيض، والبيت في: «الديوان بشرح التبريزي»: (١/ ٢٣١)، وقال التبريزي: يعني الراية يشبهها بالعقاب، وقد تسمى الراية عقاباً، ولم يرد ههنا إلّا التشبيه... والسدة: هي الباب، وقيل: بل هي الظلمة.

(٢) عمرو الكلبي، شاعر إسلامي جَزَريّ، كان مداحاً لبني مروان، توفي بعد (٦٤هـ). ينظر: «معجم الشعراء»: (٩٥)، وينظر البيت في: «الأغاني»: (١٩/ ١٤١)، و«شرح ديوان الحماسة»: (٢/ ٤٥٩).

(٣) موضع بالشام كانت فيه وقعة بين قيس وتغلب، وهو أشهر المروج في الشعر، فإذا قالوه مفرداً فإياه يعنون. «الجبال والأمكنة والمياه»: (١٥٣)، و«معجم البلدان»: (٢/ ١٠١).

(٤) (إلى الأرض... تقع): ساقط من: و، خ.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) وهي الأعلام الكبيرة، مفردها: بند. «العين» (بند) (٨/ ٥٢)، و«اللسان» (بند) (١/ ٥١٤).

الهواء، وترك وراءه نوراً مستطيلاً[1]، فيمكن أن نتأول قول الشاعر على هذا.

وأمّا سؤالك عن [١٢٢/ب] الكيمياء، فإنّ الناس اختلفوا فيها قديماً وحديثاً، فجعلها قوم من الممتنع الذي لا سبيل إلى وجوده، واحتجّوا بأنّه لا يجوز أن تغير الأشياء عن طبائعها التي طبعت عليها، وقالوا: إنّه لا يحصل منها لأصحابها[2] أكثر من التدليس، وجعلها قوم من الممكن[3]، واحتجوا لذلك بحجج كثيرة أَبْيَنُها وأوضحها حجتان:

ـ إحداهما: أن قالوا: أصل الجواهر المعدنية[4] الكبريت[5] والزئبق[6]، فكل جوهر معدني إنّما يحدث من امتزاجهما على صفات شتّى ونسب مختلفة[7]؛ فإذا كان الزئبق صافياً، والكبريت نقيّا، واختلطت أجزاؤهما بمقادير معتدلة[8]

(١) ينظر: فصل في الشهب، وانقضاض الكواكب في: «عجائب المخلوقات» (٩٢).

(٢) س: لصاحبها.

(٣) (واحتجوا بأنّه... الممكن)، ساقط من: و، خ.

(٤) المعدن: هو ما يكون في عمق الأرض من الجواهر وغيرها ممّا يجري مجرى الموات. ينظر: «عجائب المخلوقات»: (١٧٣)، و«الحدود في ثلاث رسائل»: (٤٣).

(٥) وهو عين تجري، فإذا جمد ماؤها صار كبريتاً أبيض وأصفر وأكدر وأحمر، ويقال: الأخير من الجواهر، والكبريت يتولد من أجزاء مائية وهوائية وأرضية نضجتها حرارة قوية حتى صار مثل الدهن. «كتاب الجواهر وصفاتها»: (٧٣)، و«عجائب المخلوقات»: (٢٠٤).

(٦) وهو مادة غاية في اللين، يتولد من أجزاء مائية اختلطت بأجزاء أرضية لطيفة كبريتية، «عجائب المخلوقات»: (٢٠٣).

(٧) ينظر: «مجموعة رسائل الكرماني»: (١٨٣ ـ ١٨٤).

(٨) ساقط من: و، خ. ج: مختلفة.

على النسبة الفاصلة، واتحدت وامتصت الكبريتية رطوبة[1] الزئبق، ونشفت ندوته، وكانت حرارة المعدن على اعتدال [في][2] طبخهما، وإنضاجهما، ولم يعرض لهما عارض من البرد أو اليبس قبل نضجهما، انعقد من ذلك الذهب الإبريز، وإن عرض لهما البرد قبل النضج انعقد[3]، وصار ذلك فضة بيضاء، وإن عرض لهما[4] اليبس من فرط[5] الحرارة وزيادة الأجزاء[6] الأرضية انعقد المجتمع، وصار نحاساً أحمر، وإن عرض لهما[7] البرد قبل أن تنحل[8] أجزاء الكبريت بأجزاء الزئبق، وقبل النضج انعقد من ذلك رصاص[9]، وإن عرض

(١) الرطوبة عند أصحاب الطبائع واحدة من الطبائع الأربع وهي: الخير والشر واليبس والرطوبة، وتتفاوت الأشياء في تكوّنها بموجب اختلاف امتزاج هذه الطبائع واعتدالها، في حين حدّ الفلاسفة الرطوبة واليبوسة، والحرارة والبرودة، بوصفها كيفيات فعلية أو انفعالية محرّكة، لها تأثير فعل في تشكيل الأجسام من الأجناس، وهي: النار، والهواء، والماء، والأرض. ينظر: «الرسائل السبعين»: (٢٦٦)، و«المعجز»: (٢٠٩)، و«الحدود في ثلاث رسائل»: (٨١).

(٢) من النسخ الأخرى.

(٣) و، خ: انعقدتا.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ج: طول.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) ج: تتحد.

(٩) من ذلك: تكرر في: و، رصاص: و، خ: رصاصا، والرَّصاص هو: صنف من الفضة لكنه دخل عليه ثلاث آفات: رائحة ورخاوة وصريرة، فدخلت عليه هذه الآفات في بطن الأرض كما تدخل على الجنين في بطن أمه فيفسد، والعامة تقوله بكسر الراء.

لهما البرد قبل النضج، وكانت الأجزاء الترابية أكثر صار حديداً أسود، وإن كان الزئبق أكثر والكبريت [أقل] والحرارة ضعيفة انعقد من ذلك الأسرب ـ وهو القصدير[1] ـ، قالوا: فالذي يعالج هذه الصناعة إنّما يروم أن يوفي كلّ جوهر من هذه الجواهر ما نقصه في المعدن، فهو بمنزلة الطبيب الذي يعاني الطبائع الخارجة عن الاعتدال حتى يردها إلى الاعتدال، فيزيد الفضة ما نقصها من الطبخ[2] في المعدن، كي يلحقها بالذهب، وكذلك غيرها.

ـ والحجة الثانية: أن قالوا: زعمكم أنّ الطبائع لا يمكن أن تغير منتقض عليكم؛ لأنّكم تزعمون أن من أطلي بالطلق[3]، ثمّ دخل النار[4] لم يحترق[5]، وكذلك من أوقد فتيلاً بدهن بَلَسان[6]، وأدخله[7] في[8] فيه لم يحرقه، وكذلك

ينظر: «إصلاح المنطق»: (١٦٣)، و«شرح الفصيح للزمخشري»: (٢/ ٣٦٦)، و«عجائب المخلوقات»: (١٧٤ ـ ١٧٦).

(١) (وهو القصدير) ساقط من: و، خ.

(٢) و، خ: من الطبخ ما نقصها.

(٣) دواء إذا طُلي به منع من الحرق. «التاج» (طلق) (٦/ ٩٨).

(٤) و، خ: في النار.

(٥) و، خ: لا يحترق.

(٦) شجر ينبت بمصر، كثير الورق، في لحيه دهن حار، يستعمل دواء في أوجاع كثيرة، يؤخذ منها عند طلوع الشعرى، بأن يشرط بالحديدة، ثم يدفع إلى رجل يعرف طبخه. ينظر: «تهذيب اللغة» (بلس) (١٢/ ٤٤٢)، و«تنقيح الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»: (٧٤)، و«عجائب المخلوقات»: (٢٠٨).

(٧) ج: ثم أدخله.

(٨) ساقط من: س.

من دهن يده بشحم ضفدع، فإن كانت الطبائع لا يجوز[1] أن تغير فكيف امتنعت النار من الإحراق الذي هو[2] طبعها؟ وامتنع اللحم الذي طبعه الانفعال للنار من أن يحترق؟ وإن قلتم: إنّ هذه الأمور غير صحيحة[3] فكيف زعم الجمهور من الفلاسفة أنّ الإنسان يمكنه أن يستجلب قوى الكواكب[4]، ويصنع بها [١٢٣/ أ] طلسماً يمنع النار من أن تحرق[5]، والماء من أن يجري، والخمر من أن يسكر، ونحو ذلك من العجائب المذكورة في كتب الطلاسم، وكتاب طِمْطَم[6]! فإذا أمكن الإنسان تغيير طبائع الأشياء[7] بعمل يعمله، وقوى يستجلبها أمكنه تغيير طبائع هذه الجواهر[8]، ولا فرق.

فهاتان الحجتان أثبت ما يحتج به أصحاب الكيمياء، وهذه الحجة الثانية ينتفع بها أيضاً في الرّد على من ينكر معجزات[9] الأنبياء، صلوات الله

---

(١) ج، س: لا يمكن.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) (غير صحيحة) ساقط من: س.

(٤) وقد زعم قوم أن الفلك متصل بالعالم كاتصال خيوط الإبريسيم بآلة الحوك، فإذا دار الفلك على المصنوع بسعد تم وصلح، وإن دار عليه بنحس فسد ولا يتم... وأنكر العلماء المحققون ذلك. ينظر: «المعجز»: (٢١١ ـ ٢١٢).

(٥) ج: الإحراق.

(٦) الهندي، وكتابه في السحر والطلسمات. ينظر: «الرد على المنطقيين»: (٣٣٢)، و«مقدمة ابن خلدون»: (٥٣٤)، و«كشف الظنون»: (٢/ ١٤٣٥).

(٧) و، خ: هذه الأشياء.

(٨) و: الأشياء الجواهر.

(٩) المعجزة: هي فعل لله تعالى يقصد بمثله التصديق، ولها شرائط منها: أن تكون خارقة =

عليهم، ولا يجوز انقلاب العصا ثعباناً، وانشقاق[1] القمر؛ لأنّهم احتجوا أيضاً بأنّ الأشياء لا يجوز أن تغير طبائعها، قالوا: وإنّما هو سحر وتخييل[2]، فينتقض عليهم قولهم بمثل ما انتقض به قول من أنكر الكيمياء، وينتقض عليهم أيضاً بشيء آخر، وهو أن يقال لهم: أنتم تزعمون[3] أن من عبد كوكباً من الكواكب السبعة[4] وقرّب له وصلّى، أعطاه ذلك[5] الكوكب قوة يقدر بها على صنع العجائب، وخرق العادات، فإذا كان عابد الكوكب يمكنه[6] أن يأتي بالعجائب

للعادة إذ لو كانت العامة يستوي فيها البار والفاجر، والصالح والطالح، ومدعي النبوة المحق بها المفتري بدعواه لما أفاد ما يقدر معجزاً، تمييزاً وتنصيصاً على الصادق، كما أن المعجزة يشترط فيها أن تتعلق بتصديق دعوى من ظهرت على يديه... ورد بعض الفرق وقوع المعجزات، ومن أعظم شبههم في ذلك أن قالوا: كيف يتيقن العاقل كون ما جاء به النبي خارقاً للعادة، وقد استقرّ في نفسه ما اطّلع الحكماء عليه من خواص الأجسام وبدائع التأثيرات، حتى توصلوا إلى قلب النحاس ذهباً إبريزاً، أو جرّ الأجسام الثقال بالأدوات الخفيفة... فما يؤمننا أن يكون مدّعي النبوة قد عثر على سرّ من هذه الأسرار وتظاهر به. «كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»: (٢٦٠ ـ ٢٦٦).

(١) و، خ: ولا انشقاق.

(٢) وخ: تخيل.

(٣) ج: أنهم يزعمون.

(٤) وبذلك فقد ردّ أرباب علم الكلام على هؤلاء، وأثبتوا أنّ النجوم محدثة مخلوقة مقدر لها الفقد والعدم والتناهي من جهات عدة بمشيئة الله. ينظر: باب الرّدّ على عبدة النجوم وغيرهم. «المعجز»: (١١١ ـ ١٣٦).

(٥) ساقط من: و، خ.

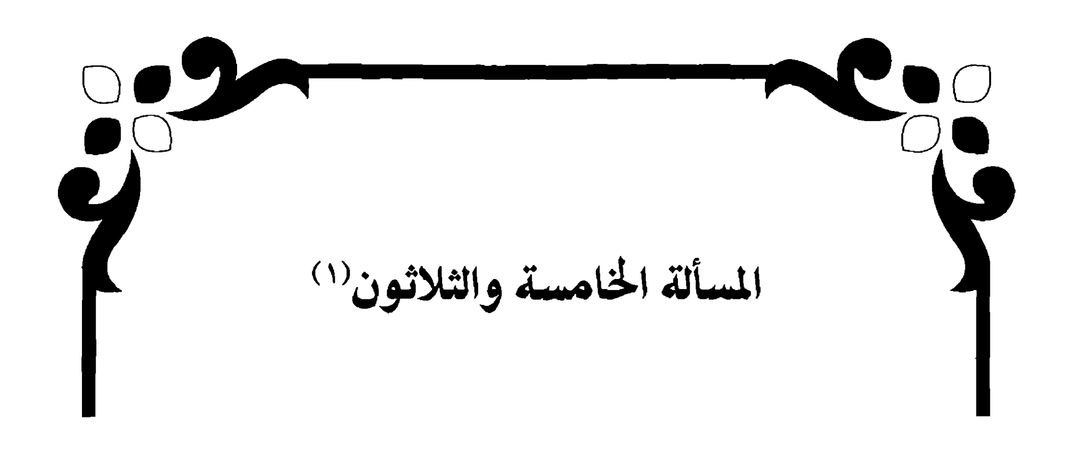
(٦) و، خ: كان العابد يمكنه.

ويخرق العادات كان عابد الله تعالى أولى بذلك، وهذه من[1] الحجج[2] المسكتة التي لا يمكنهم دفعها، ولا جواب لهم عنها، وبالله التوفيق.

*

(١) ساقط من: خ.

(٢) ج: العجائب.



المسألة الخامسة والثلاثون[1]

سأل سائل عن[2] قول الله عزّ وجلّ في قصة إبليس: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] كيف دخلت (لا) ههنا، والكلام لا يقتضيها؟ لأنّ النفي إذا وقع بعد الامتناع ثبت السجود، وعن معنى بيت التهامي[3] [من الكامل]:

١٨٦ ـ لو أبصروا بعيونهم لاستبصروا ... وعَمَى البصائِرِ من عَمَى الأبصار

---

(١) وهي المسألة الحادية والعشرون في: و، خ.

(٢) و، خ: سئل الشيخ ﷺ عن...

(٣) و، خ: بزيادة: وموضع من فيه، والتهامي هو: علي بن محمد بن فهد أبو الحسن، وهو من الشعراء المجيدين، مولده ومنشؤه في اليمن، وطرأ على الشام وسافر منها إلى العراق، ولقي الصاحب بن عباد، ثم دخل مصر فقتل بها سرّاً في جمادى الأولى سنة (٤١٦هـ). «دمية القصر»: (١/ ١١٠ ـ ١٢٥)، و«الذخيرة»: (٤/ ٣٢٧ ـ ٣٣٨)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٣٧٨ ـ ٣٨١)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٢/ ٧٥ ـ ٨٢)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٨٥)، والبيت في: «الديوان»: (٤٧٣)، و«دمية القصر»: (١/ ١٢٣)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٢/ ٨١)، والرواية فيه:

لكنها عميت عن الإبصار

وعن وزن (ذو)، ووجه اعتلاله، وعن قولنا: ضاربو زيد، ومعظمو قدرك، لم لا تثبت فيه[1] الألف، كما[2] تثبت في الفعل المستقبل في قولك: لم يضربوا، ولم يثبتوا للعدو؟ وكيف كانت هذه الألف تسقط إذا أضيف الفعل إلى المضمر كقولك: لا تقتلوه، ولا تضربوه، ولم تسقط في المظهر عند الإضافة إليه[3]، كقولك: ادخلوا المسجد، وأقيموا الصلاة؟

الجواب[4]: أمّا قول الله، عزّ وجلّ: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ فإنّما دخلت (لا)[5] ههنا، والكلام لا يقتضيها؛ حملاً على ما يقتضيه معنى المنع، لا على ما توجبه حقيقة اللفظ، وذلك أنّ المانع من الشيء يأمر الممنوع بأن لا يفعل[6]، ويحمله[7] على أن لا يفعل، فلما كان المنع في تأويل الأمر بترك [١٢٣/ ب] الفعل، والحمل على تركه أجراه مجراهما، وهذا النوع كثير في كلام العرب، فمنه قول الشاعر[8] [من الوافر]:

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) و، خ: في اسم الفاعل الذي هو ضاربو، ومعظمو، عوضاً عن النون المحذوفة كما.

(٣) ساقط من: س، ج.

(٤) و، خ: فقال.

(٥) من النحاة والمفسرين من جعل (لا) هنا زائدة لتقوية الكلام وتوكيده. ينظر: «معاني القرآن للفرّاء»: (١/ ٢٧٤)، و«جامع البيان»: (١٠/ ٨٤)، و«كشف المشكلات»: (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)، و«المغني»: (٣/ ٣٣١).

(٦) «المغني»: (٦/ ٦٣٦)، وقد نقل ابن هشام قول ابن السِّيد في هذه المسألة مصرحاً بذلك.

(٧) س: والحمل على تركه يحمله.

(٨) وهو القُحيف العُقَلي. «النوادر في اللغة»: (١٧٦)، و«المقتضب»: (٢/ ٣١٨)، و«أدب الكاتب»: (٥٠٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٦١٠)، و«الإنصاف»: (٤٩٩)، =

١٨٧ ـ إذا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشيرٍ[١]

لَعَمْرُ الله أَعْجَبني رضاها

فعدى الرضا[٢] بعلى[٣]، وإنّما حكمه أن يعدى بعن؛ لأنّ الرضا عن الشيء إقبال[٤] عليه، فأجراه مجراه لفظاً، إذ[٥] كان موافقاً له معنى[٦]، ونحوه قول عامر بن الطفيل[٧] [من الطويل]:

و«ضرائر الشعر»: (٢٣٣)، و«شرح المفصل»: (١/ ١٢٠)، و«الهمع»: (٤/ ١٨٦)، و«الخزانة»: (١٠/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(١) و، خ: قريش.

(٢) ساقط من: ج.

(٣) س: بمن.

(٤) ج: ال.

(٥) الأصل، خ، س: إذا، وما أثبته من: و، خ.

(٦) ينظر: «ضرورة الشعر. : (١٥٦)، و«الخصائص»: (٢/ ٣١٣)، و«المغني»: (٢/ ٣٧٤)، (٦/ ٦٣٦)، و«الدرر اللوامع»: (٤/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

(٧) هو عامر بن الطُّفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، ابن عمّ الشاعر لبيد، كان فارس قيس، لُقِّبَ بمُلاعب الأسنة، يروى أنه عرض لجمع من الصحابة فقتلهم، كان الرسول ﷺ قد وجههم إلى قوم أبي براء عامر بن مالك بن جعفر ليفقهوهم في الدين، وكان عامر قد وفد على الرسول ﷺ مع أَرْبَد أخي لبيد، وكانا أسرّا شرّاً بالرسول ﷺ بكفرهما ما منعهما الله عزّ وجلّ منه، وقد انصرفا وهما يتوعدانه ﷺ فدعا عليهما، فأرسل الله تعالى على أَرْبَد صاعقة فأحرقته، ومات عامر في طريقه منصرفاً بالغدة. ينظر: «السيرة النبوية لابن هشام»: (٢/ ١٨٤)، (٥٦٧ ـ ٥٧٠)، و«الشعر والشعراء»:

١٨٨ ـ فـــما ســـوّدتني عـــامر عـــن وراثـــةٍ[١]

أبَـــى الله أن أســـمو بـــأمٍ ولا أبِ

وإنما الوجه: بأمّ وأب، ولكن[٢] هو كلام محمول على ما يقتضيه معنى الإباء؛ لأنّ الله تعالى إذا أبى له أن يسمو بأمٍّ وأبٍ، فكأنه قد قال: لا يسمو بأمّ ولا أب، وفيه أيضاً معنى: ما سموت[٣] بأم ولا أب[٤]، وأمّا قول التهامي[٥] [من الكامل]:

١٨٩ ـ لـــو أبصـــروا بعيـــونهم لاستبصـــروا

وعمـــى البصـــائر مـــن عَمْـــى الأبصـــار

فإنّه يقول: لو اعتبروا بالمحسوسات، لأفادهم ذلك استبصاراً بالمعقولات؛ لأنّ الله تعالى جعل المحسوس مقدمة يتوصل بها إلى المعقول، فمن عمي بصره عن معرفة المحسوسات عمت بصيرته عن معرفة المعقولات، وهذا من الأمور[٦]

---

(٢٢٩)، و«المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة»: (٥٣)، و«ثمار القلوب»: (٨٩)، و«معجم الشعراء»: (٣٦)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ٣٩٥)، والبيت في: «الديوان»: (٦٠)، والرواية فيه: فما سودتني عامرٌ عن قرابة...، و«الشعر والشعراء»: (٢٣١)، و«العقد الفريد»: (٢/ ٢٧٥)، والرواية فيه: بجد ولا أب.

(١) الصدر ساقط من: و، خ.

(٢) س: ولا

(٣) (بأم وأب... ما سموت): ساقط من: س.

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (١٠/ ١٠١)، و«المغني»: (٦/ ٦٣٥)، و«شرح أبيات المفصل»: (٢/ ١٣٢٣ ـ ١٣٢٤).

(٥) تقدم في أول المسألة الشاهد (١٨٥).

(٦) ساقط من: ج.

العقليـة[1] التـي وافقتهـا الأمـور الشـرعية، قال الله تعـالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يـونـس: ١٠١][2]، وقـال: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[آل عمـران: ١٩٠]، وقـال: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٢][3]، وتقدير عجز البيت: وعمى البصائر متولد من عمى الأبصار، أو حادث من عمى الأبصار، ونحو ذلك.

وأمّا (ذو) فوزنه عند سيبويه[4] (فَعَل) محـرّك العـين، وأصـله: (ذَوَوٌ)[5]، وكـان قياسـه أن تنقلـب واوه الأخيـرة ألفـاً؛ لتحركهـا وانفتـاح مـا قبلهـا[6]، فيقال: ذَوَى كما قيل: نوى، وهوى، غير أنّهم[7] عدلوه عن باب ما تقلـب لامـه

---

(١) وقد بيّن ابن السِّيد أنّ مدركات الإنسان صنفان: محسوسات ومعقولات، وله إدراكان: إدراك بالحسّ للأشياء المحسوسات، وإدراك بالعقل للأشياء المعقـولات... «الحـدائق في المطالب العالية الفلسفية»: (٧٠ ـ ٧١).

(٢) فإنّه لا سبيل إلى معرفة الله إلّا بالنظر في الدلائل والتفكر بها. ينظر: «المحـرر الـوجيز»: (٧/ ٢٢٥)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٠/ ٤١٨).

(٣) والمعنى: من كان أعمى عن معرفة الدلائل والنعم، فكان في الدنيا ضالًّا كافراً، فإنّـه في الآخرة يكون أعمى القلب عن معرفة أحوالها. ينظر: «جـامع البيـان»: (١٥/ ٩ ـ ١٣)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٢/ ٣٤٥ـ ٣٤٧).

(٤) الكتاب»: (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وينظر: «التذييل والتكميـل»: (١/ ١٦١)، و«الهمـع»: (١/ ١٣١).

(٥) نصّ بعض النحاة على أن الأصل فيها عند سيبويه (ذَوَيٌ). ينظر: «التذييل والتكميل»: (١/ ١٦١)، و«الهمع»: (١/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٦) ينظـر: «المنـصـف»: (٣٧٦)، و«شـرح المـفصل»: (١/ ٥٣)، و«الصـفـوة الصفيـة»: (ج١/ ق١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، و«شرح التسهيل للمرادي»: (٢/ ١٠١٥).

(٧) س: ولكنهم.

ألفاً[1] من المقصور، نحو: قفا[2]، وعصا، إلى باب ما تحذف لامه من المنقوص، نحو: أخ، وأب، حين أرادوا أن يجعلوه من جملة الأسماء المفردة التي أعربت بالحروف؛ لتكون توطئة لإعراب التثنية والجمع المسلم بالحروف، وهي خمسة أسماء: أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهذه الأسماء[3] كِلها محذوفة[4] اللامات[5]، فحذفت لامه؛ ليكون مثلها، ولأجل ذلك ضمّوا ذاله تارةً، وفتحوها تارةً، وكسروها تارةً، فقالوا[6]: ذو مال، وذا مال وذي مال، كما قالوا: أخوك، وأخاك وأخيك، وأشبه هذه الأسماء به فوك؛ لأنّ التغيير بالحركات في فائه دون عينه[7]، والتغيير في سائر الأسماء الخمسة [١٢٤/ أ] إنّما هو في العين[8]، وأمّا الخليل[9]، فكان يرى أنّ وزنه (فَعْل) ساكن العين؛ لأنّ الحركة لا يُقدم[10] عليها إلّا بدليل،

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) و، س: فتى.

(٣) ساقط من: س، ج.

(٤) ج: محذوفات.

(٥) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٥٩)، و«التذييل والتكميل»: (١/ ١٥٨)، و«توضيح المقاصد»: (١/ ٦٠).

(٦) ج: فقال.

(٧) س: غيره

(٨) خ: إنما هن العين.

(٩) وهي عنده (ذَوٌّ). ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٢٦٣)، و«توضيح المقاصد»: (١/ ٥٩)، و«الهمع»: (١/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(١٠) س: يقوم.

واستدل سيبويه[1] على أنّه محرّك العين بقولك[2]: ذواتا مال، والكلام فيه[3] يطول، وفي[4] هذا كفاية.

وأمّا ضاربو زيد، ومعظمو قدرك، فلا وجه لإلحاق الألف فيه؛ لأنّ الألف الملحقة[5] بعد هذه الواوات[6] فيها ثلاثة أقوال[7]:

ـ قوم يرون أنّها تزاد فصلاً بين واو الضمير وواو النسق؛ لأنّ واو الضمير تجيء مقطوعة ممّا قبلها في بعض الألفاظ كقولك: وردوا، وكفروا، فتشتبه بواو النسق، ثمّ يزيدونها بعد التي لا تنقطع، نحو: كانوا، ليكون حكمها واحداً[8]

ـ وقوم يرون أنّها زيدت للفصل بين واو الجمع، وواو الواحد الأصلية في نحو: زيد لن يغزو، والزيدون لن يغزوا[9]؛ لأنّ صورة الفعلين هنا واحدة، ثمّ تزاد[10] في غير ذلك إتباعاً.

---

(١) «الكتاب»: (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) و، خ: كقولك.

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) س: اللاحقة.

(٦) (بعد هذه الواوات) تكررت في الأصل، و، خ: في هذه الألفاظ.

(٧) تنظر الأقوال في: «أدب الكاتب»: (٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وقد سمى ابن قتيبة هذه الألف ألف وصل، و«أدب الكاتب» للصولي: (٣٣٣ ـ ٣٣٤)، و«الهمع»: (٦/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٨) س: يكونوا... واحد.

(٩) س: لم يغز، والزيدون لم يغزوا.

(١٠) س: زادوا.

ـ وقوم يرون أنّ[1] أصلها أن تزاد فصلاً بين الضمير إذا كان في موضع رفع، وبين الضمير إذا كان في[2] موضع نصب، كقولك: ضربوا هم[3]، إذا جعلت (هم)[4] تأكيداً للواو، وضربوهم إذا جعلت (هم) مفعولاً، وجميع هذه المذاهب لا تليق بقولك: ضاربو زيد، ويؤيد هذا أنّ المضاف والمضاف إليه يصيران كالشيء الواحد فيكره الفصل بينهما[5]؛ ولأجل هذا يقولون: هذا عَمْرُك وَعَمْرُنا[6]، فلا يزيدون الواو التي من شأنها أن تزاد في (عمرو) قبل الإضافة، ولنحو من هذه العلة لم يلحقوها في: لا تقتلوه، وألحقوها في: لا تقتلوا زيداً؛ لأنّ الضمير يتصل بالفعل أشد من اتصال الظاهر[7]، وبالله التوفيق.

---

(١) ساقط من: س.

(٢) و، خ: الضمير الذي في...

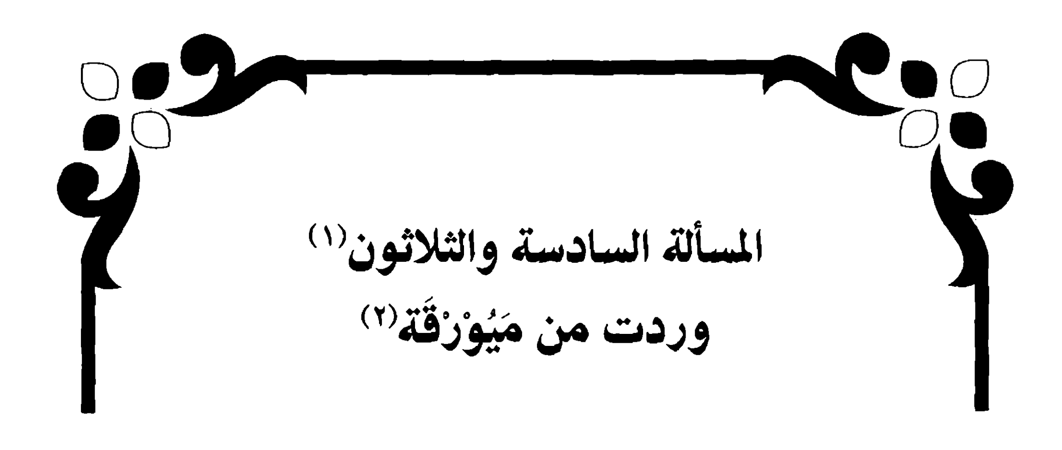
(٣) س: ضربوهم.

(٤) ساقط من: و. خ، س: جعلت ضربوهم.

(٥) وقد سماه بعض النحاة بالقبيح، وفي المسألة تفصيل. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٩)، و«الهمع»: (٤/ ٢٩٤).

(٦) فإن الأصل في (عمرو) أن تدخل عليه في حال الرفع والجرّ واو؛ فرقاً بينه وبين (عُمَر) فإذا صرت إلى حال النصب لم تلحق به الواو؛ لأن عَمْراً ينصرف وعُمَر لا ينصرف، فكان دخول الألف في عمرو وامتناعها في عمر في حال النصب فرقاً، فلم يأتوا بفرق ثان، فإذا أضفت إلى الضمير لم تُلحق به واواً في شيء من ذلك، فتقول: هذا عَمْرُك، وعَمْرُنا؛ لأنّ المضمر مع ما قبله كالشيء الواحد وهو كالزيادة، فكرهوا أن يجعلوا فيه زيادتين.... «أدب الكاتب»: (٢٤٥)، وينظر: «أدب الكاتب» للصولي: (٣٣٩)، و«الهمع»: (٦/ ٣٢٨).

(٧) و، خ: الاسم الظاهر.



المسألة السادسة والثلاثون[1]
وردت من مَيُوْرْقَة[2]

سأل سائل[3] - أدام الله عزّتك[4] -، لمن يفتي[5] عندنا من طلبة النحو عن مسألة وقعت، وهي[6]: إذا سمّيت رجلاً بالألف من (ما)[7] كيف يكون بناء

---

(١) وهي المسألة التاسعة والثلاثون في: و، خ.

(٢) الأصل، س: ميرقة. و، خ: ساقطة، وما أثبته من: ج، وهو الصواب، وهي جزيرة في شرقي الأندلس، كانت قاعدة ملك مجاهد العامري. «معجم البلدان»: (٥/ ٢٤٦).

(٣) و، خ: وكتب إليه ﷺ سأل السائل...

(٤) و، خ: تأييدك.

(٥) و، خ،س: بقي.

(٦) ساقط من: خ، و.

(٧) فصّل النحاة القول فيما سمي به من حروف المعاني مثل: (لو) و(لا)، وما سمي بالحروف المفردة، وهذه تكون متحركة وساكنة، والمتحركة تكون على نوعين: كلمة مثل التاء في (ضربت)، وتكون بعض كلمة مثل الباء من ضرب، والساكنة على نوعين كذلك: كلمة مثل الألف من (قاما)، وتكون بعض كلمة مثل الباء من (اضرب)، ولكل نوع حكم، وقد بيّن النحاة ذلك. ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٢٥)، و«المقتضب»: (١/ ٣٢ - ٣٤)، و«ما ينصرف وما لا ينصرف»: (٦٦ - ٦٧)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق٢/ م١/ ٥٣٩ - ٥٤٣).

الاسم من ذلك، وصورته في الخط؟

فجاوب عن ذلك المسؤول عندنا بها هذه[1] نسخته: تأملت[2] ـ أعزك الله ـ هذا السؤال، وقلّ ما رأيت مثله فيما اطلعت عليه[3] من كتب النحو[4]، غير أنّ القياس النحوي يقتضي ـ والله أعلم ـ ألّا تشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا؛ إذ لا بدّ من أن يبنى الاسم عليه، وأن يكون الحرف[5] المذكور أوّل ذلك الاسم، فإن كان كما شرط ساكناً[6] فلا بدّ من تحريكه؛ ليتوصل إلى النطق به، فيختل الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب ألاّ تتغير عنها[7] في التسمية به؛ لئلا تشتبه التسمية بما سمي به من حرف متحرك، [١٢٤/ب] مثل ذلك كمن قال: سمِّ لي رجلاً بالألف من إكرام[8]، أو ما كان مثله، إن قلنا: إنّ الحرف الساكن المذكور[9] يحرك بالفتح[10]، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) ج: قد تأملت.

(٣) ساقط من: و، خ.

(٤) أشار أبو الفتح بن جني إلى المسألة، وكذا أبو حيان من المتأخرين. ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٨٠٧ـ ٨٠٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٠٠).

(٥) س: ذلك الحرف.

(٦) و، خ: ساكناً كما شرط.

(٧) ج: عليها.

(٨) الأصل، س، ج: أكرم.

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) الأصل: يحرك بالألف بالفتح.

(ما)[1]، وإن قلنا: إنّه يجوز أن يسمى رجل[2] بالألف من (ما)، فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضاً، ومجاري التعليل فيه، ومداخل تصاريفه ومبانيه، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من (ما) بالفتح؛ لما نذكره بعد إن شاء الله، فتصير همزة مفتوحة، ثمّ يزاد عليها من جنسها[3] ألف وهمزة؛ ليكون الاسم من ذلك مبنياً[4] على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكنة، وذلك ثلاثة أحرف[5]، كما قالوا: إذا سميت رجلاً بالسين من سوف فإنك تزيد على السين ألفاً وهمزة؛ ليكون[6] الاسم على أقل البناء في المتمكن العلم كما قلناه[7]، فتقول: جاءني[8]

---

(١) فلا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه؛ لأنّه مستحيل، وذلك أنّه لا يمكنك أن تبتدئ إلا بمتحرك، ولا تقف إلّا على ساكن، فلو قال لك قائل: الفظ بحرف، لقد كان سألك أن تحيل؛ لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً، واذا وقفت عليه وقفت ساكناً، فقد قال لك: اجعل الحرف ساكناً متحركاً في حال... فما كان على حرف واحد فلا سبيل إلى التكلم به. «المقتضب»: (١/ ٣٦)، وينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٨٠٧ـ٨٠٨).

(٢) س: رجلاً.

(٣) (من جنسها): ساقط من: س.

(٤) ساقط من: س.

(٥) فلا يكون اسم معرب غير محذوف على أقل من ذلك، والثلاثي أعدل الأبنية؛ لانقسامه إلى مبدأ ومنتهى ووسط. ينظر: «المقتضب»: (١/ ٥٣)، و«المنصف»: (٦١)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٢/ ٦٠)، و«المناهج الكافية»: (١٣٢).

(٦) خ: فيكمل.

(٧) (كما قلناه): ساقط من: س.

(٨) و، خ: في ذلك جاءني.

ساء[1]، ورأيت ساء، ومررت بساء[2]، وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا حركنا الألف الساكنة من (ما)[3] بالفتح لما نذكره بعد، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة[4] ألفاً وهمزة من جنسها ليكمل البناء الأقل المذكور، فجاء على وزن (بَكْر)، فتقول منه في الرفع: جاءني أَاْأٌ، وفي النصب: أَاْأً، وفي الخفض: مررت بأَاْإٍ[5]، فهذا بناؤه وصورته في الخط[6]، وإن شئت كتبته بألفين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً؛ لئلا تجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة، فإن[7] قيل: فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم، وأنت[8] قد بنيته على ثلاثة أحرف، وهو أقل البناء في مثل هذا، فقد أخللت ببنائك في الخط؟

فالجواب عن ذلك: أنّا وجدنا مثل هذا[9] الاسم من الوزن، والتمكن قد

---

(١) اختلف النحاة في مثل هذا؛ فمنهم من يكمل اللفظ بشيء من تلك الكلمة، أو بإعادة حروفها كلها، فيقولون: (رجل) في المسمى بأحد حروفه، أو يقولون (رج) فيمن اسمه راء، و(جل) فيمن سمي الجيم. ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٢٥ـ٣٢٦)، و«المقتضب»: (١/ ٣٢ـ٣٣)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق٢/ م١/ ٥٤٠ـ٥٤١).

(٢) (مررت بساء) ساقط من: س.

(٣) س، خ: ساء.

(٤) و: على الألف الهمزة.

(٥) رسمت هذه الكلمات بألفين في: الأصل، ج، س، وما أثبته: من: و، خ.

(٦) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٢/ ٩٠٠).

(٧) و، خ: فقد كرهوا ذلك، فإن.

(٨) و، خ: وكنت.

(٩) س: ذلك.

أسقط منه ألف عين الوزن في الخط، وأبقوه على حرفين، وذلك الاسم (آل)[1] فقد اتفقوا في المصحف[2] وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان؛ إذْ وزنه (أَأْل) فسهّلوا الهمزة الوسطى، ثمّ أسقطوها[3]، فبقي من الاسم[4] حرفان، وإنّما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيٌّ عليه[5]، ولذلك جوّزنا نحن كتب (آ إ) بألفين قياساً على ذلك[6]،

---

(١) ولأهل اللغة فيه أقوال، منها: أن أصله (أهل) فأبدلت الهاء همزة لقربها منها، ثمّ أبدلت الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد همزة مفتوحة، نحو: (آدم) و(آمن)، وقال بعضهم: أصل (آل): أَوْل، من آل يؤول، وذهب آخرون إلى أنّ أصله (أهل) أيضاً، إلّا أنّه قلب الهاء ألفاً من غير أن يقلبها أولاً همزة. ينظر: «الإبدال والمعاقبة والنظائر»: (٧٩)، و«المحرر الوجيز»: (١/ ٢٨٤)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٦١)، و«اللسان» (أول) (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[البقرة: ٤٩].

(٣) وهي التي تسمى بالمبدلة؛ لأنها تبدل بحرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإذا كانت ساكنة غير طرف فأريد تخفيفها أو تحويلها أبدلت الهمزة ألفاً. ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٦٦٤)، و«التيسير»: (١٤٨).

(٤) فبقي من الاسم: تكرر في: خ.

(٥) ومن ثمَّ وضعوا الضمائر؛ لأنّها أخصر من الظواهر، وخصوصاً ضمير الغيبة، فإنّه يقوم مقام أسماء كثيرة، وكذا في كثير من الأسماء التي ضمنوها معاني الحروف طلباً للاختصار. ينظر: «الكتاب»: (٤/ ٢٣٥)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٩٢)، و«الأشباه والنظائر»: (١/ ٦٦).

(٦) و، خ: مثل ذلك.

وإنّما قلنا: إنّ تحركَ الألف الساكنة من (ما) بالفتح[1]؛ لأنّها لمّا كانت أوّل الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصل إلى النطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة ومن [2] الضمة؛ لأنّ الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت[3]، وتنقلب بسببها إذا كان بعدها حركة على ياء أو واو، نحو: [١٢٥/ أ] قال وقام[4]، فكانت الفتحة أليق بتحريك الألف من غيرها لذلك، وأيضاً فهذه الألف المسمى بها من (ما) قد صارت أولاً وأصلاً وفاء الوزن[5] من هذا الاسم، فصارت كألف (أخ) وأب[6]، وهما ألفا قطع، وأصل حركة ألف[7] القطع الفتح[8] إلّا ما شذ لمعنى، وأيضاً فلا يكسر، ويضمّ من الألفات السواكن[9] عند الحاجة إلّا ألفات

---

(١) والألف حرف ضعيف لا يتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة. «سر صناعة الإعراب»: (١/ ٧٢).

(٢) ساقطة من: ج، س.

(٣) «الخصائص»: (٣/ ١٢٣). وينظر: «الأشباه والنظائر»: (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٨).

(٤) إذ الأصل فيهما: قول وقوم، والواو والياء المتحركتان إذا كانتا عيناً وما قبلهما مفتوح قلبتا ألفاً للتخفيف. ينظر: «المقتضب»: (١/ ٩٦)، (١٨٨)، و«إيجاز التعريف»: (١٦٤ ـ ١٦٥)، و«شرح الرضي على الشافية»: (٣/ ٩٥)، و(قام وقال) ساقط من: س، خ.

(٥) (فاء الوزن) ساقط من: س.

(٦) و، خ: أخ ولف وأب. س: فصارت كألف أدوات.

(٧) س: ألفاً.

(٨) س: الوصل، وينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٦٥٩)، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٣٣٤).

(٩) س: الساكنة.

الوصل[1]، وهذه الحروف ليست[2] كذلك، فصح بذلك كلّه ما قلته.

وفي هذه اللمع كفاية فيما قصدته، على أنّي لست من أهل هذا الشأن، والطلب لمثلي[3] عسير في مثل هذا القطر[4] والزمان، وأنت يا سائلي أولى من عذر مثلي فيما غلط فيه أو قصّر، ولولا إقسامك عليّ[5] في هذا ما تعرضت إليه، وبالله التوفيق.

فهذا ـ أدام الله تأييدك[6] ـ نصّ جواب بعض الطلبة، وما كان الواجب أن يكتب[7] مثل هذا الجواب لمثلك إلّا نصّ السؤال مجرداً، إلّا أنّه تعين كتب السؤال والجواب لأمرٍ وقع؛ وذلك أنّه دخل في قطرنا[8] الضعيف، لما علم من فقد أهله، رجل ينتمي إلى علم النحو وغيره فوقف على هذا[9] السؤال والجواب، فقال: إنّ[10] هذا الجواب جائز، وناقص عمّا يجب، وزعم أنّ على

(١) والأصل: في ألفات الوصل حين الابتداء بها أن تكون مكسورة، وذلك إذا كان ما بعد الحرف الساكن مفتوحاً أو مكسوراً، وتضم إذا كان مضموماً. ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٦٨٧)، و«المنصف»: (٧٨)، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٣٣٤).

(٢) س: الساكنة عند الوصل للألف الحاجة، وهذه الألف ليست.

(٣) خ: بياض.

(٤) س: هذه الأقطار.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) و، خ: تأييد الفقيه الأجل الأستاذ.

(٧) (أن يكتب) ساقط من: ج.

(٨) (لأمر... قطرنا): ساقط من: س.

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) ساقط من: س.

المسؤول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على[1] كل وزن جاء في كلام العرب من الأوزان الثلاثية وما فوقها إلى السباعية، وأنّه يجوز أن يسمى بالألف من (ما) رجل[2] فيبنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهيباب، واغديدان[3]، وأنّه[4] لا يقتصر[5] في التسمية به على أقل الأوزان المتمكنة، بل يجوز على كل وزن، وزعم[6] أنّ ذلك كله جائز، بل واجب، وعضد قوله بأن قال: لو قال قائل: ابنِ لي[7] من ألف (ما)[8] مثال[9]: جَحْمَرِش، لصحّ البناء من ذلك على ذلك المثال وغيره، وهذا ما رأينا خلاف مقاييس النحو، وخرم أصله، ونحن واقفون عند قليل علمنا منه، ولا نتجاوز لمثل[10] قول هذا المدعي الزاعم إلّا

---

(١) ساقط من: س.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) س: واغسدان.

(٤) ج: وزعم أنه.

(٥) س: ينقض.

(٦) و، خ: ويجب وزعم.

(٧) قال ابن جني: اعلم أنّ معنى قول أهل التصريف: ابنِ لي من كذا مثل كذا، إنما معناه: فكَّ صيغة هذه الكلمة وصغ من حروفها مثل هذا الذي قد سئلت أن تبني مثله، بأن تضع الأصل بحذاء الأصل والزائد بإزاء الزائد، والمتحرك بإزاء المتحرك، والساكن بإزاء الساكن... «المنصف»: (٧٢)، (١٧١).

(٨) س: وبها تسميه فيه.

(٩) ج: مثل. و، خ: بناء.

(١٠) و، خ: ولا نتجاوز مثل.

عن دليل واضح نميل إليه، أو من[1] هدي من مثلك[2] نعول عليه.

ولما وقع الأمر على ما تراه رغب إليّ[3] جماعة ممن[4] بقي عندنا من الطلبة أن أخاطبك في هذا[5]؛ إذ أنت الإمام الأوحد[6] في مثل[7] هذا الفن وغيره؛ لعلم الكل بميلي إليك، وثنائي دائباً عليك[8] بما[9] انتشر من الفضائل عنك، فعسى ـ أدام الله تأييدك ـ أن[10] تمن بالوقوف على هذه الجملة، وتتطول على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كله، وما لا[11] يجوز، والله تعالى يبقيك للعلوم تحييها، وللقلوب تكشف عنها[12] وتجلوها[13]، وسلام الله تعالى من[14]

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) س: مثله.

(٣) خ: مني

(٤) النسخ: من، وما أثبته من: س.

(٥) و، خ: أن نخاطبك في كل هذا.

(٦) ساقط من: س.

(٧) ساقط من: ج، س.

(٨) ساقط من: و،خ.

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) ساقط من: و، خ.

(١١) ساقط من: س.

(١٢) و، خ: تكشف عمي جهلها.

(١٣) و، س: تجليها.

(١٤) الأصل: تكررت.

[١٢٥/ ب] الكاتب[١] والسائلين على الفقيه الأجل الأستاذ، ورحمة الله وبركاته.

الجواب[٢]: وقفت على سؤال السائل، وإجابة المجيب، واعتراض المعترض، والذي تقتضيه صناعة النحو[٣] إذا سمي بحرف من الحروف لزم[٤] أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه[٥] صيغ الأسماء المتمكنة، وذلك ثلاثة أحرف، ويزاد على كل حرف حرف من نوعه، فيقال في (ما): (ماء)، وفي (لا): (لاء)[٦]، وفي (لو): (لوّ)، وفي (إي): (إيٌّ)[٧]، وإنّما فعل النحويون ذلك؛ لأنّهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته[٨] اسماً من هذه الحروف، ألا ترى إلى[٩] قول النمر بن تولب[١٠] [من مجزوء الرمل]:

---

(١) ج: الكاتبين.

(٢) و، خ: فأجاب الفقيه الأستاذ أبو محمد، رحمه الله.

(٣) ج: النحو والتصريف أنه.

(٤) ساقط من: و،خ.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) والتضعيف في (ما) و(لا) بأن يزاد بعد الألف ألف فتقلب همزة، وبعض العرب يهمز مثل (لو) فيقول: (لوء). ينظر: «الصحاح» (لو) (١/ ٢٥٥٤)، و«المخصص»: (١٧/ ٥٠)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٨٩٩).

(٧) ينظر: «ما ينصرف وما لا ينصرف»: (٦٦)، و«المنصف»: (١٣٥)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ٨٩٩).

(٨) س: صرفته

(٩) ساقط من: س، ج.

(١٠) مر تخريجه، الشاهد (١٦١) في المسألة (٢٧).

١٩٠ ـ عَلِقْتَ لَوّاً تكرره[1] إنّ لَوّاً ذاك أعيانا

وقال القطاميّ[2] [من الوافر]:

١٩١ ـ ولكن أهلكت لَوّ كثيراً وقبل اليوم عالجها قُدار

وإن أراد مريد أن يبني من حرف[3] قد سمي به[4] مثل جعفر، أو جحمرش، ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان له ذلك.

وأمّا قول المعترض: إنّ جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب، فإنّه تعسف وغير لازم، إلّا أن يشترط ذلك عليه السائل في مسألته.

وأمّا التسمية بالألف من (ما) و(لا) فقد ذكر ذلك أبو الفتح[5] بن جنيّ[6]، وفيه خلاف لما[7] قاله هذا المجيب عن المسألة، فقال: إذا أردت أن تصيّر الألف من (لا) اسماً زدت على الألف[8] ألفاً ثانية فتجتمع ألفان ساكنتان، فتحترك الأولى منهما بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، فتنقلب الألف الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فتصير (إي)، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما

---

(١) س: تكررت.

(٢) مرّ تخريجه، الشاهد (١٦٢) في المسألة (٢٧).

(٣) س: أن يسمى من حرف.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) (أبو الفتح): ساقط من: و، خ.

(٦) ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٨).

(٧) الأصل: ما قاله، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٨) الأصل عل الألف ألفاً، وما أثبته من النسخ الأخرى.

حرف لين، فتزيد على الياء ياءً أخرى، وتـدغم الأولى فيهـا، فتقـول: (إيّ)، كـما تقول إذا صيرت (في) الخافضة اسم رجل: (هذا فيّ)، قال ابن جنيّ[1]: فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حدّ قولك[2]: كوّفـت كافـاً، وقوّفـت قافـاً، وسـيّنت سيناً، وعيّنت عيناً لزمك أن تقول: أوّيت[3] ألفاً[4]، قال: وإنّما جعلنـا قيـاس[5] عين هذه الكلمة أن تكون واواً، دون أن تكون ياءً؛ لأنّنا لما زدنا على الألف ألفاً، واحتيج إلى زيادة حرف ثالث؛ ليتم الاسم ثلاثة أحرف صارت الألـف المزيـدة واقعةً موقع عين الفعل، وإذا كانت[6] الألف المجهولة[7] ثانيةً عيناً أو في موضع العين وجب [١٢٦/ أ] على ما وصانا به سيبويه[8] أن نعتقد فيها أنّهـا منقلبـة عـن واو حملاً على باب طويت، وشويت؛ لأنّه[9]

---

(١) ينظر: «سـر صناعـة الإعـراب»: (٢/ ٧٩٨)، (٨٠٨ ـ ٨٠٩)، و«المنصـف»: (٤٠٨)، وقوله: (ابن جني) ساقط من: و، خ.

(٢) س: ذلك.

(٣) ج: أن تقول من هذه الكلمة أويت.

(٤) س: أيياً.

(٥) ساقط من: س.

(٦) س: صارت.

(٧) وهي ألف لا تدخل في الأسماء والأفعال مما لا أصل لها، وإنـما تـأتي لإشـباع الفتحـة في الفعل والاسم، وهي إذا لزمتهـا الحركـة كقولـك: خـاتم وخـواتم، صـارت واواً لمـا لزمتها الحركة بسكون الألف بعدها، والألف التي بعدها ألـف الجمـع وهـي مجهولـة أيضاً. ينظر: «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٨٠٩)، و«المنصف»: (١٣٥)، و«اللسـان» (الألف) (١/ ٤٣).

(٨) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٣)، و«سر صاعة الإعراب»: (٢/ ٨٠٩).

(٩) س: لأنها.

أكثر من باب حييت، وعييت[1]، فصارت (إيّ) كأنّها من باب (قِـيّ) و(سِيّ)[2] ونحوهما ممّا عينه واو، فكما أنك لو بنيت من (القِيّ) و(السِّي): فعّلت[3]، لقلت: قَوَّيت، وسَوَّيت، فأظهرت العينين واوين، فكذلك تقول في: فعّلت من (إيّ) التـي أدى إليها القياس (أوّيت).

فهذه مسألة قد[4] كفانـا[5] ابـن جنّـي فيهـا الشـغب، وأرانـا[6] وجـه[7] القياس فيها، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثالاً على صورة بعض أمثلـة كـلام العرب أن يجريها مجـرى (أوى: يـأوي)، ويركّـب عـلى ذلـك قياسـه، فيقـول في مثال[8] جعفر منها[9] (أيّا)، وفي[10] مثال سَفَرْجَل (أُويّا)، وفي مثـال جَحْمَـرِش (أَيّيّ)، وفي مثال إوَزَّة (إيّاة) ونحو ذلك، وبالله التوفيق.

* *

---

(١) «سـر صناعـة الإعـراب»: (٢/ ٧٩٦)، وينظـر: «المنصـف»: (١٣٥ ـ ١٣٦)، (٤٠٨)، (٤٥٨ ـ ٤٥٩).

(٢) وهما من القَواء والسَّواء. «سر صناعة الإعـراب»: (٢/ ٨٠٩)، والقـواء هـو: الأرض القفرة الخالية. «اللسان» (قوا) (٧/ ٥٥٥).

(٣) س: فعلا.

(٤) ساقط من: ج.

(٥) و، خ: كفى.

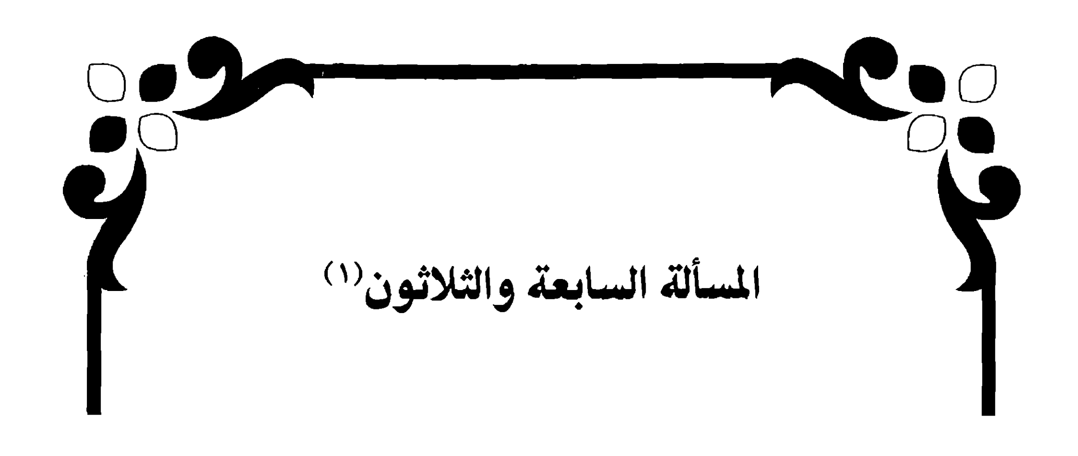
(٦) و، خ: وأرى.

(٧) ساقط من: س.

(٨) ج: مثل. وقد تكرر في المواضع الآتية.

(٩) ساقط من: و، خ.

(١٠) ساقط من: و، خ. وقد تكرر الحذف في المواضع المماثلة الآتية.



المسألة السابعة والثلاثون[1]

سأل سائل، فقال: الجواب ـ رضي الله عنك ـ عن قول العرب ما ولد لفلان؟ ولم يقولوا: من ولد لفلان؟ وعن قولهم: إنسان بغير ألف ولام، وهل يعم[2] المذكر والمؤنث أم لا؟

الجواب: أمّا قولك: إنّ العرب تقول: ما ولد لفلان؟ ولم يقولوا من ولد لفلان؟ فلا أعلم ما الذي حملك على هذا[3] التوهم، و(من) أكثر في الاستعمال وأذهب في القياس، وقد قال حسان بن ثابت[4]، وناهيك به فصاحة، وحسبك به حجة [من الطويل]:

---

(١) المسألة غير موجودة في: و، خ.

(٢) س: يشمل.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) «الديوان»: (١/ ٣٩٨)، والرواية فيه:

وما ولدت أفناءُ زهرة منكم ... كريماً..............................

وينظر: «جمهرة أشعار العرب»: (٣١)، والرواية فيه:

وما ولدت أبناء زهرة منهم ... صميماً..............................

و«زهر الآداب»: (١/ ٥٤)، وهو موافق لرواية ابن السِّيد.

١٩٢ ـ ومــن وَلَــدَتْ أبنــاءُ[١] زُهْــرَةَ مــنهم

كــرامٌ ولم يَقْــرب[٢] عجــائزك المجــدُ

وأمّا (ما) فإنّها تستعمل فيما لا يعقل، وفي الأجناس والأنـواع والصـفات ممن يعقل[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء: ٣][٤] وقال في حكاية جواب موسى ﷺ لفرعون حين سأله فرعون[٥] عن مائيـة[٦] الله تعـالى، فقال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[الشعراء: ٢٣]، فأجابه موسى بالصـفات، وعـدل عـلى إجابته عن المائيـة[٧]، فقـال: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الشـعراء: ٢٤] فلـمّا أجابـه إجابة عن غير[٨] ما سأله نسـبه إلى الجنـون، فقـال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[الشعراء: ٢٧]، وإنّما كـان المجنـون فرعـون؛ لأنّـه سأل عـما لا سـبيل إلى معرفته[٩]، وإنّما جاز وقوع (ما) على الصـفات؛ لأنّهـا أعـراض، والعقـل والتمييـز

---

(١) س: أولاد.

(٢) س: يعرف.

(٣) ينظر: «المقتضـب»: (١/ ٤٨)، (٤/ ٢١٨)، و«شرح المفصـل»: (٣/ ١٤٥)، و«شرح التسهيل»: (١/ ٢١٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ١٠٣٥).

(٤) فأراد الجنس أو الفعل دون أعيان النساء وأشخاصـهن. «جـامع البيـان»: (٦/ ٣٧٠)، و«النكت في القرآن»: (١/ ٢٠٣)، و«كشف المشكلات»: (١/ ٢٨٧).

(٥) سقط من: ج.

(٦) هكذا في النسخ الخطية ولعل صوابه: الماهية.

(٧) (فأجابه موسى... المائية): ساقط من: س.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ينظر: «المحرر الوجيز»: (١١/ ١٠٢)، و«معالم التنزيل»: (٣/ ٣٥٦ـ٣٥٧)، و«أمـالي ابن الشجري»: (٢/ ٥٤٨).

إنّها[1] هما للجواهر، وكذلك الأجناس والأنواع [ليست موجودة إنّما الموجود الأشخاص، وأمّا الأجناس والأنواع][2] فإنّها صور كلية متوهمة[3]، والعقل والتمييز إنّما[4] يوجدان في الأشخاص؛ فلذلك أجريت مجرى ما لا يعقل، وقد استعملت[5] (ما) أيضاً في غير الأجناس والأنواع والصفات، حكي عن العرب: سبحان ما سبح الرعد بحمده[6]

[١٢٦/ب] وأمّا الإنسان فإنّه لفظ يشمل المذكّر والمؤنث في حال تنكيره وحال تعريفه[7] لا أعلم خلافاً في ذلك، وتخصيصك[8] المنكور به لا وجه [له][9] قال الله تعالى في النكرة: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[الإسراء: ١٣]، وقال في المعرفة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[الانفطار: ٦]، و﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[العاديات: ٦] وهذا عموم في المذكّر والمؤنث، لم يخصّ به صنف دون

---

(١) ساقط من: س.

(٢) من: س،ج.

(٣) فحقيقتها لا تدرك فهي كالشيء المجهول. «ارتشاف الضرب»: (٢/ ١٠٣٥).

(٤) س: أيضاً إنّما.

(٥) س: استعملنا.

(٦) ينظر: «التخمير في شرح المفصل»: (٢/ ٢٠٦)، و«ارتشاف الضرب»: (٢/ ١٠٣٥).

(٧) قل الأصمعي: يقال: إنسان، للذكر والأنثى، ولا يقول أهل الفصاحة: إنسانة. «المذكر والمؤنث للسجستاني»: (١٠٤)، وينظر: «تقويم اللسان»: (٣٢٢)، و«اللسان» (أنس) (١/ ٢٤٢).

(٨) ج: وتخصيصه.

(٩) من: ج، س.

[صنف][1]، وقال الشاعر[2] [من الطويل]:

١٩٣ ـ ولم أرَ إنسانينِ أحسنَ شيمةً ... على حَدثان الدهر مني ومن جُمْل

* *

(١) من: ج، س.

(٢) البيت لجميل بثينة. «الديوان» (٩٩)، والرواية فيه:

ألا لا أرى إنسانين...

وكذا الرواية في: «النوادر في اللغة»: (٥٢٥)، و«الجليس الصالح»: (١/ ٥٢٠)، و«سر صناعة الإعراب»: (١/ ٣٤١)، و«المحتسب»: (١/ ٢٤٨)، و«شرح المفصل»: (٩/ ١٩)، و«شرح التصريح»: (٢/ ٦٨٧).

المسألة الثامنة والثلاثون
في التوابع(1)

[كتب إلى الشيخ ﷺ: جوابك ـ أيدك الله بتوفيقه ولا عدا بك عن الحقّ واتباع طريقه ـ عن الفرق بين النعت(2) وعطف البيان(3) والبدل(4)، وتمييز كل واحد منهما عن صاحبه بخواصه اللازمة له؛ فقد طال خوضنا في ذلك، وَلِمَ لم يجز في النعت أن توصف(5) النكرة بالمعرفة؟ ولا المعرفة بالنكرة؟ وجاز ذلك في البدل؟ وهل هو جائز في عطف البيان أم لا؟ ولِمَ لم يجز وصف المضمر؟ وجاز البدل منه؟ وهل يجوز أن يعطف على المضمر عطف بيان أم لا؟ ولِمَ لم يجز في المعارف أن توصف المعرفة بما هو أخصّ منها وأكثر تعريفاً؟ وجاز ذلك في نعت النكرة، نحو: مررت برجل كاتب؟ بيّن لنا ـ رحمك الله ـ وجه الحقيقة

---

(١) ساقط من: و، خ، وأول المسألة مطموس في: س.

(٢) تابع مكمّل متبوعه لدلالته على معنى فيه، أو في متعلق به. ينظر: «الصفوة الصفية» (ج١/ ق٢/ ٧٠٧)، و«المقاصد الشافية»: (٤/ ٦١٤).

(٣) تابع غير صفة أُتي به لبيان الأول. «الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٤٣١)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٩٣)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٤٢٥).

(٤) هو تفسير اسم باسم يقدر إحلاله في محل الأول. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦١).

(٥) خ: توجز.

في ما سألتك عنه تبيين من بلغ في العلم مبلغك؛ يعظم الله أجرك، ويجزل عليه ذخرك.

فأجاب][1]: وقفت على سؤالك، وفقنا الله وإياك لما يرضيه، وجعلنا ممّن يتحرى الصواب فيما يقوله ويأتيه، وأجبتك[2] عن كل فصل منه بما رأيت[3] أنّه يوافق مرادك، ويطابق اعتقادك، وستقف من جوابي[4] هذا على أشياء لا تجدها في كتب أصحاب هذه الصناعة، وإن كنت إنّما سلكت على منهجهم، واهتديت بأمثلتهم، وأنا أحمد الله على ما منح[5] من آلائه[6]، وأسأله[7] العون على شكر[8] ما خوّل من نعمائه[9]

أمّا سؤالك عن الفرق بين[10] النعت، وعطف البيان، والبدل، وتمييز كل واحد منها عن صاحبه[11]،

---

(1) من و، خ.

(2) و، خ: وقد أجبنا.

(3) و، خ: رأينا، س: علمت.

(4) و، خ: جوابنا.

(5) و، خ: سنح.

(6) س: الأدب.

(7) س: وأشكره وأسأله.

(8) ساقط من: خ.

(9) و، خ: بزيادة: لا رب غيره.

(10) و: حين.

(11) س: من صاحبه منها.

فإنّ هذه التوابع[1] يمتاز[2] كل واحد منها عن صاحبه[3] بفصول تخصه، وهي مع ذلك مشتركة في أشياء تعمّها، وأنا أذكر لك[4] ما تنفصل به، وما تشترك فيه، وبالله أستعين.

أمّا النعت والبدل فإنهما[5] ينفصلان من تسعة[6] أوجه[7]:

ـ أحدها: أنّ النعت سبيله أن يكون بالصفات المشتقة من الأفعال[8] أو ما هو في حكم المشتق[9]، جارية كانت الصفات على أفعالها أو غير جارية.

والبدل حكمه أن يكون بالأسماء[10]

---

(١) وهي الثواني المساوية للأُوَل في الإعراب بمشاركتها لها بالعوامل. «شرح المفصل»: (٣/ ٣٨)، ونصّ أبو حيان على أنّ التابع محصور العد فلا يحتاج إلى رسم ولا حد. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٠٧).

(٢) و، ج، خ: الثلاثة يمتاز.

(٣) (فإن هذه التوابع... صاحبه): ساقط من: س.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ج: فإنّها.

(٦) و، خ: سبعة.

(٧) وقد أوصل بعض النحاة هذه الأوجه إلى عشرة. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٢ ـ ٥٤)، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٨٤).

(٨) وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل (٤/ ١٩٠٧)، (١٩١٧)، و«شرح المكّودي على الألفية»: (٢/ ٣٩).

(٩) كقولهم: مررت بزيد أسد، على تقدير: شديد. «البيان في شرح اللمع»: (٢٧٣)، وينظر: «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٠٧ـ٧٠٨)، و«المقاصد الشافية»: (٤/ ٦٢٧ ـ ٦٣١).

(١٠) س: بالأشياء.

الجامدة، أو بالمصادر[1]

ـ والثاني: أنّ النعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره[2]، والبدل لا يلزم فيه ذلك[3]

ـ والثالث: أنّ النعت جزء من المنعوت[4]، أعني أنّه صفة[5] من جملة صفاته[6] التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع[7]، بل قد[8] يكون جزءاً منه، كقولك: ضُرِبَ زيدٌ رأسُه، وقد يكون هو إياه، كقولك: جاءني

---

(١) ينظر: «شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٧٧)، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٨٥).

(٢) «البيان في شرح اللمع»: (٢٧٣)، وقد أجاز ابن الطراوة أن توصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، لا يوصف به غيره كقوله:

في أنيابها السمُّ ناقع

قال: ناقع صفة للسم. «الهمع»: (٥/ ١٧٣).

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٨٦)، قال سيبويه: وتقول: هذا زيد رجل منطلق على البدل، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (٢/ ٤٢٧)، وقد أنكر أهل الكوفة وبغداد إبدال النكرة من المعرفة إلّا إذا وصفت النكرة. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦٢)، و«الهمع»: (٥/ ٢١٧ ـ ٢١٨).

(٤) «البيان في شرح اللمع»: (٢٧٢)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٥٥).

(٥) س: أعني أن ذلك جملة.

(٦) س: أعني أنّ ذلك جملة من جملة صفاته.

(٧) قال ابن يعيش: والبدل منقطع من المبدل منه... لذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة... «شرح المفصل»: (٣/ ٦٨).

(٨) ساقط من: س.

أخوك زيد، وقد يكون حدثاً من أحداثه، كقولك: أعجبني زيد حسنه، وقد يكون اسماً[1] مصاحباً له صحبة[2] يمكن زوالها وانفصالها منه، كقولك: سُلب زيد ثوبه[3]، ومنه ما يجري مجرى الغلط[4]، كقولك: مررت برجل ثور[5]

ـ والرابع: أنّ البدل يجري مجرى جملة أخرى، بُيِّنَت فيها[6] الجملة الأولى، ويقدّر فيه إعادة العامل، والنعت لا يجري مجرى جملة [١٢٧/ أ] أخرى[7]، ولا يقدر معه إعادة العامل[8]، ولكن هو الأول بعينه ومن جملته، والدليل على أنّ البدل

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) س: حقيقة.

(٣) ساقط من: س. وتنظر أنواع البدل في: «شرح المفصل»: (٣/ ٦٣)، و«الهمع»: (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٧).

(٤) قال سيبويه: وإنّما يجوز: رأيت زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً، أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي ثمّ استدرك كلامه بعد. «الكتاب»: (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، وقد نصّ كثير من النحويين على أنّه لم يسمع، وإنّما تكلم فيه سيبويه وغيره على جهة القياس. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٧٠)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ٢٠٥).

(٥) (ومنه ما يجري... ثور) ساقط من: و، خ.

(٦) س: بها.

(٧) (بينت فيها... أخرى): ساقط من: و، خ.

(٨) (والنعت لا يجري... العامل): ساقط من: س. ومذهب سيبويه والمبرد أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والجمهور على أنّ العامل في البدل مقدّر من جنس الأول. ينظر: «الكتاب»: (١/ ١٥٠ ـ ١٥١)، و«المقتضب»: (٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧)، (٣٩٩)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٦٧) و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦١)، و«شرح المكّودي على الألفية»: (٢/ ٦١ ـ ٦٢).

يجري مجرى جملة أخرى ظهور العامل معه في نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾[الأعراف: ٧٥](١)، وفي نحو(٢) قول الشاعر(٣) [من الطويل]:

١٩٤ ـ ألا بكَّرَ النَّاعي بخير بنـي أسَـدْ ... بعمرِو بنِ مسعودٍ وبالسَّيِّد الصَّمَدْ

ـ والخامس: أنّ النعت يكون بما هو من المنعوت، وبما هو من سببه(٤)،

---

(١) فقوله: ﴿لِمَنۡ ءَامَنَ﴾ بدل من قوله: ﴿لِلَّذِينَ﴾ بإعادة الجار، كقولك: مررت بزيد أخيك. ينظر: «كشف المشكلات»: (١/ ٤٦٠)، و«البيان في غريب إعراب القرآن»: (١/ ٣٦٧)، و«التبيان في إعراب القرآن»: (١/ ٥٨٠).

(٢) (قوله تعالى... نحو): ساقط من: س.

(٣) البيت ينسب إلى سبرة بن عمرو الأسدي، وينسب إلى هند بنت معبد بن نضلة، وفيه رواية ثانية:

ألا بكـر النـاعي بخـيري بنـي أسـد

ينظر: «مجاز القرآن»: (٢/ ٣١٦)، و«إصلاح المنطق»: (٤٩)، و«البيان والتبيين»: (١/ ١٨٠)، و«جامع البيان»: (٢٤/ ٧٣٧)، و«شرح أبيات إصلاح المنطق»: (١٥١ ـ ١٥٢)، وقال السيرافي الرواية الجيدة: بخير بني أسد، بغير تثنية، ويروى: بخيري، بالتثنية، وترك التثنية الوجه؛ لأنّ باب أفعل لا يثنى ولا يجمع، و«الأمالي»: (٢/ ٢٨٨)، (٣/ ١٩٥)، و«اللسان» (صمد) (٥/ ٣٩٣).

(٤) و، خ: سبيله، وهو يشير هنا إلى نوعي النعت: الحقيقي والسببي، والحقيقي هو: متمٌّ ما سبق بوسمه، وحكمه أنّه يتبع المنعوت في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والسببي هو: متم ما سبق بوسم ما اعتلق به، أو هو الذي له تعلق بالأول بالضمير، وهو يتبع المنعوت في الإعراب، وفي التنكير والتعريف. ينظر: «الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٤٢١)، و«شرح المكّودي على الألفية»: (٢/ ٣٧ـ٣٨)، و«شرح المقرب» «التعليقة» (٢/ ٧٠٦).

كقولك مررت برجل قائم، فتصفه[1] بصفة هي له، ومررت برجل قائم أبوه، فتصفه بصفة هي لسببه، ولا يبدل من[2] الاسم إلّا ما هو هو[3]، أو جزء منه، أو مصاحب له، ولا يبدل منه ما هو لسببه[4]، ألا ترى أنّك تقول: ضُرِب زيدٌ رأسه، ولا تقول[5]: ضُرِب زيدٌ[6] رأس أبيه[7]

ـ والسادس: أن البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط، ولا يكون ذلك في النعت[8]

ـ والسابع: أنّ النعت قد يكون منه ما يراد به الذم، أو المدح[9] أو الترحم[10]، ولا يكون ذلك في البدل[11]

---

(١) و، خ: قائم أبوه فتصفه.

(٢) ساقط من: س.

(٣) ساقط من: س.

(٤) (ولا يبدل... لسببه): ساقط من: س.

(٥) و، خ: ولا يجوز.

(٦) (رأسه... زيد): ساقط من: س.

(٧) ينظر: «الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٨٥).

(٨) ينظر: «الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٨٤).

(٩) ج، س، و، خ: المدح أو الذم.

(١٠) «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٢٧)، وقد يكون النعت للتعميم، نحو: (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين)، وقد يكون للتفصيل نحو: (مررت برجلين عربي وعجمي)، أو للإبهام نحو: (تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة). «شرح شذور الذهب للجوجري»: (٢/ ٧٧١).

(١١) وفائدة الإبدال رفع الإلباس. «الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٨٤)، و«الهمع»: (٥/ ٢١٩).

ـ والثامن: أنّ النعت قد تسدّ مسدّه الجمل، والظروف، والمجرورات، ولا يكون[1] ذلك في البدل.

ـ والتاسع: أنّ نعت الشيء يجري مجرى الفعل، فيرتفع به فاعل مضمر، في قولك: مررت برجل قائم، وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت، كقولك: مررت برجل[2] قائم أبوه[3]، فهذه تسعة[4] فصول، ينفصل بها النعت من البدل.

وأمّا النعت، وعطف البيان فإنّهما ينفصلان من ثلاثة أوجه[5]:

ـ أحدها: أنّ النعت يكون بالصفات كما قدمنا، وعطف البيان يكون بالأسماء الجوامد[6] كالبدل.

ـ والثاني: أن يكون بالمعارف والنكرات، وعطف البيان لا يكون إلا بالمعارف[7]

---

(١) ج، س: ولا يجوز.

(٢) (فاعل ظاهر... برجل): ساقط من: س.

(٣) (والثامن... ولا يكون): ساقط من: و، خ.

(٤) و، خ: سبعة.

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧٢)، و«الأشباه والنظائر»: (٤/ ٤٨٢).

(٦) «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٤)، و«شرح الجمل لابن خروف»: (١/ ٣١٩)، وينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧١)، قال ابن يعيش: وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام.

(٧) نقل بعض النحاة: أن مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه. ينظر: «شرح الجمل لابن خروف»: (١/ ٣١٩)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٣)، و«شرح المكّودي على الألفية»: (٢/ ٦٠)، و«شرح شذور الذهب للجوجري»: (٢/ ٧٧٩)، و«الهمع»: (٥/ ١٩١).

ـ والثالث[1]: أنّ النعت يكون بما هو[2] للمنعوت[3]، وبما هو لسببه كما قدمنا، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه[4]

وأمّا البدل وعطف البيان: فينفصلان من أربعة أوجه[5]:

ـ أحدها[6]: أنّ البدل قد يكون[7] هو المبدل منه بعينه، وقد يكون جزءاً منه[8]، وقد يكون اسماً مصاحباً له، وقد يكون حدثاً من أحداثه كما قدمنا، وعطف البيان هو المعطوف عليه أبداً.

ـ والثاني: أنّ البدل يكون بالمعارف، والنكرات، والأسماء الظاهرة، والأسماء المضمرة[9]، وعطف البيان لا يكون إلّا بالأسماء المعارف[10] الظاهرة.

---

(١) س: والثاني.

(٢) (بما هو): ساقط من: ج.

(٣) (بالمعارف والنكرات... للمنعوت): ساقط من: س.

(٤) «الأشباه والنظائر»: (٤/ ٤٨٥).

(٥) ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٤)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ٤٣١)، و«المغني»: (٥/ ٣٧٩)، وقد جعل ابن هشام أوجه الاختلاف ثمانية، وينظر: «شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٧٣)، وقد أنكر الرضي وجود فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، فعطف البيان عنده بدل.

(٦) (إن النعت يكون... أحدها): تكرر في ج.

(٧) س: أن يكون البدل.

(٨) الأصل: من منه.

(٩) (والأسماء الظاهرة والأسماء المضمرة): ساقط من: ج، س.

(١٠) تقدم ذكره.

والثالث: أنّ البدل كما قلنا يقدر فيه إعادة العامل، فكأنه من[1] جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه[2] ذلك، بل هو في هذا الوجه كالنعت[3]

ـ والرابع: أنّ البدل يجيء منه ما [١٢٧/ ب] يراد به الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه[4]، فهذه وجوه الانفصال بين هذه التوابع الثلاثة.

وأمّا التوكيد فيختص دون هذه بأنّ الغرض فيه إثبات الحقيقة ورفع المجاز، ومنه لفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون إلا في الأسماء خاصة[5]، والكلام فيه يطول ويتشعب[6]

وأمّا وجوه الاشتراك فإنّها كلّها تشترك في أنّ الغرض منها البيان والزيادة في الإيضاح، وفي أنّها جارية على الأسماء التي قبلها في إعرابها[7]، وفي العربية مواضع[8] تشترك فيها الثلاثة كلها[9]، وفيها مواضع يشترك فيها بعضها؛ فمن المواضع التي تشترك فيها كلّها قولك: رأيت[10] زيداً أبا عمرو، فإنّ (عمرو)

---

(١) ساقط من: ج، س.

(٢) س: تكررت.

(٣) و: من النعت.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ينظر الغرض من التوكيد وأنواعه في: «علل النحو»: (٣٨٧ ـ ٣٨٨)، و«شرح الجمل لابن خروف»: (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٣٩ ـ ٤١).

(٦) (وأما التوكيد... يتشعب): ساقط من: و، خ.

(٧) الأصل: إعرابه.

(٨) ساقط من: ج.

(٩) ساقط من: و، خ.

(١٠) الأصل: را.

ههنا[1] يصلح أن يقال فيه: إنّه نعت[2]، [ويصلح أن يقال فيه: إنّه بدل][3]، ويصلح أن يقال [فيه][4]: إنّه عطف بيان[5]

وأمّا المواضع التي يشترك فيها النعت وعطف البيان فنحو قولك: بعثت إليك بالثوب الخزّ، وبالباب الساج[6]

وأمّا المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان فنحو قولك[7]: رأيت أبا عمرو زيداً[8]

ومن هذه المواضع ما يشترك فيه التوكيد وعطف البيان، وهو[9] الموضع الذي يكرر فيه الاسم كقولك: رأيت زيداً زيداً، ولقيت عمراً عمراً[10]

---

(١) ساقط من: ج. و، خ: هنا.

(٢) هكذا في النسخ.

(٣) من النسخ الأخرى.

(٤) من: ج.

(٥) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٦).

(٦) فجاء عطف البيان هنا للبيان، فقد خصّص الثوب بالخزّ، والباب بالساج، كما يقال: مررت بأخيك زيد. ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٤)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٧١)، وقد جعل ابن يعيش أوجه الشبه أربعة، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٧٣ـ ٤٧٥).

(٧) (بعثت إليك... قولك): ساقط من: س.

(٨) فإن الثاني هو الأول. «شرح المفصل»: (٣/ ٧٢)، و، خ: وزيداً.

(٩) الأصل، و، خ: وهذا. وما أثبته من: س، ج.

(١٠) و، خ: رأيت زيداً ولقيت عمراً.

وأمّا المواضع التي ينفرد بها البدل، والمواضع التي ينفرد بها النعت فلا حاجة بنا إلى ذكرها لشهرتها.

وأمّا المواضع التي[1] ينفرد بها عطف البيان، ومن أجلها احتيج إليه في صناعة النحو فنذكرها لغرابتها[2] عند النحويين، وهي ثلاثة مواضع:

ـ أحدها: باب النداء، والآخر: باب المبهمات[3]، والثالث: باب اسم الفاعل.

أمّا باب النداء[4] فهو[5] قولك[6]: يا أخانا زيداً، ومنه[7] قول رؤبة[8] [من الرجز]:

---

(١) ساقط من: ج.

(٢) ج: بياض

(٣) وهي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. ينظر: «شرح المفصل»: (٥/ ٨٦).

(٤) و، خ: البناء.

(٥) ج: فنحو.

(٦) (فنحو قولك) ساقط من: س.

(٧) ج: وأمّا.

(٨) «ملحق ديوانه»: (١٧٤)، وينظر: «الكتاب»: (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، والرواية فيهما: يا نصرُ نصراً نصراً، وقال: وبعضهم ينشد: يا نصرُ نصرٌ نصراً، و«المقتضب»: (٤/ ٢٠٩)، و«الخصائص»: (١/ ٣٤١)، و«الفصول الخمسون»: (٢٣٦)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٣)، (٣/ ٧٢)، و«الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٤٢)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م١/ ٤٣٠)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٤٠٤)، و«المغني»: (٥/ ٦٣ ـ ٦٤)، (٣٩٣)، و«شرح شذور الذهب للجوجري»: (٢/ ٧٨٢)، و«الخزانة»: (٢/ ٢١٩)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٢٦).

١٩٥ ـ إنّي وأسطارٍ سطرن سطرا لَقائِلٌ: يا نصرُ نصر نصرا

فمن نصب جعلهما معاً[1] عطف بيان[2] على موضع نصر الأول، ومن رفع (نصراً) الثاني ونوّنه جعله عطف بيان على اللفظ، وجعل (نصراً) الثالث عطف بيان على الموضع[3]، هذا رأي سيبويه[4]، وللأصمعي وأبي عبيدة[5] في هذا البيت[6] قولان آخران ليس هذا موضع ذكرهما، ومن هذا الباب قول الآخر[7] [من الطويل]:

---

(١) ساقط من: س.

(٢) و، خ: البيان.

(٣) الأصل: على الثالث الموضع.

(٤) «الكتاب»: (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٥) قال المبرد: أمّا الأصمعي فزعم أنّ هذا الشعر (يا نصر نصراً نصراً) وأنّه إنّما يريد المصدر: أي انصراني نصراً.

قال أبو عبيدة: هذا تصحيف، إنّما قاله لنصر بن سيّار: يا نصر نصراً نصراً: إغراء، أي: عليك نصراً، يغريه به. «المقتضب»: (٤/ ٢١٠ ـ ٢١١)، وينظر: «المغني»: (٥/ ٣٩٤).

(٦) (في هذا البيت) ساقط من: س.

(٧) وهو أبو طالب بن أبي طالب القرشي الهاشمي، قاله لعبد بن شمس بن عبد مناف، ونوفل بن عبد مناف. ينظر: «العقد الفريد»: (٣/ ٣٢٠)، والرواية فيه:

أعيذكما أن تبعثا بيننا حربا

و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٥)، و«شرح قطر الندى»: (٣٠٠)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ٥٧)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٥٠)، و«الهمع»: (٥/ ١٩٣)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٢٦).

١٩٦ ـ فيـا أخوينـا عبـدَ شـمس ونـوفلا
أعيـذكما[١] بـالله لا تُحْـدِثا حربـا

وقد روي عبدُ شمس ونوفلُ، بالرفع على إضمار مبتدأ.

وأمّا باب المبهمات [١٢٨/ أ] فنحو قولك[٢]: مررت بهذا الرجـل، ولقيـت هذا الغلام، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمّونه نعتاً[٣]، وإنّما هـو في الحقيقـة عطف بيان[٤]

وأمّا باب[٥]، اسم الفاعل فنحو قولك: هذا الضارب الرجل زيدٍ، بخفـض (زيد) على عطف البيان، ولا يصح أن يكون بدلاً؛ لأنّ البـدل يحـلّ محـلّ المبـدل منه، ولو قلت: هذا الضارب زيد[٦]، لم يجز؛ لأنّ ما فيه الألف واللام لا يضـاف إلى ما ليس فيه ألف ولام[٧]،

---

(١) س: أعوذكما.

(٢) و، خ: قولهم.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٨١ ـ ٨٢)، و«علـل النحـو»: (٣٨٢ ـ ٣٨٣)، وقـال الـورّاق: وأمـا المبهمات فإنما أصلها أن تنعت بأسماء الأجنـاس، و«الصـفوة الصـفية»: (ج١/ ق٢/ ٧١٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩١١).

(٤) ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٤)، و«المقاصد الشافية»: (٤/ ٦٦٧)، وقد نقـل الشاطبي قول ابن السِّيد، و«الهمع»: (٥/ ١٧٧).

(٥) (المبهمات... باب) ساقط من: ج.

(٦) س: زيداً.

(٧) «شرح قطـر النـدى»: (٣٠١)، و«شرح المكّـودي عـلى الألفيـة»: (٢/ ٦٢)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٥٠).

وأنشد سيبويه[1] [من الوافر]:

١٩٧ ـ أنا ابن التارك البَكْري بِشْرٍ عَليه الطيرُ ترقُبُهُ وقوعا

وقد ردّ أبو العباس المبرّد[2]، ومن رأى رأيه على سيبويه، وقالوا: لا يصح إلّا على النصب، والخفض خطأ، وتوهموا أن سيبويه أجازه على جهة البدل، وإنّما أجازه سيبويه على عطف البيان الذي ذكرناه، فلا يلزمه ما اعترضوا به[3]

فهذه هي[4] المواضع[5] التي يختص بها عطف البيان دون سائر التوابع، وأكثر ما يستعمل عطف البيان في ردّ الأعلام على الكنى، وردّ الكنى على الأعلام كقولك: رأيت أبا بكرٍ زيداً، ورأيت زيداً أبا بكرٍ[6]، وسمي عطف بيان[7] لأنّك

---

(١) وهو للمرار الأسدي، وقد ثبت ذلك في: و، خ، والبيت في: «الكتاب» (١/ ١٨٢)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٣٢٧)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ٩١١)، و«شرح قطر الندى»: (٩٩)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٥٠)، و«الهمع»: (٥/ ١٩٤)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٢٧).

(٢) ينظر قول المبرد في: «الأصول»: (١/ ١٣٥)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٧٣)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٥)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ٥٩).

(٣) واختار الجمهور قول سيبويه للسماع والقياس. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧٣)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ٩١٢)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ٥٩).

(٤) ساقط من: ج.

(٥) س: به في المواضع.

(٦) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧٣).

(٧) و، ج، خ: البيان.

عطفت[1] على الأول فبينته[2]؛ لأنّ معنى العطف الرجوع إلى الشيء بعد الزوال عنه، والفرق بينه وبين العطف الذي بالحروف[3]: أنّك في عطف البيان تعطف الشيء على نفسه، وفي عطف الحروف تعطف الشيء على غيره[4]، فإن قال قائل: فإذا كان معنى العطف هو الرجوع، فكيف سمي اشتراك الاسم الثاني مع الأول بالواو، وغيرها من أخواتها عطفاً؟

فالجواب: أنّ حرف الاشتراك في نحو: قام زيد وعمرو، ينوب مناب العامل، والأصل: قام زيد، قام عمرو[5]، فيفرد كل واحد منهما بقيام يختص به[6]؛ لأنّه لا يصح وقوع[7] فعل واحد من فاعلين، غير أنّهم قصدوا الاختصار فحذفوا العامل الثاني اجتزاء بالأول[8]، وجعلوا عمراً شريكاً لزيد في الفعل ثقة[9] بفهم السامع أنّ لكل واحد منهما فعلاً يخصه، فكأنّهم عطفوا على الأوّل، فجعلوا له

---

(١) الأصل، ج: انعطفت، س: إن عطفت، وما أثبته من: و، خ.

(٢) «شرح المكّودي على الألفية»: (٢/ ٥٩)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٤٧).

(٣) س: في الحروف.

(٤) «شرح المفصل»: (٣/ ٧٤)، و«الهمع»: (٥/ ٢٢٥).

(٥) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٧٥)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ٦١)، وقوله (ينوب... عمرو) ساقط من: خ.

(٦) قال سيبويه: وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنّك مررت بهما مرورين. «الكتاب»: (١/ ٤٣٨).

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) «البيان في شرح اللمع»: (٣١٣).

(٩) و، خ: الأول ثقة.

شريكاً في الفعل بعد أن كانوا[1] خصوه به، وأفردوه كما عطفوا عليه[2] في الوجه الأول فبينوه وأوضحوه، وهذا هو[3] الفرق[4] بين العطفين.

فإن قال قائل: فإنّ هذا المعنى موجود في النعت والبدل، فهلّا سميتم[5] ذلك عطف بيان؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

ـ أحدهما أنّ الشيء إذا سمي باسم مشتق من معنى موجود فيه [١٢٨/ ب] فليس يلزم أن يسمى كل من وجد فيه ذلك[6] المعنى بذلك الاسم في اللغة العربية، ألا تراهم سمّوا النجم سماكاً[7] لسموكه وارتفاعه، ولا يلزم من ذلك أن يُسمى كل شيء مرتفع سماكاً، وكذلك سموا الدَّبَران؛ لأنّه يدبر الثريا، ولم يلزم[8] من ذلك أن يسمى كل من دبر شيئاً دبراناً[9]، وهذا كثير تغني شهرته عن إطالة[10] القول فيه.

---

(١) ج: كان. س: كان قد.

(٢) (فجعلوا له... عليه) ساقط من: خ.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) خ: تكررت.

(٥) س: فهلا سموها.

(٦) (فليس يلزم... ذلك) تكرر في: خ.

(٧) ساقطة من: و، خ.

(٨) س: ولا يلزم.

(٩) و: دبران، وقد تقدم ذكر المسألة في أول الكتاب.

(١٠) س: إعادة.

ـ والجواب الثاني: أنّ النعت والبدل والعطف أغراضها[1] مختلفة، فَجُعِل لكل واحد منها[2] اسم يدل على الغرض المراد منه، فالغرض في النعت[3] تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ[4]، وهذا المعنى إنّما يكون بذكر صفة من صفات الاسم[5] داخلة فيه[6] أو خارجة عنه، فكان النعت أليق الأسماء بهذا المعنى[7]؛ لأنّ العرب تقول: نعتُّ الشيء أنعتُهُ نعتاً: إذا ميّزته ببعض صفاته[8]، قال الراجز[9] [من الرجز]:

---

(١) و، خ: أغراضهما.

(٢) س: منهما.

(٣) تنظر أغراض النعت في: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧ ـ ٤٨)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨)، و«الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨).

(٤) و، خ: النكرة أو إزالة الاشتراك الذي يعرض في المعرفة أو المدح أو الذم.

(٥) الأصل: يكون بمعنى ذكر صفة الاسم، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٦) ساقط من: و، خ.

(٧) (بهذا المعنى) ساقط من: س.

(٨) «العين» (نعت) (٢/ ٧٢)، و«اللسان» (نعت) (٨/ ٦١٠ ـ ٦١١).

(٩) وهو خِطام المجاشعي، وقيل: لهميان بن قحافة، وقد استشهد سيبويه بالشطر الأول منه مرتين؛ نسبه مرة إلى خطام، ومرة إلى هميان. «الكتاب»: (٢/ ٤٨)، (٣/ ٦٢٢)، وينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٣/ ١١٨)، و«البيان والتبيين»: (١/ ١٥٦)، و«المخصص»: (٩/ ٧)، و«أمالي ابن الشجري»: (١/ ١٦)، وقال ابن الشجري: المهمه: المفازة الخرقاء، والقَذَفُ والقَذيف: البعيد، والمَرتُ: كل مكان لا ينبتُ مرعى، و«شرح المفصل»: (٤/ ١٥٦)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ٧٦٢)، و«الخزانة»:

١٩٨ ـ وَمَهْمَهــينِ قَــذَفين مَــرْتَيْنِ ظهراهما مثلُ ظهـور التُّرسـين

جُبْــتُهما بالنعــت لا بــالنعتين

أي: وصفا لي مرة واحدة، فلـم احـتج إلى[1] أن يوصـفا لي مـرةً ثانيـةً[2]، وقال الراعي[3] [من الطويل]:

١٩٩ ـ على نعت نعّات أتى الليـل دونهـا وأرضٍ إذا أمست تشابه بِيـدُها

وأما البدل فله ثلاثة أغراض[4]: أمّا بدل الشـيء من الشـيء، وهما لعـينٍ واحدة[5]، فالغرض فيه إعلام المخاطب بمجموع الاسمين احتياطـاً في البيـان،

(٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، ونصّ البغدادي في هـذا الموضـع أنّ الشـاهد مـن بحـر السـريع، وقال: ربّما حسب من لا يحسن العروض أنّه من الرجز كـما توهمـه بعضـهم، وقـال في (٧/ ٥٤٨): إنّه من الرجز.

(١) ساقط من: ج، س.

(٢) خ، و: واحدة.

(٣) «الديوان»: (١١٧)، و«شرح الحماسة للأعلم»: (٢/ ١٠٤٠)، والرواية فيهما:

على لغـب لغّـاب أتـى الليـل دونهـا وأرضٌ إذا أمسـت تشـابه بيـدها

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت على المسألة، واللغب: الإعياء، ومنه فلان ساغب لاغب، أي: مُعْيي. «تهذيب اللغة» (لغب) (٨/ ١٣٨)، و«اللسان» (لغب) (٨/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٤) تنظر أغراض البدل بأنواعه المعهودة في: «شرح المفصل»: (٣/ ٦٣ ـ ٦٥)، و«شرح الـرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٧٦ ـ ١٠٨٨)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ١٩٠ ـ ١٩٢).

(٥) قال أبو حيان: والبدل على أقسام: بدل موافق من موافق، وهو الذي يسمونه بـدل مـن كل، وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشـيء من الشـيء، وإنّما عـدل عن مصطلح =

فإن فهم المراد بأحدهما كان الآخر تأكيداً في البيان، فإن لم يفهم بأحدهما فهم بالآخر، وأمّا بدل البعض من الكل فإنّ الغرض فيه تخصيص ما يجوز أن يكون عاماً؛ لأنّك إذا قلت[1]: لقيت القوم، جاز أن تريد جميعهم، وجاز أن تريد بعضهم، فإذا قلت: أكثرهم أو بعضهم، أزلت العموم وحققت الخصوص، وأمّا بدل الاشتمال فالغرض فيه ذكر بعض ما يشتمل عليه الكلام الأول إيضاحاً للمراد، كقولك[2]: سُلِب زيدٌ، فيحتمل أن يقع السلب بثوبه، وبغيره من أسلابه[3]، ثمّ تقول: ثوبه، أو نعله؛ تبييناً لما تريد.

وهذه الأوجه[4] الثلاثة يقدر فيها ارتفاع الأول، وحلول الثاني محلّه[5]، فكان البدل أليق الأسماء به[6] ليبين عن معناه؛ لأنّ العرب تقول: أبدلت الشيء من الشيء: إذا عوضته منه[7]،

الجمهور لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بدل كل من كل، كقوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[إبراهيم: ١]. «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦٤)، وينظر: «المقاصد الشافية»: (٥/ ١٩٣)، و«الهمع»: (٥/ ٢١٢).

(١) س: تقول.

(٢) ج: كقوله.

(٣) النسخ: أسبابه، وما أثبه من: س.

(٤) و، خ: الوجوه.

(٥) فقولنا: مررت بأخيك زيد، فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتى كأنك قلت: مررت بزيد، فيعمل فيه العامل، كأنّه خالٍ من الأول. «شرح المفصل»: (٣/ ٦٣).

(٦) ساقط من: س.

(٧) ينظر: «اللسان» (عوض) (٦/ ٥٢١)، و«المصباح المنير» (عوض) (٢٢٦).

وتقول: خذ[1]، هذا بدلاً من هذا، أي عوضاً منه[2]

وأمّا قولك: لِمَ جاز أن تبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولم يجز مثل ذلك في النعت؟ فإنّما امتنع ذلك في النعت لعلتين:

ـ إحداهما: أنّ المنعوت[3] في أكثر مواضعه[4] لا يبين [١٢٩/ أ] إلّا بالنعت، فلمّا كان كذلك[5] صار هو والنعت كالشيء الواحد[6]، ولا يصحّ أن يكون شيء واحد معرفة نكرة في حال من جهة واحدة[7]

ـ والعلة الثانية: أنّ المعرفة[8] لما كانت خاصة أشبهت المفرد[9]، والنكرة لما كانت عامة أشبهت الجمع[10]، فمن حيث لم يجز أن ينعت جمع بمفرد، ولا مفرد

---

(١) الأصل، ج: اخذ، وما أثبته من: و، خ، س.

(٢) ساقط من: و، خ، وتنظر المقولة في: «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٧١).

(٣) س: النعوت.

(٤) س: مواضعها.

(٥) س: ذلك.

(٦) ينظر: «علل النحو»: (٣٨٠)، (٣٨٧)، وقد تقدم قول المؤلف: إنّ المنعوت والنعت كالشيء الواحد في أول المسألة.

(٧) س: واحد. وينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٧٣).

(٨) المراد بالمعرفة ما خصّ واحداً من الجنس لا يتناول غيره. «شرح المفصل»: (٥/ ٥٨).

(٩) س: المفردة.

(١٠) قال ابن يعيش في بيانه النكرة: هي كل اسم يتناول مسميين فصاعداً... وذلك نحو: رجل وفرس، ألا ترى أنّ رجلاً يصلح لكل ذكر من بني آدم، وفرس يصلح لكل ذي أربع صهّال. «شرح المفصل»: (٥/ ٨٨).

بجمع، لم يجز أن تنعت معرفة بنكرة [ولا نكرة بمعرفة][1]، والبدل ليس مع المبدل منه كالشيء الواحد، وإنّما يقدر تقدير جملة ثانية، والدليل على ذلك جواز إعادة العامل معه[2]، كما[3] قدمنا ذكره، فلم يستحل فيه لأجل ذلك ما استحال في النعت.

وأمّا سؤالك: هل يجوز في عطف البيان ما جاز في البدل من حمل المعرفة على النكرة، وحمل النكرة على المعرفة؟ فقد أعلمتك فيما تقدم من كلامي أن عطف البيان إنّما يستعمل في المعارف الجامدة الظاهرة[4] خاصةً عند جمهور النحويين[5]، على أنّ قوماً من النحويين قد سمّوا ردّ الأجناس[6] المنكورة[7] على الأسماء في نحو قولك: مررت بثوب خزٍّ، وبابٍ ساجٍ؛ عطف بيان[8]، ورأيت أبا علي الفارسي[9] قد قال في قوله تعالى: ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[النور: ٣٥]: إنّ

---

(١) من: و، خ، وينظر: «المقاصد الشافية»: (٤/ ٦١٨).

(٢) وذلك أنّك إذا قلت: رأيت أخاك زيداً، فتقديره: رأيت أخاك رأيت زيداً، فذلك المقدر هو العامل في البدل، إلّا أنّه حذف لدلالة الأول عليه. «شرح المفصل»: (٣/ ٦٧).

(٣) و، خ: فيما.

(٤) س: الظاهرة الجامدة.

(٥) تقدم في هوامش التحقيق من هذه المسألة القول: إنّ مذهب أهل الكوفة وجمع من النحويين جواز تنكير عطف البيان. وينظر: «الهمع»: (٥/ ١٩١).

(٦) اسم الجنس: هو ما دل على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، كالفرس والثور والرجل. «شرح المفصل»: (١/ ٢٦).

(٧) و، خ: المنكورات.

(٨) «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٣).

(٩) فإنّ مذهبه إجازة عطف النكرة على المعرفة وبالعكس، وبذلك أعرب الآية المستشهد =

(زيتونة)[1] عطف بيان، وهذا غلط منه[2]، والدليل على أنّه غلط منه شيئان:

ـ أحدهما: أنّ الفارسي قد نصّ في «الإيضاح»[3] على أنّ عطف البيان إنّما يكون في الأسماء المعارف الجامدة، وهذا يناقض ما قاله في ﴿زَيْتُونَةٍ﴾.

ـ والثاني: أنّ الغرض في عطف البيان تبيين الاسم الذي يجري عليه وإيضاحه، ولذلك سماه[4] النحويون عطف بيان[5]، والنكرة لا يصح أن يبين[6] بها غيرها؛ لأنّه لا يبين مجهول بمجهول[7]، إنّما يبين المجهول بالمعروف[8]، فإن

بها وما ماثلها عطف بيان. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٤٣)، و«الهمع»: (٥/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(١) س: الزيتونة.

(٢) وقد اختار السيوطي قول أبي علي ومن ذهب معه. «الهمع»: (٥/ ١٩٢).

(٣) لم أقف على نصّ قوله في «الإيضاح»، غير أنّ ما مثل به يشير إلى مذهبه، فقال في أمثلة عطف البيان: وذلك نحو: رأيت أبا عبد الله زيداً، وضربت صاحبك بكراً، فزيد وبكر قد بيّنا الأول. «الإيضاح»: (٢٨١).

(٤) س: سموه.

(٥) «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٤)، و«الهمع»: (٥/ ١٩٠).

(٦) س: يتبين، وقد تكرر في المواضع القادمة.

(٧) ج: معلوم، وقد أشار ضمناً عدد من النحاة إلى أن عطف البيان إنّما يأتي بعد اسم مشترك يحتمل أشياء فيخصّ واحداً منها، تقول: مررت بأخيك زيد، فقد خصصت زيداً من بين الإخوة؛ ولذلك شرطوا أن يكون بالمعارف. ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٤)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٧١)، و«الهمع»: (٥/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٨) ساقط من: و، خ. وقوله (فإن قال... بالمجهول): ساقط من: س.

قال قائل: فقد وجدناكم تبينون المجهول بالمجهول[1] في قولكم[2]: مررت برجل ظريف، ووجدناكم تبينون المعروف بالمجهول في قولكم: مررت بزيد رجل[3] صالح، وهذا عكس ما يقتضيه القياس؟

فالجواب[4]: أنّ (ظريفاً) من قولك: مررت برجل ظريف، لم يعرف رجلاً حتى يصير بحيث توضع اليد عليه، وإنّما إفادته الصفة نوعاً من التخصيص[5]، والدليل على ذلك أنّ من جهل رجلاً فلم يعرفه وأخبر بأنّه[6] ظريف لم يفده ذلك معرفة رجل[7] بعينه، فقد سقط هذا الاعتراض، وأمّا قولنا: مررت بزيد رجل صالح، فليس غرض المخبر أن يعرّف زيداً عند من يجهله فيلزم[8] هذا الاعتراض[9]، والدليل على ذلك: أنّ من جهل زيداً، وأخبر بأنّه رجل صالح لم يكن في [١٢٩/ ب] ذلك ما يعرفه به، فثبت بهذا أن القائل: مررت بزيد رجل

---

(١) س: قولهم، وقد تكرر في المواضع القادمة.

(٢) س: ووجدناهم.

(٣) (ظريف ووجدناكم... رجل) ساقط من: و، خ.

(٤) س: الجواب فالقياس.

(٥) وذلك حين يكون الوصف نكرة. ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٧٢)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٦) خ، و، ج: أنه. وقد تكرر في المواضع القادمة.

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) س: فلزم.

(٩) (وأمّا قولنا... الاعتراض) ساقط من: و، خ.

صالح، ليس غرضه تعريف زيد، وإنّما غرضه أن يثني على زيد بأنّه رجل صالح، أو يكون المخاطب قد علم زيداً، ولم يعلم أنّه رجل صالح، أو علم رجلاً صالحاً[1]، ولم يعلم بأنّه زيد فأفاده المخبر بذلك[2]

وأمّا سؤالك عن وصف المضمر فإنّ المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أمّا امتناعه من أن يوصف فلثلاث[3] علل[4]:

ـ إحداها[5]: أنّ المضمر لا يضمر إلّا بعد أن يعرفه المخاطب، فلمّا كان كذلك[6] استغنى عن النعت[7]

---

(١) (علم رجلاً صالحاً) ساقط من: س.

(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٣) س: فثلاث، وقد صحح في الحاشية: فثلاثة.

(٤) تنظر العلل في: «المقتضب»: (٤/ ٢٨٤)، و«علل النحو»: (٣٨٠)، (٣٨٢)، و«البيان في شرح اللمع»: (٢٧٤)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٥٦)، ونقل جماعة من النحاة عن الكسائي تجويزه نعت مضمر الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ، احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[سبأ: ٤٨]، وقولهم: مررت به المسكين. ينظر: «إعراب القرآن للنحاس»: (٢/ ٢٦٠)، وقال الفراء: هذا خطأ. «معاني القرآن»: (١/ ٤٧١)، وقوى ابن مالك قول الكسائي، وقال: وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً، وفيه تكلف. «شرح التسهيل»: (٣/ ٣٢١)، وينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٣١)، و«الهمع»: (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٥) س: أحدها.

(٦) س، و: ذلك.

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

والعلة الثانية: أنّ المنعوت لما كان لا يبين في أكثر المواضع إلّا بالنعت، صار مع نعته كالشيء الواحد، فكما لا[1] يجوز أن يكون الشيء مظهراً مضمراً[2] في حال واحدة، فكذلك لا يجوز أن يكون الموصوف مضمراً وصفته ظاهرة[3]، يدل على صحة هذا أنّ العرب يقولون: مررت به هو، وقمت أنا، فيؤكدون المضمر بالمضمر لما كان مشاكلاً له.

والعلة الثالثة: أنّ المضمر أشبه حروف المعاني؛ لأنّه لا يُعقل حتى يتقدم ما يعود عليه فضارع الحرف [الذي معناه في غيره[4]، فلم يجز أن يوصف كما لا توصف الحروف][5].

فإن قلت: فيلزمك على هذا أن لا تصف شيئاً من المبنيات؛ لأنّها كلها مضارعة للحروف.

فالجواب: أنّ المضمر أشدّ المبنيات شبهاً للحروف، فلشدة[6] توغله في شبهها لم يكن حكمه حكم غيره، والدليل على شدة توغله في شبه الحروف أنّك تجد من الضمائر ما هو على حرف واحد، ولا تجد ذلك في غيرها، وتجد المضمر قد

---

(١) س: أن لا

(٢) و، خ: مضمراً مظهراً، س: مظهراً أو مضمراً.

(٣) و، خ: ظاهراً.

(٤) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٨٥)، و«التذييل والتكميل»: (١/ ١٣٢)، و«المقاصد الشافية»: (١/ ٨٢).

(٥) من: و، خ.

(٦) س: فبشدة.

يتعرّى من الاسمية في بعض المواضع، ويصير حرفاً محضاً نحو التاء في (أنت)[1]، والكاف في (ذلك)[2]، وفي[3] قولهم: (النجاءك)[4]، ونحو ذلك.

وأمّا امتناع المضمر[5] من أن يوصف به؛ فلأنّ النعت لا يخلو من أن يكون[6] يراد به[7] رفع الإشكال، أو المدح، أو الذم، والمضمر لا يصح فيه شيء من ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني زيد، فأشكل[8] على المخاطب والتبس بغيره، فليس في قولك هو ما يجعله معروفاً عنده، وكذلك إن أردت أن تمدحه أو تذمّه، فليس

---

(١) فالاسم (أن)، والتاء زيدت للمخاطب. «علل النحو»: (٤١٢)، وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر، وردّ ذلك ابن يعيش. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٩٥)، و«التذييل والتكميل»: (١/ ١٣٤)، و«الهمع»: (١/ ٢٠٨).

(٢) س: إنك. وينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٩٥).

(٣) ساقط من: ج، س.

(٤) النجا على وجهين: النجاء من الذهاب والهرب، يمدّ ويقصر، والنجا ما ألقيته عن الرجل من جلد أو غيره أو لباس. «المنقوص والممدود للفراء»: (١٩)، و«إصلاح المنطق»: (٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ونصّ سيبويه على أنّ الكاف جاءت هنا توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان النجاءك محالاً؛ لأنّه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام. «الكتاب»: (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٩٢)، (٩٥)، و«اللسان» (نجا) (٨/ ٤٧٤).

(٥) ج: امتناعه.

(٦) ساقط من: ج، س.

(٧) (يراد به): ساقط من: و، خ.

(٨) س: هو فأشكل.

في قولك: (هو)[1] معنى يُمدح به، ولا معنى يذم به، فبطل الوصف به لذلك.

فإن قال قائل: فكيف جاز أن يبدل من المضمر، وقد قلتم: إنّه في نهاية البيان، فيقال: مررت به زيد؟

فالجواب عن هذا من وجوه:

ـ منها: أنّ البدل ليس مع المبدل منه كالشيء الواحد[2]، فيستحيل فيه ما يستحيل في النعت[3]، إنّما يقدر تقدير جملة أخرى.

ـ ومنها: أنّه ليس كل بدل يقصد منه[4] رفع إشكال[5] يعرض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد[6]، وإن كان ما قبله غنياً [١٣٠/ أ] عنه[7]، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[الشورى: ٥٢ـ٥٣] ألا ترى أنّه لو لم يذكر الصراط[8]، [الثاني لم يشك أحد في أنّ الصراط][9]،

---

(١) (وهو ما يجعله... هو) ساقط من: و، خ.

(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٦٧ ـ ٦٨)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٣٢٩)، وقد تقدم ذكر المسألة.

(٣) في النعت: ساقط من: ج.

(٤) س، و، خ، ج: به.

(٥) ج: الإشكال الذي، س: الإشكال.

(٦) ينظر: «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٢)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٥٨)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ١٩٠).

(٧) ساقطة من: ج

(٨) وهو بدل من ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ بدل كل من كل، معرفة من نكرة، «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/ ١١٣٦)، و«اللباب في علوم الكتاب»: (١٧/ ٢٢٤).

(٩) من س، ج.

المستقيم هو[1] صراط الله[2]، وقد نصّ سيبويه على أنّ البدل[3] ما الغرض فيه التوكيد[4]، فإذا لم يلزم في كل بدل أن يكون رافعاً للإشكال لم يلزم ما سأل عنه هذا السائل، ويزيد هذا عندك[5] وضوحاً ما أجازه النحويون من إبدال المضمر من المضمر[6]، كقولهم: لقيته إياه[7]، فلو كان المراد بكل بدل رفع الإشكال لم يجز هذا؛ لأنّ الهاء في قولك[8]: (لقيته)، إن كانت مجهولة عند السامع، فليس في ذكرك[9] إيّاه ما يجعله معرفة لديه[10]، ومن ذلك أنّ قول النحويين: إن المضمر امتنع وصفه؛ لأنّه في غاية البيان، ليس المراد به[11] أنّ كل مضمر بهذه الصفة؛

---

(١) ساقط من: س.

(٢) (ألا ترى... الله) ساقط من: خ، وقال الشريف الكوفي: وقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[الفاتحة: ٦ ـ ٧] لو قال تعالى: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم لكان جيداً كافياً. «البيان في شرح اللمع»: (٢٩٢).

(٣) ج، و، خ: من البدل.

(٤) ينظر: «الكتاب»: (٢/ ٣٨٧).

(٥) س: لك.

(٦) (المضمر من المضمر) ساقط من: س.

(٧) قال سيبويه: فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتك إياك، ورأيته إياه، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلت أنت، وفعل هو. «الكتاب»: (٢/ ٣٨٦)، وينظر: «المقتضب»: (٤/ ٢٩٦)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٨) ساقط من: و، خ.

(٩) س: ذكرنا.

(١٠) و، خ: لزيد.

(١١) ساقط من: س.

لأنّا نجد من المضمرات ما هو مجهول عند المخاطب[1]، كقولك: وجـدت[2] في الدار رجلاً[3] فجالسته، فهذا الضـمير ونحـوه لـيس بمعـروف[4]، وإنّـما سـماه النحويون معرفة لأنّ السامع يعلم أنّه يعـود إلى الرجـل المـذكور في أول الكـلام دون غيره، فإذا كان ذلك[5] كذلك، ثبـت أنّهـم إنّـما أرادو بهـذا التعليـل أنّ بعـض المضمرات[6] لمّا كان في غاية البيان فاستغنى عن النعـت حمـل سـائر المضـمرات عليه، ولهذا نظائر في صناعة النحو، ومع هذا فلو كان كل ضمير في غايـة البيـان على ما توهمه هذا المتوهم لوجدنا لقولهم: مررت به زيد[7] وجهاً يصح به البدل، وذلك أن يجري ذكر زيد في مجلس، فيقول قائل: مررت به[8]، فيضمره لما جـرى

---

(١) (عند المخاطب): ساقط من: و، خ.

(٢) س: وجدتك.

(٣) س: رجل.

(٤) الجمهور من النحاة على أنّ الضمير العائد إلى النكـرة معرفـة كسـائر الضمائر، فالضمائر لا يتصور تنكيرها، وذهب بعضهم إلى أنّه نكرة؛ لأنـه لا يخص من عاد إليـه مـن بـين أمته، لذا دخلت عليه (ربّ) في نحو: ربّه رجلاً، وإنّـما دخـل عـلى هـذا (ربّ) وهـي مختصة بالنكرات من حيث كان الضمير في نحـو هـذا مـبهماً مجهـولاً ينظـر: «شرح المفصل»: (٣/ ١٠٠)، (١١٨)، و«الهمع»: (١/ ٩٣).

(٥) ساقطة من: س، و، خ.

(٦) س: الضمائر، وقد ثبت في الحاشية.

(٧) فإنّه يجوز إبدال الظـاهر مـن مضـمر غائـب، نحـو: زيـد ضربتـه أخـاك. و«ارتشـاف الضرب»: (٤/ ١٩٦٥).

(٨) ومنه قولهم: ضربوني إخوتك، وذلك إذا جرى ذكرهم. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٦٩).

من ذكره، ثمّ يتوقع أن يظنّ أنّه أراد غيره، فيذكر[1] اسمه رفعاً للإشكال، وهـذا وجه صحيح لا ينكره منكر.

وممّا يؤيد[2] بطلان هذا الاعتراض أيضاً، وإن كان بعض ما ذكرناه يكفـي أنّه لا يصح إلا في بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة.

فأما بدل البعض من الكل، وبـدل الاشـتمال، وبـدل الغلـط، فـلا يصـح اعتراضه في شيء من ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربته وجهه[3]، وجـدت في الهاء من الاحتياج إلى البيان، وإن كانت معرفته[4] عند المخاطب مثل الذي تجده في الاسم الظاهر، إذا قلت: ضربت زيداً وجهه، وكذلك تجد قولك[5]: انتفعـت به علمه، محتاجاً إلى بيان[6] كاحتياج قولك: انتفعت بزيد علمه.

وقد اختلف النحويون في ضمير المتكلم وضمير المخاطب؛ هل يجـوز إبـدال الظاهر منهما على حدّ[7] إبدال الشيء من الشيء، وهما لعـين واحـدة، فيقـال[8]: ضربتك زيـداً، وضربتنـي[9]

---

(١) س: فذكر.

(٢) و، خ، س: يؤكد.

(٣) س: وجهي.

(٤) س، و، خ: معرفة.

(٥) س: وكذلك قوله.

(٦) س، ج: البيان.

(٧) ساقط من: و، خ.

(٨) الأصل بزيادة: كقولك. وكأنها مشطوبة.

(٩) س: وضربني.

أخـاك، فكـان الأخفـش[١] يجيز[٢] ذلك، ويحتج بقوله تعـالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾[الأنعام: ١٢][٣]، [١٣٠/ ب] وهـذا خطأ عند النحويين؛ لأنّ ضمير المتكلم، وضمير المخاطب في نهاية البيـان[٤]، فلا يصح البـدل منهما[٥]، فإن احتجّ الأخفـش: بـأنّ مـن البـدل مـا يـراد بـه التأكيـد[٦]، على ما قدمناه، لم يصـحّ ذلك في هـذا الموضع؛ لأنّه إذا أبدل الظـاهر مـن ضمير المتكلـم وضمير المخاطـب، فقـد أحـلّ الظاهـر محلهما، ولا تسـتعمل الأسماء الظاهرة في إخبار المتكلم عن نفسه، ولا في الخطاب، ألا ترى[٧] أنـك تقـول عن نفسك: قمتُ، ولا يصح أن تقول قام زيد؛ لأنّك توهم المخاطب أنك تخبره عن غيرك، ولا يصح أن تقول للمخاطب: قام زيد، وأنت تريد قمتَ؛ لأنّك تـوهم المخاطب أنّك تخبره عن[٨]

---

(١) ينظر: «شـرح التسهيل»: (٣/ ٣٣٤)، و«ارتشـاف الضـرب»: (٤/ ١٩٦٥)، و«شرح التصريح»: (٢/ ١٩٩)، وجاء في المصادر المتقدمة: وهذا ما لم يدل على الإحاطة، فـإن دلّ على إحاطة وهو للحاضر فهو كثير.

(٢) و، خ: يجوز.

(٣) فقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ عنده بدل من الكاف والميم، وهو ضـمير المخـاطبين. «شرح المفصل»: (٣/ ٧٠).

(٤) و، خ: ضمير المتكلم في نهاية البيان، وكذلك ضمير المخاطب.

(٥) و، خ: فـلا يصـح فيـه البـدل. ينظـر: «شـرح المفصـل»: (٣/ ٧٠)، وقـال قسـم مـن النحاة: ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، ولا لبس فيهما. «الصفوة الصـفية»: (ج١/ ق٢/ ٧١٥).

(٦) س، ج: التوكيد.

(٧) و، خ: في إخبار المتكلم وضمير المخاطب عن نفسه، ولا في المخاطب، ألا ترى.

(٨) (غيرك ولا يصح... عن) ساقط من: ج.

غيره[1]، ولم يختلف النحويون في جواز البدل من ضمير المتكلم، وضمير[2] المخاطب إذا كان بدل بعض من كل[3]، أو بدل اشتمال[4]، كقولك: ضربتُني[5] وجهي، وسلبتك ثوبك، وأنشد سيبويه[6] [من الوافر]:

٢٠٠ ـ ذريني[7] إنّ أمرَكِ لن[8] يطاعا وما أَلْفَيْتِني حلمي[9] مضاعا

---

(١) فإن المظهر والمخاطب يتنافيان، والخطاب لا يكون بالاسم الظاهر إلّا في النداء، ويؤدي إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إلى أن يكون الاسم الواحد حاضراً غائباً، أو مخاطباً غير مخاطب، وقد وصف ذلك بالقبح. ينظر: «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٧٦).

(٢) ساقطة من: و، خ.

(٣) س: البعض من الكل.

(٤) ينظر: «التمام في تفسير أشعار هذيل»: (٢١)، و«الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ١٧٧)، و«المقاصد الشافية»: (٢/ ٢١١).

(٥) س: ضربني.

(٦) نسبه سيبويه إلى رجل من بُجيلة أو خثعم. «الكتاب»: (١/ ١٥٦)، وهو لعدي بن زيد. ينظر: «معاني القرآن للفراء»: (٢/ ٧٣)، (٤٢٤)، و«التمام في تفسير أشعار هذيل»: (٢١)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٦٥ ـ ٧٠)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٣٣٦)، و«شرح الرضي على الكافية»: (ق١/ م٢/ ١٠٨٧)، و«ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٦٧)، و«توضيح المقاصد»: (٢/ ١٥٨)، و«المقاصد الشافية»: (٥/ ١٩٦)، و«شرح شذور الذهب للجوجري»: (٢/ ٧٩٧)، و«الدرر اللوامع»: (٦/ ٦٥)، و«الخزانة»: (٥/ ١٩١ ـ ١٩٤).

(٧) و، خ: وذريني.

(٨) س: لي.

(٩) س: حلم.

وأمّا سؤالك[1]: هل يجوز أن يعطف على المضمر عطف بيان؟ فإنّي لم أرَ لأحد في ذلك[2] من النحويين قولاً، والصحيح[3] عندي ألّا يجوز؛ لأنّهم قد جعلوا عطف البيان بمنزلة النعت[4]، فيجب أن يجري في الامتناع من الجواز مجراه[5]

وأمّا سؤالك: لِمَ[6] لم يجز أن توصف المعرفة بما هو أخصّ منها وأكثر تعريفاً[7]، وجاز ذلك في النكرة؟ فإنّما ذلك لأنّ الغرض في صفة المعرفة خلاف الغرض في صفة النكرة[8]؛ فلاختلاف الغرضين اختلفت حالتا الصفتين[9]

أمّا الغرض في صفة المعرفة، فإنّما هو إزالة[10] الاشتراك العارض[11]

---

(١) خ: طمس.

(٢) و، خ، ج، س: لم أرَ في ذلك لأحد.

(٣) و، خ، ج، س: والقياس.

(٤) فعطف البيان يجامع الصفة من حيث إنّه يبين ويوضح، كما تفعل الصفة في الجملة. «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧٠٩)، و«الأشباه والنظائر»: (٢/ ٤٧٣).

(٥) س: معناه.

(٦) ج: عن.

(٧) قال ابن مالك: والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص، أو مساوياً له. «شرح التسهيل»: (٣/ ٣٠٧)، وينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩١٢).

(٨) فإنّ وصف المعرفة يفيد إزالة اشتراك، ووصف النكرة يفيد التخصيص. «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧)، وسيذكر المؤلف ذلك بعد قليل.

(٩) وقيل: لأنّ الموصوف هو المقصود بالذكر في إسناد الفعل إليه، أو في وقوعه به أو بالإضافة إليه لا صفته، فالصفة غير مقصودة. «الصفوة الصفية»: (ج١/ ق٢/ ٧١٨).

(١٠) ساقطة من: ج.

(١١) س: في العارض.

فيها، أو المدح، أو الذم[1]، فلم يجز أن تكون أخصّ من موصوفها لثلاث[2] علل:

ـ إحداها: أنّ المعرفة لا يعرض فيها الشك[3] لجميع المخاطبين بها، ولو كانت كذلك لم تسمَّ معرفة، وإنما يعرض فيها الشك عند بعض من يخاطب بها، فهي غنية عن الوصف في أكثر أحوالها، وأمّا الصفة فهي مجهولة عند كل من يسمعها، حتّى يذكر[4] موصوفها الذي يخصّصها، فلمّا كان موصوفها غنيّاً عنها في أكثر أحواله، وهي مفتقرة إليه في جميع أحوالها، صار موصوفها أخصّ منها، ألا ترى أنّ العاقل والظريف والكريم ونحوها صفات عامة يوصف بها كل من وجد فيه عقل وظرف وكرم[5]، فإذا ذكر المخبر شيئاً منها لم يعلم السامع من المقصود بتلك الصفة[6]، فإذا قال: زيد العاقل، أو عمرو الظريف، أو جعفر الكريم صارت هذه الصفات مختصة بهؤلاء المذكورين دون غيرهم ممّن [١٣١/ أ] يجوز أن يوصف بها[7]، ولم يوضع[8] زيد ونحوه[9] من الأعلام في أصل وضعه ليسمى[10] به كل من هو على صورته، كما وضع العاقل، ونحوه من الصفات؛

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل»: (٣/ ٣٠٦)، و«الهمع»: (٥/ ١٧١).

(٢) خ: لثلاثة.

(٣) و، خ: لا يعترض الشك فيها.

(٤) س: تكررت.

(٥) و، خ: أو ظرف أو كرم.

(٦) ساقط من: س.

(٧) فالصفة هنا تفصل الموصوف من مشابه له في التسمية. ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٨) س: ولم يجز أن يوضع...

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) وخ: ليتسمى.

ليوصف به كل من وجدت فيه تلك الصفة، فقد بان بهذا أنّ الموصوف أخصّ من الصفة، وأنّ الصفة أعمّ منه، أعني ما تقدّم ذكره من المعارف.

ـ والعلة الثانية: أنّ صفة المعرفة إنّما المراد منها الزيادة في البيان[١]، والزيادة جزء[٢] من المزيد فيه، فيلزم من ذلك أن يكون حظّ المزيد فيه من البيان أكثر من حظ الزيادة.

ـ والعلة الثالثة[٣]: وبها ينبغي أن تعلل الصفات التي يقصد بها المدح أو[٤] الذمّ: أنّ صفة المعرفة بعض ما يشتمل عليه الموصوف من الصفات، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني[٥] زيد العاقل، فزيد يشتمل على صفات كثيرة، العاقل أحدها، وكل واحدة منها تخصصه إذا ذكرت كما يخصصه العاقل، فكان حظّ زيد من التخصيص بها الاعتبار أضعاف حظّ العاقل، ولهذا قال سيبويه وغيره من البصريين: إنّ العلم كأنّه مجموع صفات كثيرة[٦]، يريدون بذلك: أنّ زيداً ونحوه

---

(١) «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٢) و، خ: في جزء.

(٣) ج: الثانية.

(٤) س: و.

(٥) ج: جاء.

(٦) قل ابن جني: قيل: إنّما وضعت الأعلام لضرب من الاختصار وتنكُّب الإكثار، وذلك أنّ الاسم الواحد من الأعلام قد يؤدي بنفسه تأدية ما يطول لفظه، ويُمَلّ استماعه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كلمت جعفراً، فقد استغنيت بجعفر هذا عن أن تقول: الطويل، البزّاز، الذي ينزل مكان كذا وكذا، ويدعى أخوه كذا... وربما لم تستوف الغرض والبغية، فلما رأوا ذلك كذلك أنابوا عن جميعه اسماً واحداً علماً يغني عن الإطالة والملالة، وقصور المعنى. «المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة»: (٣١ ـ ٣٢)، وينظر: «شرح المفصل»: (١/ ٢٧).

لو لم يكن له اسم يخصه[1] ثمّ احتاج المخبر إلى الإخبار عنه لاحتاج أن يقول: جاءني الرجل الطويل صاحب الثوب الأسود ابن الرجل الفلاني الساكن في موضع[2] كذا، فيذكر عشرين صفة ونحوها حتى يفهم السامع عنه، وربّما لم يفهم السامع وعجز[3] المخبر عن تعديد[4] صفات المخبر عنه، فاختصر[5] ذلك كلّه بأن سمّى زيداً أو عمراً[6]، فناب هذا الاسم العلم في الإخبار عنه مناب تلك الصفات الكثيرة، فإن عرض فيه بعد ذلك شيء من الإشكال عند بعض المخاطبين زاد المخبر عنه صفة أو صفتين من صفاته التي اشتمل عليها[7]؛ فيكون ذلك أخف وأيسر من تعديد الصفات، فلهذه العلل الثلاث لزم أن يكون الموصوف إذا كان معرفة أخصّ من صفته.

وأمّا النكرة فالغرض من وصفها تقريبها من المعرفة[8]، فلم تخلُ صفتها من أحد ثلاثة أوجه: إمّا أن تكون أعمّ منها، وإمّا أن تكون[9]

---

(١) و، خ: علم يخصه.

(٢) ج: بموضع.

(٣) س: عنه وعجز.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) س: فاختص.

(٦) س: عمرواً.

(٧) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٤٧).

(٨) «شرح المفصل»: (١/ ٨٦)، و«الإيضاح في شرح المفصل»: (١/ ١٤٩)، ولذلك جاز الإخبار عنها، وأجاز الأخفش، وصف النكرة بالمعرفة إذا خصّصت النكرة قبل بالوصف. ينظر: «ارتشاف الضرب»: (٤/ ١٩٠٨).

(٩) و، خ: أو تكون.

مساوية لها[1]، وإمّا أن تكون أخصّ منها[2]، فلو كانت صفتها أعمّ منها كان ذلك مبعداً لها من المعرفة لا مقرباً [لها][3]، وهذا نقيض[4] الغرض[5]، وإن كانت صفتها مساويةً لها في العموم عريت من الإفادة، وكان ترك الصفة وذكرها[6] سواءً، فلزم أن تكون أخصّ منها اضطراراً، ويبيّن هذا أنّك لو قلت لصاحبك: اذهب فجئ برجل، فخرج وأتاك بأوّل رجل يجده[7]، فإن قلت له: جئ[8] برجل ظريف لم يجئك بكل من يجد من الرجال[9]، وتعذر وجوده عليه [١٣١/ ب] أشدّ من تعذر وجود الأول، فإن قلت له[10]: جئ برجل ظريف عاقل كان أشدّ تعذراً وأقل لوجوده، ولهذا قال المتكلمون: الزيادة في الحدّ

---

(١) (وإما أن تكون مساوية لها): ساقط من: س.

(٢) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٨)، و«شرح التسهيل»: (٣/ ٣٠٧)، وقال السيوطي: وقال الفراء: يوصف الأعم بالأخص، نحو: مررت بالرجل أخيك.

وابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة ولا تصحيح، قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل. «الهمع»: (٥/ ١٧٢).

(٣) من: و، خ.

(٤) النسخ: نقض، وما أثبته من: ج.

(٥) س: الأغراض.

(٦) ج، س: وكان ذكر الصفة وتركها.

(٧) و، خ: يلقاه.

(٨) س: جئني.

(٩) (فإن قلت... الرجال): ساقط من: س.

(١٠) ساقط من: س.

نقصان من المحدود، وفي هذا المعنى يقول بعض المحدثين[١] [من الطويل]:

٢٠١ ـ يُسَـــرُّ الفتـــى بـــالخير يجلـــب راحـــةً
وأيَّامُـــه تمضـــي كـــما انتثـــر العقـــدُ

ويَـــنْقُصُ منـــه كـــل وقـــت[٢] يزيـــده
كـــما نقـــص[٣] المحـــدود حـــين نـــما الحـــدُّ

[فهـذا ما عنـدي من الجـواب في مسـألتك، ولله الحمـد كثـيراً وجـزيلاً، وصلّى الله على محمد بكرة وأصيلاً][٤]

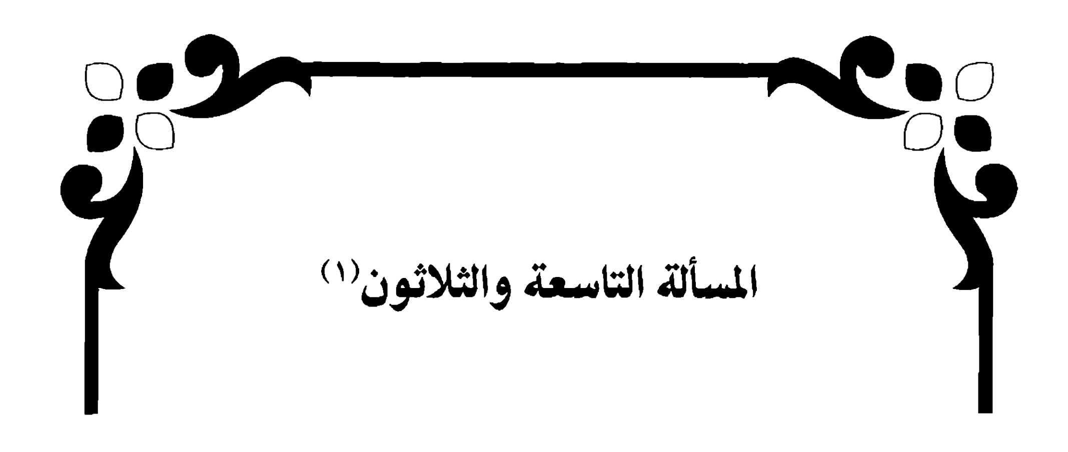
❋

(١) لم أقف عليه.

(٢) س: يوم.

(٣) س: ينقص.

(٤) من: و، خ.



المسألة التاسعة والثلاثون[1]

سأل سائل فقال: جوابك[2] ـ رضي الله عنك وأبقاك[3] للعلم تنهج سبله وتوضح مشكله[4] ـ في معنى تخصيصهم الأشقر[5] في قولهم[6]: كالأشقر إن تقـدّم نُحِر، وإن تأخر عُقِر[7]، وإعراب الهاجن في قولهم[8]: جلت الهاجن عـن الولـد[9]،

---

(١) وهي المسألة التاسعة والعشرون في: و، خ.

(٢) و، خ: كتب إلى الشيخ ﷺ جوابك...

(٣) و، خ: أعزك الله وأبقاك.

(٤) ساقط من: س.

(٥) وهو فرس اسمه صِدام. «أسماء خيل العرب وفرسانها»: (٤٣).

(٦) ساقط من: خ.

(٧) س: إن تأخر عقر وإن تقدم نحر، وينظر المثل في: «العقد الفريد»: (٣/ ١٢٥)، و«جمهرة الأمثال»: (٢/ ١٢٧)، و«ثمار القلوب»: (٢٩٣)، و«رسالة الصاهل والشاحج»: (١١٦)، و«مجمـع الأمثـال»: (٣/ ٢٥)، و«المستقصـى»: (٢/ ٢٠٣)، و«محاضرات الأدباء»: (٤/ ٤١٢)، و«جرّ الذيل في علم الخيل»: (١٠٠).

(٨) ج: قوله.

(٩) «جمهرة الأمثال»: (١/ ٢٦١)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٤١٩)، والمثل فيه: جلّ الرفد =

وهو[1] من اهتجنت الجارية، كيف[2] ساغ لهم[3] بناء اسم الفاعل على هذه الصفة[4]، وحديث خاصي الأسد حيث ضرب به المثل في الجرأة؟ فقيل: أجرأ من خاصي الأسد[5]، بيّن لنا ذلك مأجوراً[6]، إنّ شاء الله.

الجواب[7]: أمّا تخصيصهم الأشقر حين ضرب به المثل دون غيره فلعلة في ذلك؛ أن أصل المثل للقيط بن زرارة[8]، وكان شهد وقعة يوم جبلة[9] على فرس

عن الهاجن، و«المستقصى»: (٢/ ٥٣)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ١١٥)، و«اللسان» (هجن) (٩/ ٤٤ _ ٤٥).

(١) ج: وهل هو.

(٢) س: كا.

(٣) ساقط من: س.

(٤) وخ، س: الصيغة.

(٥) (فقيل: أجرأ من خاصي الأسد) ساقط من: و، خ. وينظر المثل في: «جمهرة الأمثال»: (١/ ٢٧٧)، و«ثمار القلوب»: (٣١٢)، و«مجمع الأمثال»: (١/ ٤٥٨)، و«المستقصى»: (١/ ٤٦)، و«التذكرة الحمدونية»: (٧/ ١٤).

(٦) و، خ: مأجوراً مشكوراً.

(٧) و، خ: فأجاب.

(٨) ابن عدس، من تميم، ويكنى أبا دَخْتَنُوس، وأبا نهشل، وكان أشرف بني زرارة، وكان شاعراً محسناً فيه خيلاء ونشاط، قتل يوم جبلة. ينظر: «السيرة النبوية»: (١/ ٢٠٠)، و«الشعر والشعراء»: (طبعة شاكر) (٢/ ٧١٠).

(٩) وهو أعظم أيام العرب، وكان قبل الإسلام بأربعين سنة، عام ولادة الرسول ﷺ وفيها جمع لقيط لبني عامر وألب عليهم، وفيها قتل زرارة، وجَبَلة: هضبة حمراء بنجد بين الشُّريف والشرف، والشريف: ماء لبني كلاب. ينظر: «العقد الفريد»: (٥/ ١٣٧)، و«معجم البلدان»: (٢/ ١٠٤).

أشقر، فلمّا اشتدت الحرب تأخر به فرسه وتقهقر، فقال[1] يخاطبه: أشقر إن تتقدم تنحر، وإن تتأخر تعقر، أي أنّك مقتول[2] على كل حال، فموتك متقدماً أولى بك من موتك متأخّراً، وهذا كقول هانئ بن قَبِيصة الشيباني[3] في يوم ذي قار[4]: يا لبكر الطعن في ثغر[5] النحور أكرم منه في الأعجاز والظهور[6]، فجرى المثل بالأشقر من الخيل لذلك؛ لأنّ من شأن الأمثال أن تترك على ما جرت عليه في أصل وضعها[7]، وأمّا إنكارك[8] مجيء الهاجن على غير صيغة الفعل، فليس ذلك بلازم؛ لأنّ[9] أسماء الفاعلين تجري في كلام العرب على ضربين: أحدهما ما يجري

---

(١) و، خ: فجعل.

(٢) س: معفور.

(٣) ابن هانئ بن مسعود بن المزدلف، كان شريفاً عظيم القدر، وكان نصرانياً، وأدرك الإسلام فلم يسلم، مات بالكوفة، وهو الذي أجار عيال النعمان بن المنذر وماله عن كسرى، وبسببه كانت وقعة ذي قار. ينظر: «الاشتقاق»: (٣٥٩)، و«العقد الفريد»: (٣/ ٣٦٣ـ٣٦٤).

(٤) وهو ماء لبكر بن وائل، قريب من الكوفة بينها وبين واسط، وفيه كانت الوقعة المشهورة بين بكر بن وائل والفرس، وقد كُسِرت فيها الفرس كسرة هائلة. ينظر: «الأزمنة والمياه والجبال»: (٢/ ٣٤٣).

(٥) س: شر.

(٦) وقوله مقتطع من مقالة قالها محرّضاً قومه يوم ذي قار. ينظر: «الأمالي»: (١/ ١٦٩).

(٧) فهي تحكى على ما جاءت عن العرب بألفاظها وإن قاربت اللحن. ينظر: «مجمع الأمثال»: (١/ ١٦)، و«شرح المفصل»: (٧/ ١٣٥).

(٨) س: إنكاره.

(٩) س: ذلك لأنّ.

على فعله ـ وهو الأكثر ـ كضارب من ضرب، ومكرم من أكرم، ومنطلق من انطلق، ونحو ذلك.

والضرب الآخر يجيء على غير ما يقتضيه فعله، كقولهم: أورس الشجر فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، والقياس مورس وموفع[1]، وقالوا: رجل رامح، ورجل دارع، ورجل لابن، أي: ذو رمح، ودرع، ولبن[2]، ولا فعل[3] لشيء من ذلك، وهذا النوع هو الذي يقول فيه النحويون: إنّه جاء[4] على معنى النسب[5]، ومن خاصة هذا النوع أن تجيء صيغة المفعول منه على مثال[6] صيغة الفاعل[7] فيقال: عيشة راضية، والوجه: مرضية، وماء دافق، والوجه: مدفوق[8]، ولحم حانذ: وهو [١٣٢/ أ] المشوي على الرضف[9]، والوجه:

---

(١) ووارس ويافع، من الشاذ، والورس: شيء أصفر، تقول: أورس المكان وأورس الرِّمث أي: أصفر ورقه، فهو وارس، ولا يقال: مورس. ينظر: «إصلاح المنطق»: (٢٧٤)، و«أدب الكتاب»: (٤٠٦)، و«اللسان» (ورس) (٩/ ٢٧٣)، و«الارتشاف»: (٢/ ٥٠٩).

(٢) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٨١)، و«إصلاح المنطق»: (٣٣٩ ـ ٣٦٢).

(٣) ساقط من: س.

(٤) س: جعل.

(٥) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٣٨١)، و«المقتضب»: (٣/ ١٦١).

(٦) س: مثل.

(٧) وقد يأتي اسم الفاعل على صيغة المفعول، قالوا: وَدُعَ الرجل فهو مَوْدوع. «الارتشاف»: (٣/ ٥١١).

(٨) «المقتضب»: (٣/ ١٦٣)، و«شرح المفصل»: (٢/ ٨١).

(٩) الرَّضْفُ: الحجارة التي حُمِيَتْ بالشمس أو النار. «اللسان» (رضف) (٤/ ١٦٢).

محنوذ[1]، قال علقمة[2] [من الطويل]:

٢٠٢ـ فظَلَّ الأَكُفُّ يَخْتَلِفْنَ بحانِذٍ   إلى جؤجؤٍ مثلِ المداك المخضبِ

وإنّما وجب أن يجيء المفعول من هذا النوع على صيغة الفاعل لـثلاث[3] علل[4]:

ـ إحداها أنّهما قد استويا في نسبة الفعل إلى كل واحد منهما، فقيل: رجل ذو دفق للماء، وماء ذو دفق[5]، ورجل ذو حنذ للحم، ولحم ذو حنذ.

والعلة الثانية: أنّ المفعول يحدّث[6] عنه فيرفع بإسناد الفعل إليه، إذا قيل ضُرِب زيد[7]، كما يرفع الفاعل إذا حدث عنه وأسند الفعل إليه، فقيل: ضرب

---

(١) ينظر: «إصلاح المنطق»: (٨١)، و«اللسان» (حنذ) (٢/ ٦٢٤).

(٢) «الديوان»: (١٩).

(٣) خ: لثلاثة.

(٤) س: أن تجيء صيغة المفعول منه على مثال صيغة الفاعل لثلاث علل...

(٥) (وماء ذو دفق): ساقط من: س.

(٦) قال ابن يعيش: الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأنّ الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلّا أنّه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة، فإذا أريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لأنّه فضلة، فلم يحتج إلى إقامة شيء مقامه، ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل. «شرح المفصل»: (٧/ ٧٤).

(٧) (إذا قيل ضرب زيد) ساقط من: ج.

زيدٌ عمراً، ويقال: مات زيد، كما يقال: أمات الله زيداً[1]، فلمّا ساوى المفعول الفاعل في هذين الوجهين[2]، ساواه في بعض المواضع في الصيغة[3] أيضاً.

ـ والعلة الثالثة أنّ المفعول يصير فاعلاً بقبوله لفعل الفاعل المؤثر فيه، وإن خالفه في التأثير فيقال: أدخلت زيداً الدار فدخل، وأخرجته فخرج، وكسرتُ العود فانكسر، وعلى هذا جرى قولهم: أماته الله فمات، وقد يؤثر المفعول أيضاً في الفاعل في وقت تأثير الفاعل فيه كالسيف يضرب به فيثلمه الشيء المضروب، والرجل يلطم وجهه[4] بيده فيؤلمها الملطوم؛ فلأجل هذه المعاني استجازوا أن يجيء المفعول في بعض المواضع على صيغة الفاعل، وهذه أمور ذكر النحويون بعضها، وأغفلوا بعضها.

وأمّا قولهم: أجرأ من خاصي الأسد، فزعم بعض اللغويين أنّ خاصي الأسد أوسط[5] براثنه، وقال قوم ـ وهو الأشبه به ـ: أصل ذلك أنّ العرب كانت تقول[6] في خرافاتها وملحها التي[7] تتحدث بها إذا اجتمعت للأنس تسامرت

---

(١) ويقال أماتَ الرجلُ: لم يبق له ولد. «أدب الكاتب»: (٤٥٠)، و«الأفعال لابن القوطية»: (١٥٣).

(٢) س: الفعلين.

(٣) س: في بعض الصيغة.

(٤) ساقط من: و، خ، ج، س.

(٥) س: أوثق.

(٦) تنظر قصة المثل في: «مجمع الأمثال»: (١/ ٤٥٨)، و«المستقصى»: (١/ ٤٦).

(٧) س: الذي.

بالليل: إن أسداً وقف[١] على حرّاث، وهو يحرث بثورين في نهاية السمن[٢] والقوة، فقال له: ما الذي أطعمت[٣] هذين الثورين حتى سمنا؟ فلعلني[٤] آكله أنا فأسمن، فقال له[٥] الحرّاث: ليس هذا السمن الذي ترى من الأكل وحده، وإنّما هو من أجل أنّي خصيتهما، فقال الأسد: فأخصني كما خصيتهما لعلي أسمن، فقال الحرّاث: لا أفعل. قال: ولِمَ؟ قال: لأنّ الخصاء له ألم شديد، فإن خصيتك وأحسست[٦] بالألم عدوت عليّ فقتلتني، قال: فأنا أعطيك عهد الله وميثاقه ألّا أؤذيك، فقال له الحرّاث: فامتد، ففعل فخصاه[٧]، فوجد الأسد[٨] ألماً شنيعاً وندم على ما فعل، ونهض إلى جبل مشرف وجلس[٩] يئن ويشتم الحرّاث، فجاء ذئب من الذئاب فقال: ما لك يا أبا الحارث؟ فوصف[١٠] له [١٣٢/ ب] ما جرى، فقال الذئب فانهض [إليه][١١]

---

(١) و، خ: خطر.

(٢) و، خ: وهو يحرث في غاية السمن. س: وهما في نهاية السمن.

(٣) و، خ، ج: أطعمته.

(٤) س: فعلي.

(٥) ساقط من: و، خ، ج.

(٦) س: واستحسست.

(٧) و، خ: فخصاه الحراث.

(٨) ساقط من: س.

(٩) ج: وجعل.

(١٠) و، خ: فحكى.

(١١) من النسخ الأخرى.

فاقتله، فقال الأسد[1]: وكيف أقتله[2] وقد أعطيته عهد الله وميثاقه؟ قال الذئب: فأنا أنتصر لك [منه] فجاء الذئب [إلى] الحرّاث فجعل يستدير حوله[3] ويراوغه، فضربه الحرّاث بعود كان عنده[4]، فكسر ساقه[5]، فجاء إلى الأسد يعوي، وجلس ناحية منه[6] يئن، فجاءت بعوضة فجعلت[7] تستدير حول وجه[8] الأسد مرة وحول وجه الذئب مرة، فقالا[9] لها: أما ترين ما نحن فيه؟ فقالت: وما شأنكما؟ فوصفا لها ما جرى، فقالت البعوضة: أنا أنهض إليه، وأنتصر لكما، فقالا لها[10]: وما مقدار ما تفعلين؟ قالت: أدخل في أنفه فقد أهلك الله نمروذ بن كنعان[11] ببعوضة، فجاءت إلى الحرّاث، فاستدارت حول

---

(١) س: فقال له.

(٢) ساقط من: و، خ.

(٣) و، خ: خلفه.

(٤) و، خ، ج، س: معه.

(٥) س: رجله.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) الأصل: فجلست، وما أثبته من النسخ الأخرى.

(٨) ساقط من: س.

(٩) و، خ: فقال.

(١٠) ساقط من: و، خ، س.

(١١) و،خ النمروذ؛ وهو النمروذ بن كوش بن سام بن نوح، وهو أول ملك في الأرض، وهو أول من تجبر، وهو صاحب الصرح ببابل، وقيل: هو الذي حاج إبراهيم في ربه، وقد أهلكه الله بأن فتح عليه باباً من البعوض، ودخلت واحدة في دماغه. ينظر: «جامع البيان»: (٤/ ٥٦٨)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٤/ ٢٨٧).

وجهه مراراً وهو يطردها، فلما أكثرت عليه أخذ بجناحيها وأشفق من قتلها، فأدخل عوداً صغيراً في استها وأطلقها[1]، فجاءت إليهما تئن كما يئنان، فبينما هم كذلك أقبلت[2] امرأة الحرّاث إليه[3] بغذائه فأكل، وهم ينظرون [إليه][4]، فلما فرغ من غذائه سلق المرأة على ظهرها، ودخل في وسطها ينكحها[5]، فقال الأسد: انظروا[6] إلى[7] هذا الكلب[8] يخصي تلك المرأة، فقال الذئب: بل يكسر ساقها[9]، فقالت البعوضة: بل يدخل شيئاً في استها، [فهذا ما عندي من الجواب فيما سألت عنه، وبالله التوفيق][10]

* *

---

(١) ساقط من: س.

(٢) س: إذ أقبلت

(٣) ساقط من: س.

(٤) من: س.

(٥) س: ينحكها.

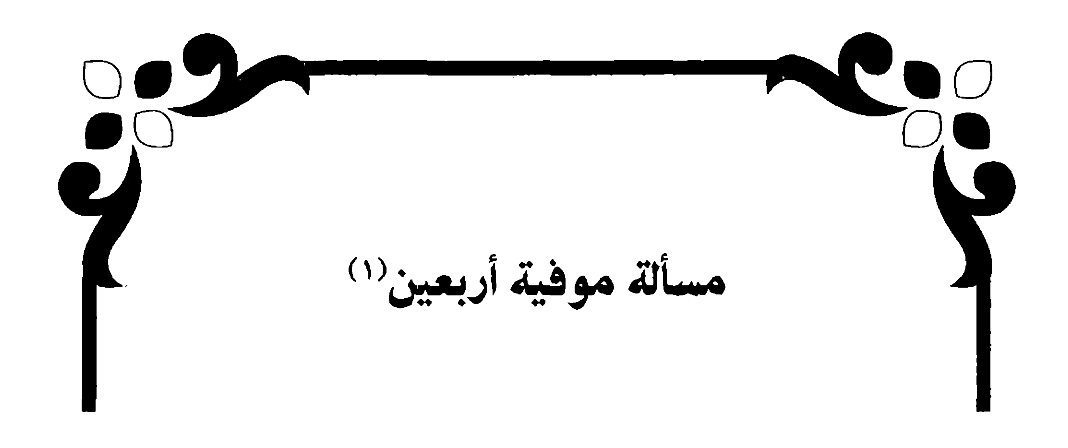
(٦) (ينكحها... انظروا) ساقط من: ج.

(٧) ساقط من: س.

(٨) ساقط من: و، خ.

(٩) س: ساقيها.

(١٠) من: و



مسألة موفية أربعين[1]

جرت في مجلس الوزير أبي عبد الملك بن عبد العزيز، رحمه الله:

أطال الله بقاءك، وأدام عزتك وعلاءك، وزاد في سمو قدرك، وأعانني على المتعين من شكرك[2]، كنت قد سألت عن بيت جرى في مجلسك المكرّم[3]، وهو قول الفضل بن العباس بن عتبة[4] [من الرمل]:

٢٠٣ ـ وأنا الأخضر من يعرفني أخضرُ الجلدةِ في بيت العربْ

---

(١) هي المسألة الخامسة والعشرون في: و، خ، وقد انفردت النسخة (ج) بإيراد هذه المسألة مرة أخرى بأسلوب ثان، وسأعيدها.

(٢) س: الواجب من شكرك.

(٣) و، خ: الرفيع، وقد افتتحت النسختان بافتتاحية مخالفة، مع تقاربها من النسخ الأخرى.

(٤) ابن أبي لهب، وأمّه: آمنة بنت العبّاس بن عبد المطلب، وكان شديد الأدمة، شاعر من فصحاء بني هاشم، مدح عبد الملك بن مروان، توفي في نحو (٩٥هـ). ينظر: «نسب قريش»: (٨٩ ـ ٩٠)، و«معجم الشعراء»: (٢١٩)، والبيت في: «نسب قريش»: (٩٠)، و«الكامل»: (١/ ٣٢٩)، و«معجم الشعراء»: (٢١٩)، و«الأضداد لأبي بكر الأنباري»: (٢٣٠)، و«الجليس الصالح»: (٣/ ١٨٢)، و«التاج» (خضر) (١١/ ١٩٣).

ما المراد بالأخضر ههنا؟ فقلت: سمرة اللون وسواده؛ لأن العرب تصف نفوسها بالسواد والسمرة[1]، وتصف العجم بالحمرة[2]، فيقولون: ما يخفى ذلك على الأسود والأحمر[3]، يريدون العربي والعجمي، فقال لي السائل: إنّ بعض الحاضرين عندك[4] من الأساتيذ زعم أنّ المراد بالخضرة ههنا[5] الكرم والسؤدد[6]، فقلت: إنّ العرب قد تصف الرجل بالخضرة[7] يريدون الكرم، كأنّهم[8] يشبهونه بالبحر أو الربيع المخصب، ولكن بيت الفضل لا يحتمل إلّا خضرة اللون خاصة،

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) لأنّ الغالب على العرب السمرة والسواد، والغالب على العجم الشقرة والبياض. ينظر: «درة الغواص»: (٢٢٨)، و«شرح المفصل»: (١/ ٧)، و«اللسان» (خضر) (٣/ ١٢٢).
وعلى هذا المعنى وجه حديث الرسول ﷺ فيما أخرجه مسلم عن جابر ﷺ قال: قال رسول ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من قبلي، وكان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود...»، وقال النووي في شرح الحديث: قيل: المراد بالأحمر والأبيض من العجم وغيرهم، وبالأسود العرب، لغلبة السمرة فيهم... «شرح النووي على مسلم»: (٥/ ٥ ـ ٩)، حديث (٥٢١).

(٣) و، خ: الأحمر والأسود.

(٤) ساقط من: و، س.

(٥) ساقط من: س.

(٦) قال أبو بكر الأنباري: ومن الأضداد (الأخضر) في صفة الرجل، يقال: رجل أخضر: إذا مدح بالخصب والعطاء والسخاء، ورجل أخضر: إذا كان لئيماً، قال الفضل بن عباس ابن عتبة... البيت. «الأضداد»: (٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وينظر: «الزاهر»: (١/ ٢٩٦)، (٦٤١).

(٧) س: إن العرب تصف بالخضرة.

(٨) ساقط من: س.

فأخبرت أنّ قولي أنكر هناك، وقيل[1]: إنّه لا يصح، فأردت[2] أن أبين خطأ المعترض فيما قال، وأدل على صحة ما قلته بأشياء لا يمكنه دفعها، [١٣٣/ أ] فمن ذلك: أنّ أبا العباس المبرد[3]، وأبا بكر بن دريد[4]، وأبا علي البغدادي، وأبا محمد بن قتيبة، كلهم شرح البيت بنحو ما قلته، ولم يقل[5] أحد منهم[6] ما قاله هذا المعترض، ومن ذلك أنّ قوله: أخضر الجلدة، يبطل ما قاله إبطالاً ظاهراً لا خفاء به[7]، ولو لم يذكر الجلدة، وقال[8] كما قال حسان[9] [من البسيط]:

٢٠٤ـ ....

أو مــن بنــي خَلَــفِ الخضـــر الجلاعيــدِ

---

(١) ساقط من: و، خ.

(٢) س: فقلت.

(٣) «الكامل»: (١/ ٣٢٩).

(٤) الجمهرة»: (٢/ ٢٠٩).

(٥) خ: يفعل.

(٦) و، خ: منهم أحد.

(٧) ساقط من: ج.

(٨) ساقط من: س.

(٩) و، خ: حسان بن ثابت، وهو الصحابي المشهور، شاعر الرسول ﷺ وهو من المخضرمين، توفي نحو (٤٠هـ). «الإصابة»: (٢/ ٥٢٨). والبيت في: «الديوان»: (١/ ٣٤٩)، والرواية فيه:

أو في الذؤابة من تيم رَضيتُ بهم ... أو من بني جُمَحَ الخضر الجلاعيد

وينظر: «الكامل»: (١/ ٣٢٤)، ونص المبرد على أنّ قول حسان كان في هجاء مسافع بن عياض.

لاحتمل البيت ما قاله، كما احتمل بيت حسان؛ ولأجل ذكره الجلدة قال فيه جميع من حكيت [عنه][1] إنّه[2] [إنّما][3] أراد اللون خاصة، وأخبرت عن هذا المعترض أنّه قال: إنّ المراد بالجلدة ههنا القبيلة، وكذلك قول الفرزدق في نُصيب[4]: هو أشعر أهل جلدته، وقول سليمان بن عبد الملك[5] [له][6]: نعم وأهل جلدتك[7]، وهذا طريف جداً من وجهين:

ـ أحدهما: أنّ أهل[8] اللغة لم يحك أحد منهم أنّ القبيلة تسمى جلدة، وإني لأظنّ ـ ولعل ظني سيكون صادقاً ـ إنّي رأيت من كتب اللغة ما لم يره هذا المعترض، وعندي منها ما ليس عنده، وما أعلم أحداً ذكر أنّ الجلدة القبيلة، فإن كان صادقاً في

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) ساقط من: س.

(٣) من: و، خ، س.

(٤) ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، وكان عبداً لرجل من كنانة، وهو شاعر من فحول شعراء الإسلاميين، فصيح مقدم في النسيب والمديح، سئل عنه الفرزدق، وفي رواية جرير، فقال: هو أشعر بني جلدته. ينظر: «ثمار القلوب»: (١٨٦)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٥٢ ـ ٢٧٥٤)، و«زهر الآداب»: (٢/ ٥٨).

(٥) ابن مروان بن الحكم، الخليفة أبو أيوب الأموي، وكان ديّناً فصيحاً مفوهاً عادلاً، (ت٩٩هـ). «تاريخ الطبري»: (٦/ ٥٤٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥/ ١١١ ـ ١١٣) و«فوات الوفيات»: (٢/ ٦٨).

(٦) من: و، خ، س: ثم.

(٧) «معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٥٤)، و«زهر الآدب»: (٢/ ٥٨).

(٨) و: تلك.

دعواه فليعلمنا من قال ذلك، وفي أي ديوان وقع، فإنّ العلم ليس بالدعوى.

ـ والوجه الثاني: أنّ حكاية الفرزدق[1] ونصيب[2] تبطل هذا الذي[3] قاله؛ لأنّه لو أراد القبيلة لقال: هو أشعر جلدته، ولقال له سليمان: نعم وجلدتك، ولم يكن لذكر الأهل ههنا[4] معنى؛ لأنّه[5] لا يقال: فلان أشعر أهل تميم، ولا أشعر أهل ربيعة، إنّما يقال: فلان[6] أشعر تميم، وأشعر ربيعة، فقد جمع هذا القول ادعاء[7] ما لا يوجد في اللغة، والخطأ في تأويل الحكاية.

وأخبرت أيضاً عن هذا المعترض أنّه قال: إنّه[8] لا يوجد في اللغة: أنّ الجلدة بمعنى الجلد، وأنّ الجلدة[9] إنّما تستعمل بمعنى القطعة من[10] الجلد، وأنّه متى وجد ذلك فليس من أهل اللغة، وهذا أطرف من الأول لأنّه ادّعى ما ليس بموجود[11] في اللغة، وأنكر ما هو موجود فيها، ونحن نوجزه[12]: أنّ الجلدة

---

(١) ج: حكاية قول الفرزدق.

(٢) ج، س: في نصيب.

(٣) ج: الوجه الثاني.

(٤) ساقط من: ج، س.

(٥) ساقط من: و، خ.

(٦) ساقط من: س.

(٧) س: أدنى.

(٨) ساقط من: ج، س.

(٩) (وإنّ الجلدة) ساقط من: ج.

(١٠) و، خ: في.

(١١) و، خ: موجوداً.

(١٢) س: نخبره.

قدِ استعملت بمعنى الجلد كلّه نثراً ونظماً في الشعر القديم والشعر المحدث[1]، قال امرؤ القيس[2] [من المتقارب]:

٢٠٥ـ وصيّرني القُرْح في جُبَّةٍ   تُخال لبيساً ولم تُلبسِ

---

(١) اختلف النص في: و، خ، وجاء على النحو الآتي: ونحن نوجزه: أنّ الجلدة تكون بمعنى القطعة من الجلد، وتكون بمعنى الجلد كله، ونعطيه الشواهد على ذلك نثراً ونظماً للقدماء والنحويين معاً، قال أهل اللغة: الفروة: جلدة الرأس، وقال السِّمحاقُ: جلدة أو قشرة رقيقة بين اللحم والعظم [ينظر: «أدب الكاتب»: (١٤٣)، و«الكامل»: (٢/ ٦٠٠)، و«اللسان» (سمحق) (٤/ ٦٧٤)]، وقالوا: الظفر: جلدة تغشى العين [وهو داء. «اللسان» (ظفر) (٦/ ١٥)]، وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب» [ص ٤٧]: والجلدة المعلقة: هي الإقبالة، والإدبارة، حكي ذلك عنِ الأصمعي، وقال الشاعر [اختلف فيه فنسب إلى زهير ولغيره. ينظر: «الفاضل»: (٥١)، و«العقد الفريد»: (٢/ ٤٣٢)، (٥/ ٢٧١)، و«ثمار القلوب»: (١٨٣)، و«محاضرات الأدباء»: (١/ ١٣٩)، و«إعتاب الكتاب»: (٦٢):

يديرونني عن سالم وأديرهم   وجلدة بين العين والأنف سالم

و...

(٢) «الديوان»: (١٢١)، وقد اختلفت رواية الشطر الثاني من ثاني البيتين فجاءت على النحو الآتي:

ترى أثر القرْح في جِلْدِهِ   كنقش الخواتِمِ في الجِرْجِسِ

وينظر: «الأنوار ومحاسن الأشعار»: (٢/ ٤٥)، والرواية فيه:

ترى أثر العُرِّ في جلدتي   كما تَرْقُمُ الكفّ من الأطْرُسِ

وتنقش فيه على نَكْأَةٍ   كما ينقش الختم في الجرجس

و«اللسان» (جرجس) (٢/ ٨١)، والجرجس هنا: الصحيفة.

وقال ابن المعتز يصف حية[5] [من البسيط]:

---

(١) و، خ: كما ترقم الكف في الأطرس.

(٢) ابن ربيعة العامري، كان فارساً شاعراً، عمّر طويلاً، وكان من المخضرمين، «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ١٣٥)، و«الخزانة»: (٢/ ٢٤٦). وينظر البيت في: «الديوان»: (٣٤) وصدره:

ذهب الذين يُعاش في أكنافهم

و«جمهرة أشعار العرب»: (٦٩)، و«إصلاح المنطق»: (١٣)، (٦٦)، و«البيان والتبيين»: (١/ ٢٦٧)، (٢/ ١٧٠)، و«الكامل»: (٣/ ١٣٩٤)، و«العقد الفريد»: (٢/ ٣٣٠)، و«الجليس الصالح»: (٢/ ٣٩٣)، و«لباب الآداب»: (٢٨٠)، و«التذكرة الحمدونية»: (٢/ ٦٦)، (٦/ ٤٣٣).

(٣) ج، خ، و: كجلدة

(٤) س: بزياد، وهو الأشهر، وكذا الرواية في «الديوان» وما أثبت من مصادر التخريج.

(٥) عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب وغيرهما، كان أديباً بليغاً شاعراً مطبوعاً (ت٢٩٦هـ). «معجم الأدباء»: (٤/ ١٥١٩)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ٧٦)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٤٠٥)، ولم أقف على البيتين في ديوانه، وهما في: «ديوان المعاني»: (٢/ ١٤٥)، برواية أنعت رقشاء... و«زهر الآداب»: (١/ ٢٢٢).

٢٠٧ ـ نَعَـــتّ رقطـــاءَ[١] لا تحيـــا لـــديغتُها[٢]

لـــو[٣] قـــدَّها السـيفُ لم يعلــقْ بــه بَلَــلُ

[١٣٣/ ب]تُلقي[٤] إذا انسلخت في الأرض جلدتها

كأنّهـــــا كُـــــمّ دِرْع قَــــدَّهُ[٥] بَطَـــــلُ

وقال أبو تمام الطائي[٦] [من الكامل]:

٢٠٨ ـ أبْـــدَيتَ لي عـــن جِلْـــدَةِ المـــاءِ الـــذي

قـــد كُنْـــتُ أعهـــدُهُ كثـــيرَ الطُّحْلُـــبِ

ويروى أن أبا عمرو سأل أبا خيرة الأعرابي[٧] عن (علقى) فنطق به منوناً،

---

(١) ساقط من: س، ج.

(٢) س: إذ بغيتها.

(٣) س: أو.

(٤) الأصل: تلفني.

(٥) س: قدها.

(٦) «شرح الديوان للتبريزي»: (١/ ١٤٢)، و«ثمار القلوب»: (٤٥٥)، والبيت فيه منسوب إلى البحتري.

(٧) نهشل بن زيد البصري، بدوي من بني عدي، دخل الحَضْرةَ وصنف كتاب «الحشرات». ينظر: «معجم الشعراء»: (٥٨٧)، و«الفهرست»: (٦٨)، و«معجم الأدباء»: (٦/ ٢٧٦١)، و«بغية الوعاة»: (٢/ ٣٠٦)، وينظر الخبر في: «الخصائص»: (٢/ ١٥)، و«التاج» (عرق) (٢٦/ ١٤٦)، والخبر فيهما: أن أبا عمرو سأل أبا خيرة عن (عرقاتهم).

فقال له أبو[1] عمرو: هيهات لانت جلدتك[2] يا أبا خيرة؛ يريد أنّ لغته [قد][3] فسدت بلزومه الحاضرة وبعده عن شظف البادية.

ومما يدل على أنّ المراد بالخضرة المذكورة في البيت سواد اللون، وأنّ الجلدة هي الجلد بعينه، قول مسكين الدارمي[4] [من الرمل]:

٢٠٩ـ أنا مسكينٌ لمن يعرفُني ... لوني السمرةُ ألوان العَرَبْ

وهذا هو[5] قول الفضل بعينه، ويدل عليه أيضاً قول جرير[6] [من الطويل]:

٢١٠ـ كسا اللؤمُ تَيْماً في جلودها ... فويل لتيم من سرابيلهم الخضرِ

يقول: اخضرار جلودهم لا يوجب كونهم عرباً، ولا ذاك بمصحح لهم فيهم[7] نسباً، وإنّما هي خضرة أوجبها دنس اللؤم[8]، لا صحة النسب، وقال

---

(١) الأصل: أبا.

(٢) و، خ: جلدته.

(٣) من: س، ج.

(٤) ربيعة بن عامر بن أنيف من بني دارم، ومسكين لقب له؛ لأنّه احتاج فسأل أهله وعشيرته فأعطوه وسموه مسكيناً، أموي الشعر، وفد على معاوية وابن يزيد ورثى زياداً. «الشعر والشعراء»: (١/ ٥٤٤)، و«سمط اللآلي»: (١/ ١٨٦).
والبيت في «الديوان»: (١٩)، و«اللسان» (خضر): (٣/ ١٢٣).

(٥) ساقط من: س.

(٦) «الديوان»: (١٦٢)، والرواية فيه:
كسا اللؤم تيماً في وجوهها ... فيا خزي تيم من سرابيلها الخضر
وينظر: «الكتاب»: (١/ ٣٣٣)، و«المقتضب»: (٣/ ٢٢٠)، و«الأضداد»: (٢٣٠).

(٧) ساقطة من: س، ج.

(٨) ينظر: «الأضداد»: (٢٣٠).

عباد بن أخضر [المازني][1]، وكان ينسب إلى الأخضر[2]، ولم يكن أباه، فلما أكثروا[3] عليه من ذلك قال[4] [من الطويل]:

٢١١ ـ سأحمي حماء الأخضريِّين إنّه أبى الناس إلّا أن يقولوا ابنُ أخضرا

وهل لي في الحمر الأعاجم نسبةٌ فآنَفَ مما يزعمون[5] وأُنْكِرَا

[وقال الأصبهاني[6]: يقال لأولاد مالك بن طريف[7]: الخُضْر، سمّوا بذلك لأنّ مالكاً كان شديد الأدمة][8]

---

(١) من: و،خ. وهو عباد بن أخضر بن علقمة من بني مازن بن عمرو بن تميم، وأخضر زوج أمّه. ينظر: «الكامل»: (٣/ ١١٧٩ ـ ١١٨٤)، و«العقد الفريد»: (٣/ ٣٤٤).

(٢) س: أخضر.

(٣) النسخ: أكثر، وما أثبته من: ج.

(٤) و، خ: بزيادة: في شعره. ينظر البيت الأول في: «الكامل»: (٣/ ١١٨٤)، والرواية فيه: سأحمي دماء، والبيتان في: «اللسان» (خضر) (٣/ ١٢٣)، و«التاج» (خضر) (١١/ ١٧٩).

(٥) و، خ: يذكرون.

(٦) حمزة بن الحسن، أبو عبد الله الأصبهاني، أديب مؤرخ من أهل أصبهان، زار بغداد، قال القفطي: ولكثرة تصانيفه وخوضه في كل نوع من أنواع العلم سماه جهلة أصبهان بائع الهذيان (ت ٣٦٠هـ). وينظر: «الفهرست»: (١٧١)، و«إنباه الرواة»: (١/ ٣٧٠)، و«كشف الظنون»: (١/ ١٦٨)، (٢٨٢)، وهو فيه: حمزة بن الحسين، و«الأعلام»: (٢/ ٢٧٧).

(٧) ابن خلف جد جاهلي، وهم رماة مشهورون، وكل خضري ينسب إلى مالك هذا. ينظر: «التاج» (خضر) (١١/ ١٨٦)، و«الأعلام»: (٥/ ٢٦٢).

(٨) من: و، خ.

هذا ما عندي - أطال الله بقاءك - في[1] هذه المسألة، فإن كان يمكنه أن يعارضه فليفعل[2]، وإن أنكر شيئاً مما ذكرته فالكتب حاضرة تحمل إلى المجلس المكرم[3]، لتقف[4] عليها، إن شاء الله.

* *

* **مسألة**[5]:

ذكرت أنّ قائلاً قال في قول الفضل بن عتبة:

وأنا الأخضر من يعرفني   أخضر الجلدة في بيت العربْ

أنّه أراد بالخضرة ما تعلق به من سواد جلدته[6]، وأنّه يشبه قول عنترة[7] [من الكامل]:

٢١٢ - إنّي امرؤ من خير عبس مَنْصِبا   شطري وأحمي سائري بالمُنْصُلِ

وهذا التأويل خطأ ممّن قاله، ولا نسبة بين هذا البيت وبيت عنترة؛ لأنّ

---

(١) و، خ: هذا ما حضرني من القول في...

(٢) و، خ: فإن كان يمكن لهذا المعترض أن يصحح قوله ويسنده إلى إمام ذكره ويوجدناه ما ادّعاه على اللغة مما لا تعلمه فيها فليفعل...

(٣) و، خ: الرفيع.

(٤) س: ليوقف.

(٥) تقدمت هذه المسألة، وهي المسألة الأربعون، وقد انفردت النسخة (ج) بإيراد هذه المسألة بأسلوب ثان، وتخريج الأقوال والأبيات يراجع في هوامش تحقيق المسألة المذكورة إلّا ما لم يذكر هناك.

(٦) المخطوط: جدته.

(٧) «الديوان»: (٢٤٨).

عنترة ذكر أنّ شطره من قبيل أبيه شريف لا حاجة بـه إلى أن يشـرّفه، وأنّ شطره من قبل أمّه خسيس، فهو يشرّفه بشجاعته وكرمه حتى يلحـق بالشـطر الآخـر، وليس هذا موجوداً في بيت الفضل بن العباس بـن عتبـة، وعنـترة يـذمّ السـواد ويعتذر منه، والفضل يتبجّح به ويفتخر، وقد وجدنا العرب يمـدحون أنفسـهم بالسواد والسمرة، ويذمّون البياض وحمرة اللون ويجعلونها [٩٢/ أ] عيباً[١]، حتى حملهم ذلك على أن قالوا: ما يخفى ذلك على الأسود والأحمر[٢]

قال مسكين الدرامي:

أنـــــا مســــــكين لمـــــــن يعرفنـــــــي
لـــــوني الســـــمرة ألـــــوان العـــــربْ

وقال أبو العباس المبرّد في قول حسّان بن ثابت[٣]:

أو في الســـــرارة[٤] مــن تــيم رضــيتُ بهــم
أو مــن [بنــي][٥] خَلَـفِ الخُضْــر الجلاعيـدِ

إنّ في هذا البيت قولين:

أحدهما: أنّه أراد سواد جلودهم، كما قال الفضل:

---

(١) بياض في المخطوط.

(٢) بياض في المخطوط.

(٣) بياض في المخطوط.

(٤) غير واضح في المخطوط.

(٥) من «الديوان»: (١/ ٣٤٩).

وأنـــــا الأخضــــــر مـــــن يعرفنـــــي

والآخر أنّه شبههم في جودهم بالبحور، وقال معبد[1] بن أخضر المازني:

ســـــأحمي حمــــاء الأخضــــــريين إنّـــــه

أبـــى النـــاس إلّا أن يقولـــوا ابـــن أخضــــرا

وهــــل لي في الحُمْـــــر[2] الأعــــاجم نِســــبةٌ

فـــــآنفَ ممّـــــا يزعمـــــون[3] وأُنكِــــرا

وإنما قال هذا لأنّ الناس كانوا يسمّونه معبد بن أخضر، ولم يكن أخضر أبـاه، إنّما هو عباد بن علقمة المازني، وكان أخضر زوج أمّه، فقال: أنا، ولم أكن ابن أخضر، فلست أنكر ذلك؛ لأنّي عربي، والعرب توصـف بالخضـرة، وأمّا قول جرير:

كســـا اللـــؤمُ تـــيماً خضـــرةً في جلودهـــا

فويـــل لتـــيم مـــن سرابيلهـــا الخضـــر

فإنّما أراد: أنّ خضرة جلودهم لا تصحح لهم نسباً في العرب؛ لأنّها خضـرة لؤم لا خضرة كرم وصحة نسب، والذي تأوّله الناس في بيت الفضل هو ما ذكرناه.

كذلك قال ابن دريد، وأبو العباس المبرد، وأبو علي البغدادي، ولم أرَ ما ذكرته فيه لأحد.



(١) وهو عبّاد على نحو ما مر في أول مسألة.

(٢) المخطوط: الصهب.

(٣) المخطوط: يذكرون.

المسألة الحادية والأربعون

سألت ـ أرشدك الله إلى السداد[1]، وبلغك أقصى البغية والمراد[2] ـ عن البيت الذي أنشده [أبو علي][3] الفارسي في الإيضاح[4]، وهو قول المُتَنَخِّل الهذلي[5] [من البسيط]:

---

(١) س: للسداد.

(٢) (أرشدك... والمراد) ساقط من: و، خ.

(٣) من: و، خ، س.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب «إيضاح الشعر»: (٤٢٧).

(٥) مالك بن عويمر، أخو بني لحيان، شاعر جاهلي محسن، وهو صاحب القصيدة الطائية، وهي أجود طائية قالتها العرب على نحو ما قال الأصمعي. «معجم الشعراء»: (٣٠٤)، و«المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء»: (٢٧٢)، والبيت في: «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٢٨٥)، وقال السكري: لا يدنو لقلتها إلّا العقاب، وإلّا الأوب والسَّبَل، ربّاء: يربأ فوقها، يقول: لا يدنو لقلتها، أي: لرأسها، أي: لا يعلو هذه الهضبة من طولها إلّا السحاب الأَوْب، والأوب: رجوع النحل، والسَّبَل: القطر حين يسيل، و«أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٢٢٤)، و«التخمير في شرح المفصل»: (٢/ ١٠٧)، و«شرح المفصل»: (٣/ ٥٨ ـ ٥٩)، و«شرح أبيات المفصل»: (١/ ٥٤٠).

٢١٣ - رِبّـــاءُ شَـــمّاء لا يَـــأوي لقُلَّتِهـــا[١]

إلّا الســـــحابُ وإلّا الأَوْبُ والسَّـــبَلُ

وهذا البيت يعتقد جمهور الناظرين في هذا الكتاب أنّه غلط مـن أبي عـلي، وأحسب الذي يحملهم[٢] على ذلك أنّ البيت ليس في ظاهره مـا يصـله بمسـائل الباب التي ذكرها، وأنا أرى أنّ الذي يغلّط أبا علي فيه هـو الغـالط؛ لأنّ البيـت ملائم للباب غير منقطع منه، ولكن في وجه الاستشـهاد[٣] بـه غمـوض، ومـن أطرف ما رأيته في هذا [١٣٤/ أ] الباب[٤] أنّي وجدت بعض من قـرئ عليـه هـذا الكتاب قد ضبطه (ربّاءُ شماءُ) بالرفع، وتوهم (ربّاء) على وزن[٥] (فعلاء)، وأنّ الشاعر أراد بها[٦] أكمة، تربُّ النبات وجعل (شماء) صفةً لها، وهذا غلط شديد؛ لأنّه أفسد معنى البيت، وأبطل الشاهد الذي أراده أبو علي، وجـاء بـما هـو غـير معروف في اللغة، وإنّما (ربّاء) في هذا البيت (فعّال) مـن قـولهم: ربـأ لأصـحابه يَرْبأ: إذا كان يتطلع لهم فوق جبل، فأراد: أنّه يتطلع لأصحابه على كل[٧] هضـبة شماء[٨]، أي: مرتفعـة، وإنّهـا لشـدة ارتفاعهـا لا يـأوي إليهـا إلّا الأَوْبُ: وهـو

(١) س: لقبتها.

(٢) و، س: حملهم.

(٣) س: الاجتهاد.

(٤) س: البيت.

(٥) س: وزنه.

(٦) س: به.

(٧) ساقطة من: و، خ.

(٨) خ: مطموسة.

النحل[1]، والسَّبَل: وهو المطر[2]، فربّاء: (فعّال) من (ربأ)، وهو مضاف إلى (شماء)، ونظيره قولهم: فلان طلاع أنجد، وطلاع الثنايا[3]، وقد بيّن هذا عمرو بن مالك بن يثربي[4] في قوله[5] [من البسيط]:

٢١٤ـ قتّالُ طاغيةٍ ربَّاءُ مَرْقبةٍ مناعُ مغلبةٍ فكّاكُ أقيادِ

وهذا البيت للمتنخل الهذلي في شعر[6] رثا به ابنه أُثيلة[7]، وقبله [من البسيط]:

---

(١) «اللسان» (أوب): (١/ ٢٦٨)، و(سبل): (٤/ ٤٨٥).

(٢) س، ج: وهي.

(٣) ينظر: «شرح المفصل»: (٣/ ٥٩)، و«شرح أبيات المفصل»: (٥٤٠ـ ٥٤٢).

(٤) النخعي ثم الكعبي، جاهلي. «سمط اللآلي»: (٢/ ٩٧٠).

(٥) اختلف أهل الأدب في رواية هذا البيت وفي نسبته، فقد جاءت الرواية في بعض المصادر:

نحار راغية قتال طاغية حلال رابية فكاك أقياد

وجاء في بعضها الآخر:

قتال مسبغة وثاب مرقبة مناع مغلبة فكاك أقياد

وقد نسبت القصيدة التي تضمنت البيت إلى عمرو بن مالك، ونسبت إلى الفارعة بنت شداد، ونسبت إلى أبي الطحان. ينظر: «الأمالي»: (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، و«زهر الآداب»: (٤/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«الحماسة البصرية»: (٢/ ٦٥٤).

(٦) (في شعر) ساقط من: و، ج.

(٧) «شرح أشعار الهذليين»: (٣/ ١٢٨٥)، و«خزانة الأدب»: (٥/ ٧).

٢١٥ ـ رمحٌ لنا كان لم يُفْلَلْ تنوء به تُوفَى به الحربُ والعزّاءُ والجُلَلُ

ووجه الشاهد[(١)] عندي من هذا البيت: هو أنّ الشاعر قال: ربّاء، فذكّر الصفة، ولم يقل: رباءة بالتأنيث، وشرح هذا: أنّ الرجل المتطلع لأصحابه على الجبل لما كان يسمّى عيناً، والعين مؤنثة، صار مؤنث اللفظ مذكر[(٢)] المعنى، فالعرب تحمل صفته على المعنى تارةً فيذكرونها[(٣)]، فيقولون: فلان[(٤)] رباء لأصحابه، ورابئ، وربيء، يذهبون إلى الشخص، وتارةً يؤنثون صفته[(٥)] حملاً على لفظ العين، فيقولون: فلان ربيئة لأصحابه، كأنهم يريدون: عينٌ ربيئةٌ، كما[(٦)] يريدون بالأول: شخصٌ ربّاءٌ، فصار قولهم في صفته رباء ورابئ [وربيء][(٧)] بمنزلة قولهم: ثلاثة[(٨)] أعين[(٩)]؛ لاستواء ذلك في أنّه محمول على المعنى لا على

---

(١) ينظر: «اللسان» (أوب) (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، و(ربأ) (٤/ ٢٠ ـ ٢٣)، و(عين) (٦/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣)، و«الخزانة»: (٥/ ٥).

(٢) ج: مذكراً.

(٣) و، خ: فتذكرها.

(٤) ساقط من: و، خ.

(٥) ساقط من: ج.

(٦) (يريدون عين ربيئة كما) ساقط من: س.

(٧) من: ج، خ، و.

(٨) الأصل، ج، س: ثلاث، وما أثبته من: و، خ.

(٩) قال سيبويه: وتقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساءً؛ لأنّ الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين، وإن كانوا رجالاً؛ لأنّ العين مؤنثة. «الكتاب»: (٣/ ٥٦٢)، وينظر: «الارتشاف»: (٢/ ٧٥١).

اللفظ، وصار قولهم في صفته[1]: ربيئة، بمنزلة قولهم: ثلاث أعين[2]؛ لاستواء ذلك[3] في أنّه محمول على لفظ العين، لا على معناها، ونظير هذا قولهم: فلان طلاّع أنجد، وطلاّع الثنايا[4]، فذكروا الصفتين؛ حملاً على الشخص أو الرجل، ثمّ قالوا أيضاً: فلان طليعة لأصحابه، فحملوا الصفة على لفظ العين، قال امرؤ القيس في التذكير على المعنى[5] [من الطويل]:

٢١٦ـ بعثنا ربيئاً قَبْلَ ذلك مُخْمِلاً ... كذئب العضى يمشي الضراء ويتّقي

ومثله لجذيمة الأبرش[6] [من المديد]:

٢١٧ـ في فُتُوٍّ أنا رابئُهم ... من كَلالِ غَزْوَةٍ ماتوا

وقال سُحيم بن وَثِيلٍ[7] [من الوافر]:

---

(١) (رباء ورابئ... صفته) ساقط من: س.

(٢) (لاستواء ذلك... أعين) ساقط من: خ.

(٣) س: لأسموا بذلك.

(٤) قال الأصمعي: يقال للنافذ في الأمور: طلاع الثنايا، وطلاع أنجد. «الأصمعيات»: (١٤).

(٥) «الديوان»: (١٣٥)، و«الصناعتين»: (٤١٤).

(٦) ابن مالك بن فهم بن غنم بن دوس، الملك، وكان أبرص، وقد تهيبت العرب عن أن تقول الأبرص، فقالوا: أبرش ووضاح، ملك ستين سنة، وقد قتلته الزباء. ينظر: «البرصان والعرجان»: (٧٣)، و«الاشتقاق»: (٤٩٧)، و«الأذكياء»: (٢٠٢)، و«معجم البلدان»: (٢/ ٣٣٠)، والبيت في: «طبقات فحول الشعراء»: (١/ ٣٨)، و«اللسان» (فتا) (٧/ ٢٢)، و«الخزانة»: (١١/ ٤٠٨).

(٧) شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عدّه الجمحي في =

٢١٨ـ [١٣٤/ ب]أنا ابن جَلا وطلّاع الثنايا   متى أضعِ العمامةَ تعرفوني

وقال آخر في التأنيث على لفظ العين[1] [من الطويل]:

٢١٩ـ وكان وراء القوم منهم ربيئةٌ   فأوفى يفاعاً[2] من بعيد فبشّرا

ويروى: بَغية، وهما سواء[3].

وقال الفرزدق[4] [من الطويل]:

٢٢٠ـ أرى كُلَّ حي لا يزال طليعةً   عليه المنايا من ثنايا المخارم

الطبقة الثانية. ينظر: «طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٧٦)، و«الاشتقاق»: (٢٢٤)، و«الخزانة»: (١/ ٢٦٥)، والبيت في: «الكتاب»: (٣/ ٢٠٧)، و«الأصمعيات»: (١٣)، و«طبقات فحول الشعراء»: (٢/ ٥٧٩)، و«عيون الأخبار»: (٢/ ٦٣٢)، و«الكامل»: (١/ ٢٩١)، و«الأمالي»: (١/ ٢٤٦)، و«منتهى الطلب»: (٨/ ٢٧٠)، و«الارتشاف»: (٢/ ٩٠٦).

(١) (على لفظ العين) ساقط من: و. والبيت بلا نسبة في: «أخبار الزجاجي»: (٩٥)، و«الأمالي»: (٢/ ٢٧٥)، و«سمط اللآلي»: (٢/ ٩١٦)، والرواية في مصادر التخريج... منهم بَغيَّة.

(٢) س: باعاً.

(٣) فيقال: جاءت بغيَّةُ القوم وشفيّتُهم، أي: طليعتهم. ينظر: «أخبار الزجاجي»: (٩٥)، و«اللسان» (بغا) (١/ ٤٦٩).

(٤) «الديوان»: (٢٠٦)، والرواية فيه: ... فروج المخارم.

و«التعازي والمراثي»: (٨٠)، و«الكامل»: (١/ ٢٩٠)، و«التذكرة الحمدونية»: (٤/ ٢٧٥).

فهذا وجه الشاهد[1] عندي من هذا البيت، وأمّا ما ذكرت أنّـه[2] أشـكل عليك من قوله في هذا الباب، وتقول: ثلاثـة دواب، إذا أردت المـذكر؛ لأنّ الأصـل صفة فأجري[3] على الأصل... إلى آخر كلامه، فإنّ هذه المسألة لا يتبين الغـرض منها إلّا بمعرفة أصلين من أصول باب[4] العدد، أحدهما: أنّ العدد مـن الثلاثـة إلـى العشـرة قياسه أن يضاف إلى أسماء الأنـواع والأجناس[5] لا إلـى صفاتهـا، تقـول: ثلاثـة رجـال، وخمسـة أفـراس، ولا تقـول: ثلاثـة طـوال، ولا خمسـة سـراع[6]، وإنّما امتنـع؛ لأنّ طوالاً صفـة[7] لا تختص بالرجال[8] دون غـيرهم، وكذلك سراع[9] صفة لا تختص بالخيل دون غيرها، فإذا جـاء شـيء مـن هـذا مضافاً إلى صفة[10] فإنما ذلك على وجهين:

---

(١) و، خ: فهذا ما عندي.

(٢) ج: من أنه.

(٣) الأصل: فأجرين.

(٤) ساقط من: س.

(٥) و، ج: الأجناس والأنواع.

(٦) ضعف أبو حيان إضافة العدد إلى الصفة، نحو: ثلاثة صالحين، والأحسن في مثـل هـذا عنـده الإتبـاع عـلى النعـت، فتقـول: ثلاثـة صـالحون، ويجـوز النصـب عـلى الحـال. «الارتشاف»: (٢/ ٧٤٤).

(٧) س: وإنّما امتنع طوال لأنه صفة.

(٨) س: به الرجال.

(٩) ومنه قولـه تعـالى: ﴿يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ﴾[ق: ٤٤] وسراع هنا جمع سريع، كالكرام جمع كريم. «اللباب في علوم الكتاب»: (١٨/ ٥٣).

(١٠) ج: صفته.

ـ أحدهما أن يحذف الموصوف، وتقام صفته مقامه[1]، كقولهم: خمسة قرشيين، يريدون: خمسة رجال قرشيين، وهو ضعيف لا يقاس عليه.

ـ والثاني: أن يكون صفة قد غلبت على موصوفها، وشهر بها حتى أغنت عن ذكر الموصوف، أو تكون صفة مختصة بنوع دون نوع آخر.

أمّا الصفة التي اشتهرت[2] حتى حلّت محل الاسم فنحو: الأبطح[3]، والأبرق، تقول: ثلاثة أبارق، وخمسة أباطح؛ لأنّ الأبطح والأبرق صفتان غلبتا حتى صار القائل يقول: نزلت الأبطح، ومررت بالأبرق[4]، فيغنيه ذلك عن أن يقول: نزلت المكان الأبطح[5]، ومررت بالموضع الأبرق.

وأما الصفة التي تختص نوعاً دون نوع فنحو قولك: رأيت خمسة مهندسين، فإنّ هذا أقيس وأذهب في الجواز من قولك[6]: رأيت خمسة طوال؛ لأنّ الهندسة[7] لا يوصف بها إلّا من يعقل، والطول[8] لا يخص العاقل المميز من

(١) نص ابن جني على أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أكثر وقوعه في الشعر، والقياس يكاد يحظره في النثر. «الخصائص»: (٢/ ٣٦٨).

(٢) و، خ، ج: التي غلبت وشهرت.

(٣) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥٦٣).

(٤) ينظر: «اللسان» (بطح) (١/ ٤٤٠).

(٥) (أو تكون صفة مختصة... الأبطح) مطموس في: س.

(٦) و، خ: قوله.

(٧) وهو اسم للعلم الذي يعرف منه أحوال المقادير ولواحقها، وأوضاع بعضها عند بعض، ونسبتها وخواص استخراجه بالبراهين اليقينية، والقائم بهذه الصنعة هو المهندس. ينظر: «اللسان» (هندس) (٩/ ١٤٨)، و«أبجد العلوم»: (٢/ ٤٧٢).

(٨) ج: والطوال.

غيره، فعلى نحو هذا يجوز ويمتنع.

والأصل الثاني: أنّ حمل العدد على اللفظ تارةً، وعلى المعنى تارة إنما تراعى فيه ألفاظ الأسماء لا ألفاظ الصفات، فتقول: رأيت ثلاثة أعين إذا حُملت على المعنى، ورأيت ثلاث أعين إذا حُملت على اللفظ؛ لأنّ العين اسم لا صفة، وإذا قلت: رأيت ثلاثة نسابات [١٣٥/ أ] ذكّرت ولم تحذف[١] الهاء، وإن كنت قد أضفته[٢] إلى لفظ مؤنث[٣]؛ لأنّ نسابة صفة، فالمعنى: رأيت ثلاثة رجال نسابات، فهناك موصوف محذوف، فوجب حمل العدد عليه لا على صفته[٤]، فإذا تقرر هذان الأصلان قلنا الآن: إنّ العرب[٥] اختلفت في الدواب، فقال بعضهم: رأيت ثلاثة دواب، فذكّر العدد المضاف إليها، وقال بعضهم: رأيت ثلاث دواب، فأنث العدد المضاف إليها[٦] فأمّا من قال: رأيت ثلاثة دواب[٧]، فذكّر، فلأنّ الدابة صفة[٨] في الأصل، تقول: دبَّتْ تدبّ فهي دابّة، فلما كانت كذلك قدر موصوفاً محذوفاً[٩] كأنّه قال: ثلاثة أشخاص دواب، وحُمِل تذكير العدد على الموصوف، لا على الصفة كما قدمنا.

---

(١) الأصل: تحمل. ج: ذكرت وأثبت. وما أثبته من: و، خ، س.

(٢) و، خ، س: أضفت.

(٣) و، خ: المؤنث.

(٤) ينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣)، و«الارتشاف»: (٢/ ٧٥٤ ـ ٧٥٥).

(٥) ج: إلا أن العرب، س: قلنا لأن العرب.

(٦) (وقال بعضهم رأيت ثلاث... إليها): ساقط من: خ.

(٧) س: ثلاث.

(٨) خ: فذكر ثلاثة الدواب صفة...

(٩) ساقط من: و، خ.

وأمّا من قال: ثلاث دواب فأنث؛ فلأنّ الدابة صفة غلبت[1] على موصوفها حتى جرت مجرى الأسماء[2]، وأغنت عن ذكر[3] موصوفها، ألا ترى أنّ القائل يقول: بعثت إليك بالدابة، كما يقول: بعثت إليك بالفرس، فلما كانت كذلك[4] جاز حمل العدد على لفظها، كما يحمل على لفظ الاسم المحض.

فهذا ما عندي فيما سألت عنه، والله الموفق[5]

❊

(١) و، خ: غلبته.

(٢) ساقط من: و، خ. وينظر: «الكتاب»: (٣/ ٥٦٣).

(٣) ج: ذكرها.

(٤) س: كان ذلك.

(٥) (والله الموفق): ساقط من: و، خ. س، ج: وبالله التوفيق.